التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

69 94

25



25



25

إهـــــــداء 2005
اللجنة الشعبية العامة للثقافة
الجماهيرية العربية الليبية


في
25
عاما
ثورة



1969 - 1994

التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

إعداد
مجموعة من الأساتذة

بسم الله الرحمن الرحيم

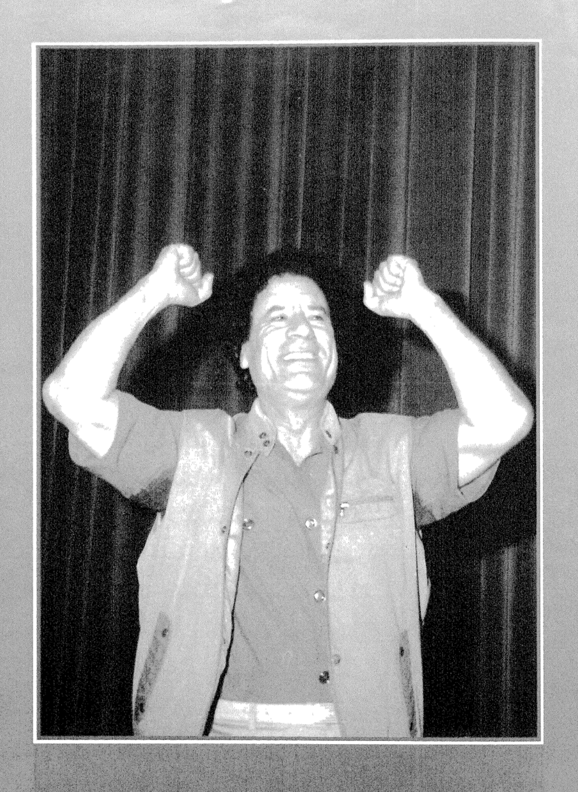


صَدَقَ اللهُ العَظِيم

الإهداء

ياقلباً حمل هموم شعب فكنت له المنقذ ... بك ومعك
يستمر التواصل من أجل بناء حضارة إنسانية لاتقهر
وفكر خصب لاينضب ... فلك الرجال سند والأجيال
مدد ... يارمز الثورة والحرية والمجد والكبرياء والتحدي ...
لك العهد والوفاء يا صاحب الوفاء ... لك يامن أزلت
الحدود وكسرت القيود وهدمت السجون وحررت السجناء...
لك يامعمر القذافي يامحرر الشعب ومعز الأمة
بثورة ترسخت بفعل جهاد وفكر إنساني بديع، نهدي هذا الجهد الذي
يرصد جزءاً من رصيد ثورتك منذ تفجرها وحتى عيدها الخامس والعشرين.

اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة





هيئة التحرير

لجنة إعداد الكتاب

تصدير

عندما تلتقي دلالات الزمان والمكان بثورة الفاتح العظيمة في إطار جزء من الأرض اسمه الوطن، يوحد بين هذه الدلالات والثورة تلاحم عميق صنعته إرادة إنسان حر أعاد صياغة وتشكيل حياة مجتمع، بل أمة عربية من محيطها إلى خليجها، متطلع إلى غد يطل بأمل مشرق جديد، يحمل في طياته مؤشرات لتحول خطير بفعل نظرية يُهتدى ويسترشد بتجربتها، بعيدة كل البعد عن كل أشكال القوالب التقليدية القديمة من الأفكار والأيديولوجيات التي أقعدها الجمود والتحجر والعجز والتسلط على حرية الإنسان وإرادته. هذه النظرية ـ النظرية العالمية الثالثة ـ لمعمر القذافي، تحمل دلائل انعتاق نهائي يهدف إلى إذابة كل قوالب الحكم التقليدية بل يتجاوزها إلى معطيات جديدة بدءاً من ترسيخ السلطة الشعبية، وقيام عصر الجماهيريات، وانتهاء بالوثيقة الخضراء الكبرى التي تؤكد حرية الإنسان وتعززها.

وبما أن الثورة لا تأتي من فراغ، ولا يمكن فصلها أو تجزئتها عن ملحمة النضال الإنساني على الأرض، وكفاحه المرير من أجل الانعتاق، فمن البديهي أن يكون هذا التداخل عبر مكان وزمان بذاته... وليس بغريب أن يكون لدلالات الزمان والمكان عبر ثورة الفاتح العظيمة ـ وهي تحتفل بعيدها الذهبي ـ نقلات وإبداعات حضارية تبيّنها مفكرو الشرق والغرب بما لها من خواص فريدة اقتحمت بها مواقع حضارية أخرى، بل أضافت لها ما يصعب على الباحث والناقل حصره وترصده. ولقد تعانقت هذه القيم

الحضارية بنضالات قومية متجددة ومتواصلة الكثافة لمواجهة وتصدي الهيمنة الأمبريالية التي تكمن في محاولات السيطرة والغزو وقهر الشعوب المتحررة من كل أشكال التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، والتي تحاول الصليبية الجديدة فرضها، ولكن أحلامها تحطمت على رمال صحراء ليبيا الواسعة، واندحرت على شواطئها أساطيل الغزاة الباغية. وواصل الإنسان الحر كفاحه من أجل تعزيز وجوده وتأكيد حقه في الحياة الحرة الكريمة.

ومع معطيات هذه الدلالات المبرزة لمنطلقات التحول الشامل والتي تلاحمت مع غايات وأهداف ثورة الفاتح العظيم، التي تسعى إلى تحقيقها في مختلف المجالات، وفي مختلف أوجه الاقتصاد الوطني والقومي، فكانت طموحات الثورة ـ وقد تحقق الكثير منها ـ تحقيق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع والقضاء على الاستغلال بطريق إقامة علاقة اشتراكية في المجتمع العربي الليبي مستوحاة من تراثنا العربي الإسلامي، وقيمه الإنسانية، فعملت ـ الثورة ـ جاهدة على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية والنفوذ الأجنبي، وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي يعتمد تأكيد الملكية العامة للشعب والملكيات الخاصة لأفرداه دون استغلال جهد الآخرين.

هذه هي الثورة ـ ثورة الفاتح العظيمة ـ التي عملت وتعمل بفعل قائدها الأممي الثائر العقيد معمر القذافي على تواصل حركة الحياة الاجتماعية والاقتصادية مندفعة بكل قوة وثبات وإرادة صلبة إلى بناء حركة صناعية جديدة، وإنتاج اقتصادي جديد، ومتغيرات اجتماعية وثقافية تثري مقومات التأصيل الحضاري العريق وتنتقل به إلى سبل جديدة تنفض عنها كل المخلفات البالية الواهية، وتحمل مضامين التبشير برسالة وفكر إنساني مبدع وحاسم في حياة الشعب العربي الليبي، وحياة الأمة العربية والإسلامية، وشعوب المعمورة جمعاء، داعية إلى حياة حرة كريمة، مؤكدة حق الإنسان السوي الخالي من الأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في امتلاك حريته.وسلطته وثروته وسلاحه بُغية تحرير حاجاته المادية والمعنوية.

وبفعل الثورة التي تجاوزت بتجربتها الرائدة كل التجارب الإنسانية، فعملت على إرساء أسس اقتصادية واجتماعية لنقل المجتمع العربي الليبي من بوتقة التخلف إلى واقع التقدم، حيث وُفقت في الربط بين حتمية التحرر

الاقتصادي بحتمية التحول ذاتها، ولقد استهدفت خطط التحول الثوري لثورة الفاتح العظيمة لا إلى استثمار الثروة الطبيعية في خلق الرفاهية الاستهلاكية فحسب، ولكنها استهدفت أن يكون استثمار الثروات الطبيعية لتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي كان نتاجها خلق القوة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذه المسيرة تجاوزت ثورة الفاتح العظيمة في التنمية الشاملة كل محاولات التنمية الإصلاحية في العالم الثالث، لتؤكد أن التنمية الشاملة هي مجموعة من المسارات المتشابكة بدءاً بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي وانتهاءً بتأكيد الاكتفاء الذاتي الذي يجسد القوة السياسية كمحصلة للتحرر ذاته.

وتأكيداً لمجتمع الحرية، كانت السلطة الشعبية ترجمة أمينة ومخلصة لها، حيث حرصت القيادة الثورية على تأكيد الديموقراطية الشعبية المباشرة فكراً وممارسةً، لتكون المحتوى السياسي لأداة الحكم، يمارس الشعب سلطته من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية، ليكون انعتاق الجماهير نهائياً وإلى الأبد من ديكتاتوريات الفرد والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة.

وتعزيزاً لمجتمع الحرية، كانت الثروة والسلاح في يد الشعب، حتى تتمكن الجماهير العريضة من خلال سيطرتها المباشرة على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتؤكد انعتاقها من استئثار القلة لثروة ومقدرات الشعب. فسيطرة الجماهير الشعبية هي الوعاء الذي يعطي مجالاً تتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية، حيث يتعذر الفصل بين سيطرة الجماهير على مقدراتها، وبين ترجمة تلك السيطرة في شكل ديمقراطي حقيقي، يحقق للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه، وكان له ما أراد. وبهذا التحول الثوري المستمد من عمق الحركة الإنسانية في عالمنا المعاصر، تتأكد حقيقة نضالية، تضع هذا العالم بكل متغيراته أمام انبعاث عصر جديد يرفض كل أشكال الوصاية والهيمنة على حركة الجماهير، فصارت ملامح هذا العصر تنبىء بولادة عصر الجماهير، عصر الحريات والانعتاق النهائي، لتتأكد الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد أن امتلك الشعب حاجاته الأساسية ـ المادية والمعنوية ـ وبالتالي يكون سيد نفسه وحاكم نفسه دون رقيب أو حسيب، إلا رقابة الشعب على نفسه وبنفسه.

إن كتاب «ليبيا الثورة في عشرين عاماً» الذي يتضمن كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم في هذه الحقبة الزمنية الوجيزة في مختلف المجالات يُعد بحق ترجمة حقيقية وواقعاً ملموساً شهد له كل أحرار العالم، ويعكس مصداقية الثورة وقيادتها الثورية في بناء مجتمع حر سعيد، مجتمع يتطلع إلى التقدم إلى العلى إلى المجد.

وختاماً، إذ يَسُرُّ اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة أن تقدم بمناسبة العيد الذهبي لثورة الفاتح العظيمة هذا الكتاب لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وجماهير الأمة العربية، وكافة أحرار العالم لتقف من خلال هذا الكتاب على إنجازات ثورة الفاتح العظيم ـ وكم هي كثيرة ـ حتى إننا ونحن على يقين بأن هذا الكتاب لن يكون في مستوى الإنجازات التي حققتها الثورة، ونلتمس من القارىء الكريم العذر كل العذر في كل تقصير لم نتمكن من تغطيته لاعتبارات قد تكون خارج إمكاناتنا، أو لم نستطع تجاوزها، إذ لم نتمكن بعد من تخطي المقولة «من يعمل يخطىء ومن لا يعمل لا يخطىء» وشتان ما بين كليهما.

ولا يفوتنا هنا أن نسجل جزيل شكرنا وتقديرنا لكل من ساهم وشارك ولو بالنزر اليسير في إعداد هذا الكتاب، وفي مقدمة هؤلاء، جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية في مختلف البلديات وعلى مستوى الجماهيرية العظمى. كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا العميقين إلى أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد هذا الكتاب، والذين لم يألوا جهداً من خلال العمل الدؤوب ليلاً ونهاراً في تجميع المادة العلمية لهذا الكتاب وحرصهم المطلق على إنجازه في الوقت المناسب، فقد كانوا ـ بحق ـ بحاثاً في مستوى علمي يحق لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية أن تسجل لهم كل التقدير والاحترام.

وإلى الأمام، والفاتح أبداً، والكفاح الثوري مستمر.

اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة

المقدّمة

«أيها الشعب الليبي العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرة، وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل والمبادرة، ويحرض على الثورة... قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف... وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا «جمهورية حرة» ذات سيادة...، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية لا مظلوم ولا مغبون ولا ظالم ولا سيد ولا مسود...»

(من البيان الأول للثورة)

بهذا البيان حددت الثورة مساراتها ومنهجيتها، لإعادة صياغة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربى ولتصحيح التراكيب السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى كانت سائدة فى العهد المباد. فصياغة التاريخ بالمفهوم الثورى لا تكمن فقط فى تتبع الأحداث والوقائع اليومية التى تحقق بها ومن خلالها العديد من المنجزات، بقدر ما يكمن فى عمق العطاء الفكرى والعقائدى؛ الذى يشكل قاعدة صلبة لتلك المنجزات. وقد أغنى عطاء الثورة الفكرى تجربة الإنسان، ووضع أمامه الحلول الحاسمة لمشاكله وهمومه، وفق بناء ايديولوجى متكامل المعنى والمضمون، حيّ التأثير، وعميق الأثر، قادر على اكتشاف القواعد الظالمة فى المجتمع، وعلى تفجير القوة الإرادية فى الإنسان العربى، محدداً بذلك موقع الإنسان والأمة من مسار حركة التاريخ، وينقله من موقع التأثر إلى موقع التأثير الحضارى، فكراً وأسلوباً وعملاً.



إن تزامن صدور كتاب «ليبيا الثورة فى عشرين عاماً» مع العيد الذهبى لثورة الفاتح العظيمة لم يكن وليد صدفة أو اختيار أو إلزام، بل كان التزاماً وطنياً وقومياً على الباحثين ـ بعد أن صاغت الثورة العظيمة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربى ـ أن يوثّقوه، ليشهد التاريخ ذاته على منجزات ثورة الفاتح العظيم السياسية والاقتصادية والإجتماعية. وكتاب «ليبيا الثورة فى عشرين عاماً» الذى يتضمن كافة التحولات السياسية والإقتصادية والاجتماعية يقع فى عشرين فصلاً، حيث يتحدث كل فصل من فصوله عن قصة الثورة العظيمة؛ هذه الثورة التى كانت امتداداً لنضال الأجداد والآباء، التى أخذت على عاتقها، منذ تفجرها استكمال تحرير «ليبيا»، كمحصلة لجهاد الشعب العربى الليبى ضد الطليان الفاشست الذى حاول إبادة الشعب العربى الليبى واعتبار «ليبيا» امتداداً بل جزء لا يتجزأ من شواطىء إيطاليا؛ ذلك الجهاد الذى سرق العهد المباد كل ملاحمه البطولية، وطمس نتائجه؛ مما أدى إلى وقوع «ليبيا» ضمن دوائر النفوذ الأمريكى والفرنسى والبريطانى؛ لذا كانت المهمة الأولى للثورة هى تحرير البلاد من القواعد العسكرية الأجنبية التى كانت تجثم على أرض الوطن وتحرير الاقتصاد الوطنى من هيمنة المستعمر على مقدرات الشعب العربى الليبى، فاستُردت الأرض، وتمت السيطرة على الثروة النفطية والمصارف وشركات التأمين... وغيرها.. وتم بفعل الثورة العظيمة وقائدها توظيف هذه المقدرات، لإحداث مستوىً عالٍ من النمو والتطور، تمهيداً لدخول مرحلة التصنيع والإنتاج. هذا ما ترجمته ثورة الفاتح العظيمة على أرض الواقع من خلال خطط التنمية والتحول، الإقتصادية والإجتماعية. وما يحتويه هذا الكتاب من ترصيد للإنجازات المادية والمعنوية يعتبر ترجمة حقيقية وواقعاً ملموساً لما حققته ثورة الفاتح العظيمة فى عشرين عاماً.

وجاءت الثورة بفكرها الجديد إلى عالم حائر بين نظريات متصارعة لم تستطع أن تحقق الخلاص والإنعتاق النهائى للإنسان، ولا أن تحقق العدل والرفاهية الإجتماعية؛ فجاء الفكر الأخضر، فكر النظرية العالمية الثالثة بمقولات واطروحات، لم يسمع بها العالم من قبل؛ كمقولة «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان»، «السلطة والثروة والسلاح فى يد الشعب»، «الأرض ليست ملكاً لأحد»، «الشعب المسلح غير قابل للهزيمة»،



«البيت لساكنه»، «لا حرية لشعب يأكل من وراء البحر». . . إلخ. ولم تكن هذه المقولات مجرد شعارات ترفع، ولكنها صارت بفعل الثورة وقائدها العقيد معمر القذافي واقعاً وحقيقة. فكم من نظرية تعثر تطبيقها، وكم من ثورة نفد عطاؤها، لمحدودية أفقها الفكري والسياسي وعجز قادتها على الاستمرار.. لكن فكر النظرية العالمية الثالثة النابع من أعماق وإحساس الجماهير والمتجدد، دوماً بفعل فكر قائدها، والمندفع قدماً إلى الأمام بجسارته وإيمانه استطاع أن يجسد هذه المقولات على أرض الواقع.

ولعل الفصول الأربعة الأولى من هذا الكتاب التي تسرد قصة الثورة، منذ تفجرها، حتى عيدها العشرين (العيد الذهبي)، ترصّد خصائص التحولات السياسية على المستوى الوطني والقومي والعالمي؛ فعلى الصعيد الوطني خاضت الثورة العظيمة بفعل قائدها ـ مؤسس أول جماهيرية في التاريخ ـ نضالاً عظيماً من أجل بناء الإنسان الحر السعيد؛ فكان النظام الجماهيري بمؤتمراته ولجانه الشعبية تحقيقاً وتأكيداً لسلطة الشعب. وبهذا ومن خلال الممارسة الفعلية للسلطة ترسخت في الجماهيرية العظمى تجربة شعبية هي في معيار التجارب تمتلك صفة التفرد، وتمتلك خاصية الفعالية، وهي بتفردها وخصائصها الفكرية والعقائدية تضع حداً لأزمة الإنسان المعاصر ولمشكلة أدوات حكمه؛ فهي أداة حكم شعبية جماهيرية، يمارس الشعب بكل شمولية سلطته خلالها ممارسة جادة، جسدت سيادة الشعب بشمولية وديمومة. وهي بفعاليتها أعطت مجالاً واسعاً للجماهير، لأن تحقق ذاتها وتسيطر بإرادتها على مقدراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافيّة، وبالتالي صار الشعب برجاله ونسائه مسؤولاً عن استمرار الديموقراطية الشعبية المباشرة، بعد أن ألغت النظرية العالمية الثالثة كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية.

وعلى المستوى القومي خاضت الثورة خلال العشرين عاماً نضالاً شرساً ضد الاستعمار، بكل أشكاله، حيث بدأ هذا النضال بتحرير الوطن من كل أشكال الهيمنة السياسية والعسكرية والإقتصاديّة، واستمرت الثورة في نضالها ضد السيطرة الإمبريالية على الوطن العربي وواجهت في ذلك كثيراً من المؤامرات الإستعمارية، التي وصلت إلى درجة العدوان الأمريكي الأطلسي البربري الفاشل على الجماهيرية العظمى وبيت قائد الثورة في 15 من شهر الطير



(أبريل) عام 1986 م. وأشعلت الجماهيرية العظمى لهيب الثورة الشعبية الفلسطينية، ضد العدو الصهيوني، لتحرق الأرض من تحت أقدامه وتضعه ـ ولأول مرة ـ في مأزق تاريخي، حيث استطاعت الجماهير العربية الفلسطينية بالحجارة وبأفكار ومبادىء الثورة الشعبية الجماهيرية أن تهز الكيان الصهيوني، وتحظى بدعم شعوب العالم كلها.

ولم يقف النضال عند هذا الحد، وإنما كان نضال قائد الثورة مستمراً ومتواصلاً، من أجل وحدة وعزة الأمة العربية. وكان لذلك الاستمرار والتواصل الذى لم يشهده تاريخ العرب من قبل ثمرات وحدوية، تجسدت فى ميثاق طرابلس مع مصر والسودان، ثم الاتحاد الرباعى بعد انضمام سوريا، وفى إعلان جربة التاريخى مع تونس، وإعلان الوحدة الإندماجيـة مع سوريا، وميثاق حاسى مسعود مع الجزائر، والإتحاد العربى الإفريقى مع المغرب، ثم الإتحاد المغاربى مع تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، والدعوة إلى الاتحاد العربى لدول الجامعة العربية، لضمان توحيدها رغم تباين أنظمتها، وأخيراً فتح حدود الجماهيرية أمام كل عربى دون قيود واعتبار «ليبيا» أرضاً لكل العرب.

أما على المستوى العالمى فقد خاضت الجماهيرية العظمى نضالاً عنيداً وثابتاً لإسقاط عملاء الاستعمار ورموزه فى إيران، ومصر، والسودان، والفلبين وفى كثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينيـّة. وكان للجماهيرية العظمى وقائدها دور ثورى رائد فى دعم قضايا الحرية والتقدم للبلاد الإسلامية. وقد برز هذا الدور من خلال دعم الثورة الشعبية الإيرانية، ودعم قضايا المسلمين فى الفلبين حتى اعتُبرت الجماهيرية العظمى مقراً للمثابة العالمية، بفعل فكر ونضالات القائد الأممى الثائر ـ معمر القذافى ـ ودوره فى نصرة قضايا الحرية فى العالم؛ فكان الدعم لقضايا السود المضطهدين فى أمريكا، وجنوب أفريقيا، وكان بعث قضية شعب الهنود الحمر فى مؤتمرهم العالمى فى طرابلس، ودعم نضال شعب إيرلنده الشمالية وشعوب أمريكا اللاتينيـّة. ولسوف يتذكر العالم دوماً نضال الجماهيرية العظمى من أجل وضع حد للنهب الإستعمارى لثروات شعوب العالم الثالث، فكان تأميم النفط وطرد الشركات المتعددة الجنسية وكسر احتكاراتها، ورفع سعر النفط والمواد الخام الأخرى، والتعامل مع الغرب من منطلق سياسة الند للند، ومد جسور الصداقة والتعاون مع البلدان الإشتراكية



والدول المحبة للسلام.

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة، منذ تفجرها عام 1969 م بأن تغيير المجتمع العربى الليبى وتجسيد روح جديدة فوق أرض الجماهيرية العظمى إنما يكون بطريق بناء الإنسان باعتباره دائماً هدف التنمية ودعامة التطور والضمانة الحقيقية، للمضى بالمسيرة الثورية قدماً إلى الأمام، وإدراكاً منها وعى المسؤولية الجسيمة حيال إخراج الشعب العربى الليبى من بوتقة التخلّف إلى واقع التقدم، فقد بدأ الإعداد، مبكراً لخطط التحول وتقسيمها إلى مراحل زمنية؛ كان لكل خطة أهدافها الواضحة، منطلقة من حاجة جميع أفراد المجتمع العربى الليبى إلى تغطية حاجاته الضرورية الماديّة منها والمعنويّة. ولقد أمكن إجراء العديد من الدراسات والتحليلات لإمكانيات التحول على المدى القصير والبعيد الذى تم على أساسه تقدير إمكانيات وتوقعات التحول خلال مختلف الخطط التى تم تنفيذها فى العشرين عاماً من مسيرة الثورة، معتمدة استراتيجيّة واضحة مكنت من تحقيق الأهداف التالية:

1 ـ ضرورة تحول المجتمع العربى الليبى إلى مجتمع اشتراكى إنتاجى وفق اطروحات النظرية العالمية الثالثة.

2 ـ رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال دعم عوامل الإنتاج المختلفة والإستفادة من جميع الإمكانيات والجهود المتاحة بهدف خلق اقتصاد وطنى قوى وإنتاجية فاعلة.

3 ـ الإهتمام والتركيز على تحقيق الثورة الزراعية، بهدف الوصول إلى مراحل متقدمة من الإكتفاء الذاتى من المحاصيل والسلع الزراعية الضرورية.

4 ـ الدخول فى مجال التصنيع، خاصة الصناعات الإستراتيجيّة بخطوات ثابتة بما يكفل تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجيّة متينة.

5 ـ إعطاء التعليم والتدريب التقنى الذى يخدم أغراض التحول فى مختلف المجالات والأنشطة الإقتصاديّة أولوية مطلقة، بما يعمل على تحقيق مستهدفات خطط التحول ودفع مواطنى الجماهيرية العظمى للمساهمة فى البناء والتطور.

6 ـ الإهتمام بالبحث العلمى وتنمية علوم التقنية وانتهاج الأساليب العلمية المتطورة فى تنفيذ خطط ومشروعات التحول.



وباعتماد وتنفيذ خطط التحول السابقة، التى نفذت، وفقاً لمسارات التحول الثورى، يدخل المجتمع العربى الليبى مرحلة أخرى بطريق التحول امتداداً طبيعياً للاستراتيجية. التى سارت عليها الخطط الثلاثية والخمسية السابقة، منطلقة من توفير الحاجات الأساسية للمواطن العربى الليبى، وعلى تكوين البنية الأساسية والشروع فى الثورة الزراعية والدخول فى الصناعات التى تتطلبها مرحلة التحول الماضية، فتميزت تلك الخطط بالكثافة الاستثمارية العالية وبتحقيق معدلات نمو مرتفعة فى قطاعات الخدمات، وفى مختلف المجالات الإجتماعيّة، التى تمس الفرد بصورة مباشرة، فبدأت بذلك مسيرة التحول على أرض الجماهيرية العظمى، وامتدت أيدى البناء إلى مختلف المجالات، وأصبح المواطن العربى الليبى يتمتع بمعدلات عالية، من مختلف الخدمات مقارنة بكثير من دول العالم، حتى الصناعية منها، وشهد العقد الماضى مكتسبات سياسية واقتصاديّة واجتماعيّة عظيمة.

وعلى الرغم من المصاعب والتحدّيات المتعددة الجوانب، والتى لا بد أن تواجه تنفيذ مثل هذه التحولات الضخمة، فإن ما تم تحقيقه بفعل الثورة العظيمة خلال العقدين الماضيين يعد إنجازاً ضخماً بكل المقاييس، سواء على المستوى الكلى الذى تعكسه معدلات النمو، أو على المستوى القطاعى، الذى تعكسه مؤشرات الإنتاج الكمية. وبالمثل فإن الاستثمارات الضخمة التى تمكّنت الثورة من توظيفها فى المشروعات التنمويّة المختلفة تدل على قوة وقدرة الإقتصاد العربى الليبى على توظيف هذه الأموال لأغراض التحول التى نتج عنها نمو فعلى للأنشطة الإقتصاديّة غير النفطية من زراعة وكهرباء وصناعة ونقل وخدمات؛ نمو يُعَدُّ بالفعل معدلاً عالياً جداً، قياساً بالمعدلات الدولية.

يلاحظ من خلال هذه الإنجازات الضخمة التى تحقّقت بفعل الثورة العظيمة أن أغلب القطاعات حقّقت مستهدفاتها، بل إن الكثير منها قد تجاوز معدلات النمو المخططة لها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حقق قطاع الصناعة معدل نمو كبير بلغ نحو 21٪ سنوياً، وهو ما يعد دفعاً وتحقيقاً لاستراتيجية التحول الرامية إلى تنويع هيكل الاقتصاد ليكون اقتصاداً إنتاجياً متنامياً، وتبع ذلك بالمثل قطاع الكهرباء، حيث بلغ معدل نموه السنوى 21.5٪، يلى ذلك قطاع المواصلات والزراعة والإسكان وغيرها من القطاعات الأخرى.



ولعل أبرز ما تمّ تحقيقه من خلال مسيرة العشرين عاماً من العمل والعطاء المتواصل للثورة العظيمة، أنها خطت خطوات حثيثة، نحو بناء القاعدة الإقتصاديّة القوية التى تعتمد على قطاعات متنامية، وحققت بالتالى معدّل نمو مرتفع على مستوى الإقتصاد الكلى بلغ نحو 7.5٪ سنوياً، وارتفع نصيب القطاعات الإقتصاديّة ـ بدون النفط ـ إلى نحو 54.5٪ فى الناتج الإجمالى. وما كان هذا ليتحقق لولا السياسة الإقتصاديّة للثورة العظيمة، منذ تفجرها، التى كان من أهمها ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الإقتصادى والإجتماعى، وتحرير الإقتصاد الوطنى من النفوذ والهيمنة الأجنبية، التى تمثلت فى القواعد العسكرية وفى السيطرة الكلية على إدارة دفة الأمور الإقتصاديّة فى البلاد إبان العهد المباد. وتحقق بفعل ثورة الفاتح العظيمة تخليص الإقتصاد من قبضة المستعمر الأجنبى وجعله اقتصاداً وطنياً، وتم تحطيم احتكارات الشركات النفطية العالمية التى كانت تسيطر بالكامل على إنتاج وتسويق النفط وتستنزف عوائده فى شكل إنتاج مفرط وبأسعار محدودة.

ولقد تبع تلك التحولات السياسية المهمة، التى أحدثتها ثورة الفاتح العظيمة تحولات اقتصاديّة واجتماعيّة أخذت شكلاً مكثّفاً فى صورة الاستثمارات الضخمة التى نفذت ومعدلات النمو العالية التى تحققت. ولا ريب أن الباحث فى أرقام الإستثمارات التى تم توظيفها فى الاقتصاد الوطنى، التى بلغت فى الفترة من 1970 ـ 1980 م نحو 10595 ألف مليون دينار، ووصلت إلى حوالى 28,653,1 ألف مليون، حتى منتصف عام 1989 م، يدرك مدى الأهمية القصوى التى أولتها الثورة لتحقيق التنمية الإقتصاديّة الشاملة، كما يدرك أيضاً حجم الجهود الجبارة، التى تطلبتها مرحلة تنفيذ هذه الإستثمارات. ولقد أدت هذه الإستثمارات إلى تحقيق معدلات نمو عالية فى الناتج المحلى الإجمالى، وصل فى المتوسط إلى نحو 23٪ سنوياً. وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو 642 ديناراً إلى 3133 ديناراً[1] ، الأمر الذى عكس نسبة ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة.

(1) قدر متوسط دخل المواطن العربى الليبى السنوى بحوالى 642 ديناراً عام 1975، و 3133 ديناراً عام 1985 م.



أما الصورة الثانية التى يعكسها حجم هذه الاستثمارات تتجسد، من خلال ما تم تخصيصه لمختلف القطاعات الإنتاجيّة، بما يتمشّى والاستراتيجية التى شُرع فى تنفيذها منذ تفجر ثورة الفاتح العظيمة، حتى عيدها الذهبى ـ العيد العشرين ـ، التى ترمى إلى بناء اقتصاد، يمتلك مقومات إنتاجية، تحقق له المزيد من النمو والتطور، وتذهب به بعيداً عن خطر الاعتماد على مصدر واحد، وهو النفط، فى مجالات الزراعة والصناعات الاستراتيجية.

لقد تكلّلت هذه النجاحات الإقتصادية بتلك التحولات السياسية والإجتماعية التى أخذت طريقها بفعل النظرية العالمية الثالثة، حيث كان ظهورها بداية التكريس النهائى للتطبيقات الإشتراكية على أرض الجماهيرية العظمى، فبدأ التطبيق العملى لمقولات الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، وإعلان قيام سلطة الشعب وقيام أول جماهيرية فى التاريخ المعاصر فى بداية عام 1977 م، وما يعنيه ذلك من تملّك الشعب العربى الليبى لسلطته وثروته وسلاحه، حيث لا وجود لطبقة حاكمة تفرض إرادتها على الشعب ، بل الشعب هو الذى يحكم ويقرر، من خلال مؤتمراته الشعبية الأساسية، وينفذ قراراته بواسطة اللجان الشعبية؛ فالثروة لجميع أفراد الشعب، ولا أجراء فى المجتمع الاشتراكى الجديد بل شركاء فى الإنتاج، ولا استغلال، ولا تحكم فى حاجات الآخرين، فتحققت بالتالى مقولة «البيت لساكنه»، وزحف المنتجون على مختلف المصانع والمنشآت والشركات، وتم القضاء على ظاهرة التجارة المستغلة، بفتح أسواق الشعب فى طول البلاد وعرضها، فى مدنها وفى أريافها وقراها.

ولقد كان لتطبيق الأسلوب الجديد للديموقراطية المباشرة فى الجماهيرية العظمى ـ «لا ديموقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان» ـ الأثر القوى والفعّال مما ساعد جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية على الإسهام، بصورة مباشرة فى رسم ووضع سياسات التحول وتحقيق أهداف الخطط التنموية، وأتاح لها فرص إعداد وتنفيذ خطط التحول على الصعيدين الوطنى والمحلى، فكان لاتساع المسؤوليات المباشرة للبلديات فى مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية الأثر الكبير فى تحقيق مستهدفات خطط التحول، وعزّز دورها فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وفقاً للبرامج الزمنية المحددة.



ولقد كان لهذا التطبيق الفعلى لسلطة الشعب تشريعاً وممارسة، أن وفَّر أسلوباً شاملاً للتخطيط المكانى على مستوى الجماهيرية العظمى، وكان من نتائجه استغلال الموارد الطبيعية والبشريّة، فى كل منطقة، مما عمل على تأكيد استراتيجية عامة حققت تنمية متوازنة، فى مختلف المناطق الجغرافية والإقتصاديّة. ولقد تمثّلت أهداف التنمية المكانية فى تحقيق عدالة تنموية، خاصة فى السنوات العشر الأخيرة 1979 ـ 1989 م، بحيث استفادت كل منطقة، وبالتالى سكانها من منجزات التحول، خاصة فى مجالات التنمية الزراعية المتمثلة فى المشروعات الزراعية المتكاملة وتوفير الخدمات اللازمة من مساكن وصحة وتعليم وكهرباء ومد الطرق الزراعيّة، وبناء المرافق المختلفة التابعة لها.

لقد استهدفت سياسات التنمية المكانيّة فى الجماهيريّة العظمى إلى إيجاد هيكلية عملية مناسبة لمختلف التجمعات السكانية، على أساس الكثافة السكانية وموقعها وأهميتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة. ومما لا ريب فيه أن الوصول إلى الهيكلية المناسبة ساعد كثيراً على سياسة توطين المشروعات التنموية، من جهة، وسياسة توفير مختلف مستويات الخدمة فى كل منطقة، من جهة أخرى. كما استهدفت سياسة التنمية المكانية تقدير ظروف كل منطقة على حدة، باعتبار أن كل منطقة تتمتع بإمكانيات مختلفة، ولكل منطقة مشاكلها وظروفها الخاصة بها. ومن هنا برزت أهمية استراتيجية التنمية، على أساس من التكامل بين المناطق المختلفة وبين القطاعات التى يتكون منها الإقتصاد، بهدف إبراز طبيعة العلاقة المتبادلة بينها، حيث إن التنمية الإقليمية وتنمية الإقتصاد الوطنى ككل، يُنظر إليهما كجزئين من عملية واحدة، وهذا بدوره أدى إلى تحقيق قدر كبير من التنمية فى المناطق، بحيث جعلها تساهم فى رفع معدل التقدم والتطور للبلاد، فى مختلف المجالات.

ولقد أدركت ثورة الفاتح العظيم، منذ بداية تفجرها معاناة الشعب العربى الليبى وحرمانه من كافة مقومات الحياة الإجتماعية والإقتصاديّة، فجاءت لتجد شعباً يسكن الأكواخ، ويشترى الماء، ليسد به ظمأه، ويستعمل الوسائل البدائية فى الزراعة، شعباً يعيش على الكفاف حتى بعد أن تفجر النفط فى أرضه، فلم



يرَ منه إلا استغلال الشركات الاحتكارية لجهده، حيث كان الجزء الأوفر من عوائد هذه الثروة يذهب لتعمير وبناء مجتمعات الغرب. وانطلاقاً من هذه المعاناة وحياة الحاجة والفقر والحرمان والخمول التى عاشها الشعب العربى الليبى آنذاك، أرست الثورة العظيمة قواعد البناء والإنتاج. وكان من ضمن أولوياتها إحداث ثورة شاملة فى قطاعات الزراعة، والصناعة، والإسكان، والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى؛ ففى مجال الزراعة والثروة الحيوانية أدركت الثورة العظيمة أن الزراعة هى الثورة الحقيقية التى تدعم الاستقلال والتحرر الاقتصادى وتقلل من الاعتماد على ما وراء البحر فى توفير الغذاء، فعملت على توظيف استثمارات ضخمة فى هذا القطاع، تمّ من خلالها تنفيذ الكثير من المشروعات الزراعية الإنتاجية، وتنمية المزارع الحديثة وتوزيع عشرات الآلاف منها على المزارعين، وحظى المزارعون بخدمات واسعة أمّنت لهم القيام بالعمل الزراعى الإنتاجى، من أهمها القروض والإعانات الزراعية ودعم الأسعار والخدمات التعاونية، هذا إلى جانب توفير المساكن المناسبة وقوى الخدمات فى المناطق الزراعية المختلفة، وتنفيذ أكبر شبكة طرق زراعية، وحفر آلاف الآبار وبناء السدود والمخازن.

وفى إطار الخط الاستراتيجى لمرحلة التحول على مدى العشرين عاماً التى استهدفت التخلص السريع من سيطرة قطاع واحد على الإقتصاد الوطنى، وهو قطاع النفط، وتحقيقاً للاستقرار والتوازن الإقتصادى، وسعياً نحو تحقيق الإكتفاء الذاتى؛ فقد حظى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بجانب كبير من الاستثمارات التى وظفت فى مختلف خطط التحول التى نُفذت، حيث بلغت مخصصات ميزانيات التحول لهذا القطاع خلال العشرين عاماً مبلغاً إجمالياً قدره 4647.3 مليون دينار، ويمثل هذا المبلغ حوالى 16,2٪ من إجمالى خطط التحول التى تم تنفيذها. وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بأهمية هذا القطاع، وما تشكله موارد المياه من خطورة وأثر بالغ فى حياة الشعوب واقتصادياتها فقد أخذت الجماهيرية العظمى على عاتقها تنفيذ أكبر مشروع تنموى فى العالم ألا وهو مشروع النهر الصناعى العظيم.

أما فى مجال الصناعة ـ ونظراً لتوفر مصادر الطاقة وإمكانيات التمويل التى هيأت مناخاً صالحاً لقيام نهضة صناعية متطورة، حيث توفر الخامات المستمدة



من النفط والغاز، بالإضافة إلى وفرة الخامات غير العضوية التى مكنت من تكوين قاعدة لتنمية الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ـ فأُنشىء مجمّع أبى كماش للصناعات الكيماوية، ومجمّع رأس الأنوف للصناعات البتروكيماوية، ومجمع الحديد والصلب، التى تعتبر خير شاهد ودليل على اهتمام الثورة العظيمة بحركة الصناعة والتصنيع. ولم تقف الثورة عند هذا الحد، بل أنشأت مصانع الاسمنت المنتشرة فى شرقى الجماهيرية وغربها، وإلى جانب ذلك هيأت الثورة قاعدة صلبة، لتنمية الصناعات الغذائية، التى تساهم الآن فى تحقيق هدف الأمن الغذائى، ورفع درجة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية.

وبالنظر إلى وضعية قطاع الصناعة فى العهد المباد وما كان يتميز به من تخلف وضعف شديدين واعتماد الاستثمارات فيه على المحاولات الفردية التى لم يتجاوز حجم الاستثمار فيها 42 مليون دينار فى الفترة من 69/62، فقد كانت التنمية الصناعية أولى المنطلقات الأساسية لاستراتيجية التحول الإقتصادى، إدراكاً من ثورة الفاتح العظيم بأن التصنيع ضرورة ملحة لا بديل عنه، لبناء قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولدعم هيكلية الإقتصاد الوطنى والحد من اعتماده على قطاع واحد وهو النفط. ولعل ما تم توظيفه من الاستثمارات فى الفترة من 70 ـ 1989 م، الذى بلغ فى مجمله 4133 مليون دينار يعكس الأهمية القصوى التى أُوليت لتنمية هذا القطاع، التى كان من نتائجها تزايد عدد المشروعات الصناعية ودخولها مرحلة الإنتاج لتغطية حاجة السوق المحلى من الإستهلاك، بل دخلت الجماهيرية العظمى مرحلة التصدير لبعض المنتوجات الصناعية لكثير من الدول الشقيقة والصديقة منذ سنوات عديدة.

أما فيما يخص قطاع الإسكان فقد جاءت ثورة الفاتح العظيمة، لتؤكد من خلال النظرية العالمية الثالثة أن المسكن حاجة ضرورية وأساسية للإنسان، فكان لا بد من توفير هذه الحاجة وتخليصها من التسلط والاستغلال والتحكم، حتى يتمكن المواطن العربى الليبى من أن يعيش فى طمأنينة واستقرار وبفعل الثورة وفكر قائدها صار البيت لساكنه وتمليكه ملكية مقدسة لا يجوز المساس بها، إلا إذا استخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع.



ولقد ركزت خطط التحول التى تم تنفيذها على أهمية قطاع الإسكان سواءً من حيث المخصصات المالية، أو من حيث إمكانيات التنفيذ من أجل سد العجز الذى كان قائماً ومتراكماً وموروثاً. ولكن الثورة، وهى تسابق العصر، استطاعت أن تشيّد مئات الآلاف من الوحدات السكنية الحديثة، والقرى السكنية المتكاملة فى سنوات قليلة من مسيرتها، وتمكنت فى الوقت نفسه من إزالة الأكواخ وحرقها وتهديم المساكن المتهالكة لتحل محلها وحدات سكنية جديدة، تتوفر فيها جميع مقومات ومتطلبات الحياة العصرية. ولم تقف الثورة عند هذا الحد؛ بل واصلت مسيرة التحول والبناء، ولأول مرة يطبق فى تاريخ البشرية مقولة «البيت لساكنه» لتمتلك الأسرة مسكنها بعد أن كانت تستأجره. ولعل حجم الانفاق على هذا القطاع خلال عشرين عاماً البالغ 3103,5 مليون دينار يؤكد مصداقية الثورة وفعاليتها فى هذا المجال.

أما بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل البحرى الذى يعتبر أحد القطاعات الرئيسة فى دفع عجلة التحول لباقى قطاعات الاقتصاد الوطنى، فقد ساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى تحقيق مستهدفات خطط التحول وتحقيق الرخاء، وذلك من خلال فتح آفاق واسعة وجديدة للاستفادة من الثروات الطبيعية المتوفرة فى كثير من مناطق الجماهيرية العظمى، وهيأ الظروف لنمو التجمعات السكانية القائمة واستثمار مناطق زراعية وصناعية وسكانية جديدة.

لقد حظى قطاع المواصلات والنقل البحرى فى ظل ثورة الفاتح العظيمة يالمزيد من التطوير والتحديث لم تشهد دول العالم، حتى الصناعية منها، له مثيلاً على مستوى الطرق الرئيسة والفرعية والزراعية، التى بلغت أطوالها مجتمعة ما يجاوز 24,000 ألف كيلومتر، وهو إنجاز يندر تحقيقه، قياساً بالمدة الزمنية التى استغرقها. ولم يقف تطوير وتحديث قطاع المواصلات والنقل البحرى عند هذا الحد؛ بل شمل بناء المطارات والمهابط الحديثة وتطوير القائم منها، ودعم الأسطول الجوى لنقل الركاب والبضائع، وإنشاء المستودعات والورش الجديدة، وتطوير خدمات النقل العام للركاب، وتغطية مناطق الجماهيرية العظمى بمحطات الأرصاد الجوية، لخدمة حركة الطيران والبحوث الزراعية والصناعية، وإنشاء مرافىء بحرية جديدة، لمواجهة احتياجات النشاط



الصناعى الجديد، وتحديث الأسطولين النفطى والتجارى، وإنشاء وتدعيم معاهد التدريب، وتعميم خدمات البريد والبرق والهاتف، بطول الجماهيرية وعرضها. ولعل ما تم رصده لهذا القطاع والبالغ 3750,6 مليون دينار يترجم، ويؤكد حقيقة واقعة، وهى اهتمام ثورة الفاتح العظيمة بهذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى.

لقد وضعت ثورة الفاتح العظيمة الإنسان فى مقدمة اهتماماتها، باعتباره أساس التطور والدعامة الحقيقية، للمضى بالمسيرة الثورية قُدماً إلى الأمام، فأعطت، وأجزلت العطاء للتعليم والتدريب والبحث العلمى، باعتباره الأداة الأساسية التى يجب أن يتسلح بها المجتمع العربى الليبى، ليصل إلى ما يصبو إليه من تقدم، وليعدّ الكفاءات لمواجهة التغيرات التى تنطوى عليها عمليتا التقدم والتحضر، ولمواجهة خطط التحول الإقتصادية والاجتماعية. فجعلت التعليم إلزامياً، حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسى الأولى والثانية. ومن هنا تركزت استراتيجية التعليم بمختلف مراحله، منذ البداية على تحسين نوعية التعليم ورفع كفايته، دون الاقتصار على نموه الكمى، والاهتمام فى الوقت نفسه بتوصيل الخدمات التعليمية إلى الأرياف والقرى النائية، والعمل على عدالة توزيعها توزيعاً متكافئاً، فى جميع أنحاء الجماهيرية العظمى، انطلاقاً من المقولة الرائدة «المعرفة حق طبيعى لكل إنسان».

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بما للتقنية الحديثة من أثر فى تطور المجتمعات وتقدمها فقد أعادت النظر فى هيكلية التعليم، بجميع مراحله؛ وذلك باعتماد بنية تعليمية جديدة، تتمشى وروح وتوجهات العصر، بما سيحقق فى المستقبل القريب ثورة علمية تقنية. وبدعم من جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وبتحريض من قائد الثورة المستمر على الدفع بهذا القطاع قُدماً إلى الأمام بدأت المدارس والمعاهد الفنية التخصصية والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة فى مختلف علوم التقنية تنتشر فى ربوع الجماهيرية. وكان للتوسع الهائل فى قبول الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا، للدراسة العلمية والتقنية أثره الفعال فى توفير الكفاءات والخبرات الفنية الوطنية، فى مختلف قطاعات التنمية الزراعية والصناعية، وبقية القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمواطن. ومازال الاستمرار فى التوسع فى التعليم، كماً وكيفاً، فى



مختلف المراحل التعليمية يسير بكل ثبات وقوة، بهدف تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما اشباع احتياجات الفرد والعمل على تنمية شخصيته، وثانيهما الوصول بالمجتمع العربى الليبى إلى تحقيق أهدافه التنموية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من خلال توفير القوى المنتجة المدربة والمؤهلة، تأهيلاً عالياً. ولعل ما تم انفاقه خلال عشرين عاماً على هذا القطاع، الذى وصل حتى الربع الأول من هذا العام ـ 1989 ـ إلى ما يقرب من 2,136,500 مليون دينار، يؤكد لنا مصداقية الثورة العظيمة وتصميمها على نقل أبناء المجتمع العربى الليبى من بوتقة التخلف إلى دائرة التقدم، بأقصر السبل والوسائل.

وفى مجال الرعاية الصحية تركزت إستراتيجية الخدمات الصحية، منذ تفجر ثورة الفاتح العظيمة على صحة المواطن العربى الليبى، واعتبار الرعاية الصحية حقاً يضمنه المجتمع لجميع المواطنين؛ فانتشرت بدرجة مكثفة المستشفيات والمؤسسات العلاجية والصحية، بمختلف أنواعها وتخصصاتها، وتم توفير الأدوية والعلاج المجانى لكل المواطنين، وأعطت الثورة العظيمة أولوية خاصة للمناطق الريفية والقرى النائية التى حُرمت من الخدمة والرعاية الصحية فى الماضى. وكان من نتيجة هذا التحول الإيجابى الهائل فى هذا القطاع أنْ تحسَّن المستوى الصحى فى الجماهيرية العظمى، من حيث المعدلات الكمية والكيفية، وتطوير الخدمات الصحية، ورفع مستواها وقائية كانت أم علاجية، وتوفير المستلزمات الطبية، والعمل على تلييب الهيئات الطبية والهيئات الطبية المساعدة، وهيئات التمريض والفنيين والمساعدين. ولقد كانت حصيلة الناتج المحلى لهذا القطاع خلال العشرين عاماً 946,750,000 مليون دينار.

ونحن إذ نقدم لجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية ـ أينما وجدت ـ هذا الكتاب الذى يتضمن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرصّد مسيرة الثورة ومنجزاتها فى العشرين عاماً، لا ندعى لأنفسنا أننا استطعنا أن نوثق كل منجزات الثورة العظيمة التى تحققت فى هذه الحقبة التاريخية القصيرة بفعل الثورة وفكر قائدها وعرق المخلصين. ولنا أن نعترف أن حجم المنجزات فى مختلف المجالات التنموية الاقتصادية منها والبشرية يتجاوز بدرجة مطلقة ما تضمنه هذا الكتاب، ولكن ما قصدناه من وراء هذا العمل هو التأريخ لعشرين



عاماً من العطاء الفكرى والمادى للثورة العظيمة؛ هذا الفكر ـ فكر النظرية العالمية الثالثة ـ الذى أصبح منهجاً وأداة ورؤية، يؤثر فى مسار الحاضر والمستقبل فى نظرة متكاملة، تستمد معاييرها وتجاربها من نضالات الإنسان ذاته وهو يصوغ عبر فكره وجهده معالم حاضره ومستقبله.

هذا الفكر الذى استمد قيمته التاريخية والإنسانية من مضامينه، التى يحتويها، بدأ يشكل قوة مؤثرة فى حركة الإنسان المعاصر، فأعطى لها مضمونها، وجسّد وعى الإنسان لذاته، ليؤكد تحرره القومى، ويتصدى لكل الاستلابات الفكرية والسياسية والاقتصادية، التى تحاول القوى الاستعمارية تكريسها، لتضمن شرعية التحكم والاستمرار. وبهذا الفكر الثورى المستمد من عمق الحركة الإنسانية وتجاربها، تتأكد حقيقة نضالية، تضع المجتمع العربى الليبى أمام عصر جديد؛ ـ عصر الجماهير ـ الرافض لكل أشكال الوصاية والتكريس، المندفع بكل قوة وثورية للقضاء على كل أشكال التخلف الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى، بهدف تحويل الإنسان من كمّ إلى كيف، ومن رقم إلى قيمة، يعمق محتوى الكيف، ويحدد معايير القيمة، ويخلق إنساناً نموذجياً حراً سعيداً.

وإلى الأمام.

أمين التحرير





مقدمة الطبعة الثانية

إذا كانت الطبعة الأولى من كتاب «ليبيا الثورة فى عشرين عاماً» صدرت بعد أن مر عقدان من الزمن على ثورة الفاتح العظيم، هذه الثورة ـ بقيادة المفكر العقيد معمر القذافي ـ التى استطاعت فى هذه الحقبة الزمنية الوجيزة أن تعيد صياغة تاريخ الأمة العربية، وتفك قيود الشعب العربى الليبى من الاستعمار والتخلف والتجزئة، مرصّدة بذلك خصائص إنسانية نبيلة من خلال تجربة شعبية رائدة ـ سلطة الشعب ـ هى بمقاييس كل التجارب الإنسانية، امتلكت خاصية التفرد والفعالية، مرسخة بذلك سلطة شعبية جماهيرية، واضعة حدوداً وحلولاً نهائية لأزمات الإنسان المعاصر، بعد أن أزالت النظرية العالمية الثالثة كل مصادر القوة لأية أداة ديكتاتورية، فردية كانت أم حزبية أم قبلية.

تصدر الطبعة الثانية بمناسبة العيد الخامس والعشرين فى ظل ظروف ومتغيرات دولية جديدة سخرها الاستعمار الصليبى الجديد لصالحه من أجل أن يبسط نفوذه على العالم وأن يستحوذ على مقدرات الشعوب الصغيرة، إلا أن ثورة الفاتح العظيم استطاعت أن تواجه بل تتجاوز هذه الظروف وتستمر فى تحقيق البناء المادى والمعنوى لصالح الإنسان الذى عانى شتى أنواع التخلف والعسف والاستغلال.

جاءت الثورة لتجد أرضاً قاحلة وثروة مسروقة وشعباً مسلوب



الإرادة، تحت وصاية الأمبريالية والاحتكارات الأجنبية، فأعادت الأرض والثروة للشعب، وأكدت سيادة الشعب على مقدراته، مندفعة به من خلال قائدها الثائر، بكل قوة وعزم وإرادة صلبة إلى البناء والتشييد والتعمير، محققة بذلك تغيرات جذرية، مادية ومعنوية، لها دلالاتها وخصائصها المتميزة، أثرت مقومات الأصالة الحضارية، تحت راية جديدة تحمل مضامين التبشير بفكر إنسانى رائع وبديع. وبذلك صار الشعب بعد أن استحوذ على مقدراته المادية والمعنوية سيد نفسه وحاكم نفسه من خلال سلطته الشعبية المباشرة، سلطة المؤتمرات واللجان الشعبية.

ولم تقف الثورة عند هذا الحد، بل تم بفعل الإرادة الثورية توظيف هذه المقدرات بهدف تحقيق أعلى مستوى من النمو والتقدم. وإيماناً منها بأن عمليات التحول الاجتماعى والاقتصادى إنما تكمن فى بناء الإنسان باعتباره هدفاً وغاية للتنمية فقد أخذت ـ الثورة ـ على عاتقها الإعداد مبكراً لخطط التحول الاقتصادى والاجتماعى، وتنفيذها فى أقصر مدة زمنية يشهد لها التاريخ المعاصر. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قدرة الثورة وقوتها وإمكانياتها المادية والمعنوية التى حققت من خلالها إنجازات مادية ضخمة بكل المقاييس، سواء على المستوى الشامل الذى تعكسه معدلات النمو، أو على المستوى الجزئى الذى تعكسه مؤشرات الإنتاج. وما كان ذلك ليتحقق لولا السياسة الاقتصادية الهادفة لثورة الفاتح العظيم، التى كانت وما زالت تهدف إلى توفير المناخ الصالح للبناء والتحول الاقتصادى والاجتماعى، وتحرير الاقتصاد الوطنى من الاستغلال الأجنبى، وجعله اقتصاداً وطنياً وقومياً، بعد أن كان اقتصاداً نابعاً وتابعاً لأنظمة رأسمالية وشركات احتكارية هدفها استنزاف ثروات الشعوب والتحكم فى مقدراتها المادية والمعنوية.

وبعودة السيادة والمقدرات الاقتصادية لأصحابها الشرعيين بعد تفجر ثورة الفاتح العظيم، صار الاستثمار الوطنى والقومى لا يعرف حدوداً ولا سقفاً محدوداً للصرف، بعد أن أدركت الثورة الحرمان والجوع والجهل والتخلف الذى كان يعانيه الشعب العربى الليبى فى ظل نظام فاسد وعميل. وفى فترة زمنية وجيزة جداً حققت الثورة بناءً تحتياً لا نظير له فى العالم فى



مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتج عن هذا البناء نمو فعلى للأنشطة الاقتصادية غير النفطية من زراعة وصناعة وكهرباء ونقل وخدمات، وهو نمو يعد بكل المقاييس الدولية متطوراً جداً. ولا ريب أن الباحث فى حجم الاستثمارات التى تم توظيفها فى الاقتصاد الوطنى يدرك مدى الأهمية البالغة التى أولتها الثورة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتى انعكست وبصورة مباشرة على ارتفاع متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه الاجتماعى.

وفى محاولة جادة للثورة العظيمة لقهر الصحراء، وإيماناً منها بأن الموارد المائية باعتبارها شريان الحياة، حرصت الثورة على توظيف استثمارات ضخمة لمشروع النهر الصناعى العظيم بهدف تثميره فى الأنشطة الزراعية على أساس أنها الثروة الحقيقية التى تدعم الاستقلال والتحرر الاقتصادى، وتقلل من الاعتماد على ما وراء البحر فى توفير الغذاء. ودحضاً للمشككين فى الداخل والخارج فى قدرة الثورة العظيمة على الاستمرار وتحقيق الإنجازات العملاقة، تفجرت من عمق الصحراء مياه النهر الصناعى العظيم، وانسابت، فى عرس جماهيرى، نحو القرى والأرياف والمدن، لتروى فى العيد الرابع والعشرين، ظمأ الأسر والحقول اليابسة، من مدينة بنغازى شرقاً وحتى مدينة خليج النصر والتحدى غرباً، وهى المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعى العظيم.

وانطلاقاً من دور ثورة الفاتح العظيم القومى والعالمى عملت الثورة وما زالت تعمل جاهدة على تثمير جزء من الناتج المحلى فى الدول النامية لتسهم فى تحقيق نوع من الرفاه الاقتصادى والاجتماعى للشعوب المتخلفة ومؤازرتها فى التخلص من التبعية وتحرير اقتصادياتها من الغرب وشركاته الاحتكارية. فناصرت الكادحين فى كل أرجاء العالم، ووقفت إلى جانب المسلمين أينما وجدوا وآزرتهم فى محنهم الناجمة عن الصراعات السياسية والاضطهاد العرقى والدينى.

وأمام الإجراءات والقرارات التعسفية الظالمة التى فرضتها قوى الشر والأمبريالية على شعب الجماهيرية العظمى، لا لشىء إلا لأنه استطاع،

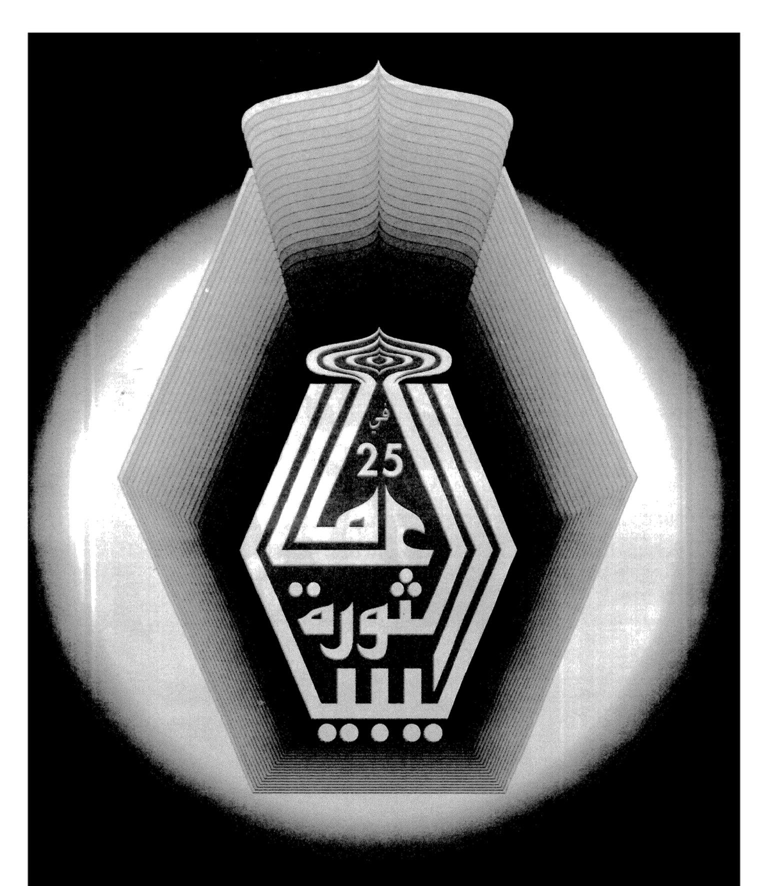


بفعل إرادة ثورية صلبة تجسدت فى قائد عربى فذ، أن يحدد ويصحح مساراته التاريخية والقومية لأمة عانت وما زالت تعانى من ويلات الاستعمار والتخلف والتبعية. . . أمام كل هذا وذاك تستمر الثورة فى مسيرتها النضالية قوية صامدة، ويستمر الشعب ملتفاً حول قائده فى ملحمة اجتماعية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، عاقداً العزم على التحدى والمواجهة من أجل عزته وكرامته فى تواصل منقطع النظير.

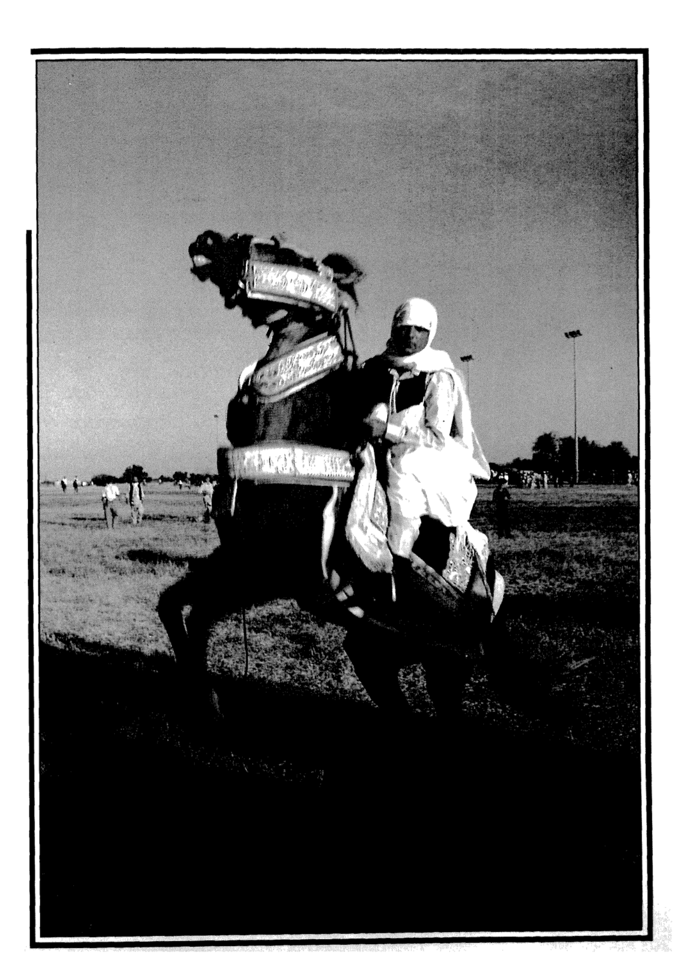
وقد تجسد هذا الاستمرار والتواصل بعد أن حدد الشعب وقائده منار السلطة الشعبية المباشرة بعد أن مرّ على هذه التجربة الشعبية سبعة عشر عاماً، تخللها تقييم مستمر بهدف وضع الإطار الأمثل لها. . وكان هذا الإطار هو حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال الديمقراطية المباشرة ـ المؤتمرات واللجان الشعبية. وبذلك تحطمت كل الحواجز وذابت كل الرموز التى كانت تمارس نوعاً من الوصاية على السلطة الشعبية، وتقف حجر عثرة أمام الجماهير فى ممارسة سلطتها. وبذلك تصبح السلطة الشعبية، بفعل ترشيد قائد ثورة الفاتح العظيم. واقعاً وحقيقةً، وتصبح الجماهير الشعبية هى الوعاء الحقيقى الذى يعطى مجالاً تتفاعل فيه السيطرة الجماهيرية الكاملة، حيث يتعذر الفصل بين سيطرة الجماهير على سلطتها، وبين ترجمة تلك السيطرة فى شكل ديمقراطى حقيقى، يحقق للجماهير شرعية اتخاذ القرار وتنفيذه.

وإلى الأمام

أمين التحرير



مدخل عام





مدخل عام

أ - التاريخ :

تتمتع «ليبيا» بموقع جغرافى مميز. فهى تقع في وسط الشمال الافريقى، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 1,955 كم. وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل افريقيا الشمالى على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الافريقية. تبلغ مساحتها 1,760 مليون كم مربع وتأتى في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الافريقية. وتعتبر «ليبيا» جسراً مهماً يربط بين افريقيا وأوربا. وتعد موانيها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة - مثل مينائى بنغازى وطرابلس وغيرهما - منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الافريقية - كالنيجر وتشاد ومالى - مع العالم الخارجى. كما أنها بموقعها هذا - تعتبر حلقة اتصال مهمة بين مشرق الوطن العربى ومغربه. ولهذا السب يظهر فيها بوضوح التقاء وامتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية.

إن هذا الموقع الجغرافى المهم جعل تاريخ «ليبيا» السياسى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ العربى والإسلامى، وكذلك بتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط بصفة عامة. وقد كان لها منذ أقدم العصور دور فعال فى التطور السياسى لهذا الجزء من العالم.

عرف قدماء المصريين الأقوام التى تقطن إلى الغرب من مصر بالليبيين. كانت القبيلة الليبية التى تعيش في المنطقة المتاخمة لمصر هى قبيلة الليبو Lebu . وقد ورد ذكر هذه القبيلة لأول مرة فى النصوص المصرية التى تُنسب الى الملك مرنبتاح Merneptah



من الأسرة التاسعة عشرة (القرن الثالث عشر ق.م). ومن اسمها اشتُق اسم ليبيا وليبين. وقد عرف الاغريق هذا الاسم عن طريق المصريين ولكنهم أطلقوه على كل شمال افريقيا إلى الغرب من مصر، وهكذا ورد عند هيرودوت الذى زار «ليبيا» في بداية النصف الثانى من القرن الخامس ق.م. وقد بلغ بعض القبائل درجة من القوة مكنها من دخول مصر وتكوين أسرة حاكمه هى الأسرة الثانية والعشرون، التى احتفظت بالعرش قرنين من الزمان (من القرن العاشر الى القرن الثامن ق.م). استطاع مؤسس تلك الأسرة الملك شيشنق* أن يوحد مصر، وأن يجتاح فلسطين ويستولى على عدد من المدن ويرجع بغنائم كثيرة.

بدأ اتصال الفينيقيين بسواحل شمال افريقيا منذ فترة مبكرة. بلغ الفينيقيون درجة عالية من التقدم والرقى وسيطروا على البحر المتوسط واحتكروا تجارته وكانوا عند عبورهم ذلك البحر بين شواطىء الشام واسبانيا، التى كانوا يجلبون منها الفضة والقصدير، يبحرون بمحاذاة الساحل الغربى من «ليبيا» وذلك لأنهم اعتادوا عدم الابتعاد كثيراً عن الشاطىء خوفاً من اضطراب البحر. كانت سفنهم ترسو على شواطىء «ليبيا» للتزود بما تحتاج إليه اثناء رحلاتها البحرية الطويلة. وقد أسس الفينيقيون مراكز ومحطات تجارية كثيرة على طول الطريق من موانئهم في الشرق إلى اسبانيا في الغرب. وعلى الرغم من كثرة هذه المراكز والمحطات التجارية فإن المدن التى أنشأها وأقام فيها الفينيقيون كانت قليلة وذلك لأنهم كانوا تجاراً لا مستعمرين.

ويرجع بعض المؤرخين أسباب إقامة المدن التى استوطنها الفينيقيون في شمال افريقيا الى تزايد عدد السكان وضيق الرقعة الزراعية في الوطن الأم، وكذلك بسبب الصراع الذى كثيراً ما قام بين عامة الشعب والطبقة الحاكمة. أضف إلى ذلك ما كانت تتعرض له فينيقيا بين فترة وأخرى من غارات، كغارات الآشوريين والفرس ثم الغارات اليونانية.

امتد نفوذ الفينيقيين إلى حدود برقة (قورينائية). وأسسوا بعض المدن المهمة ـ (طربلس ـ لبدة ـ وصبراته) ـ التى لعبت دوراً كبيراً في تاريخ الشمال الإفريقى. وقد ازدهرت تجارتهم على الساحل الغربى من «ليبيا» وذلك لسهولة الوصول إلى أواسط افريقيا الغنية بمنتجاتها المربحة كالذهب والأحجار الكريمة والعاج وخشب الابنوس وكذلك الرقيق، وكانت أهم طرق القوافل تخرج من مدينة جرمة. ولهذا صارت تلك المدينة مركزاً مهماً تُجمع فيه منتجات أواسط افريقيا التى تنقلها القوافل عبر الصحراء الى المراكز الساحلية حيث تباع للفينيقيين مقابل المواد التى كانوا يجلبونها معهم.

(*) يرد اسمه فى التوراة شيشاك Shishak. سفر الملوك الأول، الفصل 12، فقرة 40.



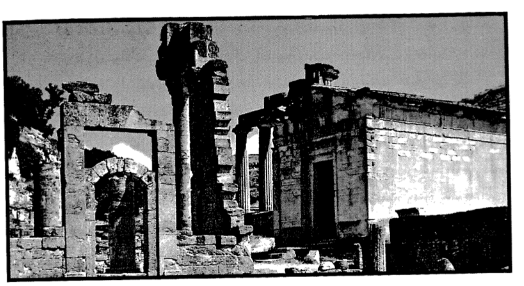
واستمر الجرمانتيون مسيطرين على دواخل «ليبيا» لفترة جاوزت الألف سنة. وفي حين دخل الفينيقيون والاغريق في علاقات تجارية معهم، حاول الرومان إخضاع الجرمانتيين بالقوة والسيطرة مباشرة على تجارة وسط افريقيا. ولكنهم فشلوا فى ذلك وفي النهاية وجدوا أنه من الأفضل مسالمة تلك القبيلة.

استمر وجود الفينيقيين وازداد نفوذهم في شمال افريقيا خاصة بعد تأسيس مدينة قرطاجة في الربع الأخير من القرن التاسع ق.م (814 ق.م). وصارت قرطاجة أكبر قوة سياسية وتجارية في حوض البحر المتوسط الغربى، وتمتعت بفترة طويلة من الاستقرار السياسى والازدهار الاقتصادى. ودخلت قرطاجة بعد ذلك في صراع مرير مع روما. كان الحسد والغيرة يملآن قلوب الرومان على ما وصلت إليه تلك المدينة الفينيقية من قوة وثراء، وبدأوا يعملون ويخططون من أجل القضاء عليها. وبعد سلسلة من الحروب المضنية، تكبد فيها الطرفان الكثير من الأرواح والأموال، وهى الحروب التى عُرفت فى التاريخ بالحروب البونية، استطاعت روما أن تحقق هدفها وأن تدمر قرطاجة تدميراً شاملاً، وكان ذلك سنة 146 ق.م. وآلت بذكك كل ممتلكات قرطاجة ـ بما فيها المدن الليبية الثلاث ـ طرابلس، لبدة، وصبراته ـ إلى الدولة الرومانية.

أما السواحل الشرقية من «ليبيا» (برقة ـ قورينائية)، فكانت من نصيب المستعمرين الإغريق. مثلت سواحل برقة أحد أنسب المواقع التى يمكن أن ينشىء فيها المهاجرون الاغريق مستعمراتهم. فهى لا تبعد كثيراً عن بلادهم، بالإضافة الى ما كانوا يعرفونه من وفرة خيراتها وخصب أراضيها وغنى مراعيها بالماشية والأغنام. بدأ الاستعمار الاغريقى لإقليم قورينائية (برقة) فى القرن السابع ق.م عندما أسسوا مدينة قوريني (شحات) سنة 631 ق.م. كان باتوس الأول هو أول ملك للمدينة، وقد توارثت أسرته الحكم فى قوريني لفترة قرنين من الزمان تقريباً. لم يكن عدد المهاجرين الأوائل كبيراً، إذ يقدره البعض بحوالى مائتى رجل. ولكن فى عهد ثالث ملوك قوريني باتوس الثانى حضرت أعداد كبيرة من المهاجرين الاغريق واستقرت فى الاقليم. لقد أزعج هذا الأمر الليبيين، ودخلوا فى حرب مع الاغريق من أجل الدفاع عن وجودهم وأراضيهم التى طردهم المستعمرون منها ومنحوها للمهاجرين الجدد. وعلى الرغم من أن الاسرة التى أسسها باتوس الأول استمرت فى الحكم زمناً طويلاً، فإنها لم تنعم بالاستقرار وذلك بسبب الهجمات التى كانت القبائل الليبية تشنها على المستعمرات الاغريقية فى المنطقة الساحلية.

وفى عهد أركيسيلاوس الثانى ـ رابع ملوك قوريني ـ ترك بعض الاغريق، وعلى





رأسهم اخوه الملك، مدينة قوريني ليؤسسوا بمساعدة الليبيين مدينة برقة (المرج). ولما ازداد عدد المهاجرين الذين أتوا إلى مدينة قوريني، أرسلت تلك المدينة بعضاً منهم لإنشاء بعض محلات قريبة من الشاطىء. كانت من بينها المحلة التي انشئت طوخيرة ـ توكرة ـ على موقعها.

كما أسست مدينة قوريني مستعمرة أخرى هي مدينة يوهسيبريديس (بنغازي). وكما كان لقوريني ميناء هو أبولونيا (سوسة)، فإن مدينة برقة هي الأخرى أنشأت ميناء لها في موقع بطولوميس (طلميثه).

عندما احتل الفرس مصر، بعث ملك قوريني سفارة الى الملك الفارسي معلناً خضوع اقليم قورينائية. واستمرت تبعية الاقليم لمصر وواليها الفارسي وإن كانت في الغالب تبعية اسمية. وفي منتصف القرن الخامس ق.م (440 ق.م) قتل اركيسيلاوس الرابع، آخر ملوك أسرة باتوس، في يوهسيبريديس، وأصبحت قورينائية تضم مدناً مستقلة عن بعضها البعض. وعلى الرغم من أن مدن الإقليم في هذه الفترة قد تمتعت بشيء من الازدهار الاقتصادي، فإنها عانت من الاضطرابات السياسية، فبالإضافة إلى ازدياد خطر هجمات القبائل الليبية، كانت تلك المدن تتصارع فيما بينها، كما عصفت بها الانقسامات الداخلية. وهكذا إلى أن غزا الإسكندر المقدوني مصر 332 ق.م. واستولى البطالمة الذين خلفوه في حكم مصر على اقليم قورينائية 322 ق.م إذ ساد شيء من الهدوء النسبي وأصبحت مدن الإقليم تعرف جميعاً باسم بنتابوليس، أي أرض المدن الخمس، فقد تكون اتحاد اقليمي يضم هذه المدن ويتمتع بالاستقلال الداخلي. وبقيت قورينائية تحت الحكم البطلمي حتى أُرغم على التنازل عنها لروما سنة 96 ق.م. وصار الإقليم تحت رعاية مجس الشيوخ وكان



يكوّن مع كريت ولاية رومانية واحدة إلى أن فصلها الإمبراطور دقلديانوس فى نهاية القرن الثالث الميلادى.

عند اعتراف الإمبراطور قسطنطين الأول بالمسيحية فى النصف الأول من القرن الرابع الميلادى، نجد أن تلك الديانة كانت قد انتشرت فى ليبيا. ولكن يجب ألا نفهم أن ذلك كان يعنى القضاء على الوثنية. فقد تعايشت الديانتان جنباً الى جنب فترة قاربت القرن ونصف القرن من الزمان حتى بعد أن جعل الإمبراطور ثيودوسيوس الأول المسيحية الدين الرسمى والأوحد في الإمبراطورية في مرسوم أصدره سنة 392 م. وهذا أمر لا تختلف فيه «ليبيا» عن بقية أقاليم الدولة الرومانية. وكان أول أسقف لإقليم برقة سجله التاريخ شخصاً يدعى آموناس. وكان ذلك سنة 260 م. وحضر أساقفة من مدن البنتابوليس أول مؤتمر مسيحى عالمى، وهو المؤتمر الذى دعا الى عقده الامبراطور قسطنطين فى مدينة نيقيا سنة 325 م. كان الأسقف سينسيوس القورينى أهم شخصيات الفترة المسيحية فى برقة. تولى أسقفية طلميثة وذهب إلى البلاط الامبراطورى فى القسطنطينية على عهد الامبراطور أركاديوس ليعرض المشاكل الى كانت تواجه الاقليم والتى كان من أهمها الضرائب الثقيلة المفروضة على مدنه. إن المشكلة الرئيسية التى واجهت الاقليم على أيامه هى الدفاع ضد غزوات القبائل الليبية التى زادت حدتها بعد عام 390 م. ولما لم يكن في الإمكان الاعتماد على مساعدة الحكومة الامبراطورية، قام سكان المدن والمناطق الريفية القريبة بتنظيم حرس محلى للدفاع عن أراضيهم. إن الصورة التى يعطيها سينسيوس عن الأوضاع فى الاقليم دفعت كثيراً من الدارسين إلى القول بأن الحياة في البنتابوليس قد خبت نهائياً فى القرن الخامس الميلادى. ومع ذلك فإن الآثار القديمة تثبت أنه بينما كانت المدن تتضاءل ظل الريف محتفظاً بحيوية ملحوظة لمدة قرنين من الزمان بعد ذلك.

ولم يكن الأمر يختلف بالنسبة لمدن الساحل الغربى. فبعد زوال الأسرة السيفيرية فى النصف الأول من القرن الثالث الميلادى سادت الامبراطورية حالة من الفوضى والحروب الأهلية لمدة نصف قرن. وبينما استطاعت الأقاليم الأخرى فى الامبراطورية استرداد أنفاسها بعد تلك الأزمة وأعيد اليها شىء من الأمن والنظام استمرت الاضطرابات تعصف بالشمال الافريقى، الأمر الذى سهل وقوعه فى أيدى الوندال. عبرت جموع الوندال الى شمال افريقيا حوالى سنة 430 م. واستولت على مدن إقليم طرابلس التى عانت الكثير مما يلحقه الوندال عادة من خراب ودمار فى كل مكان يحلون فيه. وعلى الرغم من أن الامبراطورية الرومانية قد استعادت الإقليم فى القرن السادس الميلادى على عهد الامبراطور جستينيان عندما نجح قائده بلزاريوس فى طرد الوندال، فإن «ليبيا» سواء فى اقليم برقة أو فى اقليم طرابلس، ظلت تعانى من آثار تلك الجروح العميقة التى خلفتها



جحافل الوندال، وأصبحت البلاد بأكملها مستعدة لاستقبال أى فاتح جديد يخلصها من حالة الفوضى والاضطراب والضعف. وفى هذه الأثناء لاحت فى الأفق طلائع الفاتحين من العرب المسلمين، الذين جاءوا ليضعوا نهاية لذلك الوضع السيىء وليفتحوا صفحة جديدة فى تاريخ البلاد.

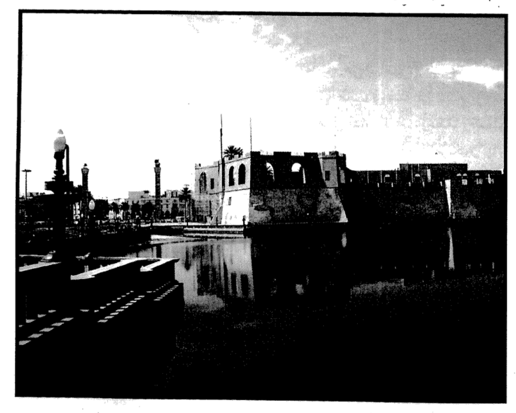
يعتبر الفتح العربى الاسلامى من أعظم الفتوحات تأثيراً وأكثرها عمقاً وخلوداً فى البلاد. انتشر العرب فى كل أرجاء البلاد واندمجوا مع السكان المحليين (العرب الذين وصلوا فى هجرات متتالية قبل الفتح الاسلامى)، وأصبحت «ليبيا» بفضل ذلك الفتح الذى تم فى القرن السابع الميلادى دولة عربية اسلامية. استطاع العرب بعد فترة وجيزة من قدومهم أن يوطدوا أركان حكمهم وأن ينشروا الأمن فى ربوع البلاد. وبقيت «ليبيا» تابعة للخليفة فى الشرق حتى استقل ابراهيم بن الأغلب بولاية افريقيا حوالى سنة 800 م وأصبحت تبعيته للحكومة المركزية فى الشرق تبعية اسمية، وهو أمر يبدو أن الخليفة لم يعترض عليه كثيراً وذلك لأن الظروف السياسية فى دولته المترامية الأطراف اقتضت اللامركزية فى الحكم. أسس ابن الأغلب أسرة ظلت تحكم البلاد حتى سقطت فى أيدى الفاطميين سنة 910/909م. هذا بالنسبة للجزء الغربى من البلاد، أما الجزء الشرقى فقد ظل فى معظم الأحيان تابعاً لولاية مصر.

في مطلع القرن العاشر الميلادى، كان دعاة الشيعة نشطين فى شمال افريقيا. جمعوا حولهم عدداً كبيراً من الأعوان، واستطاعوا فى 910م أن ينتزعوا تونس من الأغالبة. عملوا على توطيد أركان حكمهم وأخذ أمراؤهم لقب خليفة، متحدّين بذلك الخليفة العباسى فى بغداد. وفى سنة 969 م نجح جوهر الصقلى، قائد جيوش الخليفة الفاطمى الرابع المعز لدين الله - في أخذ مصر من الإخشيديين، واختط مدينة القاهرة، التى أصبحت حاضره الخلافة الفاطمية التى انتقل إليها المعز لدين الله سنة 973م. وترك المعز بلكين بن زيرى والياً على شمال افريقيا، بما فى ذلك إقليم طرابلس. وعلى الرغم من الود الذى ميّز العلاقة بين الخليفة الفاطمى ونائبه على شمال افريقيا فى البداية، فإن ابن زيرى وجد أن الترتيبات التى وضعها المعز لدين الله للولاية غير مناسبة له، حيث جعل المعز لدين الله كل شؤون الولاية المالية فى أيدى موظفين يتبعونه مباشرة وهذا ما رفضه ابن زيرى الذى ألقى القبض على عمال الخليفة وأرسل خطاباً شديد اللهجة إلى المعز فى القاهرة، وقد مات المعز لدين الله قبل أن يتمكن من اتخاذ أى اجراء ضد ابن زيرى. وخلفه العزيز الذى اعترف بالأمر الواقع وأقر ابن زيرى على ولاية افريقيا التى أصبحت الآن تمتد حتى اجدابيا، وظلت الولاية فى أيدى بنى زيرى حتى سنة 1145م، ولكنها كانت فى حالة من الفوضى والضعف سهلت على النورمانديين، الذين كانوا ينطلقون من قواعدهم فى صقلية، انتزاع



طرابلس بقيادة زعيمهم روجر الصقلى. وفي عام 1158م نجح الموحدون فى طرد النورمانديين من طرابلس. وتمكن الموحدون من تدعيم حكمهم وتعزيز مكانتهم فى شمال افريقيا حتى 1230م. وقد ترك الموحدون حكم الأجزاء الشرقية من ممتلكاتهم للحفصيين. إلا أن برقة لم تدخل ضمن المناطق التى سيطر عليها الحفصيون، إذ ظلت تحكم مباشرة من مصر وإن تمتعت فى بعض الأحيان بالحكم الذاتى.

احتل الاسبان طرابلس سنة 1510 م وظلوا يحكمونها حتى سنة 1530 م عندما منحها شارل الخامس، امبراطور الامبراطورية الرومانية لفرسان القديس يوحنا الذين صاروا يعرفون فى ذلك الوقت بفرسان مالطا. وبقى الفرسان فى طرابلس احدى وعشرين سنة. لم يكن الفرسان متحمسين كثيراً للاحتفاظ بطرابلس. فبالإضافة للعداء الذى أظهره الليبيون تجاههم لأنهم اعتبروهم عنصراً أجنبياً دخيلاً، وأهم من ذلك أنهم أعداء فى الدين، اعترض الفرسان على تلك المنحة التى تعنى تقسيم قواتهم، كما أن المسافة التى تفصل مالطا عن طرابلس تعنى تعذر العون فى حالة أى هجوم. وفي سنة 1551 م، وبعد الاستغاثات التى وجهت الى السلطان العثمانى، باعتباره خليفة للمسلمين، حضر سنان باشا ودرغوت إلى طرابلس، وفرضا عليها حصاراً دام اسبوعاً واحداً وانتهى بسقوط المدينة. وفي الواقع أن طرابلس لم تكن ابداً مركزاً يستطيع فرسان القديس يوحنا الاحتفاظ به ضد أية مقاومة.





دخلت البلاد منذ 1551 م عهداً جديداً، اتفق المؤرخون على تسميته بالعهد العثماني الأول، وهو الذى ينتهى 1711 م عندما استقل أحمد باشا القره مانلى بالولاية. وقد شمل الحكم العثمانى كافة أقاليم «ليبيا» ـ طرابلس الغرب، برقة، وفزان ـ، وكان يدير شؤونها وال (باشا) يعينه السلطان. ولكن لم يمض قرن من الزمان حتى بدأ الضعف يدب في أوصال الامبراطورية العثمانية، وأصبحت الحكومة المركزية عاجزة عن أن تفرض النظام وتتحكم فى الولاة الذين صاروا ينصبون ويعزلون حسب نزوات الجند، فى جو مشحون بالمؤامرات والعنف. وفي كثير من الأحيان لم يبق الوالى فى منصبه أكثر من عام واحد حتى أنه فى الفترة ما بين سنة 1672 م 1711 م تولى الحكم أربعة وعشرون والياً. لقد مرت البلاد بأوقات عصيبة عانى الشعب فيها الويلات نتيجة لاضطراب الأمن وعدم الاستقرار.

وفى سنة 1711 م قاد أحمد القره مانلى ثورة شعبية أطاحت بالوالى. وكان أحمد هذا ضابطاً فى الجيش التركى وقرر تخليص البلاد من الحكام الفاسدين ووضع حد للفوضى. ولما كان الشعب الليبى قد ضاق ذرعاً بالحكم الصارم المستبد فقد رحب بأحمد القره مانلى الذى تعهد بحكم أفضل، وقد وافق السلطان على تعيينه باشا على «ليبيا» ومنحه قدراً كبيراً من الحكم الذاتى. ولكن القره مانليين كانوا يعتبرون حتى الشؤون الخارجية من اختصاصهم، كانت «ليبيا» تمتلك اسطولاً قوياً مكنها من أن تتمتع بشخصية دولية وأصبحت تنعم بنوع من الاستقلال.

أسس أحمد القره مانلى اسرة حاكمة استمرت فى حكم ليبيا حتى 1835 م. ويعتبر يوسف باشا أبرز ولاة هذه الأسرة وأبعدهم أثراً.

كان يوسف باشا حاكماً طموحاً أكد سيادة «ليبيا» على مياهها الاقليمية وطالب الدول البحرية المختلفة برسوم المرور عبر تلك المياه. كما طالب فى سنة 1803 م بزيادة الرسوم على السفن الامريكية تأميناً لسلامتها عند مرورها فى المياه الليبية. وعندما رفضت الولايات المتحدة تلبية طلبه استولى على إحدى سفنها. الأمر الذى دفع الأمريكيين إلى فرض الحصار على طرابلس وضربها بالقنابل. ولكن الليبيين استطاعوا مقاومة ذلك الحصار وأسروا إحدى السفن الأمريكية (فيلاديلفيا) عام 1805 م الأمر الذى جعل الأمريكيين يخضعون لمطالبهم. وبذلك استطاع يوسف باشا أن يملأ خزائنه بالأموال التى كانت تدفعها الدول البحرية تأميناً لسلامة سفنها. ولكن يوسف باشا ما لبث أن أهمل شؤون البلاد وانغمس فى الملذات والترف ولجأ الى الاستدانة من الدول الأوربية.

كان السلطان العثمانى قد بدأ يضيق بيوسف باشا وبتصرفاته، خاصة عندما رفض يوسف مساعدة السلطان ضد اليونانيين 1829 م. وفى هذه الأثناء قامت ضد القره مانليين ثورة عارمة بقيادة عبد الجليل سيف النصر. واشتد ضغط الدول الأوربية على يوسف لتسديد ديونه. ولما كانت خزائنه خاوية فرض ضرائب جديدة، الأمر الذى ساء الشعب



وأثار غضبه، وانتشر السخط وعمت الثورة وأرغم يوسف باشا على الاستقالة تاركاً الحكم لابنه عليّ وكان ذلك سنة 1832 م. ولكن الوضع فى البلاد كان قد بلغ درجة من السوء استحال معها الاصلاح. وعلى الرغم من أن السلطان محمود الثانى (1808 ـ 1839) اعترف بعليّ والياً على «ليبيا» فإن اهتمامه كان منصباً بصورة أكبر على كيفية المحافظة على ما تبقى من ممتلكات الامبراطورية خاصة بعد ضياع بلاد اليونان والجزائر 1830 م. وبعد دراسة وافية للوضع فى طرابلس قرر السلطان التدخل مباشرة واستعادة سلطته. وفي 26 مايو 1835 م وصل الاسطول التركى طرابلس وألقى القبض على علي باشا ونقل الى تركيا. وانتهى بذلك حكم القره مانليين فى «ليبيا».

تفاءل الليبيون كثيراً بعودة الأتراك ورأوا فيهم حماة لهم ضد مخاطر الفرنسيين فى الجزائر ثم في تونس، وكذلك خطر الإنجليز الذين بدأ نفوذهم يتزايد فى مصر والسودان. ولكن اتصال الدولة التركية بليبيا أصبح صعباً ومحفوفاً بالمخاطر نتيجة لوجود الإنجليز فى مصر، الأمر الذى أدى الى ضعف الحكم التركى فى «ليبيا» وجعل الليبيين يدركون أنه سيكون عليهم وحدهم عبء مواجهة أى خطر خارجى.

كانت ايطاليا آخر الدول الأوربية التى دخلت مجال التوسع الاستعمارى. وكانت ليبيا، عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربى فى شمال افريقيا الذى لم يتمكن الصليبيون من الاستيلاء عليه.

إن قرب ليبيا من ايطاليا جعلها هدفاً رئيساً من أهداف السياسة الاستعمارية الايطالية. ولم يصعب على ايطاليا اختلاق الذرائع الواهية لتعلن الحرب على تركيا فى 29 سبتمبر سنة 1911 م. واستطاعت الاستيلاء على طرابلس فى 3 اكتوبر من السنة نفسها. قاومت القوات التركية الايطاليين لفترة قصيرة، ولكن تركيا تنازلت عن «ليبيا» لايطاليا بمقتضى المعاهدة التى أبرمت بين الدولتين فى 18 اكتوبر 1912 م، وأدرك الليبيون الآن أن عليهم أن ينظموا صفوفهم ويتولوا بأنفسهم أمر مقاومة المستعمر. وقد اشتدت مقاومة الليبيين للقوات الايطالية مما حال دون تجاوز سيطرة الايطاليين المدن الساحلية. ولما دخلت ايطاليا الحرب العالمية الأولى 1915 م، انضم أحمد الشريف، الذى كان يتولى قيادة المقاومة ضد الغزو الايطالي في برقة، الى جانب تركيا ضد الحلفاء، ولكن بعد هزيمة قواته تنازل عن الزعامة لإدريس السنوسى.

خرجت ايطاليا من الحرب منتصرة مما عزز مركزها، ولكن المقاومة فى «ليبيا» لم تتوقف. استمر الليبيون على الرغم من أنهم عزل من السلاح يجاهدون فى سبيل تحرير وطنهم. وقد دفعت قوة المقاومة الإيطاليين الى أن يمنحوا بعض الوعود لإدريس السنوسى، تضمنت الاعتراف به أميراً على أجزاء عن برقة الأمر الذى دفعه الى الدخول فى سلسلة من



الاتفاقيات المشينة مع الايطاليين الهدف منها إجهاض حركة الجهاد، حيث نصت تلك الإتفاقيات صراحة على وقف القتال وتسليم أسلحة المجاهدين، وأمام الرفض الشعبى لهذه الاتفاقيات وأمام إصرار المجاهدين على الاستمرار فى القتال ضد الايطاليين ورفضهم لنصوص الاتفاقيات، اضطر ادريس السنوسى للهرب الى مصر، وتولى عمر المختار قيادة حركة الجهاد.

بعد أن تولى الحزب الفاشستى زمام الأمور فى ايطاليا سنة 1922 م بدأ فى تطبيق سياسة استعمارية صارمة. وعمت الثورة كل أرجاء «ليبيا». ولكن القادة العسكريين الايطاليين اتبعوا أساليب وحشية فى قمع المقاومة الليبية. وطال بطشهم وقمعهم كل الليبيين، ولم ينج من ذلك حتى النساء والأطفال. وفى 1931 م أسروا عمر المختار الذى كان يتزعم حركة المقاومة وأعدموه شنقاً فى 16 سبتمبر سنة 1931 وبذلك تمكنوا من السيطرة على البلاد، واستولوا على أخصب الأراضي ومنحوها للأعداد الغفيرة من الأسر الإيطالية التى أحضرت لتقيم فى ليبيا.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير بلادهم. ولما دخلت ايطاليا الحرب 1940 انضم الليبيون الى جانب صفوف الحلفاء، بعد أن تعهدت بريطانيا صراحة بأنه عندما تضع الحرب أوزارها فإن «ليبيا» لن تعود بأى حال من الأحوال تحت السيطرة الايطالية.

كانت الشكوك تساور الليبيين فى نوايا بريطانيا بعد انتهاء الحرب. واتضحت هذه النوايا بعد هزيمة ايطاليا وسقوط كل من بنغازى وطرابلس فى أيدى القوات البريطانية. كان هدف بريطانيا المتمشى مع سياستها المعهودة (فرق تسد)، هو الفصل بين اقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين الليبيين. وبينما رأى الليبيون أنه بهزيمة ايطاليا سنة 1943م يجب أن تكون السيادة على «ليبيا» لأهلها، فإن الانجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم «ليبيا» حتى تتم التسوية مع ايطاليا. وأصبحت هاتان الدولتان تتحكمان فى مصير «ليبيا» ضد رغبات شعبها، وبعد كثير من المفاوضات، تم الاتفاق على منح برقة استقلالها الذى اعترف به الانجليز على الفور، وكان ذلك فى أول يونيو 1949م ولكن هذا الإجراء الذى كانت غايته تهدئة الليبيين والهاءهم عن قضيتهم، لم يسكت صوت أحرار «ليبيا» الذين استمروا فى المطالبة بحقوقهم واستعادة حريتهم. إن هذا الاصرار من جانب الليبيين ضمن لقضية «ليبيا» مكاناً فى جداول أعمال المؤتمرات التى عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى الأمم المتحدة.

وفي هذه الأثناء كانت الدوائر الاستعمارية تدبر المكائد وتحيك المؤامرات على مستقبل



«ليبيا». فقد نشرت بريطانيا وايطاليا فى 10 مارس 1949م مشروع بيڤن ـ سيفورزا الخاص بليبيا. ويقضى ذلك المشروع بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح «ليبيا» الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع. وقد وافقت عليه اللجنة المختصة فى الأمم المتحدة فى 13 مايو 1949م، وقُدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه. ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة. وبعد مفاوضات كثيرة ومحاولات لإيجاد حلول وسط للقضية الليبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 فى 21 نوفمبر 1949م الذى يقضى بمنح «ليبيا» استقلالها فى موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952 م. وكُوّنت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة «ليبيا» ونقل السلطة الى حكومة ليبية مستقلة.

وفي أكتوبر 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضواً، يمثل كل اقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة عشرون عضواً. وفى 25 «نوفمبر» من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتى طرابلس لتقرر شكل الدولة. وعلى الرغم من اعتراض ممثلى طرابلس فقد تم الاتفاق على النظام الاتحادى. وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور. قامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة فى العالم، وقدمت نتيجة عملها إلى الجمعية التأسيسية فى سبتمبر 1951م. وكانت قد تكونت حكومات اقليمية مؤقتة. وفى 29 مارس 1951 أعلنت الجمعية التأسيسية تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة فى طرابلس. وفى 12 اكتوبر من عام 1951 م نُقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية. فالسلطات المالية نقلت إلى الحكومة الليبية فى 15 ديسمبر 1951، وأعقب ذلك فى 24 ديسمبر 1951، إعلان الدستور وتولى ليبيا شؤون الدفاع والخارجية.

ولكن على الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951 من اجل الابقاء على «ليبيا» مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادى، فإن الليبيين قاموا فى سنة 1963 بتعديل دستورهم وأسسوا دولة موحدة وأزالوا جميع العقبات التى كانت تحول دون وحدتهم. إلا أن الليبيين عانوا الكثير فى فترة الاستقلال المزيف من تكبيل بلادهم بسلسلة من القواعد الأجنبية، ومن حكم فاسد عميل، بدد ثروات البلاد وتركهم يعانون ويلات الفقر والمرض والجهل، وبعد طول انتظار لاح الفجر فى الأفق، ذلك الفجر الذى جاء تتويجاً لكفاح الشعب العربى الليبي الطويل، وثمرة للتضحيات الجسام التى بذلها، إنه فجر الفاتح العظيم 1969.





1 - محمود الصديق أبو حامد: الفينيقيون فى ليبيا

2 - عباس همدانى: ليبيا فى العصر الفاطمى

3 - ب. ڤيلا: علاقة منظمة فرسان مالطة بطرابلس
وهذه أبحاث قدمت فى المؤتمر التاريخى «ليبيا فى التاريخ» الذى عقد فى كلية الآداب والتربية، الجامعة الليبية، بنغازى من 16 ـ 23 مارس 1968 م

4 - ر.ج جود تشايلد، قورينا وأبولونيا: دليل تاريخى ووصف عام لآثار المدينتين، الترجمة العربية، نشر إدارة البحوث التاريخية 1970 م

5 - Henri Habib, Libya: Past and Present, 2ed. Edam Publishing House Ltd., Malta, 1979

6 - وترجمته العربية التى قام بها شاكر ابراهيم ونشرتها المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، الجماهيرية 1981 م.

7 - D.E.L. Haynes, An Archaeological and Historical Guide to the Pre Islamic Antiquitic of Tripolitania, London, 1965

8 - Philip Ward, Sabratha; A Guide for visitors, the Oleander Press, Harrow, England, 1970

9 - John Wriqht, Libya, London, 1969



(ب) السكان :

معرفة عنصر السكان فى أى دولة من الدول له أهمية كبرى إذ أن نمط وتوزيع وتركيب السكان من الأمور البالغة الأهمية فى تخطيط وتطوير التنمية والنشاط الاقتصادى والاجتماعى لكل بلد، على أساس أن عنصر السكان يعتبر عامل قوة من حيث أنه كان وما يزال الأداة الفاعلة فى البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدول.

لم يتوفر فى الجماهيرية العظمى أى معلومات أو بيانات شاملة ودقيقة يمكن عن طريقها دراسة الخصائص السكانية قبل عام 1954 . أجرى أول تعداد شامل للسكان عام 1954 ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت التعدادات السكانية تجرى مرة كل عشر سنوات، بطريقة منظمة إذ أجرى تعداد عام 1954، 1964، 1973 ، 1984 . قبل ذلك كان هناك تنوع فى المصادر التى يستعان بها، وكان من أهم تلك المصادر تقديرات الرحالة والدبلوماسيين وبعض الجغرافيين العرب، وهى ذات نتائج تنقصها الدقة والصدق ولا يمكن الاعتماد عليها كلية، فأغلبها كان مبنياً على التخمين والتقدير. إن من أهم الاحصاءات القديمة، الاحصاءات الايطالية لعامى 1931 ، 1936 ، غير أن هذه الاحصاءات لا يمكن الاستناد إليها أو الأخذ بنتائجها وذلك لعدة أسباب من أهمها أنها أجريت فى ظروف صعبة[1]، إذ ان السكان الوطنيين كانوا يخشون التجنيد والالتزامات التى تصدرها الحكومة الايطالية للمواطنين بالاضافة إلى عدم شمولية كل المناطق إذ انه من الصعب فى تلك الفترة حصر كل السكان وخاصة سكان الدواخل والبدو الرحل حيث حياة الترحال وعدم الاستقرار. ويعتقد بأن الإيطاليين فى سعيهم لاحتواء «ليبيا» كانوا يقللون من عدد السكان الوطنيين والاكثار من عدد السكان الإيطاليين. لهذا يمكن القول بأن الأرقام التى أعطتها الاحصاءات

(1) Van katachanga, K., «Population of Libya». Dirabbat, The Economic and Business Review, Vol. 6, No 2, 1962, PP. 2-3



الايطالية يجب أن تؤخذ بحذر رغم أنها قد تعطينا أرقاماً تقريبية لا غنى عنها عند دراسة بعض الأمور العامة[2].

قام في الفترة الأخيرة كثير من المؤسسات والهيئات المختلفة بإعداد بيانات احصائية تشمل معلومات عن خصائص معينة للسكان أهمها تلك البيانات التى تجريها إدارة الاحصاء والتعداد من فترة إلى أخرى والدراسات التى أجراها مكتب التخطيط الفنى والاقتصادى عام 1984 م.

لقد أظهرت الاحصاءات الحديثة للفترة الممتدة من 1954 حتى 1984 أن البلاد قد شهدت نمواً كبيراً فى عدد السكان. فلقد بلغ المعدل خلال هذه الفترة ما بين 3,7٪، و4,5٪ على التوالى. ويعتقد بأن هذا النمو قد بدأ يرتفع مع بداية السبعينات إذ ان المعدل السنوى خلال الفترة 1964 ـ 1984 أكثر من 4,1٪ (أنظر جدول رقم 1)، وبذلك تعتبر الجماهيرية العظمى ذات معدل مرتفع جداً يزيد عن معدلات دول العالم، إذا ما استثنينا بعض دول الخليج العربى. فقد ارتفع عدد السكان من 2,006 ألف نسمة عام 1970 إلى نحو 3,760 ألف نسمة عام 1986[3]. إن ظاهرة النمو السكانى السريع فى هذه الفترة تتضح فى عدد كبير من المجتمعات حديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهى ظاهرة تصاحب الدول فى أول مراحل تحولها الصناعى والعمرانى، إذ يحدث انخفاض فى معدلات الوفيات دون أن يصاحبه انخفاض مماثل فى معدل المواليد غير أن ذلك لا يستمر طويلاً فسرعان ما يستقر عندما تستقر العلاقة بين معدل المواليد والوفيات ويقل معدل الهجرة. (شكل رقم 1)

إن النمو السكانى السريع (شكل رقم 1) يمكن إرجاعه أساساً إلى تأثير عاملين ديموغرافيين هما حركتا السكان الطبيعية والمكانية. ويقصد بالأولى الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفروق الحاصلة بين معدلات الوفيات والمواليد. فهناك اعتقاد قوى بأن معدلات الزيادة الطبيعية هى أعلى بكثير مما كانت عليه فى الماضى. حيث التحسن الكبير فى نسبة معدلات الوفيات وذلك لتطور الخدمات العامة بما فيها الصحية والاجتماعية والثقافية المجانية. وهو تأثير ناتج عن الاستثمار الاقتصادى المتزايد فى مجالات الصحة والخدمات والتعليم والتخطيط، وسياسات التنمية الزراعية والصناعية. إن ذلك يعكس الكثير من السمات التقليدية المرتبطة بسكان الدول النامية، حيث

---

(2) محمد المهدوى، جغرافية ليبيا البشرية، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بنغازى 1981، ص 80.

(3) مكتب التخطيط الفنى والاقتصادى، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 ـ 1986، طرابلس، 1987 ص 2.



جدول رقم (1)
يوضح النمو السكاني في الجماهيرية
(1984 / 1954)

البيان	التعددات العامة				معدل الزيادة السنوي		
	1954	1964	1973	1984	64 / 54	73/64	84 / 73
ذكور	565275	813386	1191853	1950152	3,7	4,3	4,6
إناث	523598	750983	1057384	1687336	3,7	3,9	4,3
جملة السكان	1088873	1564369	2269237	3637488	3,7	4,1	4,5
ذكور	540364	788657	1057919	1653330	3,9	3,3	4,1
إناث	501235	726844	994453	1583830	3,8	3,5	4,3
جملة الليبيين	1041099	1515501	2052372	3237160	3,8	3,4	4,2

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، كتيب الجيب الاحصائي لعام 1984، طرابلس 1988ص. 7-9

الزيادة السريعة فى السكان نتيجة للخصوبة العالية وانخفاض فى معدلات الوفيات.

فالتغير فى العلاقة بين معدل المواليد والوفيات (الزيادة الطبيعية) يظهر بأن المعدل قد ارتفع فى الفترة (1964 ـ 1984) من 21 الى 37 فى الألف، وتظهر دراسة هذه المعدلات بعد عام 1964 ارتفاعاً كبيراً فى حالة المواليد، من 26 إلى 43 فى الألف عام 1984. وفى حالة الوفيات من 5 إلى 6 فى الألف فى الفترة نفسها. يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الخصوبة التى بلغت حسب تعداد عام 1984 أكثر من 200 فى الألف، فى حين أنها أقل من 100 فى الألف فى كل الدول الأوربية. ويظهر تعداد عام 1973 أن هناك حوالى (1430) طفلاً لكل 200 امرأة، أي بمعدل امرأة واحدة لكل سبعة أطفال. وهي نسبة عالية فى حين أن المعدل الدولى العام لا يزيد فى أقصاه عن ستة أطفال لكل امرأة.

أما عامل الهجرة فتظهر أهميته مع الزيادة الكبيرة التى سجلها تعداد السكان وخاصة بعد عام 1964. وبمقارنة معدل نمو السكان فى البلاد فيما بين 1864 ـ 1984 مع معدل الزيادة الطبيعية نجد أن هناك فرقاً فى معدل نمو السكان، فمن أين أتى ذلك الفرق؟. لا يوجد ادنى شك فى أن المسؤول عن تلك الزيادة هو عامل الهجرة، إذ تدفق على البلاد الليبيون المهاجرون الذين تركوا البلاد أثناء الاستعمار الايطالى. فتدل احصاءات عام 1973 على أن نحو (68) ألف نسمة من الليبيين مولودون خارج البلاد وأن أغلبهم عادوا بعد أن استقرت البلاد سياسياً، وتطور اقتصادها الذى صاحب اكتشاف النفط. وقد بلغت هذه الهجرة أوجها فى الفترة ما



بين 1965 ـ 1975، وارتفعت من جهة أخرى نسبة السكان غير الليبيين إلى مجموع السكان من 4,3٪ عام 1954، إلى حوالى 9٪ عام 1973 ونحو 11٪ عام 1984، وكان ذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأيدى العاملة إذ ان عدد السكان لا يكفى لما أتاحته خطط التحول من مجالات عمل فى القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة. فازدياد عدد السكان غير الليبيين يعد أمراً إيجابياً وضرورياً فى هذه المرحلة من حيث توفير الايدى العاملة التى يحتاجها المجتمع فى خلق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيّة، وتطوير الخبرة الفنية للعمالة الوطنية بالاضافة إلى توسيع طاقة السوق المحلية وانعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاعات الخدمية الأخرى. وإذا ما اعتبرنا هذه الهجرة هجرة عمل مؤقتة فإن الاحصاءات تشير إلى أن الذكور أكثر معدلاً من الأناث، وقد بلغ المعدل الجنسي لغير الليبيين فى تعداد 1984 حوالى 290 ذكراً لكل مائة امرأة.

ومن الطبيعي أن تختلف نسبة الزيادة من مكان إلى آخر فى الجماهيرية العظمى تبعاً للظروف الاقتصادية. فمعدل النمو مرتفع فى المدن عنه فى المناطق الريفية وذلك لأن المدن تجتذب باستمرار مهاجرين من الريف والمناطق الداخلية، فتعمل هذه الهجرة باستمرار على زيادة معدل نمو السكان فى المدن وانخفاضها فى المناطق الريفية. وهذه المشكلة متوقعة فى بلد كالجماهيرية العظمى التى تعيش مرحلة تحول وإنماء لوضع قواعد اقتصادية جديدة باستغلال كل الوفورات الاقتصادية المتاحة. فالمناطق التى توجد بها المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازى وسبها قد استقطبت أكبر عدد من المهاجرين. ويبدو أن ذلك اشتد بعد عام 1964. فنسبة سكان المدن إلى الريف لم تكن مرتفعة قبل ذلك الوقت إذ لم يتجاوز عدد سكان مدينتي طرابلس وبنغازى عام 1954، 20٪ من مجموع السكان، وأصبحتا الآن تحتويان على حوالى 40٪ من المجموع الكلي للسكان.

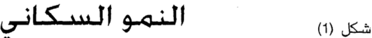
توزيع السكان وكثافتهم:

ربما كان أهم تأثير على جغرافية السكان فى البلاد هو التأثير الناتج عن استثمارات الدولة المتزايدة فى مجالات الصحة والخدمات والتعليم وسياسات التنمية الزراعية والصناعية. ولهذا فهناك زيادة فى كثافة سكان بعض المناطق نتيجة لحركة اعداد كبيرة من المهاجرين إلى المدن التى تظهر واضحة كرد فعل للمزايا المعروفة التى يُعتقد بوجودها فى مناطق المدن مما ساعد على نمو المدن الرئيسة بدرجة سريعة. وعلى الرغم من التطوّرات التي تدفعها الرغبة في الإصلاح الإقتصادى والاجتماعى والحد من الانعكاسات السيئة لظاهرة النمو السكانى السريع فى المناطق المكتظة فى المدن فإن الظروف الطبيعية ما يزال لها تأثيرها العميق فى توزيع السكان.

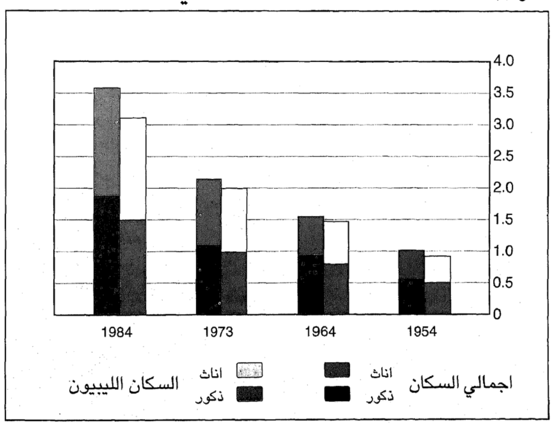


إن مقارنة حجم السكان مع تطور دخل البلاد ونمو مـواردها عكس ارتفـاع متوسط دخل الفرد من 642 ديناراً إلى 1970 إلى 2195 ديناراً عام 1985[4]. أما إذا ما نظرنا إلى حجم الرقعة الجغرافية نجد أن البلاد تعانى من مشكلة تخلخل سكانى. فالموارد البشرية لا تتمشى مع ما أتيح لها من مدخـرات اقتصاديـة صاحبت تـدفق النفط.

ويتباين توزيع السكان تبايناً شديداً، فعلى الرغم من أن الكثافة العامة للبلاد تبلغ حوالى 205 نسمة لكل مائة متر مربع فإنها تختلف من مكان إلى آخر. وقد لا يعطى الاعتماد على مدلول الكثافة قيمة دقيقة لأنها ـ جغرافيا ـ تشير لمنطقة قد تكون أجزاء كبيرة منها غير ذات أهمية، وغير مأهولة بالسكان، فأغلب أجـزاء الجماهيرية مناطق صحراوية نتيجة انخفاض معدل الكثافة العامة.



شكل (1)



(4) مكتب التخطيط الفنى والاقتصادى، نفس المرجع السابق، ص 32.



ويظهر من الجدول رقم (2) أن البلديات الشمالية بصفة عامة والبلديات الشمالية الغربية بصفة خاصة تمثل المرتبة الأولى فى كثافة السكان، فى حين أن البلديات الجنوبية والوسطى التى تمتد أراضيها إلى الأجزاء الصحراوية قليلة الكثافة تصل فى معدلها إلى حوالى 0,05 نسمة للكيلومتر المربع، بينا ترتفع الكثافة فى بلدية طرابلس إلى 583 نسمة والزاوية إلى نحو 80 نسمة، وبنغازى إلى نحو 49 نسمة عام 1984.

جدول رقم (2)

يبين الكثافة السكانية في الجماهيرية عام 1984 م

البلدية	عدد السكان	المساحة كم^2	الكثافة
طبرق	94,006	83,860	1,1
درنة	105,031	19,630	5,4
الجبل الاخضر	120,662	7,800	15,5
الفاتح	102,763	14,000	7,3
بنغاري	485,386	9,980	48,3
إجدابيا	100,547	200,290	0,5
خليج سرت	110,996	164,570	0,7
سوف الجين	45,195	66,748	0,7
الكفرة	25,139	483,510	0,05
مصراته	178,295	2,270	78,5
زليطن	101,107	2,470	40,9
الخمس	149,642	1,980	77,1
ترهونة	84,640	3,820	22,2
طرابلس	990,697	1,700	582,8
العزيزية	85,068	2,290	37,1
الزاوية	220,075	2,760	79,7
النقاط الخمس	181,584	5,830	31,1
غريان	117,073	65,802	1,9
يفرن	73,420	9,310	7,9
غدامس	52,247	65,050	0,8
سبها	76,171	15,330	5,0
الشاطئ	46,749	97,160	0,5
اوباري	48,701	104,590	0,5
مرزق	42,294	349,990	0,1



ولتحديد التجمعات السكانية بدقة أكثر فإن التوزيع الجغرافى مرتبط ارتباطاً قوياً مع الظروف الاقتصادية والطبيعية. فقد ازدادت معدلات الكثافة العامة فى مراكز المدن ومواقع المشروعات المختلفة. فهناك انتشار للسكان على الأجزاء الساحلية وفى شريط ضيق. وفى هذا الشريط أيضاً هناك منطقتان بارزتان للتركز السكانى حول مدينتى طرابلس وبنغازى، وتقل نسبة الكثافة كلما ابتعدنا عن هذين المركزين فى أى اتجاه. فقد قُدر سكان بلديتى طرابلس وبنغازى بأكثر من 40٪ من مجموع السكان، وتقل الكثافة السكانية على الساحل فى المنطقة الواقعة غرب اجدابيا وشرق مصراته أى فى خليج سرت إذ تلعب الظروف الطبيعية كالمناخ الصحراوى والكثبان الرملية والمستنقعات دوراً كبيراً فى انخفاض هذه الكثافة.

أما أكبر تجمع سكانى فهو يمتد فى نظام كثيف السكان نوعاً على شكل مثلث رأسه فى مصراته وقاعدته تمتد بين بئر الغنم وزواره. ويمكن القول بأن الجماهيرية العظمى تشتمل على نطاقين متميزين من حيث التوزيع السكانى؛ أحدهما مأهول بالسكان فى أغلبيته وبدرجة كثيفة نسبياً فى بعض المناطق التى ترتكز فيها المدن الرئيسة، وثانيهما النطاق الخالى من السكان ويغلب عليه الطابع الريفي وتكثر به الواحات والمدن الصغيرة. فالقسم الشمالى الذى يمثل حوالى 10٪ من مساحة البلاد يسكنه نحو 85٪ من مجموع السكان حيث يمثل أغلب المدن الرئيسة مراكز البلديات وفروعها، فى حين أن القسم الجنوبى يمثل مساحة تقدر بنحو 90٪ ومجموع سكانى يقدر بحوالى 15٪.

تتوفر فى القسم الأول إمكانية الحياة أكثر من القسم الثانى إذ يزيد معدل الأمطار فى أغلب أجزاء هذا القسم عن 200 ملم، بالإضافة إلى السهول التى تصلح في أغلبها للزراعة حيث التربة أجود. أما المناخ فهو معتدل وأقل قسوة من الجنوب. فهنا يوجد أغلب الأراضي الزراعية كما تتوفر المياه الجوفية والعيون الرئيسة. وتتركز أهم المدن والموانىء الرئيسة فى المناطق التى توسعت توسعاً كبيراً فى السنتين الأخيرتين باعتبارها مراكز رئيسة للإدارة والتجارة والخدمات. بالإضافة إلى احتواء هذه المنطقة على المراكز الصناعية والموانئ النفطية ومصانع البتروكيماويات ومصافى التكرير. أما القسم الجنوبي، حيث الظروف الطبيعية أكثر قسوة وتطرفاً، فالأمطار نادرة والتربة فقيرة والمناخ حار والمياه لا تتوفر إلا في الواحات المتناثرة، وفى الأطراف الشمالية لهذا القسم وخاصة جنوب الجبل الأخضر وغربه حيث تسقط كميات من الأمطار البسيطة تساعد على ظهور بعض الحشائش التى تكفى لقيام حرفة الرعى وتكوّن مساحات واسعة ينتقل فيها السكان الرحل وشبه الرحل وراء قطعانهم بحثاً عن المرعى ومصادر المياه.



شكل رقم (3) يوضح التجمّعات الحضرية في الجماهيرية العظمى



تركيب السكان :

من حيث السن والنوع :

بالرغم من عدم وجود تقديرات يعتمد عليها فى تحديد متوسط العمر فى الجماهيرية العظمى غير أن التغير فى جملة السكان ومعدل المواليد والوفيات يحدث تغيراً فى توقعات الحياة فى فترات السن المختلفة. والصورة العامة هى زيادة العمر المتوقع فى الفترة الأخيرة وإن كانت بطبيعة الحال منخفضة لا تزيد عن 55 سنة.

ومع كل مظهر من مظاهر التغير السكانى يحدث تغير فى الهرم السكانى للجماهيرية، وإن كان التغير هنا من قبيل التغير فى التفصيل دون الشكل العام للهرم السكانى. فما زال المجتمع العربى الليبى مجتمعاً فتياً من الناحية الحيوية، فالإحصاءات تظهر بأن هناك ارتفاعاً فى نسبة صغار السن ما تحت 15 سنة، فقد بلغت هذه النسبة نحو 46,8٪ من عام 1984 بعد أن كانت نحو 38,5٪ من عام 1954. ويقابل هذه الزيادة فى هذه الفئة انخفاض فى فئات السن ما فوق 15 سنة، ويرجع ذلك لارتفاع فى نسبة المواليد، ولا غرابة فى ذلك إذا ما ارتفعت نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات إلى الإناث اللاتى تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 سنة (من 84 طفلاً لكل 100 أنثى عام 1964 إلى 112 طفلاً عام 1973).

إن تركيب السكان فى كل التعدادات اشترك فى بعض الخصائص وأهمها القاعدة العريضة التى تدل على ارتفاع نسبة الفئات الصغيرة والفتية. فإحصاء عام 1973 يظهر عرض قاعدة الهرم السكانى، ففئة الأقل من خمس سنوات تشكل حوالى 20٪ من مجموع السكان ثم يضيق الهرم شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى القمة، ففئة صغار السن هذه تؤلف عبئاً ثقيلاً على عاتق من هم فى سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 ـ 60 سنة وخاصة إذا ما عرفنا أن نسبة العاملين اقتصادياً من بين إجمالى السكان الذين عمرهم (15 سنة فما فوق) فى حدود 47,9٪ عام 1984. فهذه الفئة تحتاج إلى أعداد كبيرة من المنشآت المدرسية ودور الحضانة ورياض الأطفال. وعلى أى حال فالهرم السكانى فى الجماهيرية العظمى، رغم أنه يظهر بأن المجتمع العربى الليبى مستهلك أكثر منه منتجاً فى الوقت الحالى إلا أنه يبشر بمستقبل مشرق فى توفير أعداد كبيرة من الليبيين الذين سيساهمون فى بناء مجتمعهم ويحلون مشكلة العجز فى الأيدى العاملة.

أما من حيث التوزيع النوعى فتبين النتائج الإحصائية لتعداد عام 1984 أن مجموع السكان العرب الليبيين بلغ حوالى 3,237 مليون نسمة من بينهم 1,653



مليون نسمة من الذكور أي ما يعادل 51٪ من جملة السكان فى 1,584 مليون نسمة من الإناث أى ما يعادل 49٪ من مجموع السكان. أى أن نسبة الذكور عام 1984 كانت 104 ذكر لكل 100 أنثى، إلا أن هذه النسبة ليست ثابتة وإنما هي مختلفة من مكان إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ترتفع النسبة فى طرابلس وبنغازى لتصل إلى حوالى 106، بينما تقل فى الخمس وغريان والزاوية إلى 104، وفى اوبارى والكفرة وغدامس إلى 151، فى مقابل 99 ذكراً لكل 100 أنثى فى بلدية مرزق. وهذا دليل على أن المهاجرين إلى المراكز العمرانية الرئيسة هم من الشباب. فظاهرة زيادة نسبة الذكور على الإناث ليست بمشكلة كبيرة كما لو كانت نسبة الإناث أكثر من الذكور.

من حيث حجم الأسرة:

لقد أظهر تعداد عام 1984 بأن عدد الأُسر الليبية قد بلغ 569,679 ألف أسرة بعد أن كان عدد الأسر عام 1973 نحو 387,043 ألف أسرة، أى أن عدد الأسر خلال الفترة 1973 ـ 1984 ارتفع بنحو 182,636 أسرة أى بمعدل 47,2٪. وهذا يدل على أن الزيادة فى عدد السكان كانت خلال هذه الفترة أعلى من الزيادة فى عدد الأسر إذ بلغت نسبة الزيادة فى عدد السكان حوالى 61,7٪، بمعنى أن معدل الزيادة فى تكوين أسر جديدة كان أقل من معدل الزيادة فى عدد السكان[5]، وأن العدد الأكبر من الأسر الليبية يتراوح بين ثلاثة وثمانية أفراد. لقد صاحب تطور الظروف الإقتصادية فى البلاد وانتشار التعليم وزيادة الهجرة الداخلية إلى ظهور الروح الاستقلالية للفرد، فأخذ كيان الأسرة الكبيرة يتفتت تدريجياً بعد أن كان هناك ارتباط موجود فى أكثر من عائلة فى أسرة واحدة. فقد أظهر تعداد عام 1973 بأن الأسر التى بها عائلة واحدة حوالى 82٪ من مجموع الأسر فى حين أن الأسر التى بها أربع عائلات تزاوجية فأكثر لا يتعدى 0,4٪ من مجموع الأسر التى بها عائلات تزاوجية[6]

أما من حيث حجم الأسرة فتعداد عام 1973 يؤكد بأن أغلب المتزوجين قد أنجبوا أطفالاً وأن حوالى 5٪ فقط من المتزوجين لم يكن لديهم أطفال، كما أن عدد أفراد الأسرة بصفة عامة يتراوح ما بين فردين وخمسة عشر فرداً. ومع التغير فى عدد السكان والأسر حدث تغير كبير فى حجم الأسرة، فقد ارتفع معدل متوسط الأسرة الواحدة من 4,8 فرد عام 1964 إلى 5,8 فرداً عام 1973، و6,4 فرداً عام 1984.

(5) مصلحة التعداد والاحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، 1984، ص 2

(6) مصلحة التعداد والاحصاء، المجموعة الاحصائية 1979، طرابلس 1981، ص 41.



جدول رقم (3)

يبين توزيع الاسر حسب العائلات التزاوجية لعام 1973

نوع الاسرة	العدد	النسبة
أسرة بعائلة واحدة	284590	82.1
أسرة بعائلتين	36089	10.4
أسرة بثلاث عائلات	6601	1.9
أسرة باربع عائلات فأكثر	1328	0.4
جملة العائلات التزواجية	328608	94.8
أسر ليس بها عائلات تزاوجية	18129	5.2
المجموع	346637	100

من الاتجاهات المهمة للسكان فى الجماهيرية العظمى، النمـو السريع لسكـان المدن وذلك لما تلعبه المدن من دور حيوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فالتطور المستمر لبعض المدن يعتبر من الأمور القائمة. فما يلفت النظر بعد عام 1969 ذلك السباق السريع نحو سكنى المدن، كما يلاحظ ذلـك من عدد حجم المـدن ونموهـا الوظيفى المتعاظم، وكذلك ارتفاع النسبة المئوية لسكان المدن والتأثير الملحوظ لها مع السكان. فقد أوضح تعداد عام 1973 أن نسبة السكـان الحضر حوالى 60٪ من مجموع السكان وبيّن تعداد عام 1984 أن حوالى 70٪ من السكان يعيشون فى مراكز يزيد عدد سكانها عن (7) آلاف نسمة وأن أكثر من 75٪ من جملة السكان يعيشون فى مراكز سكانها أكثر من (5) آلاف نسمة[7]. وقد قدر معدل النمو للسكان الحضر فى الفترة ما بين 1973 ـ 1984 بصفة عامة بنحو 7,6٪ سنوياً. ففى عام 1984 نجد ان حوالى 53٪ من جملة السكان يعيشون فى مراكز أو مدن يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة وحوالى 26٪ من السكان فى مراكز يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة (انظر جدول رقم (4)

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن مدينتى طرابلس وبنغـازى تعتبران مـركزين مسيّرين للنظام الحضرى فى البلاد، فلكل واحدة مناطق نفوذ وإن كان نفوذ مدينة طرابلس يمتد احياناً لكل المناطق بحكم أنها تحتوى على كل الوظائف الرئيسة سواء

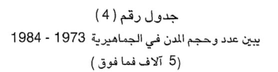
(7) Kezeiri, S., Growth and Change in Libya's Settlements System. Ekistics, Jan. 1986, P. 577

شكل رقم (2)

النمو السكاني في الجماهيرية 1970 إلى 1986







جدول رقم (4)

يبين عدد وحجم المدن في الجماهيرية 1973 - 1984

(5 آلاف فما فوق)

المركز	1973(1)			1984(2)		المعدل السنوي	
	العدد	مجموع السكان بالآلاف	النسبة	العدد	مجموع السكان بالآلاف	النسبة	للزيادة 84/73
طرابلس وبنغازي	2	912.7	39.8	2	1433.5	39,4	5.2
من - 50 - 99.999	-	-	-	7	484,4	13,3	-
من - 25 - 49.999	8	282.8	12,3	10	330,3	9,1	1,5
من - 10 - 24.999	6	95.4	4,2	17	249,7	6,9	14,7
من - 5 - 9.999	59.5	2.6	27	188,4	5,2	19,7	
المجموع	25	1350.4	58,9	63	2686,3	73,9	9,0

المصدر: (1) أمانة التخطيط، التعداد العام للسكان، 1973.

Kezeiri, S., Growth and Change in Libya's Settlements System, Ekistics, Jan., 1988, p.677. (2)

كانت الإدارية أو التجارية، كما تحتوى على أغلب التجهيزات المهمة. وقد فرضت هاتان المدينتان سيطرتها وهيمنتهما على باقى المناطق الحضرية التى تقع حولهما وخاصة التى تعتمد فى نشاطها عليهما من حيث الأمور التجارية والادارية. فالمدينتان تستحوذان على نحو 40٪ من جملة السكان الحضر. كما يلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة ما بين التعدادين 1973 ـ 1984، شهدت جميع المدن الليبية زيادة تقدر بأكثر من الضعف فيما يتعلق بالمدن ذات الأحجام من (5 ـ 25) ألف نسمة، كما زاد عدد المدن التى يربو عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة فى الفترة 1973 ـ 1984 بحوالى (28) مدينة حيث بلغ عددها نحو (47) مدينة (أنظر شكل رقم 3). كما نمت وظهرت فئة جديدة من المدن بلغ عددها نحو سبع مدن ذات أحجام تتراوح ما بين 50 ـ 100 ألف نسمة. وهذه الفئة من المدن لم تكن معروفة حتى عام 1973. كما يوضح الجدول أن النسبة المئوية لسكان المدن التى يبلغ عدد سكانها ما بين 5 ـ 25 ألف نسمة قد ازدادت بمعدل أكثر من 14٪ سنوياً، وهو معدل يزيد بنسبة الضعف تقريباً عن المعدل العام للنمو الحضرى خلال الفترة 73 ـ 1984. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن أغلب هذه المدن قد استفادت من الاهتمام الكبير بتوزيع الخدمات وخاصة بعد أن قسمت البلاد إلى 45 بلدية، وأصبحت هذه المدن مثل مصراته، الخمس، ترهونة، المرج، غريان، زليطن، مسلاته، سرت، الابيار، الكفرة وبراك



تمثل مراكز هذه البلديات ذات الأهمية التجارية والإدارية التى ساعدت على نمو المدن الصغيرة فى مختلف أنحاء الجماهيرية العظمى.

وبالنظر إلى معدل الزيادة يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك مدى كبيراً من معدلات النمو بين مدن الجماهيرية العظمى يتراوح ما بين 1,2٪ و63٪ سنوياً، وأنه ليس هناك أى علاقة فى الواقع بين حجم المدينة ونسبة النمو. كما أن أغلب المدن قد ازدادت بمعدل يتراوح بين 50٪ إلى 100٪، وأن مدينتين فقط زادتا بمعدل أكثر من 200٪ وهما صرمان والعجيلات. ومن أهم المظاهر البارزة هنا العلاقة بين مناطق المدن والمناطق ذات الكثافة العالية فى المناطق الساحلية الشمالية. ونظراً للدور الكبير والمهم الذي تؤديه كثير من هذه المدن للمناطق المجاورة، فليس بغريب أن نرى مجموعة من المدن تتركز فى المناطق الساحلية.

جدول رقم (5)

يوضح المراكز الحضرية الرئيسية و درجة نموها

(1984 - 1973)

المركز الحضرى	1973	1984	نسبة الزيادة في عدد السكان	درجة النمو سنوياً
طرابلس وضواحيها	615,200	969,300	57,6	5.2
بنغازي وضواحيها	266,200	420,800	58,1	5.2
مصراته وضواحيها	45,200	92,500	104,6	19.2
الزاوية	35,000	61,600	76,0	6.9
سبها	33,300	69,200	107,8	9.8
البيضاء	41,700	62,600	50,1	4.6
اجدابيا	41,800	65,300	56,0	5.0
طبرق	37,800	62,500	65,0	6.0
درنة	37,700	61,000	61,7	5.6
المرج	28,900	43,600	50,7	4.6
زليطن	22,300	39,900	79,0	7.0
الخمس	20.600	38,100	85,0	7.7
سرت	16,700	35,300	111,0	10.0
صبراته	13,900	30,200	117,0	10.7
ترهونة	22,100	29,800	34,6	3.0
العزيزية	12,600	29,300	132,0	12.0

(تابع)



المركز الحضرى	1973	1984	نسبة الزيادة في عدد السكان	درجة النمو سنوياً
بني وليد	12,000	28,700	138,8	12.6
العجيلات	9,200	28,300	207,0	19.0
صرمان	3,400	27,000	695,0	63.0
النقاط الخمس	14,000	21,600	54,0	5.0
الجميل	15,000	16,200	40,0	3.6
براك	12,600	19,400	53,6	5.0
يفرن	15,000	18,500	23,0	2.1
الابيار	11,400	16,900	48,6	4.4
غريان	12,200	16,400	34,6	3.0
الكفرة	9,300	14,900	60,7	13.0
شحات	8,300	12,700	53,0	4.8
الزهراء	8,200	118,00	43,8	4.0
مزدة	5,100	11,500	126,0	11.0
مسلاته	6,500	11,200	72,0	6.6
مرزق	6,100	10,800	77,5	7.0
نالوت	7,900	10,400	31,4	2.8
القبة	6,000	10,100	13,0	1.2
أوبارى	3,700	9,800	167,0	15.0
الدرسية	3,800	9,000	138,0	12.5
هون	5,300	8,400	59,0	5.3
جالو	5,400	7,800	44,0	4.0
ودان	4,800	7,700	59,0	5.0
العقورية	5,100	6,800	34,0	3.0
غدامس	4,000	6,700	67,0	6.0
غات	3,700	6,700	81,0	7.4
سوسة	3,300	5,200	81,0	5.2

1 – Kezeiri, S. Growth and Change in Libyan's Settelments System, Ekistics, Jan 1986, P. 675.

2 – أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، الدليل الجغرافى، الرموز الاحصائية للبلديات والفروع البلدية والمحلات، 1984، ص 1 ـ 60



وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن فترة الاحتلال الايطالى لليبيا كان لها تأثيرات سلبية فى تحديد حجم السكان على ما هو عليه الآن. فقد تأثر الشعب العربى الليبى بفقدان نحو 750,000 ألف مواطن تم البطش بهم والقضاء عليهم بأساليب إبادة مختلفة من شنق وطرد واعتقال ونفى إلى الجزر الايطالية خلال فترة الاحتلال.

المراجع والمصادر

1 – Van Katatacharga, K «Population of Lybia», Dirabbat, The Economic and Business Review, Vol. VI, No.2 - 1962 PP.2-3.

2 – المهدوى، محمد، جغرافية ليبيا البشرية، المؤسسة العامة للنشر والتوزيع، بنغازى، 1981، ص 80

3 – مكتب التخطيط الفنى والاقتصادى، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1986، طرابلس، الفاتح 1987، ص 2.

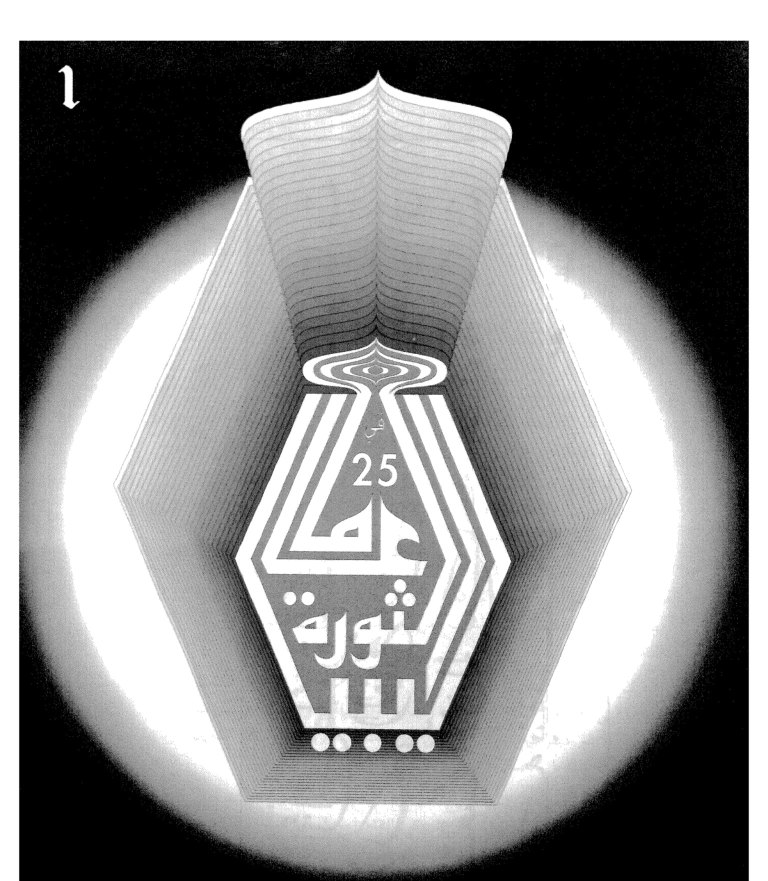
4 – مكتب التخطيط الفنى والاقتصادى، نفس المرجع السابق ص 32.

5 – مصلحة التعداد والاحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 1984، نوفمبر 1984، ص 5

6 – مصلحة التعداد والاحصاء، المجموعة الإحصائية 1979، طرابلس 1981، ص 41

7 – Kezeiri, S. Growth and Change in Lybia's Settlements System, Ekitics, Jan 1986, P. 577.





قصة الثورة

الأسباب والأهداف

«إنَّ أسطورة الحكومة والحكم قد انهارت ليلة الفاتح من سبتمبر وانطلق الشعب الآن إلى ساحة الحرية ليحكم نفسه بنفسه.»

معمر القذافي



في البداية لا بد لنا من توضيح الأسباب والمبررات التى جعلت أعضاء حركة الضباط الوحدويين الأحرار وبالتحديد فى الستينات أن يتولوا وحدهم مضطرين القيام بالثورة المسلحة فى الفاتح العظيم عام 1969م.

لقد كانت حركة الضباط الوحدويين الأحرار مضطرة إلى أن تخرج كجنود محترفين، وأن تحمل السلاح، وذلك لكى تتدخل مباشرة فى السياسة، لضرورة حيوية ومصيرية حتمتها المصلحة العليا للشعب العربى فى ليبيا وظروف الأمة العربية فى تلك الأثناء.

قبل الفاتح العظيم سنة 1969م لم يكن ممكناً بأىّ حال من الأحوال للشعب العربى الليبى أن يغير شيئاً من النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى بطريقة ديمقراطية أو غير ديمقراطية ومن ثم لم يكن أمام الشعب العربى الليبى إلا استعمال القوة المسلحة والمدخل العسكري لبداية قيام ثورة شعبية.

ليبيا قبل ذلك العام كانت ترزح تحت وطأة نظام ملكى عميل مستند على قواعد عسكرية للدول الإستعمارية التى لا يمكن التفاهم معها بأى طريقة ديمقراطية. أيضاً الأرض العربية الليبية كانت ممتلئة بقواعد أمريكية وبريطانية وبقايا الإستعمار الإيطالي الفاشيستى الذى كان يرتدى الملابس الحديثة آنذاك.

لهذا كان تحرك القوات المسلحة الليبية في عام 1969، وإن كان شكل ذلك التحرك سياسياً إلا أن جوهره عسكرى تحريرى للأرض وللإنسان وانتصار للقيم.



وفى هذا الخصوص يؤكد قائد ثورة الفاتح العظيمة: «أن الفاتح من سبتمبر 69م كان المرحلة الأولى من الثورة العظيمة، لا شك أن المدخل العام كان مدخلاً عسكرياً وأن الذين قاموا بالمرحلة الأولى للثورة سنة 1969م كانوا من العسكريين وأن هذا المدخل العسكرى لهذه الثورة قد يعطى انطباعاً لدى المراقبين أن الذى حدث فى ليبيا سنة 1969م هو انقلاب عسكري، وهذا يعطى الفرصة أيضاً لأعداء التحولات الحقيقية فوق الأرض العربية التى تحدثها الثورة، يعطيهم الفرصة لأن يقولوا إن المدخل كان مدخلاً عسكرياً والأداة التي تقود الثورة أداة عسكرية» ويمضى قائد الثورة فى حديثه إلى أن يقول «هذا يمكن أن يكون صحيحاً لو كانت ثورة الفاتح من سبتمبر كغيرها من الثورات أو من الحركات العسكرية».

ففى هذا الفصل نسعى إلى التعريف بثورة الفاتح العظيمة التى قامت فى الفاتح من سبتمبر 1969م وذلك من حيث أسباب قيامها وأهدافها التى اتضحت منذ اليوم الأول وسنتعرف عليها من خلال هذا الكتاب فى مجمله.

اولاً قيام الثورة :

الثورة كفكرة لا يمكن للانسان أن يحدد لها وقتاً معيناً لأن الثورة تنمو نمواً طبيعياً وتأتى فى وقتها فعندما تختل الموازين على الأرض بحيث تكون مغايرة لنواميس الطبيعة عندئذ لا بد من الثورة. وبالتأكيد ما قامت ثورة الفاتح العظيمة إلا لأن المجتمع العربى الليبى أصبح فى حالة تدعو إلى الثورة على الواقع المؤلم الذى كان يعيش فيه وإعادة بناء حياته من جديد.

لقد بدأ التدبير العملي للثورة وبداية الإجتماعات السرية منذ عام 1959 عندما كان الضباط الوحدويون الأحرار لا زالوا طلبة فى المدارس الثانوية حيث تم منذ ذلك الوقت تشكيل الخلية الأولى للثورة.

وفى سلسلة المقالات التى كتبها قائد الثورة بعنوان «قصة الثورة» يذكر أنه من المستحيل تحديد يوم بعينه لبداية الثورة كما أنه لا يستطيع أحد فى أية ثورة أن يحدد لها بداية ـ وهذا خلافاً للإنقلاب الذى هو خاطرة طارئة تطرأ على خاطر القادة الكبار. فأحياناً يصدرون أوامرهم من مراكز السلطة الشرعية فى تحرك الجنود والضباط وهؤلاء يجهلون كل شىء إلا أوامر سيدهم أو أسيادهم التى لا يجوز أن تناقش أو يؤخذ فيها رأى ويطلب بشأنها الاقتناع. وعليه فالثورة على عكس الانقلاب العسكرى

حتى ولو اشتركت معه فى المظهر من حيث التنفيذ للفكرة[1].



واستناداً إلى قول قائد الثورة فإن البدء فى الإجتماعات لوضع منهج يغطى جميع عناصر الثورة وأدواتها قد تم بمدينة سبها، وتكونت أول لجنة قيادية فى المدرسة الثانوية. وأن عدد المشاركين للقيام بالثورة إزداد وتشعب داخل صفوف الشباب، وفي 5 أكتوبر سنة 1961 قامت أول تظاهرة وحدوية فى سبها قادها قائد الثورة من العناصر التى آمنت بفكرة الثورة وكانت هذه التظاهرة تطالب بالوحدة العربية بعد انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر.

لقد استيقظ المواطنون فى سبها واستيقظت معهم جماهير الأمة العربية على ثورة شعبية عارمة لا تنادى بالوحدة والتحرير فقط، ولكنها تندد بالحكم الملكى الرجعى. وتوقع الكثيرون أنها عملية عفوية وتوقع الكثيرون أيضاً أنها ربما حركة عابرة. ولا يدرى إلا القلة أن وراء ذلك العمل الجماهيرى الشعبى فتية آمنوا بربهم انضم إليهم الكثير من العمال والطلاب. ولقد كانت تظاهرة سبها هى بداية الاصطدام بالسلطات القمعية فى العهد المباد حيث عملت تلك السلطات على حرمان قائد الثورة من الدراسة فى مدارس سبها وبالتالى من ولاية فزان كلها[2].

وبعد هذه الحادثة وما تعرض له من مساءلة من قبل السلطات القمعية فى ولاية فزان، انتقل قائد الثورة إلى مدينة مصراتة للدراسة بها وليعمل على إنشاء المزيد من المجموعات الثورية. وقد تقرر بعد سنة 1963 أن يلتحق بعض المجموعات الثورية بالكلية العسكرية، ومن ضمنهم بعض أفراد الخلية الأولى بحيث واصلت هذه المجموعة عملها من داخل الكلية العسكرية. وفى سنة 1964 تقرر إعادة تنظيم الحركة الثورية حيث قسمت إلى حركة عسكرية وأخرى مدنية، وأصبحت المجموعة العسكرية هى الأهم وقامت المجموعة الأخيرة بتشكيل لجنة مركزية تتكون من العسكريين فقط أما المجموعة المدنية فقد شكلت لجنة شعبية تعمل بصفة مستقلة كلياً من الناحية التنظيمية عن اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار، وبالرغم من أن العمل من الناحية الشعبية قد تعثر نتيجة للإضطهاد الذى كان سائداً فى العهد المباد إلا أنه أتى ثماره إلى حد كبير إذ استطاع العمل الشعبى أن يخلق وسطاً له مناعة ضد الحزبية والإنقسام. وتمكن بذلك من أن يحول بين الشباب والحركات الهدامة[3].

(1) قصة الثورة كما رواها الأخ قائد الثورة، ثورة الشعب العربى الليبى، ج 1.، 1972.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع نفسه.



واضطلعت اللجنة المركزية بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار بكافة الأنشطة الثورية فى سرية تامة إذ كانت السرية ضرورة ملحة وكانت اللجنة المركزية مسئولة عن كافة المسائل التنظيمية.

عقدت اللجنة المركزية أول اجتماع لها بعد إعادة تنظيمها فى بلدة طليمثة التى تقع على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مدينة بنغازى بـ«110» كيلومترات تقريباً من ناحية الشرق، وبعد ذلك توالت اجتماعات اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار التى كانت تتم بالسرية التامة. وكانت هذه الإجتماعات تعقد بصفة دورية فى اجتماعات مطولة مرهقة خارج المدن الرئيسية كما كانت هـذه الاجتماعـات تتم أيام العطلات الرسمية والأعياد رغبة فى عدم إثارة الانتباه إلى تغيب أعضاء اللجنة المركزية فى الأيام العادية، وأوضح قائد الثورة أن الاجتماعات كانت متعبة ومرهقـة[4]، مما يؤكد المعاناة التى واجهت أعضاء اللجنة المركزية فى عقد اجتماعاتهم.

وقد فرضت اللجنة المركزية على أعضائها قيوداً صارمة، حيث يشير قائد الثورة إلى أن اللجنة المركزية فرضت على أعضائها وعلى الضباط الوحدويين الأحرار شروطاً ملزمة تتمثل فى الإلتزام الأخلاقى والدينى، إضافة إلى أنه ضمن خطط اللجنة المركزية انتساب أعضائها إلى الجامعة ليتخصص كل منهم فى علم معين، وقد شهدت كليات الجامعة الليبية فى ذلك الوقت إقبالاً غير معهود لانتساب العسكريين إليها.

وفى الاجتماع الثانى الذى عقدته اللجنة المركزية بمنطقة سيدى خليفة (20) كم إلى الشرق من مدينة بنغازى تقرر إنشاء «صندوق توفير» للصرف على نشاط الحركة. وانتقالات أعضاء اللجنة المركزية. وقد تم الاتفاق على أن يؤجل إقرار هذه الأمر إلى اجتماع آخر، وعقب الإجتماع الثانى قام أعضاء اللجنـة بجس نبض التشكيلات فوجدوا استعدادها للبذل دون حساب.

وبعد لمس هذه النتائج الطيبة، تقرر فى اجتماع آخر عقد بنفس المكان أن تكون رواتب جميع الضباط الوحدويين الأحرار ـ وفى مقدمتها رواتب أعضاء اللجنة المركزية ـ رصيداً للحركة، تؤخذ فى أى وقت، وبدون تحديد للمقدار وذلك للإنفاق منها على تذاكر سفر الضباط وعائلات أعضاء التنظيم فى النواحى المختلفة[5].

فى الاجتماع الثالث الذى عقد بأحد الفنادق الصغيرة فى مدينة بنغازى، تقرر أن

---

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.



يقدم كل عضو من أعضاء اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار تقريراً ـ فى كل شهر ـ عن الضباط غير المنضمين للحركة، وخاصة من ذوى الرتب الكبيرة، وذلك لمعرفة مدى استعدادهم للانضام للحركة، حتى لا يشعروا بالظلم عند الحكم عليهم بالتقاعس أو الخيانة بعد قيام الثورة. ولقد كان معظم الضباط من ذوى الرتب الكبيرة مترددين ويملأهم اليأس، ويذكر قائد الثورة أنه: «توالت التقارير السرية عن قادة الوحدات والألوية ومعاونيهم، وأخذت الصورة تتضح أمامنا عن كل واحد منهم، وبدأنا نقارن تلك التقارير بالمعلومات العالقة فى أذهاننا عنهم جميعاً وبتجربتنا معهم، وقد توخينا فى بعضهم الخير رغم رتبته العالية وفاجأناه بالأمر، وكثيراً ما وجدنا اليأس فى أعماقهم وعدم تصديق ما يسمعون. . . وكان المترددون منهم يخيفوننا بالقواعد، والقبائل، وقوى الأمن ولكننا كنا واثقين من نصر الله، فما خشينا القبائل لأننا جميعاً نمثلها من أقصاها إلى أقصاها، فنحن أبناء القبائل التى يخيفوننا بها، ونحن أبناء القرى والمدن والأرياف، فنحن أبناء الشعب الليبي، بقبائله. . ومدنه. . وقراه. . وأصالته وتراثه الحقيقى. . أما القواعد الأجنبية فما كنا نخاف الاصطدام بها. . إذا ما أعلن شعبنا إرادته فى بلاده وحاولت هى التدخل فى ذلك فعندئذ سيكون القتال ضدها ـ فى عقيدتنا ـ أشرف أنواع القتال وأكثرها شرعية، وأما قوات الأمن فقد كانت هناك تشكيلات منها داخل الحركة وكنا نراهم جزءاً منا ومن الشعب ولكنهم كانوا مغلوبين على أمرهم[6]».

وتوالت بعد ذلك اجتماعات اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار التى كانت تنعقد فى أماكن متفرقة فى أنحاء ليبيا، وكلما سمحت الظروف، فى أوقات الأعياد والعطلات.

وفى يناير عام 1969 صدر المنشور السرى الأول الذى كتبه قائد الثورة فى معسكر قاريونس بمدينة بنغازى بهدف معرفة ما إذا كان الضباط الوحدويون الأحرار يستطيعون السيطرة على جميع وحدات القوات المسلحة، وأن يقوموا بعملية مسح للقوات والأفراد والذخيرة الواجب توافرها لتفجير الثورة.

واستناداً إلى حديث قائد الثورة، فقد قرر فى تلك الفترة القيام بأول إجازة له منذ أن التحق بالجيش مدتها خمسة وأربعون يوماً، استغلها فى عقد الاجتماعات ووضع الترتيبات مع عدد كبير من الضباط من ذوى الرتب المختلفة من خارج اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار.

---

(6) المرجع نفسه.



وقد تحدد أن يكون شهر (مارس) عام 1969م موعداً لتفجير الثورة، وبعد حضور قائد الثورة للمزيد من الاجتماعات مع أعضاء اللجنة المركزية بمدينة طرابلس تقرر أن يكون يوم 24 (مارس) هو الموعد المحدد لتفجير الثورة، لكن فرار الملك المفاجىء إلى مقر إقامته فى طبرق دفع الضباط الوحدويين الأحرار إلى تغيير خططهم بالرغم من أن بعض الوحدات بدأ يستعد للتحرك، الأمر الذى أدى إلى أن يؤجل الموعد إلى أجل غير مسمى. وقد صدر فى الشهر نفسه أمر إلقاء القبض على قائد الثورة من قبل سلطات العهد المباد لكن مشيئة الله حالت دون تنفيذه[7].

وفى 13 (أغسطس) عام 1969 قررت قيادة الجيش عقد مؤتمر عسكرى كبير تحضره كل القيادات الكبيرة، وأيضاً معظم ضباط وحدات الجيش، فى منطقة بنغازى، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو أن يشرح مدير التدريب آنذاك لهؤلاء الضباط أهمية نظام الدفاع الجوى الذى صممه الإنجليز ووافق عملاؤهم فى ليبيا على شرائه.

وتقرر أن يكون هذا الإجتماع فى مسرح الكلية العسكرية فى بنغازى، وقد عقدت اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار اجتماعاً قررت فيه تفجير الثورة يوم 13 اغسطس، حيث يتم اعتقال كافة الضباط ذوى الرتب الكبيرة، ولكن نظراً لأن بعض أعضاء التنظيم وخاصة مجموعة طرابلس لم يتمكنوا فى هذا الوقت القصير من تبين صورة الوضع الذى هم فيه من حيث السيطرة وعدمها على وحدات طرابلس، لذا تقرر تأجيل الحركة إلى موعد آخر فى الساعات الأخيرة. وقد حددت اللجنة المركزية موعداً آخر لتفجير الثورة هو الفاتح من سبتمبر 1969م لأن قيادة الجيش كانت على وشك إرسال دفعات أخرى من الضباط من بينهم ضباط وحدويون أحرار للتدريب فى الخارج.

إن إرسال ضباط من بين أعضاء الحركة إلى خارج البلاد يعنى أن قيادة الجيش قد تكون على علم بتحركاتهم. وفى اجتماع معسكر قاريونس أكد قائد الثورة على تحديد الفاتح من سبتمبر موعداً لتفجير الثورة حيث حددت المهام المختلفة لكل ضابط من الضباط الذين يشكلون جزءاً من الحركة.

وكانت الخطة تقضى بالاستيلاء على الاذاعة وعلى معسكرات الجيش والقوة المتحركة، ومحاصرة القواعد الأجنبية الجاثمة فوق الأرض الليبية، والقبض على كبار المسئولين السابقين فى العهد المباد، والسيطرة على بقية المدن المهمة، وأعطيت كلمة السر لتفجير الثورة (القدس).

---

(7) المرجع نفسه.



وفى صبحية اليوم الأول من سبتمبر عام 1969 تمت بنجاح السيطرة التامة على كافة شئون البلاد وانتصرت الثورة وأذاع القائد أول بيان لها على الشعب[8] .

أسباب نجاح الثورة:

1 ـ سرية الإعداد للثورة.

2 ـ تصميم الضباط الوحدويين الأحرار على النصر أو الموت.

3 ـ الترحيب الكامل والتأييد المطلق للثورة من قبل فئات الشعب العربى الليبى المختلفة.

4 ـ التحكم السريع فى القوة الخاصة بالملك المخلوع.



ثانياً: أسباب قيام الثورة :

الأسباب الحقيقية لقيام الثورة ليست سطحية وليست سهلة، فهى عميقة وذات جذور فى التاريخ، أى أسباب تاريخية يمكن لسردها الرجوع إلى مئات السنين، فليبيا توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والإستعباد من جراء الاستعمار الأجنبى، والتخلف الاقتصادى والسياسى والإجتماعى نتيجة الحكم الرجعى وفرض الإقليمية

(8) انظر ملحق رقم 1/1 البيان الأول للثورة.



التى جعلت الإنسان، فى ليبيا بصورة خاصة وفى المنطقة العربية بصورة عامة، فى آخر الصفوف فى القرن العشرين.

فعوامل الثورة هى عوامل اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وكلها عوامل تاريخية، بالرغم من أن هناك أسباباً طرأت حديثاً عجلت بقيام الثورة: النكسة المريرة التى ألمت بالأمة العربية فى شهر (يونيو) عام 1967، وحريق المسجد الأقصى الذى هز الأمة العربية هزاً عنيفاً، حيث أن الأمة العربية تمثل الثقل الإسلامى وانطلقت منها دعوة الإسلام إلى العالم كله، بالإضافة إلى أن هناك أسباباً أخرى داخلية تخص ليبيا ومشاكلها المزمنة[9].

إن معاناة الشعب العربى الليبى قبل الثورة كانت من أهم أسباب قيامها، فالمعروف أن هذا الشعب كانت تحكمه الوساطة والمحسوبية والرشوة، فالمواطن فى ليبيا لم يصل إلى الحد الأدنى من حياة الإنسان التى يجب أن يحياها، وعاش العديد من أفراد الشعب فى الأكواخ والخيام يعانون ذل الفقر والحاجة بالرغم من الثروات الهائلة الموجودة فى ليبيا.

ويذكر قائد الثورة أن الأفكار التى دفعت حركة الضباط الوحدويين الأحرار للقيام بالثورة والدخول فى مخاطرها لم تكن سطحية أو بسيطة أو محددة: «إن المبادىء التى قمنا من أجلها بالثورة ليست هى أن نرفع شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة، وليست هى أن نرفع علماً ونؤلف نشيداً ونردده فى الإذاعة، وليست هى للتصفيق أو الوصول إلى مراكز الحكم، إن الأفكار التى دفعت حركة الضباط الوحدويين الأحرار للقيام بالثورة مستمرة ما استمرت حياة هذا الشعب، وهى تزداد عمقاً واتساعاً يوماً بعد يوم كلما تلاحمت جماهير الشعب مع فكرة الثورة نفسها»[10].

إن الثورة قامت من أجل القضاء على عوامل التخلف التى تتمثل فى الحاجة إلى السكن، وفى صعوبة الحصول على لقمة العيش الكريمة، وتحقيق حياة إنسانية راقية تليق بشعب يمتلك وسيلة الحياة ويعيش فى القرن العشرين، فلولا الفقر الذى يعانى منه الشعب الليبى لما قامت الثورة، ولولا القهر والإستعباد والظلم لأبناء الشعب لما

---

(9) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافى قائد ثورة الفاتح العظيمة، المجلد السنوي الأول، 1389 ـ 1390 (و.ر) 1969 ـ 1970، ص 39، ص 40.

(10) خطاب قائد الثورة فى أعياد الإجلاء بطبرق فى 1971/3/28. السجل القومى، المجلد السنوى الثاني صفحة 211.



قامت الثورة، ولولا الجهل والوساطة والمحسوبية والرشوة والفساد لما قامت الثورة. لقد قامت الثورة لأن أموال الشعب العربي الليبي لم توظف لصالحه، ولأن هذا الشعب تنقصه المساكن اللائقة والمستشفيات والمدارس والطرق والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والسلاح الذى يدافع به عن نفسه(١١).

لم تقم الثورة من أجل المستغلين الذين شبعوا وأسرفوا فى العهد المباد، بل قامت من أجل سكان القرى، ومن أجل الذين يسكنون الصفيح والخيام فهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة، وبدونهم لا تسير الثورة إلى الأمام. لقد كانت إرادة الثورة كامنة فى صدور أبناء الشعب العربى الليبى، وقد كانت التدابير من أجل قيام ثورة الفاتح العظيمة قائمة منذ سنين طويلة، وهذا يدل على أن هذا الشعب رغم السنين المظلمة والظروف العسيرة ما كان ليتنازل عن حريته، وما كان لينسى عروبته، وما كان ليرضى أن يعيش فى ظل القواعد، وتحت حكم رجعى عميل. لقد انهارت بضربة واحدة من هذا الشعب المكافح فى الفاتح العظيم العروش التى كانت تستند على قواعد للدمار فوق الأرض العربية الليبية، إن دول الإستعمار التى خلقت تلك العروش وساندتها ومكنت الرجعية العميلة من اضطهاد الشعب العربى الليبى ومن محاولة إخماد صوته المنادى بالحرية، كانت مخطئة فى مخططاتها وفى دراساتها عن ليبيا.

والإستقلال المزيف الذى منح لليبيا قبل الثورة أفرز جهازاً إدارياً متعفناً كانت تخلق فيه الوظيفة من أجل الشخص، فقد خلفت أجهزة إدارية ودوائر تقليدية لخدمة مجموعة من الأفراد والأسر مرتبطة بنظام الحكم المباد. وفى ما يخص ميزانية الدولة، فإن الجزء المخصص لقطاع التنمية بسيط جداً، والباقى يوزع على هيئة رواتب ومكافآت ومنح وفى بناء القصور الضخمة، وفقاً لمشيئة الإستعمار ومخططاته التدميرية.

إن حكومات العهد المباد كانت حكومات رجعية لا تعمل من أجل مصلحة الشعب ولا من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة ولا تعمل من أجل الرخاء، كانت الأموال توزع بحث يستطيع الوزراء وكبار الموظفين أن يسرقوا أكبر قدر منها وتهريبه للخارج أو شراء السيارات الفاخرة. لقد كان ذلك العهد المباد يفرط فى أموال الشعب ويدمر ثروته من أجل خدمة مصالح ذوى القربى وأصحاب الجاه.

---

(١١) المرجع نفسه.



كذلك فإن العهد المباد كان يسخر الجيش والبوليس وأجهزة القمع الأخرى ضد أبناء الشعب العربي الليبي من أجل أن يبقى ويستمر أطول فترة ممكنة.

إن ثورة الفاتح العظيمة قامت لترد رداً إيجابياً وقاطعاً على عوامل التردى والتخلف التى عاشها الشعب الليبى بالرغم من امتلاكه لثروات طائلة، وقامت لتخلص هذا الشعب من كابوس الفقر والتخلف المريع، لقد قامت الثورة من أجل تحويل الصحراء الجدباء إلى أرض خضراء، لتحقيق الكفاية والعدل ولتجعل الشعب العربى فى ليبيا يتمتع بخيرات أرضه ويسترد حقوقه وثروته وأن يتصرف فيها وفق مشيئته ووفق احتياجاته، لبناء مجتمع الرخاء والازدهار الذى يتحرر فيه الفرد من استعباد لقمة العيش التى استغلها الرجعيون وكبلوا الشعب العربى الليبى بقواعد الاستعمار ليرضى بالوجود الأجنبى فوق أرضه رغم إرادته[12].

ثالثاً: أهداف الثورة :

لم يكن الفاتح العظيم مصادفة، ولم يكن انقلاباً عسكرياً عرضياً، بل كان ثورة بما تحمله الكلمة من معانٍ، اندفعت فى الطريق الثورى الصحيح لتحقيق أهداف الجماهير فى الحرية والإشتراكية والوحدة. إن ثورة الفاتح العظيمة حينما أعلنت مبادىء الحرية والإشتراكية والوحدة، لم تأت ببدعة لأن الشعب العربى الليبى هو الذى آمن بهذه المبادىء، وما القوات المسلحة إلا طليعته التى استطاعت أن تفرض إرادته.

إن الحرية والإشتراكية والوحدة، ليست وليدة يوم أو ليلة، فالتطلع لهذه المبادىء مطلب ضارب فى أعماق الشعب الليبى منذ أجيال بعيدة، عبر مراحل التاريخ الطويل. لقد قدم الشعب آلاف الضحايا عبر مراحل التاريخ من أجل الحرية، وإن التاريخ يشهد على جسامة التضحيات وفداحتها. وإن الإشتراكية لم تكن غريبة على هذا الشعب، لأن الدين الإسلامى الذى مضى على ظهوره مئات السنين هو دين اشتراكي. والإشتراكية هي العدالة الاجتماعية، وهى ضرورة اقتصادية لتحرير المواطن من الفقر والتخلف، وإن الشعب العربي الليبى الذى حرم طويلاً من العدالة الإجتماعية وامتصت ثرواته وسلبت خيراته، لا يمكن أن يرضى بغير الإشتراكية بديلاً. وأن فى الوحدة العربية قوة اقتصادية وقوة بشرية وقوة عسكرية وقوة فكرية وثورة

(12) أنظر خطاب قائد الثورة فى طبرق بتاريخ 1969/11/5 السجل القومى، المجلد السنوى الأول، 1969/1970. حد 75.



الفاتح العظيمة تسعى لتحقيق قوة الأمة العربية. إن الوحدة العربية التى رفعت شعارها ثورة الفاتح العظيمة وتناضل باستمرار لتحقيقها ولجعلها واقعاً تعيشه الجماهير الليبية، لم تكن شعاراً جديداً، فقد كان الشعب العربى الليبى وحدوياً بطبعه، وكان بوحى منه يدرك قضية الوحدة العربية، ويستجيب لندائها، وقد عبر الشعب الليبى عن تجاوبه مع دعوة القومية العربية منذ عام 1948 عندما تشكلت فيالق للحرب في فلسطين، واستجاب لنداء القومية عام 1956م عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثى الغادر[13]. وقد ذكر قائد الثورة فى خطاب ألقاه فى مدينة طرابلس بتاريخ 1970/9/1: إن ليبيا تعلن صراحة أنها ترفض أساليب التضامن وأساليب الإتفاقيات والمعاهدات بين الأمة الواحدة، وترفض هذه الأساليب العتيقة التى لا يمكن أن تكون إلا بين الدول الأجنبية، وأن ليبيا ترفع شعار الوحدة العربية وترفض أن تلتقى حول شعار غيره لأنه من خلال هذا الشعار تدخل الأمة العربية كلها معركة التحرير، إن قضية التحرير وقضية الإنتصار وقضية الوحدة العربية... قضايا متداخلة فى بعضها، وقضايا تتحقق فى مرحلة واحدة، ولا تستطيع الأمة العربية أن تؤخر واحدة وتطبق الأخرى[14].

وإيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية فقد أعلنت منذ أيامها الأولى أن الجلاء لا بد منه تحقيقاً لأول مبادىء الثورة المتمثل فى الحرية. ووفقاً لما ذكره قائد الثورة: أنه منذ الأيام الأولى للثورة، أعلنت أن الحرية لا بد من تحقيقها كاملة غير منقوصة، وأن الحرية السياسية لا تتحقق إلا بإجلاء القواعد الأجنبية الجاثمة فوق الأرض العربية الليبية، وأن الشعب العربى الليبى على استعداد كامل أن يقاتل من يريد البقاء فوق أرضه، ومن يحاول الإنتقاص من حريته، أو يعيده مرة أخرى تحت مناطق النفوذ، وأضاف قائد الثورة: إن حكام العهد المباد قد ارتكبوا جريمة تاريخية فى حق الشعب العربى الليبى، عندما أعلنوا للعالم أنه قبل المعاهدات الأجنبية، ورضى بوجود القواعد العسكرية فوق أرضه طواعية وبإرادته من أجل حل مشاكله. لقد ارتكب حكام العهد المباد جريمة تاريخية عندما شوهوا إرادة هذا الشعب، وزيفوا تاريخه، وكذبوا على العالم بأن الشعب العربى الليبى قبل طواعية بوجود القواعد الأجنبية. وقد رد الشعب على

---

(13) خطاب قائد الثورة بمدينة الزاوية بتاريخ 1971/1/24 المجلد السنوى الثانى، السجل القومى، 1970 ـ 1971، ص 125

(14) خطاب قائد الثورة فى 1970/9/1، السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافى، المجلد السنوى الثانى، 1970 ـ 1971، ص 11.



هذا الزيف والبهتان رداً قوياً وغاية فى الأصالة وفى الثورية، عندما رفض القواعد الأجنبية، ورفض معها الحكومات التى فرضت هذه القواعد، وعندما رفض النظام الملكى الذى أتى بهذه القواعد، وزيف تاريخه[15]، لقد برهن هذا الشعب، بتفجير ثورة الفاتح العظيمة وما تلاها من انتصارات سريعة، على أصالته وعلى أنه شعب عريق فى عروبته قوى فى إيمانه.

بعد قيام ثورة الفاتح العظيم تم تشكيل مجلس قيادة الثورة الذى أصدر الإعلان الدستورى الآتي:

باسم الشعب العربى فى ليبيا الذى آلى على نفسه أن يسترد حريته وأن يستمتع بخيرات أرضه، وبإسم الإرادة الشعبية التى عبرت عنها القوات المسلحة فى الفاتح العظيم 1969م والتى أطاحت بالنظام الملكى وأعلنت الجمهورية العربية الليبية، وحماية لثورته وتدعيماً لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها فى الحرية والإشتراكية والوحدة، يصدر هذا الإعلان الدستورى ليكون أساساً لنظام الحكم فى مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر عن الإنجازات التى تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها.

1 ـ ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة.

2 ـ الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

3 ـ التضامن الاجتماعى أساس الوحدة الوطنية، والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية[16].

أولاً: مجلس قيادة الثورة :

نصت المادة الثامنة عشرة من الإعلان الدستورى على أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة سياسية فى البلاد، ويمارس أعمال السيادة والتشريع ومن المهام التى يمارسها

(15) خطاب قائد الثورة بمدينة طبرق فى 1970/3/31، السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافى 1969/1970، ص 191.

(16) نشر فى عدد الجريدة الرسمية الخاص الصادر بتاريخ 1969/12/15.





ما يلي:

أ - وضع السياسة العامة فى الدولة واتخاذ كافة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة.

ب - ممارسة مهام السلطة التنفيذية، وقد حددت المادة التاسعة عشرة من الإعلان الدستورى هذه الإختصاصات بما يلى:

1 ـ تعيين مجلس الوزراء وإقالته.

2 ـ الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة.

جـ - ويمارس مجلس قيادة الثورة باعتباره الجهاز الأعلى للسلطة التنفيذية عدة مهام إدارية منها:

1 ـ إنشاء المصالح العامة.

2 ـ تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وقبـول استقالتهم وعزلهم.

3 ـ الإشراف على القوات المسلحة.

عدا الإختصاصات السابقة التى يمارسها المجلس فإن المادة الخامسة والعشرين من الإعلان الدستورى، تنص على أن لمجلس قيادة الثورة الحق فى إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارىء، إذا تعرض أمن الدولة الخارجى أو الداخلى للخطر. وكلما رأى أن ذلك ضرورياً لحماية الثورة وتأمين سلامتها[17].

ثانياً: مجلس الوزراء:

كان مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدراية الرئيسية فى الدولة، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء. وقد بين الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس قيادة الثورة اختصاصات مجلس الوزراء كالآتى:

1 ـ تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة، وممارسة كافـة

(17) صبيح بشير مسكونى، مبادىء القانون الإدارى الليبي، طرابلس الجماهيرية: المنشأة العامة لكتاب والتوزيع والإعلان، 1982، ص 130.



الإختصاصات اللازمة لذلك، طبقاً للمادة التاسعة عشرة من الإعلان الدستورى.

2 - دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.

3 - عقد المعاهدات وتصديقها بتفويض من مجلس قيادة الثورة وذلك طبقاً لنص المادة (23) من الإعلان الدستورى.

4 - ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعيين الموظفين وإنشاء البلديات وإلغائها.

ثالثا : الاتحاد الاشتراكي العربي :

أصدر مجلس قيادة الثورة فى 1971/6/11 قراراً بإصدار النظام الأساسى للاتحاد الإشتراكى العربى للجمهورية العربية الليبية، الممثل لقوى الشعب العاملة صاحبة الحق والمصلحة فى ثورة الفاتح العظيمة.

والهيكل الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الليبى يتكون من:

مجلس قيادة الثورة :

مجلس قيادة الثورة هو السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى. وتنص المادة الثانية عشرة من النظام الأساسى للإتحاد الإشتراكى العربى، أن مجلس قيادة الثورة يشكل من بين أعضائه أو من بين أعضاء المؤتمر الوطنى العام ومن يختارهم من القياديين من أعضاء الإتحاد الإشتراكى العربى، أمانة عامة للإتحاد وتكون هذه الأمانة مسئولة تحت إشراف مجلس قيادة الثورة عن جميع النواحى الإدارية والتنظيمية للاتحاد الاشتراكى العربى وعن الإدارات والمكاتب السياسية والفنية التابعة لرئاسة الاتحاد.

المؤتمر الوطني العام :

يتكون المؤتمر الوطنى العام طبقاً للمادة الحادية عشرة (11) من النظام الأساسى للإتحاد الإشتراكى العربى الذى أصدره مجلس قيادة الثورة من قمة المنظمات الآتية:

أ - مندوبين عن مؤتمرات المحافظات يُحدِّد عددهم بمعرفة مجلس قيادة الثورة بمراعاة حجم كل مؤتمر محافظة.

ب - قمة تنظيم القوات المسلحة وقمة تنظيم الشرطة اللذين تصدر بطريقة تشكيلهما قرارات من مجلس قيادة الثورة.

جـ - قمة تنظيم الشباب والتنظيم النسائى والتنظيم النقابى.

ومدّة العضوية فى المؤتمر الوطنى العام هى ست سنوات، ويجتمع المؤتمر الوطنى



رئيس الاتحاد الاشتراكي

رئيس م.ق.ث

السلطة العليا للاتحاد الاشتراكي

مجلس قيادة الثورة

المؤتمر الوطني العام

قمة تنظيم القوات المسلحة	قمة تنظيم الشرطة	مندوبين من مؤتمر كل محافظة	ممثلين عن التنظيم النقابي	ممثلين عن التنظيم الشبابي	ممثلين عن التنظيم النسائي

لجان المحافظات

تنتخب بواسطة مؤتمر كل محافظة
بواقع عشرين عضواً لكل محافظة

مؤتمرات المحافظات

تتكون بواقع مندوبين أو اكثر لكل وحدة أساسية في كل محافظة

لخان الوحدات الاساسية

تنتخب بواقع عشرة اعضاء من كل لجنة أساسية

الوحدات الاساسية

جميع الأعضاء العاملين بالوحدات الاساسية



حـ - مراجعة وتعديل النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى إذا دعت الحاجة إلى ذلك[18].

- منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى المحافظة من:

مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

أ - يعتبر المؤتمر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى المحافظة.

ب - يتكون المؤتمر من مندوبى الوحدات الأساسية فى نطاق المحافظة بواقع مندوبين أو أكثر لكل وحدة وفق ما يحدده مجلس قيادة الثورة بمراعاة حجم مؤتمر الوحدة.

جـ - مدة المؤتمر أربع سنوات ويجتمع دورياً كل ستة أشهر أو فى دورات غير عادية بناء على دعوة لجنة الاتحاد الاشتراكى للمحافظة أو بناء على طلب ثلث أعضاء المؤتمر أو ثلث عدد أعضاء لجان الوحدات الأساسية الداخلة فى نطاق المحافظة.

لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

أ - تتكون من عشرين عضواً ينتخبهم مؤتمر المحافظة من بين أعضائه.

ب - مدّة اللجنة أربع سنوات، وتجتمع مرّة على الأقل كل شهر.

حـ - ينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميناً وأمينين مساعدين لادارة العمل اليومى للجنة.

ء - تشكل اللجنة من بين أعضائها ومن القياديين الذين تختارهم من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى نطاقها لجاناً للنشاط لمعاونتها فى مباشرة اختصاصاتها.

وتقوم لجنة المحافظة فى نطاقها بالاختصاصات والمسئوليات والواجبات المنصوص عليها فى المادة السابعة (7) من النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى، وعلى الأخص ما يأتى:

أ - إدارة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى المحافظة.

---

(18) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، محلياً، قومياً، وعالمياً، ادارة العلاقات الثقافية وزارة الأعلام، سبتمبر 1971، ص 37 - 38.



ب - اختيار القياديين بالمحافظة وإعداد دورات تدريبية خاصة بهم.
جـ - تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة.
ء - توجيه ومتابعة مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدات الأساسية الداخلة فى نطاق المحافظة.
هـ - تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر الوطنى العام ومجلس قيادة الثورة وإرسال التقارير الشهرية إليها.

منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى الوحدات الأساسية:

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى الوحدات الأساسية من:

مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الأساسية:

أ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى الوحدة الأساسية.
ب - يتكون من جميع الأعضاء العاملين بالوحدة الأساسية.
جـ - ينعقد دورياً مرّة كل أربعة شهور أو فى دورات غير عادية بناء على دعوة لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الأساسية أو طلب ثلث أعضاء المؤتمر.

لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الاساسية:

أ - هى القيادة الثورية المحلية والحلقة الأولى للاتصال بالشعب على مستوى الوحدة الأساسية.
ب - تتكون من عشرة أعضاء ينتخبهم مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الأساسية من بين اعضائه كل سنتين.
جـ - تنتخب من بين اعضائها لقيادتها اليومية، أميناً وأمينين مساعدين.
ء - تنتخب مندوبين لها أو أكثر إلى مؤتمر المحافظة، وذلك وفق ما يحدده مجلس قيادة الثورة، بمراعاة حجم العضوية بمؤتمر الوحدة.
هـ - تجتمع اللجنة مرّة على الأقل شهرياً.
و - تشكل لجاناً للنشاط من بين أعضائها وأعضاء مؤتمرها، وذلك لمعاونتها فى مباشرة أوجه النشاط بالوحدة.

وتتولى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى على مستوى الوحدة الأساسية إدارة أوجه النشاط فى مجالها، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التى تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة، وارسال التقارير الشهرية إليها[19].

---

(19) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، وزارة الاعلام، 1971، ص 31 ـ 34.



مبادىء وأهداف الاتحاد الاشتراكى العربى:

كان الغرض من إقامة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى هو إتاحة الفرصة للجماهير العربية الليبية لكى تشارك فى السلطة إلى جانب مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وقد أوضح قائد الثورة ذلك فى خطاب القاه يوم 12 من شهر الصيف (يونيو) سنة 1971، حيث ذكر أن المؤسسة السياسية الجديدة سوف تخلق تحالفاً شعبياً بين أبناء المدن والقرى والبادية، مما يتيح لهم فرصة للمشاركة فى تخطيط ومراقبة سياستهم المستقبلية.

وأضاف الأخ قائد الثورة أن هذا الشعب من حقه المشاركة فى الحكم، بعد حرمانه من ذلك لقرون طويلة ظل خلالها يرزح تحت نير الأجانب والحكام الرجعيين، وستتاح له الفرصة لكى يحكم نفسه بنفسه، وأن يقرر لأول مرّة مستقبله بنفسه[20].

اعتبر الاتحاد الاشتراكى العربى تنظيماً سياسياً يضم جميع قوى الشعب العاملة فى وحدة وطنية، وهو يسعى إلى اذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات، فهو اشتراكى لأنه يدعو إلى تحقيق العدالة فى التوزيع والتعاون بين القطاعين العام والخاص، كما أنه عربى لأنه يدعو إلى تحقيق الوحدة العربية، والاتحاد الاشتراكى العربى ليس حزباً سياسياً، لأن الأحزاب السياسية تتعارض مع المصلحة الحقيقية للشعب، وتؤدى إلى تقسيمه، لذلك فإن تجربة الأحزاب السياسية فى الوطن العربى قد خلقت نوعاً جديداً من حكم الأقلية، إذ فشل كل من اليسار واليمين السياسيين فى تحقيق أهداف الأمة العربية، أما الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم قومى فهو يقوم على مبادىء شعبية ويمارس نشاطه علناً فيعترف بحقوق أفراد الشعب العامل وليس بحقوق طبقة واحدة تسيطر على بقية الطبقات الأخرى.

كان قيام الاتحاد الاشتراكى العربى كمؤسسة سياسية يمثل مرحلة انتقالية، مهدت لقيام سلطة الشعب، والاتحاد الاشتراكى العربى كمؤسسة سياسية كان يمثل فى مرحلة من المراحل آمال الشعب العربى الليبى وطموحاته فى خلق تحالف شعبى بين جميع أفراده.

إن المبادىء الأساسية التى قام عليها الاتحاد الاشتراكى العربى هي: الحرية والاشتراكية والوحدة. وأن مبدأ الحرية الذى رفعته ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة

---

(20) خطاب للأخ قائد الثورة يوم 11 يونيو 1971، السجل القومى، المجلد السنوى الثانى، ص 302.



بعد تفجرها لم يكن متاجرة منها، ولم يكن خداعاً ولم يكن للاستهلاك المحلى، أو امتصاصاً لتطلعات الجماهير، وإنما كان حقيقة واقعة تجسدت فى إتاحة الفرصة للشعب العربى الليبى لأول مرّة لكى يحكم نفسه بنفسه، وبتطبيق مبدأ الحرية تمكن الشعب العربى الليبى من امتلاك الوسيلة التى تمكنه من أن يعيد صياغة حياته من جديد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخروج الشعب العربى الليبى منتصراً من مرحلة الثورة السياسية، بفعل ثورة الفاتح العظيمة مكنه من الدخول فى مراحل الثورات الاقتصادية والاجتماعية.

والمقصود بالحرية أساساً، هو تحرير العرب من النفوذ الأجنبى، فإن تحرر المواطن العربى من المؤثرات الأجنبية جعله يتمتع بالحقوق والواجبات داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى، ولا وجود لحريته إذا حدّت من حرية الآخرين، والاتحاد الاشتراكى العربى فتح أبوابه أمام أفراد الشعب العربى الليبى، ممن تهمهم مصلحة الأمة العربية، وليس الرغبة فى تحقيق المكاسب الشخصية، وممن هم على استعداد لانكار ذواتهم من أجل أمتهم التى يجب ألا تخضع لفرد أو تسيطر عليها طبقة[21].

وكلمة الاشتراكى ـ وفقاً لتوضيح قائد الثورة ـ إن هذا الاتحاد يخدم الاشتراكية العربية التى لها جذور فى الإسلام، فالاشتراكية العربية لا تختلف أبداً عن العدل الذى جاء به الإسلام، فالإسلام يحارب الترف، ويحارب الاسراف، ويدعوا للاعتدال، ويدعو للوقوف بجانب الفقراء، وللوقوف بجانب الكادحين والعمال[22].

ويدعو الاتحاد الاشتراكى العربى إلى الوحدة العربية، فبدون الوحدة العربية يصبح كل ما يحققه العرب من عدالة اجتماعية وحرية سياسية هباءً، ولو ظل العرب متفرقين لاستمروا على ما هم عليه من ضعف، فغياب الوحدة هو الذى أدى إلى ضياع فلسطين، ومأساة عام 1967، لقد تبنى الاتحاد الاشتراكى العربى فى واقع الأمر المبادىء الأساسية التى قامت عليها ثورة الفاتح العظيمة.

والاتحاد الاشتراكى العربى أقيم ليحقق عدّة أهداف رئيسية، منها حماية الثورة وجعلها شعبية. وقد ذكر الأخ قائد الثورة فى خطاب ألقاه بمدينة اجدابيا يوم 1971/8/23: أن الثورة التى قام بها عسكريون من أبناء الشعب تريد بقية فئات الشعب غير العسكريين الذين لم يشتركوا ليلة الفاتح العظيم، أن يتحملوا المسئولية

---

(21) هنرى حبيب، ليبيا بين الماضى والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981، ص 182.

(22) ثورة الشعب العربى الليبى، الجزء الأول، قسم الثقافة الجماهيرية، 1972، ص 248، 249.



الثورية، وأن يخرجوا فى كل مكان لكى يحافظوا على الثورة ويدافعوا عنها، إن أحد أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى هو حماية الثورة وجعلها شعبية(23).

من أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص للجميع، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق النظام الاقتصادى الاشتراكى، وتكاتف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ورأسمالية غير مستغلة ومثقفين وجنود، فهو الذى سيبنى الاشتراكية، وهو الذى سيحقق العدالة الاجتماعية، والذى سيوزع الرخاء لا الفقر، وقد ذكر قائد الثورة: أن الثورة قامت من أجل العدل، وليس من العدالة الاجتماعية أن يأخذ الفرد حقه ولا يؤدى واجبه، إن الثورة تطبق مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين طبقات الشعب، والعدالة فى جميع الميادين، فى الوظائف وفى الخدمة وفى المسكن وفى كل مكان(24).

من أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى تأكيد الوحدة الوطنية وترسيخها، وهذا الهدف يؤكد العمل على تحويل الوحدة العربية الطبيعية إلى وحدة سياسية وطنية فعالة، تحقق مصالح وأهداف الجماهير.

كما تؤكد الأهداف الأخرى الواردة فى ميثاق الاتحاد الاشتراكى العربى، على تعبئة قوى الشعب العاملة للانتاج والعمل، وممارسة الجماهير للسلطة واشتراكها فى السياسة، وحل مشاكل الجماهير والتعبير عن حاجاتها.

وقد ذكر قائد الثورة فى خطابه بتاريخ 1971/8/23 : إن أحد أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى هو تعبئة قوى الشعب العاملة فى إطار واحد، من أجل العمل، وهذا يعنى أن تتم تعبئة كل قوى الشعب من أجل زيادة الانتاج، والحيلولة دون وقوع الشعب تحت قبضة حكم الطبقة أو الفرد.

وممارسة الجماهير للسلطة واشتراكها فى السياسة، يعنى تمكين الجماهير من ممارسة السلطة، وتقرير ومراقبة وتوجيه السياسة التى عاشت طويلاً بعيدة عنها ومحرومة منها، ويؤكد قائد الثورة فى خطاب ألقاه فى مدينة المرج بتاريخ 1971/8/21 : إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو أول تنظيم سياسى فى ليبيا، وأول مرّة، جميع فئات الشعب الليبى من فلاحين وعمال ومثقفين ثوريين وجنود، يتم تنظيمها فى حركة سياسية

---

(23) السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث الأخ قائد الثورة، 1971/1970، ص 381 ـ 384.

(24) خطاب الأخ قائد الثورة فى مسلاته والقصبات، بتاريخ 1971/8/26.



واحدة[25]. إن هذا يعنى أن الشعب العربى الليبى لأول مرّة يمارس السياسة التى كانت ممنوعة عليه، وأن كل فرد فى ليبيا عليه أن يشارك فى حكم بلاده لأنه أصبح حراً بالفعل.

وبما أن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم لقوى الشعب العاملة، ووسيلة لتحقيق رغباتها، فهو الذى يتم بداخله مناقشة كل مشاكل الجماهير والتعبير عن حاجاتها، وبهذا تتحقق المطالب والمشاريع التى يسعى الشعب لتحقيقها.

وقد ذكر قائد الثورة فى خطاب ألقاه فى مسلاته والقصبات بتاريخ 1971/8/26 : إن الناس الذين سيدخلون الاتحاد الاشتراكى العربى سيكونون فاهمين للمسئولية، وإن أى فرد يدخل لن يكون إلا خادماً للعامل والفلاح والطالب، لتلبية رغباتهم وقضاء مصالحهم، وبهذا التنظيم الشعبى يتم الحوار لتحقيق حاجات الشعب الحقيقية، وبه تشارك الجماهير فى الحكم وفى بناء مستقبلها[26].

وتحقيقاً للأهدف التى يرمى إليها الاتحاد الاشتراكى العربى، وضماناً لإيجاد الصيغة الملائمة للربط بين مستوياته المختلفة من قاعدته إلى قيادته الجماعية، ولكى يحقق العمل الوطنى أهدافه، على اتساع قاعدته العريضة، فإن العلاقات بين الأعضاء أو بينهم وبين تنظيماتهم، تتطلب مجموعة من القيم والمبادىء، ليسير هذا التنظيم بإيجابية وقوة نحو أهدافه الثورية.

إن انعقاد المؤتمر الوطنى العام الأول للاتحاد الاشتراكى العربى فى الفترة من 28 من شهر المريخ (مارس) إلى 8 من شهر الطير (ابريل) عام 1972، مثَّل فى حد ذاته انعطافاً تاريخياً فى حياة الشعب العربى الليبى المناضل. لقد تعهد هذا الشعب الأبى ـ بعد أن أزاح عن كاهله أدران الماضى وغسل بدماء شهدائه أوزار القرون ـ أن يعيد صنع الحياة على أرضه الطيبة بالحرية والحق، والكفاية والعدل، والمحبة والسلام، ولقد تبين من خلال اجتماعات ومناقشات المؤتمر الوطنى الأول الملامح الأساسية التى تم من خلالها رسم السياسة العامة للدولة.

وانطلاقاً من المبادىء والأهداف التى رفعتها ثورة الفاتح العظيمة، فقد ناقش المؤتمر الوطنى العام الأول للإتحاد الإشتراكى العربى السياسات الداخلية والخارجية، واتخذ بشأنها مقررات وتوجيهات وتوصيات، أعدتها اللجان المختلفة والمشكلة لهذا الغرض.

---

(25) المرجع نفسه ص 353

(26) المرجع نفسه، ص 425



ففى مجال السياسة الخارجية قام المؤتمر برفع التوصيات الآتية:

1 ـ أكد المؤتمر على أن الاسلام هو المنبع الوحيد للقيم والحضارات الانسانية، وهو رسالة سماوية ذات زاد فكرى لا ينضب للبشرية كافة، يطرح بعمق ووضوح نظرية شاملة، فشلت كافة المذاهب فى طرحها، وهو رسالة تحل تناقضات الشعوب وتذيب فوارقها.

2 ـ إن المعركة التى تخوضها الأمة العربية ضد تحالف الاستعمار والصهيونية، هى معركة قومية ودينية، يجب أن تحشد لها كافة الطاقات والإمكانات العربية. ولذلك يرى المؤتمر:

أ – الدعوة إلى قيام حركة مقاومة فلسطينية واحدة، تلتزم ليبيا بالوقوف معها، ورفض ما عداها.

ب – تأييد شعار (قومية المعركة) الذى رفعته ثورة الفاتح العظيمة، ومطالبة شعوب الأمة العربية كافة لفرضه.

جـ – أن تكون أرض المواجهة مع العدو منطلقاً للعمل الفدائى، ابتداء من سيناء حتى لبنان مروراً بسوريا والأردن.

كذلك رفض المؤتمر أسلوب المزايدات والشعارات التى دأبت على ممارستها بعض الأقطار تهرباً من قومية المعركة، وحملها مسئولية هذا التهرب، وأن ثورة الفاتح العظيمة لا بد أن تحمل على كاهلها بصدق وعزم وثورية بوصفها ثورة تحررية وواجباً مقدساً تجاه كل الثورات والانتفاضات والحركات التحررية. لا فى أرجاء الوطن العربى فحسب، بل فى مختلف أقطار العالم، ولا سيما بين شعوب العالم الثالث، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما أكد المؤتمر السعى لاقامة التنظيم القومى الواحد، أداة الثورة العربية، لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، وتفويض مجلس قيادة الثورة فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحريك طاقات العمل وتنظيمها وتوجيهها لكى تحقق التحول الثورى[27].

أما عن علاقة الاتحاد الاشتراكى العربى بالنقابات والاتحادات، فقد رفع المؤتمر الوطنى العام الأول المقررات والتوصيات الآتية:

1 ـ إن الإتحاد الإشتراكى العربى، هو التنظيم الشعبى الممثل لتحالف قوى الشعب العاملة، فهو يعتبر بمثابة الأم بالنسبة لأية تنظيمات جماهيرية أخرى، خاصة بأى فئة بذاتها من فئات قوى الشعب العاملة، من نقابات مهنية، أو نقابات عمالية،

(27) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر فى عيدها الثالث، 1972.



أو لأى تكوين جماهيرى يجمع أكثر من فئة من هذه الفئات، ولكنه ينشط فى المجال النوعى المتخصص، كالجمعيات وتنظيمات الشباب والتنظيمات النسائية والأندية وغيرها.

2 ـ لا تحل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى محل أى من التنظيمات المعاونة فى اختصاصاتها بل تساعدها وتساندها وتؤازرها.

3 ـ لا تنافس بين هذه التنظيمات المعاونة وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى المستويات المقابلة لها وإنما تكامل وتخصص.

4 ـ للاتحاد الاشتراكى العربى وحده الحق فى ممارسة الأمور السياسية، ويحظر على أية نقابة أو اتحاد آخر ممارستها، أو التدخل فيها.

5 ـ تختص النقابات والاتحادات بالعمل على الرفع من المستوى الاجتماعى والثقافى والفنى والمهنى للفئات المنتمية إليها، وصولاً إلى رفع الكفاية الإنتاجية.

6 ـ للاتحاد الاشتراكى العربى حق الرقابة والإشراف والتوجيه، على النقابات والاتحادات.

كما ناقش وقرر المؤتمر الوطنى العام الأول للاتحاد الاشتراكى العربى، الخطوط العريضة لخطّة متكاملة إقتصادية وإجتماعية، لتحقيق بناء قاعدة إقتصادية قوية، الرقى الاجتماعى والروحى والاخلاقى، البناء العسكرى، وتنظيم الصحافة مع ضرورة الالتزام بمبادئ وأهداف ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة.

أما عن مشكلة الحكم فى مرحلة الثورة الاجتماعية، فإن الشعب عن طريق الاتحاد الاشتراكى العربى الممثل لقواه العاملة، صاحبة المصلحة والحق فى ثورة الفاتح العظيمة هو الذى يتحمل المسئولية فى هذه المرحلة، لأن الشعب بعد قيام الثورة أصبح هو الحاكم الحقيقى والسيد الوحيد[28].

وبعد الانتهاء من تلاوة المقررات والتوصيات التى أعدتها اللجان المختلفة بالمؤتمر الوطنى العام الأول للاتحاد الاشتراكى العربى، ألقى قائد الثورة، رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى فى ذلك الوقت كلمة جاء فيها: «إننى أشعر بأن هذا الشعب الذى ثرنا من أجله، هو شعب عظيم، استحق بالفعل أن نضحى من أجله بأرواحنا ودمائنا، لأن هذا الشعب لم يكن كغيره من الشعوب التى شهدت تحولاً ثورياً، أو

(28) منشورات الاتحاد الاشتراكى العربى، رقم 11.



شهدت إنقلاباً عسكرياً بمعنى آخر، بل إن هذا الشعب حتى ولو كان الذى حصل فى الفاتح العظيم يشبه حركة عسكريه، إلا أنه حولها فى ظرف قصير إلى ثورة شعبية حقيقية أصبح العالم كله يقف مشدوهاً أمامها[29]».

هذه هى مسيرة السنوات الأولى من عمر الثورة، المسيرة التى تحققت عملاً على أرض الواقع، من أجل الانسان وحريته وكرامته، فكانت الثورة المسلحة فى تلك الليلة التى انبلج فيها نور الحرية على الوطن والمواطن. وبدأت الثورة تحقق الانجاز تلو الانجاز، وكان الشعب معطاءً، فلم يبخل على ثورته وأبنائه الضباط الوحدويين الأحرار بشىء، لأنهم ثاروا بالشعب وثار الشعب بهم.

****

(29) السجل القومى، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافى قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى رقم 3، منشورات الاتحاد الاشتراكى العربى، ص 359.



المراجع

1 - ثورة الشعب العربي الليبي، من أقوال الأخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة، الجزء الأول، قسم الثقافة الجماهيرية، الإدارة العامة للثقافة، وزارة الاعلام والثقافة، 1972 .

2 - السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى الأول، المراكز القومية الثقافية، 1970/1969 .

3 - السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى الثانى، المراكز الثقافية القومية، 1971/1970 .

4 - الدكتور هنرى حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981 .

5 - منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر فى عيدها الثالث، إدارة العلاقات الثقافية، وزارة الاعلام والثقافة، 1972 .

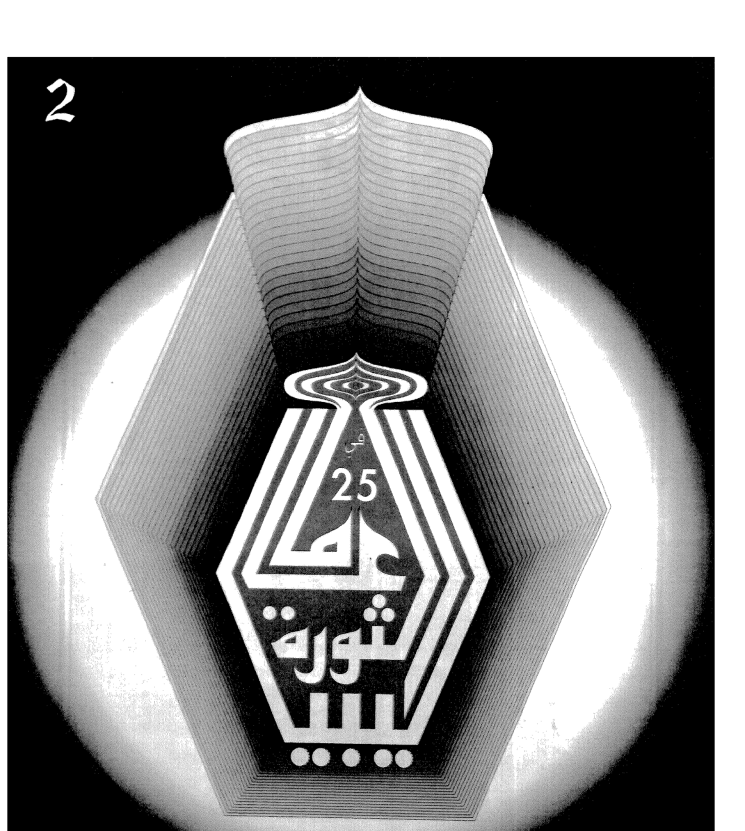
6 - السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، المجلد السنوى الثالث، منشورات الاتحاد الاشتراكى العربي، 1972/1971 .

7 - صبيح بشير مسكوني، مبادىء القانون الادارى الليبي، الكتاب والتوزيع والاعلان، 1982 .

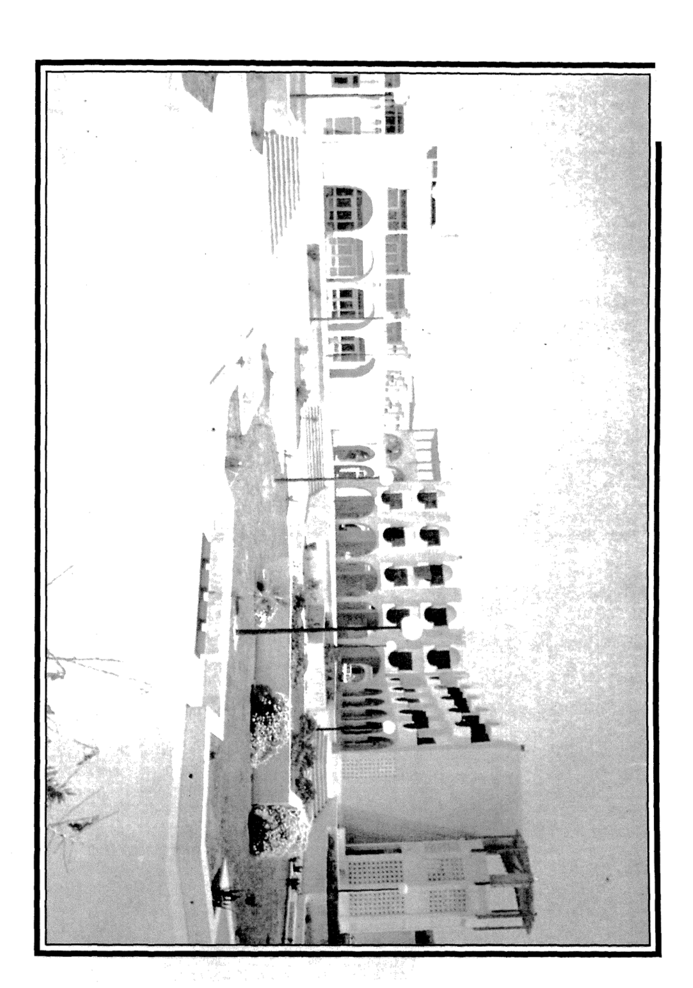
8 - منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، محلياً، قومياً، وعالمياً، ادارة العلاقات الثقافية، وزارة الاعلام، سبتمبر 1971 .

9 - عبد الحفيظ الميار، التنظيم الشعبى فى الجمهورية العربية الليبية، 1971 .

10 - محمد مصطفى زيدان، أيديولوجية الثورة الليبية، دار مكتبة الاندلس، بنغازى - ليبيا، 1973 .



سُلطة الشعب





أولا : الثورة الشعبية :

إن الثورة الشعبية قد تفجرت بقيام ثورة الفاتح العظيمة التى نبعت أساسا من إرادة الشعب العربى الليبى. لقد أوضح قائد الثورة فى خطابه التاريخى الذى ألقاه بمدينة سبها يوم 22 من شهر الفاتح 1969 : «أن الشعب هو الملهم والرائد، ولن ترتفع القوات المسلحة فوق الجماهير، أو تحتكر حكم ليبيا، فالشعب هو الحاكم وهو السيد». وأكد الأخ قائد الثورة: «أن ثورة الفاتح العظيمة هى ثورة شعبية وليست إنقلاباً عسكرياً، لأن الشعب العربى الليبى عانى أبناؤه من الظلم والطغيان، قبل أن تخرج القوات المسلحة من معسكراتها فى ليلة الفاتح، ولأن أبناء هذا الشعب انتفضوا وثاروا، بل سقطوا شهداء برصاص دكتاتورية الرجعية من أجل نفس الأهداف التى تفجرت من أجلها ثورة الفاتح العظيمة وهى الحرية والاشتراكية والوحدة»[1].

لقد ثبت أن هذا الشعب لا يرضى أن يعيش داخل حدود اقليمية مزيفة، وقدم الضحايا فى السابق على مذابح الحرية دون تردد، وقد أدرك الاستعمار يومئذ أنه يواجه شعباً حراً ويواجه ثورة شعبية، ولا يواجه إنقلاباً عسكرياً تقليدياً، ولا يواجه حكاما معزولين عن الشعب، بل يواجه شعباً أعلن أنه سيد الجميع، وأنه يحكم نفسه بنفسه منذ تفجر ثورة الفاتح العظيمة»[2].

إن ثورة الفاتح العظيمة لم تكن منذ تفجرها مجرد خطابات وشعارات، فهى سوف تمتد إلى كل منزل، وإلى كل قرية، وإلى كل كوخ، إنها تزداد بالتلاحم مع

(1) خطاب قائد الثورة بمدينة الزاوية فى 1971.1.24. ثورة الشعب العربى الليبى ص 104.
(2) خطاب قائد الثورة بمدينة طرابلس فى 1970.9.1.



الشعب كل يوم، وتزداد اتساعاً ورسوخاً لتؤكد للعالم أجمع أن ما حدث فى ليبيا هو ثورة شعبية عارمة تفجرت فى كل مكان. وأشار قائد الثورة: «انه بعد تفجر الثورة فان الشعب العربى الليبى على أبواب مرحلة جديدة من النضال، وعليه فاننا جميعا سوف نلتقى فى مؤتمرات شعبية يحضرها أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، مع جماهير الشعب، يستعرضون فيها معاً كافة القضايا والمراحل والمشاكل التى مرّت بها ليبيا منذ الفاتح عام 1969 فى كافة المجالات، وسوف يتكفل كل عضو ووزير بمكاشفة الجماهير ومحاسبة النفس كل فى ميدان تخصصه وفى حدود مسؤولياته، وسوف يكون الكلام فى هذه المؤتمرات الشعبية بالأرقام والأدلة المادية، وليس بالكلام الكثير وبالعناوين فى الجرائد، وفى المجلات وفى أجهزة الاعلام الأخرى».

وأضاف قائد الثورة: «إن كل مسؤول عليه أن يعرف أن كل شيء يفعله معرض للكشف، وتسليط الضوء عليه أمام الشعب، وأن الأشياء كبيرة كانت أم صغيرة سوف يتم التصارح فيها، لأن المهم هو مصلحة الشعب، فالأشياء الآن تتطلب ثورة فكرية حتى تستقيم الامور». لقد تم القضاء على الحكومة فى الفاتح العظيم والموجود الآن ليس حكومة بالمعنى التقليدى، ففى المؤتمرات الشعبية يلتقى المسؤول مع الشعب وجهاً لوجه، وترسم السياسة من خلال هذا اللقاء، وتكون مستوحاة منه، بحيث لا تكون هناك سلطة تخطط فى جهة والشعب عليه أن يسمع فقط[3].

لقد وجد ما يبرر ثقة مجلس قيادة الثورة فى حكمه للشعب العربى الليبى، وصدق أحاسيسه، وأدرك مجلس قيادة الثورة بأن الشعب الذى عانى من الظلم والاستبداد لقرون عدة، قادر على أن يتصرف بما يخدم مصالحه فى جميع المجالات، وطبيعى أن الإنسان يصبح مسؤولا إذا ألقيت على عاتقه المسؤولية، وأدرك الشعب العربى الليبى مسؤولياته، لا نظريا بل عمليا وأصبح الفرد مؤمنا بنفسه ومدركا للمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ولقد كان لثورة الفاتح العظيمة بعد شعبى وثقافى، وفى إطار الثورة الشعبية تفجرت الثورة الثقافية وجاءت اللقاءات فى المؤتمرات الشعبية أشبه ما يكون بندوات ثقافية، يعبر فيها الفرد عما يجول بخاطره، وكانت المناقشات المباشرة بين قائد الثورة والمواطنين هى السبيل إلى تمكين الشعب من الاضطلاع بمسؤولياته، إذ مهد ذلك إلى اعلان الثورة الشعبية. وتشكيل اللجان الشعبية، والاستمرار فى الثورة يتطلب فهما جديداً يعطى كل الحرية لجماهير الشعب وليس للمترفعين عليه، من هنا كانت الثورة

(3) خطاب قائد الثورة بمؤتمر المعلمين بطرابلس فى 1969.11.28 ثورة الشعب العربى الليبى، مرجع سبق ذكره.



الشعبية تشكل مرحلة هامة فى تاريخ ثورة الفاتح العظيمة حيث أنها أى (الثورة الشعبية) مكنت الشعب العربى الليبى لأول مرة من ممارسة السلطة الحقيقية عن طريق ترجمة الحرية السياسية التى تحققت فى فجر الفاتح العظيم إلى ديمقراطية شعبية حقيقية.

من الناحية العملية كان خطاب قائد الثورة يوم 15 ابريل (الطير) 1973 إيذاناً بتفجير الثورة الشعبية، التى كانت تمثل نقطة تحول فى التطور السياسى فى «ليبيا»، واستهل قائد الثورة خطابه التاريخي الذى ألقاه بمدينة زواره بمناسبة المولد النبوى الشريف، باثارة بعض القضايا العامة، مثل الوضع القائم فى فلسطين المغتصبة، والوحدة العربية، وحركات التحرر بوجه عام، ثم مضى فى حديثه ليحذر جماهير الشعب بأنهم إذا أرادوا تحرير أنفسهم من الفقر والجهل والمرض وبناء المدارس والمستشفيات والطرق وإنشاء المصانع وبناء قوات مسلحة قوية، وضرب المثل لدول العالم الثالث لا بد أن يكونوا أقوياء فى الداخل[4]. وعلى هذا فان جميع أفراد الشعب العربى الليبى مسؤولون عن استمرار نجاح الثورة فلا ينبغى أن تكون الثورة مقصورة على مجلس قيادة الثورة أو أية مجموعة منقّاة من الشعب[5].

إن أسباب قيام الثورة الشعبية تكمن فى اعتبار أن ثورة الفاتح العظيمة ثورة شعبية منذ بداية التحضير لها فى نهاية الخمسينات. لقد ناضل قائد الثورة اكثر من عشر سنوات من أجل الثورة[6]، وبعد أن تفجرت الثورة أُحُسَّ بأن هناك ما يتهددها من الداخل، إذ أن بعض الأفراد لا يسهمون بصورة فعالة فى المشروعات الإجتماعية، فالثورة لم تكن لفرد أو جماعة، بل هى ثورة الشعب بأسره ولا بد أن يشارك الجميع فيها، كما أن هناك بعض الأفراد الذين يقفون بين الشعب وبين ممارسة سلطته، ويتسببون فى عرقلة مشاريع الشعب، والحيلولة بينه وبين أهدافه العظيمة، ولهذا السبب لا بد أن يتولى الشعب كافة المسؤوليات ويمارسها بنفسه دون وسيط، وحتى يتمكن الشعب من التخلص من المكتبية التى تسيطر على الجهاز الإدارى وحتى يتم قهر التخلف والتسلط السياسى، لا بد له من ممارسة السلطة بنفسه.

ولقد حدد القائد فى خطاب زواره التاريخى: أن استمرار الثورة الشعبية ونجاحها يتطلب القيام بمهام جديدة، ولتحقيق ذلك أعلن خمس نقاط هى:[7]

---

(4) خطاب قائد الثورة فى مدينة زواره بتاريخ 1973.4.15 مرجع سبق ذكره.

(5) خطاب قائد الثورة فى مدينة زواره مرجع سبق ذكره.

(6) انظر فى هذا الخصوص قصة الثورة.

(7) خطاب القائد بمدينة زواره 1973.4.15 مرجع سبق ذكره.



إن تعطيل كافة القوانين المعمول بها لم يكن دعوة إلى الفوضى، بل إلى تعطيل القوانين الرجعية، التي سنّها العهد الملكى المباد، والتى كثيراً ما أعاقت الثورة لتحل محلها قوانين ثورية جديدة يصيغها الشعب.

وقد أوضح قائد الثورة: «إنه رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على قيام الثورة، إلا أننا ما زلنا نرى بعض القوانين من العهد المباد، بل ربما يرجع بعضها إلى عهد الاستعمار العثمانى أو الإيطالى، هذه القوانين التى وجدت فى فترة زمنية معينة تختلف تمام الاختلاف مع هذه الفترة التى يعيشها شعبنا اليوم، وجاءت هذه القوانين أيضاً من أجل خدمة طبقة معينة لا من أجل خدمة جماهير الشعب، هذه القوانين التى يستند عليها هؤلاء البيروقراطيون فى تعطيل وتسويف الأعمال، وعدم إيصال الخدمات إلى الجماهير فى وقتها المناسب، يجب أن تلغى وتعطل فورا، وبلا تردد، حتى يستفيد الشعب من ثورته، وأن نوقف العمل بهذه القوانين ونأتى بالبديل الذى يساير روح عصرنا وحياتنا الحاضرة»(8).

وأضاف قائد الثورة: إن القوانين التى تحكمون بها الآن، هى قوانين العهد المباد، ولم تتغير بعد، فاذا كنا نريد أن نستمر فلا بد أن نبدأ من جديد، ولكن كيف نبدأ من جديد؟ أولاً تتعطل كافة القوانين المعمول بها الآن، ويستمر العمل الثورى، وذلك بأن توضع العقوبات والاجراءات حالاً، بمعنى أن كافة الاجراءات التى تتخذ لا يمكن الرجوع فيها إلى نصوص قانونية، قد تتفق مع ما هو واقع، وإنما تؤخذ الإجراءات حسب الحالة التى تقع تحقيقا للتحول الثورى، وهذا لا يعنى - بأى حال من الأحوال - أن يخاف الناس على أرواحهم أو أمنهم أبداً، بل نحن مسلمون ونحكم بالشريعة الإسلامية، ولا يمكن فى ظل الشريعة الإسلامية، ولا يمكن فى ظل شريعة الله أن نظلم أى شخص أو يخاف على نفسه أو ماله.(9)

ويضيف قائد الثورة: إن هذه القوانين تقف حجر عثر أمام مسيرة الثورة، وأمام إنجازاتها التى يجب أن تتسم بسرعة التخطيط والتنفيذ، من أجل أن تصل الخدمات إلى الجماهير، كذلك فإن هناك بعض الأشخاص المنحرفين، الذين قد يجدون فى هذه القوانين الحماية برغم أعمالهم التى تعد بمثابة عدوان على حقوق الشعب، ولذا حث قائد الثورة الشعب على صياغة قوانين ثورية على هدى الشريعة

(8) نفس المرجع السابق.

(9) خطاب القائد فى مدينة زواره 15،4،1973 السجل القومى ص 492.

الإسلامية التى تنص على العدالة فى الحكم[10].



تطهير البلاد من المنحرفين:

إن ثورة الفاتح العظيمة هى ثورة إنسانية وقد تسامحت الثورة مع المنحرفين فترة تزيد على ثلاث سنوات، فتآمروا ضدها - إذ ترك البعض أعمالهم ورفض البعض الآخر العمل فى مشروعات بعينها، ولم يكن هذا ضرباً من التآمر ومحاولة التدمير فحسب بل كان أيضاً خيانة للشعب[11].

وأوضح قائد الثورة أن الجماهير هى القادرة أن تميز هؤلاء المنحرفين وأفكارهم المضللة سواء كانت هذه الأفكار شرقية أم غربية، وعلى الجماهير أن تطهر البلاد والمواطنين من هؤلاء المنحرفين، الذين يأتون بفكر غريب عنا لا يقدم لنا إلا الإنحراف والتخلف، وبالقضاء على الإنحراف وهؤلاء المنحرفين تصبح المشروعات الثورية سهلة الإنجاز حيث أن عراقيل التنفيذ تكون قد أزيلت، وعلى جماهير الشعب أن تشمّر على سواعد الجد فى العمل من أجل إقامة وإنجاز المشروعات التى تريدها[12]، وبذلك يكون قائد الثورة قد حمل الشعب المسئولية كل المسئولية فى إنجاز مهماته ومشروعاته، حيث أن الشعب هو السيد والملهم وصاحب المصلحة الحقيقية فى الثورة، الذى تلاحم معها منذ شروق شمس يومها الأول.

الحرية كل الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب:

فى النقطة الثالثة ذكر الأخ القائد: أن الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة، وليست للمترفعين عن جماهير الشعب، وأضاف: أن جماهير الشعب فى «ليبيا» عاشت فترة طويلة من الزمن تقدر بنحو 400 سنة تحت نير الإستعباد ووطأة الإستعمار، من عثمانى أو فاشيستى وإدارات أمريكية وانجليزية وفرنسية، وحكم عميل، لذلك آن لهذا الشعب أن يتمتع بالحرية والكرامة[13] وقد قال قائد الثورة: إن هذا الشعب الذى عاش 400 سنة تحت السياط والضرب، يجب ألا يعيش دائماً هكذا، ويجب أن يعيش حراً، وألا يكون هناك شرطى عنده عصا أو مسدس يرهب بها الشعب، وأضاف: إذا كنتم تريدون وحدة عربية واشتراكية، وتريدون التبشير

(10) خطاب قائد الثورة فى مدينة زواره، مرجع سبق ذكره ص 493.
(11) من خطاب قائد الثورة بمدينة زواره فى 15،4،1973، مرجع سبق ذكره ص 493.
(12) خطاب القائد فى مدينة زواره، مرجع سبق ذكره.
(13) خطاب القائد فى مدينة زواره 15،4،1973، السجل القومى ص 493.



بالإسلام والحياد الإيجابى، يجب أن تعيدوا النظر فى أنفسكم من الداخل، وأشار قائد الثورة: إنه سوف يوزع السلاح على كثير من قطاعات الشعب، غير القوات المسلحة، وغير المقاومة الشعبية، للجماهير التى ثرنا من أجلها، وعاشت أربعمائة سنة محرومة من الحرية، وهذه الجماهير المؤمنة بثورة الفاتح العظيمة سنوزع عليها السلاح(14). وأضاف قائد الثورة: إنه بتسليح الجماهير الشعبية المؤمنة بالثورة، ستحول مئات الآلاف من الليبيين إلى حاملى سلاح، يقفون فى وجه أى دولة تريد أن تعتدى على ليبيا(15).

الثورة الإدارية :

من أهداف الثورة الشعبية الأساسية محاربة الإهمال فى أداء الواجب والصلف، وعدم تقدير المسئولية، والمكتبية بين الموظفين، فإذا كان الجهاز الإدارى لا يخدم الشعب فلا مناص من القضاء عليه، لقد أعلنت الثورة ضد المكتبية الروتينية المعقدة بهدف خلق الموظف الثورى، الذى يفتح قلبه للمواطن، ويحترم مصالح الجماهير دون تمييز، أو استعلاء، إنطلاقاً من مفهوم واضح للوظيفة، بأنها خدمة ومسؤولية وأمانة(16). وفى هذا يقول قائد الثورة. هؤلاء الذين يرقدون فى بيوتهم والذين كوّنوا عازلاً بين الثورة والجماهير، الذين يتركون العمل إذا لم يكن هناك رئيس يراقبهم، أو الذين يقفلون المكاتب فى وجه المواطنين، ويماطلون فى قضاء مصالحهم، هذه الطبقة المكتبية التى لا تتحرك إلا بالخوف، تستوجب إعلان الثورة الإدارية، بواسطة جماهير الشعب، التى سأسلحها لكى تحطم البيروقراطية، ويحطموا الطبقة العازلة(17)، وأضاف قائد الثورة: إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع في المكاتب فلتتحطم المكاتب لتبقى مصلحة الشعب الليبى، إذا كانت مصلحة الشعب ستضيع لأجل الحكومة فلتسقط الحكومة وليحى الشعب(18).

الثورة الثقافية :

إن ثورة الفاتح العظيمة تستمد جذورها ومبادئها من الإسلام الذى هو المصدر الفكرى للثورة، وكان على الليبيين أن يخوضوا المعركة الثقافية مسلحين بتلك

(14) نفس المصدر السابق ص 493.

(15) نفس المصدر السابق ص 493.

(16) خطاب القائد فى مدينة زواره 15، 4، 73م السجل القومى. المجلد السنوى الرابع 72/73. ص 493.

(17) نفس المرجع السابق ص 494.

(18) خطاب قائد الثورة فى مدينة زواره 15،4،1973 المجلد السنوى الرابع 72/1973 ص 494.



المبادىء، وتقرر أن تدخل الثورة الثقافية إلى المكتبات العامة والجامعات، وأن تشمل البرامج التعليمية جميعها، وأكد قائد الثورة: ضرورة تطبيق «كتاب الله» فى هذه التغيرات الثقافية الثورية معلناً معارضته لكل ما يتعارض معه[19]، ولهذا لا بد من إحراق الكتب المضللة التى تتعارض مع الروح الثورية مسترشدين فى ذلك بمبادىء ثورة الفاتح العظيمة، ولقد أوكلت مهمة حرق الكتب المضللة إلى المثقفين الذين قاموا بفرزها وحرقها.

وذكر قائد الثورة فى خطاب زوارة التاريخى: إنه إذا تمسك الشعب العربى الليبى بفكر ثورة الفاتح العظيمة النابع من الإسلام، ومن الرسالة الخالدة، فإنه يستطيع أن ينجز كل المشاريع الثورية التى نريدها ونحققها فى أقصر وقت[20]. ومعنى هذا: أن يكون الشعب الليبى فعلاً هو أول شعب فى العالم، يقوم بثورة فريدة فى التاريخ، ويحمل السلاح، ويبنى نفسه، ويعيد تنظيم نفسه فى كل لحظة، وعندئذ سوف تزحف الجماهير التى وجهت لها النداء فى اليوم الأول للثورة، تزحف لتتولى مسئولياتها فى الثورة، التى قامت من أجلها، إن هذا يتطلب أن تكونوا أنتم وقيادة الثورة جنباً إلى جنب، لتحطيم البرجوازية، والمكتبية، والفكر المتعفن، فحمل السلاح، لبناء المصانع، والمزارع، وشق الطرق، والتضحية فى سبيل التحول الثورى، وهذا يتطلب أن تتحمل جماهير الشعب العربى الليبى مسئولية الحكم[21].

وبعد هذا الخطاب جرت عدة عمليات تحريضية للإستيلاء على السلطة، من قبل الجماهير الشعبية حيث قام أعضاء هيئة التدريس والطلبة فى الجامعات بتشكيل لجان شعبية بها كما تم أيضاً تشكيل لجان شعبية فى مختلف المرافق الإدارية فى الدولة.

ثانياً: التمهيد لإعلان سلطة الشعب :

إن سلطة الشعب المطبقة حالياً بالجماهيرية العظمى، لم تتم بين ليلة وضحاها، وإنما سبقها العديد من المراحل والإجراءات، من إعادة التنظيم، والتوعية والترشيد، حتى تم الوصول إلى تطبيق السلطة الشعبية بالكامل، كما نراها اليوم، والمتمثلة فى المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية والاتحادات، والنقابات والروابط المهنية، ومؤتمر الشعب العام، هذه المراحل التى قطعتها السلطة الشعبية حتى وصلت إلى شكلها النهائى يمكن إجمالها فى الآتى:

(19) نفس المرجع السابق ص 494.

(20) نفس المرجع السابق ص 494.

(21) خطاب القائد فى مدينة زواره 15،4،1973 المجلد السنوى الرابع 72/1973 ص 494.



1 ـ مرحلة تفجير الثورة فى الفاتح العظيم 1969 .
2 ـ مرحلة الثورة الشعبية فى 15، 4، 1973 .
3 ـ تعديل النظام الأساس للإتحاد الإشتراكى العربى فى الدورة الثانية 4، 11، 1974 .
4 ـ ثورة الطلاب فى 7 من شهر الطير (أبريل) 1976 م.
5 ـ ظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر فى يناير 1976 .

وسوف نقوم بتوضيح هذه المراحل المختلفة وكيف أدت إلى التقريب فى قيام سلطة الشعب.

قيام ثورة الفاتح العظيمة 1969.

كان يوم الفاتح العظيم سنة 1969 بداية للتحولات الجذرية فى المجتمع، والمدخل الطبيعى لتطبيق سلطة الشعب. وقد عبر عن ذلك البيان الأول للثورة، عندما ذكر: إن الثورة لم تكن ثورة فرد، أو حزب، أو قبيلة، أو طبقة، بل إنها ثورة الشعب العربى الليبى كله، وإن مهمة القوات المسلحة فى تفجير الثورة، كانت استجابة واعية للمطالب الشعبية فى التغيير، والثورة على الأوضاع الفاسدة[22]، حيث يقول البيان: «أيها الشعب الليبى العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرة وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر، الذى يطالب بالتغيير والتطهير، ويحث على العمل، والمبادرة، ويحرض على الثورة والإنقضاض، قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعى المتخلف المعفن، الذى أزكت رائحته النتنة الأنوف، واقشعرت من رؤية معالمه الأبدان، وبضربة واحدة من جيشك البطل، تهاوت الأصنام، وتحطمت الأوثان، فانقشع فى لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة، ظلام العصور، من حكم الأتراك إلى جور الطليان، إلى عهد الرجعية والوساطة والمحسوبية. . . إلخ. وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة[23] تحت إسم الجمهورية العربية الليبية.

ويقول القائد فى البيان الأول للثورة: لا مهضوم، ولا مغبون، ولا سيد ولا مسود، بل إخوة أحرار فى ظل مجتمع ترفرف عليه ـ إن شاء الله ـ راية الرخاء والمساواة[24].

(22) البيان الأول للثورة فى 1، 9، 1969 السجل القومى المجلد الأول 69/1970 .
(23) نفس المرجع السابق.
(24) البيان الأول للثورة السجل السنوى الأول 69/1970 .



فالبيان الأول للثورة أوضح أن قيام الثورة جاء استجابة لنداء الشعب المتكرر، وإن هذه الثورة هى ثورة الشعب العربى الليبى كله، وحدد أهداف الثورة فى الحرية والإشتراكية والوحدة، وقيام مجتمع ترفرف عليه راية العدالة والمساواة، ويستمر قائد الثورة فى التأكيد على أن: الثورة هى ثورة الشعب، وأن السلطة هى سلطة الشعب. ففى الخطاب الذى ألقاه بمدينة بنغازى بمناسبة ذكرى استشهاد شيخ الشهداء عمر المختار يوم 16، 9، 1969 أى بعد أسبوعين تقريباً من قيام الثورة لم يفته أن يؤكد على أن عهد الحكام قد زال، عهد السيد والمسود زال، عهد الملوك والعبيد زال، عهد الحكومة والمحكوم انتهى، الآن شعب يحكم نفسه بنفسه، إن الشعب هو السيد بعد الآن. . .[25].

وعندما التقى قائد الثورة بجماهير الشعب فى الساحة الخضراء (ميدان السراى سابقاً) فى 16، 10، 1969 عاد يؤكد على شعبية هذه الثورة ويوضح حقيقة واحدة هى أن الفاتح من سبتمبر هو ثورة شعبية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، وقد تأكد للعالم أن القوات المسلحة ما هى إلا طليعة لهذا الشعب. وتأكد للعالم أجمع أن هناك ثورة شعبية عارمة تقودها الجماهير فى ليبيا المناضلة[26].

وفى 9، 11، 1969 وفى لقاء قائد الثورة بجماهير مدينة طبرق، لم ينس أن يوضح حقيقة هذه الثورة، ولمن يجب أن تكون السلطة بعد الفاتح من سبتمبر 1969؟ حيث ذكر: إنه بعد الفاتح العظيم قد أطل على ليبيا المكافحة عهد جديد لا محسوبية ولا ظلم ولا اضطهاد، إنه بعد الفاتح العظيم لا خشوع ولا خضوع ولا ذل، فلتصل كلمة الشعب قوية. وليعلن: أن الشعب سيد نفسه[27].

وفى لقاء آخر له مع الجماهير بمدينة درنة قال قائد الثورة: وهكذا أصبح واضحاً ويتأكد يوماً بعد يوم، أن ما حدث فى تلك الليلة المجيدة إنما هو ثورة شعبية كانت تعتمر فى نفوس جماهير الشعب منذ سنوات طويلة وكانت القوات المسلحة، وعلى رأسها حركة الضباط الوحدويين الأحرار، أداة التنفيذ لآمال الشعب[28].

من الفقرات السابقة للبيان الأول للثورة وخطب قائد الثورة نجد أن ثورة الفاتح العظيمة، منذ تفجرها، تسعى إلى تأكيد السلطة الشعبية، ونجد أن الثورة لم

(25)خطاب قائد الثورة بمدينة بنغازى فى 16 .9 .1969 السجل السنوى الأول 1970/69 .
(26)خطاب قائد الثورة فى مدينة طرابلس 16 .10 .1969 السجل السنوى الأول 1970/69 .
(27)انظر خطاب قائد الثورة بمدينة طبرق 9 .11 .1969 السجل السنوى الأول 1970/69 .
(28)انظر خطاب قائد الثورة فى مدينة درنة فى 3 .4 .1970 السجل السنوى الأول 1970/69 .



تقف عند هذا الحد، بل إنه حتى الإعلان الدستورى الذى أصدره مجلس قيادة الثورة فى 11، 12، 1969 ليكون أساساً لنظام الحكم فى مرحلة التحول الثورى نجده يؤكد فى مواده على سيادة الشعب لنفسه، حيث جاء فى الإعلان الدستورى المؤقت: «إن ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة، وإقليمها جزء من أفريقيا، وتسمى الجمهورية العربية الليبية»[29].

من خلال العرض السابق نخلص إلى أنه لولا تفجير الثورة فى الفاتح العظيم، لما أمكن تطبيق السلطة الشعبية، ولهذا فإن قيام الثورة كان من العوامل التى مهدت لقيام سلطة الشعب.

الثورة الشعبية 15 ,4 ,1973:

يمكن أن يعد خطاب زواره التاريخى بداية انطلاقة الثورة الشعبية، فخطاب زواره يعد منعطفاً تاريخياً جديداً فى تاريخ ثورة الفاتح من سبتمبر، حيث أعلن فيه قائد الثورة النقاط الخمس[30] المشهورة، التى تهدف إلى القضاء على الجهاز الحكومى، وتحويله من أداة حكم رسمية إلى أداة شعبية، تدار بواسطة اللجان الشعبية، هدفها تسليم السلطة للشعب ليمارسها بنفسه.

ويعتبر خطاب زواره التاريخى[31] إيذاناً بتفجير الثورة الإدارية، التى تمثلت فى قيام الشعب بتشكيل اللجان الشعبية فى كافة الإدارات والمؤسسات الحكومية والتى أصبحت تدار عن طريق هذه اللجان الشعبية المصعدة جماهيرياً، والتى أدت إلى قيام الشعب بممارسة السلطة ولأول مرة من خلال هذه اللجان الشعبية، وعليه فقد اعتبرت الثورة الشعبية عاملاً مهماً قرّب من قيام سلطة الشعب.

تعديل النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي العربي:

لقد شهدت مرحلة السنوات الثلاث التالية لتأسيس الإتحاد الإشتراكى العربى سلسلة من التطورات السياسية والفكرية الهامة فى طريق بلورة معالم سلطة الشعب وتحديدها، وكان لها أبلغ الأثر فى عرقلة تنظيمات الإتحاد الإشتراكى العربى وإرباكها، وكشفت عن عجزه وعدم قدرة قيادات لجانه وتنظيماته عن استيعاب هذه الأحداث

---

(29) المادة الأولى من الإعلان الدستورى المؤقت الصادر فى 11. 12. 1969 جريدة رسمية، رقم السنة 1977.

(30) بخصوص الثورة الشعبية أنظر المبحث السابق.

(31) انظر خطاب القائد بمدينة زواره فى 15. 4. 1973 المجلد السنوى الثالث 1974/73.



ومسايرتها، ومن أهم هذه الأحداث ما ذكرناه آنفاً، وهى الثورة الشعبيـة، وثورة الطلاب، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة، وقد أدت هذه الأحداث إلى شل حركة الإتحاد الإشتراكى العربى، وبالتالى جمد نشاطه، وقد احتاج الأمر إلى إجراء تقويم شامل وعميق لدوره وقانونه الأساس وتشكيلاته، التى لم تعد تتناسب والتطورات الجديدة.

وفى دورة الانعقاد الثانية للمؤتمر الوطنى للاتحاد الاشتراكى العربى المعقودة فى طرابلس فى الفترة من 4 ـ 9 من شهر الحرث (نوفمبر) 1974، دارت مناقشات واسعة حول هذا الموضوع، واشتركت فيها كافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى وقيادته، وقد أكد قائد الثورة فى هذه المناقشات: ضرورة اجراء تعديلات جوهرية فى النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى، وفى تشكيلاته، بما ينسجم والمعطيات السياسية والفكرية الجديدة[32].

وقد قدم الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى تقريراً للمؤتمر عن حركة التنظيم، وحدد فيه الصعوبات التى واجهت حركته خلال عامين ونصف وقد أجملها فى النقاط الآتية:

1 ـ نقص التجربة والخبرة السياسيـة فى القيادات المنتخبـة ولا سيما فى الـوحدات الأساسية.

2 ـ إنغماس التنظيم فى المشاكل اليومية للجماهير، مما جعل العمل السياسى يصطدم بتلك المشاكل، فى وقت لم تتهيأ الفرص للتنظيم لمواجهة هذه المشاكل وحلها.

3 ـ غياب التعاون الفعال بين منظمات الاتحاد الاشتراكى والأجهزة التنفيذية والمحلية على مختلف مستوياتها.

4 ـ عدم اكتمال تكوين كل التنظيمات المساعدة، وعدم انتظام العلاقة بين ما أنشىء منها بمنظمات الاتحاد الاشتراكى العربى[33].

لقد أحدث تشكيل اللجان الشعبية أثراً ـ كما ذكرت ـ سلبياً على حركة الاتحاد الاشتراكى العربى وفى اتجاهين الأول: إن اللجـان الشعبية وهى تجـدد بناء الجهـاز الادارى والتنفيذى استهدفت تقويم لجان الاتحاد الاشتراكى العربى، فتعرض بعضها للمحاسبة وللحل. الثاني: عدم فهم مهمة اللجان الشعبية، والاعتقاد بأنها البديل

---

(32) انظر الدورة الثانية لانعقاد الاتحاد الاشتراكى العربى 4 ـ 9 من شهر الحرث 1974 المجلد السنوى الخامس 1975/74.

(33) الدورة الثانية لانعقاد مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى 4 ـ 9 من شهر الحرث 1974 المجلد السنوى الخامس مرجع سبق ذكره.



للاتحاد الاشتراكى العربى، فتوقف نشاط بعض منظماته أو تقلص أثرها فى إحداث التأثير الجماهيرى المطلوب[34].

واستناداً على المعطيات السابقة، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتعديل النظام الأساس للاتحاد الاشتراكى العربى، ليستوعب بذلك ما أوصى به المؤتمر الوطنى العام بهذا الخصوص.

ولعل أبرز التغيرات التى حدثت على تكوين الاتحاد الاشتراكى العربى بعد تعديل نظامه الأساسى ما يلى[35]:

أولا: تأكيد الحق السياسى لكل مواطن، وضرورة مشاركته الفعالة فى الحكم، وذلك عن طريق تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية وفقا لمكان الاقامة، بحيث يكون الشعب كله عضوا فى المؤتمرات الشعبية الأساسية، ويقوم كل مؤتمر شعبى أساسى باختيار لجنة لقيادته، ومن مجموع هذه اللجان يتكون المؤتمر القومى العام، مؤتمر الشعب، بالاضافة إلى الاتحادات والنقابات والروابط المهنية.

ثانيا: تحديد النظام الأساس المعدل لاختصاصات المؤتمر القومى العام، باعتباره أداة الحكم العليا فى البلاد، حيث تمتع بكل الاختصاصات المتعلقة باقرار السياسة العامة للدولة، والميزانية العامة، ومحاسبة السلطة التنفيذية، وابرام المعاهدات، وقضايا الحرب والسلم، (شكل 2/1).

ثالثاً: من التغيرات التى حدثت أيضا: إعادة النظر فى صيغة التحالف داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، حيث انتهى المؤتمر إلى عدم الاقرار بوجود الرأسمالية، وتم شطبها من قوى التحالف، كذلك رأى المؤتمر أن الثقافة ليست حكراً على أشخاص معينين، ولكن يمكن أن يوجد المثقفون بين كافة الفئات (الفلاحين والعمال والطلبة) وعلى ذلك أعيد تسمية صيغة التحالف على الوجه التالى: فئة الفلاحين، فئة الطلاب، فئة التجار، فئة الحرفيين، وفئة الموظفين.

وبعد هذا التعديل الذى أصدره مجلس قيادة الثورة على النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى، أصبح التنظيم يتكون من المستويات التالية[36]:

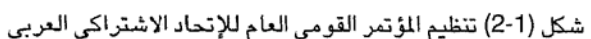
(34) مقررات وتوصيات المؤتمر القومى العام، الأول، للاتحاد الاشتراكى العربى فى دور انعقاده الثانى. دليل اجراءات إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى ـ أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى العربى ناصر (يوليو 1975).

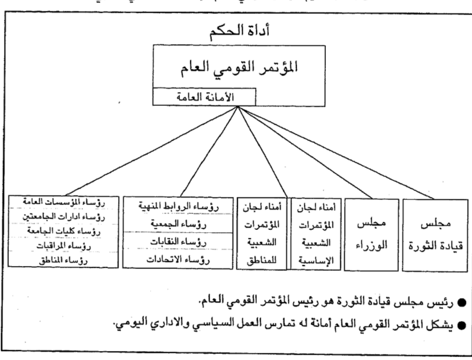
(35) انظر نفس المرجع السابق.

(36) قرار مجلس قيادة الثورة باعادة تنظيم الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى 3 من شهر الطير (ابريل) 1975.



1 ـ المؤتمرات الشعبية الأساسية.
2 ـ المؤتمرات الشعبية للبلديات.
3 ـ مؤتمر الشعب العام.


شكل (2-1) تنظيم المؤتمر القومي العام للإتحاد الاشتراكي العربي



(1) المؤتمرات الشعبية الأساسية: وتتكون من مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى المقيمين فى نطاق كل فرع بلدى.

(2) المؤتمرات الشعبية للبلدية: وهى تتكون من مجموع أمناء اللجان القيادية للمؤتمرات الشعبية الأساسية، التى تدخل فى نطاق كل بلدية.

(3) المؤتمر القومى العام: ويتكون من مجلس قيادة الثورة ومن الأمناء والأمناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات، ويضم أمناء اللجان الشعبية للمراقبات، والبلديات، والجامعات، ورؤساء اللجان الشعبية للمؤسسات العامة، ومن رؤساء الاتحادات والنقابات والروابط



المهنيـة[37]. (أنظر شكل رقم 2/1) تنظيم المؤتمـر القـومى العـام لـلاتحـاد الاشتراكى العربى.

ولعل التغير الجوهرى الذي تم منذ التعديل الذى أدخل على النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى، وحتى قيام سلطة الشعب، هو اعطاء صلاحيات للمؤتمر القومى العام (مؤتمر الشعب العام) للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجـان الشعبية، التى أصبحت تتمتع بكل الاختصاصات، من دراسة واقرار السياسة العامة للدولـة ووضع الميزانية ومحاسبة اللجان الشعبية وتوجيهها.

ثورة الطلاب في السابع من شهر الطير (ابريل) 1976:

وتعتبر الثورة الطلابية من العوامل التى قربت من قيام سلطة الشعب، وقـد قامت هذه الثـورة الطلابيـة لمحاولـة تغيير الاتجـاهات المعـاكسة لسلطة الشعب من المدارس والمعاهـد والجامعـات، . يث كان الاتجـاه اليمينى الرجعى مسيـطرا داخل المؤسسات التعليمية والجامعات. لذلك قامت هذه الثورة لتصحيح الاتجاه ولتطهـير المدارس والمعاهد والجامعات من سيطرة القوى الرجعية المعارضة لسلطة الشعب، وقد حث القائد فى خطابه فى 5 من شهر الطير (ابريل) بمدينة سلوق 1976 : حث جماهير الطلاب على التحرك داخل الجامعات والقضاء على القوى الرجعية فيها وقد قال قائد الثورة: « . . . . وعليه من الغد تعلن الثورة الشعبية فى الجامعات الليبية من أقصاها إلى أقصاها، وعلى قوى الثورة فى الجامعات الليبية أن تفرض وجودها فى كل كلية وأن تحسم المعركة لصالح قوى الثورة في الجامعات من الغد[38].

واستمر قائلاً: « . . . اعتبارا من الغد على قوى الثورة أن تفرض وجودها فى كل كلية. الجامعات الليبية لا بد أن تكون فى عهد الثورة قلاعا نيرة غير مضلِّلة وغير مضلَّلة . . . أن تكون منطلقا لقيادة الجماهير وتثقيف الجماهير[39] . . . » .

وقد أعقب هذا الخطاب تفجير الثورة الطلابية فى المدارس والمعاهد والجامعات، وتمت بالفعل تصفية اليمين الرجعى المتسلط على الجامعات فى السابع من شهر الطير (ابريل) 1976 وسيطرت الجماهير الطلابية على الجامعات، وأصبح السابع من شهر

---

(37) قرار الامين العام للاتحاد الاشتراكى العربى بتجديد عضوية المؤتمر القومى العام. دليل اجراءات اعادة بناء منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى ـ أمانة التنظيم بالاتحـاد الاشتراكى العـربى، ناصر (يوليو) 1975.

(38) خطاب قائد الثورة بمدينة سلوق فى 5 ـ 4. 1976 السجل السنوى السابع ص 678.

(39) خطاب القائد بمدينة سلوق ـ مرجع سبق ذكره ص 679.



الطير (ابريل) من المناسبات الوطنية التى تحتفل بها جماهير الطلاب فى الجماهيرية العظمى فى كل مكان، لأنه قرب من قيام سلطة الشعب[40].

(5) ظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية) في أى النار (يناير) 1976:

طرح قائد الثورة ملامح النظرية العالمية الثالثة فى الدورة التثقيفية الموسعة التى نظمتها الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، فى 16 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1972 وتحدث فيها عن النظرية العالمية الثالثة كنظرية تضع الحل النهائى لمشكلة أداة الحكم.

وفى هذا المناخ السياسى والثقافى صدر الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية)[41].

والكتاب الأخضر هو (أيدولوجية) تعبر عن حتمية قيام مجتمع يمارس فيه الشعب وبنفسه ومن خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية السلطة النابعة من القانون الطبيعى، والحل الذى يطرحه الكتاب الأخضر، فى الفصل الأول منه هو حل ضرورى وحتمى ونهائى يستهدف إعادة الانسان إلى وضعه الطبيعى حراً ومتساويا فى علاقاته مع الآخرين[42]، وتشكل أطروحات الكتاب الأخضر فكرا جديدا غير معهود فى العالم، ويعالج الكتاب الأخضر فى الفصل الأول أهم قضية فى موضوع الديمقراطية، وهى مشكلة أداة الحكم «التى هى المشكلة السياسية الأولى التى تواجه الجماعات البشرية». وتعانى شعوب العالم الآن منها الكثير من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها، ولم تنجح بعد فى حلها حلا نهائياً وديمقراطياً[43]. فجاء الكتاب الأخضر لتحليل أصل هذه المشكلة، وحلل أدوات الحكم المختلفة، وبيّن أنها أنظمة دكتاتورية تتصارع للاستيلاء على السلطة، وفى ذلك يقول الكتاب الأخضر فى الفصل الأول منه: «إن كافة الانظمة السياسية السائدة في العالم الآن هى نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلمياً أو مسلحاً، كصراع الطبقات أو الطوائف، أو القبائل، أو الأحزاب، أو الأفراد، ونتيجته دائماً فوز أداة حكم - فردا أو جماعة أو

---

(40)فى السنوات الاخيرة 86 - 1987 تم اعلان الجامعة الطلابية حيث أصبح الطلبة هم الذين يديرون مرافق الجامعات ويسيطرون عليها. وتم تشكيل لجان شعبية ومؤتمرات شعبية طلابية تقوم بتسيير كافة المرافق بالجامعات.

(41)انظر مثلا: النظرية العالمية الثالثة، منشورات ادارة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة.

(42)انظر الكتاب الأخضر ؛ الفصل الأول حل المشكل الديمقراطي - العقيد معمر القذافى.

(43)انظر الكتاب الاخضر - الفصل الاول حل المشكل الديمقراطى - العقيد معمر القذافى.



حزبا أو طبقة ـ وهزيمة الشعب أى هزيمة الديمقراطية الحقيقية[44].

ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد، ونظرية واحدة، وما تباين واختلاف الانظمة التى تدعى الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية، ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة، وهى المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، «فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية، واللجان فى كل مكان»[45].

وبعد صدور الكتاب الأخضر، بدىء فى تشكيل المؤتمرات الشعبية، وتم إصدار قانون بالغاء نظام المحافظات السابق، وحل محله قانون جديد، يقسم البلاد إلى وحدات إدارية، أطلق عليها إسم البلديات، وهذه بدورها تنقسم إلى فروع للبلدية وهكذا[46]...

وأصبحت كل بلدية تضم العديد من المؤتمرات الشعبية الأساسية، والمؤتمرات الشعبية للبلدية، التى يتم تصعيدها تصعيدا مباشرا كما أن اللجان الشعبية قد بدىء بتكوينها ـ كما أوضحنا سابقا ـ بعد الثورة الشعبية مباشرة، وهكذا أصبحت السلطة الشعبية مجسدة فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التى تضم جماهير الشعب.

وهكذا فانه بدءاً من مرحلة انعقاد المؤتمرات الشعبية الاساسية فى خريف 1976 أصبح جدول الأعمال يناقش فى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

أما مهمة مؤتمر الشعب العام فهو صياغة ما توصلت اليه المؤتمرات الشعبية من قرارات وتوصيات حول المسائل المعروضة عليه.

بعد التعديلات التى جرت على النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى وبنائه التنظيمى، وبعد خطاب قائد الثورة فى العيد السادس لثورة الفاتح العظيمة وبعد صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر المتعلق بحل مشكلة الديمقراطية بدأ قائد الثورة يلقى سلسلة طويلة من المحاضرات فى قيادات التنظيم، ورؤساء اللجان الشعبية، وأمناء المؤتمرات الشعبية وفى شباب الجامعات والمدارس الثانوية، يشرح مقولات الكتاب الأخضر ومناقشة الابعاد العميقة لفلسفة التغيير، ومتطلبات مرحلة التحول، وشرح الشكل الجديد للمؤتمرات الشعبية والاتحادات والروابط المهنية فى تأكيد الديمقراطية المباشرة.

(44)الكتاب الاخضر الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية مرجع سبق ذكره.
(45)الكتاب الأخضر الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية مرجع سبق ذكره.
(46)انظر القانون رقم 39 لسنة 1975 بشأن البلديات.



وفى نهاية الدورة الثانية العادية لمؤتمر الشعب العام فى 15 ـ 24 من شهر الحرث (نوفمبر) 1976 طرح قائد الثورة مشروع إعلان عن قيام سلطة الشعب، ورفض مؤتمر الشعب العام بالاجماع مجرد مناقشة المشروع لأنه لم يطرح على المؤتمرات الشعبية الأساسية، وبالتالى لم تتخذ هذه المؤتمرات قرارات بشأنه، وكان مشروع الاعلان المطروح يتضمن إلغاء مجلس قيادة الثورة، وكذلك الغاء الحكومة واعطاء كل السلطة لمؤتمر الشعب العام، باعتباره ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية.

وأخيراً تمت موافقة المؤتمر على عرض مشروع الاعلان على المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دورة استثنائية، لمناقشته.

ومنذ بداية أى النار (يناير) 1977 وحتى 28 النوار (فبراير) وهو اليوم الذى انعقد فيه مؤتمر الشعب العام فى دورة استثنائية، جرت مناقشات موسعة فى المؤتمرات الشعبية الأساسية فى كافة أنحاء البلاد وقد أصرت المؤتمرات الشعبية الأساسية فى مناقشتها على التمسك بقائد الثورة، وعلى بقاء مجلس قيادة الثورة أيا كان التغير الذى سيحدث على النظام الأساسى.

وفى نهاية الاجتماع الذى عقد بمدينة سبها، أصدر مؤتمر الشعب العام قراراته التاريخية باعلان قيام سلطة الشعب وإعلان الجماهيرية[47]، كما أصدر ثلاثة قرارات أخرى هامة فى إطار اكتمال صيغة الديمقراطية المباشرة. القرار الأول: وكان يقضى باختيار الأخ العقيد معمر القذافى مفجر ثورة الفاتح العظيم أميناً لمؤتمر الشعب العام. وينص القرار الثامن على تشكيل الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام من الأخوة:

1 ـ الأخ العقيد معمر القذافى	أميناً عاماً
2 ـ الأخ الرائد عبد السلام جلود	عضواً
3 ـ الأخ المقدم أبو بكر يونس	عضواً
4 ـ الأخ المقدم مصطفى الخروبى	عضواً
5 ـ الأخ الرائد الخويلدى الحميدى	عضواً

أما القرار الثالث، فقد تم بموجبه تشكيل اللجنة الشعبية العامة التى حلت محل مجلس الوزراء[48].

وهكذا فقد حل مجلس قيادة الثورة، والجهاز الحكومى المرتبط به، (مجلس الوزراء) ووزعت صلاحياته بين المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة، وانتهى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى، وانتهت كافة أدوات

---

(47) انظر ملحق رقم (1)، إعلان قيام سلطة الشعب.

(48) انظر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشعب العام فى جلسته الطارئة 2 من شهر المريخ (مارس) 1977 المجلد السنوى الثامن 76/1977 ص 475.



الحكم التقليدية المناهضة لسلطة الشعب، وبدأ فى ليبيا عصر جديد هو عصر الجماهير.

ثالثاً: سلطة الشعب:

إستناداً إلى وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، وتوافقاً مع مقولات الكتاب الأخضر فى الفصل الأول، أصبحت المؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية، إن أى نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى، إن كافة أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب[49].

أمانة اللجنة الشعبية العامة

اللجان الشعبية العامة النوعية

العدل والأمن العام
الاقتصاد والتجارة
الصناعة
الصحة والضمان الاجتماعي
الزراعة والثروة الحيوانية
التخطيط والمالية
النفط والغاز الطبيعي
المواصلات والسياحة
الإسكان والمرافق
التعليم والبحث العلمي
الاعلام والثقافة
الثروة البحرية
الاتصال الخارجي والتعاون الدولي

اللجان الشعبية للمؤتمرات

العدل
الاقتصاد
الصناعة
الصحة والضمان الاجتماعي
الزراعة والثروة الحيوانية
التخطيط والمالية
المواصلات والسياحة
الإسكان والمرافق
التعليم والبحث العلمي
الاعلام والثقافة
الثروة البحرية
الاتصال الخارجي والتعاون الدولي

المؤتمر الشعبي الاساسي

تختار جماهير المؤتمر لجنة شعبية لجميع القطاعات

اللجان الشعبية العامة النوعية

اللجان الشعبية للمؤتمرات

ملاحضات:
١ - اللحنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الاساسي تتكون من اعضاد القطاعات المختلفة للصعيدين من قبل المؤتمر.
٢ - يتم اختيار أمناء المؤتمرات واعضاء اللجنة الشعبية للمؤتمر بالتصعيد المباشر.
٤- اللجنة الشعبية العامة تتكون من اعضاء اللجان الشعبية للمؤتمرات

---

(49) الكتاب الاخضر الفصل الأول (حل مشكلة الديمقراطية) مرجع سبق ذكره.



المؤتمرات الشعبية هى آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة، وهى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان(50).

أولاً: يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر شعبى أساسى لجنة لقيادته، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية، لكل منطقة، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً إدارياً لتحل محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق فى المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتعتبر اللجان الشعبية التى تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تملى عليها السياسة، وتراقبها فى تنفيذ تلك السياسة.

وبالتالى تعتبر المؤتمرات الشعبية فى النظام السياسى الجماهيرى الأداة الوحيدة التى يحكم الشعب من خلالها نفسه بنفسه، دون نيابة أو تمثيل «المؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية».

وعليه، فالمؤتمرات الشعبية هى هيئات شعبية تمارس وظيفة سياسية تشريعية، كما تقوم باختيار اللجان الشعبية والرقابة على الأعمال الصادرة عنها، وبذلك تكون السلطة بالكامل للجماهير، تمارس السلطة بالكامل عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. والجماهير المنتظمة فى المؤتمرات الشعبية... هى صاحبة السلطة فلها الحق فى صياغة القرار السياسى وتنفيذه، وهذا ما تم التأكيد عليه فى البيان الثورى الذى ألقاه العقيد معمر القذافى صبيحة تفجير ثورة المنتجين فى شهر الفاتح (سبتمبر) 1978 *.

وتباشر المؤتمرات الشعبية مسؤولياتها مؤكدة سلطة الشعب وفق نظرية الجماهيرية الشعبية، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير على تحقيق المبادىء الأساسية للمجتمع فى الجماهيرية العظمى، والتعرف على كل المشكلات المحلية فى نطاق المؤتمر ودراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ومن مهام المؤتمرات الشعبية رسم السياسة الداخلية والتى عادة ما تشمل دراسة القضايا العامة ومشروعات القوانين ومشروعات الميزانيات، وخطط المجتمع وسياسته العامة، وإقرار السياسة الخارجية ورسمها وفق توجهات المجتمع وأهدافه الوطنية والقومية والعالمية.

وللمؤتمرات الشعبية الأساسية أمانات، ولهذه الأمانات مهام وهى:

1 ـ الاعداد لانعقاد المؤتمر فى دورته العادية والاستثنائية.

2 ـ ضبط الجلسات عند الانعقاد.

---

(50) انظر المرجع السابق.

* انظر الهيكل التنظيمى لسلطة الشعب.



الشكل التنظيمي لسلطة الشعب

اصطلاحات:

الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام
للجنة الشعبية العامة

أمانة المؤتمر

لجنة شعبية للقطاعات التنفيذية المختلفة
زراعة - تعليم - صحة - إسكان ... الخ

نقابة أو رابطة أو اتحاد



3 ـ صياغة قرارات وتوصيات المؤتمر.

4 ـ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.

1 ـ المؤتمرات الشعبية:

حددت وثيقة اعلان سلطة الشعب التى صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية «مؤتمر الشعب العام».

بتاريخ 12 ربيع الأول 1397 هـ الموافق 2 من شهر المريخ (مارس) 1977 بالقاهرة بمدينة سبها، هيكل سلطة الشعب، فقد تضمنت المادة الثالثة من وثيقة اعلان قيام سلطة الشعب ما يلى:

«السلطة الشعبية المباشرة هى أساس النظام السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) ويحدد القانون نظام عملها»[51].

وبهذا فإن السلطة فى الجماهيرية تكون قد أسندت إلى جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تمارسها وحدها، أما اللجان الشعبية فقد أوكلت اليها مهمة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تولت المهام التنفيذية والإدارية، وعلى هذا الأساس فإن القنوات السياسية لممارسة الشعب للسلطة هى المؤتمرات الشعبية الأساسية وملتقاها (مؤتمر الشعب العام)، أما القنوات الإدارية التى تخضع للمؤتمرات الشعبية تنظيميا ووظيفيا فهى اللجان الشعبية.

وسنبدأ أولاً بالتحدث عن المؤترات الشعبية، ثم بعد ذلك نقوم بعرض الأجهزة الإدارية المتمثلة فى اللجان الشعبية.

أ ـ المؤتمر الشعبي الأساسي:

نصت المادة الأولى من القانون رقم 1 لسنة 1984 الصادر في مؤتمر الشعب العام والخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية، على أن الشعب العربى الليبى ينظم في مؤتمرات شعبية أساسية لممارسة السلطة، ويراعى فى تحديد النطاق الجغرافى لكل مؤتمر شعبى أساسى أن يكون عدد السكان به يتراوح بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين، وذلك باستثناء المؤتبمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطق النائية التى تحددها اللائحة التنفيذية[52].

---

(51) المادة الثالثة من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة فى القاهرة بسبها فى 2 من شهر المريخ (مارس) 1977 ـ الجريدة الرسمية العدد 51، مارس 1977ص 65.

(52) بشأن تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبى أساسى والحدين الأدنى والأعلى يصدر به قرار من المؤتمرات الشعبية الأساسية (بناء على دراسة سكانية وجغرافية تقدمها الجهات المختصة بالاحصاء والتعداد).



وعضوية المؤتمرات الشعبية الأساسية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى مفتوحة لكل المواطنين الذين أتموا سن السادسة عشرة سنة، وكذلك للمواطنين العرب، ويستثنى من شرط السن الطلبة والطالبات الذين اجتازوا مرحلة التعليم الإلزامي[53].

ويجب على كل عضو مؤتمر شعبى أساسى أن يسجل عضويته بالمؤتمر الشعبى الأساسى الذى يقيم بدائرته إقامة فعلية، وتكون لكل مؤتمر شعبى أساسى أمانة إدارية تختار بطريق التصعيد المباشر من قبل أعضاء المؤتمر الشعبى الأساسى[54].

وتنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية مرة كل أربعة أشهر على الأقل، ويجوز دعوتها للانعقاد في دورات غير عادية بدعوة من أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى أو بطلب أغلبية أعضاء المؤتمر الشعبى الأساسى أو بدعوة من أمانة مؤتمر الشعب العام[55].

مهام المؤتمرات الشعبية الأساسية:

المؤتمرات الشعبية الأساسية هي الأداة الوحيدة لممارسة السلطة في البلاد. فهى التى تملك اتخاذ كافة القرارات المنظمة لشؤون حياتها على أرضها والمنظمة لعلاقاتها مع غيرها من الدول، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه.

ومع عدم الإخلال بما سبق، فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تمارس الاختصاصات التالية:

1 ـ إصدار القوانين في مختلف المجالات بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

2 ـ وضع وإقرار الخطط الإقتصادية والميزانيات العامة.

3 ـ التصديق على المعاهدات والإتفاقيات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى والدول الأخرى.

4 ـ تحديد علاقات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى بغيرها من الدول.

5 ـ وضع السياسات العامة فى مختلف المجالات.

---

(53) مادة (2) من القانون رقم 8 لسنة 1984 الصادر عن مؤتمر الشعب العام، والخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية ـ الجريدة الرسمية العدد 18 لسنة 1984.

(54) المادة 3 من نفس القانون السابق.

(55) قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم 7 لسنة 1980 بشأن المؤتمرات الشعبية ـ الجريدة الرسمية عدد رقم 7 لسنة 1980.



6 ـ تحديد موقف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى من الحركات السياسية في العالم.
7 ـ البت في شؤون الحرب والسلم.
8 ـ تصعيد اللجان الشعبية ومتابعتها ومراقبتها ومساءلتها ومحاسبتها[56].

كما نصت المادة السادسة من القانون رقم 9 لسنة 1984، الخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية الأساسية على أن القوانين واللوائح والقرارات التى تصدرها اللجان الشعبية الأساسية لا تكون نافذة المفعول إلا بعد صياغتها فى مؤتمر الشعب العام وصدورها في الجريدة الرسمية.

ب ـ المؤتمر الشعبي للبلدية:

المؤتمر الشعبي للبلدية هو ملتقى المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق البلدية أو ما فى حكمها من التقسيمات الإدارية[57].

ويتكون من مجموع أعضاء أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية، المؤتمر الشعبى للبلدية. وتكون للمؤتمر الشعبى للبلدية أمانة له تتكون من مجموع أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق البلدية أو ما فى حكمها، ومن أمين وأمين مساعد، ويختار المؤتمر الشعبى للبلدية الأمين والأمين المساعد من بين أعضائه[58].

ويكون أعضاء المؤتمر الشعبي للبلدية وأمانته والأمين والأمين المساعد مسؤولين أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق البلدية.

كما أن الأمين والأمين المساعد يكونان مسؤولين أمام المؤتمر الشعبي للبلدية[59].

مهام المؤتمر الشعبي للبلدية:

حددت المادة 8من القانون رقم 9 لسنة 1984 مهام المؤتمر الشعبى للبلدية كما يلى:

1 ـ تشكيل اللجنة الشعبية للبلدية أو ما فى حكمها من بين المصعدين من المؤتمرات الشعبية الأساسية.
2 ـ متابعة اللجنة الشعبية للبلدية ومحاسبتها وفقاً لما تراه المؤتمرات الشعبية الأساسية.
3 ـ قبول إستقالة أو إقالة أو إبقاء أمين وأمناء اللجان الشعبية للبلدية أو إعفاؤهم من مسؤولياتهم.

---

(56) مادة 5 من القانون رقم 9 لسنة 1984 بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية ـ مرجع سبق ذكره.
(57) مادة 7 من القانون رقم 9 لسنة 1984 بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية ـ مرجع سبق ذكره.
(58) مادة 10 من القانون السابق.
(59) مادة 11 من القانون السابق.



4 ـ تجميع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى نطاق البلدية وتنسيق القرارات ذات الطابع المحلى الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.

5 ـ تصنيف القرارات المختلفة وتوضيح الأسس التى يستند إليها كل قرار، وفقاً لما قررته المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تقع في دائرة اختصاصها.

6 ـ متابعة إجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تقع فى دائرة اختصاصها.

7 ـ التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام فى المسائل التنظيمية المتعلقة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية بدائرة البلدية[60].

كما نصت المادة 9 من القانون السابق على حق المؤتمر الشعبى للبلدية في متابعة أعمال اللجان الشعبية التابعة له في نطاق البلدية، وإعداد تقارير دورية عنها وإحالتها للمؤتمرات الشعبية الأساسية.

جـ ـ النقابات والإتحادات والروابط المهنية:

أكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادر عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ في مؤتمر الشعب العام في الثامن من شهر المريخ (مارس)1977، أن الشعب في الجماهيرية العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والإتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام). وعليه فإن المؤتمرات الشعبية المهنية تشارك في صنع القرار الجماهيرى كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية[61].

2 ـ اللجان الشعبية:

بما أن سلطة الشعب قد ألغت (الحكومة) ولم يعد هناك جهاز مركزى يتحكم فى اتخاذ القرار وتنفيذه إذ لم يعد من المنطقى أن تستمر الإدارة التقليدية في ظل سلطة الشعب، وأصبح من المحتم أن تقوم إدارة منسجمة مع سلطة الشعب، تختار من قبل الجماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، لتحل محل الإدارة الحكومية، وتصبح ـ بالتالى ـ كل المرافق فى المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وهذه اللجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية، صاحبة السلطة والقرار ومراقبة اللجان المخول لها تنفيذ القرارات وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية[62] وينتهى التعريف البالى للديمقراطية بأنها «رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الصحيح وهو «الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه»[63].

وتسهيلاً لعملية البحث سوف نقوم بتقسيم اللجان الشعبية إلى مستويين:

(60) مادة 8 من القانون رقم 9 لسنة 1984 والصادر من مؤتمر الشعب العام ـ الجريدة الرسمية رقم 18 لسنة 1984.

(61) الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية).

(62) الكتاب الأخضر الفصل الأول (حل مشكلة الديمقراطية) مرجع سبق ذكره.

(63) نفس المرجع السابق.



الأول: ونسميه، اللجان الشعبية على مستوى البلدية.

والثانى ونسميه، اللجان الشعبية على مستوى الجماهيرية.

اللجان الشعبية في البلدية:

أ ـ اللجنه الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي:

تتكون هذه اللجنة من مجموعة أعضاء تختارهم جماهير المؤتمر الشعبى الأساسى ولمدة زمنية محددة ما لم يثبت تقصيرها أو أنحرافها[64] من خلال محاسبتها أثناء فترات الإنعقاد العادية أو الطارئة.

وقد صدر القانون رقم 13 لسنة 1981م الذي يحدد مهام اللجان الشعبية واختصاصاتها على النحو التالى:

1 ـ التوفيق والتحكيم بين المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمر، أو بينهم وبين غيرهم من المواطنين المقيمين في نطاق المؤتمرات الأخرى، فيما ينشأ بينهم من منازعات[65].

كذلك تختص اللجنة الشعبية للمؤتمر بمنح الشهادات ذات الصبغة الإدارية وغيرها من الشهادات الأخرى، تسهيلاً لإتمام إجراءات المواطنين.

ومن اختصاص اللجنة الشعبية للمؤتمر العمل على بث روح التعاون بين المواطنين ودفعهم للمشاركة في الأعمال الإنتاجية والتطوعية، والمناسبات الدينية والوطنية والإبلاغ عما يخل بالنظام والأمن العام للجهات المختصة[66].

ب ـ اللجنة الشعبية للفرع البلدى:

استحدثت هذه اللجنة بموجب القانون رقم 14 لسنة 1981 وتتكون اللجنة الشعبية للفرع البلدى من أمين وعدد من الأعضاء يتم تصعيدهم جميعاً ومباشرة من المؤتمرات الشعبية غير الأساسية.

واللجنة الشعبية للفرع هى: الأداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الفرع البلدى، وتتولى في دائرة اختصاصها تقديم الخدمات للجماهير بأسرع الطرق وأيسرها.

كما تمارس اللجان الشعبية للفرع البلدى اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية للبلدية المختصة، وللجنة الشعبية للبلدية حق الإشراف والمتابعة والرقابة على اللجان

---

(64) انظر القانون رقم 13 لسنة 1981 الصادر من مؤتمر الشعب العام بشأن ممارسة اللجان الشعبية لاختصاصاتها. الجريدة الرسمية عدد 29 لسنة.

(65) المادة 23 من القانون رقم 13 لسنة 1981.

(66) المادة 23 فقرة 5 من القانون السابق.



الشعبية لفروع البلدية التابعة لها[67].

جـ ـ اللجنة الشعبية النوعية للبلدية:

لكل قطاع من القطاعات المختلفة لنشاطات المجتمع يتم تشكيل لجنة شعبية نوعية، ويوجد فى كل بلدية عدد من اللجان الشعبية النوعية الموازية لعدد اللجان الشعبية النوعية على مستوى الجماهيرية.

وبعد اختيار أعضاء اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية يقوم المؤتمر الشعبى للبلدية باختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية من بين الأعضاء المصعدين لكل لجنة شعبية نوعية[68].

وقد حدد القانون رقم 13 لسنة 1981 م اختصاصات اللجان الشعبية النوعية في البلديات وتمارس اللجان الشعبية النوعية على مستوى البلدية صلاحياتها فى نطاق البلدية[69].

د ـ اللجنة الشعبية للبلدية:

اللجنة الشعبية للبلدية أداة تنفيذية لقرارات جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية وتتكون من مجموع أمناء اللجان الشعبية النوعية في البلدية ويتم اختيار أمين اللجنة الشعبية للبلدية وأعضائها من المؤتمر الشعبى للبلدية.

وتعقد اللجنة الشعبية للبلدية اجتماعاً دورياً كل أسبوع، لمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها ويجوز دعوتها لعقد جلسات طارئة ولا يكون إجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور غالبية الأعضاء.

اختصاصات اللجنة الشعبية للبلدية:

حددت المادة13من القانون رقم 13 لسنة 1981 اختصاصات اللجنة الشعبية للبلدية بما يلى:

1 ـ تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتعلقة بالشؤون المحلية في نطاق البلدية، بما لا يتعارض وقرارت المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة فى مؤتمر الشعب العام.

2 ـ تنفيذ مشروعات خطة التحول بالبلدية.

3 ـ الرقابة والإشراف على أعمال اللجان الشعبية النوعية فى البلدية.

---

(67) المادة 22 من القانون رقم 14 لسنة 1984 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 13 لسنة 1981 ـ الجريدة الرسمية العدد 22 لسنة 1984.

(68) المادة 8 من القانون رقم 9 لسنة 1984 الصادر عن مؤتمر الشعب العام ـ مرجع سبق ذكره.

(69) المادة 21 من القانون رقم 13 لسنة 1981 بشأن ممارسة اللجان الشعبية مهامها ـ مرجع سبق ذكره.



4 ـ العمل على زيادة القدرة الإنتاجية في نطاق البلدية وفقاً للأساليب والأهداف المرسومة.

5 ـ دراسة الصعوبات التى تعترض سير تنفيذ المشروعات وأداء الخدمات داخل نطاق البلدية وخاصة تلك المشتركة بين أكثر من جهة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

6 ـ وضع المقترحات الخاصة بالرسوم ذات الطابع المحلى أو تعديلها، أو تأجيل سريانها، والإعفاء منها، أو إلغائها، أو إحالة هذه المقترحات إلى اللجنة الشعبية العامة النوعية المختصة.

7 ـ العمل على استغلال مصادر الثروة المحلية، والنهوض بالإنتاج الزراعى والحيوانى والصناعى، بما لا يتعارض مع الأهداف المرسومة لذلك[70].

8 ـ ما يعهد إليها من اختصاصات أخرى بموجب القوانين واللوائح وتمارس اللجنة الشعبية للبلدية الإختصاصات السابقة تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة[71].

3 ـ اللجان الشعبية على مستوى الجماهيرية:

بعد أن تقوم الجماهير في نطاق البلدية باختيار لجانها الشعبية، يتولى مؤتمر الشعب العام اختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة على مستوى الجماهيرية، وهكذا تدار الجماهيرية كلها عن طريق اللجان الشعبية، وتنقسم هذه اللجان كالآتى:

أ ـ اللجنة الشعبية العامة للبلديات:

استحدث القانون رقم 13 لسنة 1981 في مادته الثانية اللجنة الشعبية العامة للبلديات وتتكون من مجموع أمناء اللجان الشعبية للبلديات ويرأسها أمين اللجنة الشعبية العامة، وتمارس هذه اللجنة اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، ولهذه اللجنة دور تنسيقى فهي مكلفة بالنظر فى المسائل ذات الصبغة المشتركة بين مختلف البلديات[72] ، ولها أيضاً أن تقترح على اللجنة الشعبية العامة، اللوائح والقرارات التى ترى أن من شأنها تحقيق هذا التنسيق[73].

ب ـ اللجنة الشعبية العامة النوعية واختصاصاتها:

تتشكل هذه اللجنة من أمين يختاره مؤتمر الشعب العام وأمناء اللجان الشعبية النوعية للقطاع في البلديات[74]، وهذه اللجنة هى بمثابة اللجنة الشعبية العامة لكل قطاع من القطاعات.

---

(70) المادة 13 من القانون رقم 13 لسنة 1981 مرجع سبق ذكره.
(71) المادة 16 من نفس القانون السابق.
(72) مادة 3 من نفس القانون السابق.
(73)مادة 4 من القانون السابق.
(74) مادة 5 من القانون السابق.



وتمارس اللجنة الشعبية العامة النوعية عدداً من الاختصاصات يمكن إجمالها فيما يلى:

1 ـ تتولى اللجنة الشعبية العامة النوعية وضع الخطط التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى يصيغها مؤتمر الشعب العام، والإشراف على تنفيذها وفقاً للإجراءات المبينة بهذا القانون، وتقوم بالإشراف والرقابة على المؤسسات العامة التابعة لها.
2 ـ تتولى اللجنة الشعبية العامة النوعية تنفيذ المشروعات والخدمات التى تخص الجماهيرية وتتولى أيضاً تنفيذ المشروعات والخدمات التى لا تتوفر للبلدية المختصة الإمكانيات العينية اللازمة لتنفيذها وذلك بناء على قرار من اللجنة الشعبية العامة[75].
3 ـ الإشراف على الشركات والمنشآت التى تتبعها[76].
4 ـ الإشراف على اللجان الشعبية النوعية فى البلديات[77].

وتمارس اللجنة الشعبية العامة النوعية اختصاصها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، وفى حدود ما تصدره من لوائح وما تضعه من ضوابط[78].

جـ ـ اللجنة الشعبية العامة:

اللجنة الشعبية العامة هى الجهة الإدارية العليا فى الجماهيرية العظمى باعتبارها جهة تنفيذية عامة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام، الذى يختار أعضاءها ومسؤولة أيضاً أمام الشعب مجسداً فى مؤتمراته الشعبية الأساسية.

وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية، وأمين يتم اختياره من قبل مؤتمر الشعب العام، ولها صلاحية الإشراف والمتابعة على جميع الأجهزة الإدارية وغيرها فى الجماهيرية العظمى، وهى المسئولة عن تنفيذ السياسات العامة المقررة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية، ولها في ذلك اختصاص إصدار اللوائح، وقد نصت على هذا الإختصاص كل القوانين الصادرة والمنظمة لعمل اللجان الشعبية، ومنها القانون رقم 13 لسنة 1981 .

وبهذا القانون يحق للجنة الشعبية العامة الإشراف على سير أعمال اللجان والتنسيق بينها فيما يتعلق بتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية بالإضافة إلى الإختصاص التنفيذي للجنة الشعبية العامة، تباشر اللجنة جملة من الإختصاصات ذات الطابع الإدارى.

---

(75) انظر قرار مؤتمر الشعب العام 21 التمور (اكتوبر) 1978.
(76) انظر المادة 8 من نفس القانون السابق.
(77) انظر المادة 9 من نفس القانون السابق.
(78) انظر المادة 10 من القانون السابق.



اللجان الشعبية فى الشركات والمنشآت:

إنسجاماً مع سلطة الشعب وتأكيداً على أن اللجان فى كل مكان أصبحت كل الشركات والمنشآت فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى تدار بواسطة لجان شعبية وهذه اللجان مختارة اختياراً ديمقراطياً من المؤتمر الإنتاجى داخل الشركة أو المنشأة.

وعليه يوجد لكل شركة أو منشأة لجنة شعبية ومؤتمر مهنى.

مؤتمر الشعب العام:

«إن ما تتناوله المؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والإتحادات والروابط المهنية يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام، الذى تلتقى فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية والإتحادات المهنية»[79].

«إن ما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذى يجتمع سنوياً يطرح بالتالى على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والإتحادات والنقابات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية».

«إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، إنه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والإتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية»[80].

وعلى هذا الأساس يتكون مؤتمر الشعب من الآتى:

1 ـ أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية للبلديات.

2 ـ اللجنة الشعبية العامة.

3 ـ أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للبلديات.

4 ـ أمناء المؤتمرات المهنية والإنتاجية.

مهام مؤتمر الشعب العام:

إن مؤتمر الشعب العام ليس إلا لجنة صياغة عليا لقرارات الجماهير فى مؤتمراتها الشعبية الأساسية، ومؤتمراتها المهنية، والإنتاجية.

فهو يقوم بمحاسبة اللجان الشعبية العامة، كذلك فإنه من مهامه اختيار أمانة عامة له يعهد إليها بمتابعة العمل اليومي، ويقسم العمل من خلال عدة مكاتب لكل مكتب اختصاص معين، يتابعه ويعمل من خلاله على تنسيق العمل بين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات الإنتاجية مثل مكتب شؤون المؤتمرات، ومكتب شؤون

---

(79) من الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية).

(80) من الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل مشكلة الديمقراطية).



اللجان الشعبية، ومكتب شؤون النقابات[81]، وينعقد مؤتمر الشعب العام فى دورات عادية مرة كل سنة، ويجوز دعوته لانعقاد طارىء بدعوة من أمانته أو بناء على رغبة أغلبية أعضائه[82].

من خلال العرض السابق للفصل الثانى، نلاحظ أن السلطة الشعبية لم تتم بين ليلة وضحاها، بل لقد سبقت عدة تطورات سريعة، وتغيرات جذرية تم فيها تغيير شكل الدولة ونظام الحكم، من نظام حكم ملكى مستبد إلى نظام جماهيرى يقوم على الديمقراطية المباشرة، ويمارس فيه الشعب حكم نفسه بنفسه، من خلال مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية، وانتفت فيه صفة الحاكم والمحكوم، وأصبح الشعب هو السيد وهو الحاكم وهو الرقيب على نفسه في عصر الجماهير.

ومنذ الوهلة الأولى لقيام الثورة عام 1969، تحددت حقيقة واضحة وهى أن هذه الثورة جاءت لتؤكد قيام السلطة الشعبية. ففى لقاء قائد الثورة بالجماهير الشعبية فى مدينة طبرق فى 1969/11/9، أكد قائد ثورة الفاتح العظيم على ضرورة أن تكون السلطة شعبية، وأن الشعب هو سيد نفسه[83].

ومن هذا المنطلق شهدت السنوات الأولى للثورة تطورات سياسية هامة من أجل تحديد معالم السلطة الشعبية. فتأسيس الاتحاد الاشتراكى العربى، وإعلان الثورة الشعبية فى 1973/4/15، وقيام ثورة الطلاب فى 7 /1976/4، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة، كلها أحداث وتطورات مهدت لقيام السلطة الشعبية فى 1977/3/2، لتجد الجماهير نفسها أمام مسؤولية تاريخية جسيمة، حيث حُددت هذه المسؤولية فى قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، وهى مسؤولية نابعة من القانون الطبيعى الذى يحدد وينظم علاقة الإنسان بالآخرين.

وبصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر ـ حل المشكل الديموقراطى ـ تحددت فلسفة السلطة الشعبية، نظرياً وعملياً، حيث أصبحت كل بلدية تضم عدداً من المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية(*)، التى تتحدد وفقاً لحجم الكثافة السكانية والمنطقة الجغرافية.

---

(81) المادة (21) من قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب رقم 7 بشأن لائحة المؤتمرات الشعبية جريدة رسمية رقم 7 لسنة 1980 مرجع سبق ذكره.

(82) مادة (19) من قرار الأمانة لمؤتمر الشعب العام رقم 7 لسنة 1980 ـ مرجع سبق ذكره.

(83) انظر السجل السنوى الأول 1970/69

(*) انظر: صفحة 106 من هذا الكتاب.



وبالرغم من الدور التاريخي الذى مارسه المجتمع العربى الليبى من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية وفقاً لهيكلة السلطة الشعبية السابقة، إلا أن قائد الثورة حرصاً منه على تأكيد الديموقراطية المباشرة، وتعزيزاً لسلطة الجماهير لتتمكن من ممارسة سلطتها قراراً وتنفيذاً حرّض على إلغاء كل الحلقات التى وقفت حاجزاً بين الجماهير وتنفيذ قراراتها. وبذلك صارت السلطة الشعبية تمارس من خلال الصلاحيات المطلقة للمؤتمرات واللجان الشعبية، قراراً وتنفيذاً.



قائمة المراجع

1 - الكتاب الأخضر، الفصل الأول (حل مشكلة الديمقراطية).

2 - السجل السنوى الأول 1969 ـ 1970

3 - السجل السنوى الثانى 1971 ـ 1972

4 - السجل السنوى الثالث 1972 ـ 1973

5 - السجل السنوى الخامس

6 - السجل السنوى السابع

7 - السجل السنوى الثامن

8 - اعلان قيام سلطة الشعب، جريدة رسمية رقم 1 لسنة 1977

9 - الجريدة الرسمية، العدد رقم 20 لسنة 1975

10 - الجريدة الرسمية العدد، رقم 1 لسنة 1977

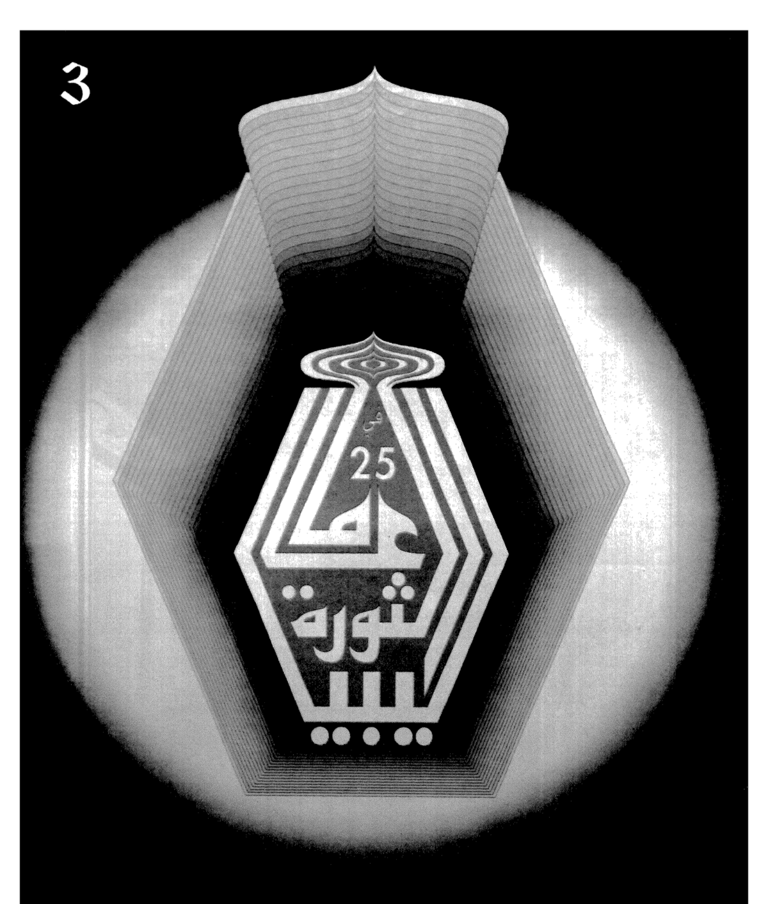
11 - الجريدة الرسمية، العدد رقم 7 لسنة 1980

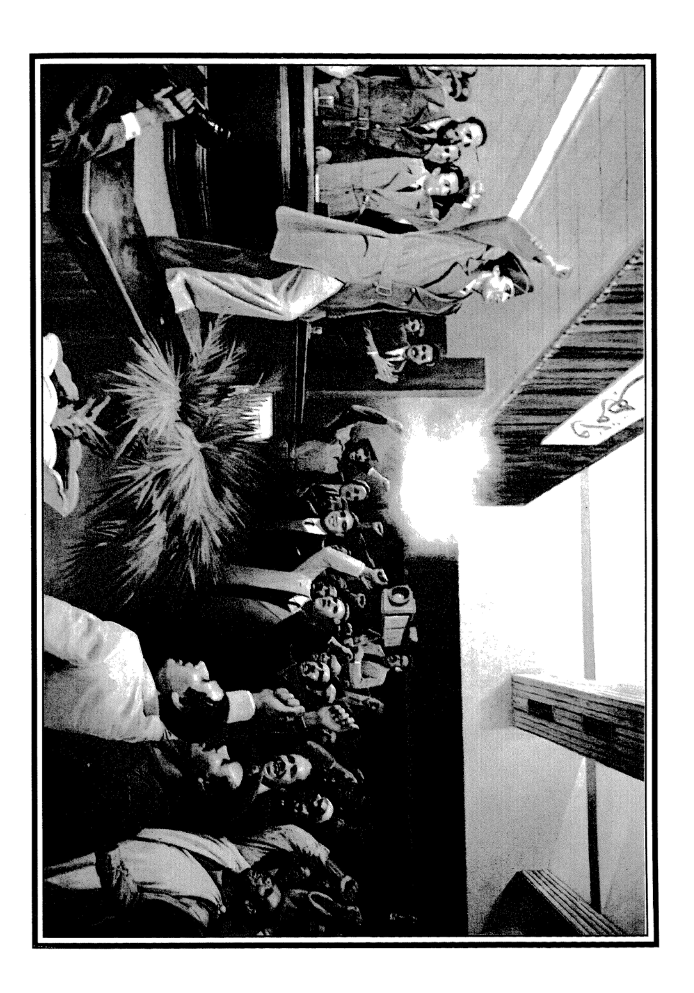
12 - الجريدة الرسمية العدد رقم 28 لسنة 1981

13 - الجريدة الرسمية العدد رقم 18 لسنة 1984

14 - دليل إجراءات إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى ـ أمانة التنظيم من منشورات الاتحاد الاشتراكى العربى يوليو 1975

15 - المنهج الثورى، شعبة المناهج والتصحيحات، شعبة الاتصال باللجان الثورية.


3
في
25
فصل الثورة عن السلطة





في إطار فصل الثورة عن السلطة أخذت القيادة الثورية لثورة الفاتح العظيمة على عاتقها باستمرار تحريض الجماهير الشعبية ودفعها إلى مواقع متقدمة لممارسة سلطتها وذلك من خلال إقحام كافة القطاعات الجماهيرية فى السلطة وفق اطروحات النظرية الجماهيرية .

ففى هذا الإطار يقول قائد الثورة: «إن فصل الثورة عن السلطة هو الموقف الثورى الصحيح، ولولاه لتعطلت الإرادة الشعبية وأجهضت فاعليتها، وهذا سبب حقيقى فى فشل المحاولات الثورية فى الوطن العربى والعالم، حيث صدت القيادات الثورية زحف الجماهير من موقع السلطة، الأمر الذى أدى إلى قمعها وتحول الثورات نتيجة لذلك إلى أنظمة دستورية معادية للجماهير». [1]

وبهذا يحدد قائد الثورة موقف ثورة الفاتح العظيمة منذ تفجرها من مسألة السلطة، ودور أدوات الحكم المختلفة فى الحد من تقدم الجماهير نحو ممارسة سلطتها من خلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية، ويؤكد القائد المفكر أن الموقف الصحيح هو الخروج من دائرة ممارسة السلطة وممارسة الثورة من خلال حركة اللجان الثورية.

ومن خلال متابعتنا لحركة الثورة منذ انبلاجها حتى إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير، مروراً بإعلان وثيقة سلطة الشعب يتضح أن هناك أحداثاً تاريخية مهمة تؤكد إصرار قائد الثورة على فصل الثورة عن السلطة وفقاً للآتى:

1) التحريض المستمر لحركة الثورة منذ فجر الفاتح العظيم على تأكيد السلطة الشعبية وسيادة الجماهير.

(1) برقية القائد العقيد معمر القذافى إلى الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ـ مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده العادى الثالث لعام 1979.



2) خروج أعضاء القيادة من أمانة مؤتمر الشعب العام ومواقع اللجنة الشعبية العامة بعد إعلان قيام سلطة الشعب فى الثانى من شهر (المريخ) (مارس) 1977 والعمل على ترشيد وتحريض الجماهير الشعبية على ممارسة سلطتها.

3) اعلان قيام حركة اللجان الثورية، ـ أو أداة الثورة الشعبية ـ وبداية ملتقياتها الثورية سنوياً تحت إشراف قائد الثورة

4) التفرغ للعمل الثورى محليا وقوميا وعالميا.

والذي يهمنا فى هذا المقام هو الصيغة النظرية والعملية لفصل الثورة عن السلطة المتمثلة فى حركة اللجان الثورية التى أسست بفعل قائد ثورة الفاتح العظيمة.

أولاً: حركة اللجان الثورية :

استمراراً لتأكيد فصل الثورة عن السلطة، طرحت صيغة ثورية جديدة تهدف إلى ممارسة الثورة وتحريض الجماهير الشعبية نحو الانعتاق وتأكيد سلطة الشعب. فبعد إعلان قيام سلطة الشعب فى شهر المريخ (مارس) 1977 أصبح من الضرورة بمكان إيجاد إطار تنظيمى، ينظم قوة الثورة الملتزمة بالايديولوجية الثورية القادرة على تحريض الجماهير على ممارسة السلطة، وتأكيد سيادتها على أرض الفاتح العظيم.

فحركة اللجان الثورية ليست بديلاً لسلطة الشعب، فالسلطة للجماهير الشعبية تمارسها من خلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية. وحركة اللجان الثورية لا تمارس السلطة وإلا تحولت إلى أداة حكم تقليدية. وحركة اللجان الثورية «هى الاطار السياسى والعملى لقوة ثورة الفاتح العظيمة ـ وهى القيادات الثورية للجماهير العريضة التى تقودها نحو مواقع متقدمة كل يوم ـ وهى العصب الذى يحرك الجماهير ـ وهى أداة التبشير بالحضارة الجديدة».[2]

إن حركة اللجان الثورية تمثل الظاهرة السياسية الجديدة فى العالم الذى يتقدم حثيثاً نحو عصر الجماهير وبناء الجماهيريات. فهى جديدة فى توجهاتها وشعاراتها وممارساتها وأهدافها، وتختلف عن كل التنظيمات السياسية السائدة في العالم. ويؤكد قائد الثورة فى هذا الصدد فى الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية، إن اللجان الثورية تمثل حركة سياسية ثورية ليس من مهامها ممارسة السلطة، والمعروف أن كافة الحركات السياسية في العالم التى عرفها الانسان تكافح من أجل الوصول إلى السلطة ولأول مرة

(2) أحمد ابراهيم، التنظيم الثورى: اللجان الثورية أداة الثورة الشعبية، كتاب الزحف الأخضر، المنشأة العامة للنشر، ص 49 ـ 55.



تظهر على مسرح السياسة الدولية حركة سياسية ثورية ليس هدفها ممارسة السلطة[3]. فهى ليست تطبيقاً لنظرية النخبة أو الطليعة، أو الحزب لأن هذه أدوات سلطوية دكتاتورية، وإنما مهمتها حسم الصراع لصالح الجماهير والتبشير بالثورة واطروحات نظرية الجماهيرية في الداخل والخارج.

وللجان الثورة مثابات تناقش فيها برامجها الثورية.

أ - مثابة اللجنة الثورية :

مثابة اللجنة الثورية هي المقر الذى تلتقى فيه قوة الثورة التى اكتشفت القوانين الظالمة فى المجتمع التقليدى القديم من خلال دراستها للنظرية الجماهيرية ممثلة فى الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة.

ويكون لكل مؤتمر شعبى أساسى أو مؤتمر إنتاجى أو مهنى أو أى موقع جماهيرى، لجنته الثورية ومثابته التى هى العنوان الدائم للثوريين الذى يتم من خلاله تحرك القوة الثورية فى أى عمل ثورى.

ب - مهام اللجان الثورية :

1 ـ تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.
2 ـ ترسيخ سلطة الشعب.
3 ـ ممارسة الرقابة الثورية.
4 ـ تحريك المؤتمرات الشعبية.
5 ـ ترشيد اللجان الشعبيّة وأمانات المؤتمرات.
6 ـ حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

جـ -ملتقيات اللجان الثورية: (من الملتقى الأول الى الملتقى الحادي عشر)

بدأت حركة اللجان الثورية ملتقياتها منذ التاسع من شهر ربيع الأول 1388 من وفاة الرسول الموافق 8 من شهر المريخ (مارس) 1979 حيث انتظم الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بالمدينة الرياضية بمدينة بنغازى.

ولقد وجه قائد الثورة بياناً تاريخيا مهما دعا فيه القوى التقدمية القومية الوحدوية فى الوطن العربى للتحول إلى لجان ثورية وذلك من أجل ترسيخ سلطة الشعب فى الوطن العربى عن طريق قيام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية والانتاجية.

ودعا قائد الثورة كل الأحزاب العربية، إلى أن تتحول إلى لجان ثورية وأن

(3) بيان العقيد معمر القذافى فى الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية فى 1979/3/8 بالمدينة الرياضية، مدينة بنغازى.



تتقدم الأحزاب العربية صفوف الجماهير العربية لتحقيق سلطة الشعب.

وأكد قائد الثورة فى الملتقى الأول على أهمية قيام حركة سياسية ثورية هدفها دفع الجماهير لتسلم وممارسة السلطة ممثلة فى تشكيل اللجان الثورية فى الداخل والخارج، وبداية ظاهرة سياسية جديدة تمارس الثورة وتحرض الجماهير الشعبية على ممارسة السلطة[4].

وجاء الملتقى الثاني لحركة اللجان الثورية بالدرسية بتاريخ 2 ذى القعدة 1388 من وفاة الرسول الموافق 23 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1979. تحت شعار «إعادة التنظيم من أجل مهام ثورية جديدة ليؤكد تعاظم القوة الثورية وزيادة استعداداتها، وقدرتها الثورية من أجل ترسيخ اطروحات النظرية العالمية الثالثة والمتمثلة في الحلول التي جسدها الكتاب الأخضر من أجل الوصول إلى مجتمع السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

وفى الفترة من 15 ـ 16 من شهر ربيع الأول 1389 من وفاة الرسول الموافق 2 ـ 3 من النوار 1980 انعقد الملتقى الثالث لحركة اللجان الثورية بمدينة بنغازي وذلك لملتقى الدرسية من أجل مهام جديدة، واستعدادا للاقتحام النهائي لمجتمع الاستغلال والدكتاتورية، ليؤكد جملة من المقولات الفقهية الثورية شكلت خطوات هامة فى دفع مسيرة الثورة الى الامام.

في مدينة سبها عقدت حركة اللجان ملتقاها الرابع فى الفترة من 24 ـ 26 من شهر ربيع الآخر 1390 من وفاة الرسول الموافق 1 ـ 3 من شهر المريخ 1981. والملتقى الرابع عقد تحت شعار «من أجل ممارسة حقيقية للثورة تؤدى إلى تأكيد سلطة الشعب». ولقد جاء انعقاد هذا الملتقى فى الذكرى الرابعة لإعلان قيام سلطة الشعب ومولد أول جماهيرية فى التاريخ، ليؤكد على العديد من المقولات الفقهية الثورية التى تؤدى إلى ترسيخ عصر الجماهير ونهاية عصور العسف والاستغلال.

وتحت شعار «من أجل مهام قومية» انعقد الملتقى الخامس بمدينة سبها ومدينة طرابلس ومصراتة من 8 ـ 19 ذى القعدة 1391 من وفاة الرسول الموافق 27 ـ 7 من شهر الفاتح 1982.

وجاء انعقاد هذا الملتقى انطلاقا من الرؤية الثورية والتحليلية لثورة الفاتح العظيمة للواقع العربى بأنظمته وأحزابه السياسية والتى اثبتت إفلاسها أمام جماهير الأمة العربية.

(4) بيان العقيد معمر القذافى فى الملتقى الأول لحركة اللجان الثورية، بنغازى 1979.



وقد أصدر الملتقى الخامس لحركة اللجان الثورية برنامجا ثوريا تضمن النقاط التالية:

1) توفير الحد الأقصى من السلاح.
2) توفير الحد الأقصى من الغذاء واستهلاك الحد الأدنى منه.
3) التركيز على التصنيع والبحث العلمى.
4) إنتاج دعامة أساسية للاقتصاد العربى.
5) البناء الكمى والتقنى للشعب المسلح.

وفى الفترة من 10 ـ 22 ذى القعدة 1392 من وفاة الرسول الموافق 19 ـ 31 من شهر هانيبال 1983 انعقد الملتقى السادس لحركة اللجان الثورية بتجمعاته الثلاثة فى البيضاء، وسبها، وطرابلس، تحت شعار «من أجل بناء حركة ثورية فاعلة فى الداخل والخارج» ليؤكد أن الضمان الوحيد لانتصار عصر الجماهير واستمرار دور الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القيادى قوميا وعالمياً، هو بناء حركة ثورية فاعلة يتجسد فيها المفكر القائد معمر القذافى فكرا وممارسة.

وقد أصدر الملتقى السادس لحركة اللجان الثورية ثلاثة ملاحق تحدد كيفية البناء التنظيمى والعقائدى والحركى لأعضاء حركة اللجان الثورية.

ولقد انعقد الملتقى السابع لحركة اللجان الثورية فى الفترة من 18 ذى القعدة إلى 4 ذى الحجة 1393 الموافق 15 من شهر هانيبال إلى 30 من نفس الشهر 1984 تحت شعار «المساءلة الثورية». حيث تم فيه تحديد الشروط والاختيارات الصادقة والعلمية التى تبين مدى اختبار مصداقية أعضاء اللجان الثورية فى بناء حركة سياسية ثورية، والتبشير بفكر النظرية الجماهيرية وبناء المجتمع الاشتراكى.

وفى الفترة من 13 ـ 15 ذي الحجة 1394 و.ر الموافق 29 ـ 31 هانيبال 1985 انعقد الملتقى الثامن للجان الثورية بمدينة سبها، تحت شعار «من أجل مهام ثورية محلية وقومية وعالمية». وتم فى هذا الملتقى تحديد المهام التالية:

1) مهام ثورية محلية.
2) مهام ثورية قومية.
3) مهام ثورية عالمية.

والتأم الملتقى التاسع لحركة اللجان الثورية فى الفترة من 24 ـ 26 من ذى الحجة 1395 و.ر الموافق 29 ـ 31 هانيبال 1986 تحت شعار «من أجل ممارسة حقيقية للثورة، تؤكد التحدى وبناء المجتمع الجماهيرى الجديد».



وعلى طريق تصعيد الكفاح وتعزيز قضية الحرية وتقريب يوم انتصار الشعوب اصدر الملتقى التاسع ثلاثة برامج عمل ثورية كما يلى:

1) برامج العمل الثورى على المستوى المحلى.
2) برامج العمل الثورى على المستوى القومى.
3) برامج العمل الثورى على المستوى العالمى.

وفى الفترة من 12 ـ 19 صفر 1397 و.ر الموافق 5 ـ 22 التمور 1988 انعقد الملتقى العاشر لحركة اللجان الثورية بتجمعاته الأربعة فى طرابلس، الزاوية، الجفرة والبيضاء.

ولقد أصدر الملتقى العاشر بياناً ثورياً تضمن المهام الثورية التحريضية القتالية نورد بعضاً منها:

1) الثورة إعلان للحرية.
2) التحول الثورى يتم ديمقراطيا بالجماهير.
3) الدفاع عن الثورة من مهام حركة اللجان الثورية.
4) اللجان الثورية هي الوريث لحركة الضباط الوحدويين الأحرار ولقائد الثورة.
5) إن حركة اللجان الثورية بالجماهيرية العظمى هى الحركة الأم لحركة الثورة العالمية.
6) ممارسة العمل الثورى من داخل مثابات اللجان الثورية الأساسية.
7) إن الجماعية هي سمة العمل الثورى.

وأخيراً اجتمعت حركة اللجان الثورية فى ملتقاها الحادى عشر فى الفترة ما بين 16 ـ 17 محرم 1398 و.ر الموافق 29 ـ 30 هانيبال 1988 تحت شعار «من أجل مهام ثورية لتعزيز الحرية». فأعلن بيان الملتقى أن مرحلة العمل الثورى قد انتصرت فيها الثورة ببرنامجها الثورى لصالح الجماهير الشعبية. وأكد بيان الملتقى، على أن الجماهيرية العظمى هى بلد الأمان والحرية والثقة، وانها قادمة بثبات وثقة وفرح لصنع مستقبل العالم وبناء الجماهيريات، وانتصار الحرية لتسطع شمسها فوق الأرض وينتهى العسف والاستغلال. وقرر الملتقى جملة من المهام نذكر أهمها:

1) استثمار الزخم الجماهيرى للعمل على تجذير وعى الجماهير بالافكار الجماهيرية، والتمسك بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان فى عصر الجماهير.
2) تحذر اللجان الثورية من أى استغلال سيء لأجواء الحرية.
3) الدعوة للثورة الثقافية عالميا.
4) تعميق الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان والعمل على إقرار تدريسها فى جميع المراحل التعليمية.



5) العمل على ابراز الدور الانسانى لثورة الفاتح العظيمة كمدافع عن حقوق الانسان فى العالم وتحريض الجماهير لهدم السجون.

وتضمن بيان الملتقى أيضاً، البرامج التنفيذية لمقررات الملتقيات السابقة وفاءً من الحركة لالتزاماتها وحرصا لتنفيذ مهامها الثورية[5].

وخلاصة القول: انه خلال استعراضنا للبيانات الختامية لحركة اللجان الثورية والمهام التى تم إعلانها وتنفيذها، يتضح أن دور حركة اللجان الثورية تعاظم، وذلك من أجل ترسيخ مجتمع سلطة الشعب على أرض الواقع. فلقد ساهمت حركة اللجان الثورية من خلال ملتقياتها الأحد عشر فى تأكيد سلطة الشعب وبناء مجتمع الشركاء، والدفع بحركة ثورة الفاتح العظيمة إلى مواقع متقدمة محليا وقوميا وعالميا.

ومما تقدم، نخلص إلى تحديد المنطلقات التالية التى رسختها حركة اللجان الثورية من خلال محكاتها وبرامجها ومهامها:

1) التأكيد على مرحلية حركة اللجان الثورية باعتبارها أداة ثورية وليست أداة للسلطة.
2) التحريض المستمر للجماهير، واحداث التغيير الثورى بها ومن أجلها، وإقامة المجتمع الجماهيرى الجديد، وتحطيم أركان المجتمع القديم، وذلك من خلال تحقيق وصنع البديل الثورى للمجتمع العربى الليبى وفق اطروحات النظرية الجماهيرية.
3) الاستمرار في التحصن بالوعى العقائدى والسياسى وتقويم وتصحيح الأخطاء وممارسة النقد الذاتى، وتعديل البرامج الثورية الاستراتيجية منها والتكتيكية حسب ما اقتضته ضرورات الواقع استجابة لحركية وشعبية الثورة.
4) الضبط المستمر لحركة اللجان الثورية بالفرز والقضاء على الانحراف فى المهام.
5) المساهمة الفاعلة فى بناء الجماهيرية الشعبية والتبشير بالجماهيرية النموذج قوميا وعالميا.

ثانياً: ثورة المنتجين :

لقد اهتمت ثورة الفاتح العظيمة اهتماما خاصاًبالعمال، واعتبرتهم فى كل بياناتها وفى خطب القائد أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة، وأداة الثورة الاقتصادية والانتاجية، وقد كان لاهتمام قائد الثورة بالعمال رد فعل قوى فى نفوس العمال.

(5) بيانات الملتقيات الثورية لحركة اللجان الثورية، شعبة التعبئة والاعلام والتثقيف، مكتب الاتصال باللجان الثورية، طرابلس، كتاب رقم 72.



وفى إطار اهتمام ثورة الفاتح العظيمة بالعمال يجدر بنا القول إن التشريعات التى أهدتها ثورة الفاتح العظيمة للعمال حتى اعلان قيام ثورة المنتجين أدخلت تحسنا جذريا على العمال، وعلى مستوى المعيشة، وقفزت بهم إلى مراحل متطورة، ومن أهم القرارات والقوانين التى صدرت فى حق العمال منذ قيام الثورة ما يلي:

أ - قانون تحريم الاتجار فى الايدى العاملة الصادر فى 26 من شهر الفاتح (سبتمبر) 1969.

ويأتى صدور هذا القانون منذ الشهر الأول لقيام الثورة، تأكيداً للأهمية التى تعلقها الثورة على العمال ونصرتها للفئات الكادحة.

ب - قانون العمل رقم 28 لسنة 1970:

ونظم هذا القانون العلاقة بين العامل والانتاج والربط بينهما ومنح العمال العديد من المزايا التى تهدف إلى إصلاح أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية أو النقابية، أيضاً عمل هذا القانون على توحيد الحركة العالمية وتنظيمها فى إطار نقابي.

جـ - قانون إشراك العمال فى الإدارة والأرباح الصادر فى 14 من شهر المريخ (مارس) 1973م:

أصبح العمال بحكم هذا القانون مسئولين مسئولية مباشرة جنبا إلى جنب مع أصحاب العمل فى تسيير وتوجيه العمل فى المنشآت والمؤسسات، وذلك عن طريق تمثيل العاملين فى مجلس إدارة الشركة بعضوين على الأقل يتم انتخابهما من قبل العمال بالشركة، ويعتبر هذا القانون مكسباً آخر من المكاسب التى تحققت للعمال خلال هذه المرحلة الانتقالية، التى تلتها المرحلة الأهم، ألا وهى مرحلة الشركاء لا أجراء التى سيتم شرحها فيها بعد.

د - قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973:

صدر هذا القانون ونفذت معظم بنوده، ومن ناحية أخرى وعلى طريق الاهتمام بالعمال صدقت الجماهيرية العظمى على كل الاتفاقات الدولية للضمان الاجتماعى بالقانون رقم 37 لسنة 1975 كما صدقت على الاتفاقيات العربية للتأمينات الاجتماعية بالقانون رقم 65، لسنة 1974 والقانون رقم 13 لسنة 1980 والذي عدل، حتى يواكب حركة الثورة الصاعدة والتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى ارتبط بإعلان قيام سلطة الشعب. وتطبيق مقولات النظرية العالمية الثالثة.

هـ - قانون النقابات رقم 107 لسنة 1975:



لقد وحد هذا القانون الحركة العالية فى الجماهيرية وضمها إلى اتحاد عام واحد، بدلا من تشتتها فى العهد المباد، وإلغاء الاتحادات الاقليمية السابقة خلال سنة 1972 وبصدور هذا القانون تمت معالجة العيوب السابقة فى الحركة العمالية الليبية وإيجاد حركة نقابية موحدة.

و - قانون الأمن الصناعى لعام 1976:

ويأتى هذا القانون فى إطار العمل على المحافظة على اليد العاملة، وتلافياً لأخطاء العهد المباد من إهمال تسبب فى تعدد حالات إصابات العمل وأمراض المهنة بين العمال.

وبهذا تكون ثورة الفاتح العظيمة قد خطت خطوات جبارة على طريق الاعداد لثورة المنتجين، وتدريبهم على تحمل وقيادة هذه الثورة، وتكون بعض الأهداف الرئيسة للثورة قد تحققت والتى من أهمها: تحرير الإنسان من الخوف والحاجة، ومن الاستغلال ومن الأجرة وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين فى الجماهيرية العظمى[6].

رغم الاهتمام الذى أولته ثورة الفاتح العظيمة للعمال، والتحسن الذى طرأ على أوضاعهم المهنية والمعيشية، وذلك من خلال التشريعات والقوانين العادلة التى كانت فى صالح العمال العرب الليبيين، فإن كل هذه الاجراءات الثورية لم تكن سوى مرحلة تمهيدية ومرحلة إعداد العمال لقيادة ثورة تحرير المنتجين، لبناء المجتمع الاشتراكى وتطبيق مقولة شركاء لا أجراء.

ولكن تلك التشريعات والقوانين التى كانت أصلا لصالح العمال فإنها كانت عاجزة عن إدخال تغيرات جذرية طالما هناك عمال وأرباب عمل يتحكمون فى مصير العمال، وطالما هناك استغلال وعلاقات ظالمة، الأمر الذى تطلب قيام ثورة، وليس إصلاحاً حيث يزحف العمال على مواقع الانتاج لاستئصال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الظالمة، وتحطيم مجتمع الاستغلال وإسقاط كافة القوانين الظالمة.

ولقد أشار الكتاب الأخضر ـ الجزء الثانى ـ إلى أن الإنسان ليس حراً طالما كانت حاجاته بيد غيره، وأن تحقيق الحرية المادية والمعنوية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكا شخصيا ومضمونا ضمانا مقدسا.

وفى هذا الإطار يؤكد قائد الثورة فى محاضرة لعمال مصنع التبغ بطرابلس 3 من شهر هانيبال (أغسطس) 1978م وحواره مع جماهير المنتجين ببنغازى يوم 26 من

(6) العزابى والمير، الحركة العمالية فى ليبيا ص 223 ـ 245



شهر هانيبال (أغسطس) 1978 وحديثه يوم 7 من شهر التمور (اكتوبر) 1978م بميدان الشهداء بمناسبة الذكرى السابعة لعيد الثأر: إن حرية الانسان لا تكتمل إلا إذا تحرر كلية من أنواع التحكمات والضغوطات التى تقع عليه من أى جهة كانت، وأن حرية الانسان لا تكتمل إلا إذا امتلك هذا الانسان كافة حاجاته امتلاكا مقدسا. . .

ويضيف القائد فى هذا الإطار: أن العمال الآن يحققون الثورة لكل الشعب، فليس هناك أى خوف إلا للذين يعتقدون أنهم قد يتضررون أو تضرروا من ثورة العمال. وأن القضاء على الاستغلال هو خيار تاريخى بالنسبة لثورة الفاتح العظيمة وأن العالم كله يحتاجه، لأن الثورة التقدمية ضد كافة ظواهر الاستغلال(7).

يتضح مما سبق أن هناك اعداداً وترشيداً من طرف قائد ثورة الفاتح العظيمة لإعلان ثورة المنتجين، حيث تمت تعبئة العمال وتوعيتهم ودراسة إمكانات تحمل المسئوليات من قبل العمال ويتضح مما سبق الآتى:

1) استنفار العمال ووضعهم فى مناخ الثورة والمسئولية.
2) ظل التحريض والترصيد الثورى مستمرين على مستوى القيادة الثورية.
3) أصبح واضحاً أن قائد الثورة يريد لتنظيم العمال أن يخوض ثورته ويسترد حقوقه من طرف البرجوازية وضد بيروقراطية الإدارة.

فى إطار تحريك وتجذير ثورة الفاتح العظيمة لشعاراتها التى رفعتها منذ تفجرها تم إعلان ثورة المنتجين فى الفاتح من سبتمبر 1978 وذلك فى خطاب قائد الثورة بمناسبة العيد التاسع للثورة.

ففى ذلك اليوم زحف العمال فى الجماهيرية العظمى إثر البيان الثورى للقائد فى العيد التاسع للثورة فى كافة المصانع ومواقع العمل، وتحولوا إلى شركاء فى الانتاج فى سائر المرافق الانتاجية.

ففى ذلك اليوم تم تحرير الأجراء وانتهت سيطرة أرباب العمل وإداراتهم الاستغلالية وسيطرة الدولة وادارتها البيروقراطية على العمال والمنشآت(8).

وأصبح يوم الفاتح من سبتمبر 1978 هو يوم تحرير الشغيلة، وأول انعتاق من

---

(7) أقوال وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المنتجين، المؤتمر العام للمنتجين، الجزء الأول، ص 14 ـ 16.

(8) خطاب العقيد معمر القذافى فى العيد التاسع لثورة الفاتح 1978 بمدينة طرابلس، حيث تم إعلان قيام ثورة المنتجين وقيام مجتمع الشركاء.



الأجرة. . . وهو أول يوم يتحرر فيه العمال تحرراً حقيقياً من سيطرة أرباب العمل، ومن سيطرة الدولة فى آن واحد وهكذا أصبح العامل فى ليبيا منذ الفاتح من سبتمبر 1978 شريكا فى الانتاج يسير الادارة بنفسه وينتج ويستهلك إنتاجه.

فلقد وجه القائد معمر القذافى بيانا ثوريا إلى عمال ليبيا: حيث حث فيه جموع الشغيلة على الزحف على كافة المصانع والمنشآت الانتاجية.

وتحدث القائد بقوله: فى الذكرى التاسعة لثورة الفاتح العظيمة فى ممارسة التحول التاريخى العظيم، أدعو عمال الجماهيرية فى كل مكان من البلاد الليبية أن يزحفوا بعد نهاية هذا الخطاب مباشرة ليستولوا على المصانع والمنشآت الانتاجية، أن يزيحوا الإدارة البيروقراطية التابعة للقطاع العام والادارة الاستغلالية التابعة للقطاع الخاص. . وأن يقيموا على أنقاضها الإدارة الشعبية. . إدارة العمال، إدارة المنتجين لكى تتم السيطرة على المنشآت الانتاجية للمنتجين وحدهم بالكامل. فلا سلطة على العمال فى المصانع إلا سلطتهم التى يقيمونها باراداتهم الحرة.

وليزحف العمال الليبيون فى كل مكان فى الجماهيرية بعد نهاية هذا الخطاب على المصانع الليبية ليستولوا على حقوقهم فى الانتاج كاملة.[9]

بعد أن أعلن قائد الثورة بداية الزحف على مواقع الانتاج معلنا بذلك بداية ثورة المنتجين فى الجماهيرية داهمت جماهير المنتجين جميع وحدات الانتاج من مصانع وشركات ومعامل ومنشآت ووضعت يدها على جميع الموجودات فيها.

وفى هذا الإطار تم تحديد المنشآت الاقتصادية وتحديد عدد اللجان الشعبية التى يجب أن تديرها وفق الجدوى الاقتصادية لكل مرفق[10].

وعليه وبفعل ثورة المنتجين، اختفت الضرورة إلى ممارسة الإضراب والفصل والمطالبة بتحسين الأجور باعتبار أن جميع هذه الأمور قد تجاوزتها مرحلة الشركاء، التى وصل فيها العمال إلى السلطة التى مكنتهم من صياغة القرارات المناسبة لهم.

وما وصلت إليه ثورة المنتجين فى هذه المرحلة قد تجاوزت ما نصت عليه اتفاقات العمل الدولية والتشريعات المنبثقة عنها.

وبفعل ثورة المنتجين انبثقت هيكلية جديدة داخل صفوف العمال فى الجماهيرية وتمثلت فى الآتى:

(9) خطاب القائد فى العيد التاسع.

(10) ثورة المنتجين، المؤتمر العام للمؤتمرات الانتاجية، طرابلس ص 43.



1) المؤتمر الانتاجي أو المهنى.
2) اللجنة الشعبية.

أ - المؤتمر الإنتاجى أو المهنى:
ويضم المؤتمر جميع الشركاء فى الوحدة الانتاجية وفى الوحدات المتعددة الفروع ويتولى مؤتمر الوحدة الانتاجية ممارسة الاختصاصات التالية:
1- رسم السياسة للموقع السياسى.
2- اعتماد الميزانية.
3- توزيع حصص الشركاء من عوائد الانتاج.
4- الترخيص للجنة الشعبية بالتصرف فى الاحتياطات والاعتمادات.[11]
واستنادا الى التقارير التى صدرت بعد الزحف وتطبيق المقولة فقد تحققت زيادة كبيرة فى الانتاج أدت إلى زيادة فى حصص المنتجين تجاوزت 50٪ بالمقارنة بما كان عليه العمال قبل ثورة المنتجين فى الفاتح سنة 1978[12].

ب - اللجنة الشعبية:
يتم اختيار لجنة شعبية من بين الشركاء فى كل موقع انتاجى ويتم اختيار أعضاء اللجنة الشعبية للوحدة الانتاجية بطريقة الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر الانتاجى.

ثالثاً: تطور هيكلية سلطة الشعب :

بعد تطبيق السلطة الشعبية من خلال تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية بيدها صناعة القرار فى جميع جوانب الحياة تكون على مستوى الجماهيرية 178 مؤتمرا شعبيا أساسيا، ولكن بمرور السنوات اثبتت التجربة أن ذلك العدد من المؤتمرات الأساسية لم يسهل عملية اتخاذ القرارات بواسطة أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية وعليه فقد تقرر زيادة عدد المؤتمرات الشعبية الأساسية بشكل واسع تمكينا للجماهير من ممارسة السلطة فى مختلف مناطق الجماهيرية بالتوسع فى هيكلية سلطة الشعب.

وبناء على هذا فقد تم إقرار إضافة المؤتمرات الشعبية على مستوى الفروع فى البلديات.

والمؤتمر الشعبى للفرع يضم أكثر من مؤتمر شعبى أساسى، وذلك وفقا للكثافة

(11) ثورة المنتجين ص 200.
(12) ثورة المنتجين ص 210.



السكانية فى نطاق كل فرع بلدى. ومن مهام مؤتمر الفرع صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الفرع البلدى.

المؤتمرات الشعبية على مستوى البلديات

المؤتمر الشعبى للبلدية هو: ملتقى أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والمؤتمرات المهنية والانتاجية فى نطاق البلدية وتتكون أمانة المؤتمر الشعبي للبلدية من الآتى:

1) أمين المؤتمر.
2) الأمين المساعد.
3) أمين شئون المؤتمرات الشعبية.
4) أمين شئون اللجان الشعبية.
5) أمين شئون المؤتمرات المهنية والانتاجية.

مهام المؤتمر الشعبي للبلدية :

1ـ صياغة قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى نطاق البلدية.
2ـ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى نطاق البلدية.
3ـ التنسيق بين مؤتمرات الفروع بالبلدية ومتابعة تنفيذ القرارات مع اللجان الشعبية النوعية.
4ـ اختيار أمانة مؤتمر البلدية.
5ـ اختيار أمانة اللجان النوعية على مستوى البلدية.
6ـ اختيار أمين اللجنة الشعبية للبلدية.
7ـ محاسبة أمانة المؤتمر واللجان الشعبية النوعية فى مختلف القطاعات على التقصير أو التهاون فى عملها.

- المؤتمرات الشعبية القومية :

إنطلاقا من أن أرض الجماهيرية هى أرض كل العرب، فقد أضيف إلى هيكلية سلطة الشعب المؤتمرات الشعبية القومية.

فالمؤتمر الشعبي القومى يتكون من المواطنين العرب الموجودين على أرض الجماهيرية العظمى والذين اكتشفوا زيف الانظمة السياسية المعاصرة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ وبتحريض من قائد الثورة تنادى المواطنون العرب من كل أقطار الوطن العربى وشكلوا مؤتمراً قومياً على مستوى كل بلدية.



وللمؤتمر القومى أمانة، وأمين المؤتمر القومى يعتبر عضوا فى المؤتمر الشعبى للبلدية.

- المؤتمرات الأممية :

إنطلاقا من مبادىء ثورة الفاتح العظيمة وتأكيداً لحرية الإنسان وسيادته أينما كان أتيح للأمميين المتواجدين على أرض الجماهيرية العظمى الفرصة التاريخية لتأسيس مؤتمراتهم الأممية للمشاركة فى تقرير أمورهم.

ففى هذا الخصوص أعلن القائد الأممى: أن الجماهيرية هى وطن ومثابة لكل عشاق الحرية فى أى مكان من العالم. إن ثورة الفاتح العظيمة جاءت بعصر الجماهير والسعادة فى كل المجالات، ليس فقط للشعب العربى الليبى، بل هى قوة عظيمة وملهمة لكل إنسان يعشق الحرية والسعادة. وهكذا انتشرت المؤتمرات الأممية فى مختلف انحاء الجماهيرية.

- المؤتمرات الشعبية النسائية: (13)

تأكيداً لتحريض قائد ثورة الفاتح العظيمة المستمر للمرأة وضرورة مشاركتها فى صناعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الجماهيرى فقد تم توسيع هيكلية سلطة الشعب لكى تقام المؤتمرات الشعبية الأساسية النسائية، وذلك ضمانا لجماهير النساء من مشاركة فاعلة فى ممارسة السلطة فلقد شاركت المرأة الرجل فى السلطة والسياسة والادارة والدفاع، وفى كل تصريف أمور المجتمع الجماهيرى وتأتى هذه الخطوة فى إطار تحريض قائد الثورة على أنه فى المجتمع الجماهيرى يوجد إنسان جماهيرى بيده السلطة والثورة والسلاح، والمجتمع الجماهيرى قائم على الجماهير التى هى من الذكور والإناث.

وللمؤتمرات الشعبية النسائية أمانات ولجان شعبية فهى تقرر وتشارك فى التنفيذ من خلال المؤتمرات الشعبية للبلديات ومؤتمر الشعب العام.

- اللجان الشعبية :

يقصد باللجان الشعبية، اللجان التى تدير كافة القطاعات والمؤسسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات والمنشآت وغيرها من الوحدات الادارية فى الجماهيرية

(13) قبل كلمة القائد فى التجمع النسائى للمرأة الليبية، كانت تعقد تجمعات نسائية للمؤتمرات الشعبية وتسمى بالتجمع النسائى، ولكن بعد كلمة القائد فى التجمع النسائى للمرأة الليبية فى 30 هانيبال 1988، أصبحت هناك مؤتمرات شعبية نسائية قائمة بذاتها.



العظمى. وهى الأداة التنفيذية للتشريعات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية. وتقوم بأداء دورها تحت تسلط ومساءلة المؤتمرات الشعبية. ووفقاً للقوانين المنظمة للجان الشعبية الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية لا يجوز لها اتخاذ أى إجراء ما لم يكن مستندا إلى قرارات المؤتمرات الشعبية.

تمارس اللجان الشعبية مهامها بصورة جماعية، وتعد أيضا مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية مسئولية تضامنية عما تتخذه من قرارات واجراءات. ولا يجوز لأمين أى لجنة شعبية على سبيل المثال أو أى عضو من أعضائها اتخاذ أى إجراء تنفيذى بصفة منفردة.

ويلاحظ بأن آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية وصلت إليها فى تنظيم عملها، صدور قانون صلاحيات اللجان الشعبية لسنة 1989 الصادر عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ فى مؤتمر الشعب العام الذى عقد بمدينة بنغازى. ومن خلال هذا القانون سوف نتعرف أكثر على فلسفة اللجان الشعبية كأساس من أسس سلطة الشعب فى الجماهيرية العظمى.

- اللجان الشعبية للمحلات :

وهى اللجان المختارة شعبيا فى نطاق المحلة، وفق التوزيع الجغرافى للبلديات والفروع بالجماهيرية وتمارس اختصاصات مختار المحلة سابقا، وتستمد اللجان الشعبية للمحلات مهامها من قانون ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها، والتعديلات اللاحقة له. وفى مقدمة هذه المهام التوفيق بين المواطنين والتحكيم فى الخلافات التى تنشأ بين سكان المحلة، وقد قصد من وراء استحداث هذا النوع من اللجان الشعبية إيجاد نواة للقضاء الشعبى [14]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون صلاحيات اللجان الشعبية لسنة 1989 الصادر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغ فى مؤتمر الشعب العام فى دورة انعقاده العادى الثانى لسنة 1988 لم يشر إلى هذا النوع من اللجان الشعبية.

- اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية :

تعتبر اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية آخر مرحلة تنظيمية للجان الشعبية على مستوى المؤتمر الشعبى الأساسى، والغرض منها هو توسيع هيكلية سلطة الشعب، وضمان مشاركة واسعة لجماهير المؤتمرات الشعبية فى صناعة وتنفيذ القرار، والسرعة فى المتابعة والرقابة.

(14) أحمد على الفيتورى، سلطة الشعب ص 116 ـ 120.



وتتكون اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبى الأساسى من أمين وأعضاء القطاعات المختلفة يتم اختيارها من المؤتمر الشعبى الأساسى. وتتولى هذه اللجنة الشعبية المهام التالية التى منها:

1) تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبى الأساسى والقوانين الصادرة عنه.
2) الإشراف على الوحدات الإدارية الواقعة فى نطاق المؤتمر.
3) التوفيق والتحكيم بين المواطنين فى نطاق المؤتمر.
4) ممارسة كافة الإختصاصات الموكلة للجان الشعبية للمحلات.

ومن هنا نلاحظ اختفاء اللجان الشعبية للمحلات ونقل اختصاصاتها إلى اللجان الشعبية للمؤتمر الشعبى الأساسى[15].

- اللجان الشعبية لفروع البلدية :

النوع الثامن من اللجان الشعبية، هو اللجنة الشعبية للفرع البلدى.. وتتكون اللجنة الشعبية للفرع البلدى من أمين وأمناء اللجان النوعية بالفرع ويتم اختيار هؤلاء عن طريق المؤتمر الشعبى للفرع. وتتولى هذه اللجنة عدة مهام منها:

1) الإشراف على عمل اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية.
2) تنفيذ مشروعات خطة التحول بالفرع البلدى.
3) مراقبة نشاط الشركات والمنشآت العاملة فى نطاق الفرع.
4) تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية على مستوى الفرع.

- اللجان الشعبية النوعية في البلدية :

التدرج الثالث فى هيكلية اللجان الشعبية، هو اللجان النوعية بالبلدية فتتكون هذه اللجان من أمين ويتم اختياره من المؤتمر الشعبى للبلدية، وعضوية أمناء اللجان الشعبية للقطاع بفروع البلدية.

وتتولى اللجنة الشعبية النوعية بالبلدية ـ كل فى دائرة اختصاصها ـ مهام حددها قانون صلاحيات اللجان الشعبية ومن أهمها:

1) تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وخطط التحول فى نطاق البلدية.
2) الإشراف على الشركات والمنشآت التابعة للقطاع داخل البلدية.
3) تنفيذ الإختصاصات الأخرى التى تقضى بها التشريعات النافذة.[16]

(15) قانون صلاحيات اللجان الشعبية، أمانة مؤتمر الشعب العام.
(16) قانون صلاحيات اللجان الشعبية.



ومن أمثلة اللجان الشعبية النوعية: الصحة ـ العدل ـ الخزانة ـ التعليم ـ المواصلات . . . إلخ . .

- اللجان الشعبية للبلديات :

تقديراً لظروف الكثافة السكانية، والتقسيم الجغرافى فى الجماهيرية، فإن الجماهيرية مقسمة إلى عدد من البلديات ولكل بلدية الشخصية الاعتبارية وميزانيتها المستقلة. ومن هنا جاءت ضرورة إنشاء لجان شعبية للبلديات لكى تكون مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية للبلديات وتمارس هذه اللجنة اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة، وفى حدود ما تصدره إليها من ضوابط وتوجيهات. وتتكون اللجنة الشعبية للبلدية من أمين وأمناء اللجان الشعبية النوعية ويتم اختيارهم من المؤتمر الشعبى للبلدية[17].

وللجان الشعبية للبلديات مهام عديدة نذكر منها:

1) تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى البلدية
2) تنفيذ خطة التحول فى البلدية
3) إقامة المشروعات الاستثمارية أو المساهمة فيها.
4) الإختصاصات الأخرى الموكلة إليها بموجب التشريعات النافذة.

- اللجان الشعبية العامة النوعية :

تتكون اللجنة الشعبية العامة النوعية من أمين يتم اختياره ـ بقرار من مؤتمر الشعب العام، وعضوية أمناء اللجان الشعبية النوعية فى البلديات بالجماهيرية العظمى. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن القطاعات التى تدار بواسطة لجان شعبية عامة تحدد بقرار من مؤتمر الشعب العام أيضاً.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الشعبية العامة النوعية:

1) تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة فى مؤتمر الشعب العام.
2) تنفيذ المشروعات العامة ووضع المعايير الفنية لها ودراستها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.[18]

- اللجنة الشعبية العامة للبلديات :

فى إطار توسيع هيكلية سلطة الشعب وضمان تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية،

(17) قانون صلاحيات اللجان الشعبية.

(18) منهج المبتدىء، شعبة المنهج والتعميمات ص 27 ـ 32.



بدون اللجوء إلى المركزية والحرص على تفتيت بيروقراطية الإدارة الحكومية، تم استحداث اللجنة الشعبية العامة للبلديات. وتتشكل هذه اللجنة من أمين اللجنة الشعبية العامة وعضوية أمناء اللجان الشعبية للبلديات بالجماهيرية العظمى.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الشعبية العامة للبلديات ما يلى:

1) التسيق فى مجال المشروعات والخدمات التى تخص أكثر من بلدية.
2) التنسيق بين اللجان الشعبية النوعية التى ليست لها لجان شعبية عامة.
3) اعتماد تقسيم البلديات إلى فروع.
4) الإختصاصات الأخرى المقررة لها وفقا للتشريعات النافذة.[19]

- اللجنة الشعبية العامة :

وأخيرا تتكون اللجنة الشعبية العامة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى من أمين وعضوية أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية، ويتم اختيارهم بقرار من مؤتمر الشعب العام.

وللجنة الشعبية العامة عدة اختصاصات أهمها ما يلى:

1) الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمصاغة بمؤتمر الشعب العام.
2) الإشراف على عمل اللجان الشعبية العامة النوعية.
3) انشاء المشروعات العامة والمصالح والشركات والهيئات والمؤسسات المختلفة.
4) التوقيع على الإتفاقيات الدولية.
5) اقتراح مشروع الميزانية العامة.
6) الإشراف والرقابة على المؤسسات التابعة لها.[20]

- اللجان الشعبية للشركات والمنشآت :

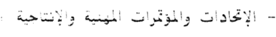
لم تتغير هيكلية اللجان الشعبية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع. حيث استمرت تلك اللجان من حيث طريقة اختيارها شعبياً ومن حيث القيام بمهامها.

وتستمد فلسفة اللجان الشعبية بالشركات والمنشآت بالجماهيرية العظمى من التحريض الثورى الذى وجهه قائد ثورة الفاتح فى الفاتح عام 1978 والذى وجه فيه نداء للعمال بالزحف على الشركات والمنشآت العامة والخاصة، للإستيلاء على الإدارة وتسيير الانتاج. وبذلك تتحقق على أرض الواقع مقولة «اللجان فى كل مكان».

(19) قانون صلاحيات اللجان الشعبية.

(20) د. عبد السلام المزوغى، مفهوم الادارة الشعبية ص 95.





- الإتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية :

يؤكد البند الثالث من وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية والمصاغ فى مؤتمر الشعب العام فى الثانى من شهر المريخ (مارس) 1977 : أن الشعب فى الجماهيرية العظمى يمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والإتحادات والمؤتمرات المهنية والروابط، وعليه تعتبر المؤتمرات المهنية والإنتاجية ركنا مهما من أركان سلطة الشعب. فهى تشارك فى صنع القرار الجماهيرى كأعضاء مؤتمرات شعبية أساسية.[21]

ولقد تعددت التسميات لهذا الركن المهم لسلطة الشعب، منذ الإعلان عنه في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب. ولكن أخيراً تم التأكيد على اعتماد وتسمية الإتحادات والنقابات والروابط والمؤتمرات المهنية والإنتاجية، (بالمؤتمرات المهنية) وذلك بناء على قرارات أمانة مؤتمر الشعب العام.

- مؤتمر الشعب العام القومي :

يوجد فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى الكثير من المؤتمرات الشعبية القومية الأساسية، فى معظم بلديات الجماهيرية. ولكى تصنع هذه المؤتمرات قراراتها والعمل على تنفيذها، لا بد من ملتقى عام يمكنها من ذلك. فالمؤتمر الشعبى العام القومى هو ملتقى أمانات المؤتمرات الشعبية القومية الأساسية. وأمين المؤتمر الشعبى القومى العام عضو فى مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية العظمى. وبالتالى يصبح صوت كل القوميين الموجودين على أرض الجماهيرية مسموعا ويشارك فى صياغة قرارات المؤتمرات الأساسية والقومية.

وتأكيداً لهذه التجربة الفريدة، فقد تم انعقاد دوره طارئة للمؤتمرات الشعبية الأساسية القومية على امتداد أرض الجماهيرية العظمى من الفترة 15 ـ 21 جمادى الآخر 1395 و.ر. الموافق 25 النوار (فبراير) 1986 إلى 3 المريخ (مارس) 1986)، وكانت هذه الدورة هى الأولى فى تاريخ انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية القومية فى ملتقاها العام.

وقد صدرت عدة قرارات عن هذه الدورة الطارئة، منها فى المجال السياسى:

(21) العقيد معمر القذافى، الفصل الأول من الكتاب الأخضر.

(22) بيان الملتقى الأول لمؤتمر الشعب القومى، المريخ 1986، موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أمانة مؤتمر الشعب العام، ص 643.



1) العمل على إزالة الحدود بين أقطار الوطن العربى.
2) دعوة الخبرات العربية المهاجرة إلى العودة إلى الوطن العربى.
3) التأكيد على أن القضية الفلسطينية هى قضية العرب الأولى.
4) تأييد كافة أشكال النضال التحررى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[23].

- وفي المجال العسكري :

1) الدعوة إلى فتح أبواب المعسكرات لتدريب العرب الموجودين بالجماهيرية.
2) فتح أبواب الكليات العسكرية الليبية للطلاب العرب.
3) الإنضمام للقيادة الشعبية العالمية لمحاربة الأمبريالية والاستعمار ومقاومة التفرقة والتمييز العنصرى.
4) الإنضمام للقيادة القومية للقوات الثورية العربية بقيادة العقيد معمر القذافى[24].

- وفي المجال الإقتصادي :

1) العمل على إصدار عملة عربية موحدة
2) العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة.
3) المشاركة فى المشاريع الاشتراكية والمساهمة فيها تطوعاً[25]

- وفي المجال الثقافي والإجتماعي :

1) تكوين وإنشاء المنتديات العربية فى بلديات الجماهيرية:
2) تشكيل لجان عربية متخصصة لتثوير المناهج التعليمية لخدمة القضية العربية.
3) المؤتمرات القومية هى الإطار الذى تنطوى تحته كافة الروابط والاتحادات والمؤتمرات العربية داخل الجماهيرية وهى الجهة الرسمية للتعامل مع جهات الاختصاص.[26]

- المؤتمر الشعبي العام الأممي :

انطلاقا من أن اعلان الجماهيرية هى وطن ومثابة لكل عشاق الحرية فى أى مكان من العالم، وأن ثورة الفاتح العظيم جاءت بعصر الجماهير والسعادة فى كل المجالات ليس فقط للشعب العربى، بل هى قوة ملهمة لكل إنسان يعشق الحرية، تم تشكيل العديد من المؤتمرات الشعبية الأساسية الأممية فى مختلف بلديات الجماهيرية، التى شكلت فيها بعد

(23) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، ص 650.
(24) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ص 650.
(25) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ص 650.
(26) موسوعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ص 657.



الملتقى العام للمؤامرات الشعبية الأممية، ممثلاً فى المؤتمر الشعبى العام الأممى والذى يكون أمينه عضواً فى مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية.

وتأكيداً لهذه الفرصة التاريخية التى منحتها ثورة الفاتح العظيمة لكل الأمميين فى الجماهيرية وخارجها، تم انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر الشعبى العام الأممى لعام 1986، واتخذ المؤتمر العديد من القرارات ومن أهمها:

1) تعلن المؤتمرات الأممية بأن العقيد معمر القذافى هو القائد والمفكر والمعلم لكل حركات التحرر العالمى.
2) تعلن المؤتمرات الأممية دعمها للجبهة الشعبية العالمية وأن الجماهيرية هى مثابة الأحرار فى كل أنحاء العالم.
3) ترفض المؤتمرات الأممية كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التى تفتقر إلى الأسس العادلة والمتناقضة مع الحقوق المشروعة للشعوب المضطهدة فى العالم.[27]

ـ مؤتمر الشعب العام :

مؤتمر الشعب العام فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية[28].

وبمعنى آخر إن مؤتمر الشعب العام هو ملتقى عام لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية، وهو الذى يقوم بمتابعة ومحاسبة اللجان الشعبية العامة النوعية، ومن أهم اختصاصات مؤتمر الشعب العام، صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تتخذها فى دوراتها العادية والاستثنائية وصياغة جدول الأعمال الذى تضعه المؤتمرات الشعبية الأساسية، أيضا من اختصاصاته ممارسة الرقابة على أعضاء اللجنة الشعبية العامة ومحاسبتهم واختيارهم.

ولمؤتمر الشعب العام أمانة تختار من قبل أعضاء المؤتمر. . وبناء على ما تم استعراضه وتأسيساً على تطور هيكلية سلطة الشعب فقد تأكد ـ دون شك ـ للجميع أنه «ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة. . . وهى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان[29]

---

(27) العقيد معمر القذافى الفصل الأول من الكتاب الأخضر.
(28) المرجع السابق.
(29) نفس المرجع.



ففى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى وبعد إعلان قيام سلطة الشعب تم تقسيم الشعب فى ليبيا إلى مؤتمرات شعبية أساسية واختار كل مؤتمر أمانة ولجنة له، أو من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية تتكون مؤتمرات شعبية على مستوى فروع البلديات، ومن مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية للفروع تتكون المؤتمرات الشعبية على مستوى البلدية. ثم اختارت جماهير المؤتمرات الشعبية لجاناً شعبية تنفيذية، لتحل محل الادارة الحكومية، فاصبحت بذلك كل القطاعات والمؤسسات والهيئات والمصالح والأجهزة والشركات والمنشآت تدار بواسطة لجان شعبية مختارة اختياراً مباشراً.

وفى نفس الوقت أصبحت هذه اللجان مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية التى تملى عليها السياسة وتراقبها فى تنفيذها. وبهذا أصبحت الادارة فى الجماهيرية شعبية والرقابة شعبية أيضاً، وانتهى التعريف القديم للديمقراطية الذى يقول «الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الجماهيرى الجديد وهو «الديموقراطية هى رقابة الشعب على نفسه»[30] فأصبح بذلك كل الليبيين والليبيات أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية ومن ينتمى منهم وظيفياً أو مهنياً يتشكلوا فى اتحادات أو مؤتمرات مهنية أو إنتاجية، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والإتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والإتحادات والمؤتمرات المهنية والإنتاجية سنويا. فمؤتمر الشعب العام هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

رابعاً : تعزيز الحرية :

1) هدم السجون وتحرير السجناء[31]:

انطلاقاً من أن الحرية من المبادىء العظيمة التى رفعتها ثورة الفاتح العظيمة منذ قيامها، وقد سعت إلى تحقيقها على صعيد الواقع وذلك دون الاكتفاء برفعها كشعار، أعلن قائد الثورة فى خطابه التاريخى فى العيد الحادى عشر لإعلان قيام سلطة الشعب عن بدء مرحلة جديدة تتعزز فيها الحرية فى الجماهيرية العظمى بكل الأبعاد والمضامين

(30) خطاب القائد فى الجماهير المحتشدة بمبنى الجوازات بطرابلس للاحتفال بتمزيق قوائم الممنوعين من السفر، المريخ (مارس) 1988.

(31) تم الاعلان على هدم السجون وتحرير الطلقاء فى خطاب قائد الثورة فى مؤتمر الشعب، فى خضم الاحتفالات بالعيد الحادى عشر لاعلان قيام سلطة الشعب، فى المريخ (مارس) 1988 برأس لانوف.





وتتكامل فيها للإنسان فى عصر الجماهير حقوقه وآدميته حيث دعا القائد إلى هدم السجون الليبية وتحرير السجناء.

وعبر القائد عن هذه الخطوة التاريخية على صعيد تعزيز حرية الإنسان فى الجماهيرية العظمى بأن أرض الجماهيرية ليست بسجن ولا يمكن أن تكون سجنا ولكنها أرض الحرية والإنعتاق وسلطة الشعب والتألق والإبداع.

وبهذا التعزيز الحضارى لقضية الحرية الذى أطلقه القائد، تم تحرير السجناء الذين تآمروا على الثورة وذلك بحكم القصور الذى كان لديهم من استيعاب التحولات الثورية التى صنعتها وتصنعها ثورة الفاتح العظيمة.

وتأتى هذه المبادرة الثورية تأكيدا للتوجه الحضارى، بما تضمنته وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير من إعلان لمبدأ الحرية وأن الثورة إعلان الحرية. وبعد تحريرهم أكدوا للقائد بأن ثورة الفاتح العظيمة هى ثورة الحرية واعلنوا عزمهم على المشاركة فى بناء سلطة الشعب وأن يكونوا درعاً لثورة الفاتح العظيم التى حررتهم.

2) تمزيق قوائم الممنوعين من السفر وإلغاء تأشيرات الخروج:

وفي غمرة احتفالات الشعب العربى الليبى بالذكرى الحادية عشرة لإعلان قيام سلطة الشعب وبعد اعلان محرر السجون بهدمها، وتأكيداً على أن الحرية فى الجماهيرية الشعبية هى حرية المواطن فى الإقامة والتنقل والسفر وقت السلم، كما أكدت ذلك الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير، قام القائد، وفى خطوة إنسانية أخرى تضاف إلى سجل الانتصارات التى يحققها الشعب العربى الليبى، بتمزيق قوائم الممنوعين من السفر، وإلغاء العمل بنظام تأشيرة الخروج للمواطنين الليبيين.

فدعا القائد فى مؤتمر الشعب العام فى دورته الطارئة بمدينة رأس الأنوف فى شهر المريخ 1988 كل الممنوعين من السفر إلى التجمع أمام مبنى الجوازات بمدينة طرابلس وذلك للاحتفال بتمزيق كل القوائم التى كانت تعد من قبل الأجهزة الأمنية وغير الأمنية وإعادة كل جوازات السفر المتحفظ عليها إلى أصحابها.

وعبر القائد عن أسفة تجاه الإجراءات التى منع بسببها بعض الليبيين من السفر إلى الخارج بالرغم من أنها عادية ومطبقة فى كل دول العالم، إلا أن التعددية فى تحديد المتحفظ عليهم لا تتفق والتوجهات الحضارية، وإعلان الحرية وسلطة الشعب. وأكد



القائد: ينبغى أن تكون هناك جهة واحدة فقط وشعبية لها الحق فى تحديد القوائم وتحديد أسباب المنع من الخروج[32].

ويأتى هذا الحدث ترسيخا لحقوق المواطن فى عصر الجماهير وحريته فى التنقل والإقامة دون قيد. وكذلك تعيّن تعديل كل القوانين بشأن السفر والخروج والدخول للمواطنين. ففى هذا الإطار تم تعديل القانون رقم 4 لسنة 1985 بشأن مستندات السفر بما يكفل وجود قواعد قانونية آمرة تضمن حرية المواطن فى السفر وقت السلم، وعدم جواز منعه من السفر أو من الحصول على مستند سفر، أو من تجديده، وكذلك عدم جواز سحب هذا المستند إلا بأمر من جهة قضائية مصعدة شعبياً وهى محكمة الشعب.

إن هدم السجون وتحرير الطلقاء، وتمزيق قوائم الممنوعين من السفر وإلغاء نظام العمل بتأشيرات الخروج والعودة للمواطنين، تمثل خطوات عملية لتعزيز الحرية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، إضافة إلى إعلان تشكيل محكمة الشعب.

3) اعلان تشكيل محكمة الشعب:[33]

تعزيزاً للإنتصارات التى حققها الشعب العربى فى الجماهيرية بقيادة قائد الثورة العقيد معمر القذافى، وتنفيذاً لقرارى مؤتمر الشعب العام رقم 5/4 لسنة 1988 بشأن تصعيد رئيس محكمة الشعب، ورئيس مكتب الإدعاء الشعبى، وتكليف أمانة مؤتمر الشعب العام وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات باختيار أعضاء محكمة الشعب وأعضاء مكتب الإدعاء الشعبى، من بين المختارين من المؤتمرات الشعبية الأساسية، اختار مؤتمر الشعب العام فى 15. 3. 1988 قضاة محكمة الشعب وأعضاء بمكتب الإدعاء الشعبى. فتم بذلك تشكيل محكمة الشعب التى تتكون من أعضاء لمكتب الإدعاء الشعبى وأعضاء لمحكمة الشعب ورئيس للمحكمة ورئيس لمكتب الإدعاء الشعبى[34].

ومن أهم اختصاصات محكمة الشعب، النظر فى القضايا التى أكد عليها قانون

---

(32) خطاب العقيد معمر القذافى بمناسبة العيد التاسع عشر للثورة، الناشر المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.

(33) قرار مؤتمر الشعب العام بتشكيل محكمة الشعب، الجريدة الرسمية، العدد 31، السنة السادسة والعشرون 1988/9/29 ص 1044.

(34) انظر قرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1988 بشأن تشكيل محكمة الشعب.



تعزيز الحرية الذى وضعته المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لسنة 1989 وما تضمنته وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير.

فيجوز لكل من اعتدى على حقوقه الواردة فى قانون تعزيز الحرية، اللجوء لمحكمة الشعب لرد الظلم المادى والمعنوى وإنصافه بعد تحقيق يجريه مكتب الإدعاء الشعبى. ويجوز لمحكمة الشعب أن تحكم بتعويض من لحقه الضرر، وأن تأمر بإزالة آية آثار ترتبت على الفعل.

وبإعلان تشكيل محكمة الشعب تم إلغاء كل المحاكم الخاصة المؤقتة، واختصت محكمة الشعب دون غيرها بالنظر فى القضايا التى نص عليها مشروع قانون تعزيز الحرية، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير.

4) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير ومشروع قانون تعزيز الحرية:

من الجماهيرية العظمى والتى بدأت بعصر الجماهير وإعلان الحرية انتصارا لآدمية الإنسان، واستردادا لحقوق الإنسان، وفى اليوم التاريخى، الأحد 12.6.1988 تم إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان فى المجتمع الجماهيرى، التى أصدرها مؤتمر الشعب العام فى جلسته الطارئة بقاعة الحرية فى مدينة البيضاء، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها الطارئ لعام 1988.

بإصدار الوثيقة الخضراء الكبرى تنتصر النظرية الجماهيرية للحرية، انطلاقاً من أن مفهوم إعلان الحرية هو الحكم الشعبى، وأن السلطة للشعب تمارس بلا نيابة وتمثيل فى المؤتمرات الشعبية، وبذلك يكون أبناء المجتمع الجماهيرى أحراراً فى تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها، إلا إذا كانت العلاقة ضارة بالمجتمع، ومفسدة له أو منافية لقيمه[35]

وأخيراً وبعرض مشروع قانون تعزيز الحرية الذى ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لسنة 1989، يكون شعب الجماهيرية العظمى أول شعب يضع حدا نهائياً لانتهاك حريته، ويقدم أول دليل يضمن تعزيز حرية الإنسان، ويقنن حقوقه السياسية والإجتماعية والإقتصادية، استرشاداً بوثيقة إعلان قيام سلطة الشعب فى مدينة سبها عام 1977 وبالمبادىء التى أعلنها الشعب العربى الليبى فى

(35) انظر الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان.



الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير فى مدينة البيضاء عام 1988.

مشروع قانون تعزيز الحرية، يعتبر، من وجهة النظر القانونية تشريعاً منفذاً لمبادىء الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان. ويأتى هذا القانون كضمان تشريعى لممارسة الحرية وتحديد حقوق المواطن فى الجماهيرية العظمى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فجاءت معظم مواده تأكيداً للمبادىء التى أعلنها الشعب العربى الليبى فى الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ووثيقة إعلان قيام سلطة الشعب.

من خلال عرضنا السابق لإنجازات ثورة الفاتح العظيمة تبين لنا أن هذه الثورة إعلان للحرية.

لقد شهدت مرحلة ما بعد سلطة الشعب مباشرة فترة الانتقال من الثورة إلى الدولة، وفصل الثورة عن السلطة فى أروع مشهد من مشاهد التحولات التاريخية التى صنعها الشعب العربى الليبى وقيادته التى لم تشهدها التجارب السياسية والثورية من قبل عبر مراحل التاريخ الإنسانى.

إن الحرية هى الطريق الذى من خلاله يحقق الإنسان سعادته، والمجتمع الحر هو المجتمع الذى يحقق السعادة ويحافظ عليها، والشعوب المستعبدة والمكبلة بقيود التبعية والتخلف والتجزئة هى تلك التى لا تعرف معنى الحرية، ما لم تكن فى حركة مستمرة وكفاح متواصل من أجل نيلها.

وبتوالى الإنتصارات التاريخية التى يحققها شعب الجماهيرية العظمى بقيادة القائدة العقيد معمر القذافى، تكون قضية الحرية قد انتصرت نهائياً، بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاقتحم الشعب الليبى وقيادته التاريخية عصر الجماهير، بإعلان أول جماهيرية فى التاريخ والتى تعنى انتصار الحرية، حيث السلطة والثروة السلاح بيد الشعب.

وفجّر العمال العرب الليبيون ثورة المنتجين، وتم بذلك تحرير الشغيلة فى الجماهيرية العظمى ودعوة عمال العالم لتحرير أنفسهم وقيادة الثورة الإقتصادية العالمية.

وبادر القائد بإعطاء المثل النموذج فى قيادة التحولات التاريخية من خلال مفهومه للثورة والسلطة، وذلك بإعلانه فصل الثورة عن السلطة. وطرحه الصيغة الثورية والتنظيمية لفصل الثورة عن السلطة، وذلك باعلان الحركة السياسية الثورية العالمية الجديدة، المتمثلة فى حركة اللجان الثورية. تلك الحركة الثورية التى تحرّض الجماهير على ممارسة السلطة وقيادة الثورة الشعبية.



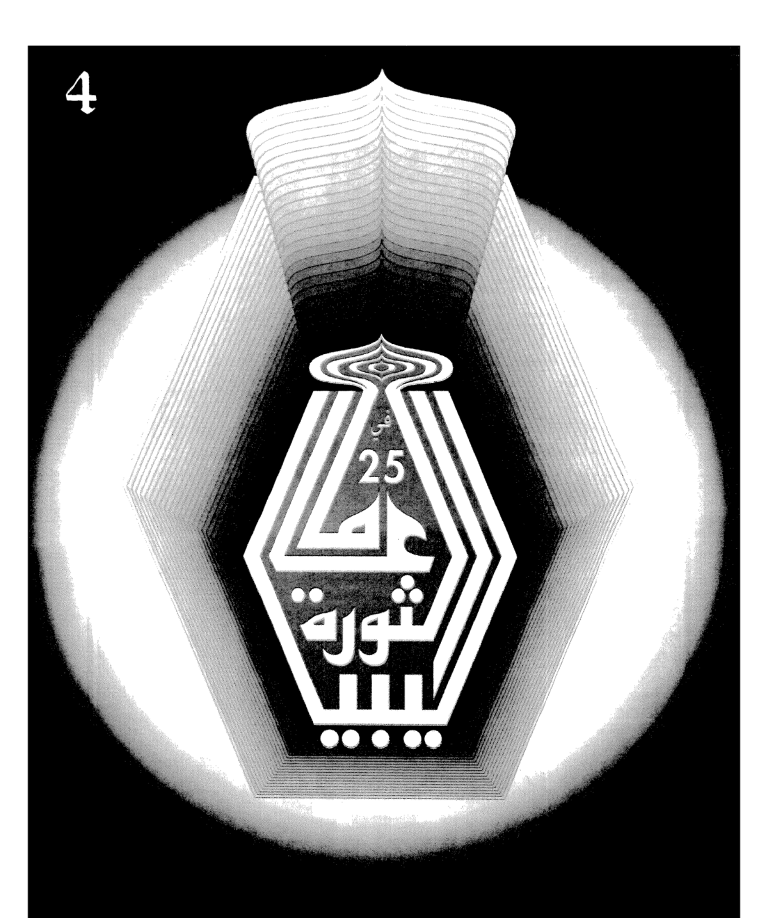
والخلاصة أنه من خلال فصل الثورة عن السلطة والتحولات الجذرية التى أحدثتها على طريق سلطة الشعب، وإعلان ثورة المنتجين وتحرير الشغيلة، حرّض الجماهير على ممارسة السلطة الفعلية والتحول من مرحلة الجماهيرية الرسمية إلى مرحلة الجماهيرية الشعبية، فنظمت هيكلية سلطة الشعب تنظيماً ديمقراطياً شعبياً واسعاً، وفق التوجهات الحضارية والوحدوية والأممية الجديدة. فتم نقل الكثير من الصلاحيات التنفيذية من قمة تنظيم اللجان الشعبية إلى قاعدية تنظيم اللجان الشعبية. وتم الإعلان عن قيام المؤتمرات الشعبية النسائية فى كل ربوع الجماهيرية العظمى، ضماناً لمشاركة نسائية فاعلة فى سلطة الشعب. ويسمح لكل العرب، بعد إعلان (الجماهيرية أرض كل العرب)، بتشكيل مؤتمراتهم الشعبية الأساسية وقيام مؤتمرهم الشعبى العام. وباعتبار الجماهيرية هى المثابة العالمية لحركات التحرير العالمية، وأن الجماهيرية هى الملاذ الوحيد لكل المضطهدين والمحرومين من ممارسة الحرية، أعلن فى الجماهيرية قيام المؤتمرات الشعبية الأساسية الأممية والمؤتمر الشعبى العام الأممى.

وبإيجاز يكون النظام السياسى والإدارى فى الجماهيرية العظمى هو نظام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والشعب هو أداة السلطة فى هذا النظام.

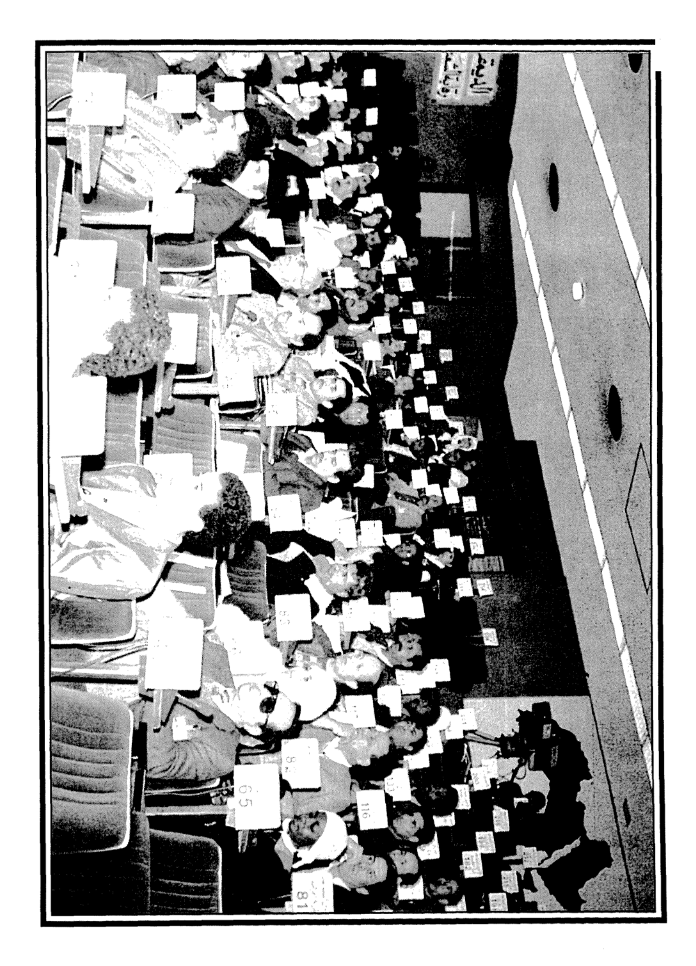
ويستمر قائد الثورة فى نضاله من أجل تعزيز الحرية، فيعلن أمام مبنى الجوازات ببلدية طرابلس، وفى نفس الشهر من نفس العام، تمزيق قوائم الممنوعين من السفر، وإلغاء نظام العمل بتأشيرات الخروج والعودة للمواطنين الليبيين، فتحقق بذلك حرية التنقل والإقامة لكل الليبيين قاطبة فى الداخل والخارج.

وتوالت انتصارات الحرية بتشكيل محكمة الشعب وإلغاء كل المحاكم الخاصة والمؤقتة. ويقرر الشعب فى مدينة البيضاء وفى نفس العام إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير تأكيداً لإعلان الحرية الذى نادت به ثورة الفاتح العظيمة منذ قيامها قولاً وعملاً.

وأخيراً، ضماناً للإنتصار النهائى لقضية الحرية فى الجماهيرية العظمى وعدم المساس بأجواء الحرية التى وصلت إليها جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية من خلال المعاناة والتضحيات العظيمة التى بذلتها فى سبيل تأكيد سلطة الشعب وقيام مجتمع الجماهيرية الشعبية، يقر شعب الجماهيرية العظمى إصدار قانون تعزيز الحرية الذى يضمن ممارسة الحرية ويعززها وتكون محكمة الشعب هى الجهة الوحيدة دون غيرها فى تطبيق مواد هذا القانون الذى ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لسنة 1989.



السياسة الخارجية





يهدف هذا الفصل ضمن إطار هذا الكتاب (ليبيا الثورة في عشرين عاماً) إلى تتبع مسيرة ليبيا فى السياسة الخارجية منذ قيام الثورة وحتى العيد العشرين لها، وفى الحقيقة لا يمكن الادعاء أنه من البساطة الإلمام بجميع جوانب مسيرة السياسة الخارجية خلال عشرين عاماً فى فصل واحد حيث إنّ الإلمام بها إلماماً كاملاً لا تسعه كتب أو مجلدات، ولذلك فإنّنا سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على المسارات الرئيسيّة للسياسة الخارجية الليبية، منذ قيام الثورة، والأسس التى قامت عليها وما حققته من إنجازات هامة فى المجال الخارجي. وعلى هذا الأساس سنتناول جوانب متعددة تتمثل فى أربعة محاور رئيسيّة، بعضها يتفرع تفريعات متعددة، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّنا لن نتمكن من الدخول فى تفاصيل لأن المجال لا يتّسع لها فى هذا الكتاب، وإن كانت ذات أهميّة لا تنكر، أمّا الحديث عن السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة فسيكون على النحو التالى:

أولاً : السياسة الخارجية للثورة تجاه الوطن العربى.
ثانيًا : السياسنة الخارجية للثورة تجاه إفريقيا.
ثالثاً : السياسة الخارجية للثورة تجاه العالم الثالث.
رابعاً: السياسة الخارجية للثورة تجاه الدول الكبرى.

أولا : السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة تجاه الوطن العربي :

أكّدت الثورة الليبية فى سبتمبر (الفاتح) 1969م هويتها العربية أوّل ما أكّدت، وذلك من خلال بيانها الأول، ثمّ الإعلان الدستورى الذى أوضح هيكليّة النظام فى



ليبيا بعد قيام الثورة، وتوضيحاً لهوية ليبيا فقد ذكر الإعلان الدستورى فى مادته الأولى: أنّ ليبيا جزء لا يتجزّأ من الوطن العربى.

إنّ التأكيد على هذه الهوية العربية أدّى بقيادة الثورة إلى أن تهتم منذ اللحظة الأولى لتفجرها بمسألتين اعتبرتها في غاية الأهميّة والخطورة: المسألة الأولى هى: مسألة الوحدة العربية وضرورة تحقيقها وحتميّة وجودها، أمّا المسألة الثانية فهى القضيّة الفلسطينيّة، قضيّة العرب المركزيّة التى لا بدّ من حلّها عن طريق عودة الأرض إلى أهلها. وعلى هذا الأساس فسنستعرض سياسات ومواقف الثورة الليبيّة من هاتين المسألتين منذ اللحظة الأولى، والإنجازات التى حققتها الثورة فيهما، أمّا القضايا والأزمات الطارئة فى الوطن العربى فإنّها قضايا تعتبرها الثورة مسائل مؤقتة وستظل باقية أو تبرز من حين إلى آخر، ما لم تعالج من خلال الانتصار فى هاتين القضيتين، والتغلب على معوقاتها، وذلك بقيام الوحدة العربية الشّاملة ثمّ تحرير فلسطين وعودة كامل الأرض إلى أصحابها.

الوحدة العربية :

برز بوضوح، فى الإعلان الدستورى المؤقت، التأكيد على أنّ الوحدة العربية الشاملة هى هدف الشعب العربى الليبى الذى هو جزء من الأمّة العربية. وفي هذا الخصوص على الرغم من احترام قيادة الثورة فى ليبيا لميثاق جامعة الدول العربية، كان الاعتقاد السائد لدى القيادة بأنّ جامعة الدول العربية تنقصها الكفاءة حتّى تصبح أداة للوحدة الاندماجية بين الأقطار العربية. «إنّ الثورة الليبية لا تريد لجامعة الدول العربية أن تكون مجرّد اسم للاجتماعات العربية بل عاملاً لوحدة عربية قويّة، تتحمّل كل واجباتها فى الظروف العصيبة الرّاهنة التى تمرّ بها الأمة العربية، بل إنّ قيادة الثورة فى ليبيا اعتبرت أنّ مجرى العلاقات العربية منذ تأسيس الجامعة العربية 1945م، وكذلك كل العلاقات والاتفاقات الثنائية كانت سببًا معوقًا فى طريق الوحدة العربية، حيث إنّ كلّ هذه الأعمال أدّت إلى الاعتراف بالكيانات الإقليميّة وشرعيّة وجودها التى كانت قد تشكّلت فى غالبيتها عن طريق القوى الأجنبية، إنّ المعاهدات والاتفاقيات التى قامت بين أبناء الأمة العربية الواحدة لا مكان لها، ولا معنى لها، إنّ مثل هذا الإجراء ينكر وحدة الأمة والوطن». [1]

وعلى هذا فإنّ قيادة ثورة الفاتح العظيمة لم تشجّع على استخدام الجامعة

(1) ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر، طرابلس، ليبيا: وزارة الإعلام: سبتمبر 1972م، صفحة 35.



العربية لمجرد ساحة للدعاية والمزايدات الودّية، لقد كانت القيادة مقتنعة بأن جامعة الدول العربية يجب أن تعمل كأداة لتحقيق الوحدة العربية. وهذا الموقف من قيادة الثورة لم يعن الامتناع بشكل أو بآخر عن تمويل الجامعة العربية أو المساهمة فى أعمالها.

لقد سعت ليبيا بعد قيام الثورة فى الفاتح من سبتمبر 1969م إلى تحقيق الوحدة العربية، بأىّ شكل من الأشكال، وبأى وسيلة من الوسائل. فقد كانت الوحدة أحد الشعارات التى رفعتها الثورة منذ اليوم الأول لقيامها. إلاّ أنّه يجب الإشارة إلى أنّ قيادة الثورة لم تؤيّد بحماس كبير أيّة محاولات وحدوية على المستوى الإقليمى العربى، بل كانت ترى أنّ الوحدة العربية يجب أن تعالج بشكل شامل لا بشكل جزئى.

يقول الرائد عبد السلام جلّود فى ذلك «إنّ معالجة الوضع العربى على المستوى الإقليمى عمل غير كامل وغير طبيعى، وهو يتجاهل بغباء شديد حقائق التاريخ والتطوّر»[2]. ومع هذا فقد توجهت القيادة الليبية بعد الثورة إلى مصر على اعتبار أنّها رائدة الوحدة العربية والقومية فى الوطن العربى، وأنّ الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره القائد الوحيد الجاد فى مسألة الوحدة العربية، وبالرغم من هذا نرى أن العقيد معمّر القذافى ذكر منذ الشهر الأول لقيام الثورة فى ليبيا بأنّه يرغب، ليس ليبيا ومصر فقط، بل كل الأراضي العربية أن تتّحد، أنّ الوحدة العربية ليست نتاج ثورة الفاتح، ولكنّها وجدت منذ الأزل وستبقى إلى الأبد، إنّها تملأ قلوب العرب من المحيط إلى الخليج.[3] لقد ذكر بأن تنظيم الضباط الأحرار كان تنظيمًا وحدويًا، ولذلك فقد أطلق عليه تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار، وكان ذلك شرطاً أساسيًا للانضمام إلى ذلك التنظيم.[4]

لقد كانت مسألة الوحدة العربية الشغل الشاغل لقيادة الثورة، فلم يخل خطابٌ أو محاضرة أو بيان من ذكرها بتفصيل أو إيجاز، وذلك منذ قيام الثورة وعلى مدى عشرين عامًا، فعلى سبيل المثال، بيّن العقيد معمّر القذافي فى خطابه فى بنغازي بتاريخ 29 ديسمبر (الكانون) 1969م: «بأنّ الوحدة العربيّة تجسّد الآن فلسفة جديدة، وأنّ الجماهير العربية هى التى تطالب وتصرّ على الوحدة العربية وذلك بغضّ

---

(2) صحيفة الفجر الجديد، طرابلس، ليبيا: 18 إبريل 1974م. العدد 505، صفحة 2.

(3) خطاب العقيد معمر القذافى فى مدينة سبها بتاريخ 22 سبتمبر 1969م.

(4) حسن خليل حسن، القذافى والثورة الإسلامية بنغازى، ليبيا: منشورات مكتبة الأندلس، 1973م. ص. 17.



النظر عن الحكّام والحدود والتحديات، الجماهير العربيـة الآن تقرّر مصـيرها وتعلن وتحمى وحدتها، إنّها هى التى ستقاتل شبرًا شبرًا لتحرير الأرض العربية»[5] ونجد أنّ العقيـد القذافي فى إحـدى خطبـه يوضـح بأنّ هنـاك ثلاث طـرق لتحقيق الوحـدة العربية.[6]

1 – الطريق المثلى وهى اتحاد الدول العربية الثورية.
2 – الطريقة الثانية وهى قيام الوحدة بين مختلف الأنظمة القائمة.
3 – الطريقة الثالثة تتمثّل فى تحقيق الوحدة عن طريق القوة، وتتمّ عن طريق قوّة تهاجم كلّ النظم وتهزّها وتتحقّق عن طريقها الوحدة الشاملة.

لقد كان الاعتقاد فى هذه الأساليب وأهميّتها بهدف تحقيق الوحدة العربية، على الرغم من سلبيات كل أسلوب من تلك الأساليب، غير أنّ ذلك لم يقلّل من الاعتقاد فى دور الجماهير فى تحقيق الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج، لقد كان ذلك الاعتقاد دافعًا للقيام بالمسيرة التاريخيّة من رأس اجدير إلى الحدود المصرية بمنطقة امساعد، وهى التي اعتبرت مسيرة وحدوية وضعت بصماتها على تاريخ الوحدة العربية وتطوراتها.

لم تكتف القيادة الثورية فى ليبيا بإحداث إطار فكري في مجال الوحدة العربية بل عكفت على بذل المساعى لتحقيق تلك الفكرة على أرض الواقع، حيث إنّها لم تأل جهدًا لتحقيقها، وفي أقرب وقت، لقد بدأت القيادة الليبية في مناقشة موضوع الوحدة وتحقيقها مع أكثر من قيادة فى الوطن العربى، ونتج عن تلك المناقشات والمفاوضات الإعلان عن عديد من المواثيق والبيانات، وكان أوّل تلك المواثيق هو ميثاق طرابلس، الذى كان نتيجة لمحادثات بين الأقطار الثلاثة «مصر، ليبيا، السودان» وقد دارت تلك المحادثات فى طرابلس فى الفترة من 25 إلى 27 ديسمبر 1969م، وقد اعتبر ميثاق طرابلس نقطة انطلاق لعمل عربى موحد ينسق بين إمكانات الدول الثلاث، ويدفعها دفعًا حثيثًا على طريق الوحدة، والبيان المشترك الذى صدر عن هذه الاجتماعات يلقى الأضواء على أبعاد المجتمع الثورى العربى والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها،[7] ثمّ صدر فى 9.11.1970م إعلان القاهرة، الذى استند إلى أن الثورات الثلاث فى كلّ

(5) خطاب العقيد معمر القذافى 29 ديسمبر 1969 فى المدينة الرياضية بمدينة بنغازى.
(6) ذكرت هذه الأساليب فى خطاب العقيد معمر القذافى فى افتتاح معسكر ناصر الأول للمتطوعين بمنطقة الكراريم في مصراتة 23 يوليو 1972م.
(7) للمزيد حول البيان وميثاق طرابلس انظر: منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، الجمهورية العربية الليبية - وزارة الاعلام إدارة العلاقات العامة، سبتمبر 1971م. صفحات 187 ـ 192.



من مصر والسودان وليبيا تصدر من نبع واحد، وتسير فى طريق واحد، وتتجه إلى هدف واحد، هو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة، التى تتمثّل فيها تاريخيًا وإنسانيًا كلّ المعطيات التى تريدها الأمة العربية أساسًا لمستقبل تتحقق به وفيه آمالها[8] كما صدر فى هذا الإطار بتاريخ 17 .4 .1971م. إعلان بنغازى الذي أقرّ إنشاء اتحاد الجمهوريّات العربية.

وعلى الرغم من أن بعض البيانات لم تصل إلى درجة التطبيق العملى نجد أن دستور اتحاد الجمهوريّات العربية قد وقّع بعد عدّة شهور استنادًا إلى بعض تلك البيانات.

إنّ قيادة الثورة تصرّ على أنّ الوحدة العربية لا بدّ أن تسبق أى محاولة نحو التعاون والتقدم، فإذا كان العرب صادقين فى مسألة التقدّم وتحسين أوضاعهم، فإن ذلك لن يتحقّق إلاّ من خلال الوحدة العربيّة، وعلى هذا فإنّ الوحدة العربية قد أدركت كوسيلة لتحسين أو تغيير الأوضاع العربية السائدة فى الوطن العربى، ولم ينظر إليها على أساس أنّها غاية أو هدف فى حدّ ذاته.

لذلك استمرّت ثورة الفاتح العظيمة فى نضالها من أجل تحقيق أمل الجماهير العربية فى الوحدة منذ لحظاتها الأولى، فقد كانت تؤمن حين رفعت شعار الوحدة بين شعاراتها الثلاثة، أنّه هو الإطار الوحيد الذي يجب أن يتحرّك فى داخله أىّ جهد عربي، وأنّه شعار غير قابل للانتظار أو التأجيل، فإن سعيها من أجل تحقيق الحرية وسعيها من أجل تحقيق الاشتراكيّة يجب ألاّ يكون بمعزل عن الإطار القومي الوحدوي.[9]

إنّ التصميم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية لم يكن يمثّل انغلاقًا داخل مجموعة من الأقطار، فقد بذلت ثورة الفاتح العظيمة جهودًا مكثفة ومتصلة فى هذا السبيل، وتحرّكت على اتّساع الساحة العربية كلّها. وما إن قام الفريق حافظ الأسد بحركته التصحيحيّة فى الجمهورية العربية السورية حتّى سافر العقيد معمّر القذافي إلى دمشق، ومن هناك طمأن الأمّة العربية على سير الأحداث فى القطر العربى السورى، وبانفتاح سوريا وتلاحمها مع النضال العربى كان طبيعيًا أن يعلن بعد ذلك بوقت قصير انضمام سوريا إلى دول ميثاق طرابلس.

فى لحظة تاريخية رائعة.. فى تمام الساعة التاسعة من مساء السبت 21 من صفر

(8) المرجع السابق ص. 192 ـ 193.

(9) منجزات الفاتح من سبتمبر (سبتمبر 1971). صفحات 183 ـ 184.



عام 1391هـ. الموافق 17 أبريل 1971م. أذيع من طرابلس والقاهرة ودمشق نبأ ميلاد اتحاد الجمهوريات العربية.[10]

لقد كان إعلان اتحاد الجمهوريات العربية إنجازاً جبّارًا بالنسبة لثورة الفاتح العظيمة وذلك فى غضون فترة قصيرة من قيامها، بل يلاحظ أنّ القيادة الليبية اتّخذت إجراءات عديدة قد لا تظهر للعيان، بخصوص تقريب يوم الوحدة الشامل، ولعلّ ما اتخذته القيادة بشأن العلاقات مع الجيران أفضل الأمثلة لتحديد تحركات الجماهيرية، ففي 2 من أغسطس (هانيبال) 1972م. صدر البيان التاريخي بإقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية، وبذلك تكوّنت النواة الصلبة للدولة العربية الموحدة.

إنّ وحدة مصر وليبيا قوّة جديدة لدولة الاتحاد وقوّة جديدة ضاربة وطاقة مبدعة وخلاّقة يملكها الشعب العربي، ويستطيع من خلالها أن يحقّق الانتصار على تحدّيات العصر، ومن ثمّ فإنّ هذه الطاقة الجديدة يجب أن تصان وأن تتخلّص من المعوقات، يجب أن تنطلق من إطار صحيح إلى هدفها المنشود.[11]

وتأسيساً على هذا المضمون فقد تمّ إعلان قيام الوحدة الاندماجيّة بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية فى بنغازي فى 22 جمادى الآخرة 1392هـ. الموافق 2.8.1972م.

«ولقد اقتضت حكمة الرئيسين بأن ترسى الوحدة على أساس متين يصمد للعواصف والتيارات، وذلك بأن تتمّ إجراءات الوحدة خلال عام تتاح فيه فرصة الدراسة المتأنّية، وتزول فيه الحدود الوهمية، وكل الآثار التى خلقتها سياسة التفرقة الاستعمارية».[12] وعلى هذا فقد حدد تاريخ الأول من سبتمبر (الفاتح) 1973م. كموعد نهائي للإعلان عن الأطر المختلفة لإعلان الوحدة بين مصر وليبيا.

لقد قام العقيد معمر القذافى قائد ثورة الفاتح العظيمة بعدة زيارات إلى جمهورية مصر العربية لحث الحكومة المصرية على التقيد بالموعد المحدد لإعلان مؤسسات دولة الوحدة بين مصر وليبيا، وفى 18 يوليو 1973م. كان انطلاق أضخم

---

(10) المرجع السابق صفحة: 196 للمزيد حول إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية أنظر صفحات 197 - 209.

(11) ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر، طرابلس، ليبيا: الإتحاد الإشتراكى العربي، 1972، صفحة 32.

(12) المرجع السابق نفسه صفحة 33.



مسيرة وحدوية فى تاريخ العرب من رأس اجدير متجهة إلى مصر، تعبيرًا عن إرادة الشعب العربى فى الجمهورية العربية الليبية فى تحقيق الوحدة الاندماجية وكان موعدًا لها أن تصل القاهرة عاصمة مصر يوم الثالث والعشرين من يوليو 1973م. لتحمل للقيادة السياسية فى جمهورية مصر العربية مسؤولية إتمام إجراءات تنفيذ هذه الوحدة، وكان نتيجة هذا الضغط هو إعلان جديد للوحدة بتاريخ 29. 8. 1973م. وتوقيع القرارات التنفيذية للوحدة الاندماجية، اعتبارًا من الفاتح من سبتمبر (الفاتح) 1973م. الصادرة في «ميت أبو الكوم» فى 3 شعبان 1393هـ. الموافق 3. 8. 1973م. وذلك بتكوين جمعية تأسيسيّة وتعيين وزيرين مقيمين في كلّ من القاهرة وطرابلس، لمتابعة قيام الوحدة وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط، وإنشاء منطقة اقتصادية حرّة على جانبي الحدود وإصدار الدينار الحسابى.[13]

ويمكن القول إن ما أعلن عنه لم يكن نتيجة قناعة من الحكومة المصرية، حيث إن ذلك الإعلان الأخير لم يقدم شيئاً جديداً نحو الاندماج الكامل، الذى كانت تسعى إليه وتطالب به القيادة في ليبيا، وإن ذلك الموقف من الوحدة الاندماجيّة بين مصر وليبيا من قبل الحكومة المصرية لم يثبط عزيمة القيادة فى ليبيا، غير أن ملامح عدم الرضا بدأت تظهر خاصة عندما لم يحدث أى تنسيق فى السياسات قبل حرب رمضان (أكتوبر) 1973م. ويمكن القول إنّه منذ تلك التطورات بدأت العلاقات الليبية المصرية الثنائية فى التدهور. وبالرغم من المساعي المتعددة إلاّ أنّ وجهات النظر تباعدت والعلاقات الثنائية بين الدولتين زادت سوءاً إلى أن وصلت إلى اتخاذ إجراء لم يكن في الحسبان، وهو نشوب معركة على الحدود المصرية الليبية كان الطرفان فيها خاسرين، وبالرغم من توقف إطلاق النار وعدم اتساع دائرة الحرب بين البلدين العربيين المتجاورين، إلاّ أن العلاقات لم تتحسن بل ازدادت توترًا بعد اتخاذ (السادات) قرار الزيارة لفلسطين المحتلة والاعتراف بالعدو الصهيوني، وتبادل البعثات الدبلوماسية معه، فقد كان لذلك رد فعل قومى حيث قرّرت الجماهيريّة في ذلك الوقت سحب اعترافها بمصر، وترتب على ذلك إسقاط فكرة التعاون مع مصر الرسميّة أو إقامة أي عمل آخر له صلة بالحكومة المصرية. وبالتالي انتهى السعي إلى تحقيق الوحدة مع حكومة (السادات) أو أيّة حكومة أخرى فى مصر تسير فى نفس المسار، وبالتالى لم يتغير الوضع عمّا كان عليه بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك السلطة وذلك نظرًا لاستمراره فى نفس النهج الذى كان قد انتهجه (السادات) فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وموقفه من العدو الصهيونى.

(13) مسيرة الإنسان فى الجمهورية العربية الليبية، طرابلس، ليبيا. وزارة الإعلام والثقافة، يناير 1976 صفحات 55 ـ 56.



وعندما قرّرت الحكومة المصرية الانسحاب من اتحاد الجمهوريات العربية، اعتبرت الجماهيرية أن ذلك القرار تسفيهًا لقرار الشعب العربي في مصر، الذى وافق على دستور الاتحاد. وأعلنت الجماهيرية إدانتها لذلك القرار، كما أعلن قائد الثورة فى الذكرى 14 لطرد الطليان الفاشيست أنّه لا يمكن أن تخرج مصر من اتحاد الجمهوريات إلاّ باستفتاء شعبى، بنفس الكيفية التي قام عليها الاتحاد، وأن مصر لا زالت عضواً فى اتحاد الجمهوريات العربية(١٤).

لم يكن السعى لتحقيق وحدة اندماجية مع مصر هو الاتجاه الوحيد الذى اتجهته الثورة فى ليبيا بعد نجاحها، ولكن كما ذكرنا سابقًا، كانت هناك جهود ومساع عديدة وفى مختلف الاتجاهات لتحقيق هذا الهدف، الذى يمثل أحد أسس السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة، وليس أدلّ على تلك التعددية فى المساعى، ما توصلت إليه قيادة الثورة من نتائج مع عدد من الدول العربية، تتمثل إمّا فى بيانات مشتركة أو اتفاقيات ثنائية لها أبعادها المختلفة، أو إعلانات عن مشاريع وحدوية تتفاوت فى درجاتها وجوانب اهتماماتها. ولعلّ أهمّ تلك النتائج على اختلافها، هي المشاريع الوحدوية التي توصلت إليها ليبيا الثورة مع عدد من الدول العربية، فى إطار تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وكان بين هذه المشاريع توقيع إعلان جربة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية، الصادر فى «جربة» فى 12 يناير (أى النار) 1974م، ونرى تأكيدًا لهذا الإعلان فى الصياغة التي توصّل إليها مؤتمر الشعب العام في اجتماعاته الواقعة بين 5 ـ 18 يناير (أى النار) 1976م. عندما حدد فى بند السياسة الخارجية (الفقرة الثالثة) ما يلى: إنّ المؤتمر، إيمانًا واعيًا منه بهدف الوحدة، باعتبارها قضية حياة أو موت بالنسبة لجماهير الأمة العربية قبل أن يكون شرطًا للتقدم الشامل، فإنّه:

أ – يؤكد على ضرورة مواصلة النضال الوحدوي بكل الوسائل.

ب – إن أى ردة أو نكوص أو تراجع دون هذه الغاية من قبل أى حاكم أو نظام آخر، لن يزيد الشعب العربى الليبى إلاّ المزيد من الإيمان والتمسك والإصرار على الوحدة والعمل على تحقيقها.

ج – يدعم المؤتمر الخطوات الوحدوية، ويوصى بمواصلة المساعى الوحدوية الجديدة.

د – يقر المؤتمر تمسكه ببيان جربة الوحدوي التاريخى، ويؤكد على ضرورة تطبيقه، إيفاءً والتزامًا بالعهد، وتحقيقًا لمطالب الشعب العربى فى الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تونس الذى تفجر يوم توقيعه من قبل الرئيسين وإعلانه فى

(14) تقرير المكتب الشعبى للإتصال الخارجى في سنة 1988 الخاص بالرد على قرارات المؤتمرات الشعبية بخصوص السياسة الخارجية، صفحة 38.



زحوف شعبية هادرة مهللة مكبرة مؤيدة لإقامة الجمهورية العربية الإسلامية. غير أنّ هذه الوحدة لم تتحقّق نظرًا لتراجع النظام التونسي فى ذلك الوقت عن تنفيذ المشروع(15).

وفى نفس الوقت تمّت خطوات وحدوية بين ليبيا والجزائر تمثّلت فى بيان (حاسي، مسعود) ولقاء (عين أم الناس) كما بذلت مساعى وحدوية مع سوريا وأخرى مع السودان. وظلّت هذه المحاولات فى إطار المساعى التى بذلتها ليبيا انطلاقًا من أهداف ومبادئ الثورة فى ليبيا، وقدّمت يدها لكل الحكام العرب تدعوهم لنبذ الخلافات، واستمرت فى تأكيدها على ضرورة تحقيق الوحدة العربية، كما دعت فى سنة 1977م مجلس الرئاسة لدولة اتحاد الجمهوريات العربية ومجلس الأمة بها للاجتماع غير أنّ ذلك لم يتم.(16) هذا وقد أدّت المساعى والجهود التى بذلتها ثورة الفاتح العظيم إلى عقد اللجنة العليا المشتركة الليبية ـ السورية اجتماعاً واحدًا فى دمشق، وكانت حصيلة ذلك الاجتماع التوقيع على محضر تناول أوجه العلاقة بين البلدين، وفى ظلّ الظروف التى كانت تمرّ بها سوريا فى سنة 1982م. ولانشغالها فى متابعة التطورات والأحداث الجارية على مقربة من حدودها لم تتهيّأ الفرصة للجماهيريّة للقيام بإجراءات تنفيذية رغم الاتصالات والمشاورات العديدة من الطرفين، واكتفت سوريا بالتشاور وتنسيق المواقف فى إطار المساعى التى تبذلها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكيّة العظمى من أجل تحقيق الوحدة العربية تمّ التوقيع على معاهدة وحدة بين المغرب وليبيا لإقامة الاتحاد العربى الإفريقى.

ولقد استمرّت جهود الجماهيرية بخصوص تحقيق الوحدة العربية الشاملة، ودعت إلى التمسك بالصيغ الوحدوية المطروحة على الساحة العربية. وتنفيذ هذه الصيغ وصولاً إلى الغاية المنشودة من تحقيق وحدة عربية بإحدى تلك الصيغ، وقد عقدت اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية ومجالس الوزراء فى كلّ من سوريا واليمن وتونس والجزائر اجتماعات عديدة خلال السنوات الثلاث الماضية وهي 86/87/1988م، وتمّ عقب كلّ اجتماع من هذه الاجتماعات التوقيع على محاضر اتفاقيات، تضمنت نتائج تلك المباحثات. وقد استمرّت الجماهيرية في دعوتها للأقطار العربية إلى تحقيق الوحدة العربية، هذا وقد دعت الجماهيرية جميع الأقطار العربية وبدون استثناء إلى الانضمام للاتحاد العربى الإفريقي الذى يعتبر بداية لوحدة عربية شاملة.

(15) قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام لسنة 1976 الخاصة بالسياسة الخارجية.
(16) تقرير المكتب الشعبى للإتصال الخارجى ـ مرجع سابق.



وقد قدَّم قائد ثورة الفاتح العظيمة مشروعًا لتحقيق الوحدة العربية إلى ملوك ورؤساء الدول العربية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى بالجزائر، [17] وقد تمثل هذا المشروع فى تشكيل مجلس رئاسة، كما يشكل رؤساء الوزارات لجنة تنفيذية أو مجلسًا تنفيذيًا اتحاديًا. ويترك هذا المشروع كلّ دولة من الدول على وضعها التى هى عليه، وقد تابع المكتب الشعبى للاتصال الخارجى مشروع تحقيق الوحدة العربية، وقد أفادت معظم الردود العربية أن المشروع يحتاج إلى الدراسة، وبذلت المساعي من قبل قيادة الثورة وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق بين الجماهيرية وكل من شطرى اليمن على إعداد وثيقة اتحاد ثلاثي.

ومن أجل العمل على توثيق العلاقات مع الأقطار العربية، شهدت الجماهيرية عديداً من اللقاءات مع المسؤولين فى الدول العربية، من خلال الزيارات التى قام بها المسؤولون فى البلاد العربية، كما تمّ إرسال وفود ليبية للقيام بزيارات لمختلف البلدان العربية، وتنفيذًا لقرار المؤتمرات الشعبية الأساسيّة لتوثيق العلاقات مع الدول العربية، فقد تمت إعادة العلاقات مع العراق والمملكة الأردنية، وقد جرى تطوير للعلاقات الليبية التونسية، والسودانية، كما تمّ تكثيف الاتصالات مع كلّ من الجزائر وسوريا وشطرى اليمن.

ولقد شهد النصف الأول من العام 1988م تطورات هامة فى إطار الوحدة العربية، فقد حرص قائد الثورة فى أكثر من مناسبة، على إزالة الحدود بين الدول العربية، واعتبارها كأنّها لم تكن. وبالفعل تمّ تهديم البوابة الحدودية بين الجماهيرية العظمى وتونس برأس اجدير، وذلك فى اليوم السابع من شهر الطّير (أبريل) 1988م. وتمّ قبل ذلك بأيام سحب الفرقة العسكرية من الحدود الغربية بين الجماهيرية العظمى وتونس، وفى الخطاب التاريخى لقائد الثورة فى الذكرى الثامنة عشرة لطرد القوات والقواعد البريطانية فى 28 من شهر المريخ (مارس) 1988م. أعلن القائد سحب القوات الليبية من الحدود المصرية، وإلغاء المنطقة العسكرية.

وفى 8 من هانيبال (أغسطس) 1988م، تمّ التوقيع على محاضر اتفاق التعاون الثنائى بين الجماهيرية وتونس. واعتبر ذلك خطوة على درب الوحدة العربية، وبهذا نلاحظ أنّه منذ النصف الثانى من العام 1988م شهدت المنطقة العربية توجهات وحدوية، خاصّة بين شطرى اليمن فى المشرق، وبين دول الشمال الإفريقى الخمس فى

(17) خطاب قائد الثورة فى الذكرى الثامنة عشر لثورة الفاتح العظيمة السجل القومى المجلد التاسع عشر 87 ـ 1988 صفحات 38 ـ 44.



المغرب، ومما لا شكّ فيه أن التطورات الهامة التى شهدتها المنطقة العربية كان لها كبير الأثر فى دعم وحدة الصف العربى، وتعزيز التضامن العربى، وقد ساهم هذا المناخ الإيجابى الذى ساد العلاقات العربية فى تهيئة الظروف المناسبة لإقامة علاقات تعاون وتكامل بين أقطار المغرب العربى، وفى هذا الإطار قام قائد الثورة بزيارات هامة إلى كلّ من تونس والجزائر، وتمّ التوقيع على العديد من الاتفاقيات فى هذا الخصوص. وقد تمّ تشكيل لجان فنية من دول المغرب العربى، من أجل إرساء دعائم وحدة مغاربية بين أقطار هذه المنطقة، وقد قامت هذه اللجان بإعداد تقاريرها وتوصياتها التى رفعت إلى مؤتمر القمة المغاربية الذى عقد بمراكش بالمغرب فى 16 النوار (فبراير) 1989م. وقد شاركت فيه كلّ من المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، والجماهيرية العظمى، وقد أطلق على المؤتمر، مؤتمر القمة التأسيسى لدول المغرب العربى، وكان المؤتمر يهدف إلى مناقشة التقارير والتوصيات التى أعدّتها اللجان المكلفة تمهيدًا لإعلان وحدة المغرب العربى.

وقد أكّد قائد الثورة أهميّة هذا الحدث التاريخى فى مسار الوحدة العربية الشاملة، وإن الأمة العربية بدأت تودع مرحلة الإقليميّة والتشتت والتأخر.[18] وقد تمّ الإعلان في الجلسة الختامية للمؤتمر عن قيام اتحاد المغرب العربى 17.2.1989م.

ويمكن القول إنّ الجماهيرية فى سعيها إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة، تعمل على نبذ الأفكار الإقليمية التي تروج للمصالح القطرية، ولا تتعامل مع الأنظمة العربية على أساس أنّها وحدات مستقلة أو أن قضاياها قضايا خاصة تتعلق بكل قطر على حدة، وإنّما تعالج القضايا والمشاكل المطروحة على الساحة العربية كجزء من كل، وأى ضرر يلحق بالجزء يصيب الكل بالتشتت والتخلف والتبعية، ولا حَلّ لكل تلك القضايا والمشاكل ـ مهما صغرت ـ إلاّ بالوحدة العربية الشاملة، وتفويت الفرصة على الإقليميين والأمبرياليين، هذا هو مبدأ ثورة الفاتح العظيمة وقيادتها، ولعل خير دليل على ذلك دعم الجماهيرية للحركة الوطنية اللبنانية والدعوة إلى وحدة لبنان.

القضية الفلسطينية :

لا يمكن القول بفصل القضية الفلسطينية عن مسألة الوحدة العربية، التى تعتبر إحدى أسس السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح العظيمة 1969م، بل

(18) صحيفة الفجر الجديد السنة الحادية عشر ـ العدد 6076، 17 من شهر النوار (فبراير) 1989، صفحة 1.



يمكن القول إن القضية الفلسطينية ركيزة من ركائز الوحدة العربية بالنسبة لقيادة الثورة فى ليبيا، حيث إنّ علاقات ليبيا بعد قيام الثورة مع الدول العربية الأخرى تحددت وفقًا لمواقف تلك الدول من القضية الفلسطينية.

لقد اعتبرت قيادة ثورة الفاتح العظيمة منذ اليوم الأول لقيامها، أنّ الكيان الصهيونى هو مجرد جسر وقاعدة عسكرية لحماية الاستعمار الجديد فى الشرق الأوسط، والحل لهذه المشكلة هو عمل موحد وجماعى من الدول العربية وجيوشها ضد هذا الكيان. يذكر قائد الثورة فى إحدى الخطب: نؤمن بضرورة دعم الثورة الفلسطينية ماديًا ومعنويًا، ولا يجب أن نكتفى بهذا العمل ولكن يجب أن نوحد الجيوش النظامية العربية لتقرير المعركة فى الوقت المناسب. وتأسيساً على ذلك فقد اعتبر أن فشل كلّ المحاولات السابقة سببه الاعتماد على الإقليمية، إن الإقليمية قد فشلت فى الدفاع عن حرية الإنسان العربى فى أى إقليم أو حتى فى إعادة شبر واحد من الأرض المحتلة... إنّ الإقليمية الضيقة حمت القواعد الأجنبية وأسسها وساعدت الصهيونية فى احتلال الأرض المقدسة ونشر الفساد فيها[19]. ولذلك فقد نادت الثورة الليبية بقومية المعركة وأصبحت هذه المطالبة أحد أهدافها التى تسعى إليها من أجل انتصار القضية الفلسطينية، ويتلخص مشروع قومية المعركة الذى نادت به الثورة فى ليبيا فى دعوة كلّ الدول العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه قضية المعركة، لقد أوضح العقيد معمّر القذافى قائد ثورة الفاتح العظيمة بعد إعلان هذا المبدأ فى 15 مايو (الماء) 1970م. أسباب الدعوة إليه قائلاً:

«لقد دعونا إلى قومية المعركة بعد أن رأينا أن القوات العربية المسلحة ليس لها قيادة واحدة وذلك بسبب غياب السياسة الموحدة، القوات المسلحة لا يمكن أن تتوحد تحت قيادة موحدة، إلاّ إذا سبقتها وحدة سياسية تحت قيادة سياسية واحدة تعطى أوامر للقوات المسلحة».[20] بل إنّ العقيد معمّر القذافي لم يكتف بطرح هذا المشروع من طرابلس، بل إنّه قام بحركة واسعة على الساحة العربية زار خلالها عدداً من أقطار الوطن العربى لكى يتباحث حول هذا الموضوع، وظلّ بعد هذه الجولة يتابع ردود الدول العربية على هذا المشروع[21] وقد أوضح القائد فى خطابه فى 11 يونيو 1971م. الذكرى الأولى للإجلاء نتائج اتصالاته وردود أفعال الدول العربية فقال:

(19) مقابلة العقيد معمر القذافى مع تلفزيون الجمهورية العربية المتحدة 1970م.
(20) ثورة الفاتح من سبتمبر الذكرى الثالثة ص. 161.
(21) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، الجمهورية العربية الليبية وزارة الإعلام سبتمبر 1971م. ص. 212.



«مرّ عام على طرح شعار قومية المعركة على أعلى مستويات الأمة العربية، وإلى حد الآن لم يتحقق ـ بصراحة ـ شعار قومية المعركة للأمّة العربية ولا زالت الجمهورية العربية المتحدة تقف فى الجبهة الغربية بمفردها ولا زالت الجمهورية العربية السورية تقف بمفردها فى الجبهة الشمالية»[22] من ناحية أخرى، فإنّه إحساسًا من ثورة الفاتح العظيمة بالمسؤولية القومية من ناحية، وحرصًا على المقاومة الفلسطينية كفصيل من فصائل النضال العربى من ناحية أخرى ـ سارع العقيد معمر القذافى بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربى طارئ فى طرابلس فى أواخر شهر يوليو 1971م. عندما رأى أنّ السلطة الأردنية قد تجاوزت كل الحدود، صممت على أن تجهز تمامًا على العمل الفدائى[23] ونتيجة للموقف الأردني من القضية الفلسطينية فقد قررت الحكومة الليبية فى ذلك الوقت، وقف الدعم المالي للمملكة الأردنية وقطع كلّ العلاقات معها.

أمّا فيما يتعلق بمنظمات التحرير الفلسطينية فقد نادت الثورة الليبية بضرورة توحيد فصائل المقاومة، وترك التجزئة والتشتت التى لم يكن للقضية الفلسطينية أى مصلحة تذكر فيها. فقد قال قائد الثورة العقيد معمّر القذافى فى خطابه فى مدينة البيضاء فى 8.4.1970م منبهًا الثورة الفلسطينية إلى أهميّة توحيد صفوفها ومشيرًا إلى خطورة تعدّد المنظمات الفدائية على العمل الفدائى نفسه وعلى فاعليته. قال: «لا بدّ أن تكون لفلسطين جبهة واحدة وقوة واحدة وحركة فدائية واحدة ولا بدّ أن تترك جانبًا معركة الشعارات، ومعركة القيادات، إن معركة الشعارات ومعركة البيانات نرفضها نحن كثوار، ويرفضها معنا الثوار الفلسطينيون.. إن الفدائي الحق، والفلسطينى المخلص، هو الذى يتجاوب معنا، وهو الذى يقف معنا ضد التعدد، وضد التفكك وضد الصراع العقائدى العقيم.»[24]

إستمرّت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فى دعمها ومساندتها للشعب الفلسطينى تحقيقًا لتمكينه من تحرير أرضه، ورفضت كلّ الحلول الاستسلاميّة، وقدّمت لفصائل المقاومة الفلسطينيّة التي ترفض الاستسلام وتعتمد طريق الكفاح المسلّح، كلّ وسائل الدعم السياسى والمادى. واستمرّت الجهود المبذولة من أجل دعم النضال الفلسطينى ضد الكيان الصهيونى العنصرى، وكذلك تحريض القوى التقدمية وفصائل المقاومة الفلسطينية لرفض كل الحلول الاستسلامية والانهزامية، كما ساهمت الجماهيرية في مدها بالسلاح وتدريب كوادرها المقاتلة، حيث

(22) المرجع السابق صفحة: 213.
(23) المرجع السابق صفحة: 216.
(24) المرجع السابق صفحة: 222.



عملت الجماهيرية بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية على تجنيد الفلسطينيين وتدريبهم على حمل السلاح.

ولا نعتقد أنّ المجال يتسع للحديث بكل التفاصيل عن موقف الجماهيرية العظمى تجاه القضية الفلسطينية، التي اعتبرت من قبل قيادة ثورة الفاتح العظيمة قضية العرب المركزية، غير أننا يمكن أن نجمل سياسة الجماهيرية الخارجية تجاه هذه القضية الهامة فى النقاط التالية:

1 ـ الدعوة إلى قومية المعركة وتوحيد فصائل المقاومة الفلسطينية.

2 ـ الالتزام بتنفيذ ما أقرته مؤتمرات القمة العربية بشأن دعم الثورة الفلسطينية.

3 ـ الالتزام بتقديم الدعم المالى لدول المواجهة بشرط فتح حدود هذه الدول أمام العمل الفدائي الفلسطيني.

4 ـ إستمرار رفض اتفاقية الاستسلام الخيانية، والعمل على تحريض الدول العربية والمقاومة الفلسطينية على ضرورة الصمود، وعدم الاستسلام، والدخول فى مفاوضات مباشرة مع العدو. ولعل رفض فكرة المؤتمر الدولى نموذج لهذا المنهج الثابت.

5 ـ الالتزام بكل ما صدر عن جبهة الصمود والتصدى، وكذلك بقرارات قمة بغداد، التى تنص على عدم التعامل مع النظام المصرى وقطع جميع العلاقات معه.

6 ـ الاعتراض على قرار بعض الدول العربية بإعادة علاقاتها مع النظام المصرى، من منطلق قومى ولأن قرار هذه الدول يناقض ما جاء فى حيثيات قرار قمة بغداد، ولأنّ الأسباب التي أدّت إلى قطع العلاقات مع النظام المصرى ما زالت قائمة، وبالتالى فقد أدانت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الأقطار العربية التى خرقت قرارات قمّة بغداد ومنها النظام الأردنى، واعتبرت خرق هذه القرارات خروجاً عن الإجماع العربى، وتعديًا على الموقف القومى الذى يعتبر القضية الفلسطينيّة قضية قوميّة، لا يجوز لأىّ طرف أن يفرط فيها.

7 ـ دعوة القوى الثورية العربية للتصدى لكل محاولات الاستسلام والاعتراف بالعدو الصهيونى.

8 ـ التأكيد على أن الخروج عن قرارات قمة بغداد وتطبيع العلاقات مع النظام المصرى تفريط فى القضية ومحاولة للاعتراف بالعدو الصهيونى.

9 ـ دعم الانتفاضة الشعبية فى الأرض المحتلة دعمًا سياسيًا وماديًا.



10 ـ الاستمرار فى التمسك بالمواقف المبدئية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية والمبادرة بالاعتراف الكامل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها مدينة القدس الشريف، انطلاقًا فى ذلك من قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ثانيا: السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة تجاه إفريقيا:

لقد أبدت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح العظيمة 1969م اهتمامًا متزايدًا بشؤون إفريقيا، وذلك لأسباب عديدة منها: إن قيادة الثورة اعتبرت أن ليبيا جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية. وإن موقعها الجغرافي منحها موقعًا استراتيجيًا بالنسبة لإفريقيا حيث تمثل حلقة وصل بين أواسط وجنوب القارة وأوروبا فى الشمال.

لقد تمّ الاهتمام بإفريقيا ودولها من قبل قيادة ثورة الفاتح العظيمة من خلال نهجين متوازيين، **أولهما**: التعاون من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، وما انبثق من لجان ومؤسسات وغير ذلك، أمّا **ثانيهما**: فكان من خلال التعاون الثنائي، أي من خلال الاتفاق الثنائي مع دول القارة الإفريقية، بالإضافة إلى أنّه ابتداءً من سنة 1970م. بدأت ثورة الفاتح العظيمة تندد بالتفرقة العنصرية بكل أشكالها، ووقفت إلى جانب حركات التحرّر والمناضلين ضد استعباد الأقليّة الحاكمة للأغلبية المحكومة، إلى جانب مواجهة التغلغل الصهيوني فى القارة الإفريقية، وقد ذكر رسميًا بأن هناك علاقة بين الأمبريالية والصهيونية في إفريقيا، خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن[25] إن هذه العلاقة استمرت فى الوجود نظرًا لغياب سياسة عربية فاعلة تجاه المنطقة، إن التواجد الصهيونى لم يكن غير عادي أو غير ممكن التحدى، ولكنه استطاع النجاح نظرًا لعدم قدرة العرب على فهم طبيعة أوضاع إفريقيا[26] وفى هذا الإطار فقد ذكر قائد الثورة دور الثورة فى إفريقيا على النحو التالي:

تقوم ثورة الفاتح العظيمة بتحطيم الحواجز، والقضاء على الفرقة التى زرعها الاستعمار بين الدول الإفريقية الشقيقة. وهي تقوم بعمل إيجابى فى ربط شعوب القارة وتبصيرها بقضاياها، والتأكيد على ضرورة تحرير القارة من العنصرية، ومن حكم الأقلية ومن حكم العمالة، ومن القواعد الأجنبية ومناطق النفوذ.

... وما لقاءات الجمهورية العربية الليبية مع النيجر وموريتانيا والكامرون

(25) ثورة الفاتح من سبتمبر، العيد الثالث 1972، طرابلس، ليبيا: وزارة الإعلام، صفحة 179.
(26) مجلة الوحدة العربية طرابلس، ليبيا: العدد 3 يونيو 1973.



وإفريقيا الوسطى، والسنغال ومالي، إلاّ دليل على التجاوب الفعلى لدعوة تحرير القارة وتحطّم الحواجز بين الشعوب.[27]

إنّ الثورة العربية فى ليبيا، التى حرصت منذ تفجرها فى الفاتح العظيم على أن تكون قاعدة للتحرر فى العالم، ودرعاً لحركات التحرر التى تعيشها إفريقيا خاصة، وأنّها كانت سباقة لمساعدة غينيا عندما تعرضت لغزو بربرى استعماري، فهى اليوم تعلن على الملأ أنها ستكون مع النيجر سندًا قويًا، وقوة هائلة للدفع بهذه الجمهورية الشقيقة إلى تحقيق تطلعات الشعب النيجرى الشقيق فى بناء نفسه[28] وكانعكاس لسياسة الانفتاح على القارة الإفريقية والمنطلقة من إيمان الثورة بالانتماء تاريخيًا وجغرافيًا إلى هذه القارة، وتدعيمًا للروابط والعلاقات بين أقطار هذه القارة، فقد تمّ تبادل الزيارات على مختلف المستويات بين الجماهيرية ومختلف الأقطار الإفريقية، وإذا كان لا بدّ أن نذكر غاية تلك الزيارات، فيمكن القول: إنّه وباستثناء بعض البنود الخاصة التى تتعلق بالقطرين، فإن هدف تلك الزيارات بصفة عامة تحقيق الآتي:

أ - بحث المشاكل التي تهمّ البلدين بصفة خاصة والوضع الدولى والإفريقى بصفة عامة.

ب - توقيع معاهدة صداقة وتعاون حرصًا على المزيد من تقوية العلاقات الخاصة التى تربط الشعبين، إلى جانب توقيع عدد من الاتفاقيات المتعلقة بميادين التجارة والمواصلات والإعلام، إلى غير ذلك من الجوانب.

ج - تأييد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

د - التعبير عن قلق الجانبين البالغ إزاء المشاكل التى تسببها السيطرة الاستعمارية فى مظاهرها الجديدة.

هـ - التأكيد على تفهم البلدين لمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

و - مناهضة كل صور التفرقة العنصرية والتنديد بالصهيونية كصورة من صور العنصرية، وركيزة من ركائز الاستعمار.

ز - الاتفاق على انتهاج سياسة فى المجالين الإفريقى والعالمى ترتكز على احترام مبادئ العلاقات الدولية وبصفة خاصة احترام سيادة الدول على أراضيها واحترام حقوق الإنسان.

---

(27) مقتبسة من حديث القائد الثورة فى العيد الثانى للثورة، مساندة قضايا التحرر، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ص 15.

(28) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر 71 مرجع سابق، صفحات 237 ـ 238.



ح - الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية أو تطويرها وتوطيدها، بما تخدم مصالح البلدين وإفريقيا.

وفي الإطار الثنائى فقد اهتمت ثورة الفاتح العظيمة منذ اليوم الأول لقيامها، بالتعاون بينها وبين الدول الإفريقية، ودعمها بشتى الطرق، وفى مختلف المجالات، ولعلّ الأداة الاقتصادية التى كانت قد توفرت للجماهيرية العظمى كانت على رأس تلك الأدوات التى سخرت فى توطيد العلاقات بين شعب الجماهيرية وشعوب القارة الإفريقية. وليس سرّاً القول، بأن تلك العلاقات الثنائية بين الجماهيرية العظمى وبين أيّة دولة إفريقية ارتكزت على تحديد موقف ذلك القطر الإفريقى من القضية الفلسطينية ومدى علاقته بالكيان الصهيونى.

وإدراكاً من الثورة الليبية بنشاط الصهيونية فى القارة الإفريقية فقد بذلت جهود مكثّفة لإضعاف التأثير الصهيونى فى إفريقيا. لقد كان الهدف الرئيسى لثورة الفاتح العظيمة هو كسب تأييد تلك الدول الإفريقية فى مواجهة الكيان الصهيونى، ومن أجل تحقيق هذا الهدف كانت الثورة على استعداد لأن تنفق الكثير. وتأسيساً على ذلك فقد أقامت حكومة الثورة منذ اليوم الأول من قيامها علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية. ثمّ كانت مستعدّة لأن تقدّم كلّ المساعدات الاقتصادية والفنية، كما سعت إلى إقناع الدول الإفريقية التى ترتبط مع العدو الصهيونى بعلاقات دبلوماسية بقطع هذه العلاقات مؤسسة ذلك الإقناع على أساس أن الصهيونية هى عدو لإفريقيا وللبشرية وللحضارة الإفريقية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّه بفضل تلك الجهود فقد قطعت خمس دول إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع العدو الصهيونى سنة 1972م، وهذه الدول هى أوغندا، تشاد، مالى، جمهورية الكونغو الشعبية والنيجر. واستمرّت الجماهيرية العظمى فى هذا المضمار من خلال تقديم المساعدات المالية والبعثات الدبلوماسية، وكنتيجة أخيرة لهذه الجهود، ما إن حل شهر أكتوبر (التمور) 1973م حتى قطعت جميع الدول الإفريقية، وهى إحدى وثلاثون دولة علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيونى، وقد كان هذا الموقف من الدول الإفريقية بمثابة استجابة رائعة من دول القارة. واستمراراً لهذه الاستجابة فقد أكد الرؤساء الأفارقة فى مؤتمر القمة الإفريقى بمقديشيو (15 يونيو 1974) على ضرورة انسحاب الصهاينة من جميع الأراضى العربية المحتلة وتحرير القدس، وحق شعب فلسطين فى تقرير مصيره، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. [29]

(29) ثورة الفاتح من سبتمبر (العدد الخامس). مرجع سابق ص 29.



وفى هذا الاتجاه استخدمت الوسائل الاقتصادية بشكل ملحوظ ودون أى تردّد ولقد عقدت حكومة الثورة فى الفترة من 1970 إلى 1974 مجموعة من الاتفاقيات الفنية والاقتصادية والثقافية مع عدد كبير من الدول الإفريقية، بل لقد زادت الاتفاقيات والمعاهدات لتشمل جميع الدول الإفريقية كما كانت هناك مساعدات فى شكل قروض وهبات، أو إسهامات فى تشييد مؤسسات فى العديد من الدول الإفريقية التى ارتبطت مع الجماهيرية بمعاهدات أو اتفاقيات صداقة وتعاون أو حسن جوار، هذا بالإضافة إلى تلك الإسهامات التى تقدمها الجماهيرية العظمى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو من خلال شركة الاستثمارات الخارجية أو المصرف الليبى الخارجى، حيث ساهمت تلك المؤسسات فى العديد من المشاريع الاقتصادية والإنمائية، فى دول أفريقية، على طول الساحة الأفريقية، بغية الاكتفاء من خلال المساعدات وعدم اللجوء إلى مؤسسات أو دول استعمارية تنهب خيرات أفريقيا وتهيمن عليها وتسخرها لمصالحها.

وإدراكاً لأهميّة التعاون الاقتصادى بين شعوب القارة الإفريقية، باعتباره وسيلة لتحريرها من التبعية، فقد عملت ثورة الفاتح العظيمة على تحقيق الأهداف التالية (30):

أ - تحرير الإدارة السياسية لدول القارة الإفريقية وإرساء دعائم التضامن.

ب - تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية على أساس المصالح المشتركة، ومواقفها من كفاح الشعب العربى المشروع ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية.

ج - إستثمار الموارد الطبيعيّة التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانيات المادية وتسخيرها لخير شعوب القارة فى إطار نظام المشاركة الاقتصادية، بعيدًا عن الاستغلال والاحتكار والتبعية الاقتصادية.

د - منافسة الاستثمارات الأجنبية فى القارة، وإيجاد مصادر للمواد الخام للصناعة العربية الليبية.

هـ - المشاركة فى دعم خطط التنمية الإفريقية للتعجيل بإصلاح هياكلها الاقتصادية، والمساهمة فى تصحيح الخلل فى موازين مدفوعاتها.

و - المشاركة فى التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية، وتقديم المنح الدراسية وإعارة المدرسين وإرسال الفرق الطبية.

---

(30) موجز التقرير العام للتعاون العربى الليبى الافريقى، المكتب الشعبى للإتصال الخارجى، إدارة الشؤون الإقتصادية والتعاون، قسم التعاون الافريقى، ص 4.



ز – تكثيف التواجد العربى الليبى الفاعل فى القارة خدمة للأهداف الوطنية والقومية.

ح – العودة إلى الأصالة الإفريقية والمحافظة عليها ومحاربة الثقافة الأجنبية.

وفى سبيل ضمان الوصول إلى نتائج ملموسة تحقق الأهداف المشار إليها بذلت الجماهيرية العظمى جهودًا حثيثة حيث ساهمت فى مؤسسات مالية دولية إقليميّة وعالمية ومنها:

أ – المصرف الدولى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا/ الخرطوم.

ب – مصرف التنمية الإفريقى/ أبيدجان.

ج – الصندوق الدولى للإنشاء والتعمير/ واشنطن.

د – الصندوق الدولى للتنمية الزراعية/ روما.

هـ – المصرف الإسلامى للتنمية/ جدة.

وقد لعبت هذه المؤسسات دورًا هامًا فى تقديم القروض لدول القارة، كما قامت الجماهيرية العظمى بتقديم العديد من المنح والهبات والمساعدات وقد اتّسمت فترة 70 ـ 79 بإرساء قواعد التعاون العربى الليبى مع الدول الإفريقية، حيث تمّ توقيع (171) اتفاقية تعاون، شملت مختلف أوجه التعاون الإستراتيجي والاقتصادي والفنى والثقافي وغيرها، كما بلغت محاضر الاجتماع والاتفاقيات الموقعة خلال نفس الفترة 64 محضرًا، تناولت توسيع وتطوير مجالات التعاون الثنائي مع الدول الإفريقية. أمّا خلال الفترة 80 ـ 88 فقد تمّ التوقيع على (61) اتفاقية وعلى (67) محضر إجتماع واتفاق.[31]

بلغت القروض التى تمّ تقديمها مبلغ (189) مليون دولار، إضافة إلى تقديم (11) مليون ومائة ألف طن من النفط الخام، قدمت كقروض إلى ثلاث دول إفريقية هي: موزمبيق، تنزانيا، وغانا، وبلغت تكاليفها 567، 228 مليون دولار. كما تمّ منح (11) قرضًا خلال فترة الثمانينات بمبلغ 448 مليون دولار منها 182،6 دولار كقروض نفطية.[32]

وفى مجال تقديم المساعدات العينية والنقدية فقد قدمت الجماهيرية العظمى مساعدات عديدة تمثّلت فى مبالغ كبيرة خصصت لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد والمكتبات والمبانى الإدارية والكتب المدرسية، والمصاحف والأدوية والمعدات الطبية

(31) المرجع السابق، ص 6.

(32) المرجع السابق، ص 6.



والغذائية، كما قدمت المنح الدراسية وأقامت المراكز الثقافية فى العديد من العواصم الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك كلّه فقد تبنت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فكرة تأسيس المؤسسات الاقتصادية والمالية، مثل الشركات والمصارف المشتركة مع مختلف الأقطار الأفريقية، وقد شملت الشركات المشتركة عديدًا من المجالات وبلغ مجموع الشركات (26) شركة من فترة 70 إلى 79، كما تمّ إنشاء (9) شركات أخرى فى الفترة من 80 إلى 88م. أمّا فى مجال المصارف المشتركة فقد تمّ التوقيع على عدد (8) اتفاقيات مصرفية مع (8) دول إفريقية حتى سنة 1979م. تمّ بموجبها إنشاء خمسة مصارف فى كل من أوغندا، مالى، النيجر، التوجو، تشاد.[33]

وقد كان لكل من الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية والمصرف العربى الليبى الخارجى، دور هام فى تنمية عملية التعاون بين الجماهيرية العظمى والأقطار الإفريقية، ونتيجة لجهود الجماهيرية العظمى المكثفة فى مختلف المجالات فقد بلغ عدد الدول التى تمّ الاتصال بها والتعاون معها بشكل أو بآخر إحدى وأربعين دولة إفريقية. وكما ذكرنا سلفًا أن الهدف الرئيسى من ذلك النشاط هو سدّ الباب أمام الدول الاستعمارية وشركاتها الاستثمارية من السيطرة على القارة الإفريقية اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا.

إنّ السياسة الخارجية للجماهيريّة العظمى لم تقتصر على جانب التعاون الاقتصادى، وإقامة العلاقات السياسية وتنميتها، وإنّما أضافت إلى ذلك بعدًا آخر، وهو الاهتمام باستقلالية القارة الإفريقية من جانب، وعدم اعتمادها على القوى الأجنبية في تسيير أمورها أو الدفاع عنها من جانب آخر، ولهذا فإن كلّ تصريح صدر من القوى الأجنبية أو من إحدى الدول الأوروبية. وجد مواجهة من قبل قيادة ثورة الفاتح العظيمة، التى تعتبر أنّ كلّ القضايا والمشاكل التى تعانى منها القارة هي أساسًا من صنع الاستعمار، قال القائد:

> **«ولا شك أن المشكلة الخطيرة، مشكلة الصحراء الغربية، هي أيضًا أثر من آثار الاستعمار في أفريقيا... إن هذه المنطقة أصبحت شديدة الخطورة، وأصبحت من المناطق الساخنة جدًا في أفريقيا. وأن شعبًا أفريقيًا هو شعب الصحراء يدفع الثمن من أبنائه في كل يوم، في سبيل تقرير مصيره وحريته»**[34].

(33) المرجع السابق، ص 7.

(34) افريقيا للإفريقيين خطب وتصريحات أى النار (يناير) 1978 النوار (فبراير) 1978، صفحة 7.



بالإضافة إلى هذا، فالنزاع فى القرن الإفريقي وغيره هى قضايا إفريقية لا تخص إلاّ الأفارقة، وبالتالي على الأفارقة حل قضاياهم بأنفسهم ولا يتركون أحدًا يتدخل فى تلك القضايا. ومن هنا فقد رفعت ثورة الفاتح العظيمة شعار أن أفريقيا للأفريقيين ولا حلف لأفريقيا إلاّ مع نفسها وفى هذا المضمون قال قائد ثورة الفاتح العظيمة:

«إنّ محاولة ربط أفريقيا بحلف مع أوروبا هى محاولة استعمارية، لا بدّ أن تكون مرفوضة من قبل الأفارقة.
معلنين أن أفريقيا ليس لها حلف إلاّ مع نفسها».

وإنّ محاولة حماية مصالح بعض الدول الأوروبية فوق التراب الأفريقى، كمواردها وتجارتها، ومن رعاياها المدنيين، هى محاولة استعمارية قذرة، لا بدّ أن تقاوم من قبل الأفريقيين، وهى مرفوضة أيضًا وأن محاولة أن تدّعي، بعض الدول خارج أفريقيا، الوصاية على حلّ مشاكل أفريقيا هى محاولة استعمارية لا بدّ أن تقاوم من قبلنا». [35]

ولقد ركزت الثورة على هذا الاتجاه منذ بداية قيامها، وإن كان قد ظهر بوضوح أكثر فى بداية سنة 1978، حيث كرّست اجتماعات ولقاءات عديدة بين الرؤساء الأفارقة ساعين إلى حل المشاكل الأفريقية، حيث زار قائد الثورة النيجر فى أواخر شهر يناير 1978، وعقدت اجتماعات الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا فى منتصف شهر فبراير 1978م. واجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية فى 20 فبراير 1978 بطرابلس ثمّ لقاء القمة بين الرؤساء الأفارقة الأربعة لكل من الجماهيرية، والنيجر، والسودان وتشاد، الذى تمخض عنه إعلان مسبق لحل المشكلة الأفريقية، وقد قال قائد الثورة فى الكلمة التي ألقاها فى الجلسة الختامية لمؤتمر قمة الرؤساء الأفارقة الأربعة، الآتي:

«لقد أكدنا أن أفريقيا للأفريقيين، وأن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم، ويرفضون أى وصاية على مشاكلهم الداخلية من قبل أى جهة أجنبية، واجتماعنا اليوم يؤكد الثقة فى أنفسنا، وينهى أى مبرر لدول الاستعمار التى لا زالت تفرض الوصاية على مشكلة ناميبيا، ومشكلة

(35) كلمة قائد الثورة فى الجلسة الإفتتاحية لاجتماعات الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا فى 4 النوار (فبراير) 1978.



> زمبابوى، ومشكلة القرن الأفريقى، والتى كانت تريد أن تفرض وصاية أيضًا على مشكلة تشاد، لكن نحن اثبتنا لها هنا أن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم وقادرون على تحمل مسؤوليات مشكلات القارة، نحن فى هذا البيان صممنا على حل مشكلة تشاد معًا بإرادة أفريقية، وأظهرنا للعملاء والاستعمار بأن يرفعوا أيديهم عن مشكلة تشاد وعن أفريقيا».[36]

وتعزيزاً لهذا الموقف من قضايا القارة، فقد واصلت الجماهيرية العظمى العمل من أجل دعم الدول الأفريقية، وتقوية العلاقات معها من أجل تحرير وانعتاق القارة من الاستعمار والتمييز العنصرى. وقد اتخذ إجراء باعتبار الجماهيرية دولة من دول المواجهة الأفريقية مع نظام التمييز العنصرى، وأنها تتحمل كافة الالتزامات المترتبة على دول المواجهة الأفريقية، وقد واصلت الجماهيرية العظمى مساندتها للمناضلين فى سبيل الحرية بالوقوف إلى جانب حركات التحرر الأفريقية فى جنوب القارة وناميبيا، حيث دعمتها ماديًا ومعنويًا.

والجدير بالذكر أن السياسة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تجاه القارة الأفريقية، ومساعيها العديدة الجوانب لدعم دول القارة ومساندة حركات التحرر فيها ضد الاستعمار والعنصرية قد عكّر صفوها، وأعاق مسيرتها، تلك الخلافات التي أثيرت بين ليبيا وبعض الدول الأفريقية ولعلّ أبرز تلك الخلافات النزاع بين الجماهيرية وتشاد الذي اعتبر علامة فارقة فى علاقات الجماهيرية مع الدول المجاورة لها، وعلى الرغم من أن سياسة الجماهيرية الخارجية تجاه تشاد وصلت من الايجابية لدرجة التصديق على معاهدة صداقة وتحالف، غير أنّ الأمور اتخذت منعطفًا سلبيًا من الجانب التشادى مما ترتب عليه توقف كلّ أسس التعاون التى كان من المتوقع تنفيذها وتطويرها، وكما أن موضوع العلاقات الثنائية بين كلّ من تشاد وليبيا، ووضع النزاع الذى كان قائمًا بينهما هو أمر خارج نطاق هذا الفصل غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الظروف على الساحة التشادية وتغييرها وعدم ثباتها أعطى مؤشرًا لانفراج أدى بدوره إلى تعطيل كافة الإجراءات التى سبق وان اتفق عليها الطرفان، ولقد كان لهذا الخلاف أسسه فى السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة وقيادتها حيث كان موقف الجماهيرية العظمى منطلقًا من أساسين أولهما تأييد الوحدة الوطنية التشادية

(36) المرجع السابق نفسه.



والثانى الدفاع عن الحدود الجنوبية المتاخمة لتشاد[37] وبذلك فإن حل النزاع الليبى التشادى كان مشروطًا بأمرين أولهما إجراء مصالحة وطنية تشادية وثانيهما انسحاب القوات الأجنبية من تشاد.[38]

فى إطار التعاون مع الشعب التشادى ومواجهة الأمبريالية كثف المكتب الشعبى للاتصال الخارجي اتصالاته بالدول الأفريقية لحثها على الوقوف إلى جانب الشعب التشادى وقد تمّ إعادة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية واختيار رئيس جديد لها، وبذلت مساع مشتركة من أجل تحقيق مصالحة وطنية هذا بالإضافة إلى الزيارات التى قام بها مسؤولون فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى بعض الدول الأفريقية، وتمّت أيضًا المشاركة فى اجتماعات اللجنة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية والمكلفة بمتابعة النزاع الليبى التشادى.[39]

وإيمانًا من الجماهيرية العظمى بضرورة حل المشاكل الأفريقية في الإطار الأفريقى، وعدم إتاحة الفرصة للقوى الخارجية للتدخل فى الشؤون الأفريقية، قام قائد الثورة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، بإعلان مبادرته التاريخية بشأن الاعتراف بالحكومة التشادية، وإطلاق سراح الأسرى التشاديين لدى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع تشاد وبعض الدول الأفريقية الأخرى،[40] الأمر الذي انعكس إيجابيًا على العلاقات الليبية الأفريقية بشكل عام.[41]

والخلاصة أن ثورة الفاتح العظيمة بذلت كل المساعى والجهود من أجل القارة الأفريقية واستقلاليتها وسيادتها، فقد قدمت ليبيا بعد قيام الثورة المساعدات النقدية والعينية دون تحفظ كما أسست مجموعة من الشركات المشتركة مع مجموعة من الدول الأفريقية. كما وقعت الجماهيرية العظمى العديد من الاتفاقيات مع معظم دول القارة، شملت مجالات التعاون الفنى والثقافي والاقتصادى والسياسي. كما كثفت جهودها مع بقية الدول التقدمية فى القارة محاولة إحباط عودة الكيان الصهيونى للقارة الأفريقية مؤكدة على الارتباط العنصرى الوثيق بين النظامين العنصريين فى بريتوريا وفلسطين المحتلة، ووقفت موقفًا مشرفاً من مختلف قضايا التحرر الأفريقية دوليًا وإقليميًا، كما

---

(37) أنظر فى هذا مثلاً المجلد التاسع عشر من السجل القومى. ص. 56 ـ 66.

(38) نفس المرجع صفحة 188.

(39) تقرير رد اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للإتصال الخارجى مرجع سابق ص 52.

(40) السجل القومى المجلد التاسع عشر صفحات 995.

(41) ملخص تقرير المكتب الشعبي.. لسنة 1988م. مرجع سابق. ص. 3.



قدمت الدعم المادى والسياسى وساعدت حركات التحرر الأفريقية بالتدريب والرعاية، هذا وقد كثفت الجماهيرية العظمى من وجودها السياسى فى القارة، حيث بلغ عدد بعثاتها عشرين بعثة، كما استضافت عديدًا من المؤتمرات الأفريقية، وشاركت فى معظم اللقاءات والمؤتمرات والتجمعات الأفريقية، وكثفت من الزيارات والاتصالات مع معظم دول القارة على أعلى المستويات[42] بالإضافة إلى استضافة عدد كبير من المؤتمرات والندوات التي تهتم بشؤون أفريقيا وتحريرها ولعلّ من أبرزها النصف الأول من العام 89م، انعقاد اجتماعات أعمال الدورة الواحدة والخمسين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا بمدينة طرابلس بالجماهيرية العظمى فى الفترة من 6 إلى 15 النوار (فبراير) 1989م. وقد كان لذلك كلّه نتائج إيجابية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية للجماهيرية منذ قيام الثورة.

ثالثاً: السياسة الخارجية للجماهيرية: تجاه العالم الثالث:

ليس من البساطة فى هذا المجال الحديث عن العالم الثالث، دون تحديد، فما دمنا قد تحدثنا عن سياسة الجماهيرية العظمى الخارجية تجاه الوطن العربى ثم تجاه أفريقيا وكلاهما من العالم الثالث، فتجدر الأشارة إلى تحديد مفهوم العالم الثالث هنا، نقصد بها كل دول العالم الأخرى التى لا تنتمى إلى القارة الأفريقية، أو الوطن العربى، وأيضاً لا تدخل ضمن أى المنظومتين الشرقية أو الغربية، ويمكن القول إذن: إن هذا العالم الثالث سيشمل مجموعة الدول الآسيوية التى ينتمى البعض منها بحكم الدين إلى المجموعة الإسلامية، وتنتمى غالبيتها إلى مجموعة دول عدم الإنحياز. وهي كلها تنتمى إلى مجموعة الدول النامية أو الآخذة فى النمو، وهذا له دلالته فى السياسة الخارجية للجماهيرية، وبالذات منذ قيام ثورة الفاتح العظيمة. فى هذا العرض الشامل لا يمكن أن يتسنى لنا معالجة سياسة الجماهيرية العظمى الخارجية تجاه كل دولة من تلك الدول، أما ما يذكر حول سياسة الجماهيرية تجاه أى دولة من الدول بعينها كان ذلك على سبيل المثال أو كعينة للأسلوب الذى تبنته الجماهيرية مع مجموعة تلك الدول، وعلى هذا الأساس، يمكن مناقشة السياسة الخارجية للجماهيرية فى شكلها العام من خلال الحديث عن مجموعتين فى هذا العالم الثالث، الأولى مجموعة الدول الإسلامية والثانية مجموعة دول عدم الإنحياز.

1 ـ المجموعة الإسلامية تشكل وزناً هاماً فى السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة وحتى الآن، ولا تفوت مناسبة من المناسبات إلا وينبّه القائد إلى الدعوة.

(42) نفس المرجع صفحات 33 ـ 34.



الإسلامية ودورها الإيجابى فى تحقيق الحرية لكل إنسان على وجه الأرض، وفى هذا الاطار فقد كان هناك سعى مستمر فى دعم العلاقات مع الدول الإسلامية وتأييد الدور الذى تقوم به جمعية الدعوة الإسلامية، وكذلك الاهتمام بالدور الذى تقوم به الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية.

منذ قيام الثورة سعت الجماهيرية العظمى إلى اجتذاب الدعوة الإسلامية لها. وقد نجحت فى عقد مؤتمر الدعوة الإسلامية لأول مرة على الأرض الليبية، بناءً على دعوة قائد الثورة وذلك «إيماناً من ثورة الفاتح العظيمة بأن الجهود الفردية التى تقوم بها كل دولة لا تؤتى ثمارها المرجوة منها فى هذا المضمار، وأن الطريقة المثلى هى أن تتوحد الجهود وتتضافر القوى للعمل المشترك الكفيل بأن يعيد للإسلام مجده التليد وعزته»[43].

لقد كان التحرك على المستوى الإسلامى انطلاقاً من مبدأ التحرر الذى تبنته الثورة منذ اليوم الأول لقيامها، بالإضافة إلى مسألة الإنتماء إلى الشعوب الإسلامية. . .» إذا لما نتواجد مع شعب الفلبين أو عندما نتواجد مع المسلمين فى لبنان، فى الواقع هذه ترجمة عملية لإيماننا بالمسار الإسلامى، وتحركنا فى الدائرة الإسلامية، وكذلك عندما وقفنا مع الباكستان فى محنتها فإن هذا يتجاوب مع عقيدة الثورة، وهو ضرورة تواجدها على المسار الإسلامى وإيماناً به، وادراكها أنها جزء مهم فى مجموعة الشعوب الإسلامية. لما وقفنا مع تركيا فى محنتها عندما منع الأمريكان عنها الذخيرة والطائرات فهذا يتمشى مع منطلقاتنا»[44].

تأسيساً على ذلك فقد انتهجت ثورة الفاتح العظيمة سياسة الإنفتاح على العالم الإسلامى، وصولاً إلى بعث الوحدة الإسلامية وجعلها اداة نضالية على مستوى العالم كله، وما دعمها لثوار مورو المسلمين فى مواجهة الحرب الصليبية التى شنها ماركوس بالأسلحة الأمريكية إلاَّ دليل على موقفها الرائد فى دعم المسلمين أينما كانوا وأياً كانت التحديات والنتائج[45] إن ثورة الفاتح العظيمة تنادى بالأخوة الإسلامية والتضامن الإسلامى، والعودة إلى منطق الإسلام فى الإلتزام المسؤول بالجهاد فى سبيل الله وجمع كلمة المسلمين وعلى هذا الأساس فإنها تبنت قضايا المسلمين فى العالم وذلك من خلال الآتى: [46].

---

(43) منجزات ثورة الفاتح 1971 مرجع سابق صفحة 249.

(44) المسارات الثلاثة لثورة الفاتح: محاضرة للرائد عبد السلام جلود، طرابلس، الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، ص. 28.

(45) ثورة الفاتح: العيد السادس طرابلس ج.ع.ل، وزارة الأعلام ص. 111.

(46) ثورة الفاتح: العيد الخامس، طرابلس ج.ع.ل وزارة الإعلام ص. 27.



* دعم الدعوة الإسلامية فى افريقيا ومساعدة المسلمين فى هذه القارة الأمر الذى اسفر عن اعتناق الكثيرين من ابنائها للإسلام. . مما يبشر بمستقبل زاهر للدعوة الإسلامية.

* تشجيع المسلمين فى شتى انحاء العالم على ارسال ابنائهم إلى المعاهد والجامعات [الليبية] والوطن العربى.

* توجيه الدعوات للشخصيات والوفود والمؤتمرات الإسلامية لزيارة الجماهيرية العظمى لتدارس احوال المسلمين وتلبية احتياجاتهم.

* الوقوف إلى جانب المسلمين فى الفلبين ضد الارهاب والقتل وحرب الابادة التى تمارس ضدهم.

* الوقوف إلى جانب كفاح المسلمين فى الولايات المتحدة الأمريكية ومدهم بالدعم والمساعدة.

ولتنفيذ هذه الأمور رأت قيادة الثورة تأسيس جمعية الدعوة الإسلامية، وصندوق الجهاد، ومد يد العون المادى والمعنوى إلى كل المؤسسات والهيئات الإسلامية على مختلف المستويات، وتجدر الإشارة إلى أن قيادة الثورة كانت من خلال حضورها الفعال للمؤتمرات واللقاءات، تربط بين الأحداث وتستغل المواقف استغلالاً جيداً لصالح القضايا المصيرية للوطن العربى، والعالم الإسلامى، وقضايا التحرر فى العالم بأكمله. فما أن يصدر بيان إلاً وتكون فيه إشارة أو تأكيد على تلك القضايا وتنفيذها.

وتأسيساً على ما سبق فقد واصل المكتب الشعبى للإتصال الخارجى دعم ومساندة الشعوب الإسلامية وفق المبادىء التالية:

آ - تقوية التضامن بين الدول الإسلامية.

ب - دعم وتطوير التعاون بين الجماهيرية العظمى والدول الإسلامية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.

ج - تأييد حركات التحرير الإسلامية والدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية وتقديم الدعم لها.

وبما أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى عضو فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى تضم الدول الإسلامية، فإن الجماهيرية تسعى دائماً من خلال هذه المنظمة إلى تكريس الجهود من أجل مناصرة القضايا الإسلامية المختلفة، وقد شاركت الجماهيرية فى اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية السابع عشر



الذى عقد فى عمّان بالأردن بتاريخ 1988/3/21م. وقد تليت على الحاضرين برقية قائد الثورة التى تطلب من المجتمعين التوصل إلى قرارات تعبر عن ارادتهم الحرة التى تنبع من العقيدة الإسلامية السمحاء وتدعو إلى الحرية والجهاد ضد اعداء الإسلام. وشرح امين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى فى كلمته التى القاها فى المؤتمر، المشكلات والمخاطر التى تهدد العالم الإسلامى خاصة التحالف الأمبريالى الأمريكى الصهيونى الذى يستهدف الشعوب الإسلامية.

2 - مجموعة عدم الإنحياز :

تعتبر حركة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز ممثلة لدول العالم الثالث، حيث إن غالبية ـ إن لم تكن كل دول العالم الثالث ـ منضمّة إلى تلك المجموعة، بغض النظر عن التزامها بمفهوم عدم الانحياز من عدمه.

كانت «ليبيا» عضواً فى هذه الحركة إلا أنها لم تصبح فاعلة إلا بعد قيام الثورة، حيث تبنت دوراً جديداً بين أعضاء الحركة فلم تبق كما كانت فى السَّابق إنَّما اصبحت محرضاً على تبنى سياسة حيادية بمعنى الكلمة، وكان هذا منذ بداية الثورة وسببه موقف الثورة فى «ليبيا» من مسألة الشرق والغرب. ومن أجل دعم هذه الحركة يقوم المكتب الشعبى للاتصال الخارجى بالمشاركة الإيجابية فى كافة اللقاءات والمؤتمرات التى تعقدها الحركة، وتعمل على تنمية العلاقات مع دول المجموعة بما يحقق اهداف الحركة وتطلعاتها. وكان لوفود الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشاركة فى تلك المؤتمرات دور بارز فى صياغة القرارات المتعلقة بالقضايا الدولية المختلفة، وخاصة تلك التى تهم الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى بصورة مباشرة واكدت من خلال مشاركتها أنها تبنى سياستها الخارجية على أساس مبدأ (نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا)، وطرحت كافة القضايا السياسية من هذا المنطلق. هذا وقد دعت الجماهيرية العظمى إلى إعادة النظر فى حركة عدم الإنحياز بما يواكب متطلبات المرحلة الراهنة. واكدت الجماهيرية العظمى على أن سياسة عدم الإنحياز هى إحدى أسس سياستها الخارجية. وقد واصل المكتب الشعبى للاتصال الخارجى جهوده من أجل ترسيخ التوجهات الثورية التى حددها قائد الثورة فى خطابه بهرارى فى مؤتمر حركة عدم الإنحياز، وتم الاشتراك فى اجتماعات مكتب تنسيق الحركة، ومؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المطلة على البحر المتوسط، والمؤتمر الإستثنائى لحركة البلدان غير المنحازة حول التعاون بين البلدان النامية[47].

(47) رد المكتب الشعبي حول قرارات المؤتمرات الشعبية، مرجع سابق صفحات 3 ـ 5 ـ 16.



وفى إطار التوجه نحو دعم دول العالم الثالث وتبنى سياسة خارجية تتواءم واهداف الجماهيرية المنشودة، وهي محاربة الصهيونية والاستعمار والامبريالية بجميع أشكالها وأنماطها، فقد تبنت ثورة الفاتح العظيمة سياسة خارجية تجاه الدول الآسيوية واستراليا ودول امريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم الثالث، تبنت سياسة خارجية تسعى إلى تأييد القضايا التى تهم تلك الدول وذلك من خلال مناصرة قضايا التحرر والتنمية، كما تسعى فى الوقت نفسه إلى الحصول على تأييد هذه الدول، وبدون استثناء، لقضية العرب الكبرى، القضية الفلسطينية، وقضايا التحرر فى العالم. وعلى هذا فقد وثقت علاقاتها مع هذه الدول، لتقف مواقف مؤيدة للقضايا العربية، وتتضامن مع الشعب العربى الليبى فى كفاحه ضد الامبريالية وعمل المكتب الشعبى للاتصال الخارجى على تكثيف الجهود الهادفة للتصدى لمخططات الصهيونية والامبريالية، والمطالبة المستمرة بتصفية الاستعمار فى العالم، ودعم ومناصرة قضايا التحرر. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد قدِمت عدة وفود من هذه الدول. وقد اسفرت هذه الزيارات عن نتائج إيجابية فى مجال دعم العلاقات مع هذه الدول، تمثلت فى التوقيع على اتفاقيات ومحاضر اتفاق، لزيادة حجم التعاون الاقتصادى والفنى[48].

يتمثل جوهر التحرك السياسى لثورة الفاتح العظيمة فى العمل على نصرة قضايا الإنسان، ومحاربة التعصب، والتصدى للعدوان. ويستجيب علانية لنصرة الإنسان الحرّ فى كفاحه ونضاله بالقول والعمل يتم ذلك بالنسبة لابناء ايرلندا الشمالية، وللزنوج فى امريكا، والمسلمين فى الفلبين، ولشعب اريتريا وللافريقيين فى المستعمرات وسائر الجماعات المقهورة والشعوب المستضعفة.

إن انتماء الإنسان العربى فى «ليبيا» إلى العالم الثالث، وإلى مجموعة بلدان عدم الإنحياز، ليعطيه سبباً إضافياً لحماية الجماعات المضطهدة فى افريقيا وآسيا... ومن هذا المنطلق يضع مسؤوليته التاريخية تجاه حركة التحرر فى كل مكان فى مستوى لا يقل أهمية عن مسؤولياته فى البناء والتنمية فى الداخل.

إن وعى الإنسان العربى فى الجماهيرية العظمى لهذه الحقيقة، كان وراء جهده المتواصل للتلاحم مع نضال اخوته فى العالم الثالث، فانتظمت على الأرض العربية فى الجماهيرية العظمى عشرات المؤتمرات واللقاءات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والفنية والعلمية، وعقدت الاتفاقات الثنائية مع دول العالم الثالث فى شتّى المجالات، وقُدم العون للمناطق التى تعرضت للقحط والجفاف والكوارث الطبيعية.

(48) ملخص تقرير المكتب الشعبى للإتصال الخارجى، مرجع سابق ص. 5.



إن ثورة الفاتح العظيمة تهتم بخدمة قضايا الإنسان من خلال الالتزام المسؤول المحكوم بمعايير ومبادىء وأسس ثابتة تمثلت عبر مسيرتها فى:

1 ـ مناصرة قضايا الشعوب من أجل تحرر حقيقى، وامن شامل وتعايش سلمى نزيه على أساس من التكافؤ والمساواة.

2 ـ التصدى بلا مواربة وبكل قوة لكل صور التفرقة والعنصرية والاستغلال ومحاولة السيطرة والتحكم فى مقدرات ومصائر الشعوب.

3 ـ الدعوة الجادة فى كافة المؤتمرات والملتقيات والمحافل الدولية إلى اتخاذ مواقف مستقلة وحازمة من خلال الالتزام المسؤول أمام الذات وأمام الآخرين بعدم الانحياز لأى من الكتل العالمية المتنافسة، والاصرار على تصفية القواعد الأجنبية، ونبذ الارتباط بالاحلاف العسكرية، والانعتاق من سائر اشكال النفوذ والتبعية.

4 ـ المشاركة الفعالة فى كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية فى حل مشاكل الشعوب المضطهدة والاسهام فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم، والعمل على القضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولى، ومن ذلك، التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

5 ـ الدعوة إلى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على التعاون المتكافىء والعادل فى قضايا الطاقة والموارد الأولية، والمواد المصنعة، والتقنية والتنمية، وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلف ومظاهره فى الدول النامية، باعتبار أن رخاء وتقدم وازدهار المجتمع الإنسانى كل لا يتجزأ.

6 ـ الاعتماد على لغة الحوار، والتفاهم المشترك والتفاعل الخصب والتواصل النشيط مع الاطراف والقوى المؤمنة بالحرية الحقيقية والامن والسلام والرخاء الشامل حول القضايا والمشاكل الإنسانية المعاصرة. ومن هنا كان سعى ثورة الفاتح العظيمة إلى تحقيق الآتى:

1 ـ اجراء حوار عربى اوروبى اكثر قوة ويحدد موقفاً من قضايانا المشتركة.

2 ـ الاصرار على أن يتحول البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة للسلام، وبحر للتجارة، ومركز للاتصال بين القارات المختلفة.

3 ـ التمسك بحق كل شعب، مهما كان حجمه فى أن يؤكد كيانه ويبرز خصائصه، ومن ثم كان الإصرار على أن تكون اللغة العربية لغة عمل رسمية فى المحافل الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفى تحرير وثائق السفر الدولية، مقدمة لتأكيد حق بقية الشعوب فى فرصة متكافئة لتأكيد كيانها فى مواجهة التعصب للغة بعينها.



وترى ثورة الفاتح العظيمة أنه لا يمكن ـ على الإطلاق ـ اقرار أمن وسلام وتعاون دولي حقيقي، وفلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، ومناطق كثيرة فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية لا زالت تعانى من التدخل والوجود الأجنبي بصورة مباشرة وغير مباشرة(49).

رابعاً: سياسة الجماهيرية الخارجية تجاه الدول الكبرى:

1 ـ الكتلة الغربية أو المعسكر الغربي:

إن دول المعسكر الغربي بصفة عامة هى التى ارتبطت بالمنطقة العربية فى علاقة غير متكافئة، فكان الوطن العربي بأقاليمه ودويلاته المختلفة مناطق نفوذ واستعمار لعدد من الدول الأوروبية الغربية، و«ليبيا» لم تكن مستثناة من تلك القاعدة، حيث ابتليت أولاً بالاستعمار الايطالي، ثم قيدت بنفوذ أجنبي فى أجزاء من أراضيها، تتمثل فى قواعد عسكرية استغلت من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وكان لزاماً ـ لكي تثبِّت الثورة مكانتها ـ أن تزحزح تلك القواعد وتقف متحدية للقوى التى تستغلها. وبالفعل كان أول شاغل شغل بال قيادة الثورة هو التخلص من كل نفوذ أجنبي.

قبل قيام الثورة فى الفاتح العظيم 1969م. كانت «ليبيا» قد ارتبطت بمعاهدات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، استغلت بموجبها الدولتان اراض ليبية واستخدمتها كقواعد عسكرية استراتيجية، ومنذ اليوم الأول لانبثاق الثورة كانت تلك القواعد ووجودها على الأراضي الليبية الشغل الشاغل للقيادة الثورية فى «ليبيا»، فقد كان تحرير الأراضي الليبية من القواعد الأجنبية الجاثمة عليها إحدى المبررات الهامة لقيام الثورة فى فجر الفاتح العظيم 1969م(50)، وبناءً على هذا التوجه «فقد طالبت هذه الثورة كل من بريطانيا وامريكا بتصفية قواعدها حتى تصبح هذه الأرض عمقاً لدول المواجهة مع العدو الصهيوني»(51) ولقد اتضح الاتجاه جلياً فى أول لقاء

(49) ثورة الفاتح ـ العيد الخامس، مرجع سابق صفحات 29 ـ 31. وكذلك مسيرة الإنسان فى الجمهورية العربية الليبية، مرجع سابق صفحات 58 ـ 77.

(50) أضواء على خطاب الأخ العقيد في العيد السابع لثورة الفاتح. الجمهورية العربية الليبية: الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، أمانة المعلومات والعضوية، صفحات 3 و4 أنظر كذلك خطاب الذكرى السادسة لثورة الفاتح من سبتمبر، السجل القومي، المجلد السادس.

(51) أضواء على خطاب العقيد فى العيد السادس لثورة الفاتح. الجمهورية العربية الليبية: الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، أمانة المعلومات والعضوية. صفحة: 99.



بين قائد الثورة وبين جماهير الشعب العربي الليبي حيث قال: «إن عمر القواعد بات محدوداً لأننا لا نقبل مستعمراً ولا دخيلاً. إن الجلاء قضية لابد منها.. إن الجلاء شرط أساسي لحريتنا... إن الثورة تعبير صادق عن الجماهير، وجماهير شعبنا تطالب بالجلاء وعندما نقول هذا فإننا لانقتصر على الكلام فحسب، بل سنتحرك لتحرير هذه الأرض باية طريقة كانت.. إن بقاء القواعد الأجنبية منذ الفاتح بات معدوماً وعلى الدول المعنية صاحبة القواعد أن تدرك أن الشعب الذى انتفض فى الفاتح لا يمكن أن يرضى بوجود اجنبى ولا مستعمر، ونحن نعتقد أن الدول الأجنبية صاحبة القواعد تقدر موقفها تماماً»[52].

لقد كان اجلاء القواعد الأجنبية عن الأراضي الليبية أملاً يراود كل مواطن عربي ومطلباً جماهيرياً طال انتظاره لتجىء ثورة الفاتح العظيمة، رافعة شعارات الحرية.. والاشتراكية.. والوحدة، ثم لتضع الشعار الأول (الحرية) موضع التنفيذ الفورى حتى تستطيع هذه الثورة تدعيم وتنفيذ الشعارين التاليين: الاشتراكية.. والوحدة[53].

لقد اجريت المباحثات الليبية البريطانية حول اجلاء القواعد البريطانية من ليبيا فى الفترة من 8 ديسمبر 1969م. إلى 13 ديسمبر 1969 حيث صدر البيان المشترك حول الاتفاق على اجلاء القواعد البريطانية من «ليبيا»، وبنفس المضمون فقد بدأت المباحثات الليبية الأمريكية بتاريخ 15 ديسمبر 1969م. حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من قاعدة الملاحة وذلك فى موعد اقصاه 30 يونيو 1970م. وتمت تسمية القاعدتين البريطانية والامريكية بقاعدة جمال عبد الناصر وقاعدة عقبة بن نافع على التوالى.[54]

هذا وفى يوم الجمعة من شهر الصيف يونيو 1971م. وفى الاحتفال الشعبى بمرور عام على جلاء القوات الامريكية عن الأرض الليبية قال العقيد معمر القذافى مخاطباً أبناء الشعب:

«إنها لساعة خالدة، ولحظة تاريخية، تسجل فى سجل تاريخ هذا الشعب بأحرف من نور ونار وفى سجل النضال العربي كله، بكل عزة وفخر، أن تزحف

---

(52) المرجع السابق ص 99.
(53) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، وزارة الإعلام، الجمهورية العربية الليبية، سبتمبر 1971م.
(54) لقد تغير اسم هذه القاعدة مرة أخرى حيث أطلق عليها اسم الطفلة الشهيدة معيتيقة التى ماتت بسبب الطائرات الأمريكية.



جماهير الشعب العربى فى ليبيا لتدخل القواعد التى كانت فى يوم ما ترهب عزيمته وتهدد كيانه، إنها ساعة مجيدة أن ندخل القاعدة ويرفرف عليها علم الثورة والجمهورية، بعد أن اسقط وتمزق علم الامبراطورية الاستعمارية الأمريكية، وانتصر الشعب الليبى الصغير بعدده على أكبر دولة فى العالم، انتصر وحرّر ارضه لأنه صاحب الأرض، وارتفعت رايته لانها راية الحق»[55]. إن المغزى الضمنى لرحيل القوات البريطانية والأمريكية عن الأرض الليبية كان واضحاً بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية ودور ليبيا العالمى بعد الثورة، فمن جانب اعطى الجلاء للقيادة الجديدة ثقة كافية لتتعامل مع شركات النفط العاملة فى ليبيا، ومن جانب آخر فقد مكن ليبيا من أن تتعامل باستقلالية فى الساحة الدولية. ولهذا يمكن الإضافة بأن «التحرر من مناطق النفوذ، وتحرير الارادة الوطنية المستقلة، وتحطيم القواعد الأجنبية وطردها، وتطهير الوطن من كافة القوى الأجنبية، ليس إلا جانباً واحداً من جوانب الحرية ومرحلة من مراحلها»[56].

وخلاصة القول إنه لكي تتمكن ليبيا بقيادتها الجديدة من القيام بدور جديد ولكى تتمكن الثورة من أن تثبت مكانتها فى العالم وتساهم فى حل قضايا التحرر والاستقلال كان لا بد بادىء ذى بدء، التخلص من القواعد الأجنبية والمعاهدات التى أسستها وقيدت «ليبيا» فى تحركاتها. وبالتالى فقد كان اجلاء القواعد البريطانية والأمريكية انجازاً هاماً لأنه كان يرتبط بالسياسة الخارجية الليبية فى نهجها الجديد بعد قيام الثورة.

بالإضافة إلى ذلك فقد سعت قيادة الثورة إلى تخليص البلاد من بقايا الطليان الفاشيست الذين اعتبرتهم الثورة بقايا المستعمرين الايطاليين الذين سرقوا خيرات الأرض وقتلوا الأطفال والشيوخ والنساء وشردوا الرجال وكانوا سبباً فى تركهم لبلادهم أو نفيهم إلى أماكن مجهولة لا زالت الجماهيرية تطالب بالتحقيق فيه والتعرف على مصيرهم. وعلى هذا الأساس فقد توجت الثورة تضحية الشهداء والمناضلين من المجاهدين يوم السابع من شهر التمور (اكتوبر) من سنة 1970م. توجت كفاح الأجداد بطرد بقايا الايطاليين الغزاة. واصبح هذا اليوم من بين الأيام التى يحتفل بها الشعب العربى الليبى كيوم ذكرى للانتصار على المستعمر الايطالى.

---

(55) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر، الجمهورية العربية الليبية، وزارة الإعلام: سبتمبر 1971 ص 16.

(56) ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر، الذكرى الثالثة، الجمهورية العربية المتحدة، الإتحاد الإشتراكي العربي، الأمانة العامة.



وبذلك فقد استطاعت قيادة الثورة أن تخطو خطوات أخرى على طريق السياسة الخارجية المستقلة وأن تتخذ قراراتها دون خوف، وأن تقف الموقف الذى تختاره دون تردد، وأن تخوض معركة النفط دون مجاملة، وذلك لاستخلاص الثروة الوطنية من استغلال الشركات الأجنبية تحقيقاً لمصلحة الشعب العربى الليبى ورخائه، كما أنها استطاعت بعد ذلك أن تتخذ مواقف المساندة كما تشاء دون الشعور بأى قيد أو شرط.

وتأسيساً على ذلك سعت ثورة الفاتح العظيمة إلى دعم موقف حكومة مالطا فى نضالها للتخلص من القواعد الأجنبية والوقوف بجانب شعب قبرص ضد المخططات الاستعمارية التى يواجهها. وكذلك دعم موقف الشعوب الأوروبية المطلة على البحر المتوسط التى تسعى إلى التخلص من التبعية لنفوذ القوى الكبرى[57].

والهدف من وراء هذا التحرك هو تحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة سلام، بدلاً من أن يكون مسرحاً لأساطيل القوى الكبرى المتصارعة. وعلى هذا الأساس تحددت علاقة الجماهيرية بدول المعسكرين وعلى رأسهما الولايات المتحدة الأمريكيه والاتحاد السوفييتى.

لقد كانت غاية الثورة أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة، ولها دور ريادى فى جميع المحافل الدولية، وعلى هذا فقد سعت إلى التخلص من القواعد الأجنبية على ارضها، ومنذ ذلك اليوم تحددت العلاقة بين «ليبيا» والدول الغربية التى كان لها نفوذ فى «ليبيا»، على أساس أنها علاقة احترام متبادل وسيادة مستقلة. غير أن موقف ثورة الفاتح العظيمة المعروف تجاه كثير من القضايا المصيرية سواء بالنسبة للأمة العربية أو لمجموعات الدول الأخرى أدى إلى تقييم سياستها الخارجية على أنها سياسة متطرفة تجاه الدول الكبرى فى المعسكر الغربى، غير أنه يمكن القول، من وجهة نظر السياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة: إن نقطة الخلاف الأساسية هو موقف الولايات المتحدة من قضية العرب الكبرى، وتفسيرها لمفهوم التحرر وحق تقرير المصير على اعتبار أنه ارهاب تمارسه مجموعات لا شرعية لها بتأييد من «ليبيا» بعد قيام الثورة. وهنا نجد أن تفسير السياسة الخارجية للجماهيرية لمفهوم التحرر يختلف اختلافاً كلياً عما تفسره الدوائر الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس فقد بنت الجماهيرية سياستها الخارجية تجاه دول العالم المختلفة.

هذا المنطلق يحدد بأن السعى للتحرر وبالتالى تأييد حركات التحرير ليس ضرباً

(57) ثورة الفاتح من سبتمبر، العيد الخامس، مرجع سابق ص 31.



من ضروب الارهاب، لأنه يدخل ضمن شرعية حق تقرير المصير الذى اجيز فيه استخدام السلاح. بل إن الجماهيرية تعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية هى زعيمة الارهاب فى العالم. وذلك لتوافر وسائل الأرهاب لديها.

من ناحية أخرى فإن ثورة الفاتح العظيمة تعتبر الحلف الأطلسى بقيادة امريكا هو سبب المشاكل فى العالم، فهو يهيمن على شؤون العالم الاقتصادية، ويسعى للسيطرة السياسية والعسكرية على كل دول العالم دون تردد. ومن خلال هذا الإدراك تتعامل الجماهيرية فى سياستها الخارجية مع دول اوروبا الغربية على اعتبار أن لها سياسة إما مطابقة وإما مشابهة لسياسة امريكا الخارجية حيث إن جميع الدول الغربية قوية كانت أم ضعيفة تدور فى فلك السياسة الخارجية الأمريكية بطريق مباشر أو غير مباشر.

استمرت ثورة الفاتح العظيمة فى اقامة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها مع دول الكتلة الغربية، على أساس من احترام السيادة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لليبيا، وقد كانت هناك مسائل عدة كثيراً ما كانت تؤدى إلى تأزم العلاقات بين الجماهيرية وتلك الدول الغربية، وكما ذكرنا عادة ما تكون تلك الدول ذات اتجاه واحد أو رأى واحد بخصوص تلك المسائل، فمثلاً مشكلة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وسيطرته على كامل ترابه كما تنادى به سياسة ثورة الفاتح الخارجية غير مقبولة لدى دول الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. ثم النزاع الليبى التشادى وموقف الدول الغربية ومن بينها أمريكا وفرنسا أيضاً يمثل نقطة خلاف وتأزم فى السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه الدول الغربية. وأخيراً كان العدوان الأمريكى على الجماهيرية فى 15 الطير (ابريل) سنة 1986 ومشاركة دول المعسكر الغربى فى العدوان، ولو بعدم ادانته، وعليه فقد اتخذت الجماهيرية موقفاً من هذه الدول ونددت بمواقفها جميعاً تجاه العدوان الأمريكى، وفقاً لتقرير المكتب الشعبى للاتصال الخارجى حول علاقة بريطانيا مع الجماهيرية، فيذكر: «وبخصوص العلاقة مع بريطانيا فلم يطرأ أى تغيير إيجابى على جو العلاقات بين البلدين حيث شاركت بريطانيا فى العدوان على «ليبيا»، وأيدت قرارات قمة طوكيو ولم تستجب للمطالبة الليبية بالافراج عن المساجين الليبيين فى بريطانيا[58]». وكان المكتب الشعبى للاتصال الخارجى قد عرض على مؤتمر الشعب العام فى دورته العاشرة وضع العلاقات الليبية البريطانية، حيث ذكر التقرير بأنه لم يطرأ أى تغيير إيجابى على العلاقات مع بريطانيا بل زادت العلاقات

(58) رد المكتب الشعبى للإتصال الخارجى، مرجع سابق ص 40.



سوءاً عندما مارست ضغوطاً سياسية على الدول الأوروبية لغرض اجراءات سياسية واقتصادية على ليبيا.

ويمكن القول إن موقف الجماهيرية من حركات التحرر بمختلف انواعها واتجاهاتها كان محدداً أساسياً لعلاقة بريطانيا وامريكا مع الجماهيرية، حيث إن سياسة الجماهيرية الخارجية قد أسست على تبنى حركات التحرير فى افريقيا وامريكا اللاتينية ومناهضة السياسة الاستعمارية الأوروبية التى تساند الاستغلال والإضطهاد فى شتى بقاع الأرض، ولعل من ابرز تلك القضايا قضية ناميبيا ثم قضية الفولكلاند التى تساندها الجماهيرية العظمى من خلال الاتصال المستمر بالتنظيمات الشعبية الايطالية المختلفة، كما تم تنظيم مسيرات احتجاج شعبية فى مختلف انحاء ايطاليا تجاه نصب الصواريخ فى كوميزو بجنوب ايطاليا، وقد طالبت المؤتمرات الشعبية الأساسية بفتح حوار مع ايطاليا لتحديد موقفها رسمياً من نصب الصواريخ، وقد اجرى المكتب الشعبى للاتصال الخارجى اتصالات مكثفة مع الحكومة الايطالية بالخصوص واسفرت الاتصالات عن الآتى:

تأكيد الحكومة الايطالية بأن الصواريخ ليست موجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والدول المجاورة وأن هذه الصواريخ لن تستعمل بدون موافقة الحكومة الايطالية[59] بالإضافة إلى موضوع الصواريخ فإن هناك موضوعاً آخر يؤثر فى السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه ايطاليا والعلاقة بينهما، وهذا الموضوع هو قضية التعويض عن الاحتلال الايطالى لليبيا الذى تطالب به الجماهيرية، وقد اجريت عدة اتصالات مع ايطاليا بخصوص مسألة التعويض وبخصوص معرفة مصير الليبيين الذين هجّروا من «ليبيا» إلى ايطاليا وقد ردت ايطاليا بانها لا تمانع فى تبادل المعلومات بالخصوص[60].

وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية الجيدة بين ايطاليا والجماهيرية العظمى، وأهمية هذه العلاقات لإيطاليا وبالتالى محاولة ايطاليا إيجاد خطوط اتفاق مع السياسة الخارجية إلا أن هناك مسائل كثيراً ما أثارت تأزماً فى العلاقات بين البلدين، خاصة إذا اتبعت ايطاليا النهج الأوروبى الغربى فى سياستها الخارجية تجاه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

بدأت السياسة الخارجية الليبية بعد قيام الثورة فى الفاتح العظيم 1969 تجاه الولايات المتحدة بالمطالبة بالاجلاء عن قاعدة الملاحة (هويلس) فى منطقة طرابلس

---

(59) المرجع السابق، صفحة 37.

(60) المرجع السابق، صفحة 49.



وبالفعل تم الاجلاء فى شهر الصيف (يونيو) 1970م. ومنذ ذلك الحين بدأت تُرسم العلاقات الليبية الأمريكية على أساس احترام السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وكان الحد الفاصل للسياسة الخارجية لثورة الفاتح العظيمة هى القضية الفلسطينية ومساندة قضايا التحرر فى العالم. وكانت العلاقات قد وصلت إلى بداية طريق مسدود مما تطلب الأمر اجراء حوار فى سنة 1978 كان يركز على موقف الولايات المتحدة من قضية العرب المركزية، غير أن ذلك الحوار لم يبدل من الأمر شيئاً، وزاد الوضع توتراً وسوءاً بعد وصول ريجان إلى الرئاسة فى الولايات المتحدة، وكان موقف الولايات المتحدة متطرفاً تجاه الجماهيرية العظمى، بسبب مساندتها لقضايا الحرية والتحرر فى مختلف انحاء العالم. ووصل هذا التطرف حدته عندما نفذت الحكومة الأمريكية الغارة الجوية على «ليبيا»، وبالتحديد على مدينتى بنغازى وطرابلس، واستمرت بذلك المقاطعة السياسية لادارة الرئيس ريجان، وفضح المخططات الامبريالية للادارة الأمريكية فى المنطقة العربية، والبحر المتوسط، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية، كما تم تكثيف الحوار مع دول اوروبا الغربية مثل فرنسا وايطاليا واليونان تشجيعاً لها لاتخاذ سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، وقد تم فى هذا الإطار استقبال السيد كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية فى زيارة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية العظمى، هذا بالإضافة إلى الزيارات التى قام بها عدد من المسؤولين الفرنسيين إلى الجماهيرية العظمى وقد اسفرت هذه الاتصالات عن الاتفاق على سحب القوات الفرنسية من تشاد.

وبالرغم من هذا، فلم تشهد العلاقات مع دول غرب اوروبا حتى الدورة التاسعة لمؤتمر الشعب العام فى سنة 1984م. أى تحسن يذكر، واستمر هذا الفتور عدة سنوات، وعلى الرغم من الفتور الذى لا زال ملحوظاً فى علاقات الجماهيرية العظمى مع مجموعة دول اوروبا الغربية، فقد شهد عام 1988م. اتجاهاً إيجابياً فى سبيل إعادة تطبيع وتحسين العلاقات مع هذه الدول حيث استجاب بعض منها للمساعى التى بذلها المكتب الشعبى للاتصال الخارجى من أجل الغاء الإجراءات التى اتخذتها دول السوق الأوروبية المشتركة ضد الجماهيرية العظمى خلال النصف الأول من سنة 1986م. ووعدت بالنظر فى الغاء هذه الإجراءات، وبفتح باب الحوار وتبادل الزيارات من أجل اقامة علاقات على أساس المصلحة المشتركة والأمن والاستقرار والاحترام المتبادل[61] غير أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تتميز بالطابع السلبى، لموقفها العدوانى ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التى صعدت فى الآونة الأخيره من حملتها العدائيه[62]

(61) ملخص تقرير المكتب الشعبي للإتصال الخارجى ص. 6.

(62) رد المكتب الشعبى، مرجع سابق ذكره صفحة 26.



حيث اتهمت «ليبيا» باطلاً بانتاج اسلحة كيماوية وقد تم مواجهة هذه الحملة سياسياً وبكل السبل المتاحة وكانت ردود الفعل على هذا التحرك إيجابية[63] وتمثل هذا التحرك فى الآتى : [64].

أولاً : تصريحات قائد الثورة المتكررة وآخرها المقابلة التى اجرتها معه القناة الأولى للاذاعة المرئية الفرنسية، التى سلط فيها الاضواء على ابعاد هذه الحملة وأهدافها الحقيقية، مؤكداً رفض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لما تضمنته من اتهامات باطلة.

ثانياً : رسالة القائد إلى السيد روبرت موجابى رئيس جمهورية زمبابوى والرئيس المباشر لحركة عدم الإنحياز.

ثالثاً : وجه امين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى رسالتين إلى الامين العام للأمم المتحدة الأولى بتاريخ 1988/11/14 والثانية 1988/12/22 أوضح فيهما وجهة نظر الجماهيرية العظمى وموقفها من هذه الحملة مع طلب تعميم الرسالتين على الدول الأعضاء كوثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

رابعاً : وجه أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى رسائل فى هذا الصدد إلى كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة افريقية والامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

خامساً : اجريت اتصالات عاجله مع الامانه العامة لجامعة الأقطار العربية. وتمت الدعوة لعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة لبحث الموضوع واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

سادساً : التحرك الثنائى مع الدول الشقيقة والصديقة وكافة الدول الأخرى عن طريق مكاتب الأخوّة والمكاتب الشعبية لدى هذه الدول وبعثاتها لدى الجماهيرية العظمى.

سابعاً : اصدار البيانات للرد على هذه الحملة، ولفت نظر الرأى العام العالمى إلى مراميها وابعادها واخطارها.

ويستمر التقرير ذاكراً بأنه: يمكن القول بكل تجرد وموضوعيه بأن هذا التحرك

(63) ملخص تقرير المكتب الشعبى ، مرجع سابق، صفحة: 6.

(64) نفس المرجع، صفحة 28.



قد اثمر وحقق نتائج إيجابية، تمثلت فى فضح وكشف ابعاد وأهداف الحملة الأمريكية المضللة والتحذير من مخاطرها والحيلولة دون تمريرها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات فى النقاط التالية:

أولاً : على صعيد الوطن العربى:

آ - أصدر الامين العام للجامعة العربية بياناً يدين التهديدات الأمريكية، ويحذر من عواقب أى عدوان على الجماهيرية العظمى.

ب - عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً يوم 26 من شهر الكانون وأصدر قراراً بالإدانة الشديدة لتهديدات الرئيس الأميركى والتأكيد على تضامن الأقطار العربية الكامل مع الجماهيرية العظمى فى مواجهة أى عدوان وتحذير الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة تكرار عدوانها مع التأكيد على حق الجماهيرية العظمى فى اتخاذ كافة الإجراءات للدفاع عن سيادتها.
كما أصدر مجلس الجامعة بياناً فى هٰذا الصدد وأصدرت الدول العربية من جانبها بيانات مماثلة.

ثانياً : على الصعيد الافريقى:

أصدر الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بياناً يدين حملة الإدارة الأمريكية ويحذر من عواقب أى عدوان.

ثالثاً : على مستوى العالم الإسلامى:

أصدر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى بياناً بإدانة المنظمة لهٰذه الحملة والتحذير من عواقب أى عدوان.

رابعاً :على المستوى الدولى:

عممت الرسالتان الموجهتان إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء، وقامت بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى فى نيويورك بتحرك نشط مع البعثات المقيمة لاطلاع دولها على حقيقة الموقف. وقد أصدر العديد من الدول بيانات أو تصريحات تستنكر التهديدات الأمريكية وتحذر من نتائج أى عدوان على ليبيا.[65].

(65) نفس المرجع، صفحات 28 ـ 31.



وعلى هذا فقد كانت مسيرة الثورة فى السياسة الخارجية تجاه الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة مسيرة مليئة بالأحداث السياسية المتباينة والمواقف الجادة تجاه قضايا التحرر والإستقلال، والإعتماد على الذات، وكان لذلك عداء تلك الدول الإستعمارية وموقفها من ثورة الفاتح العظيمة.

2 - السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه المنظومة الإشتراكية

اتسمت السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه الكتلة أو المنظومة الإشتراكية بالتعاون منذ قيام الثورة فى الفاتح العظيم 1969م.، وذلك بسبب توافق أهداف ومبادىء الثورة فى الحرية والإشتراكية، ومساندة قضايا التحرر فى العالم، وإدانة الإستعمار، مع المبادىء التى تتمسك بها دول المعسكر الشرقى. وقد اتضح ذلك فى تأييد تلك الدول لثورة الفاتح العظيمة منذ يومها الأول، فرحّبت تلك الدول بالتعاون والتعامل معها فى شتى المجالات، ودون تحفّظ، وذلك باعتبار أن ثورة الفاتح العظيمة هى إحدى الثورات التي قامت مناهضة للإستعمار الغربى وللأمبريالية فى كل مكان.

بالإضافة إلى ذلك سعت ثورة الفاتح العظيمة إلى توطيد العلاقات مع دول المعسكر الشرقى، وذلك لأن الأخيرة تمثل جزءاً من الدول التى كافحت من أجل التحرر، وتناهض الإستعمار وتؤيد قضايا الحرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التى ما فتئت ثورة الفاتح العظيمة تؤيدها وتنادى بها، واعتبرتها أساساً لربط علاقاتها مع أى دولة فى العالم.

وانطلاقاً من السياسة التى انتهجتها ثورة الفاتح العظيمة فى الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز، والإنفتاح على الشعوب الحرة المكافحة ضد الإستعمار والأمبريالية، وتعبيراً عن مدى التعاون الذى يسود العلاقات المتينة بين ليبيا بعد قيام الثورة ودول المعسكر الشرقى، فقد قام الرئيس اليوغسلافى جوزيف بروز تيتو بأول زيارة إلى ليبيا، وكان ذلك فى 26 فبراير 1970.، وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس دولة من دول الكتلة الشرقية، وكانت تلك الزيارة تأكيداً صادقاً على مدى ارتباط الشعب العربى الليبى بالشعوب المحبة للسلام، وعن مدى التضامن البشرى بين الشعوب المكافحة من أجل حريتها وكرامتها ووحدتها[66].

لقد كانت القضية الفلسطينية، ومناصرة دول المنظومة الإشتراكية لها وتنديدها بالعدوان الصهيونى على الأرض العربية وإدانة التحركات الإستعمارية، كان كل ذلك

(66) منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر 1971، مرجع سابق صفحة 234.



أساساً لاستمرارية العلاقات الجيدة بين الجماهيرية العظمى ودول المعسكر الشرقى بصفة عامة، والإتحاد السوفييتى بصفة خاصة، حيث أقامت الجماهيرية العظمى علاقات تعاون وتبادل تجارى، وعلاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية على مدى العشرين سنة الماضية. وقد كانت كل تلك العلاقات مبنية أساساً وتنمو يوماً بعد يوم على قواعد احترام مبدأ المصالح المتبادلة وحق كل شعب فى الحرية والسيادة(67) وقد تعددت الزيارات بين المسؤولين فى دول الكتلة الشرقية، وبين المسؤولين فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، وقد تضمنت البيانات التى صدرت عقب تلك الزيارات بوجه عام وبصفة رئيسية النقاط التالية:

أ - شجب العدوان الإسرائيلى والتنديد باستمرار احتلال الأراضى العربية وتأييد المقاومة الفلسطينية.

ب- تأييد حركات التحرر والنضال ضد الإستعمار والأمبريالية.

جـ- التأكيد على التعاون بين البلدين وتوسيع مجالاته وتوفير الظروف المساعدة لتحقيقه.

د - الإتفاق على تبادل الزيارات على مختلف المستويات وإبرام إتفاقيات التعاون الإقتصادية وغيرها.

هـ- التأكيد على أن السلام لن يستتب فى المنطقة ما لم يُمكّن الشعب الفلسطينى من استعادة حقوقه المشروعة، والعيش فى طمأنينة وسلام، والتنديد بقوى الإستعمار العالمى التى تمد العدو الصهيونى بالمال والسلاح.

و - التعبير عن قلق الجانبين حيال الوضع الدولى المتدهور وإدانة سياسة الإستعمار العالمى وكافة أوجه الإضطهاد، والتأكيد على ضرورة تدعيم الحركات التحررية فى أفريقيا وآسيا وغيرها من القارّات، ومدّها بكافة المساعدات لتتمكّن من الإستمرار فى كفاحها ضد الإستعمار العالمى.

وبعد أن أصبحت قرارات السياسة الخارجية تصدر عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية منذ قيام سلطة الشعب، فقد انطلق العمل على إرساء أسس للتعاون مع دول المنظومة الإشتراكية، تمشياً مع توصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية ومع توجهات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى دعماً لمواقف الدول الإشتراكية الإيجابية تجاه الجماهيرية العظمى والقضايا العربية وقضايا التحرر فى العالم والنضال

(67) رد المكتب الشعبى للإتصال الخارجى، مرجع سابق صفحات 6 ـ 7.



ضد الأمبريالية. وقد قطعت العلاقات بين الجماهيرية العظمى ودول المنظومة الإشتراكية أشواطاً بعيدة فى مختلف المجالات[68].

وحيث إن السياسة الخارجية للجماهيرية العظمى تجاه دول المعسكر الشرقى أصبحت واضحة تتمثل فى مساندة قضايا التحرر فى شتى أنحاء العالم، فقد استمرت العلاقات الليبية مع مجموعة دول الكتلة الشرقية فى تطورها فى إطار الصداقة والتعاون المشترك وقد استمر تبادل الزيارات على مختلف المستويات التى نتج عنها صدور بيانات مشتركة أكّدت على عمق العلاقات والصداقة التى تربط هذه الدول مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى فى النضال المشترك ضد الأمبريالية الأمريكية والصهيونية والعنصرية، ودعم كفاح الشعوب.

كما تواصلت اجتماعات اللجان المشتركة مع دول المنظومة الإشتراكية لتطوير أوجه التعاون المختلفة فى شتّى المجالات، ووقّعت الكثير من الإتفاقيات مع هذه الدول فى مجموعها بالتضامن مع الجماهيرية العظمى فى مواجهة العدوان الأمبريالى الصهيونى، وتنديدها بالعدوان الأمريكى الغاشم على مدن الجماهيرية العظمى فى سنة 1986م. ومساندتها لمواقف الجماهيرية فى المنظمات الدولية ضد الأمبريالية والصهيونية ومساندة قضايا التحرّر.

وفى هذا الإطار فقد سعى المكتب الشعبى للإتصال الخارجى إلى دعم وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع مجموعة الدول الإشتراكية فى شرق أوروبا وأجرى معها العديد من المشاورات، وتبادل الزيارات، ووجهات النظر حول مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك.

إن سياسة الجماهيرية الخارجية، نمت منذ قيام الثورة فى الفاتح العظيم كما نمت علاقاتها مع دول العالم المختلفة، وتوحدت وتطورت لأن تلك السياسة كانت مبنية على الأسس التالية:[69]

1 - التأييد الكامل ودون تحفّظ للقضية الفلسطينية والسعى إلى تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية.

2 - مكافحة الأمبريالية والإستغلال سواء فى الوطن العربى أو العالم الإسلامى، والعالم الثالث بوجه عام.

---

(68) المرجع السابق، صفحة 4.

(69) مسيرة الإنسان، مرجع سابق صفحة: 82 وكذلك ثورة الفاتح من سبتمبر، العيد الخامس، مرجع سابق صفحة 30.



3 - المشاركة العالمية من أجل رخاء وتقدم وازدهار المجتمع الدولى.
4 - العمل على توطيد السلام القائم على الحق والتكافؤ والعدل.
5 - الدعوة إلى منهج صحيح لحل مشكلات العالم وضمان التعاون والتفاهم بين الشعوب.
6 - المساهمة مع بقية الدول المناضلة فى إقرار حق بقية الشعوب مهما كان حجمها، فى تأكيد كيانها وإبراز حقيقة نضالها.
7 - العمل على تصفية القواعد الأجنبية والإرتباط بالأحلاف لكل الدول.
8 - جعل البحر المتوسط بحيرة سلام وذلك بالسعى لإخراج الأساطيل الحربية منه.
9 - الدعوة فى كافة المؤتمرات إلى وقفات جادة، ومواقف محددة بالرفض الحازم للعمل لأى من القوتين العظيمتين..
10 - تأييد السياسة التحريرية لشعوب دول عدم الإنحياز والعالم الثالث فى مواجهة السيطرة والإستغلال والإستعمار والتغلغل الصهيونى.
11 - دعم موقف الشعوب الأوروبية المطلة على البحر المتوسط إلى السعى إلى التخلص من التبعية لنفوذ القوى الكبرى.
12 - الدعوة إلى إقامة نظام إقتصادى عالمى جديد، يقوم على التعاون المتكافئ والعادل فى قضايا الطاقة والمواد المصنعة والتقنية والتنمية، وتوفير أفضل الظروف للقضاء على مشاكل التخلّف ومظاهره فى الدول النامية.
13 - المشاركة الفعّالة فى كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية فى حل مشاكل الشعوب المضطهدة، والإسهام فى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى العالم، والعمل على القضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولى، ومن ذلك، التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
14 - التضامن مع المنظمات الجماهيرية الأوروبية، التى تتفهم قضايا شعوبها، وقضايا شعوبنا، من أجل تعاون وحوار عربى أوروبى أكثر قوة، وأبعد قدرة فى سبيل تعاون متكافىء يقوم على تبادل المنفعة عن طريق استبدال المواد الخام بتكنولوجية أوروبا المتقدمة، بتصنيع المنطقة العربية وتطويرها، بعيداً عن العلاقات الإحتكارية الإستغلالية، وذلك من أجل بناء حضارة الإنسان.

وتأكيداً على المنطلق الشعبى فقد انتهجت الجماهيرية العظمى، الإتصال والمشاركة فى التنظيمات الشعبية، وتأسيس منظمات شعبية عالمية، وذلك لتوضيح حقيقة المواقف والقضايا التى تتبناها الجماهيرية، فى مختلف الساحات وفى مختلف القضايا، وفضح الدور الإستعمارى للأمبريالية العالمية بزعامة



الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم مد جسور التعاون والحوار المستمر مع التنظيمات الشعبية في الخارج وقياداتها التقدمية والتنسيق بينها وبين المؤتمرات والنقابات المهنية في الجماهيرية العظمى[70].

ومن أبرز المنظمات الشعبية على مستوى الوطن العربي، التي عملت الجماهيرية العظمى على تأسيسها والمشاركة فيها مؤتمر الشعب العربي، الذي يضم في عضويته منظمات وأحزاب سياسية ونقابات وتنظيمات شعبية أخرى، بالإضافة إلى شخصيات عربية سياسية وثقافية. وتهدف إلى الإهتمام بقضايا التحرر في الساحة العربية والساحات الأخرى في العالم الثالث كما تدعو إلى الوحدة العربية وغيرها من القضايا الهامة[71].

أما على نطاق منطقة البحر المتوسط، فقد شاركت الجماهيرية العظمى في تأسيس منظمة الإشتراكيين التقدميين لمنطقة حوض البحر المتوسط، وقد استضافت الجماهيرية العظمى الأمانة الدائمة لهذه المنظمة، بالإضافة إلى عدة مؤتمرات وندوات عقدتها المنظمة منذ قيامها. وهي تشمل في عضويتها الأحزاب التقدمية والتنظيمات الشعبية في منطقة حوض البحر المتوسط وتسعى إلى تحقيق الحرية والسيادة لشعوب المنطقة بعيداً عن نفوذ الدول الكبرى[72].

أما على النطاق العالمي الشعبي، فقد أسست الجماهيرية العظمى المثابة العالمية لمقاومة الأمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية، والعضوية فيها (وفقاً للمادة 11 من ميثاقها) مفتوحة لجميع القوى الثورية التقدمية الملتزمة بالميثاق، وتهدف هٰذه المنظمة إلى مقاومة كل مظاهر الأمبريالية والهيمنة والعنصرية والصهيونية والرجعية في العالم، ومساندة جميع قضايا التحرر وحركاتها العالمية[73].

وفي ظل السياسة الخارجية للجماهيرية تجاه الدول الكبرى يمكن الحديث باختصار عن نشاط ودور الجماهيرية العظمى في الأمم المتحدة:

قامت ثورة الفاتح العظيمة بتوجيهات من قيادتها الثورية، بدور ملحوظ في

(70) ملخص تقرير المكتب الشعبي للإتصال الخارجي، مرجع سابق صفحات 7 ـ 8.

(71) لشيء من التفاصيل أنظر أعمال الدورة الثانية لمؤتمر الشعب العربي طرابلس 15 ـ 19 أي النار / يناير 1981.

(72) أنظر وثائق وبيانات اجتماع الأمانة الدائمة لمنظمة الإشتراكيين التقدميين لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ومؤتمر الصحفيين التقدميين، مالطا 18 ـ 21 ناصر (يوليو) 1983 ص 3.

(73) أنظر مشروع ميثاق المثابة العالمية لمقاومة الأمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية والفاشية.



مواجهة الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، وذلك من خلال المطالبة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء حق النقض فى مجلس الأمن، وهو الحق الذى تعتبره الجماهيرية تمييزاً للدول الكبرى عن الدول الأخرى.

فقد بعث العقيد معمر القذافى قائد الفاتح العظيمة فى عام 1975م. برقيات إلى رؤساء جميع الدول التى صوتت إلى جانب القرار التاريخى باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية قال فيها:

«إنني أتطلع إلى اليوم الذي تنتصر فيه شعوبنا انتصاراً سياسياً وتاريخياً آخر، عندما تتمكن من إلغاء ما يسمى بحق النقض للدول الكبرى، ذلك الحق التعسفى الذى يشبه الحق الإلهى لملوك العصور الوسطى».

واستناداً على ذلك «وفى خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة وفى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة بند (112) بتاريخ 18 نوفمبر (الحرث) 1975م. يذكر مندوب الجماهيرية في كلمته» بأنه بعد ثلاثين عاماً من إقرار ميثاق الأمم المتحدة لم تستطع أن تحقق حلم البشرية فى عالم يسوده السلام والأمن.

ومن بين المحافل الدولية التى شاركت فيها الجماهيرية العظمى وحاولت كسب التأييد من الدول المشاركة فيها، هو مؤتمر دول عدم الإنحياز فى سنة 1976م. الذي عقد بمدينة كولومبو فى سيريلانكا، وقد حضره قائد الثورة حيث أكد في كلمته التى ألقاها أمام المؤتمرين: على ضرورة إلغاء حق النقض الذى تتمتع به الدول الخمس الكبرى، وتأكيداً لذلك فقد طالب رئيس الوفد الليبى فى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء حق النقض، وبتاريخ 5 من شهر الحرث (نوفمبر) 1979 تقدمت الجماهيرية العظمى بمشروع قرار إلى اللجنة السادسة، بشأن حق النقض، وضرورة إلغائه، وقد وافقت على هٰذا المشروع مجموعة دول منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات عدم الإنحياز فى كولومبو والمؤتمر السادس الذى عقد في طرابلس 1977م. وعندما قدم المشروع لاقى ترحيباً من دول العالم الثالث، بيد أنه لاقى اعتراضاً حاداً من الدول الكبرى صاحبة المصلحة فى الحفاظ على ذلك الحق. وفى الدورة الرابعة والثلاثين قدم نفس المشروع فى صيغة منقحة. وبالرغم من المحاولات العديدة لإلغاء هٰذا الحق إلا أنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن.

وبالإضافة إلى هذا فقد لعبت الجماهيرية العظمى دوراً فعالاً فى كثير من القضايا والمسائل التى طرحت على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أيدت الجماهيرية العربية



الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى القرارات التى اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح وخاصة السلاح النووى تمشياً مع مواقفها السابقة المؤيدة لهذه المساعى.

الملاحق

(1) البيان الأول للثورة.

(2) الإعلان الدستورى.

(3) إعلان قيام سلطة الشعب.

(4) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير.

(5) قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (50) لسنة 1988 فى شأن اختيار أعضاء محكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبي.

(6) نص قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 447 لعام 1987م. بشأن تطبيق النظام المحاسبى لمقولة (شركاء لا أجراء).



الاعلان الدستوري[1]

مجلس قيادة الثورة.

باسم الشعب العربي في ليبيا،

وقد آل على نفسه أن يسترد حريته، وأن يستمتع بخيرات أرضه، وأن يعيش في مجتمع تكون فيه الرهافية والرخاء حقاً لكل مواطن مخلص. وقد صمم وعقد العزم على أن يحطم كل القيود التى كانت تحد من حركته وانطلاقه، وأن يقف فى الصف مع إخوانه فى جميع أجزاء الوطن العربى مناضلاً لاسترداد كل شبر من الأرض التى دنسها الاستعمار، وأن يزيل العوائق التى تقف حائلاً دون وحدته من الخليج إلى المحيط.

وهو يؤمن بأن السلام لا يقوم إلا على العدل، ويقدر أهمية تدعيم العلاقات التى تربطه بجميع شعوب العالم المناضلة ضد الإستعمار، وهو يدرك أن تحالف الرجعية والاستعمار هو المسئول عن التخلف الذي يعانيه رغم وفرة ثرواته الطبيعية وعن الفساد الذى استشرى فى جهاز الحكم، وهو يدرك مسئولياته عن إقامة حكم وطنى ديمقراطى تقدمى وحدوى.

وباسم الإرادة الشعبية التى عبرت عنها القوات المسلحة فى الفاتح من سبتمبر 1969م والتى أطاحت بالنظام الملكى وأعلنت الجمهورية العربية الليبية وحماية لثورته وتدعيماً لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها فى الحرية والإشتراكية والوحدة.

يصدر هذا الإعلان الدستورى ليكون أساساً لنظام الحكم فى مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وحتى يتم إعداد دستور دائم يعبر عن الإنجازات التى تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها.

الباب الأول

الدولة

مادة (1)

ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمّة العربية، وهدفه الوحدة العربية الشاملة.

وإقليمها جزء من افريقيا وتسمى الجمهورية العربية الليبية.

(1) نشر فى عدد الجريدة الرسمية الخاص الصادر فى 1969/12/15.



مادة (2)

الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.
وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية.

مادة (3)

التضامن الإجتماعى أساس الوحدة الوطنية.
والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

مادة (4)

العمل فى الجمهورية العربية الليبية حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر.

والوظائف العامة تكليف للقائمين بها، ويهدف موظفو الدولة فى أداء أعمالهم ووظائفهم إلى خدمة الشعب.

مادة (5)

المواطنون جميعاً سواء أمام القانون.

مادة (6)

تهدف الدولة إلى تحقيق الإشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الإجتماعية التى تحظر أى شكل من أشكال الإستغلال.

وتعمل الدولة ـ عن طريق إقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع ـ على تحقيق كفاية فى الإنتاج وعدالة فى التوزيع، بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهمة، فى تطبيقها للإشتراكية تراثها الإسلامى العربى وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع الليبى.

مادة (7)

تعمل الدولة على تحرير الإقتصاد القومى من التبعية والنفوذ الأجنبيين وتحويله إلى اقتصاد وطنى إنتاجى يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبى والملكيات الخاصة لأفراده.



مادة (8)

الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الإنتاج والملكية الخاصة الغير مستغلة مصونة، ولا تنزع إلا وفقاً للقانون.

والإرث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.

مادة (9)

تضع الدولة نظاماً للتخطيط القومى الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويراعى فى توجيه الإقتصاد الوطنى التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.

مادة (10)

إنشاء الألقاب والرتب المدنية محظور وتعتبر ملغاة جميع الألقاب التى كانت ممنوحة لأفراد الأسرة المالكة السابقة وحاشيتها.

مادة (11)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة (12)

للمنازل حرمة، ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة (13)

حرية الرأى مكفولة فى حدود مصلحة الشعب ومبادىء الثورة.

مادة (14)

التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً، وهو إلزامى حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وتكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ويكون التعليم فيها مجاناً، وتنظم بقانون الحالات التى يجوز فيها إنشاء مدارس خاصة.

وتعنى الدولة خاصة برعاية الشباب بدنياً وعقلياً وخلقياً.



مادة (15)

الرعاية الصحية حتى تكفله الدولة بإنشاء المستشفيات والمؤسسات العلاجية الصحية وفقاً للقانون.

مادة (16)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف لليبيين.

مادة (17)

لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون.

كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية الرسوم إلا فى حدود القانون.

الباب الثاني

نظام الحكم

مادة (18)

مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة فى الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، وتكون هذه التدابير فى صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات ولا يجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أى جهة.

مادة (19)

يعين مجلس قيادة الثورة مجلساً للوزراء يتكون من رئيس للوزراء ووزراء ويجوز له تعيين نواب لرئيس الوزراء ووزراء بدون وزارة.

ولمجلس قيادة الثورة أن يقيل رئيس الوزراء والوزراء، وأن يقبل استقالاتهم من مناصبهم.

ويترتب على استقالة رئيس مجلس الوزراء استقالة مجلس الوزراء، ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة، ودون إخلال بالمسئولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسئولاً عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء.



مادة (20)

يقوم مجلس الوزراء بدراسة وإعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التى يرسمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه للنظر فيها وإصدارها.

مادة (21)

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون ويعتمد مجلس قيادة الثورة بقرار منه الحساب الختامى لميزانية الدولة.

مادة (22)

يعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً مشتركاً مع مجلس الوزراء بناء على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو عضوين من أعضائه كلما رأوا ذلك.

مادة (23)

مجلس قيادة الثورة هو الذي يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصدق عليها إلا ما قد يرى تفويض مجلس الوزراء فى عقده والتصديق عليه.

مادة (24)

يعين مجلس قيادة الثورة الممثلين السياسيين للجمهورية العربية الليبية فى الخارج ويقيلهم، وهو الذى يقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية، وهو الذى ينشىء المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم على النحو المبين فى القانون.

مادة (25)

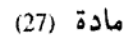
يكون إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارىء بقرار من مجلس قيادة الثورة كلما تعرض أمن الدولة الخارجى أو الداخلى للخطر، وكلما رأى أن ذلك ضرورى لحماية الثورة وتأمين سلامتها.

مادة (26)

الدولة وحدها هى التى تنشىء القوات المسلحة.

والقوات المسلحة فى الجمهورية العربية الليبية ملك للشعب، وهى عدته لحماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها ونظامها الجمهورى والحفاظ على وحدته الوطنية، وتخضع القوات المسلحة للإشراف الكامل لمجلس قيادة الثورة.





مادة (27)

يهدف القضاء فيما يصدره من أحكام إلى حماية مبادىء المجتمع وحقوق الأفراد وكراماتهم وحرياتهم.

مادة (28)

القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون والضمير.

مادة (29)

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

مادة (30)

لكل شخص الحق فى الإلتجاء إلى المحاكم وفقاً للقانون.

مادة (31)

أ) لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.
ب) العقوبة شخصية.
جـ) المتهم برىء حتى تثبت إدانته، وتؤمن له كافة الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، ويحظر إيذاء المتهم أو المسجون جسمانياً أو نفسانياً.

مادة (32)

يكون العفو عن العقوبة أو تخفيفها بقرار من مجلس قيادة الثورة، أما العفو العام فيكون بقانون.

الباب الثالث

أحكام متفرقة وانتقالية

مادة (33)

يلغى النظام الدستورى المقرر فى الدستور الصادر فى 7 أكتوبر 1951م وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار.

مادة (34)

يستمر العمل بجميع الأحكام المقررة فى القوانين والتشريعات القائمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان الدستورى.



وكل إشارة فى هذه القوانين والتشريعات إلى اختصاصات الملك ومجلس الأمة تعتبر إشارة إلى مجلس قيادة الثورة، وكل إشارة فيها إلى الملكية تعتبر إشارة إلى الجمهورية.

مادة (35)

يكون للقرارات والبيانات والأوامر الصادرة من مجلس قيادة الثورة منذ سبتمبر 1969م وقبل صدور هذا الإعلان الدستورى قوة القانون.

ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا بالطريقة المبينة فى هذا الإعلان الدستورى.

مادة (36)

تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص على خلاف ذلك.

مادة (37)

يبقى هذا الإعلان الدستورى نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم، ولا يعدل إلا بإعلان دستورى آخر من مجلس قيادة الثورة إذا رأى ذلك ضرورياً وفق مصلحة الثورة.

ينشر هذا الإعلان فى الجريدة الرسمية.

مجلس قيادة الثورة

صدر بتاريخ 2 شوال 1389هـ
الموافق 11 ديسمبر 1969 م



إعلان عن قيام سلطة الشعب

إن الشعب العربيُّ الليبيُّ المجتمعَ في الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية «مؤتمر الشعب العام» انطلاقاً من البيان الأول للثورة، ومن خطاب زوارة التاريخي واهتداءً بمقولات الكتاب الأخضر وقد اطلع على توصيات المؤتمرات الشعبية وعلى الإعلان الدستودي الصادر في 2 شوال 1389 هـ، الموافق 11 ديسمبر سنة 1969 م. وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الأول في الفترة من 4 إلى 17 محرم 1396 هـ، الموافق 5 إلى 18 يناير سنة 1976 م. ودور انعقاده الثاني في الفترة من 21 ذي القعدة إلى 2 ذي الحجة 1396 هـ الموافق 13 إلى 24 نوفمبر سنة 1976 م.

وهو يؤمن بما بشَّرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة التي فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي على رأس حركة الضباط الوحدويين الأحرار تتويجاً لجهاد الآباء والأجداد من قيام النظام الديمقراطي المباشر ويرى فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الديمقراطية.

وهو يجسد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم إقراراً لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه، يعلن تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه، وفي أي مكان من العالم، وحمايته للمضطهدين من أجلها. ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب، ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويعلن تمسكه بالقيم الروحية ضماناً للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية ويؤكد سيرَ الثورة الزاحفة بقيادة المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي نحو السلطة الشعبية الكاملة وتثبيت مجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة وبيده الثروة وبيده السلاح، مجتمع الحرية، وقطع الطريق نهائياً على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، ويعلن استعداده لسحق أي محاولةٍ مضادة لسلطة الشعب سحقاً تاماً.

إن الشعب العربي الليبي وقد استرد بالثورة زمام أمره، وملك مقدرات يومه وغده، مستعيناً بالله متمسكاً بكتابه الكريم أبداً مصدراً للهداية وشريعة للمجتمع، يصدر هذا الإعلان إيذاناً بقيام سلطة الشعب، ويبشر شعوب الأرض بانبلاج فجر عصر الجماهير.

(أولاً): يكون الاسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية).

(ثانياً): القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

(ثالثاً): السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.

(رابعاً): الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام.

مؤتمر الشعب العام

صدر في القاهرة بمدينة سبها في 12 ربيع الأول 1397 هـ

الموافق 2 مارس 1977 م



إن الشعب العربى الليبى المجتمع فى المؤتمرات الشعبية الأساسية إذ يستلهم البيان الأول لثورة الفاتح العظيمة عام 1969م التى انتصرت الحرية على أرضه انتصاراً نهائياً، ويسترشد بما ورد فى الإعلان التاريخى لقيام سلطة الشعب فى الثانى من مارس 1977م الذى فتح عصراً جديدًا يتوج كفاح البشرية على مر العصور، ويعزز سعيها الدؤوب نحو الحرية والإنعتاق.

واهتداء منه بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائى من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب، ومن أجل إقامة مجتمع كل الناس الأحرار المتساوين فى السلطة والثروة والسلاح.

واستجابة للتحريض الدائم للثائر الأممى معمر القذافى صانع عصر الجماهير الذى جسد بفكره ومعاناته آمال المقهورين والمضطهدين فى العالم، وفتح أمام الشعوب أبواب التغيير بالثورة الشعبية أداة تحقيق المجتمع الجماهيرى.

وإيماناً منه بأن حقوق الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض ليست هبة من أحد، وأن لا وجود لها فى مجتمعات العسف والإستغلال، وأنها لا تتحقق إلا بانتصار الجماهير على جلاديها واختفاء الأنظمة القامعة للحرية فتقيم سلطتها ويتعزز وجودها على وجه الأرض عندما يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية، فلا ضمان لحقوق الإنسان فى عالم فيه حاكم ومحكوم، وسيد ومسود، وغنى وفقير.

وإدراكاً بأن الشقاء الإنسانى لا يزول، وحقوق الإنسان لا تتأكد إلا ببناء عالم جماهيرى تمتلك فيه الشعوب السلطة والثروة والسلاح، وتختفى فيه الحكومات والجيوش وتتحرر فيه الجماعات والشعوب والأمم من خطر الحروب فى عالم يسوده السلام والإحترام والمحبة والتعاون.

إن الشعب العربى الليبى تأسيساً على ذلك وأخذاً بما جاء فى قرارات المؤتمرات الشعبية القومية والأممية فى الداخل والخارج مسترشداً بقول عمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» كأول إعلان فى تاريخ البشرية للحرية وحقوق الإنسان، يقرر إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير وفقاً للمبادىء التالية:

1 - إنطلاقاً من أن الديمقراطية هى الحكم الشعبى وليس التعبير الشعبى، يعلن أبناء



المجتمع الجماهيرى أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

2 - أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حرية الإنسان ويحمونها ويحرمون تقييدها، فالحبس فقط لمن تشكل حريته خطراً أو إفساداً للآخرين، وتستهدف العقوبة الإصلاح الإجتماعى وحماية القيم الإنسانية ومصالح المجتمع، ويحرم المجتمع الجماهيرى العقوبات التى تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه كعقوبة الأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد، كما يحرم المجتمع الجماهيرى إلحاق الضرر بشخص السجين مادياً أو معنوياً، ويدين المتاجرة به أو إجراء التجارب عليه، والعقوبة شخصية يتحملها الفرد جزاء فعل مجرم موجب لها، ولا تنصرف العقوبة أو آثارها إلى أهل الجانى وذويه «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

3 - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار وقت السلم فى التنقل والإقامة.

4 - المواطنة فى المجتمع الجماهيرى حق مقدس لا يجوز إسقاطها أو سحبها.

5 - أبناء المجتمع الجماهيرى يحرمون العمل السرى واستخدام القوة بأنواعها والعنف والإرهاب والتخريب، ويعتبرون ذلك خيانة لمثل وقيم المجتمع الجماهيرى الذى يؤكد سيادة كل فرد فى المؤتمر الشعبى الأساسى، ويضمن حقه فى التعبير عن رأيه علناً وفى الهواء الطلق، وينبذون العنف وسيلة لفرض الأفكار والآراء ويقرون الحوار الديمقراطى أسلوباً وحيداً لطرحها، ويعتبرون التعامل المعادى للمجتمع الجماهيرى مع أية جهة أجنبية وبأية وسيلة من الوسائل خيانة عظمى للمجتمع.

6 - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار فى تكوين الإتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية.

7 - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار فى تصرفاتهم الخاصة وعلاقتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها إلا إذا اشتكى أحد أطراف العلاقة أو إذا كان التصرف أو كانت العلاقة ضارة بالمجتمع أو مفسدة له أو منافية لقيمه.

8 - أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها، وغاية المجتمع الجماهيرى إلغاء عقوبة الإعدام وحتى يتحقق ذلك يكون الإعدام فقط لمن تشكل حياته خطراً أو فساداً للمجتمع، وللمحكوم عليه قصاصاً بالموت طلب التخفيف أو الفدية مقابل الحفاظ على حياته، ويجوز للمحكمة استبدال العقوبة إذا لم يكن ذلك ضاراً بالمجتمع أو منافياً للشعور الإنسانى، ويدينون الإعدام بوسائل بشعة كالكرسى الكهربائى والحقن والغازات السامة.

9 - المجتمع الجماهيرى يضمن حق التقاضى واستقلال القضاء ولكل منهم الحق فى محاكمة عادلة ونزيهة.



10 - أبناء المجتمع الجماهيرى يحتكمون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل وهى الدين أو العرف ويعلنون أن الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدسة خاصة بكل إنسان عامة لكل الناس، فهو علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط ويحرم المجتمع الجماهيرى احتكار الدين واستغلاله لإثارة الفتن والتعصب والتشيع والتحزب والاقتتال.

11 - يضمن المجتمع الجماهيرى حق العمل، فالعمل واجب وحق لكل فرد فى حدود جهده بمفرده أو شراكة مع آخرين ولكل فرد الحق فى اختيار العمل الذى يناسبه.
والمجتمع الجماهيرى هو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناتجة عن الجهد مقدسة مصانة لا تمس إلا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل.
وأبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من ربقة الأجرة وتأكيداً لحق الإنسان فى جهده وإنتاجه، فالذى ينتج هو الذى يستهلك.

12 - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من الإقطاع، فالأرض ليست ملكاً لأحد، ولكل فرد الحق فى استغلالها، للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته، وحياة ورثته فى حدود جهده وإشباع حاجاته.

13 - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من الإيجار، فالبيت لساكنه وللبيت حرمة مقدسة، على أن تراعى حقوق الجيران «الجار ذى القربى والجار الجنب»، وألا يستخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع.

14 - المجتمع الجماهيرى متضامن ويكفل لأفراده معيشة ميسرة كريمة، وكما يحقق لأفراده مستوى صحياً متطوراً وصولاً إلى مجتمع الأصحاء يضمن رعاية الطفولة والأمومة وحماية الشيخوخة والعجزة فالمجتمع الجماهيرى ولى من لا ولى له.

15 - التعليم والمعرفة حق طبيعى لكل إنسان، فلكل إنسان الحق فى اختيار التعليم الذى يناسبه، والمعرفة التى تروقه دون توجيه أو إجبار.

16 - المجتمع الجماهيرى مجتمع الفضيلة والقيم النبيلة يقدس المثل والقيم الإنسانية تطلعاً إلى مجتمع إنسانى بلا عدوان، ولا حروب، ولا استغلال، ولا إرهاب، لا كبير فيه ولا صغير، كل الأمم، والشعوب والقوميات لها الحق في العيش بحرية وفق اختياراتها، ولها حقها في تقرير مصيرها، وإقامة كيانها القومى، وللأقليات حقوقها فى الحفاظ على ذاتها وتراثها، ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعة، واستخدام القوة لإذابتها فى قومية أو قوميات أخرى.

17 - أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون حق الإنسان فى التمتع بالمنافع والمزايا، والقيم والمثل التى يوفرها الترابط، والتماسك، والوحدة، والإلفة، والمحبة الأسرية،



والقبيلة، والقومية، والإنسانية، ولذا فإنهم يعملون من أجل إقامة الكيان القومى الطبيعى لأمتهم، ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية الطبيعية. وأبناء المجتمع الجماهيرى يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم، أو جنسهم أو دينهم أو ثقافتهم.

18 - أبناء المجتمع الجماهيرى يحمون الحرية ويدافعون عنها فى أى مكان من العالم، ويناصرون المضطهدين من أجلها، ويحرضون الشعوب على مواجهة الظلم والعسف والإستغلال والإستعمار، ويدعونها إلى مقاومة الأمبريالية، والعنصرية، والفاشية وفق مبدأ الكفاح الجماعى للشعوب ضد أعداء الحرية.

19 - المجتمع الجماهيرى مجتمع التألق، والإبداع. ولكل فرد فيه حرية التفكير، والإبتكار، والإبداع ويسعى المجتمع الجماهيرى دائباً إلى ازدهار العلوم وارتقاء الفنون والآداب، وضمان انتشارها جماهيرياً منعاً لاحتكارها.

20 - إن أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ فى أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة والرضاعة الطبيعية فالطفل تربية أمه.

21 - إن أبناء المجتمع الجماهيرى متساوون رجالاً ونساء فى كل ما هو إنسانى ولأن التفريق فى الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأي منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتيهما، أو وفق حكم محاكمة عادلة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم وأن تحرم الأم من بيتها.

22 - أبناء المجتمع الجماهيرى يرون فى خدم المنازل رقيق العصر الحديث، وعبيداً لأرباب عملهم، لا ينظم وضعهم قانون، ولا يتوافر لهم ضمان وحماية، يعيشون تحت رحمة مخدوميهم ضحايا للطغيان ويجبرون على أداء مهنة مذلة لكرامتهم ومشاعرهم الإنسانية تحت وطأة الحاجة، وسعياً للحصول على لقمة العيش، لذلك يحرم المجتمع الجماهيرى استخدام خدم المنازل، فالبيت يخدمه أهله.

23 - أبناء المجتمع الجماهيرى يؤمنون بأن السلام بين الأمم كفيل بتحقيق الرخاء والرفاهية، والوئام، ويدعون إلى إلغاء تجارة السلاح، والحد من صناعته لما يمثله ذلك من تبديد لثروات المجتمعات، وإثقال كاهل الأفراد بعبء الضرائب، وترويعهم بنشر الدمار، والفناء في العالم.

24 - أبناء المجتمع الجماهيرى يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية والجرثومية والكيماوية، ووسائل الدمار الشامل، وإلى تدمير المخزون منها، ويدعون إلى تخليص البشرية من المحطات الذرية وخطر نفاياتها.



25 – أبناء المجتمع الجماهيرى يلتزمون بحماية مجتمعهم، والنظام السياسى القائم على السلطة الشعبية فيه، والحفاظ على قيمه، ومبادئه، ومصالحه، ويعتبرون الدفاع الجماعى سبيلاً لحمايته، والدفاع عنه مسئولية كل مواطن فيه، ذكراً كان أم أنثى «فلا نيابة فى الموت دونه».

26 – إن أبناء المجتمع الجماهيرى يلتزمون بما ورد فى هٰذه الوثيقة، ولا يجيزون الخروج عليها، ويجرمون كل فعل مخالف للمبادىء والحقوق التى تضمنتها، ولكل فرد الحق فى اللجوء إلى القضاء لانصافه من أي مساس بحقوقه وحرياته الواردة فيها..

27 – إن أبناء المجتمع الجماهيرى وهم يقدمون باعتزاز للعالم الكتاب الأخضر دليلاً للإنعتاق ومنهاجاً لتحقيق الحرية، يبشرون الجماهير بعصر جديد تنهار فيه النظم الفاسدة، ويزول فيه العسف والإستغلال.

مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الإشتراكية العظمى

صدرت بمدينة البيضاء يوم الأحد 27 من شوال 1397و. ر
الموافق 12 من شهر الصيف 1988م.






لاديمقراطية
بدون مؤتمرات شعبية



قرار أمانة مؤتمر الشعب العام
رقم (50) لسنة (1988) م
في شأن اختيار أعضاء محكمة الشعب
ومكتب الإدعاء الشعبي

أمانة مؤتمر الشعب العام،

- بعد الإطلاع على القانون رقم (9) لسنة 84م فى شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية وعلى اللائحة العامة للمؤتمرات الشعبية،

وتنفيذاً لقرارى مؤتمر الشعب العام رقم 5/4 لسنة 88م بشأن تصعيد رئيس محكمة الشعب ورئيس مكتب الإدعاء الشعبى وتكليف أمانة مؤتمر الشعب العام وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات باختيار أعضاء محكمة الشعب وأعضاء مكتب الإدعاء الشعبى من بين المصعدين من المؤتمرات الشعبية الأساسية.

قررت

قررت:

مادة (1)

المادة (1)

يعين قضاة بمحكمة الشعب وأعضاء بمكتب الإدعاء الشعبى الأخوة المدرجة أسماؤهم بالقوائم المرفقة:

ويجوز لرئيس محكمة الشعب ولرئيس مكتب الإدعاء الشعبى كل فيما يخصه، نسبة تفرغ الأعضاء كلياً أو جزئياً بحسب حاجة العمل كما يجوز لهما بقرار يصدر عنهما ندب قضاة المحكمة للعمل كأعضاء بمكتب الإدعاء الشعبى وندب بعض أعضاء المكتب للعمل كقضاة بالمحكمة على أن يكون الندب على سبيل التفرغ بذات درجة العضو المنتدب طيلة فترة اختياره أو لمدة يحددها قرار الندب على أن تخطر أمانة مؤتمر الشعب العام بهذا القرار.

مادة (2)

المادة (2)

ترتب أقدمية أعضاء محكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبى بقرارات تصدر عن رئيس المحكمة ورئيس المكتب، كل فيما يخصه، وذلك وفق أقدمياتهم الحالية طبقاً



للقانون رقم (15) لسنة 81م في شأن نظام المرتبات، وعند التساوى فى توفر هذه الضوابط تكون الأقدمية لأكبرهم سناً ويجوز لكل من رئيس المحكمة ورئيس مكتب الإدعاء الشعبى اختيار مساعد له أو أكثر من بين الأعضاء التابعين له يعاونه فى أعماله ويحل محله عند غيابه أو عند حلول مانع لديه، ويكون المساعد ثانياً فى الترتيب بعد الرئيس ويليه الأعضاء.

مادة (3)

تتولى الجمعية العمومية للمحكمة تحديد دوائر المحكمة وتحديد دائرة اختصاص كل منها وتعيين رؤساء هذه الدوائر وتوزيع الأعمال بين أعضاء المحكمة في كل دائرة.

ويتولى رئيس مكتب الإدعاء الشعبى إنشاء فرع أو أكثر للمكتب فى نطاق كل دائرة من دوائر المحكمة، كما يتولى تنظيم وتوزيع الأعمال بين أعضاء المكتب فى رئاسة المكتب والفروع حسب حاجة العمل.

مادة (4)

يكلف رئيس محكمة الشعب ورئيس مكتب الإدعاء الشعبى بإعداد مشروع اللائحة التنظيمية والإدارية والمالية المنصوص عليها فى قانون إنشاء محكمة الشعب وإدراج قواعد هذا القرار بمشروع اللائحة وعرضها على أمانة مؤتمر الشعب العام لإصدارها.

مادة (5)

تختص الجهات التى يتبعها أعضاء محكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبى فى صرف مرتباتهم إلى حين اعتماد ميزانية خاصة بمحكمة الشعب ولمكتب الإدعاء الشعبى تغطى ضمن بنودها هذه المرتبات.

مادة (6)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، وينشر فى الجريدة الرسمية.

أمانة مؤتمر الشعب العام

صدر بتاريخ: 29 رمضان 1397 و.ر
الموافق: 1988/5/15م.



نص قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 447 لعام 1987 م
بشأن تطبيق النظام المحاسبي لمقولة
شركاء لا أجراء

أصدرت اللجنة الشعبية العامة قراراً رقم 447 لعام 87م بشأن تطبيق النظام المحاسبى لمقولة «شركاء لا أجراء» جاء فيه:

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وبعد الإطلاع على القانون رقم 15 لسنة 1981م بشأن نظام المرتبات للعاملين والوطنيين بالجماهيرية العظمى وتعديلاته وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 407 لسنة 87 بشأن إجراء القيود المحاسبية لتطبيق مقولة شركاء لا أجراء وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة ورئيس اللجنة المكلفة بتطبيق مقولة شركاء لا أجراء بكتابه رقم 517/1/4/1 المؤرخ فى 87/8/26م.

قررت

مادة (1)

يهدف نظام المشاركة في الإنتاج إلى إلغاء الأجرة وتحرير المنتج من عبوديتها وزيادة الإنتاج كماً وكيفاً.

مادة (2)

فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعانى المقابلة لها.

المنتجون:

ويقصد بهم جميع العاملين بالوحدة الإنتاجية على اختلاف تخصصاتهم.

قيمة المادة الخام:

ويقصد بها جميع التكاليف المصروفة على المادة الخام إلى حين وصولها لخطوط الإنتاج.

وسيلة الإنتاج:

ويقصد بها جميع الأصول الثابتة المستخدمة فى العملية الإنتاجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.



قيمة الإيراد العام المحقق:

ويقصد بها قيمة الإنتاج المباع خلال الفترة التى يجرى عليها الحساب مقومة بسعر المبيع.

الإحتياطي العام:

ويقصد به المبلغ المخصوم بنسبة محددة من إجمالى الإيراد العام المحقق قبل إجراء أية خصميات.

المصروفات العمومية:

ويقصد بها المصروفات الإدارية والتسييرية والتأمينات.

صافي الإيراد المحقق القابل للتوزيع:

ويقصد به الإنتاج المباع خلال الفترة التى يجرى عليها الحساب مخصوماً منها المصروفات العمومية والإحتياطى العام.

العلاوات الإجتماعية:

ويقصد بها علاوتا العائلة والسكن.

الظروف القاهرة:

ويقصد بها الظروف الخارجة عن إرادة المنتج كتذبذب الطاقة ونقص المادة الخام ومستلزمات التشغيل.

مادة (3)

تسرى أحكام هذا القرار على كافة الشركات والمنشآت والوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع باستثناء ما يلى:

أ ـ مصافى تكرير النفط.
ب ـ المصانع الكيماوية والبتروكيماويات.
جـ ـ مصانع الحديد والصلب.

مادة (4)

يتم تطبيق مقولة شركاء لا أجراء محاسبياً بالشركات والمنشآت والوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع على أساس التوزيع بين عنصرى العمل «الجهد البشرى ووسيلة الإنتاج» بعد استرداد قيمة المادة الخام وذلك وفقاً للقاعدة المحاسبية الآتية:

قيمة الإيراد العام المحقق (الإحتياطى العام + المصروفات العمومية = صافى



الإيراد العام المحقق القابل للتوزيع) - قيمة المادة = الباقى ٪ عنصرى العمل (الجهد البشرى ووسيلة الإنتاج = نصيب كل عنصر من العنصرين المذكورين).

مادة (5)

يكون بكل شركة أو منشأة أو وحدة إنتاجية تطبق مقولة شركاء لا أجراء احتياطى عام بنسبة 8٪ من قيمة الإيراد العام المحقق.

ويعود الإحتياطى العام للمجتمع مقابل تقديم وسيلة الإنتاج والإنفاق منه على العلاوات الإجتماعية المقررة للمنتجين وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (6)

يجوز تكوين احتياطى خاص بالمنتجين يخصم من حصتهم فى الإنتاج لمواجهة أية حالات طارئة كتذبذب الإنتاج أو توقفه أو غيرهما من الظروف الأخرى وتحدد نسبة الإحتياطى المذكور من المؤتمر المهنى الإنتاجى بناء على اتفاق المنتجين بالشركة أو المنشأة أو الوحدة الإنتاجية.

مادة (7)

لأغراض توزيع حصة المنتجين يعمل بجدول (. .) المشاركة المرفق بهذا القرار.

مادة (8)

يتم التوزيع على أساس وحدات إنتاجية مفصلة إلى حين إعادة تنظيم الشركات أو المنشآت التى يتبعها أكثر من مصنع ووحدة إنتاجية تستقطع نسبة محددة من هذه المصانع والوحدات الإنتاجية لتغطية حصص العاملين بالإدارة العامة ومصروفاتها.

مادة (9)

يلتزم المجتمع بتعويض المنتجين عن إنتاجهم فى حالة حدوث أي ظروف قاهرة خارجة عن إرادتهم تؤدى إلى توقف الإنتاج أو عدم انتظامه.

مادة (10)

تحدد أسعار المنتجات بالجهات التى تطبق مقولة شركاء لا أجراء على أساس التكلفة الفعلية ويتحمل المجتمع الفرق بين أسعار التكلفة الفعلية والأسعار التى يتم تحديدها فى إطار دعم بعض السلع والمنتجات



مادة (11)

تتولى اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة مراجعة ملكات الوظائف بالجهات التى تطبق مقولة شركاء لا أجراء وتحديد أعداد القوى العاملة بها فى حدود احتياجاتها الفعلية وما يتناسب والاختصاصات والمسئوليات المسندة إليها.

مادة (12)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية.

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 7 محرم 1397 و.ر

الموافق 31/8/1987م.

المصادر :

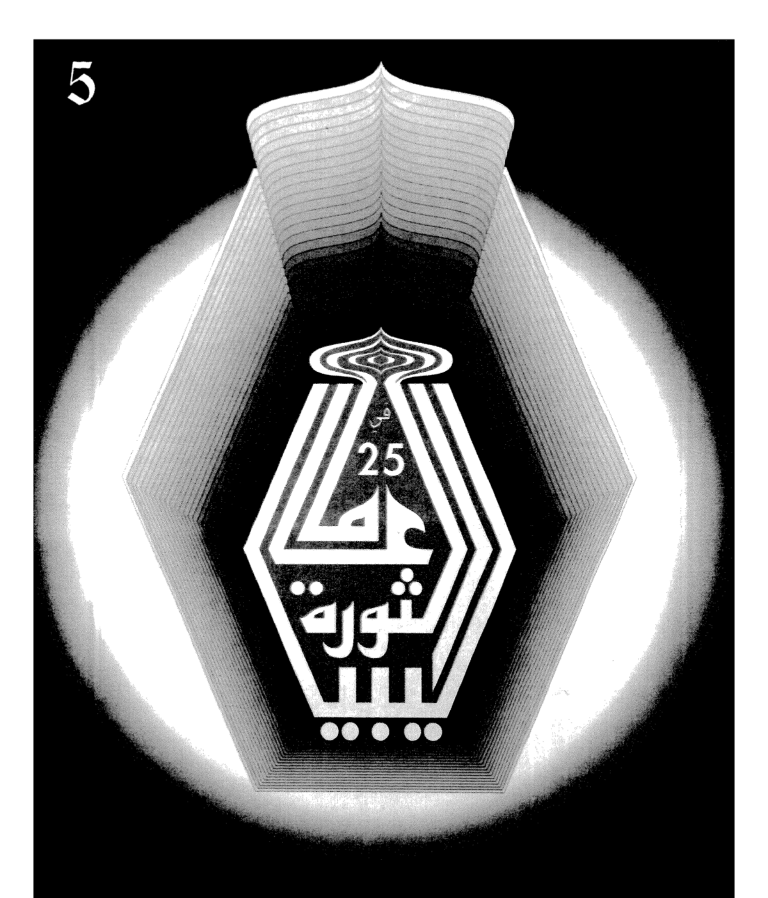
- العقيد معمر القذافى، الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة.
- خطب وبيانات قائد ثورة الفاتح العظيم من 1978 ـ 1988م.
- صحيفة الزحف الأخضر ـ سلسلة الشروح ـ 1 ـ 10.
- مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية.
- دراسة مقارنة د. عبد السلام المزوغى ـ 1984م.
- المهمة الدائمة، تعميم تنظيمى ـ مكتب الإتصال باللجان الثورية.
- أحمد ابراهيم، التنظيم الثورى: اللجان الثورية أداة الثورة الشعبية.
- المؤتمرات المهنية النقابية الإنتاجية فى المجتمع الجماهيرى.
  نشرة دورية صادرة عن المؤتمر العام للمنتجين 1988م.
- الجريدة الرسمية الأعداد 29 ـ 30 ـ 31 ـ 32 (1988م).
- تقرير لجنة متابعة تطبيق مقولة شركاء لا أجراء.
  المؤتمر العام للمنتجين.
- محمد يوسف العزابى مع محمد عبدالله المير، تثقيف المنتجين ضرورة أم اختيار المعهد العالى لتثقيف المنتجين رقم 26.
- المنتجون والاعلام العمالى، المعهد العالى لتثقيف المنتجين، رقم 25.
- أقوال وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المنتجين: الجزء الأول، المؤتمر العام للمنتجين 1988م.
- أقوال وتوضيحات قائد الثورة حول ثورة المنتجين: الجزء الثانى، المؤتمر العام للمنتجين 1988م.



- مسيرة الفاتح نشرة تثقيفية سياسية تصدرها الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام الأعداد: 1، 2، 3، 4، 5، 6.
- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير، مؤتمر الشعب العام 1988م.
- بيانات الملتقيات الثورية لحركة اللجان الثورية:
من الملتقى الأول إلى الحادى عشر، شعبة التعبئة والتثقيف والإعلام، 1988م.
- ثورة المنتجين، المؤتمر العام للمنتجين، 1987م.

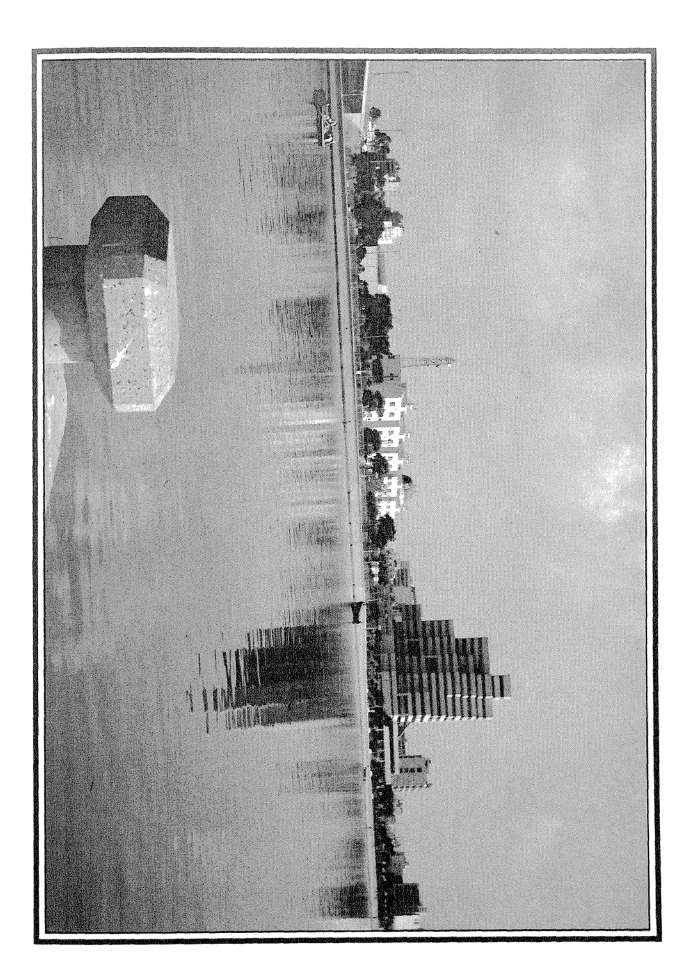
الملاحق :

- وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب.
- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير.
- قانون تعزيز الحرية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن النظام المحاسبى لتطبيق مقولة شركاء لا أجراء.
- قرار مؤتمر الشعب العام بتشكيل محكمة الشعب.
- الهيكل التنظيمى لسلطة الشعب.



النمو الاقتصادي

تطور الاستثمار والدخل القومي





تطور الإستثمار المحلي (1970 - 1988).

يحتل الإستثمار مكان الصدارة كمحرك للنمو الإقتصادى وتطورات الدخل القومى، ويعبر من جانب آخر عن مدى قدرة النشاط الإقتصادى على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للإستثمار، ومدى قدرة الإقتصاد القومى على استيعاب تلك الإستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعالة فى الناتج القومى.

لقد شهد الإستثمار المحلى فى الجماهيرية إرتفاعاً مطرداً منذ السبعينات من هذا القرن بشكل يندر وجوده بين الدول النامية، ولقد اتخذت استراتيجية التحول الإقتصادى فى الجماهيرية خلال الخطط الإقتصادية المختلفة استخدام معظم المدخرات المحلية، والناتجة عن ارتفاع أسعار وكميات النفط المصدرة خلال تلك الفترة، من استثمارات محلية فى القطاعات الإقتصادية المختلفة، دون إعطاء أهمية تذكر للإستثمارات الخارجية إيماناً من السلطات المسؤولة عن برمجة وتنفيذ الخطط الإقتصادية على قدرة الإقتصاد القومى وعلى استيعاب تلك الإستثمارات، وتحويلها إلى معدلات نمو عالية من الناتج القومى بالرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الأساسية لقطاعى الزراعة والصناعة وخلق بنية أساسية متينة متمثلة فى استثمارات مماثلة فى قطاع الخدمات العامة والصناعات الأساسية.

ولقد استهدفت السياسة الإستثمارية فى الجماهيرية بشكل عام تحقيق الأهداف التالية:



1 - تحقيق معدل نمو في الدخل القومى الحقيقى يفوق معدل النمو فى عدد السكان ومن ثم الرفع من معدل النمو فى الدخل الفردى الحقيقى.

2 - تنويع مصادر الدخل القومى فى الجماهيرية وتخفيض درجة الإعتماد على النفط كمصدر رئيسى.

3 - توفير مصادر عمالة إضافية للعمالة الوطنية.

4 - الرفع من كفاءة الخدمات العامة والصناعات الأساسية اللازمة لأحداث عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولعله من السابق لأوانه الحكم على النتائج النهائية لتلك الإستثمارات والتى عادة ما تستغرق سنوات طويلة لارتباطها بعوامل اجتماعية يصعب تغييرها فى مدة قصيرة لتواكب التغيرات المادية، إلا أن نظرة عامة لتطور الإستثمار المحلى خلال الفترة من 1970 وحتى سنة 1988 تعطى القارىء فكرة واضحة عن مدى المجهودات التى بذلت فى هذا المجال ومدى مشاركة تلك الإستثمارات فى الرفع من حجم رأس المال القومى الذى يعتبر الركيزة الأساسية لأية تغيرات مستقبلية فى الناتج القومى والنشاط الإقتصادى على وجه العموم كما يتضح من الجدول رقم (1 ـ 5) الذى يبين حجم وتوزيع التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى الذى يعبر عن مدى تطور حجم الإستثمار المحلى خلال الفترة 1970 ـ 1988.

لقد اتسمت الفترة 1970-1988 بتنفيذ برنامج استثمارى كبير بالمقارنة بالسنوات السابقة لها، إذ بلغ حجم التكوين الرأسمالى الثابت المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة بالأسعار الجارية نحو (27,4) مليار دينار ليبى، أى ما يزيد عن (82) مليار دولار.

ومن الخصائص المميزة للبرنامج الإستثمارى المنفذ خلال هذه الفترة ما يلى:

أولاً: لم يحظ قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعى إلا بنسبة قليلة من إجمالى الإستثمارات، لم تزد عن 7٪ وذلك بالرغم من المكانة البارزة التى يحتلها هذا القطاع من توليد الدخل القومى، والتى وصلت فى بعض السنوات إلى 60٪ من إجمالى الدخل، وأن معظم المدخرات القومية التى استخدمت فى برامج الإستثمار قد تولدت فى هذا القطاع.

ثانياً: حظى قطاع النقل والتخزين والمواصلات والغاز والكهرباء والمياه على معدل استثمار بين القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث أنفق على هذا القطاع حوالى (32٪) من إجمالى الإستثمار خلال تلك الفترة، وهذا يؤكد الإهتمام الكبير الذى توليه

جدول رقم (1 - 5)

التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 1970 - 1988 م *

بقيمة المشتري الجارية وبالمليون دينار ليبي

ر.م الأنشطة الاقتصادية	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	المجموع
1 – الزراعة والغابات وصيد الاسماك	11.6	33.6	37.9	79.4	154.1	149.9	170.9	188.4	217.5.	234.2	334.2	375.9	247.7	237.4	241.5	173.5	142.5	146.0	142.8	3319.0
2 – استخراج النفط والغاز الطبيعي	93.0	28.5	29.5	32.3	22.1	26.1	24.2	45.4	99.1	87.4	150.4	154.4	156.3	164.8	174.7	183.6	150.0	152.7	149.4	1923.9
3 – التعدين والمحاجر الأخرى	0.6	1.2	1.7	1.9	2.3	2.3	2.4	2.3	2.9	2.4	3.1	5.0	5.0	4.0	4.5	5.0	2.4	2.7	2.6	54.3
4 – الصناعات التحويلية	9.4	30.5	54.9	75.2	127.3	121.5	171.2	164.6	163.2	269.8	431.8	442.9	342.7	396.5	347.2	274.5	224.5	228.4	223.5	4099.6
5 – الكهرباء والغاز والمياه	36.6	41.3	57.7	87.6	118.2	135.1	168.2	195.2	205.5	334.3	370.8	261.3	252.0	238.9	240.0	212.3	193.0	197.3	193.1	3538.4
6 – التشييد	2.2	11.5	14.5	22.4	31.1	28.4	26.3	31.2	16.3	20.0	22.8	25.0	30.0	33.0	40.0	50.0	41.5	41.9	41.0	529.1
7 – التجارة والمطاعم والفنادق	3.0	6.3	4.5	5.5	5.4	5.9	6.7	14.5	23.4	59.8	83.2	107.0	90.0	55.7	51.1	30.0	25.0	25.7	25.1	627.8
8 – النقل والتخزين والمواصلات	20.1	38.1	65.2	87.1	145.8	157.7	198.3	228.5	268.1	320.7	439.4	703.8	690.4	507.3	421.7	286.2	214.0	217.6	212.9	5222.9
9 – المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	0.3	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.4	1.1	0.9	1.0	3.2	1.8	2.0	2.2	2.0	2.0	0.5	1.0	1.0	20.3
10– ملكية المساكن	39.6	44.1	91.3	138.2	228.3	235.5	244.4	245.6	256.5	224.8	248.5	322.2	232.7	217.1	206.5	161.2	130.0	132.4	129.6	3528.5
11– الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	10.3	30.0	29.1	37.8	68.3	91.4	111.4	134.2	152.6	203.6	190.1	195.7	154.2	136.7	116.5	127.5	103.5	105.4	103.2	2101.5
12– الخدمات التعليمية	8.1	15.2	30.8	45.6	55.8	73.1	72.8	77.4	74.3	108.5	128.4	198.5	195.4	157.0	128.0	78.1	64.0	64.9	63.5	639.4
13– الخدمات الصحية	5.4	4.9	17.8	21.5	19.5	26.2	26.7	37.9	50.5	87.3	67.4	105.6	67.5	56.4	56.5	42.7	34.5	35.1	34.4	797.8
14– الخدمات الأخرى	2.5	2.5	1.5	1.5	1.0	1.4	2.0	2.0	1.2	1.5	1.7	1.2	2.2	0.8	0.8	1.5	0.1	0.4	0.4	26.4
الاجمالي	242.7	287.9	436.5	636.2	979.4	1054.7	1225.9	1368.3	1532.0	1955.3	2475.0	2900.3	2468.1	2207.8	2031.2	1628.1	1325.5	1351.5	1322.5	27428.9

* المصدر : أمانة التخطيط ، مكتب الحسابات القومية.





خطط التنمية الإقتصادية في الجماهيرية لقطاع البنية الأساسية والتي من شأنها الرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ثالثاً: حظي قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية، من حيث الأهمية من إجمالي الإستثمارات القومية، إذ أنفق على هذا القطاع حوالي (15٪) منها، وذلك في محاولة من الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية في الجماهيرية لخلق قاعدة صناعية تهدف إلى توفير السلع الأساسية الإستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وتخفيض درجة الإعتماد على الواردات وخلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية.

رابعاً: لما للخدمات العامة التي تؤديها أجهزة الدولة المختلفة والخدمات الصحية والتعليمية من أهمية قصوى، في مساعدة القطاعات الإنتاجية الرئيسة على أداء وظائفها وخلق عمالة محلية ماهرة وواعية، واستدراكاً لما لحق بتلك الخدمات من أضرار في سنوات سابقة أعطى البرنامج الإستثماري في الجماهيرية تركيزاً خاصاً لتلك الخدمات، حيث وجه إليها ما يزيد عن (16٪) من إجمالي الإستثمارات خلال الفترة نفسها.

خامساً: لقد حظي قطاع الإسكان والتشييد بأهمية رئيسية في هذا البرنامج الإستثماري، حيث أنفق على بناء المساكن والأنشطة المتعلقة بها، حوالي (15٪) من إجمالي الإستثمارات خلال الفترة نفسها وذلك بهدف توفير السكن اللائق للمواطنين.

سادساً: بالرغم من الصعوبات المناخية، ومشاكل التربة ونقص المياه، التي تجابه قطاع الزراعة في الجماهيرية، إلا أن الجهات المسؤولة عن برامج التنمية الإقتصادية حرصت على أن تولي هذا القطاع أهمية خاصة في برامجها الإستثمارية وتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهه، وذلك بإنفاق ما يزيد عن (12٪) من إجمالي الإستثمار على قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك، وذلك في محاولة لتوفير الغذاء محلياً، وخلق فرص عمل محلية للمواطنين، وبث روح الحيوية في القطاع الزراعي، الذي أعتمد عليه الليبيون لفترات طويلة كمصدر للدخل والعمل.

وبهذا العرض الموجز لتطور حجم وتوزيع الإستثمارات القومية المحلية تتضح لنا الحقائق التالية:

أولاً: لقد أعتمد البرنامج الإستثماري في الجماهيرية برنامجاً متوازناً للإنفاق على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، بدءاً بمشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة لتوفير المناخ الملائم للقطاعات الإنتاجية، وانتهاءً بالإستثمار المباشر في القطاعات الأساسية الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

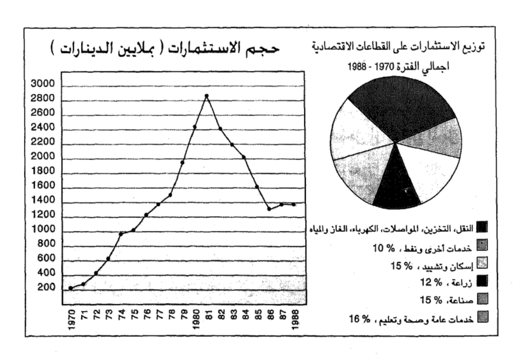


ثانيا: لقد أعتمدت خطة التنمية الإقتصادية فى الجماهيرية على الإستثمارات المحلية كاستراتيجية واضحة للرفع من القدرة الإنتاجية للأقتصاد الوطنى، وخلق قاعدة رأسمالية قوية للنشاط الإقتصادى فى سنوات لاحقة، ولم تعر هذه الخطة أهمية رئيسة للإستثمار فى الخارج بعكس الكثير من الدول النفطية النامية.

ثالثاً: يتضح من الإستراتيجية الإستثمارية لخطط التنمية الإقتصادية فى الجماهيرية، التركيز الدائم على خلق بنية أساسية متينة، يمكن الإعتماد عليها مستقبلاً فى إنشاء وإدارة الكثير من المشروعات الانتاجية بشكل ميسر وإقتصادى، أى أنها لا تهدف إلى تحقيق معدلات إنتاجية عالية فى الأمد القصير بل إلى تحقيق معدلات إنتاجية معقولة لفترات طويلة.

رابعاً: يتضح أيضاً من استراتيجية الإستثمار فى الجماهيرية محاولة تنويع مصادر الدخل والعمالة وتخفيض الإعتماد على النفط كمصدر أساسى لها، وذلك بتوجيه نسب كبيرة من الإنفاق الإستثمارى على كل من قطاعى الزراعة والصناعة، والخدمات المساعدة لها.

خامساً: أن معظم الإستثمارات فى القطاعات الإقتصادية المختلفة قد نفذ عن طريق القطاع العام، حيث بلغت نسبة استثمارات هذا القطاع من إجمالى الإستثمار حوالى (88٪) بينما لم تزد مشاركة القطاع الخاص خلال الفترة (1970-1988) عن (12٪) من إجمالى الإستثمار (أنظر جدول (2-5)).





جدول رقم (2-5)

توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص*

(1988 - 1970)

ملايين الدينارات

الفترة	قطاع عام		قطاع خاص		اجمالي عام وخاص
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1972 - 1970	669,1	% 69,1	298,0	% 30,9	967,1
1975 - 1973	2114,4	% 79,1	555,9	% 20,9	2670,3
1980 - 1976	7381,2	% 87,2	1075,3	% 12,8	8456,5
1985 - 1981	10313,1	% 91,7	922,4	% 8,3	11235,5
1988 - 1986	3610,2	% 90,2	289,3	% 9,8	3999,5
إجمالي	24088,0	% 88,1	3240,9	% 11,9	27328,4

* المصدر: أمانة التخطيط .. مكتب الحسابات القومية.

تطور الناتج المحلى (1970 ـ 1991):

يمثل الناتج المحلى حصيلة النشاط الإقتصادى، ويعبر عن مستوى الرفاه الإقتصادى للمواطنين، وهو الناتج النهائى لمزج عناصر الإنتاج المحلية. وبقدر توفر عناصر الإنتاج المحلية ـ كماً ونوعاً ـ يتحدد مستوى الناتج المحلى أو الدخل المحلى.

وكنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الإستثمار المحلى (تكوين رأس المال المحلى) خلال السنوات 1970 ـ 1988 فى الجماهيرية، شهد الناتج المحلى تطورات مميزة خلال الفترة نفسها، ويمكن إجمال تلك التطورات (أنظر جدول (3 ـ 5)) فى الآتى:

أولاً: بالرغم من التذبذبات الحادة فى أسعار النفط، وتذبذب الكميات المصدرة تبعاً لذلك، والتى تشكل مصدراً هاماً من مصادر الناتج المحلى فى الجماهيرية، إلا أن الناتج المحلى استطاع أن يحقق متوسط نمو سنوى يزيد عن (11٪) خلال الفترة 1970 ـ 1991.



ثانياً: بالمقارنة بسنة الأساس (1970) ارتفع الناتج المحلى بنهاية سنة 1991 إلى سبعة أضعاف ما كان عليه، بل ارتفع فى بعض السنوات إلى حوالى ثمانية أضعاف كما حدث سنة 1980، وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط العالمية.

ثالثاً: بالرغم من الإنخفاض الشديد فى أسعار النفط العالمية، والتى بلغت فى بعض السنوات أكثر من (60٪) وانخفاض الكميات المصدرة بشكل كبير، وخاصة بعد سنة 1980، إلا أن أثر هذا الإنخفاض كان أقل حدة فى الناتج المحلي، فلقد سجل الناتج المحلى أكبر إنخفاض له سنة 1986 وهو (18٪) فقط.

رابعاً: يبدو من أرقام حسابات الناتج المحلى الإجمالى للسنوات 1987 و 1988 و 1991. أن الناتج المحلى بدا فى حالة استقرار ولم يحقق أى انخفاض يذكر فى تلك السنوات وهو الوضع الذى يدعونا إلى التنبؤ باستمرار هذا الاستقرار، بل وتحقيق ارتفاع متواضع فى الناتج المحلى فى السنوات المقبلة.

خامساً: من المستهدفات الرئيسة فى مخطط التنمية الإقتصادية فى الجماهيرية من خلال البرنامج الإستثمارى الذى نفذ خلال الفترة (1970 ـ 1988) إعادة هيكلية الإقتصاد الوطنى لصالح الأنشطة الإقتصادية غير النفطية، وبما يحقق مصادر جديدة ومتجددة للدخل بعيداً عن سيطرة قطاع النفط الخام، باعتباره مصدراً غير متجدد وقابلاً للنضوب. ومن الجدول (4 ـ 5) يتضح مدى النجاح الذى إستطاعت أن تحققه خطط التنمية الإقتصادية فى هذا المضمار وذلك بمقارنة مساهمة كل قطاع من القطاعات الإقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى فى سنوات 1970 و 1988 و 1991.

ورغم الإنخفاض الحاد الذى شهده إنتاج وتصدير وأسعار النفط الخام خلال فترة الثمانينات، وأثر ذلك على استثمارات خطط التحول، فإن الإقتصاد حقق تحسناً ملحوظاً لصالح الأنشطة غير النفطية التى زادت القيمة المضافة الإجمالية لها من 475.7 مليون دينار إلى حوالى 4845 مليون دينار عام 1988 وإلى 6179.5 مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو سنوى مركب حوالى 13,8 ٪ ما بين 1970 ـ 1988 و 13,0 ٪ فيما بين 1970 ـ 1991. وهو معدل مرتفع يعادل حوالى 2,5 مرة معدل النمو المتوقع لنشاط استخراج النفط والغاز الطبيعى والمقدر بنحو 5,5 ٪.

ومن ناحية أخرى، وعملاً على تصحيح هيكل الإقتصاد الوطنى زادت مساهمة الأنشطة الإقتصادية غير النفطية من الناتج المحلى الإجمالى من 36,9 ٪ عام 1970 إلى حوالى 69,5 ٪ عام 1988 وكذلك فى عام 1991 فى الوقت الذى انخفضت فيه مساهمة



نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعى من 63,1٪ إلى 30,5٪ بين العامين المشار إليهما. وكذلك انخفضت مساهمة نشاط واستخراج النفط والغاز الطبيعى من 63,1٪، و 30٪ فيما بين العامين 1970 ـ 1991.

وفى الفترة المشار إليها (1970 ـ 1988، 1970 ـ 1991) زادت مساهمة نشاط الزراعة من 2,6 ٪ إلى 5,3٪ وإلى 5,4٪ ونشاط الصناعات التحويلية من 1,7٪ إلى 7,0٪ وإلى 7,5٪ ونشاط الكهرباء من 0,5٪ إلى 2,0٪ وإلى 2,7 ٪.

جدول رقم (3-5)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجماهيرية

(1991 - 1970)

ملايين الدينارات الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغير ٪	معدل النمو
1970	1288	-	-
1971	1587	123	% 23 +
1972	1753	136	% 10 +
1973	2183	169	% 25 +
1974	3796	295	% 74 +
1975	3674	285	% 3 -
1976	4768	370	% 30 +
1977	5613	436	% 18 +
1978	5496	427	% 2 -
1979	7603	590	% 38 +
1980	10277	798	% 35 +
1981	8869	689	% 14 -
1982	8781	682	% 1 -
1983	8481	658	% 4 -
1984	7681	596	% 9 -
1985	8050	625	% 5 +
1986	6577	511	% 18 -
1987	6594	512	صفر
1988	6547	508	صفر
1989	7224	561	% 10 +
1990	7820	607	% 8 +
1991	8900	691	% 14 +
نسبة معدل النمو السنوي 1970 - 1988			% 11,5
نسبة معدل النمو السنوي 1970 - 1991			% 9,6



جدول رقم (4-5)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (1970-1988) م و (1970-1991)م

(بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	1970	1988 متوقع	معدل النمو السنوي المركب	الهيكل ٪ 1970	الهيكل ٪ 1988	معدل 1991	النمو السنوي المركب 1988-1970	الهيكل ٪ 1991
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	33.1	366.5	14.3	2.6	5.3	480.5	13.6	5.4
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	2122.5	5.5	63.1	30.5	2720.5	5.9	30.6
التعدين والمحاجر الأخرى	1.7	44.5	19.9	0.1	0.6	56.0	18.1	0.6
الصناعات التحويلية	22.5	487.5	18.6	1.7	7.0	667.5	17.5	7.5
الكهرباء والغاز والمياه	6.5	138.5	18.5	0.5	2.0	190.0	17.7	2.7
التشييد	87.8	800.0	13.0	6.8	11.5	1124.5	12.9	12.6
التجارة والمطاعم والفنادق	47.0	440.0	13.2	3.7	6.3	585.5	12.8	6.6
النقل والتخزين والمواصلات	43.2	390.5	13.0	3.4	5.6	495.5	12.3	5.6
المال والتأمين والعقارات	13.0	304.0	19.1	1.0	4.4	370.5	17.3	4.2
ملكية المساكن	59.6	286.5	9.1	4.6	4.1	364.5	9.0	4.1
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	98.1	880.5	12.9	7.6	12.6	986.0	11.6	11.1
الخدمات التعليمية	39.7	420.5	14.0	3.1	6.0	486.0	12.7	5.5
الخدمات الصحية	15.8	210.5	15.5	1.2	3.0	262.5	14.3	2.9
الخدمات الأخرى	8.0	75.5	13.3	0.6	1.1	111.0	13.3	1.2
الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين:	1288.3	6967.5	9.9	100.0	100.0	8900	9.6	100
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	2122.5	5.5	63.1	30.5	2720.5	6.0	30.6
الأنشطة الاقتصادية غير النفطية	475.7	4845.0	13.8	36.9	69.5	617.5	13.0	69.4



مصادر الناتج المحلي الاجمالي

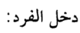
نفط
زراعة
صناعة
خدمات عامة
خدمات أخرى

1970: 63% · 20% · 12.5% · 1.7% · 2.6%

1988: 30.5% · 34.5% · 22.7% · 8% · 5.3%

1991: 30.6% · 35.8% · 8.1% · 5.4% · 20.7%





دخل الفرد:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدى مقاساً بنصيبه من الناتج المحلى الإجمالى من 642 ديناراً عام 1970 إلى حوالى 1650 ديناراً عام 1988، أى بمعدل نمو سنوى مركب 5,4 ٪ وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الزيادة فى السكان، والمقدر بحوالى 4,2 ٪ خلال الفترة 1970ـ1988، كما ارتفع متوسط دخل الفرد النقدى مقاساً بنصيبه من الناتج المحلى الإجمالى إلى 1727 ديناراً فى سنة 1991 وبمعدل نمو سنوى مركب 4,8 ٪ ومعدل يفوق معدل الزيادة فى السكان الذى بلغ 4,6٪ سنوياً.

وإذا ما حسب متوسط دخل الفرد النقدى مقاساً بنصيبه من الناتج المحلى الإجمالى للأنشطة الاقتصادية غير النفطية يتضح أنه زاد من 237 ديناراً عام 1970 إلى 1145 ديناراً عام 1988، أى بمعدل نمو سنوى مركب حوالى 9,1٪ وهو معدل مرتفع أيضاً يعادل 2,2٪ مرة معدل النمو لإجمالى السكان والبالغ 4,2٪ خلال الفترة المشار إليها. كما زاد إلى نحو 1119 ديناراً عام 1991، أى أنه أصبح خمس مرات عما كان عليه متوسط دخل الفرد عام 1970 وبمعدل زيادة سنوى مركب 8٪ وهو معدل يساوى مرتين معدل الزيادة فى عدد السكان.

والجدول رقم (5 ـ 5) يبين تطور متوسط دخل الفرد النقدى فى الجماهيرية مقاساً بنصيبه من الناتج المحلى الإجمالى وبتكلفة عوامل الدخل الجارية بين عامى 1970 و 1988 و 1991.

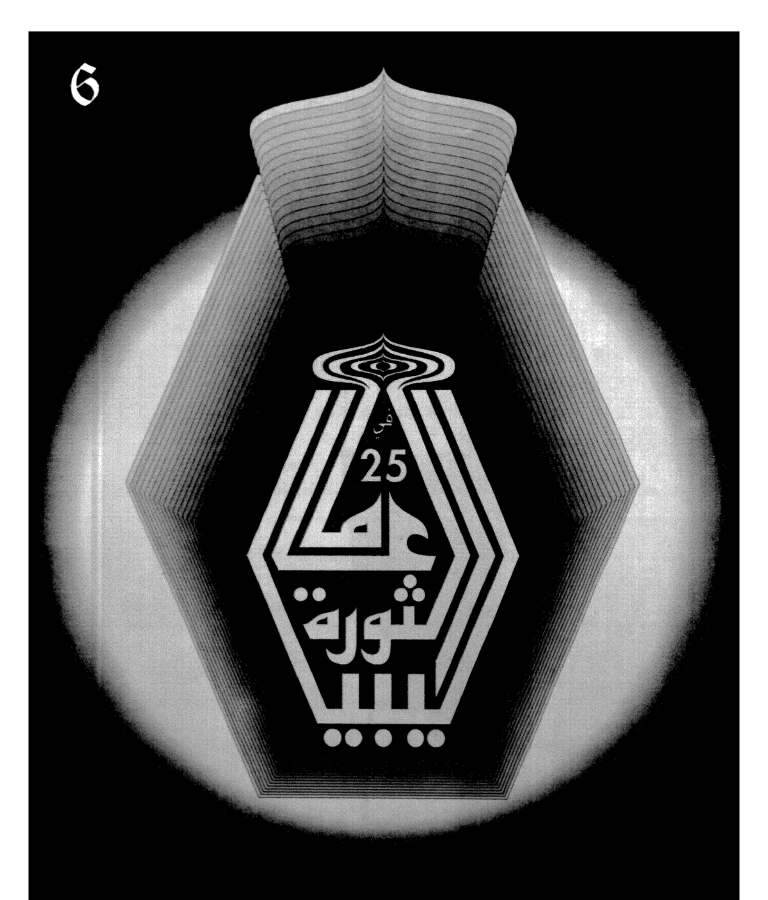


جدول (5-5)

تطور متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (1970 - 1991)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الدخل الجارية وبالمليون ديناراً	عدد السكان في منتصف كل عام (الف نسخة)	دخل الفرد (دينار)	دخل الفرد (دينار)
1970	1288.3	2006.0	642	1798
1975	6374.3	2683.1	1369	4624
1980	10277.3	3245.8	3166	10694
1985	8050.2	3688.2	2195	7414
1988	6967.5	4224.4	1650	5573
1990	7672.0	4848.0	1582	5221
1991	8900.0	5155.0	1727	5699
معدل الزيادة السنوي المركب 1970 - 1988	9.9	4.2	5.4	-
معدل الزيادة السنوي المركب 1970 - 1991	9.6	4.6	4.8	-



الزراعة وموارد المياه





أ - الزراعة والثروة الحيوانية:

اتجه إلى الإهتمام بالزراعة، منذ قيام الثورة، فى الفاتح من سبتمبر، سنة 1969، حيث قامت عمليات استصلاح أراضٍ، وتنمية زراعية، واسعة، شملت معظم أرجاء البلاد، سعياً وراء تنويع الإنتاج ومصادر الدخل القومى والتقليل من الاعتماد على النفط؛ وذلك بخلق قاعدة اقتصادية قوية، تعتمد على قطاعات انتاجية تنموية متعددة.

كما استهدفت السياسات الزراعية، بعد الثورة، تحقيق الاكتفاء الذاتى، من المنتجات الزراعية وتوفير العيش الكريم للمزارع والمواطن العربى الليبى، ولهذا فقد حظى قطاع الزراعة باهتمام بالغ من برامج خطط التحول الاقتصادى والاجتماعى الثلاث؛ الخطة الأولى (73 ـ 75)، والخطتين الخمسيتين (76 ـ 80 ـ 81 ـ 85). وقد تحددت، بذلك، استراتيجية التنمية، على أساس زيادة معدل نمو قطاع الزراعة، بما يكفل زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعيّة التالية:

1 ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية والغذائية وانتاجها محلياً، ليتحقق الأمن الغذائى والحرية السياسية والاقتصادية.

2 ـ رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدى العاملة، ورأس المال والأراضى الزراعية، لتحقيق الزيادة فى دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.

3 ـ تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الملكية القبلية وإعادة توزيع عوامل الإنتاج.

4 ـ خلق تجمعات بشرية مستقرة، فى المناطق الزراعية الجديدة، وذلك



باستصلاح القطاع الزراعى وإقامة القرى والمشاريع الزراعية المتكاملة، للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

5 ـ العمل على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الأخرى؛ وأهمها قطاع الصناعة.

6 ـ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، «التربة والمياه»، بغرض حماية التربة من الانجراف واستخدام أفضل الطرق فى الحصول على المياه واستعمالاتها.

سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية:

وتحقيقاً لتلك الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد وضع مجلس التنمية الزراعية السياسات والاستراتيجيات، التى تكفل تحقيق الأهداف المرسومة، عن طريق:

1 ـ زيادة الرقعة الزراعية، باستصلاح وتعمير مساحات زراعية جديدة، مع الاهتمام بدراسات التربة والمياه.

2 ـ حماية التربة من الإنجراف، ومنع زحف الرمال، باستزراع مصدات الرياح واستخدام مشتقات النفط فى تثبيت الرمال.

3 ـ زيادة الإنتاج الزراعى ورفع القدرة الإنتاجية، بتحسين التربة، عن طريق إضافة الأسمدة والمخصبات وانتقاء أجود أنواع البذور واستخدام وسائل الزراعة الحديثة، كإدخال الميكنة الزراعية وأساليب الرى المتطورة.

4 ـ البحث والتنقيب عن مصادر المياه وحسن استغلالها وذلك باستحلاب السحب، لزيادة كميات الأمطار وبناء السدود، التى يستفاد منها فى تغذية الخزان الجوفى وإقامة الصهاريج، وبتنظيم حفر الآبار، للحد من استنزاف الموارد المائية الجوفية، وبإقامة المشاريع المائية الاستراتيجية، كالنهر الصناعى العظيم، لتوفير مياه الشرب والرى للتجمعات السكنية، والتنمية الزراعية والصناعية فى الجماهيرية.

5 ـ نشر الوعى الزراعى بين المزارعين، بإقامة المعاهد والمؤسسات العلمية، التى تخدم المشاريع الزراعية، وتعمل على تخريج المهندسين الزراعيين، وبتدريب الفنيين من أبناء المزارعين، وبإقامة الدورات التدريبية والبرامج التثقيفية، التى تهدف إلى ارشاد المزارعين، لاستخدام طرق الزراعة الحديثة.

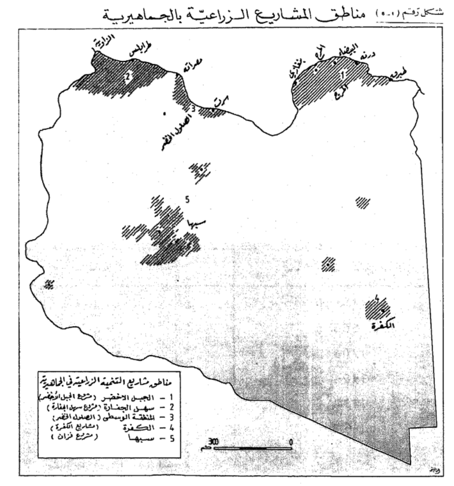
6 ـ إقامة الجمعيات التعاونية والمؤتمرات الفلاحية والمصارف الزراعية، التى



تقدم الخدمات والمساعدات والقروض الزراعية للمزارعين، وتسويق إنتاجهم الزراعى.

7 ـ الإهتمام بالثروة الحيوانية وتنميتها، بتحسين المراعى الطبيعية وتوفير الخدمات الطبية وإقامة المحطات الإنتاجية، لتنمية الأبقار والأغنام والإبل والدواجن، لزيادة الإنتاج من اللحوم والبيض والألبان ومنتجاتها.

8 ـ العمل على تحقيق التنمية السكانية المتوازنة، بإقامة المشاريع الاستيطانية والإنتاجية فى المناطق الصحراوية النائية.



شكل رقم (٥-١) مناطق المشاريع الزراعية بالجماهيرية

الاستثمارات في مجال التنمية الزراعية:

وتحقيقاً لتلك الأهداف الوطنية الطموحة والسياسات والاستراتيجيات، التى رسمها مجلس التنمية الزراعية، لتنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، تمّ تخصيص مبالغ طائلة، لاستثمارها فى مجالات متعددة، للنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المطلوب؛ فنجد أنه قد خُصص مبلغ قدره 4647.3 مليون دينار، للتنمية الزراعية



المتكاملة بالجماهيرية من مجموع مخصصات ميزانيات التحول، خلال الفترة، 1970 ـ 1987، التى بلغت 28653.1 مليـون دينار، أى بما يعادل 16٪ من ميـزانيات التحول، وبذلك يأتى هذا القطاع فى المرتبة الثانية، حسب الأهمية، بالنسبة للبرامج الإنمائية، بعـد قطاع التنميـة الصناعيـة، وقد بلغ حجم الاستثمار الفعلى فى هـذا القطاع، خلال الفترة 1970 ـ 1987 حوالى 4145.5 مليـون دينار (جـدول رقم (1 ـ 6)؛ أى بمعدل تنفيذ 89.4٪، من مجموع المخصصات لهذا القطاع. وقد أنفق جل هذا المبلغ خلال الخطتين الخمسيتين (76 ـ 80) (81 ـ 85)، فخـلال فترة العشر سنوات لخطتى التنمية المشار إليهما أنفق مايزيد عن 3197 مليون دينار، كما أنَّ إجمالى ما أنفق على قطاع الزراعة لاجمالى الاستثمار يمثل حوالى 17.2٪ من إجمـالى الاستثمار الفعلى لميزانيات التحول، خلال الفترة المشار إليها، (70 ـ 87)، وبعبارة أخرى؛ فإنَّ الإنفاق السنوى على الزراعة بلغ حوالى 231 مليون دينار فى المتوسط، أى بما يعادل 19 مليون دينار فى الشهر الواحد، وحوالى 650 ألف دينار فى اليوم.

جدول رقم (1 ـ 6)
الاستثمار الفعلى فى قطاع الزراعة
(1970 ـ 1987)

السنة	قيمة الاستثمار بملايين الدنانير
70 ـ 72	135.0
73 ـ 75	555.0
76 ـ 80	1703.2
81 ـ 85	1494.1
1986	130.5
1987	137.0
الاجمالى	4154.8

ولا شكَّ فى أنَّ ما أنفق على قطاع الزراعة يعتبر استثماراً ضخماً، حيث زاد على أربعة مليارات من الدنانير، أى بما يعادل 63.5 مرة حجم الاستثمارات خلال الفترة (63 ـ 1969) البالغ 65.4 مليون دينار وقد وُجهت هذه الاستثمارات فى مجالات مختلفة من نشاط القطاع الزراعى والحيوانى، فقد انفقت هـذه الأموال لاستصـلاح







الأراضى وبناء السدود المائية وحفر الآبار وانشاء الطرق الزراعية المعبدة وزراعة الأشجار المثمرة وإدخال الميكنة الزراعية فى جميع نواحى النشاط الزراعى، مثل توفير المحاريث الحديثة والبذارات والجرارات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية بجلب السلالات الجيدة وتوفير الأعلاف والرعاية البيطرية وبناء الحظائر وتوفير خلايا النحل... إلخ. هذا، بالإضافة إلى إقامة المستوطنات الزراعية المتكاملة وانشاء المزارع الحديثة بمستلزماتها. وكل هذه المجالات هى من مجالات الاستثمارات الحيوية فى القطاع الزراعى التى أدّت إلى زيادة الإنتاج الزراعى فى الجماهيرية.

الإنجازات في مجال استصلاح وتعمير الأراضي:

قد أدَّت تلك الاستثمارات الضخمة فى قطاع الزراعة إلى استصلاح وتعمير مساحات شاسعة من الجماهيرية، فعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ تم استصلاح حوالى 1،800000 هكتار من الأراضى، خلال الفترة من (70 ـ 1987). وهذه المساحة التى تم استصلاحها أكبر من مجموع الأراض الصالحة للزراعة التى وجدت سنة 1969، بحوالى الضعفين، حيث أصبح حجم الأراضى الزراعية فى سنة 1987 حوالى 2641000 هكتار منها 468000 هكتار مروى (17.7٪ من إجمالى الأراضى الصالحة للزراعة)، و 1،173000 هكتار بعلى (82.3٪ من إجمالى الأراضى الزراعية) ويعنى هذا أن حجم الأراضى الزراعية سنة 1987 قد تضاعف، وأصبح أكثر من 300٪ من حجمها سنة 1970، وبالإضافة إلى استصلاح وتعمير الأراضى فقد وجهت استثمارات كبيرة فى مجالات أخرى من القطاع الزراعى، مما أدّى إلى زيادة معدلات النمو فى المنتجات الزراعية المختلفة. ومن أهم هذه الاستثمارت الأخرى ما أنفق فى مجال حفر الآبار وزراعة الأشجار المثمرة والغابات، وما تم استثماره فى اقامة الصوامع وأماكن التخزين واقامة الطرق المعبدة والترابية وتوفير الآلات الزراعية، فعلى سبيل المثال تم حفر (3035 بئراً)، كما تمت زراعة أكثر من ثمانية وعشرين مليون شجرة مثمرة واقامة حوالى 15 ألف مزرعة ورصف حوالى (7250) كيلو متراً من الطرق المعبدة، بالإضافة إلى توفير الآلاف من المحاريث (11491) محراثاً، وزعت على المزارعين وغير ذلك من الجرارات والبذارات والآلات الزراعية المتنوعة.

ويمكن تلخيص أهم مجالات الاستثمارات وما تم توفيره من رأس مال، لتنمية قطاع الزراعة فى الجدول (2 ـ 6).









جدول رقم (2 - 6)
أهم مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي في الفترة
(1970 - 1989)

البيـــــــان	العـــــــدد
عدد الآبار	3035
عدد الأشجار المثمرة	28081293
عدد صوامع الحبوب	32
عدد المزارع الموزعة	14853
عدد مساكن المزارعين	11804
الطرق الزراعية المعبدة بالكلم	7250
عدد الصوبات الزجاجية	197
عدد خلايا النحل	2661
عدد الجرارات الموزعة	7495
عدد المحاريث الموزعة	11491
عدد المقطورات الموزعة	6227
عدد البذارات الموزعة	1850

المشاريع الزراعية:

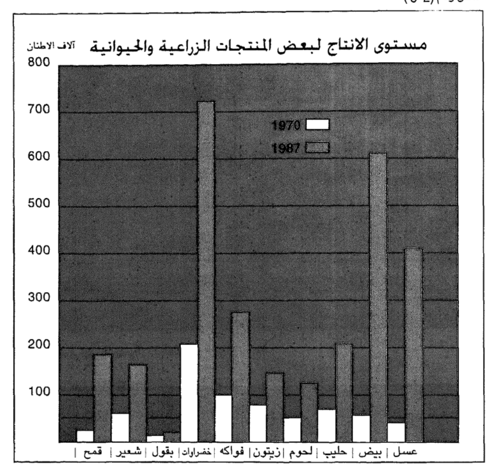
ولتحقيق التنمية الزراعية المتكاملة واحداث التنمية المكانية المتوازنة، فقد تبنى مجلس التنمية الزراعية انشاء خمس مناطق جغرافية كبرى للتنمية الزراعية فى الجماهيرية، كما يوضحها الشكل (1 ـ 6) وهى تشمل:

1 ـ مشاريع منطقة الجبل الأخضر.
2 ـ مشاريع سهل الجفارة.
3 ـ مشاريع الصلول الخضر.
4 ـ مشاريع منطقة الكفرة والسرير.
5 ـ مشاريع منطقة فزان.

هذا بالإضافة إلى العديد من المشاريع الاستيطانية والإنتاجية الأخرى الموزعة على مناطق الجماهيرية. ويمكن تلخيص الأهداف والإنجازات التى تم تحقيقها فى تنمية هذه المشاريع فى الآتى:



شكل رقم (2-6)



مشاريع الجبل الأخضر:

تهدف مشاريع الجبل الأخضر إلى استزراع وتنمية 1،211099 هكتاراً واقامة 6596 مزرعة حديثة، موزعة على كل مناطق الجبل الأخضر وسهل بنغازى ومشروع وادى القطارة الزراعى ومشروع جنوب غرب بنغازى ومشروع وادى الباب ومشروع الفاتح الزراعى ـ الذى يضم منطقتى المرج والأبيار ـ وعلى مشروع الوسيطة فى منطقة البيضاء والمشروع الأوسط (العويلية ـ وادى الكوف) ومشروع القبة والفتايح ومشاريع تنمية المراعى والغابات فى جنوب الجبل الأخضر، علاوة على تنمية هضبة البطنان.

وتهدف هذه المشاريع إلى خلق نظام زراعى مستقر معتمداً على الرى، لإنتاج



الخضروات والفواكه المختلفة، وتهدف كذلك إلى اقامة المزارع البعلية لإنتاج الحبوب والأعلاف. هذا، وتتراوح مساحات المزارع المروية ما بين 5، 25.5 هكتاراً، أمَّا مساحات المزارع البعلية فتصل إلى أكثر من 80 هكتاراً، كما تهدف هذه المشاريع إلى توطين البدو الرحل وشبه الرحل وتوفير الاحتياجات الغذائية لسكان المنطقة.

2 - مشاريع سهل الجفارة:

تهدف إلى استزراع مساحة إجمالية تقدر بـ 517005 هكتاراً منها 17979 هكتاراً مروياً و 499026 هكتاراً بعلياً، وإلى إقامة 4273 مزرعة موزعة على أربعة وعشرين مشروعاً؛ هي مشاريع: وادى كعام ـ الهضبة الخضراء ـ الهيره ـ القربولى ـ وادى الرمل ـ ترهونة ـ مسلاته ـ العربان ـ بئر الترفاس ـ المجينين ـ بن غشير ـ الوادى الحى ـ أبو شيبة ـ سهل نالوت ـ مرتفعات غريان ـ جادو، ومشاريع الغابات والمراعى وزراعة الحبوب.

3 - مشاريع الصلول الخضر:

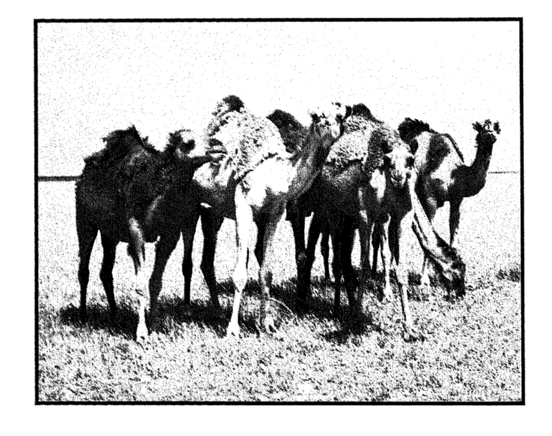
تمتد على طول الشريط الساحلى من المنطقة الوسطى، وتهدف إلى استزراع 469240 هكتاراً من الحبوب والمراعى. وسوف تتم تنميتها. عن طريق مياه النهر الصناعى العظيم التى تأتيها من مناطق تازربو والسرير. . ومن أهم المشاريع مشروع وادى جارف الزراعى ومشروع زمزم الزراعى وسوف الجين والمردوم وابو غنيم الزراعى وسلطان وزلة والجفرة ومراح ـ الوشكة ومشاريع بن جواد ومراعى سرت.

4 - مشاريع الكفرة والسرير:

وأهمها مشروع الكفرة الإنتاجى، ويهدف إلى استزراع 32350 هكتاراً، لإنتاج الحبوب وتربية الأغنام، هذا بالإضافة إلى مشروع الكفرة الاستيطانى الذى يهدف إلى انشاء 864 مزرعة حديثة متكاملة التجهيزات، مجمعة فى 54 قرية نموذجية، يتم فيها تجميع وتوطين سكان الواحات المتناثرة فى المنطقة، مثل سكان واحات ربيانة وبزيمة والطلاب. كذلك مشروع السرير الإنتاجى، الذى يقع فى منطقة صحراوية، والهدف منه استزراع مساحات واسعة لإنتاج الحبوب، وضمن هذا المشروع يدخل مشروع جالو وأوجلة الاستيطانى ومرادة الزراعى.









مشاريع منطقة فزان:

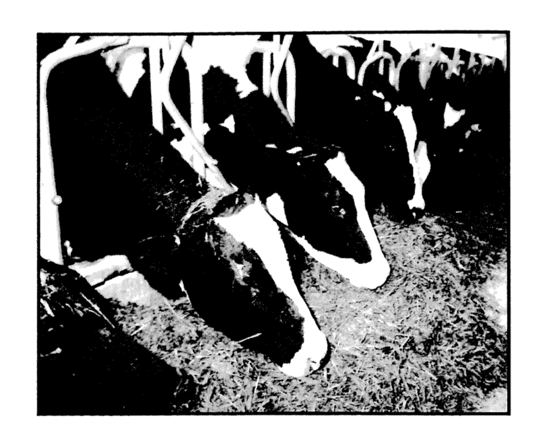
تشمل المشاريع الزراعية الاستيطانية الموزعة على مناطق سبها ومرزق وأم الأرانب وزويلة والحميرة وبراك بوادى الشاطىء وأوبارى بوادى الحياة ومناطق القطرون وفاس. وقد استهدفت مشاريع فزان تنمية واستزراع 27350 هكتاراً. وتمّ توزيع 312 مزرعة على سكان الواحات فى المنطقة، بالإضافة إلى إقامة مشروع مكنوسة الإنتاجى للحبوب، على مساحة تبلغ 3930 هكتاراً وقد بلغ إنتاج المشروع من القمح خلال الموسم الزراعى 85/ 86 نحو 9350 طناً، محققاً بذلك أعلى معدل انتاجية، بلغت نحو 4.4 طناً للهكتار، وقد بلغت مساهمة إنتاج هذا المشروع نحو 11.4٪ من إنتاج مشروعات الحبوب فى الجماهيرية، البالغ 86.4 ألف طن، كما بلغت نسبة مساهمته فى اجمالى إنتاج القمح على مستوى الجماهيرية 4.8٪، ويُعتبر هذا المشروع بالإضافة إلى مشروعى الكفرة والسرير، من المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية، التى تمثل تجربة الجماهيرية الرائدة فى التنمية الصحراوية، حيث تستعمل فيها أحدث أساليب الإنتاج الزراعى، كالرى المحورى والميكنه الزراعية المتطورة وصوامع التخزين الضخمة، التى تهدف إلى الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية، كالحبوب.

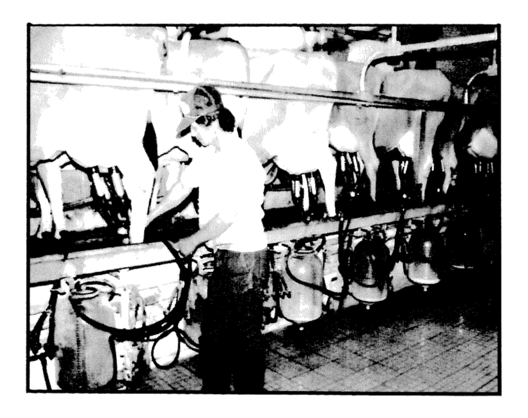
تنمية الثروة الحيوانية:

لقد تمّ ـ إضافة إلى مشاريع تنمية المراعى وتوزيع الحيوانات على المزارعين المنتفعين بالمشاريع الاستيطانية سابقة الذكر ـ تنمية مساحات رعوية شاسعة تصل إلى 1.202217 هكتارًا، وهذا يمثّل نسبة 14٪، تقريبًا من إجمالى المساحات الرعوية بالجماهيرية، كما أقيم العديد من المشاريع الإنتاجية لتربية الحيوانات، فعلى سبيل المثال أنشئت عام 1980 (64) محطة لتربية الأبقار، ووصلت المحطات إلى 92 محطة عام 1985، بطاقة إجمالية قدرها (46) ألف رأس من البقر، لتوفير الألبان واللحوم وقد وزعت هذه المحطات الإنتاجية على عديد من مناطق الجماهيرية، نذكر منها محطة أبقار طبرق والفتايح والبيضاء، ومشروع غوط السلطان ومحطات بنغازى وطرابلس وسبها ومحطات المنطقة الوسطى. كما أقيم العديد من مشاريع تربية الأغنام، منها مشاريع تنمية الأغنام فى الكفرة والسرير، بالإضافة إلى مشاريع تربية الإبل فى مناطق فزان والكفرة والمنطقة الوسطى ومنطقة البطنان.

أمّا فى مجال تربية الدواجن، فقد تمّ إنشاء مزارع الأمهات لإنتاج اللحم، بطاقة 162 ألف أم، ومزارع الأمهات لإنتاج البيض، بطاقة (34) ألف أم، وأقيمت أربعة معامل تفريخ، بطاقة 15.9 مليون كتكوت، سنويًا، علاوة على مزارع إنتاج البيض،









بطاقة 1134 مليون بيضة سنوياً، ومزرعتان متكاملتان للتسمين، بطاقة 7.5 مليون طن، ومزرعة للتسمين بطاقة 2.25 ألف طن سنوياً، وإقامة 16 مجزراً آلياً، فى مناطق مختلفة.

تطوّر الإنتاج النباتى والحيواني:

هذا، وقد أدّت الاستثمارات الضخمة فى قطاع التنمية الزراعية والثروة الحيوانية وبرامج التنمية الريفية المتكاملة إلى تطوّر ملحوظ، فى مجال الإنتاج النباتى والحيوانى، فقد تضاعفت بعض المنتجات الزراعية عدة مرات، خلال فترة خطط التحول من (1970 ـ 1987)، كما هو موضح فى الجدول (3 ـ 6)، وفى الشكل رقم (2 ـ 6).

جدول رقم (3 - 6) تطور الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الفترة
(1991 - 1970)

بآلاف الأطنان

الإنتاج	1970	1975	1990	1985	1987	1990	1991 تقديري	الزيادة المطلقة 91/70	معدل النمو السنوي المركب ٪
القمح	27.2	75.1	240.5	210.0	185.0	195.0	120.0	92.8	7.5
الشعير	52.8	191.8	71.0	105.0	176.0	134.0	178.0	125.8	6.0
البقول	13.7	21.1	12.6	12.0	17.0	18.0	19.5	5.8	1.7
الخضراوات	205.2	562.3	667.5	827.5	725.0	982.0	1016.0	811.3	7.9
الفواكه	90.3	130.4	187.5	280.0	268.0	300.0	349.0	258.7	6.6
الزيتون	69.2	150.4	161.0	145.0	147.0	150.0	169.0	99.8	4.3
اللحوم	42.3	57.7	58.0	94.0	130.0	144.5	157.0	104.7	6.4
الحليب	52.4	86.6	99.1	150.5	200.0	210.0	250.0	197.6	7.7
البيض (مليون بيضة)	45.5	160.0	258.4	554.5	607.5	840.0	675.0	629.6	13.7
العسل طن	30.0	235.0	360.0	500.0	400.0	600.0	700.0	670.7	16.2

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد

أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970 - 1991 الماء 1992.

أرقام 1987 أخذت من ليبيا الثورة في عشرين عاماً.



وعلى سبيل المثال فقد أدت حظائر الدواجن إلى زيادة إنتاج البيض. سواء من المشاريع الإنتاجية العامة أو من المشاريع العائلية من 45.5 مليون بيضة، سنة 1970 إلى 607.5 مليون بيضة سنة 1987 و 675 مليون بيضة فى سنة 1991، كما أدى إنشاء محطات الأبقار الإنتاجية إلى زيادة كميات الحليب المنتجة من 52.4 ألف طن سنة 1970 إلى 200 ألف طن سنة 1987 وإلى 250 ألف طن سنة 1991. وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية الأخرى، مثل القمح والشعير والفواكه والزيتون واللحوم وعسل النحل، كما هو موضح فى الجدول (3 ـ 6).

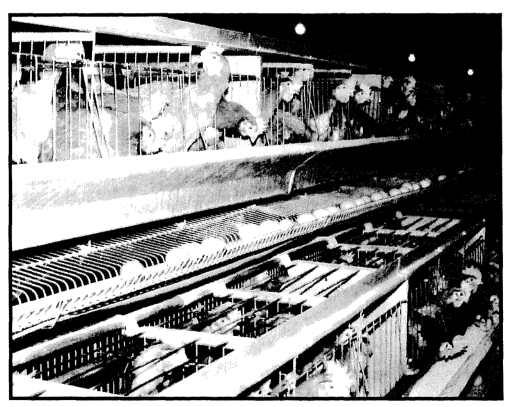
وقد انعكس نموّ وتطوّر الإنتاج النباتى والحيوانى على نصيب الفرد من المنتجات الزراعية حيث ارتفع نصيب الفرد من القمح من حوالى 13.5 كيلوجراماً سنة 1970 إلى حوالى 45 كيلوجراماً سنة 1987، بينما ارتفع نصيب الفرد من إنتاج الشعير من 26 كيلوجراماً سنة 1970 إلى 43 كيلوجراماً سنة 1987، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الخضروات 102 كيلوجراماً، و 45 كيلوجراماً من الفواكه زاد إلى حوالى 177 كيلوجراماً من الخضروات و 65.5 كيلوجراماً من الفواكه، عام 1987، كذلك بالنسبة للحوم والحليب والبيض، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الحليب من 26 كيلوجراماً إلى 49 كيلوجراماً، كما نما متوسط إنتاج الفرد من 23 بيضة عام 1970 إلى حوالى 148 بيضة عام 1987.

الإنتاج الزراعى والنمو الاقتصادى:

إنّ زيادة الاستثمارات فى قطاع الزراعة، وما أدّت إليه من تطور فى الإنتاج الزراعى قد أثرت بصورة ملحوظة على مدى مساهمة قطاع الزراعة فى الاقتصاد الوطنى. حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة، من الناتج المحلى الإجمالى من 33.1 مليون دينار، سنة 1970 إلى 342.5 مليون دينار، سنة 1987. وهذا الارتفاع فى مشاركة قطاع الزراعة، (القيمة المضافة لقطاع الزراعة) فى النشاط الاقتصادى والإنتاجى يشير إلى أن هذا القطاع قد نما بمعدل نمو مركب قدره 14.7٪، سنوياً. وبما أن معدل هذا النمو يفوق معدل النمو من الناتج المحلى الإجمالى، خلال الفترة نفسها، فإن النتيجة كانت زيادة نسبة مشاركة هذا القطاع الإنتاجى للاقتصاد، وهو الهدف الذى سعت إليه خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، خلال هذه الفترة، فقد

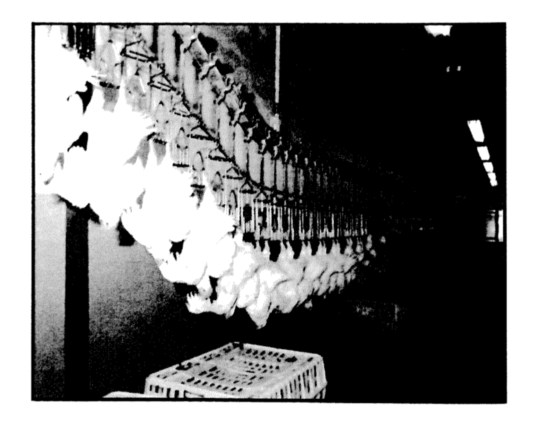














ارتفعت نسبة مشاركة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى من 2.6٪، سنة 1970 إلى 5.1٪ سنة 1987.

التنمية الريفية والاجتماعية:

أولت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً كبيراً بالتنمية الريفية والاجتماعية عن طريق إنشاء العديد من البرامج التعليمية والتدريبية، التى تهدف إلى خدمة المزارعين وأسرهم، ويمكن تلخيص أهم هذه البرامج فيما يلي:

1 ـ إقامة الجامعات والمعاهد الزراعية المتخصصة، فى مناطق المشاريع الزراعية، كجامعة عمر المختار للعلوم الزراعية، فى منطقة الجبل الأخضر، وكمعهد الزراعة البعلية فى منطقة الفتايح الزراعية، وكالمعهد الزراعى فى منطقة العويلية، بالإضافة إلى المعاهد الأخرى فى طرابلس ومصراتة والزاوية. وقد قامت هذه الجامعات بتخريج ما يزيد على 2500 مهندس زراعى، بالإضافة إلى 3650 مرشداً زراعياً.

2 ـ إقامة مراكز التنمية الريفية، لتدريب وتعليم أسر المزارعين فى المشاريع الزراعية:

أ ـ تدريب المزارعين وأبنائهم على قيادة وصيانة الآليات الزراعية.

ب ـ محو الأمية للكبار.

ج ـ إعداد برامج لتدريب المرأة على أعمال الحياكة والتطريز والصناعات الغذائية والأعمال المنزلية.

د ـ إعداد برامج لتدريب المزارعين على تحديث الزراعة واستخدام أحدث الأساليب المتطورة فى عمليات الحراثة والاستزراع والرى والحصاد، مثل استخدام أنواع مختلفة من المحاريث للحراثة العميقة والسطحية، وآليات الحفر والتسوية والتدريب على استخدام أساليب البذر الآلى والغرس وكيفية القيام بعمليات تقليم الأشجار ورعايتها مع تطوير أساليب الرى، كاستخدام الرى بالرش والتنقيط، وتدريب المزارعين على وقاية النباتات واستعمال الأسمدة الكيماوية وترشيدهم إلى طرق استعمالاتها السليمة، علاوة على إدخال وتطوير أساليب الحصاد والالتقاط وجنى الثمار.

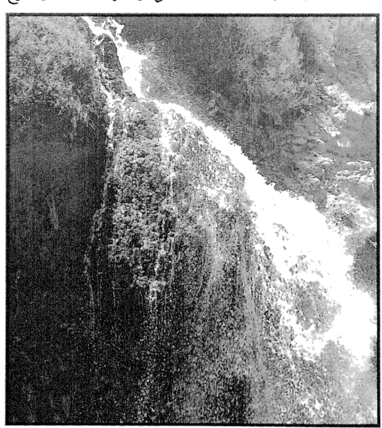
ب - موارد المياه:



ترتبط مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والإسكانية وبقية التحولات الاقتصادية ارتباطاً وثيقًا بالموارد المائية المتوفرة. وفى أرض الفاتح العظيم حيث الاهتمام المتزايد من أجل التوسع الزراعى والصناعى والإسكانى فقد تطوّرت السياسة المائية وزاد نطاقها بحيث يشمل تنمية الموارد المائية الجوفية والسطحية والبحث عن مصادر مائية جديدة تعتمد على تنمية متطورة كالتحلية وإعادة استخدام المياه وزرع السحب ونقل المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى كمشروع النهر الصناعى العظيم.

ولمواكبة أهداف المجتمع العربى الليبى ومخططات التنمية كان لا بدّ من وجود جهاز متخصص ومسئول عن الموارد المائية فى الجماهيرية العظمى، ولهذا تمّ إنشاء الهيئة العامة للمياه عام 1972م تأكيدًا من ثورة الفاتح العظيمة على أهمية الموارد المائية وتمشيًا مع خطة التحول الأولى 75/73م، ومع خطة التحول الثانية 80/76م أصبح من الضرورى وجود جهاز علمى أكثر توسعًا ومسئولية على جميع الموارد المائية، ولهذا صدر القانون رقم (3) لسنة 1977م بإنشاء أمانة السدود والموارد المائية.

وفى هذا الفصل نقدّم نبذة مختصرة عن أهم منجزات الثورة العظيمة فى قطاع الموارد المائية، وكأى قطاع من قطاعات التنمية فى الجماهيرية العظمى فهو قطاع يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة ويسعى فى الوقت نفسه إلى بلوغ الوضع



المائى الأمثل الذي يوفر ويغطى الاحتياجات الضرورية من المياه لاستخدامها فى الأغراض المختلفة دون أى سوء استغلال أو مساس بالبيئة الطبيعية لهذا المورد.

. ولتحديد أهم منجزات ثورة الفاتح العظيمة فى قطاع المياه سنتناول أنواع الموارد المائية فى الجماهيرية العظمى كلاً على حدة وهى كما يلي:

1 ـ المياه الجوفية.
2 ـ المياه السطحية.
3 ـ المياه الناتجة عن محطات التحلية.
4 ـ المياه المعاد استخدامها.
5 ـ مشروع النهر الصناعى العظيم.

أولا: المياه الجوفية

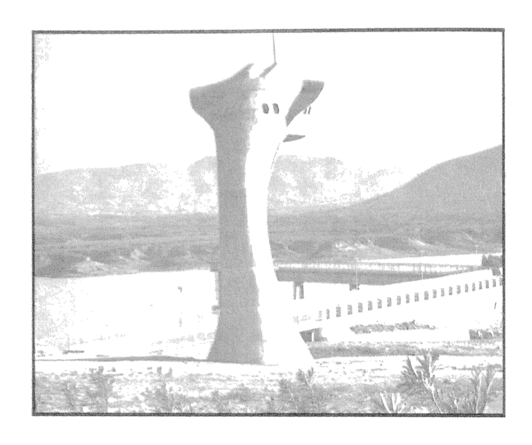
وهى المياه المحفوظة فى بعض الطبقات الصخرية تحت سطح الأرض وتنتج من عمليات تسرّب مياه الأمطار إلى هذه الصخور وتكون المياه الجوفية متجددة إذا كان هناك تغذية مباشرة أو غير مباشرة نتيجة تسرب مياه الأمطار إلى الخزانات الجوفية كما هو موجود فى المناطق الشمالية من الجماهيرية العظمى ويمكن الحصول على المياه الجوفية إمّا عن طريق طبيعى وذلك نتيجة لتسرب المياه إلى السطح فى شكل عيون أو بواسطة حفر آبار ضحلة أو عميقة تصل إلى الطبقات الحاملة للمياه.

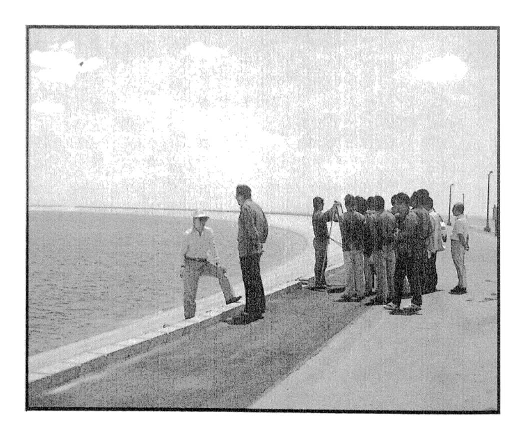
وتعتبر المياه الجوفية من أهم المصادر المائية بالجماهيرية وتقدر بحوالى 6، 95٪ من جميع الموارد المائية المتوفرة حاليًا، ولهذا السبب اهتمت الثورة العظيمة منذ الأيام الأولى من تفجرها بهذا المورد المائى ويمكن توضيح أهم منجزات الثورة فى هذا المجال كما يلى:

1 ـ نتيجة لاتساع مساحة الأراضى العربية الليبية وعدم إخضاع هذه الأراضى المترامية الأطراف لأى مخطط علمى قبل الثورة فقد قامت الجهات المسئولة عن تنمية الموارد المائية بعد الثورة مباشرة بتقسيم أراضى الجماهيرية إلى عشر مناطق رئيسة (أنظر جدول رقم 4 ـ 6) وتمّ تكليف العديد من الشركات العالمية المختصة بالقيام بدراسات استطلاعية عامة تغطى تلك المساحات الشاسعة. ويهدف هذا النوع من الدراسات لتحقيق الأغراض التالية:

أ - تحديد الصفات العامة للخزانات الجوفية في كل منطقة.
ب - تقدير مصادر المياه السطحية فى المنطقة الواقعة تحت الدراسة ومعرفة علاقتها بالمياه الجوفية فى نفس المنطقة.









جدول رقم (4 - 6)

أهم الدراسات الاستطلاعية في البحث عن المياه الجوفية

رقم	المنطقة	اسم الدراسة	الجهة المنفذة	الأمانة صاحبة المشروع
1	المنطقة الغربية	مسح مصادر المياه والتربة لاجراء التنمية الهيدروزراعية	جيفلى	أمانة السدود والموارد المائية
2	المنطقة الوسطى	مسح مصادر المياه والتربة لإجراء التنمية الهيدروزراعية	جيفلى	أمانة السدود والموارد المائية
3	المنطقة الشرقية	مسح مصادر المياه والتربة لإجراء التنمية الهيدروزراعية	فرانلاب	مجلس استصلاح وتعمير الأراضي
4	المنطقة الشرقية الوسطى	دراسة مصادر المياه	فرانلاب	مجلس استصلاح وتعمير الأراضي
5	وادي سوف الحين الجفره – وادي	دراسة هيدروجيولوجية اقليمية	أنرجوبروجكت	أمانة السدود والموارد المائية
6	غدامس – درج	دراسة هيدروجيولوجية اقليمية	خبراء أمانة السدود والموارد المائية	أمانة السدود والموارد المائية
7	جبل قران – وادي الشاطى – الجفرة	دراسة هيدروجيولوجية	ايدروتكينكو	أمانة السدود والموارد المائية
8	حوض مرزق	دراسة مصادر المياه	خبراء أمانة السدود والموارد المائية	أمانة السدود والموارد المائية
9	السرير – تيبستى	دراسة مصادر المياه	جيفلى	أمانة السدود والموارد المائية
10	جنوب شرق الجماهيرية (حوض الكفرة)	دراسة مصادر المياه	جيفلى	أمانة السدود والموارد المائية









ج - تحديد واختيار أفضل الأماكن الصالحة للتنمية داخل كلّ منطقة، ومن ثمّ إجراء الدراسات التفصيلية الدقيقة عليها.

2 ـ بعد الانتهاء من الدراسات الاستطلاعية العامة لمعظم مناطق الجماهيرية العظمى تمّ تحديد أهم المواقع القابلة للتنمية ومن ثمّ أجرى عليها المزيد من الدراسات شبه التفصيلية والتفصيلية الدقيقة. ويهدف هذا النوع من الدراسات إلى تقييم المصادر المائية (بالمليون متر مكعب فى السنة) وتحديد خواص ومساحات الخزانات الجوفية وكذلك خواص الجريان السطحى للمياه فى المنطقة، ويرتبط هذا النوع من الدراسات التفصيلية بتصميم مشروع تنمية للمياه السطحية والجوفية لأغراض الزراعة أو لأغراض الاستعمال البشرى والتجمعات الأخرى.

وقد بلغ عدد العقود التى تمّ التعاقد عليها وتمّ تنفيذها جميعًا مع الشركات العالمية المختصة بمثل هذه الدراسات سبعين عقدًا موزعة على مناطق الجماهيرية المختلفة (أنظر جدول رقم 5 ـ 6).

3 ـ لضمان حسن استغلال المياه الجوفية وحتى يتسنى إخضاع هذا الاستغلال للمعايير العلمية الدقيقة التى تضمن استمرارية الاستفادة من هذا المورد المائى المهم قامت الجهات المختصة بهذا المورد بالخطوات الآتية:

أ - حفر العديد من آبار المراقبة فى مختلف مناطق الجماهيرية العظمى وذلك من أجل مراقبة التطورات التى تطرأ على الخزانات الجوفية من خلال معرفة التغير فى مستوى المياه وكذلك التغير فى نوعية تلك المياه على المدى البعيد.

ب - تمّ إنشاء شبكة كبيرة من الآبار الاختبارية فى مناطق عديدة من الجماهيرية العظمى وذلك من أجل التعرف على الطبقات الحاملة للمياه وإجراء الاختبارات للإلمام بالإمكانيات والمعاملات الهيدروليكية لكل خزان.

ج - تمت برمجة المشروعات المائية وذلك باستخدام الحاسب الآلى وطرق الإحصاء والبيانات إذ وفرت المناولة الآلية للمعلومات المائية فى شتى أنحاء الجماهيرية العظمى الجهد والوقت علاوة على إنجاز جميع المتطلبات بدقة وسرعة فائقتين.

ثانياً: المياه السطحية:

تعتبر المياه السطحية أحد المصادر المائية المهمة وخاصة فى المناطق الشمالية من الأراضى الليبية حيث تتراوح كمية الأمطار فى هذه المناطق بين 150 ـ 450 ملم سنوياً وتزداد أحياناً حتى تصل إلى 600 ملم سنوياً، وكان الجزء الأكبر من هذه المياه

جدول رقم (5 - 6)

الدراسات التفصيلية للمياه الجوفية في المنطقة الغربية

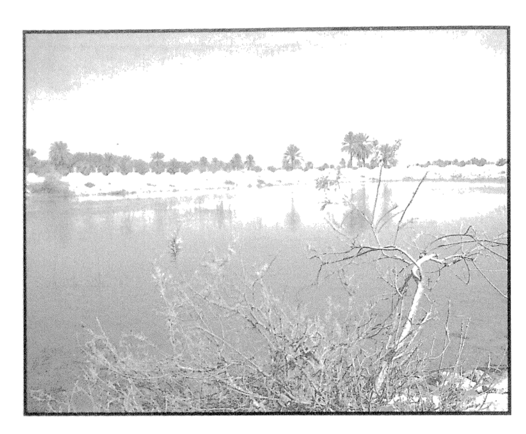
رقم	المنطقة	اسم الدراسة	الجهة المنفذة	الأمانة صاحبة المشروع
1	غرب سهل جفارة	تنمية مصادر المياه الجوفية	خبراء أمانة السدود والموارد المائية	أمانة السدود والموارد المائية
2	طرابلس	المخطط الرئيسي لمياه طرابلس	مكتب بانكول الهندسي	بلدية بنغازي
3	القربوللى	مسح المصادر المائية للتنمية الهيدروزراعية	انرجوبروجكت	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي
4	وادي الرمل	مسح للتنمية الزراعية	جيفلى	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي
5	وادي المجينين	هيدروجيولوجيا	هيدروبروجكت	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي
6	بن غشير	مسح للتنمية الزراعية	جيفلى	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي
7	وادي الهيرة – ابو شيبه – غريان	مسح للتنمية الزراعية	جيفلى	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي
8	بئر الغنم	دراسة مشروع	هيدروبروجكت	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي
9	بئر الترفاس	المصادر المائية	جيفلى	أمانة استصلاح وتعمير الأراضي

ملاحظة: هذا الجدول يوضح بعض الدراسات التفصيلية في المنطقة الأولى فقط أي المنطقة الغربية علماً بأن الجهات المعنية بهذا المورد قامت بالعديد من الدراسات التفصيلية في جميع أنحاء الجماهيرية.











جدول رقم (6 - 6)

اهم السدود التي تم انجازها والتي تحت الانجاز

أ – المنجزة

رقم	اسم السد	السعة التخزينية الكلية مليون متر مكعب	مساحة تجميع مياه الأمطار كيلو متر مربع
1	كعام	111	2310
2	القطارة	94	1224
3	المجينين	58	578
4	غار	30	620
5	بومنصور	24	602
6	زارات	15	175
7	لبدة	6	174
8	زايد	2.6	42
9	جارف	2.4	600
10	الزهاوية	2.2	70
11	زازة	2	170
12	الذكر	1.6	11
13	تابريت	1.6	10
14	درنة	1.5	620
15	بن جواد	0.5	94
16	مرقص	0.1	8

ب – تحت الإنجاز

الرقم	اسم السد	الرقم	اسم السد
1	سد أبو عائشة	8	سدود وادي الربيع
2	سد وادي الرمان	9	سد أبو شيبة
3	سد وادي سوق الخميس	10	سد وادي العين
4	سد وادي الشهبين	11	سد وادي المعلق
5	سد وادي الكيب	12	سد وادي المهبول
6	سد وادي العودة	13	سد وادي السواخ
7	سد وادي الخليج	14	سد وادي المتستير الغربي

شكل رقم (3-6)

خارطة تبين السدود الرئيسية بالجماهيرية

- حوض الوادى
- X موقع السد بالنسبة لمجرى الوادى
- ▲ مساحة تجمع مياه الأمطار لمنطقة السد
- ● السعة التخزينية الكلية

السد	▲ المساحة	● السعة
سد وادى المجنين	578 كلم²	10 × 111 ⁶م³
سد وادى كايرت	10 كلم²	10 × 1,6 ⁶م³
سد وادى الذكر	11 كلم²	10 × 1,6 ⁶م³
سد وادى زارد	45 كلم²	10 × 2,6 ⁶م³
سد وادى زازه	170 كلم²	10 × 2 ⁶م³
سد وادى مرقص	8 كلم²	10 × 0,1 ⁶م³
سد وادى غان	650 كلم²	10 × 30 ⁶م³
سد وادى كعام	2310 كلم²	10 × 58 ⁶م³
سد وادى القطاره	1224 كلم²	10 × 94 ⁶م³
سد وادى درنة	620 كلم²	10 × 1,5 ⁶م³
سد وادى بومنصور	605 كلم²	10 × 24 ⁶م³
سد وادى زارت	175 كلم²	10 × 15 ⁶م³
سد وادى لبدة	174 كلم²	10 × 6 ⁶م³
سد وادى حارف	600 كلم²	10 × 2,4 ⁶م³
سد وادى بن جواد	94 كلم²	10 × 0,5 ⁶م³
سد وادى البعاويه	70 كلم²	10 × 2,2 ⁶م³

200 كيلومتر 0

10° 12° 14° 16° 18° 20° 22° 24° — 26° 28° 30° 32°





قبل الثورة يذهب سدى وبدون أى استغلال يذكر إلى البحر عن طريق مجارى الأودية الواقعة على امتداد الشريط الساحلى، وتقدر كمية المياه السطحية التى تتدفق فى الأودية صوب البحر أو تتجمع فى بعض المناطق الداخلية ويتم تبخرها بما لا يقل عن 200 مليون متر مكعب سنوياً.

ونتيجة لاهتمام الثورة المتزايد بموارد المياه المختلفة من أجل التوسع الزراعى والصناعى، اقيمت الدراسات الجيومورفولوجية والهيدروجيولوجية لمعظم الأودية بالأراضى الليبية وتم بناء العديد من السدود الرئيسة الضخمة والسدود التعويقية (أنظر جدول رقم 6 ـ 6) وتحويل مجارى بعض الأودية من أجل المحافظة على مياه الأمطار وحجزها (شكل 3 ـ 6) ومن ثم تحقيق الأهداف التالية:

1 ـ تغذية الخزانات الجوفية وخاصة فى المناطق التى لا يتوفر فيها مخزون مناسب من المياه الجوفية.

2 ـ استغلال المياه المحتجزة خلف السدود فى المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة المقامة بجوار تلك السدود.

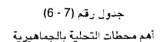
3 ـ التحكم فى الفياضانات وحماية المدن والمصانع الواقعة بجوار بعض الأودية الرئيسة.

4 ـ مقاومة انجراف التربة عن طريق التخفيف من تدفق المياه السطحية.

ثالثاً: مياه التحلية:

تعتبر من الموارد الرئيسة غير المحدودة إلا أن التكلفة الباهظة للمتر المكعب الواحد من هذه المياه وتعرض محطاتها للعديد من المشاكل الطبيعية والهندسية كالتغيرات فى كمية ونوعية الترسبات البحرية فى منطقة سحب مياه البحر وعمليات التآكل المستمر لمحتويات المحطات، علاوة على المعطيات الاقتصادية العالمية السائدة فى هذه الفترة قلل نسبياً من انتشارها والاعتماد عليها فى كثير من بلدان العالم.

وفى الجماهيرية العظمى وعلى امتداد الشريط الساحلى تم انشاء العديد من هذه المحطات وذلك بناء على الاحتياجات الفعلية والضرورية لمناطق التجمعات السكانية التى تعانى من نقص فى مياه الشرب. (أنظر جدول رقم (7 ـ 6)، شكل (4 ـ 6).

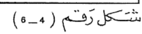


جدول رقم (7 - 6)

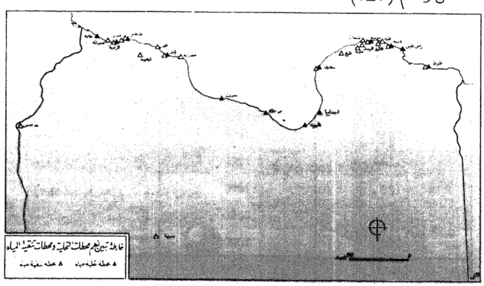
أهم محطات التحلية بالجماهيرية



محطات إزالة ملوحة مياه البحر	الطاقة الانتاجية التصميمية متر مكعب / يوم	الانتاج السنوي التصميمي مليون متر مكعب / سنه
شمال بنغازي	48000	16
طبرق	24000	8
غرب طرابلس	22500	7.5
الزاوية	18000	6
زاوارة	13500	4.5
زليطن	13500	4.5
سوسه	135000	4.5
رأس التين	135000	4.5
سرت	9000	3
اجدانيا	9000	3
بن جواد	9000	3
درنه	9200	3.1
البريقه	7500	2.5
المجموع	210200	70.1



شكل رقم (4_6)





رابعاً: المياه المعاد استخدامها:

حرصاً من ثورة الفاتح العظيمة على استغلال المصادر المائية والاستفادة منها بأقصى حد اقتصادى ممكن، وتمشياً مع أساليب التقنية الحديثة فى مجال تنمية الموارد المائية، قامت ثورة الفاتح العظيم ببناء العديد من محطات تنقية مياه المجارى

جدول رقم (8 - 6)

أهم محطات تنقية وإعادة استخدام المياه

محطات التنقية	الطاقة الانتاجية التصميمية متر مكعب/ يوم	الانتاج السنوي التصميمي مليون متر مكعب/ سنه
طرابلس	40000	14.20
بنغازي	27000	9.85
الزاوية	14200	4.82
الخمس	8000	2.92
زليطن	6000	2.19
جنزور	6000	2.19
صبراته	4000	1.46
مصراته	3000	1.09
درنه	2550	0.93
القبه	2000	0.73
المرج	1800	0.66
البيضاء	1500	0.55
شحات	1500	0.55
سبها	1500	0.55
طبرق	1330	0.48
غدامس	1200	0.44
سوسه	1000	0.36
الابرق	1000	0.36
مسه	1000	0.36
ترهونه	1000	0.36
المجموع	124580	36.05

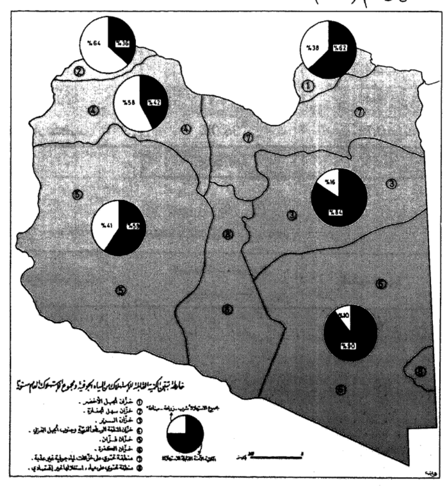


واستخدام المياه الناتجة عن هذه المحطات لـرىّ بعض المشاريـع الزراعيـة المجاورة للتجمعات السكانية والقريبة من المدن. (أنظر جدول رقم (6/8). وهناك إمكانية فى الوقت الحاضر لإعادة استخدام حوالى 40٪ من اجمالى كميات المياه المستهلكة بواسطة المنازل والخدمات والمرافق العامة.

وقبـل الشروع فى اعطاء فكـرة موجـزة عن أحد أهم منجـزات هذا القـرن (مشروع النهـر الصناعى العـظيم) نرى أنـه من الضرورى اعطاء معلومـات دقيقة وواضحة عن الوضع المائى العام فى الجماهيرية العظمى حتى تتضح وبصـورة جلية الـدوافع العلميـة التى أدت إلى اتخاذ قـرار البدء فى تنفيـذ هذا المشروع التـاريخى العظيم.

ومما سبق ذكره يتضح أنه خلال مسيرة ثورة الفاتح العظيمـة تم التوسـع فى دراسة المياه الجوفية، وحصر معظم المياه السطحية بواسطة السدود الرئيسة والفرعية،

شـكل رقـم (5ـ6)





وانشاء العديد من محطات التحلية، وبناء العديد من معامل التنقية لإعادة استخدام المياه، وأخيراً إخضاع استغلال هذه المياه للمعايير العلمية الحديثة حتى تضمن استمراريتها والاستفادة القصوى منها وذلك بأقصى حد اقتصادى ممكن.

وبمقارنة اجمالى الموارد المائية الناتج عن هذه الإنجازات الضخمة (أنظر جدول رقم (9 ـ 6) بالاحتياجات الضرورية من المياه للأغراض المختلفة فى جميع انحاء الجماهيرية العظمى (أنظر جدول رقم (10 ـ 6) يتضح جلياً الفائض الضخم من المياه. إلا أن التوزيع الجغرافى لأهم الخزانات الجوفية المائية وكميات المياه المخزنة بها (شكل 5 ـ 6) يبينان بأن هناك اختلافاً كبيراً فى الميزان المائى من منطقة إلى أخرى.

جدول رقم (9 - 6)

إجمالي الموارد المائية في الجماهيرية

الموارد المائية	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية ٪
المياه الجوفية	4670	95.6
المياه السطحية	110	2.3
المياه المزالة الملوحة	70.1	1.4
المياه المعاد استخدامها	36.05	0.7
	4886.15	%100

جدول رقم (10 - 6)

الاحتياجات الضرورية في الجماهيرية

نوعية الاحتياجات	الاستهلاك بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية ٪
الأغراض العامة (الشرب والخدمات وغيرها)	435	16.4
الزراعة	2164	81.4
الصناعة	60	2.2
	2659	%100



فلو قارنا مثلاً اجمالى الموارد المائية فى المناطق الشمالية من الجماهيرية العظمى (جدول رقم 11 ـ 6) بالإحتياجات الضرورية للمياه فى الاغراض المختلفة فى المنطقة نفسها لاكتشفنا أن المناطق الشمالية تعانى من الاجهاد أى أنها تشتغل بمعدلات تفوق تلك التى يجب مراعاتها لضمان سلامة واستمرار هذه الموارد (أنظر جدول رقم (12 ـ 6)، فى حين أن هناك فائضاً ضخماً من المياه الجوفية فى مناطق جنوب الجماهيرية العظمى إذ يمكن الاستفادة منها فى مشاريع التنمية بالمناطق الساحلية حيث النقص الواضح فى كميات المياه وازدياد الكثافة السكانية وتركز المشاريع الصناعية علاوة على توفر الموارد الطبيعية المناسبة للزراعة كالتربة مثلاً. وأمام المعطيات السابقة يتضح ما يلى:

جدول رقم (11 - 6)

إجمالي الموارد المائية عدا مناطق الجنوب

(الخزانات الجوفية بمناطق الكفره والسرير وفزان)

الموارد المائية	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية ٪
المياه الجوفية	1250	85.3
المياه السطحية	110	7.5
المياه المزالة الملوحة	70.1	4.8
المياه المعاد استخدامها	35.5	2.4
	1465.6	%100

جدول رقم (12 - 6)

الاحتياجات الضرورية للمياه (تشمل مناطق الجنوب)

نوعية الاحتياجات	الاستهلاك بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية ٪
الأغراض العامة (الشرب والخدمات وغيرها)	402	23.9
الزراعة	1220	72.6
الصناعة	58	3.5
	1680	%100



أولا : أن الموارد المائية تعتمد أساساً على المياه الجوفية إذ تمثل 95،6٪ من اجمالى الموارد وستبقى كذلك مستقبلاً على ضوء المعطيات العالمية الحالية.

ثانيا : أن المياه السطحية محدودة ولايمكن الاعتماد عليها إلا بنسبة صغيرة جداً وتوضح المعطيات الحالية أنها لاتستطيع المساهمة بأكثر من 5٪ من اجمالى الاحتياجات.

ثالثاً : أن التكلفة الحالية لتحلية مياه البحر وصيانة هذه المحطات مكلفة جداً ولهذا لايمكن التوسع فى هذا الاتجاه حالياً وذلك على ضوء المعطيات الاقتصادية والتقنية المتداوله فى عالم اليوم.

رابعاً : أن هناك تبايناً واضحاً فى كميات المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى حيث النقص الواضح فى المناطق الشمالية والفائض الضخم فى المناطق الجنوبية.

خامساً : أن هناك خللاً فى الميزان المائى بالمناطق الشمالية من الجماهيرية، وبدراسة جميع المعطيات العلمية المتوفرة فى هذا المجال آخذين فى الإعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية التى تسود المنطقة فى هذه الفترة الزمنية وبعد دراسة جميع المقترحات لتوفير المياه بالمناطق الشمالية من الجماهيرية ومقارنة تكلفة المتر المكعب من المياه الصالحة للشرب (استثمار وتشغيل) - أنظر جدول رقم (13 - 6) لجميع هذه المقترحات يتضح جلياً بأن الحل النهائى والأفضل يكمن فى نقل المياه العذبة من المناطق الجنوبية بالجماهيرية إلى المناطق الساحلية.

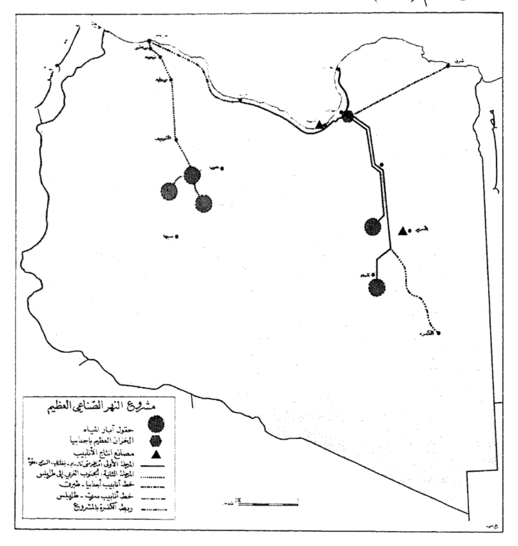
جدول رقم (13 - 6)

تكاليف الحصول على المياه من المصادر المختلفة

طريقة انتاج المياه	تكلفة المتر المكعب بالدرهم الليبي	تكلفة المتر المكعب بالسنت الاميركي
مياه النهر الصناعي	68	20
مياه محطات التحلية	1271	375
مياه منقولة بالسفن	950	280
مياه منقولة بواسطة أنبوب يمتد من جنوب أوروبا إلى طرابلس	1356	400



شكل رقم (6 ـ 6)



خامساً: النهر الصناعي العظيم:

«إن هذه الأمة هى أمة الحضارة والمجد وليست أمة الدونية وأنها أمة الكفاح. فالعرب هم الذين بنوا إرم ذات العماد التى لم يخلق مثلها فى البلاد وهم ثمود الذين جابوا الصخر بالواد، أى سد مأرب التاريخى الشهير وهم بناة الاهرامات تلك الاوتاد العظيمة، وهم الذين يضعون حجر الأساس لمشروع النهر الصناعى العظيم. (وجعلنا من الماء كل شىء حى)، هكذا قررنا إعادة صياغة الحياة فوق الأرض التى أصبحت حرة».

قائد الثورة



يكتسى مشروع النهر الصناعى العظيم أهمية خاصة فى سلسلة الإنجازات العملاقة التى حققتها ثورة الفاتح العظيمة فى قطاع تنمية الموارد المائية وذلك لما يمثله من إنجاز حضارى متقدم إذ يعتبر وبدون أدنى شك من أضخم المشاريع التى عرفها الإنسان لنقل المياه الجوفية عبر منظومة هائلة من الأنابيب الضخمة المدفونة والتى تبلغ حوالى (4000)، أربعة آلاف كيلو متر عند الانتهاء من جميع مراحله.

ويهدف مشروع النهر الصناعى العظيم إلى نقل كميات هائلة من المياه العذبة المدفونة فى الخزانات الجوفية فى مناطق السرير وتازربو وجبل الحساونة وجنوبه إلى المناطق الساحلية للجماهيرية لاستخدامها فى الرى والمرافق العامة والحركة الصناعية (أنظر شكل رقم (6 ـ 6).

ويشتمل مشروع النهر الصناعى العظيم على خمس مراحل رئيسة وهي:

المرحلة الأولى: مد خط الأنابيب من منطقة السرير إلى سرت.
مد خط الأنابيب من منطقة تازربو إلى بنغازى

المرحلة الثانية: مد خط أنابيب من جبل الحساونة إلى سهل الجفارة

المرحلة الثالثة: مد خط انابيب من الكفرة إلى المنطقة الواقعة بين تازربو والسرير.

المرحلة الرابعة: مد خط أنابيب من منطقة اجدابيا إلى طبرق.

المرحلة الخامسة: مد خط أنابيب من سرت إلى طرابلس.

المرحلة الأولى من النهر الصناعي العظيم:

تم توقيع عقد تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع النهر الصناعى العظيم مع شركة ائتلاف دونغ اهـ العالمية بتاريخ 1983/11/6م. وتهدف هذه المرحلة إلى نقل (2) مليون متر مكعب من المياه العذبة يومياً من حقول الأبار بمنطقتى السرير وتازربو لاستخدامها فى أغراض المشاريع الزراعية والصناعية والمنزلية فى المناطق المأهولة بالسكان على طول الشريط الساحلى ما بين مدينتى بنغازى وسرت. ويقدر الخبراء بأن هناك ما لا يقل عن 50 عاماً من احتياطى المياه العذبة فى الخزانات الواقعة بهذه المناطق، ويتوقع الانتهاء من العمل بهذه المرحلة مع نهاية عام 1989م. وتشتمل هذه المرحلة على إنجاز الآتى:

أ - توفير الأنابيب ذات الضغط الخرساني السابق الاجهاد:

ولتحقيق هذه المرحلة وبقية المراحل الأخرى من مشروع النهر الصناعى العظيم تم بناء أحدث وأضخم مصنعين لإنتاج الأنابيب فى العالم، أحدهما فى منطقة البريقة،



وتبلغ المساحة الاجمالية لهذا المصنع (150) هكتاراً تقريباً، ويحتوى على خط إنتاجى للأنابيب وسيكون معدل الإنتاج بهذا المصنع حوالى 660 متراً يومياً. ويقع مصنع الأنابيب الثانى بمنطقة السرير وتبلغ المساحة الإجمالية لهذا المصنع (240) هكتاراً، ويشبه نظيره الأول، إلا أنه يحتوى على خط ثالث لإنتاج الأنابيب ذات الاقطار الصغيرة، وسيكون معدل إنتاج هذا المصنع حوالى (990) متراً يومياً. ويبلغ طول الأنبوب الواحد 7 أمتار وقطره الداخلى 4 أمتار، ويبلغ وزن الأنبوب الواحد حوالى 73 طناً، ويصل طول السلك السابق الاجهاد المصنوع من السلك الكربونى الذى يلف الأنبوب الواحد 18 كيلو متراً. وقد تم تصميم واستخدام أنابيب الضغط الخرسانية لمقاومة مخاطر وعوارض القدم، وعوامل الضغط والتآكل والتغيرات المناخية. وبعد الأنتهاء من تصنيع جميع الأنابيب اللازمة لمشروع النهر الصناعى العظيم سيظل كل من هذين المصنعين قادراً على تلبية جميع متطلبات مشاريع المياه الجديدة من أنابيب مختلفة الاحجام والأنواع.

ب - إنشاء منظومة نقل المياه:

وينحصر نطاق هذا العمل فى حفر خنادق لردم حوالى (250) ألف أنبوب خرسانى وتركيب غرف التفتيش وضوابط الضغط وكل ما يتعلق بتركيب الأنابيب ومستلزماتها، والأعمال المدنية الضخمة المرافقة لها. وتتألف منظومة نقل المياه فى المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعى العظيم على مد خطوط الأنابيب الآتية:

1 - منظومة السرير - سرت وتشتمل على:

1 - شبكة تجميع مياه آبار حقل السرير وتتكون من أنابيب خرسانية يبلغ طولها (130) كيلو متراً وقطرها الداخلى (1،6) متر. وأنابيب خرسانية طولها (85) كيلو متراً وقطرها الداخلى (2) متر.

2 - خط نقل المياه من السرير إلى اجدابيا ويتكون من أنابيب خرسانية طولها (381) كيلو متر وقطرها الداخلى (4) أمتار.

3 - نقل المياه من احدابيا إلى سرت وتتكون من أنابيب خرسانية طولها (402) كيلو متراً وقطرها الداخلى (4) أمتار.

د - منظومة تازربو - بنغازي وتشتمل على:

1 - شبكة تجميع مياه أبار حقل تازربو وتتكون من:
أنابيب خرسانية طولها (29) كيلو متر وقطرها الداخلى (1،6) متر.



أنابيب خرسانية طولها (29) كيلو متر وقطرها الداخلى (8،1) متر.
أنابيب خرسانية طولها (11) كيلو متر وقطرها الداخلى (2)متر.
أنابيب خرسانية طولها (2) كيلو متر وقطرها الداخلى (8،2) متر.

2 - خط نقل المياه من تازربو إلى اجدابيا، ويشمل أنابيب خرسانية طولها (667) كيلو متر وقطرها الداخلى (4) أمتار.

3 - خط نقل المياه من اجدابيا إلى بنغازى، ويشمل أنابيب خرسانية طولها (129) كيلو متر وقطرها الداخلى (4) أمتار.

ولنقل هذه الأنابيب الضخمة ثم تعبيد حوالى (2000) كيلو متر من الطرق على إمتداد خنادق الحفر التى وضعت بها الأنابيب بحيث تتمكن الشاحنات والقاطرات الكبيرة من نقل الأنابيب إلى مواقع تركيبها.

جـ - تطوير حقول الآبار في كل من السرير وتازربو:

يتكون حقل آبار تازربو من (150) بئراً تنقل مياهها إلى خطوط أنابيب التجميع التى تنتهى بدورها فى خزان تجميع علوى بتازربو حيث تتدفق المياه منه بالانسياب الطبيعى عبر الأنابيب الخراسانية بقطر (4) أمتار ومسافة (286) كيلو متر إلى منطقة السرير حيث تصب فى خزان علوى آخر. ويتكون حقل آبار السرير من (120) بئراً تنقل مياهها إلى خطوط أنابيب التجميع وتنتهى فى الخزان العلوى بمنطقة السرير الذى تتجمع فيه المياه المنقولة من حقل تازربو وتبلغ السعة التخزينية للخزانات العلوية بمنطقة السرير (170،000) ألف متر مكعب.

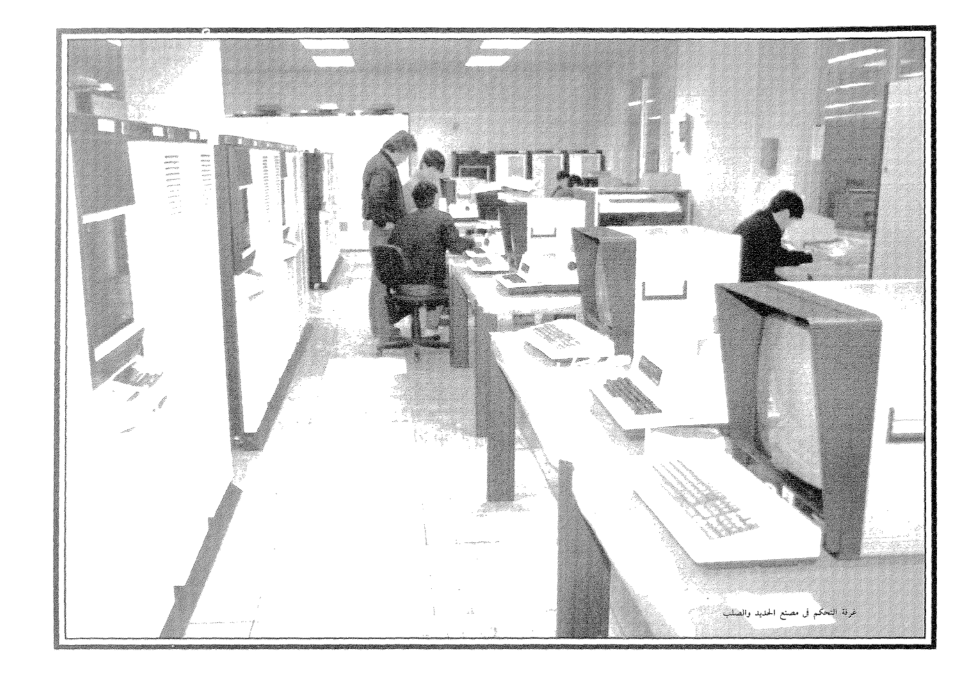
ب - إنشاء خزان التجميع والموازنة باجدابيا:

يتم تدفق المياه من خزانى التجميع بالسرير عبر خطين من الأنابيب الخراسانية قطر (2) متر ومسافة (381) كيلو متر إلى خزان التجميع والموازنة الذى يقع جنوب شرق مدينة أجدابيا، ويأخذ الشكل ويبلغ طول قطره (2،923) متر مقاس من الحافة الداخلية. وقد صمم ليتسع لأربعة ملايين متر مكعب من المياه، ويقوم هذا الخزان بدور المحطة الرئيسة لتجميع المياه ومن ثم تحويلها ونقلها إلى أحد الفرعين الرئيسين أو كليهما حسب الكميات والاحتياجات المطلوبة. ويتكون هذا الخزان من سد يحيط به مع وجود منافذ دخول وخروج المياه، ومحطة للصمامات وقناة لتصريف فائض المياه، ومانع للصدأ والتآكل على المنحدرات الداخلية والخارجية، وطريق للمرور من فوق السد، وطريق موصلة للخزان وسور خارجي.

7



الصِّناعة



غرفة التحكم في مصنع الحديد والصلب



مقدمة :

تعتبر الصناعة من النشاطات الاقتصادية الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح التصنيع المرادف للتنمية بالتالى محور استراتيجيات الخطط الاقتصادية فى الدول النامية، وانطلاقاً من أهمية التصنيع فقد كانت التنمية الصناعية فى مقدمة استراتيجيات خطط وبرامج التنمية فى الجماهيرية العظمى منذ سنة 1970، وذلك انطلاقاً من الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى فى تحقيق التحول الاقتصادى. وقد شهدت تنمية هذا القطاع خلال الفترة 1970 ـ 1988 عدة تطورات جوهرية وهامة عكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التغييرات الهيكلية التى شهدها المجتمع.

كان دور النشاط الصناعى حتى سنة 1969 هامشياً فى الاقتصاد الوطنى، فقد كان يعتمد فى تنميته على المبادرات الفردية، التى أعطت أولوية الاستثمار للأنشطة البديلة التى تتميز بسرعة مردودها، وقلة مخاطرها الاستثمارية، الأمر الذى انعكس على هيكل النشاط الصناعى الذى تمثل فى تلك الفترة فى منشآت صناعية صغيرة ذات طاقات محدودة.

لقد كان الهدف الأساسى للتخطيط الصناعى خلال الفترة 1970 ـ 1988 هو تحويل الاقتصاد الوطنى إلى اقتصاد إنتاجى، ولتحقيق ذلك فقد تم التركيز على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة والاستراتيجية والتى لا يقوم الأفراد فى العادة بالاقدام عليها، إما لضخامة الاستثمارات التى تتطلبها أو لطول فترة التفريخ اللازمة لاعطاء مردودها. ويشير الجدول رقم (1 ـ 7) إلى حجم الانفاق الاستثمارى على مستوى النشاط الصناعى والذى تطور من 59 مليون دينار سنة 1972 ليصل 4133 مليون دينار سنة 1988.



ومن ناحية اتجاه النمو فى هذا القطاع فقد تم التركيز كمرحلة أولى على توفير احتياجات الجماهير فى نشاطات رئيسة، وهى الغذاء والكساء ومستلزمات البناء والتشييد، هذا بالإضافة إلى الإهتمام بالصناعات الاستراتيجية. ويمكن تقديم عرض موجز للتحولات الثورية التى أنجزت فى هذا القطاع وفقاً للآتى:

- تطور عدد المشروعات الصناعية.
- تطور الإنتاج الصناعى.
- اتجاهات التنمية.
- التحولات على مستوى فروع الصناعة الأساسية فى القطاع.

تطور المشروعات الصناعية:

ادراكاً لأهمية التصنيع فى تحقيق التحولات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى، واقتناعاً بأن اقامة قطاع صناعى يستجيب للأهداف الاقتصادية الجديدة والمتمثلة فى الحد من تأثير قطاع النفط وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، لايتأتى إلا بتظافر كافة الجهود، وقيام الدولة بالأعباء الرئيسة للتنمية الصناعية. وذلك بالنظر إلى طبيعة الاستثمارات فى القطاع الصناعى وخاصة المشروعات الاستراتيجية الكبيرة.

وإيماناً بأن تحقيق هذه السياسة يتطلب بناء هياكل تنظيمية للاضطلاع بمهام التصنيع فى المرحلة المقبلة، وبما يمكن من خلق منشآت عامة قادرة وفعالة. بناءً على هذا فقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية العامة للتصنيع بمقتضى القانون رقم 26 لسنة 1970 لتضطلع بتنفيذ وتشغيل المشروعات الصناعية. كما تم انشاء مركز البحوث الصناعية بموجب القرار رقم 25 لسنة 1970 كأحد الأجهزة التنفيذية المساعدة فى مجال الصناعة، وحددت اختصاصاته فى دراسة المشروعات الصناعية، وتقديم الخدمات الفنية والاقتصادية، بالإضافة إلى القيام بأعمال البحث الجيولوجى والتنقيب عن الخامات المحلية.

كما تم تأسيس عدد من الشركات الصناعية لأول مرة فى الجماهيرية العظمى، وذلك للتنسيق والتعاون فى ادارة مجموعة من المنشآت الصناعية، كما أنها تعمل على تذليل المشاكل والصعوبات التى تحول دون الانطلاق فى الإنتاج، فضلاً عن قيام بعضها بعمليات الاستيراد.

وخلال الفترة 1970 ـ 1988 بدأ حوالى 163 مشروعاً صناعياً مرحلة الإنتاج منها 56 مشروعاً تغطى الصناعات الغذائية، و23 مشروعاً فى صناعة الغزل والنسيج والملابس، والجلود، وعدد 13 مشروعاً فى الصناعات البتروكيمائية و 23 مشروعاً فى



جدول رقم (1-7)

الإنفاق الإستثماري على مستوى النشاط الصناعي

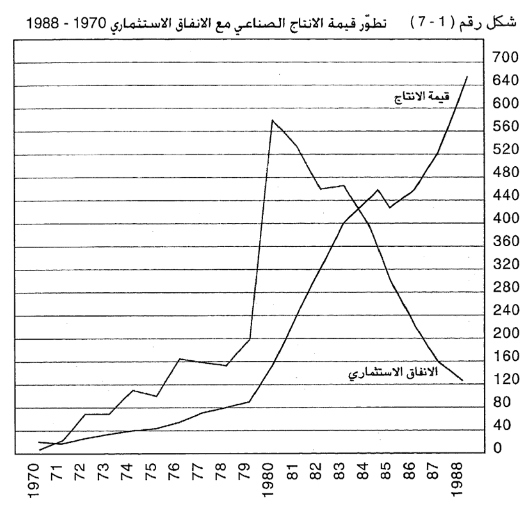
(الف دينار)

النشاط الصناعي	حتى سنة 1972	حتى سنة 1975	حتى سنة 1980	حتى سنة 1985	حتى سنة 1987	1987 - 1972
الصناعات الغذائية	2956	36046	136293	247811	260350	260350
الملابس والجلود	1870	18137	87107	120774	123616	123616
الاثاث والورق	-	4515	20911	39160	47324	47324
الكيماوية	34200	82508	107954	197834	210666	210666
الكيماوية الاساسية	32	1154	23346	336365	361228	361220
تكرير النفط	9334	56969	148519	244122	249050	249050
البتروكيماويات	118	33918	332576	847013	869159	869159
الاسمنت والجير	4500	52055	220634	324274	333881	333881
مواد البناء	500	13068	53236	62460	65827	65827
المعدنية الاساسية	78	2898	105645	808165	1027927	1027927
المعدنية والكهربائية	2000	21907	88361	126305	138188	138188
الصناعات الصغرى	326	2326	8426	26539	33131	33131
تطوير الصناعة	1727	2817	20886	73668	84739	84739
المشاركة في انشاء الصناعات	-	2525	15292	34219	35939	35939
اجمالي النشاط الصناعي الانتاجي	57641	330843	1579308	3488649	3841025	3841025
البحوث والدراسات	500	5600	21300	38873	41297	41297
تشجيع الصناعة	300	7000	10900	11600	11600	11600
التعليم الصناعي	-	750	33128	60650	71927	71927
الثروة البحرية	202	6497	52497	82114	88816	88816
القروض الصناعية	1000	6000	40000	76500	79130	79130
	2002	25847	157825	275737	292770	292770
	59643	356690	1737133		4133745	413395

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، تقييم النشاط الاقتصادي 1970 - 1988 قطاع الصناعة ص.65



شكل رقم (7 - 1)   تطوّر قيمة الانتاج الصناعي مع الانفاق الاستثماري 1970 - 1988



صناعة مواد البناء وعدد 22 مشروعاً فى الصناعات المعدنية والهندسية، وصناعة الأخشاب والورق، بعدد 8 مصانع وذلك إلى جانب 20 مشروعاً صناعياً فى مراحل مختلفة من التنفيذ.

تطور الإنتاج الصناعي:

تمشياً مع الاستراتيجية بعيدة المدى التى تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد الوطنى على النفط كمصدر لتمويل غيره من القطاعات الاقتصادية، فقد تم التركيز على القطاعات الإنتاجية بما فيها قطاع الصناعة، وذلك لتنويع هيكل الإنتاج، وسد الحاجات المحلية من السلع الصناعية والتصدير إن أمكن، وذلك بالاستفادة من الخامات المتوفرة محلياً، بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتى، أو على الأقل الحد من التبعية الاقتصادية.



جدول رقم (2 - 7)

تطور قيمة الانتاج الصناعي مع الانفاق الاستثماري

خلال الاعوام 1970 - 1988

(مليون دينار)

العام	قيمة الإنتاج	الانفاق الاستثماري
1970	17.5	15
1971	19.6	29
1972	22.2	65.1
1973	27.9	62.5
1974	31.5	107
1975	38.6	100
1976	53.1	165.5
1977	72.7	160.7
1978	82.7	157.1
1979	96.7	210.2
1980	150.1	583.2
1981	243.5	530.9
1982	358.4	409.7
1983	4.9	421
1984	448.1	377.1
1985	424.6	284.7
1986	463.4	207.8
1987	542.4	154.8
1988	655.4	128.7

المصدر : امانة اللجنة الشعبية للصناعة، تقرير متابعة اعداد ادارة الشركات والانتاج 1988 ص 4

وبالنظر إلى حجم الانفاق الاستثماري فى هذا القطاع فقد تطور الإنتاج الصناعى من 17،6 مليون دينار سنة 1970 إلى ما قيمته 82،7 مليون دينار سنة 78 قامت بتحقيقه (58) منشأة صناعية وطنية.



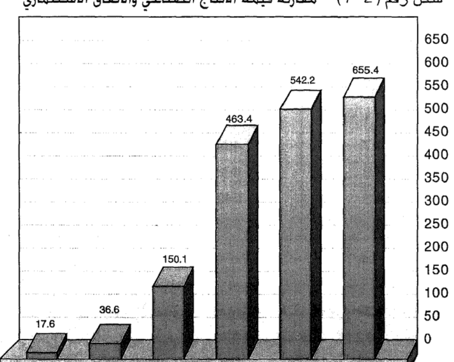
وبفضل القلاع الصناعية الضخمة التى شيدت فى مختلف ارجاء الجماهيرية العظمى بفعل الثورة، فقد بلغ إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى خلال سنة 1988 ما قيمته 655،4 مليون بدينار (أنظر جدول (1 ـ 7).

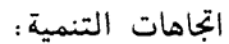
وقد بلغ متوسط قيمة الإنتاج الشهرى من سنة 1988 (54،6) مليون دينار بينما لم يتعد هذا المتوسط 44،4 مليون دينار فى سنة 1982 و 38 مليون دينار عام 1986م. ويشير الجدول رقم (1 ـ 7) والرسم البيانى رقم (1 ـ 7) إلى التطور الهائل الذى حدث فى الإنتاج الصناعى.

كما تجدر الاشارة إلى تطور عدد المنتجين فى هذا القطاع، حيث كان عددهم لايتجاوز 2939 منتجاً سنة 1973، وقد وصل اجمالى عدد المنتجين من قطاع الصناعة بما فيهم الأطقم المساعدة الفنية إلى 41931 منتجاً سنة 1988.

ويوضح جدول رقم (2 ـ 7) والرسوم البيانية المرفقة تطور قيمة الإنتاج الصناعى مع الانفاق الاستثمارى من الفترة 1970 ـ 1988.

شكل رقم (2 - 7)   مقارنة قيمة الانتاج الصناعي والانفاق الاستثماري





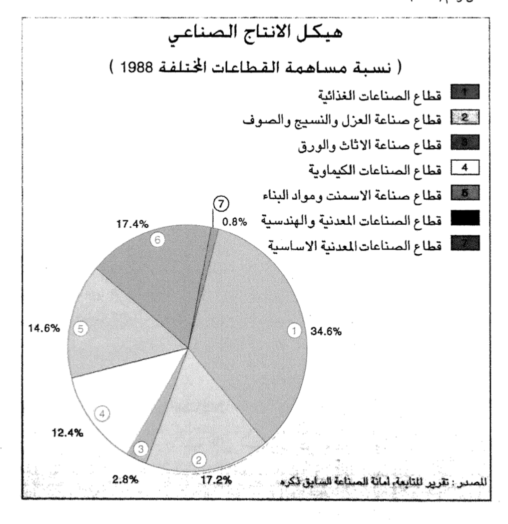
اتجاهات التنمية:



تعتبر الخطة الثلاثية للتنمية 73/75 الركيزة الأساسية لخطة الصناعة، وذلك بما شهدته من تقدم فى العملية التخطيطية، ومن تحسن فى الأساليب الفنية، كما تضمنت لأول مرة بعض المستهدفات فى بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسة كالإنتاج والدخل والاستثمار والتوظيف، وكانت الخطة تهدف فى مجال الصناعة إلى تحقيق إنتاج إضافى فى جميع المشاريع، بالإضافة إلى تحقيق استغلال أفضل للطاقات الإنتاجية الصناعية الموجودة وذلك عن طريق توفير المواد الخام وخلق الحوافز وعوامل التشجيع الصناعية.

وكمرحلة أولى نحو التنمية الصناعية فى الجماهيرية العظمى. فقد بنيت استراتيجية التخطيط الصناعى على أساس اعطاء الأهمية لفروع الصناعات التالية (أنظر الرسم التوضيحى شكل رقم 3 ـ 7):

شكل رقم (3-7)





أ ـ الصناعات الغذائية وذلك لتوفير احتياجات المواطن من الأغذية محليا بدلا من الاستيراد.

ب ـ صناعة مواد البناء والتشييد: وذلك للحاجة إليها فى تنفيذ برامج التنمية.

جـ ـ الصناعات البتروكيائية والكيماوية وذلك للميزة النسبية التى يمكن أن تتميز بها الجماهيرية فى هذا المجال.

د ـ الصناعات المعدنية الأساسية التى يستخدم انتاجها النهائى كسلع وسيطة مثل حديد التسليح، والأنابيب والجرارات الزراعية، وسيارات الشحن، والتى تساهم فى تنفيذ مشاريع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتشييد والبناء والنفط والكهرباء.

وتعتبر خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى من الفترة 1980/1976 مكملة للخطة السابقة حيث ركزت على التوسع فى فروع الصناعات المذكورة أعلاه.

أما خطة التحول للفترة 1981 ـ 1985 فقد تم التركيز فيها على الآتى:

أ ـ إعطاء أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيائية والتكرير، مع الاهتمام بالصناعات التى تنتج سلع الاستهلاك النهائى والوسيط.

ب ـ التوجه إلى الصناعات المعدنية الأساسية التى تكون مدخلاً للصناعات الثقيلة فى المدى الطويل، فإنشاء مصنع المسبوكات والمطروقات والبدء فى إنشاء المرحلة الأولى من مجمعى الحديد والصلب والالمنيوم، وهى من الصناعات التى تعتبر ركيزة النمو الاقتصادى.

جـ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى من المستلزمات الأساسية لقطاع التشييد، مثل: الترابة (الاسمنت) والجير والآجر.

وفيما يلى عرض لأهم الإنجازات التى حدثت خلال الفترة 1970 ـ 1988 بفضل الدفعات الانمائية الهائلة، وبفعل المنجزات الثورية العملاقة التى حدثت خلال هذه الفترة.

التحولات على مستوى الصناعات الأساسية في القطاع:

إن المتتبع للمسيرة الإنمائية التى استمرت كل هذه المدة، يدرك التحولات الجذرية الهامة التى حدثت فى بناء الاقتصاد الوطنى فى كافة القطاعات، وقد حدث ذلك بفعل الاستثمارات الهائلة التى تم توظيفها، والتى وصلت قيمتها فى مختلف



القطاعات إلى حوالى 24894 مليون دينار، كانت حصة قطاع الصناعة منها حوالى 4293 مليون دينار.

وبالرغم من صعوبة حصر الإنجازات التى تحققت فى قطاع الصناعة، إلا أننا سنتعرض لأهمها فى فروع الصناعات الأساسية.

أولا: الصناعات الغذائية:

تشير البيانات إلى أن الطاقات الصناعية فى هذا المجال قد تضاعفت عدة مرات خلال هذه الفترة، وعلى سبيل المثال بلغت حوالى (11) مرة فى صناعة الألبان، وحوالى (4) مرات فى صناعة طحن الغلال. كما أن الإنتاج الصناعى حقق تطوراً كبيراً فى مجال الصناعات الغذائية حيث زاد انتاج الألبان من (16) الف طن عام 1970 إلى (180) الف طن فى سنة 1988، هذا إلى جانب التطور الكبير الذى تحقق فى إنتاج المكرونة والخبيز، والخبز والحلويات وتعليب الأسماك والخضروات والفواكه، وفيما يلى عرض لأهم الإنجازات فى هذا المجال:

1 - الألبان ومنتجاتها: يوجد فى الجماهيرية أحد عشر مصنعاً، وصل إجمالى انتاجها سنة 1988 حوالى (180) ألف طن، وتقوم بالاشراف على هذه المصانع الشركة العامة للألبان ومنتجاتها.
2 - مجموعة مصانع الغلال والاعلاف: أنشىء سبعة عشر مصنعاً لصناعة الأعلاف بجميع أنواعها وكذلك طحن الغلال وإنتاج الدقيق.
3 - مصانع السميد ومشتقاته: وعددها ثمانية مصانع، موزعة فى كافة أنحاء الجماهيرية وتنتج السميد والمكرونة.
4 - صناعة الخبز والخبيز والحلويات: توجد أربعة مخابز آلية فى كل من طرابلس ومصراته وسبها بطاقة إنتاجية تصميمية إجمالية (43200) طن.
5 - المعمورة للمواد الغذائية: تضم هذه الشركة خمسة عشر مصنعاً تنتج الخضر والفواكه والعصائر بمختلف أنواعها، والبقوليات، والمخللات ورب التمر، وأغذية الأطفال ومعجون الطماطم..
6 - مصانع تصنيع وتعبئة المشروبات: عدد المصانع فى هذا المجال تسعة مصانع موزعة على مختلف أنحاء الجماهيرية، وأهم منتجاتها المشروبات الغازية، والمياه المعدنية.
7 - مصانع تعليب الأسماك: بلغ عددها خمسة مصانع فى كل من طرابلس، صبراته، الخمس، زوارة، وبنغازى.



8 - مصانع التبغ والكبريت: تقدر الطاقة الإنتاجية لمصنع التبغ بحوالى 6000 طن سنوياً بالإضافة إلى مصنعى كبريت الخشب وكبريت الشمع بطاقة إنتاجية تقدر بحوالى 40 مليون علبة، و 30 مليون علبة فى السنة من كل نوع على التوالى.

ثانيا: الصناعة الكيمياوية:

يتم فى هذا المجال من الصناعة الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة فى الجماهيرية، حيث يتم تصنيع المواد الأولية الموجودة فى الطبيعة فى صورة رواسب ملحية، وأهم الإنجازات فى هذا القطاع:

1- المجمع الكيماوى بأبى كماش: تعتبر الصناعات الكيماوية القائمة فى الجماهيرية ذات أهمية كبرى، وتعتمد على استغلال الأملاح المتوفرة فى سبخة أبى كماش. ويشتمل المجمع على المصانع التالية:
أ- مصنع الملح بطاقة إنتاجية 40,000 طن سنويا.
ب- مصنع التحليل الكهربائي وأهم منتجاته الصودا الكيماوية (49000) طن سنويا، وهيبوكلوريد الصوديوم (8900) طن سنويا، وحامض هيدروكلوريد 8000 طن سنويا وكلور سائل 5000 طن سنويا.
جـ- مصنع انتاج الـ ڤى. س. أم. وهى المادة الخام الرئيسة لتصنيع الـ بى. ڤى. س.
د- مصنع انتاج الـ بى. ڤى. س. وهى المادة الخام الرئيسة لصناعة اللدائن بأنواعها واغراضها المختلفة سواء أكانت المرنة أم الصلبة.

2 - مصانع الصابون ومواد التنظيف: تبلغ الطاقة الإنتاجية المتاحة فى الجماهيرية لإنتاج الصابون العطرى (3) آلاف طن، وبالنسبة للصابون المسحوق حوالى (18000) طن سنويا يتم إنتاجها فى ستة مصانع.

3 - مصانع الإطارات والنضائد: وهى تتكون من مصنع النضائد السائلة ومصنع الإطارات ومصنع تلبيس الإطارات.

4 - مصانع اللدائن ومنتجات الاسفنج الصناعى: بلغ عدد المصانع فى هذا المجال حوالى ستة عشر مصنعا فى مختلف أنحاء الجماهيرية، وأهم منتجاتها الاسفنج الصناعى والشمع والطباشير والأكياس وغيرها من منتجات اللدائن.

5 - مصانع الطلاء ومستلزماته: تبلغ الطاقة الإنتاجية القائمة فى هذه المصانع نحو 70 الف طن. وتعتبر الطاقة الإنتاجية القائمة كافية لتغطية الإحتياطات المحلية. وهذه الصناعة هى إحدى مستلزمات نشاط التشييد والبناء.



6 ـ مصانع الغازات الصناعية والطبية: وتوجد خمسة مصانع تبلغ طاقتها الإنتاجية المتاحة نحو 2,7 من الغازات الطبية والصناعية.

ثالثا: الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية

شهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الجديدة فى هذا المجال مثل الجرارات الزراعية، والشاحنات والحافلات، والثلاجات والأفران والغسالات، وأجهزة الاستقبال المرئى، والأنابيب بمختلف أنواعها وفيما يلى نتعرّف بإيجاز على أهم المصانع فى مجال الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية:

1 ـ مصنع الجرارات الزراعية: تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع 6000 جرار زراعى سنويا بمعدل وردية واحدة. وقد بدأ المصنع فى الإنتاج فى النصف الثانى من عام 1980.

2 ـ مصنع المقطورات: يقوم المصنع بانتاج تجهيزات الشاحنات ورؤوس الجر المتمثلة فى صناديق الشاحنات ومقطوراتها وخزانات الوقود وخزانات الصرف.

3 ـ مصانع الثلاجات والأفران والغسالات والمجمّدات: وقد بدأت فى الإنتاج عام 1989 وتشمل الخطوط الإنتاجية الاتية:

- خط إنتاج الثلاجات.
- ثلاثة خطوط إنتاجية للأفران الغازية فى كل من طرابلس والزاوية ومصراته.
- خط إنتاج الغسالات الصغيرة بطرابلس.

4 ـ مصانع الإلكترونات: تضم المصانع التالية:

- مصنع أجهزة الاستقبال المرئى الملون، وقد بدأ الإنتاج فى سنة 1988.
- مصنع الهوائيات، وقد بدأ الإنتاج فى سنة 1987.
- مصنع الهواتف والمقسمات وقد بدأ الإنتاج عام 1988.

5 ـ مجمع الأنابيب: وقد بدأ الإنتاج فى عام 1978 ويشمل المصانع التالية:

- مصنع إنتاج الأنابيب الملحومة حلزونياً لاستخدامات النفط والغاز.
- مصنع إنتاج الأنابيب الملحومة طولياً للأغراض المنزلية.
- مصنع إنتاج أنابيب الرى بالرش للأغراض الزراعية.

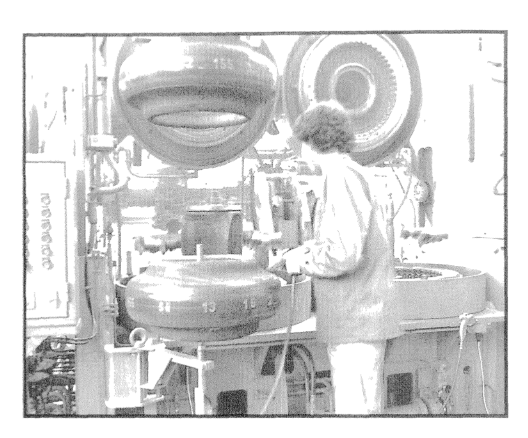
6 ـ مصنع الدرفلة: ويقوم بانتاج عروق الصلب بأبعاد 15سم × 15سم وبأطوال قدرها 3 أمتار.

7 ـ مصنع الدراجات: وقد بدأ الإنتاج فى سنة 1983 وينتج الدراجات الصغيرة والكبيرة.

8 ـ مصنع الأسلاك والكابلات الكهربائية.











رابعا: مجمع الحديد والصلب:

يعد مجمع الحديد والصلب من أضخم المجمعات الصناعية فى الجماهيرية، وتشتمل مكوناته على الآتى:

أ- مصنعان للصلب: المصنع الأول مكون من 3 أفران كهربائية سعة كل منها 90 طنا للصبة الواحدة، وخط واحد للصب المستمر للكتل، وخطين للصب المستمر للعروق لإنتاج 630,000 طن من الكتل والعروق سنويا. اما المصنع الثانى فمكون من 3 أفران كهربائية سعة كل منها 90 طناً سنويا للصبة الواحدة، وخطين للصب المستمر للبلاطات وذلك لإنتاج 611,000 طن من البلاطات سنويا.

ب- مصنعان لدرفلة القضبان والأسياخ لإنتاج 200,000 طن سنويا.

جـ- مصنع لدرفلة القطاعات الخفيفة والمتوسطة لإنتاج 120,000 طن سنويا.

د- مصنع للدرفلة على الساخن لإنتاج 580 طن سنويا من الشرائط.

هـ- مصنع للدرفلة على البارد لإنتاج 140 طن سنويا من الشرائط والصفائح على البارد و100,000 طن سنويا من الصفائح على الساخن.

خامسا: صناعة الأثاث والورق:

ففى صناعة الأثاث يتم التركيز على صناعة الأثاث التحويلية، وقد تطور عدد المصانع ليصل إلى خمسة عشر مصنعا فى أنحاء الجماهيرية تقوم بانتاج مختلف أنواع الأثاث المنزلى والمكتبى والمدرسى. وبلغت الطاقة الإنتاجية حتى نهاية 1986 حوالى 650 ألف م^2 ووصلت فى سنة 1987 إلى 1300,000 م^2 ومن المقدر أن تصل إلى 580,000 م^2 مع نهاية 1990.

أما فيما يتعلق بصناعة الورق فيوجد بالجماهيرية أكثر من سبعة مصانع تقوم بانتاج الكراسات والورق الحسّاس، والورق الصحى، وصناديق الكرتون. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصانع الكراسات حوالى (60) مليون كراسة سنويا.

سادسا: صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود:

انطلاقا من اهتمام ثورة الفاتح العظيم يتوفير الحاجات الأساسية للمواطن، وبما أن الملبس يعتبر من ضمن هذه الحاجات، فقد تم إعطاؤه أهمية كبيرة، وفيما يلي أهم المصانع التى شيدت فى هذا المجال:



1 ـ مصنع جنزور للنسيج والصباغة والتجهيز: بدأ الإنتاج عام 1976، وتبلغ طاقته الإنتاجية 24,5 مليون متر مربع. ويساهم إنتاج المصنع بتغطية الطلب المحلى فى الوقت الحاضر بحوالى 83٪.

2 ـ مصنع غزل الصوف بالمرج ويتم فيه إنتاج البطاطين وذلك بالتكامل مع مصنع البطاطين وتقدر طاقته الإنتاجية بحوالى 900 ألف وحدة فى السنة.

3 ـ مجمع بنى وليد لصناعة السجاد وتبلغ طاقته الإنتاجية 2,1 مليون متر مربع فى السنة.

4 ـ مصانع إنتاج الملابس الجاهزة والملابس الداخلية ويبلغ عددها (62) مصنعا تبلغ طاقاتها الإنتاجية 22,5 مليون قطعة فى السنة، كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد 46 وحدة لإنتاج الملابس موزعة على مختلف بلديات الجماهيرية ويتركز أغلب إنتاجها فى البدل العربية بوجه خاص.

5 ـ مصانع الجلود والأحذية: تبلغ الطاقات الإنتاجية فى صناعة الجلود نحو (10) مليون قدم مربع فى السنة، وتتركز فى مدينتى بنغازى وطرابلس، وتتكامل هذه الصناعة مع صناعة الأحذية التى تبلغ طاقاتها الإنتاجية نحو 12,2 مليون زوج فى السنة، وتتركز فى أربعة مصانع رئيسة.

سابعا: صناعة الاسمنت ومواد البناء:

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الاستراتيجية، وقد شهدت تطوراً كبيراً خلال الفترة 1970 ـ 1988، وقد وصلت قيمة الإنتاج فى هذا القطاع إلى حوالى 68,1 مليون دينار، فى حين أنها كانت لا تتجاوز 982 ألف دينار فى سنة 1979. وتعتبر هذه الطاقة كافية لسد احتياجات البلاد من الإسمنت، وتفوق حاجاتها فى الوقت الحاضر. وتشرف على هذه الصناعة خمس شركات على مستوى الجماهيرية تقوم بانتاج الاسمنت وكذلك لوازم البناء الاخرى.

ومن هنا تتضح الإنجازات الثورية العملاقة التى تحققت في هذا القطاع (الصناعة) خلال هذه الفترة حيث تم توظيف ما يزيد عن 4 آلاف مليون دينار فى الصناعة، أحدثت تطوراً كبيراً فى قيمة الإنتاج الصناعى كما يشير إلى ذلك جدول رقم (3 ـ 7) والرسوم البيانية المرفقة.

وقد وصل عدد المنشآت الصناعية الإنتاجية على مستوى الجماهيرية إلى أكثر من 300 مصنعاً.

وقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعى خلال هذه الفترة أكثر من 650 مليون دينار.







مقارنة قيمة الانتاج الصناعي من السنوات 74 - 80 - 86 - 87 - 1988

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية للاقتصاد والصناعات الخفيفة / تقييم أولي لخطة التحول 81 - 85

جدول رقم (3-7)

الطاقات الصناعية المنفذة في اهم الأنشطة الصناعية

خلال الفترة 1970 - 1991م

الإنتاج	الوحدة	1970	1975	1980	1985	1990	1991	الزيادة المطلقة 91 / 70
الألبان	الف طن	8.0	26.0	174.2	187.6	280.0	230.0	222.0
طحن الغلال	الف طن	83.0	186.0	399.0	610.0	636.0	696.0	613.0
العلف	الف طن	84.0	84.0	400.4	926.6	1.050.0	1.050.0	966.0
النسيج	مليون متر	-	-	23.0	23.0	25.5	25.5	25.5
السجاد	مليون متر	-	0.5	1.4	1.4	5.7	9.2	9.2
الأحذية	مليون زوج	0.5	3.8	10.2	10.2	14.0	18.5	18.0
البطاطين	الف وحدة	-	-	800.0	800.0	800.0	800.0	800.0
الإطارات	الف وحدة	-	-	990.0	990.0	990.0	990.0	990.0
الصابون العطر	الف طن	-	-	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
اللدائن	الف طن	-	-	1.0	60.0	60.0	60.0	60.0
الصودا الكاوية	الف طن	-	-	49.0	49.0	49.0	49.0	49.0
تكرير النفط	مليون طن	0.5	3.0	15.5	15.5	16.8	16.8	16.3
الإسفلت	مليون طن	-	-	200.0	200.0	200.0	200.0	200.0
الأمونيا	الف طن	-	-	660.0	660.0	660.0	660.0	660.0





(تابع)

الإنتاج	الوحدة	1970	1975	1980	1985	1990	1991	الزيادة المطلقة 91 / 70
اليوريا	الف طن	-	-	907.5	907.5	907.5	907.5	907.5
الميثانول	الف طن	-	-	660.0	660.0	660.0	660.0	660.0
الأسمنت	مليون طن	0.1	2.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.1
الجير	الف طن	-	37.5	275.0	275.0	275.0	275.0	275.0
بلاط الجدران	الف طن	-	-	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
الطوب الآجر	الف طن	60.0	60.0	320.0	320.0	320.0	320.0	260.0
الزجاج	الف طن	-	-	12.0	12.0	30.0	30.0	30.0
الأنابيب الحديدية	الف طن	-	-	43.0	43.0	43.0	43.0	43.0
الجرارات الزراعية	جرار	-	-	5.000.0	5.000.0	6.000.0	6.000.0	6.000.0
الدراجات	الف وحدة	-	-	75.0	75.0	225.0	225.0	225.0
الأسلاك والكابلات	الف طن	-	-	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
انابيب الري بالرش	مليون متر	-	-	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
الشاحنات والحافلات	وحدة	-	-	4.500.0	4.500.0	4.500.0	4.500.0	4.500.0
الثلاجات والافران والمجمدات	وحدة	-	-	40.000.0	75.000.0	105.000.0	105.000.0	105.000.0
درفلة العطارات	الف طن	-	-	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0
التبغ	طن	2.000.0	2.000.0	6.000.0	6.000.0	6.000.0	6.000.0	4.000.0
اجهزة الاستقبال المرئي	الف وحدة	-	-	-	-	150.0	150.0	150.0
اجهزة الاستقبال المسموع	الف وحدة	-	-	-	-	165.0	165.0	165.0
نضائد سائلة	الف وحدة	-	-	-	274.0	274.0	274.0	274.0

(تابع)

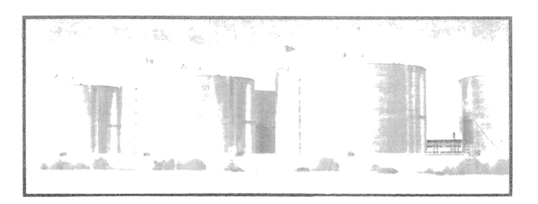
ملح طعام	الف طن	-	-	40.0	40.0	40.0	40.0	40.0
هيبوكلوريت الصوديوم	الف طن	-	-	-	9.0	9.0	9.0	9.0
حامض ايدروكلوريك	الف طن	-	-	-	8.0	8.0	8.0	8.0
كلور سائل	الف طن	-	-	-	5.0	5.0	5.0	5.0
جبس	الف طن	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	0.0
هواتف	الف هاتف	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
مقسمات	مقسم	-	-	-	-	667.0	667.0	667.0
هوائيات	الف وحدة	-	-	-	-	216.4	216.4	216.4
مضخم	الف وحدة	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
مغذى	الف وحدة	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
مغذى تيار مستمر	الف وحدة	-	-	-	-	100.0	100.0	100.0
محولات	الف محول	-	-	-	-	300.0	300.0	300.0
الدائرات المطبوعة	الف متر	-	-	-	-	60.0	60.0	60.0
حاسبات	حاسوب	-	-	-	-	5.000.0	5.000.0	5.000.0
مصافي السيارات	الف مصفى	-	-	-	-	3.860.0	3.860.0	3.860.0
اكياس الإسمنت	مليون كيس	-	36.0	72.0	72.0	72.0	72.0	72.0
حديد قضبان وأسياج	الف طن	-	-	-	60.0	*460.0	*460.0	460.0
قطاعات خفيفة ومتوسطة	الف طن	-	-	-	-	120.0	120.0	120.0
لفات وصفائح مدرفلة على الساخن	الف طن	-	-	-	-	580.0	580.0	580.0
لفات وصفائح مدرفلة على البارد	الف طن	-	-	-	-	140.0	140.0	140.0

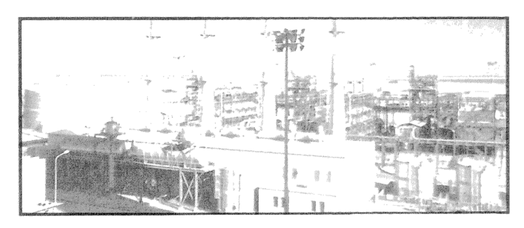
* يتضمن مصنع طريق المطار بطرابلس.

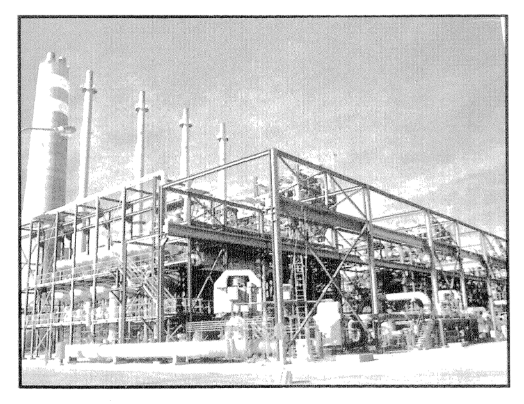
المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد - اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني 1970 - 1991 الماء 1992 ص. 28-29



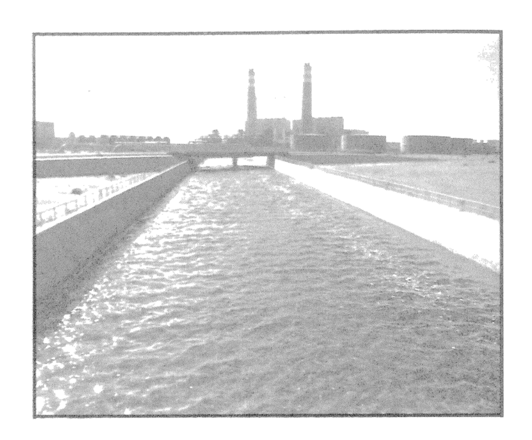


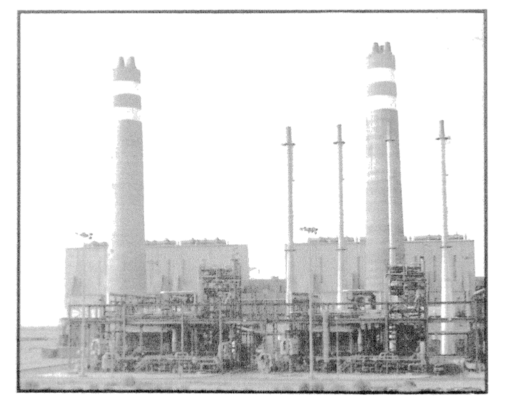








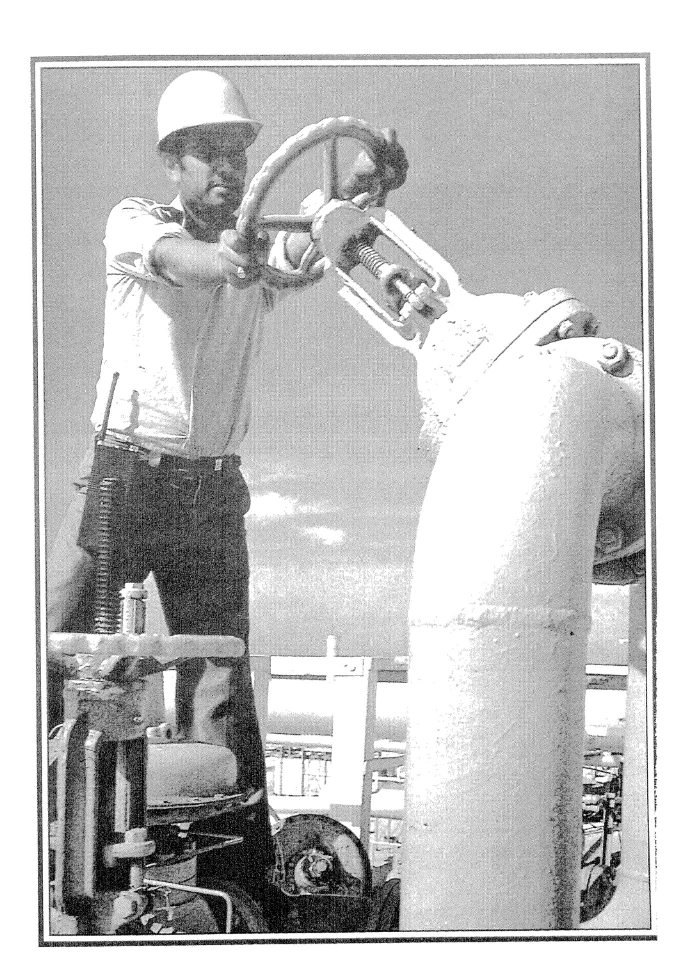




8



النفط والغاز الطبيعي





مقدمة :

يعتبر قطاع النفط والغاز الطبيعى من القطاعات المهمة، بل إنه يمثل العمود الفقرى للاقتصاد الوطنى.

وانطلاقاً من أهمية هذا القطاع فقد أولته الثورة منذ قيامها أهمية خاصة من حيث كونه يمثل مصدر الدخل الرئيسى للاقتصاد الوطنى من جهة، ومن حيث السيطرة عليه من قبل الشركات الأجنبية من جهة أخرى.

الاستراتيجية المتبعة فى قطاع النفط والغاز الطبيعى:

بنت الثورة منذ قيامها استراتيجية لقطاع النفط والغاز الطبيعى، وتتمثل هذه الاستراتيجية فى تنمية قطاع النفط والغاز الطبيعى بحيث ترتكز على توظيف مزاياه فى تنمية الأنشطة الإنتاجية الرئيسة لتعوّض تدريجيا الدور التقليدى الذى يمثله هذا القطاع فى الاقتصاد الوطنى بتطوير أنماط استخداماته كمصدر للطاقة إلى مصدر أساسى للتصنيع، وتصدير النسبة الكبيرة منه كمنتجات نصف مصنعة أو منتجات نهائية عوضا عن تصديره كخامات أولية. وبمعنى آخر فإن هذه الاستراتيجية تقوم على تخفيض الإنتاج من الخام وإمكانية تصنيعه وتصديره، وكذلك العمل على تنويع مصادر الدخل فى الاقتصاد الوطنى عوضا عن الاعتماد كليا على النفط الخام.

ومن هنا يمكن القول: بأن السياسة النفطية تركزت منذ قيام الثورة على توجيه الثورة النفطية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية، وإحكام الرقابة والإشراف على هذا القطاع الخام.



ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية فى النقاط التالية:

1 ـ ترشيد إنتاج النفط الخام، وتكييف معدلاته وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطنى.

2 ـ السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية، أى أنشطة الاستكشافات والإنتاج والتسويق فى مجال النفط، والقيام بإنشاء الشركات الوطنية للدخول فى مجالات الحفر والاستكشاف والتسويق، وممارسة رقابة وطنية فعلية ومباشرة على كافة عمليات الشركات الأجنبية.

3 ـ تلييب أكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية والتدريب المستمر والسريع للعناصر الوطنية للمساهمة بدور كبير فى مجال استخراج وصناعة النفط وصولا إلى مرحلة التلييب الكامل لجميع أنشطة هذا القطاع فى أقرب وقت ممكن. والعمل على زيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية فى جميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق.

4 ـ زيادة الإحتياطى من النفط والغاز الطبيعى، باضافة اكتشافات جديدة واستخدام التقنيات الحديثة التى تهيء زيادة الاحتياطى النفطى.

5 ـ العمل على إنشاء صناعات نفطية متعددة تهدف إلى إقامة اقتصاد وطنى متنوع غير خاضع لسيطرة قطاع النفط.

6 – زيادة نسبة التصنيع المحلى من الخامات النفطية وتصديرها كمنتجات وسيطة نصف مصنعة فى المراحل الأولى ثم التدرج إلى جعلها سلعاً نهائية.

7 – العمل على تحقيق أسعار عادلة للنفط الليبى والاستفادة من مميزات خامات النفط الليبى.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد بدأت الثورة فى اتخاذ الكثير من الإجراءات التى أدت إلى إعادة هيكلة الصناعة النفطية، وزيادة السيطرة على مقدراتها.

تحولات مهمة في قطاع النفط والغاز الطبيعي:

لقد أعيد النظر فى اتفاقيات المشاركة المبرمة فى الماضى وألغى منها ما كان غير صالح، ووضعت اللوائح اللازمة لوضع الرقابة على الإنتاج موضع التنفيذ، عملاً على المحافظة على الثروة النفطية من النفاد السريع.

ولقد واجهت الثورة منذ قيامها شركات النفط الأجنبية فى مجال تقنية الإنتاج وتصحيح الأسعار. وبناء عليه فقد أصدرت كثيراً من القوانين، واللوائح والقرارات التى تضمن السيطرة على مقدرات الصناعة النفطية.



ومن هنا بدأت الجماهيرية منذ بداية الثورة فى الدخول فى مفاوضات مع شركات النفط وذلك بهدف تحقيق أسعار عادلة للنفط المستخرج من الأرض الليبية.

فقد صدر القانون رقم 24 لسنة 1970، والذى أنشئت بموجبه المؤسسة الوطنية للنفط، التى أعطيت صلاحيات عديدة للدخول والمشاركة فى جميع مراحل الصناعة النفطية بالإضافة إلى توزيع المنتجات النفطية والغاز فى السوق المحلية.

وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بصلاحياتها واختصاصاتها عن طريق شركاتها المملوكة لها بالكامل، والتى تتنوع من شركات تشغيل، واستكشاف، وإنتاج إلى شركات تكرير وتصنيع وتوزيع داخلى وتسويق خارجى وشركات خدمات مختلفة. وكذلك عن طريق شركات مشاركة مع شركات أجنبية تعمل فى مجالات الإستكشاف والإنتاج والخدمات النفطية المتخصصة.

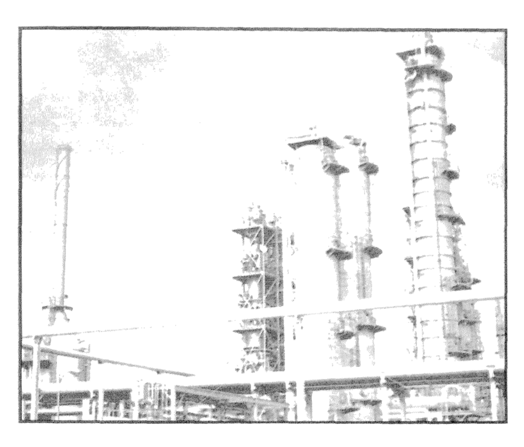
ولقد صدر القانون رقم 69 لسنة 1970 بقصر نشاط استيراد وبيع وتوزيع المنتجات النفطية على المؤسسة الوطنية للنفط بعد أن كان هذا النشاط مقصوراً على ثلاث شركات أجنبية هي: السيل، وشل، وإسو. وتصحيحاً لهذا الوضع صدر هذا القانون بتأميم هذه الشركات وإنشاء شركة البريقة لتسويق النفط، التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط التى عهد إليها بعملية التسويق المحلى بالإضافة إلى التسويق الخارجى لحصص المؤسسة الوطنية من النفط الخام الليبى.

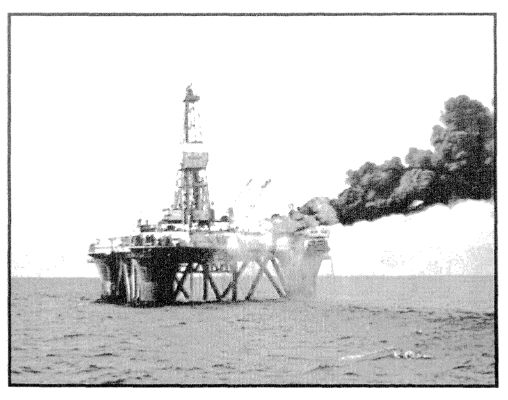
كما صدرت قوانين أخرى بتأميم العديد من الشركات النفطية الأجنبية منها القانون رقم (115) لسنة 1971 بتأميم الشركة البريطانية (ب. ب) وإنشاء شركة وطنية ليبية باسم شركة الخليج العربى للنفط، كما صدر القانون رقم 42 لسنة 1973 بتأميم حقوق شركة (نلسون بنكرهنت) من عقد الامتياز رقم (65) ونقلها لشركة الخليج العربى للنفط.

وصدر القانون رقم 44 لسنة 1973 بتأميم 51٪ من شركة (أوكسيدنتال) وشركة (أسو ستاندرد) والشركة الليبية الأمريكية للبترول، وشركة (شل) وشركة (موبيل أويل ليبيا)، وشركة الزيت (تكساسو عبر البحار). كما صدر القانون رقم 15 لسنة 1974 بتأميم الشركة الليبية الأميركية للنفط بالكامل، والقانون رقم 35 لسنة 1974 بتأميم شركة (شل) للتنقيب. وفى سنة 1981 أنشئت شركة سرت للنفط لتحل محل شركة (أكسون العالمية) بعد انسحابها من الجماهيرية.

ونتيجة لهذه القوانين واللوائح الهامة فقد تقلص عدد الشركات الأجنبية التى كانت تمتلك 100٪ من عقود الامتياز، وتكونت شركات وطنية أصبحت تمتلك











100٪ من عقود الامتياز، كما أصبحت هناك شركات مشتركة بنسب مختلفة.

ولقد تم استحداث اتفاقيات جديدة تسمى باتفاقيات المقاسمة يتم بموجبها تحقيق المزيد من الحماية للثروة النفطية.

ونتيجة لهذه الجهود الكبيرة من قبل الثورة فى السيطرة على هذا القطاع الهام، فقد تم الدخول فى مفاوضات هامة لتصحيح أسعار النفط. ولقد أحدثت ثورة الفاتح العظيم إنجازات كبيرة فى هذا المجال لم يقتصر مداها على النفط الخام الليبى فقط، بل انتقلت آثارها إلى مختلف دول العالم وفى مقدمتها دول الدومن (منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك»).

فقد أدت اتفاقية سبتمبر 1970 إلى تصحيح أسعار النفط الخام الليبى. ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية طرابلس عام 1971 لترُفع بموجبها الأسعار المعلنة للنفط الليبى، وكذلك رفع نسبة الضريبة التى روعى فيها الموقع الجغرافى والنوعية الممتازة للنفط الليبى، ثم بعد ذلك جاءت تسوية مايو 1972 التى تمت على أثر انخفاض قيمة الدولار، وأدت إلى زيادة الأسعار المعلنة بنسبة 8،41٪ هذا بالإضافة إلى تعديل أسعار الغاز المصدر.

ونتيجة لهذه الاتفاقيات فقد ارتفعت أسعار النفط الخام الليبى من نحو (2،5) دولار للبرميل فى سنة 1970 إلى نحو (16،06) دولار للبرميل من عام 1975، ثم بعد ذلك إلى (47) دولار للبرميل فى سنة 1980.

وتحقيقاً لسياسة الثورة من عدم تبديد ثروة البلاد النفطية، وبالتالى تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول فنياً واقتصادياً، إلى الحد الذى يفى بمتطلبات الجماهيرية فى الدفعة القوية للتنمية وفى احتياجاتها الجارية، فقد تم خفض الإنتاج من (3300 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1970 إلى نحو (2063 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1977 ثم إلى (1827 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1980. وقد وصل معدل إنتاج النفط الخام إلى (1034 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1986، و 973 ألف برميل فى اليوم فى سنة 1987. ويرجع الانخفاض فى معدلات الإنتاج فى السنوات الأخيرة إلى التزام الجماهيرية باستراتيجية ترشيد الإنتاج، وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) بخصوص الإنتاج والتصدير، ثم ارتفع إلى (1030 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1988 و (1101 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1989 ثم إلى (1372 ألف) برميل فى اليوم



فى سنة 1990، وبعد ذلك ارتفع ليصل إلى (1483 ألف) برميل فى اليوم فى سنة 1991.
ويبين جدول (1 ـ 8) تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة 1970 حتى سنة 1991.

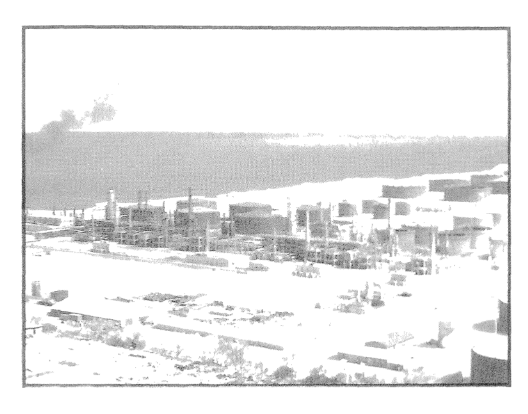
جدول رقم (1 - 8) تطور انتاج النفط الخام (1970 - 1991)

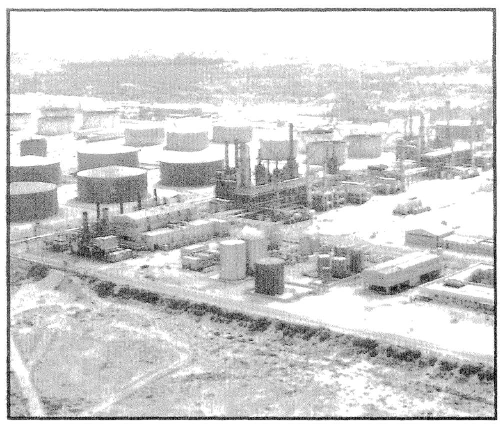
(الف برميل في اليوم)

السنة	الإنتاج من النفط الخام
1970	3300
1971	2800
1972	2300
1973	2200
1974	1521
1975	1480
1976	1933
1977	2063
1978	1983
1979	2092
1980	1827
1981	1109
1982	1017
1983	1030
1984	957
1985	1024
1986	1034
1987	973
1988	1030
1989	1101
1990	1372
1991	1483

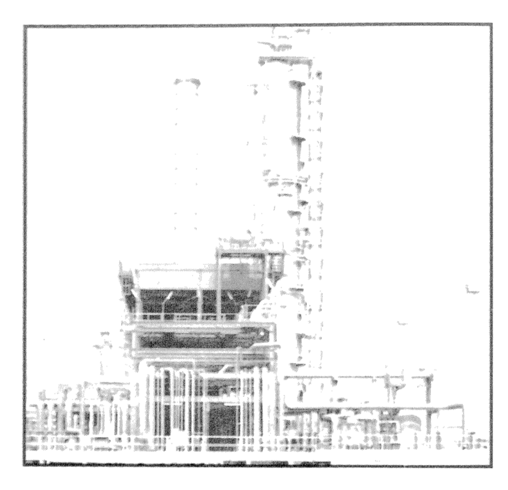
المصدر: هذه البيانات مستقاة من مصادر مختلفة هي:
أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ـ خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1981 ـ 1985.
ـ منظمة الأقطار المصدرة للنفط ـ تقرير الأمين العام الثامن والتاسع.
ـ منظمة الأقطار المصدرة للنفط ـ النشرة الشهرية للمنظمة.

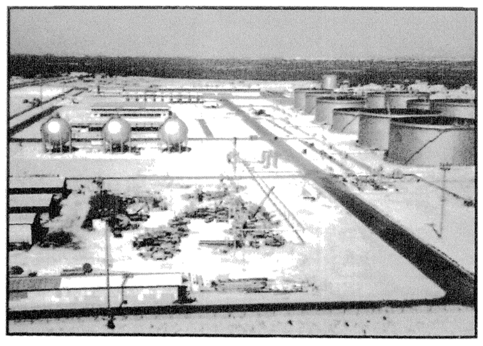














شكل رقم (1 ـ 8)   تطور إنتاج النفط الخام

ألف برميل في اليوم

5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0

سنوات	ألف برميل في اليوم
1970	3300
1971	2800
1972	2300
1973	2200
1974	1521
1975	1480
1976	1933
1977	2063
1978	1983
1979	2092
1980	1827
1981	1109
1982	1017
1983	1030
1984	957
1985	1024
1986	1034
1987	973
1988	1030
1989	1101
1990	1372
1991	1483

المصدر: جدول (1)



كما تم الاهتمام بإنتاج الغاز الطبيعى سواء أكان الغاز الطبيعى المصاحب لإنتاج النفط الخام، أم الغاز الطبيعى المكتشف فى حقول الغاز. ويبين الجدول (2 ـ 8) تطور إنتاج الغاز الطبيعى فى بعض السنوات ابتداءً من عام 1973 وحتى 1990.

جدول رقم (2 - 8) تطور انتاج الغاز الطبيعي (1973 - 1990)

السنة	انتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)
1973	15931
1975	13834
1977	19996
1978	21231
1979	23456
1980	20380
1981	12700
1982	13100
1983	12500
1984	12350
1988	12500
1989	13500
1990	16200

المصدر: منظمة الاقطار المصدرة للبترول
تقرير الأمين العام السنوي (سنوات مختلفة)

وقد صاحب نشاط إنتاج النفط والغاز الطبيعى نشاط آخر مرتبط به، وهو تنمية احتياطيات النفط والغاز الطبيعى. ولذلك فقد تم الاهتمام بنشاط الاستكشاف حيث يعتبر النشاط الاستكشافى من أهم أساليب زيادة الاحتياطى من النفط والغاز الطبيعى.

وقد قامت المؤسسة الوطنية للنفط عن طريق شركاتها المملوكة بالكامل أو







الشركات المشتركة بإجراء نشاطات كبيرة فى مجال الاستكشاف فى جميع أنحاء الجماهيرية سواء على اليابسة أو فى المناطق البحرية فى المياه الإقليمية والجرف القارى. وقد وصلت نسبة النجاح فى حفر الآبار الاستكشافية حوالى 43٪ فى الفترة 1980 ـ 1987.

ونتيجة لهذا النشاط الكبير، فقد تمت تنمية كثير من الحقول النفطية، ولعل أهمها حقل البورى البحرى النفطى والذى يعتبر من أهم الاكتشافات البحرية النفطية للجماهيرية وربما فى حوض البحر المتوسط.

ويبين جدول (3 ـ 8) تطور احتياطيات النفط والغاز الطبيعى فى بعض السنوات بداية من 1973 وحتى سنة 1991.

جدول رقم (3 - 8)

تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي (1973 - 1991)

السنة	احتياطي النفط بليون برميل في اليوم	احتياطي الغاز الطبيعي بليون متر مكعب
1973	25.5	764.2
1975	26.1	744.8
1977	25.0	728.0
1978	24.3	685.0
1979	23.5	680.0
1980	23.0	674.0
1981	22.6	657.0
1982	21.5	609.0
1983	21.3	-
1984	21.2	601.0
1985	21.3	606.0
1986	21.0	-
1987	21.0	788.0
1988	22.0	728.0
1989	22.80	722.0
1990	45.0	1218
1991	45.0	1218

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول – تقرير الأمين العام السنوي (سنوات مختلفة)

– منظمة الأقطار المصدرة للبترول – النشرة الشهرية.



دخول مجال الصناعات النفطية

لعل أهم تطور حدث فى الصناعة النفطية فى ظل الثورة بجانب ترشيد الإنتاج وتصحيح الأسعار والحفاظ على الثروة النفطية، هو الدخول فى مجال الصناعة النفطية سواء فى مجال تكرير النفط أو فى مجال تصنيع الغاز الطبيعى وتصنيع النفط.

ففى مجال تكرير النفط توجت ثورة الفاتح إنجازاتها فى قطاع النفط بالدخول لأول مرة فى مجال تكرير النفط الخام وصناعة المشتقات النفطية من بنزين وكيروسين وزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى التى تلبّى إحتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض للخارج.

وقد تطور الإنتاج من نحو 3،7 مليون برميل من المنتجات النفطية فى عام 1970 التى يتم إنتاجها من مصفاة البريقة، إلى نحو 12،4 مليون برميل عام 1975. وتطورت طاقة صناعة التكرير تطوراً كبيراً لتصل إلى (380) ألف برميل فى اليوم فى سنة 1986، موزعة على مصفاة رأس لانوف بطاقة (220) ألف برميل فى اليوم، ومصفاة الزاوية بطاقة (120) ألف برميل فى اليوم، ومصفاة البريقة بطاقة (10) آلاف برميل فى اليوم، ومصفاة طبرق بطاقة (20) ألف برميل فى اليوم، ومصفاة السرير بطاقة (10) آلاف برميل فى اليوم. ويجرى التخطيط لإقامة مصافٍ أخرى مثل مصفاة سبها.

وتسهم وحدتا إنتاج الإسفلت بالزاوية وبنغازى فى توفير إحتياجات الجماهيرية من الإسفلت. كما توجد وحدة لخلط الزيوت بمصفاة الزاوية لتكرير النفط تقوم بتوفير الإحتياجات المحلية من أنواع الزيوت المختلفة.

والجدير بالملاحظة أن الجماهيرية بعد دخولها مجال تكرير النفط انخفض استيرادها من بعض المشتقات النفطية بل وتوقف استيرادها من بعض المشتقات النفطية الأخرى مثل الكيروسين والزيوت الثقيلة وغيرها.

أما فى مجال تصنيع الغاز فقد تم إنشاء سبعة مصانع لتصنيع الغاز هي:

1 - مصنع الميتانول الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن مترى فى اليوم.
2 - مصنع الميتانول الثاني بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن مترى فى اليوم.
3 - مصنع الأمونيا الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن مترى فى اليوم.
4 - مصنع الأمونيا الثانى بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن مترى فى اليوم.
5 - مصنع اليوريا الأول بطاقة إنتاجية قدرها ألف طن مترى فى اليوم.







6 - مصنع اليوريا الثانى بطاقة إنتاجية (1750) طناً مترياً فى اليوم.
7 - معمل تسييل الغاز الطبيعى بالبريقة بطاقة إنتاجية قدرها (20) ألف برميل يومياً غاز طبيعى مسال، و(40) ألف برميل يومياً نافتا مكثفة وألفا برميل يومياً من غاز الطهى.

ويتم تصدير معظم هذه المنتجات إلى الخارج عن طريق الموانىء النفطية وبالذات ميناء البريقة.

أما فى مجال تصنيع النفط فقد تم إنشاء مجمع ضخم يعد من أكبر المجمعات النفطية فى أفريقيا، وهو مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيمائية. وتبلغ طاقة مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيمائية (فيما عدا المصفاة) حوالى (961) ألف طن فى السنة.

ويعتمد هذا المجمع على مادة النافتا المنتجة من المصفاة كمادة خام. وقد تم فعلاً تشغيل بعض مصانع هذا المجمع، ومن ضمنها مصنع الاثيلين الذى بُدىء الإنتاج به فى سنة 1987 بطاقة إنتاجية قدرها (330) ألف طن فى اليوم. ويقوم بإنتاج الأثيلين والبروبلين.

بالإضافة إلى هذا المصنع فإنه من المنتظر أن يشتمل المجمع على الوحدات التالية:

1 - وحدة البولى أثيلين مرتفع الكثافة بطاقة (80) ألف طن.
2 - وحدة البولى أثيلين منخفض الكثافة بطاقة (80) ألف طن.
3 - وحدة البولى بروبلين بطاقة (70) ألف طن.
4 - وحدة استخلاص اليوتادايين بطاقة (58) ألف طن.
5 - وحدة الـ (MIBE) والبوتين الأحادى بطاقة (47) ألف طن.
6 - وحدة البنزين العطرى بطاقة (80) ألف طن.

تحولات مهمة في مجال التوزيع الداخلي للوقود:

نظراً للتطور والتحول الكبير الذى شهدته الجماهيرية، فإنه بمجرد قيام الثورة بادرت بتأميم التسويق الداخلى للوقود الذى كانت تسيطر عليه (3) شركات أجنبية وتولته شركة وطنية تم إنشاؤها هى شركة البريقة لتسويق النفط.

وقد بذلت هذه الشركة جهوداً كبيرة لتسدّ الطلب المتزايد على المنتجات النفطية. وقد قامت هذه الشركة بما يماثل 7 أضعاف ما كانت تقوم به 3 شركات أجنبية مختلفة.



وخلال الفترة من 1970 وحتى الآن أمكن سد حاجة المواطن من مختلف المنتجات النفطية فى موقع وجوده على امتداد رقعة الجماهيرية.

فقد تم إنشاء وتشغيل (44) محطة توزيع وقود، وكذلك تم إنشاء (15) مستودعاً لتخزين المنتجات النفطية، وتم إنشاء (500) كيلومتراً من خطوط الأنابيب. كما تمتلك الشركة أسطولاً من السيارات لنقل المنتجات النفطية لجميع أنحاء الجماهيرية يتكون من حوالى (1200) شاحنة.

وبالإضافة إلى هذه المجهودات الضخمة هناك خط أنابيب نقل الغاز الذى ينقل الغاز الطبيعى من البريقة إلى الخمس وذلك لتوصيل الغاز إلى أماكن استهلاكه. ويبلغ طول هذا الخط (760) كيلومتراً بقطر (34) بوصة. وسيستهلك هذا الغاز من قبل بعض المصانع مثل مجمع الحديد والصلب بمصراته، ومحطات الكهرباء، مثل محطة كهرباء الخمس.

ويعتبر هذا الخط نواة لمشروع خط أنابيب الغاز الساحلى المخطط تشييده على امتداد ساحل الجماهيرية وربما يكون نواة لمشروع خط أنابيب غاز المغرب العربى.

وبصفة عامة يمكن القول إن الثورة فى خلال هذه السنوات حققت إنجازات كبيرة فى مجال النفط والغاز الطبيعى سواء أكان ذلك على مستوى ترشيد الإنتاج أم على مستوى الأسعار التى كانت آثارها كبيرة بحيث ولدت ثورة فى الأسعار.

كما ارتادت الجماهيرية مجال الصناعات النفطية ومجال صناعات تكرير النفط وحققت إنجازات كبيرة فى هذا المجال بالرغم من الحصار النفطى الذى فرض على الجماهيرية، ولكن هذه النجاحات والإنجازات الكبيرة تدل على أن هذا الحصار فشل فى تحقيق أهدافه.



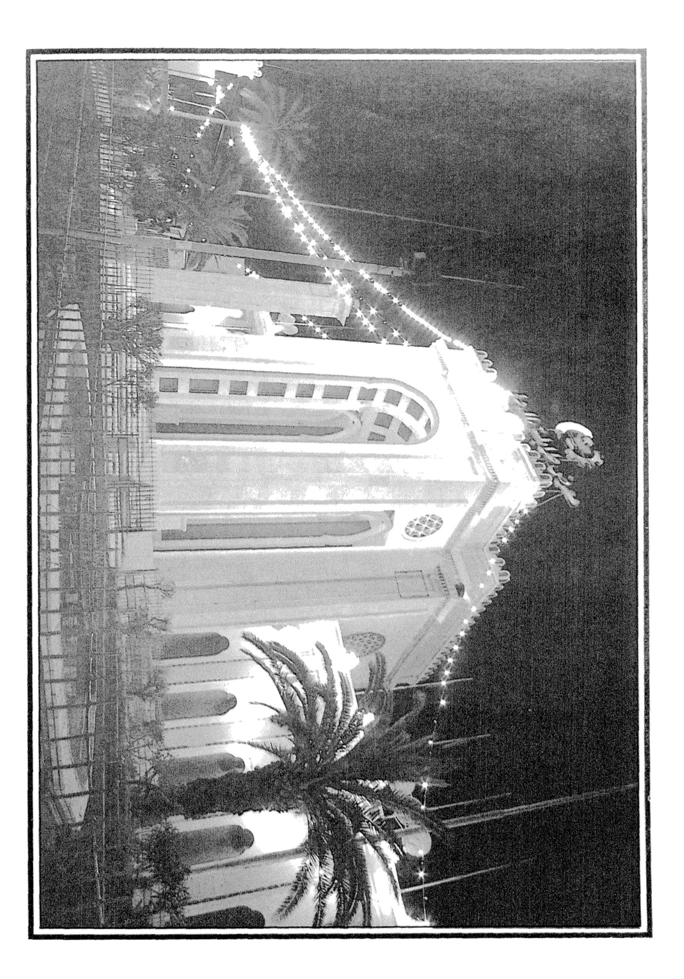




٩



التجارة الداخلية والخارجية





أولاً: التجارة الداخلية

تمارس التجارة الداخلية والخارجية فى الجماهيرية خلال الفترة من 1970-1988 من خلال منشآت إشتراكية يقوم بعضها بالإستيراد والتسويق ويقوم بعضها الآخر بالإنتاج والتسويق مباشرة بينما تتخصص بعض القنوات فى التسويق فقط.

وقد تم تنظيم قطاع التجارة وفقاً للأهداف والمعايير التالية:

1 ـ إنّ هدف النشاط الإقتصادى هو إشباع الحاجات المتعددة وفقاً لأمثل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة.

2 ـ الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة المستعملة فى مجالات التصنيع والتصدير والإستيراد والتسويق.

3 ـ إستقرار وإستمرار عرض السلع فى قنوات التوزيع بأقل تكلفة ممكنة وبأنسب الشروط وأفضلها.

4 ـ إيجاد نوع من الرقابة على النشاط الإقتصادى يحقق توحيد الأسعار وتوفير السلع التى تتناسب وأنماط الإستهلاك فى مختلف مناطق الجماهيرية وبما يكفل القضاء على الإستغلال.

وعلى هذا الأساس وجدت ثلاثة أنواع من الشركات والمنشآت وذلك كما يلى:

1 ـ شركات أو منشآت صناعية.

2 ـ مؤسسات وشركات إستيراد وتصدير عامة، ومتخصصة فى هذا المجال.

3 ـ قنوات توزيع تتمثل فيما يلى:



أ ـ الأسواق الشعبية.

ب ـ الجمعيات التعاونية الإستهلاكية.

ج ـ الموزعين الأفراد.

وقد تم تحقيق ذلك من خلال إستصدار مجموعة من التشريعات واللوائح والإجراءات طوال فترة 1970-1988.

ولقد ساهمت هذه اللوائح والإجراءات فى تنظيم قطاع التجارة، ممّا ساهم فى توفير السلع للمواطنين فى مواقعهم، بيسر وسهولة، فعلى صعيد التجارة الداخلية أنشىء خلال هذه الفترة حوالى 685 سوقاً على النحو المبين بالجدول (1 - 9) وقد وصل عدد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية التى أسست حوالى 2536 جمعية، وهناك إلى جانب هذا عددٌ كبير من الموزعين الأفراد الذين يقومون بتوزيع السلع الغذائية والملابس والمواد المنزلية والخردوات وقطع غيار وطلاء ومستلزمات السيارات والأحذية والمصنوعات الجلدية وغيرها من السلع التى تهم المواطن.

جدول رقم (1-9)

عدد الأسواق ومساحتها موزعة حسب البلديات عام 1988

البلدية	عدد الأسواق	مساحة السوق بالمتر المربع
البطنان	27	22350
الجبل الاخضر	95	70279
بنغازي	49	141259
خليج سرت	61	79515
المرقب	56	48897
طرابلس	112	249436
الزاوية	58	43606
النقاط الخمس	57	61170
الجبل الغربي	73	97865
سبها	35	45998
وادي الحياة	31	8204
مرزق	24	9595
الكفرة	7	8135
الإجمالي	685	886309

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - المنجزات الاقتصادية والإجتماعية خلال 18عاماً



وكل هذه القنوات تهدف إلى توفير السلع، وتقديم خدمات للمواطن أينما كان، بسهولة ويسر.

وتبين البيانات والإحصاءات أنَّ هناك عدداً كبيراً من الأسواق الشعبية التى تم إنشاؤها موزعة على بلديات الجماهيرية العظمى وذلك كما هو موضح بجدول (9 - 1)

أما الجمعيات التعاونية الإستهلاكية، التى تم إشهارها موزعة على مختلف بلديات الجماهيرية وفقاً للجدول (2 - 9)

جدول رقم (2-9)
عدد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية حسب البلديات حتى نهاية 1987

البلدية	عدد الجمعيات المسجلة	عدد الجمعيات العاملة	متوسط عدد المساهمين لكل جمعية عاملة	التوزيع النسبي للجمعيات العاملة %
البطنان	133	129	765	5.1
الجبل الاخضر	396	301	728	11.9
بنغازي	416	368	385	14.5
خليج سرت	216	190	1586	7.5
المرقب	393	324	650	12.8
طرابلس	433	394	277	15.5
الزاوية	309	309	141	12.2
الجبل الغربي	178	122	681	4.8
النقاط الخمس	229	202	181	7.9
الكفرة	27	5	2945	0.2
مرزور	63	62	536	2.4
وادي الحياة	70	70	647	2.8
سبها	125	60	864	2.4
الإجمالي	3081	2536	548	100

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، انجازات الفاتح العظيم خلال 18 عاماً 1970 - 1987 النوار 1987.

ومن خلال هذا الجدول يتضح أنَّ الجمعيات التعاونية الإستهلاكية تقدم



خدماتها لجميع المواطنين فى جميع أنحاء البلاد. ويصل التوزيع النسبى للجمعيات العاملة لأعلى مستوى فى بلدية طرابلس حيث يبلغ 15.5٪ من الجمعيات العاملة فى الجماهيرية العظمى وتصل إلى أقل نسبة فى بلدية الكفرة حيث تبلغ 0.2٪ من مجموع الجمعيات العاملة فى الجماهيرية.

وبصفة عامة.. يمكن القول إنَّ قطاع الإقتصاد قد شهد تحولات هامة تمثلت فى تقديم الخدمات للمواطنين فى أماكنهم.

ثانياً: التجارة الخارجية:

يأتى دور قطاع التجارة الخارجية مكملاً للتجارة الداخلية حيث تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً فى الإقتصاد الليبى حيث تعتبر من أهم العوامل المؤثرة فى النمو الإقتصادى لما تقوم به من توفير لاحتياجات الإقتصاد الوطنى من السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات الإستثمارية التى تضمنتها خطط التحول الإقتصادى والإجتماعى، كما أنها توفر منافذ فى الأسواق العالمية لتصريف الإنتاج المعد للتصدير والإنتاج الزائد عن حاجة الإقتصاد المحلى.

أهداف واستراتيجيات التجارة الخارجية في الجماهيرية العظمى

واكبت أهداف التجارة الخارجية والسياسات الإقتصادية، التى وضعت لتحقيقها التطورات التى شهدها الإقتصاد الليبى منذ قيام ثورة الفاتح العظيمة عام 1969. وقد انعكست هذه التطورات فى خطط التحول الإقتصادى والإجتماعى التى تم تنفيذها إبتداءً بالخطة الثلاثية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 1393-1395 هـ، 1973-1975 م، ثم خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1976-1980 وخطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981-1985. وقد جاءت أهداف وسياسات التجارة الخارجية فى الخطط المشار إليها على النحو التالى:

أولاً: الخطة الثلاثية للتنمية (1973 - 1975)[1]:

إحتوت الخطة على برنامج إستثمارى تميز بالكثافة الإستثمارية العالية، وقد تطلب تنفيذ هذا البرنامج رسم سياسة لنمو الواردات بمعدل 51.6٪ أثناء الخطة، وبمعدل

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، 1393 هـ - 1395 هـ، 1973-1975 م، ص 42.



نمو سنوى مركب بنحو 14.9٪ وكذلك نمو الصادرات النفطية بمعدل 15.8٪ خلال الخطة، وبمعدل سنوى مركب يصل إلى 5٪. وقد روعى فى تحديد معدل نمو الصادرات النفطية ضمان الحد من إنتاج النفط الخام إلى المستوى المناسب فنياً، وبما يكفل الحصول على التمويل اللازم لاستيراد المعدات والآلات من الخارج.

وقد عكست الخطة أيضاً سياسة الإحلال الجزئى للإنتاج المحلى محل الواردات، على الأخص بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية ومواد البناء.

ثانيا: خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي (1976 - 1980)(2):

تتلخص أهداف سياسة التجارة الخارجية الواردة فى خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1976-1980 فى النقاط التالية:

1 - تحقيق المزيد من الإشراف والتوجيه لنشاط الإستيراد وإعادة تنظيم أجهزة الإستيراد، بما يكفل تشجيع الشركات العامة فى هذا المجال والتنسيق بين أجهزة الاستيراد والجهاز المصرفى لتوجيه نشاط التجارة، بحيث يقصر الإستيراد والتوزيع على المنشآت الشعبية ولتحقيق السيطرة الكاملة على قطاع التجارة الخارجية.
2 - استخدام أدوات السياسة التجارية المناسبة والكفيلة بحماية الإنتاج المحلى وتوجيه نشاط الإستيراد، لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية.
3 - تطوير جهاز ونظام التصدير، بما يكفل ايجاد منافذ، لتصريف فائض الإنتاج الزراعى والصناعى المستهدف فى الخطة فى الأسواق الخارجية.

ثالثا: خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي (1981 - 1985)(3):

أوضحت استراتيجية التحول الإقتصادى والإجتماعى فى الجماهيرية التى وردت بالخطة، أن الهدف هو بناء إقتصاد قوى، له مقومات إنتاجية متنوعة، وعلى هذا الأساس رسمت استراتيجية التجارة الخارجية، التى تضمنت النقاط التالية:

1 - ترشيد الواردات وتنظيمها بما يكفل توفير مستلزمات التحول من السلع الرأسمالية والمواد الخام، بأفضل الشروط.

(2) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1976/1980، 1396/1400 هـ، ص 69-80.

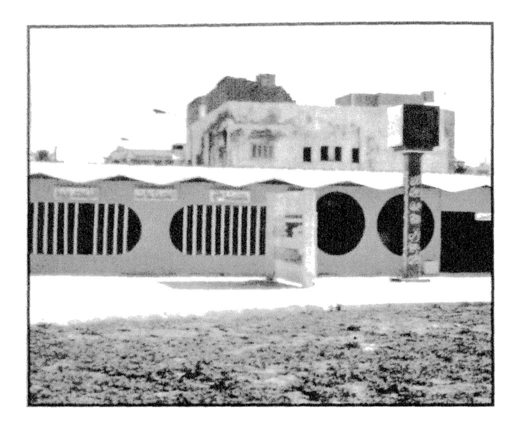
(3) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1390-1394 هـ، 1981-1985، الجزء الأول، ص 114-116.















2 ـ تنويع السلع الموجهة للتصدير، بحيث لا يقتصر على تصدير النفط الخام، والدخول فى مجال تصدير المنتجات النفطية (منتجات تكرير النفط) ومنتجات الصناعات البتروكيماوية.

3 ـ الإتجاه إلى أسواق جديدة بهدف التقليل من الإعتماد على الأسواق التقليدية وربط علاقات تجارية جديدة مع دول العالم الثالث والدول الصديقة.

ونستعرض فيما يلى كيف انعكست هذه الاستراتيجية والسياسات التى رسمت لتحقيقها على صادرات وواردات الجماهيرية العظمى خلال الفترة من سنة 1969 إلى سنة 1986.

تطور إجمالي قيمة الصادرات:

يتضح من الأرقام الواردة بالجدول رقم (3 - 9) أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات قد نمت، خلال فترة الدراسة بمعدلات تتناسب واحتياجات تمويل خطط التحول الإقتصادى التى نفذت خلال تلك الفترة، فقد زادت قيمة الصادرات من 772.8 مليون دينار عام 1969 إلى 2445.2 مليون دينار عام 1974، أى بنسبة 216٪. وقد جاء هذا الإرتفاع الهائل فى قيمة الصادرات نتيجة لزيادة معدلات تصدير المنتجات النفطية من جهة وارتفاع أسعار النفط، من جهة أخرى.

أما أثناء الفترة من 1974 إلى 1980، أثناء تنفيذ خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى الأولى فقد ارتفعت قيمة الصادرات بمعدل 115٪، وأثناء الفترة من 1980 إلى 1986، وهى فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، فقد انخفضت قيمة الصادرات من النفط الخام بنسبة 72٪ تقريباً. ويرجع هذا الإنخفاض فى إجمالى قيمة الصادرات النفطية إلى الظروف التى مرت بها سوق النفط العالمية، وانسجاماً مع متطلبات سياسة منظمة الدومن، التى تحدد سقف الإنتاج من النفط الخام للدول الأعضاء فى المنظمة.

تطور إجمالي قيمة الواردات:

يلاحظ من الجدول رقم (3 - 9) أنَّ قيمة واردات الجماهيرية من السلع والخدمات قد زادت بنسبة 239٪، خلال الفترة من 1969 إلى 1974 وأنَّه قد بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية خلال نفس الفترة حوالى 31٪. وترجع هذه الزيادة الواضحة فى قيمة الواردات إلى ضخامة البرامج الإستثمارية التى تضمنتها خطة التنمية الإقتصادية الثلاثية 1973-1975. وقد تمثلت معظم الواردات فى السلع والمعدات



الرأسمالية والمواد الخام، بالإضافة إلى السلع الإستهلاكية الضرورية من مواد غذائية وزيوت نباتية وغيرها من المنتجات، التى لا تنتج محلياً. وأثناء الفترة من 1974-1980 نمت قيمة إجمالى الواردات بمعدل 145٪. وكانت معظم الإستيرادات من المعدات والآلات، وذلك على النحو الذى سيرد تفصيله فى الجزء المتعلق بالتركيب السلعى للتجارة الخارجية. وفيما بين عامى 1980 و1986 انخفضت قيمة الواردات بنسبة 25٪ تقريباً ويمثل هذا التخفيض انعكاساً لسياسات ترشيد الإستهلاك وتحقيقاً لسياسة الإعتماد على الذات.

جدول رقم (3-9)

إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات ومعدلات نموهما

خلال الفترة 1970-1987

(القيمة بالمليون دينار)

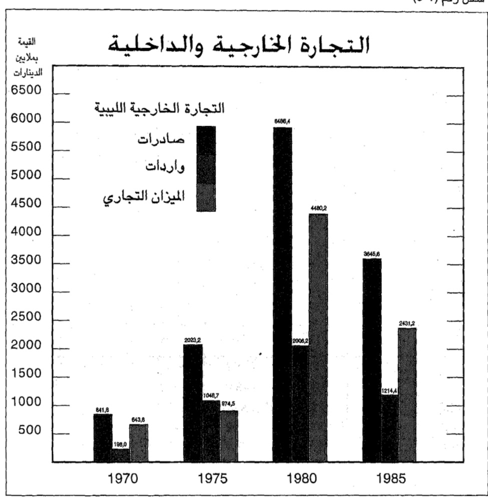
السنة (1)	إجمالي الصادرات (2)	معدل النمو (3)	إجمالي الواردات (4)	معدل النمو (5)	الميزان التجاري* (6)	معدل النمو (7)
1969	772.8	-	241.3		531.5	-
1970	841.8	8.9	198.0	17.9-	643.8	21.1
1971	959.9	14.0	250.4	26.5	709.5	10.2
1972	966.3	0.7	343.2	37.1	623.1	12.2-
1973	1196.4	23.8	539.9	57.3	656.5	5.4
1974	2445.2	104.4	817.8	51.5	1627.4	147.9
1975	2023.2	17.3-	1048.7	28.2	974.5	40.1
1976	2828.5	39.8	950.8	9.3-	1877.7	92.7
1977	3378.2	19.8	1117.1	17.5	2261.1	20.4
1978	2929.3	13.3-	1362.6	22.0	1566.7	30.7-
1979	4759.3	62.5	1572.4	15.4	3186.9	103.4
1980	6486.4	36.3	2006.2	27.6	4480.2	40.6
1981	4609.8	28.9-	2481.4	23.7	2128.4	52.5-
1982	3908.8	15.2-	2124.3	14.4-	1784.5	16.2-
1983	3616.6	7.5-	1784.8	16.0-	1831.8	2.7
1984	3300.4	8.7-	1841.7	3.2	1458.7	20.4-
1985	3645.6	10.5	1214.4	34.1	2431.2	66.7
1986	1831.5	49.8-	1500.0	23.5	331.5	86.4-

* البند (6) = البند (2) - البند (4) - إجمالي الصادرات يتضمن المعاد تصديره.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1986، الفاتح، 1987



شكل رقم (1-9)



تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1969 - 1986:

صاحب نمو الصادرات من السلع والخدمات، بمعدلات تفوق معدلات نمو الواردات من السلع والخدمات، خلال الفترة محل الدراسة، تحقق فائض فى الميزان التجارى الليبى. وقد تحقق الفائض فى الميزان التجارى بمعدلات متباينة أثناء الفترة المذكورة. وذلك حسب معدلات نمو الصادرات والواردات من السلع. ويعتبر الميزان التجارى من حيث هو أحد مكونات ميزان العمليات الجارية من أهم المؤشرات حول مركز البلاد الإقتصادى فى معاملاتها مع الخارج، فخلال الفترة من 1969 إلى 1974 زاد الفائض فى الميزان التجارى من 531.3 مليون دينار إلى 1627.4 مليون دينار أى بنسبة 206٪ تقريباً، ثم زاد رقم الفائض عن الميـزان التجارى بنسبـة 175٪ ليصل إلى 4480.2 مليون دينار عام 1980، وذلك بالمقارنة بما كانت عليه قيمة



الفائض عام 1974. أما أثناء الفترة من 1981 إلى 1986. ونتيجة لتدنى أسعار النفط الخام، والأزمة التى مرت بها سوق النفط فقد انخفضت قيمة الفائض فى الميزان التجارى، إلاّ أن الميزان التجارى ظل موجباً ولصالح الجماهيرية طوال تلك الفترة وذلك على النحو المبين فى الرسم البيانى رقم (1 - 9)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية في الجماهيرية العظمى:

نناقش فى هذا القسم مكونات تجارة الجماهيرية مع الخارج من حيث التنوع السلعى وتطوير التركيبة السلعية لصادرات الجماهيرية ووارداتها خلال الفترة من 1969 إلى 1986.

أولاً: تطور الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع:

يمثل النفط الخام سلعة التصدير الرئيسية فى الإقتصاد الليبى. ومن الأرقام الواردة بالجدول رقم (4 - 9) يتضح أن قيمة صادرات النفط الخام قد زادت من 771.9 مليون دينار عام 1969 إلى 2388.3 مليون دينار عام 1974، أى بنسبة زيادة تقدر بحوالى 209٪، وترجع هذه الزيادة فى قيمة الصادرات من النفط الخام إلى إرتفاع أسعار النفط، خلال تلك الفترة، التى شهدت مفاوضات تعديل أسعار النفط وسيطرة الإقتصاد الوطنى على صناعة استخراج النفط وتأميم الشركات النفطية الأجنبية. ثم زادت قيمة الصادرات النفطية من 2388.3 مليون دينار عام 1974 إلى 6287.3 مليون دينار عام 1980، أى بنسبة 163.3٪ تقريباً وبمعدل نمو سنوى يصل إلى 22٪ فى المتوسط.

أما أثناء الفترة من 1980 إلى 1986 فقد حققت الصادرات النفطية معدلات نمو متفاوتة، من سنة إلى أخرى، وذلك وفقاً للظروف التى مرت بها سوق النفط العالمية على النحو المبين بالجدول رقم (4 - 9)

ومنذ سنة 1972 تم البدء فى تصدير المشتقات النفطية والغاز الطبيعى، جنباً إلى جنب مع النفط الخام، حيث ارتفعت الصادرات من المشتقات النفطية من 2.5 مليون دينار عام 1962 إلى 30.5 مليون دينار عام 1975 إلى 187.2 مليون دينار عام 1980 وبمعدل نمو يقدر بحوالى 514٪، وبشكل عام فقد أظهرت الصادرات من المشتقات النفطية نمواً مطرداً أثناء الفترة محل الدراسة، حيث نمت بمعدل 90٪ فيما بين عامى 1980 و1985.







جدول رقم (4-9)

الصادرات حسب اقسام السلع ومعدلات نموها خلال الفترة 1970 - 1986م

(الصادرات بالمليون دينار)

السنة	النفط الخام	معدل النمو	المشتقات النفطية	معدل النمو	غاز طبيعي	معدل النمو	غاز طبيعي مسال	معدل النمو	منتجات كيماوية	معدل النمو	منتجات بتروكيماوية	معدل النمو
1969	771.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1970	841.1	8.96	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1971	956.9	13.8	-	-	-	-	2.5	-	-	-	-	-
1972	949.2	1.1-	2.5	-	1.8	-	10.6	324.0	-	-	-	-
1973	1161.7	22.4	14.9	428.0	3.4	88.9	13.7	29.3	-	-	-	-
1974	2388.3	105.6	32.4	117.5	6.8	100.0	17.0	24.1	-	-	-	-
1975	1925.3	19.4-	30.5	5.9-	5.5	19.1-	61.8	263.5	-	-	-	-
1976	2711.2	40.8	68.3	123.9	5.7	3.6	43.3	29.9-	-	-	-	-
1977	3189.7	17.7	117.8	72.5	8.8	54.4	61.8	42.7	-	-	-	-
1978	2719.5	14.7-	145.4	23.4	7.8	11.4-	48.4	21.7-	8.2	-	-	-
1979	4419.2	62.5	234.9	61.6	17.2	120.5	67.5	39.5	20.5	150.0	-	-
1980	6287.3	42.3	187.2	20.3-	11.9	30.8-	-	-	-	-	-	-
1981	4384.3	30.3-	199.1	6.4	6.4	46.2-	2.9	-	17.1	-	-	-
1982	3718.0	15.2-	112.9	43.3-	-	-	44.3	376.3	16.0	6.4-	17.6	-
1983	3370.7	9.3-	160.3	42.0	-	-	42.1	5.0-	18.4	15.0	25.1	42.6
1984	3020.8	10.4-	172.7	7.7	-	-	54.8	30.2	16.5	10.3-	35.6	41.8
1985	3184.3	5.4	356.6	106.5	-	-	51.2	6.6-	22.2	34.6	31.3	72.1-
1986	1572.0	50.6-	172.0	51.8-	-	-	55.0	7.4	2.8	87.4	29.7	5.1-

* البيانات الواردة تحت سلعة الغاز الطبيعي السال ابتداءاً من عام 1982 تمثل الصادرات من سلعة الغاز الطبيعي المعبأ في اسطوانات والغاز الطبيعي المسال.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1970 - 1986، الفاتح 1987.



ويأتى الغاز الطبيعى المسال فى الترتيب الثالث من حيث الأهمية فى إجمالى الصادرات، فقد زادت الصادرات من الغاز الطبيعى المسال من 2.5 مليون دينار عام 1961 إلى 67.5 مليون دينار عام 1979، أى بنسبة 2600٪، خلال تلك الفترة. وفى عام 1986 وصلت قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى المسال 55 مليون دينار وتمثل هذه القيمة زيادة فى الصادرات من هذه السلعة تقدر بحوالى 1827٪ بالنسبة إلى عام 1981.

وقد دخلت الجماهيرية العظمى مجال تصدير المنتجات الكيماوية منذ عام 1978 حيث حققت الصادرات من هذه المنتجات معدل نمو سنوى يصل إلى 39٪ فى المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت الجماهيرية مصدراً للمنتجات البتروكيماوية منذ عام 1982، حيث ارتفعت الصادرات من المنتجات البتروكيماوية من 17.6 مليون دينار عام 1982 إلى 29.7 مليون دينار عام 1986 أي بمعدل نمو سنوى يصل إلى 69٪ تقريباً، وذلك على النحو الوارد فى الجدول رقم (4 - 9)

تطور الواردات مصنفة حسب اقسم السلع:

تمثل الآلات ومعدات النقل «البند الرئيسى للواردات خلال الفترة من 1970 إلى 1985، ويليها فى الأهمية بند المواد المصنعة، على أساس المواد التى صنعت منها»، وتأتى «المواد الغذائية والحيوانات الحية» فى الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية فى إجمالى الواردات، ففى عام 1970 بلغت نسبة قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل حوالى 80٪ من إجمالى قيمة واردات الجماهيرية ثم زادت هذه النسبة إلى 34.3٪ عام 1975. وقد نمت قيمة هذا البند من 278.9 مليون دينار عام 1975 إلى 762.19 مليون دينار عام 1980 أى بمعدل نمو يصل إلى 112٪ خلال تلك الفترة. وبذلك فقد ارتفعت الأهمية النسبية لبند الواردات من الآلات ومعدات النقل بالنسبة لإجمالى الواردات، حيث أصبحت تشكل 38٪ من إجمالى الواردات من السلع والخدمات. وظلت تمثل البند الرئيسى فى واردات الجماهيرية، على نحو مستمر طوال فترة الدراسة إذ بلغت نسبتها 40.2٪ عام 1986 وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم (5 - 9).

أما الواردات من السلع المصنعة والمصنفة على أساس المواد التى صنعت منها فتمثل 32.7٪ من إجمالى واردات عام 1975 ثم أصبحت نسبة الواردات من هذا البند 24.1٪ عام 1980 إلاّ أنه بالرغم من انخفاض الأهمية النسبية لبند الواردات من السلع المصنعة والمصنفة على أساس المواد التى صنعت منها فيما بين عامى 1975



جدول رقم (9 - 5)

الصادرات حسب اقسام السلع ومعدلات نموها خلال الفترة 1969 - 1986

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية			مشروبات وتبغ			مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود			مواد الوقود المعدنية والمحروقات المتصلة بها			زيوت وشحوم حيوانية ونباتية		
	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو
1969	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1970	39.3	19.9	-	2.5	1.3	-	3.6	1.6	-	6.3	3.2	-	2.2	1.4	-
1971	47.6	19.0	12.1	2.5	0.9	-	5.8	2.3	61.1	8.3	3.3	31.7	5.5	2.2	96.4
1972	53.1	15.5	11.6	1.2	0.3	52.0-	10.0	2.9	72.4	7.4	2.2	10.8-	2.8	0.6	49.1-
1973	85.1	15.8	60.3	1.8	0.3	50.0	24.5	4.5	145.0	10.6	2.0	43.2	9.5	1.8	239.3
1974	129.8	15.9	52.5	3.0	0.4	66.7	32.3	3.9	31.8	13.3	1.6	25.5	9.0	1.1	5.3-
1975	161.9	15.4	24.7	3.5	0.3	16.7	28.2	2.7	12.7-	20.4	1.9	53.4	14.2	1.4	57.8
1976	126.0	13.3	22.2-	2.6	0.3	25.7-	20.0	2.1	29.1-	25.6	2.7	25.5	11.8	1.2	16.9-
1977	190.2	17.0	51.0	5.7	0.5	119.2	29.6	2.6	48.0	6.2	0.6	75.8-	13.1	1.2	11.0-
1978	205.33	%15	7.9	5.8	%0.4	1.8	27.12	2.0	8.4-	10.56	%8	71.0	15.5	%1.1	16.0
1979	238.06	%15.1	16.0	7.5	%0.5	29.3	29.36	1.9	8.5-	10.36	%7	1.9-	17.59	%1.1	15.8
1980	338.63	16.9	42.2	10.71	0.5	42.7	36.91	1.8	25.5	13.06	0.7	26.0	37.57	%1.9	113.6
1981	404.57	16.3	19.5	12.17	0.5	14.0	39.13	1.6	6.0	24.77	1.0	89.3	33.01	%1.3	12.2-
1982	301.46	14.2	25.5-	10.26	0.5	15.6-	32.33	1.5	17.4-	30.71	1.4	23.8	27.32	%1.3	17.3-
1983	275.29	15.4	8.7-	9.00	0.5	12.6-	45.09	2.5	39.6	35.27	2.0	15.0	31.88	%1.8	16.9
1984	259.55	14.1	5.7-	10.97	0.5	22.0	31.92	1.7	29.3-	13.69	0.7	61.2-	24.91	%1.4	21.9-
1985	184.76	15.2	28.6-	3.91	0.3	64.6-	17.79	1.5	44.2-	8.70	0.7	36.5	19.29	%1.6	22.5-
1986	-	15.2	23.4	-	0.3	15.4	-	1.5	26.4	-	0.7	20.7	-	%1.6	24.4
1987	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

السنة	مواد كيماوية			مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها			الآت معدات نقل			مصنف على مختلفه			سلع وصفقات غير مصنفة على اساس النوع		
	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو	القيمة	الأهمية النسبية	معدل النمو
1969	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1970	11.4	5.8	-	42.4	21.4	-	58.7	29.6	-	31.0	15.6		-	-	-
1971	15.1	6.0	32.5	52.0	21.0	22.6	73.0	29.1	24.4	40.6	16.2	31.0		-	-
1972	16.6	4.8	9.9	81.2	23.7	56.2	97.8	34.3	61.4	53.1	15.5	30.6	-	-	-
1973	21.2	3.9	27.7	137.2	25.4	69.0	183.6	34.0	55.9	66.4	12.3	25.0	-	-	-
1974	29.9	3.7	41.0	230.7	28.4	68.1	278.9	33.5	49.2	95.9	11.7	44.4	-	-	-
1975	39.0	3.7	30.4	306.1	29.2	32.7	359.4	34.3	31.2	116.0	11.1	21.0	-	-	-
1976	37.5	3.9	3.8-	260.1	27.4	15.0-	336.0	35.3	6.5-	131.1	13.8	13.0	0.1	-	-
1977	40.0	3.6	6.7	244.5	21.9	6.0-	418.7	37.5	24.6	169.1	15.1	29.0	-	-	-
1978	42.20	%3.1	5.5	276.90	%21.8	21.4	567.53	%41.7	35.5	191.86	14.1	13.5	.100	—	-
1979	64.15	%4.1	51.9	366.71	%23.3	23.5	668.25	%42.5	17.7	170.40	10.8	11.2-	.006	—	-
1980	107.76	%5.4	68.2	484.47	24.1	32.1	762.19	38.0	14.1	214.6	10.7	26.1	-	-	-
1981	111.43	%4.5	3.3	591.76	23.9	22.2	946.73	38.1	24.2	317.83	12.8	48.0	-	-	-
1982	82.66	%3.9	25.9-	575.99	27.1	2.7-	781.36	36.8	17.5-	282.2	13.3	11.2-	0.037	-	-
1983	100.46	%5.6	21.7	468.79	26.3	18.6-	613.45	34.4	21.5-	205.4	11.5	27.2-	0.076	-	-
1984	91.97	%5.0	8.5-	426.55	23.2	9.0-	694.35	37.7	13.2	282.4	15.3	37.5	5.361	0.3	-
1985	68.54	%5.6	25.8-	265.46	21.9	37.8-	488.72	40.2	29.6-	150.4	12.4	46.7-	7.014	0.8	29.6
1986	-	%5.6	23.0	-	21.9	23.7	-	40.2	23.4	-	12.4	23.7	-	0.6	28.6
1987	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1970 - 1986، الفاتح 1987

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، اتجاهات التجارة الخارجية 1970 - 1985، مرجع سبق ذكره.



و1980 يلاحظ أنّ قيمتها قد زادت، خلال تلك الفترة، حيث بلغت نسبة الزيادة فى الـواردات منها 58٪ فيـما بين عـامى 1975 و1980. ومنذ عـام 1982 تناقصت الواردات من السلع المصنفة على أساس المواد التى صنعت منها، حيث بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالى الواردات حوالى 22٪ عام 1986، وشهد بند الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية نمواً مطرداً منذ عام 1970، وحتى عام 1975، فقد زادت قيمة الواردات من هذا البند من 39.3 مليون دينار عام 1970 إلى 161.9 مليون دينار عام 1975، أى بمعدل نمو سنوى يصل إلى حوالى 32٪ فى المتوسط، أثناء تلك الفترة. وفى عام 1976 انخفضت الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 22٪، ظلت بعدها فى ارتفاع مستمر حتى عام 1981، حيث وصلت قيمة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى 409.6 مليون دينار، مشكلة بذلك نسبـة 16٪ من إجمالى واردات الجماهيرية عام 1981. واستمرت واردات الجماهيريـة من المواد الغذائية والحيوانات الحية فى الإنخفاض منذ عام 1981 حتى عام 1985، الاّ أنّ معدل انخفاضها كان أقّل من معدل انخفـاض الواردات من السلع الأخـرى، وبذلك قد حافظت الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية على أهميتها النسبية التى تراوحت فيما بين 16.3٪ و15.2٪، فيما بين عامى 1981، و1986، وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم(9 - 5)، ويعكس تطور الصادرات فى الجماهيرية، أثناء فترة الدراسة، نمط التطور فى التركيب السلعى للتجارة الخارجية، فى الجماهيرية العـظمى، وتأتى هـذه الأنماط كمؤشرات حـول هيكل الإنتـاج، وأنمـاط الإستثمار والإستهلاك، وكذلك معدلات نمو تراكم رأس المال والناتج المحلى الإجمالى، كما أن نمو الواردات عـلى النحو الـوارد فى الجدول رقم (9 - 3) والجـدول رقم(9 - 5) يعكس تنامى المقدرة الإستيرادية للجماهيريـة التى تحققت نتيجة لـتزايد القـدرة على التصدير طوال الفترة محل الدراسة.

اتجاهات التجارة الخارجية في الجماهيرية العظمي:

توضح اتجاهات التجارة الخارجية التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات من السلع والخدمات حسب مناطق التعامل التجارى الـدولى، وحسب الدول التى يتم معها التبادل. وتبين إحصاءات التجارة الخارجية أن الجماهيرية العظمى تتعامل تجارياً مع سبع مجموعات من البلدان، من مختلف أنحاء العالم وتتباين الأهمية النسبية لهذه المناطق والدول المكونة لها فى تجارة الجماهيرية الخارجية، من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وذلك وفقاً للتوجهـات الإقتصاديـة والسياسيـة التى تنتهجها



الجماهيرية، وحسب الظروف التى يمر بها الإقتصاد العالمى. وتتمثل هذه المجموعات الدولية فيما يلى:

1 ـ مجموعة أقطار الجامعة العربية.
2 ـ البلدان الأفريقية.
3 ـ بلدان أوربا الغربية.
4 ـ بلدان أوربا الشرقية.
5 ـ بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا.
6 ـ البلدان الآسيوية.
7 ـ بلدان أخرى.

وسنتناول فيما يلى توزيع قيمة الصادرات والواردات حسب المناطق الجغرافية.

1 – التوزيع الجغرافي للصادرات:

بلغت قيمة صادرات الجماهيرية إلى مجموعة الأقطار العربية 1.68 مليون دينار عام 1971، ثم زادت قيمتها إلى 6.98 مليون دينار عام 1974، أى بنسبة 315٪، خلال تلك الفترة، واستمرت صادرات الجماهيرية إلى الأقطار العربية فى الزيادة بشكل منتظم، خلال الفترة محل الدراسة، حيث وصلت قيمتها 58.11 مليون دينار عام 1980، محققة بذلك نسبة زيادة قدرها 732٪ بالمقارنة بعام 1974. وفى عام 1985 وصلت قيمة صادرات الجماهيرية إلى الأقطار العربية المختلفة 72.12 مليون دينار أى بمعدل زيادة قدره 24٪ بالنسبة لعام 1980.

أما بالنسبة لقيمة صادرات الجماهيرية إلى البلدان الأفريقية فتتميز بشكل عام بالإنخفاض، حيث تراوحت أهميتها النسبية فيما بين أقل من 0.5٪ إلى 1٪ بالنسبة لإجمالى الصادرات. ويلاحظ من الجدول رقم (6 - 9) أن صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوربا الشرقية قد تميزت بالتزايد المستمر، طوال الفترة محل الدراسة، فقد زادت قيمة الصادرات إلى بلدان أوربا الشرقية من 742 مليون دينار عام 1961 إلى 365.1 مليون دينار عام 1985، وبذلك فقد زادت أهميتها النسبية فى إجمالى صادرات الجماهيرية من 0.1٪ عام 1961 إلى 10.1٪ عام 1985.

وقد اظهرت صادرات الجماهيرية إلى البلدان الآسيوية، بشكل عام نمط تطور يشبه نمط صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوربا الشرقية، غير أن صادرات الجماهيرية إلى البلدان الآسيوية شكلت فى المتوسط حوالى 5.4٪ من إجمالى صادرات الجماهيرية خلال الفترة من 1971 إلى 1985، بينما شكلت صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوربا الشرقية حوالى 4.9٪ خلال نفس الفترة.



جدول رقم (6-9)

الصادرات* موزعة حسب مجموعات البلدان خلال الفترة 1971 - 1988

(القيمة بمليون دينار)

السنة	مجموعة الأقطار العربية		البلدان الافريقية		بلدان اوروبا الغربية		بلدان اوروبا الشرقية		بلدان شمال ووسط وجنوب امريكا		البلدان الآسيوية		بلدان اخرى	
	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪
1971	1.68	0.2	0.618	0.1	0.742	0.1	135.32	14.0	5.22	0.5	818.92	85.1	-	-
1974	6.98	0.3	73.55	3.0	17.782	0.7	185.2	7.6	125.80	5.1	2036.9	83.3	0.001	-
1977	2.7	0.1	2.9	0.1	55.8	1.6	1475.9	43.6	115.1	3.4	1693.1	50.1	36.3	1.1
1978	12.44	0.004	2.74	0.001	86.79	2.95	1239.5	42.3	78.11	2.7	1503.1	51.2	10.27	0.004
1979	9.9	0.003	7.53	0.002	182.3	3.8	1892.1	39.7	115.8	2.4	2488.4	52.3	66.02	1.4
1980	58.11	0.9	9.71	0.1	271.3	4.2	2694.0	41.5	302.3	4.7	3043.4	46.9	110.31	1.7
1981	30.85	0.7	0.389	-	227.8	6.2	1430.1	31.0	341.4	7.4	2508.3	54.4	12.31	0.3
1982	28.33	0.7	67.74	0.5	203.7	5.2	303.2	7.8	327.4	8.4	2918.4	76.2	-	-
1983	23.71	0.6	16.44	1.7	183.9	5.1	395.9	10.9	280.4	7.8	2716.1	75.1	-	-
1984	71.47	2.2	3.98	0.1	304.7	9.2	40.9	1.2	286.03	8.7	2593.3	78.6	-	-
1985	72.12	2.0	-	-	365.1	10.1	67.3	1.9	314.8	8.6	2826.3	77.5	-	-

* الصادرات تشمل المعاد تصديره ايضاً.

المصادر: (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، اتجاهات التجارة الخارجية خلال السنوات 1980 - 1985، بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالاعوام 1980 الى 1985.

(2) أمانة االتخطيط، منظمة الاحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية خلال السنوات 1971- 1980، فبراير 1982، بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالأعوام 1971، 1974، 1977.

(3) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، المجموعة الاحصائية، للسنوات 1977، 1978، 1979.



أما بالنسبة لصادرات الجماهيرية إلى بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا فقد كانت تمثل حوالى 0 . 14٪ من إجمالى الصادرات عام 1971 ، وانخفضت هذه النسبة إلى 6 . 7٪ عام 1974 ، ثم ارتفعت، لتصل أعلى نسبة لها فى عام 1977 ، حيث وصلت هذه النسبة إلى 6 . 43٪ ومنذ عام 1977 تشهد صادرات الجماهيرية إلى بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا انخفاضاً مستمراً*، حيث انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الجماهيرية إلى هذه المجموعة من الدول إلى 9 . 1٪ فقط من إجمالى صادرات الجماهيرية عام 1985 .

وتعكس صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوربا الغربية تغيرات مستمرة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، فقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الجماهيرية إلى مجموعة البلدان الأوربية الغربية من 1 . 85٪ عام 1971 إلى 1 ,50٪ عام 1977 . ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 5 . 77 عام 1985 . وقد رافق تذبذب الأهمية النسبية للصادرات إلى هذه المجموعة الدولية تغير فى حجم الصادرات إلى هذه الدول على نحو مطرد، ففى الوقت الذى زادت قيمة الصادرات إلى دول أوربا الغربية بنسبة 2 . 148 فيما بين عامى 1971 و1974 نلاحظ أن قيمة هذه الصادرات قد انخفضت بنسبة 26٪ فيما بين عامى 1974 و1978 ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (9 - 4)

ويعكس هذا النمط الذى أظهرته صادرات الجماهيرية إلى بلدان أوربا الغربية النمو الكبير الذى حققه حجم الصادرات خلال الفترة محل الدراسة وانخفاض التركيز الجغرافى للصادرات أنظر الرسم البيانى رقم (2 - 9)

التوزيع الجغرافي للواردات :

يوضح الجدول رقم (7 - 9) أن بلدان أوربا الغربية تمثل المصدر الرئيسى لواردات الجماهيرية العظمى، طوال فترة الدراسة، فقد نمت الأهمية النسبية للواردات من هذه المنطقة الجغرافية من 2 . 61٪ من إجمالى قيمة الواردات عام 1971 إلى 5 . 66٪ عام 1974 ثم وصلت هذه النسبة إلى 9 . 72٪ عام 1980 . وبالرغم من أن بلدان أوربا الغربية ظلت محتفظة بوضعها، مصدراً رئيسياً للإستيراد إلاّ أنه خلال الفترة من 1981 إلى 1985 انخفضت الأهمية النسبية للواردات من هذه المنطقة

(*) باستثناء عامى 1979 و1980 ، حيث زادت الصادرات خلالها إلى مجموعة بلدان شمال وجنوب ووسط أمريكا بنسبة 52٪ و42٪ على التوالى.



شكل رقم (2-9)

التوزيع النسبي لقيمة صادرات الجماهيرية حسب المناطق الجغرافية

المصدر: جدول رقم (6-9)



بالمقارنة بما كانت عليه قبيل عام 1980. وقد صاحب انخفاض الأهمية النسبية للواردات من بلدان أوربا الغربية خلال الفترة المشار إليها تدنى قيمة الواردات فى تلك المنطقة، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1461.45 مليون دينار عام 1980 إلى 826.35 مليون دينار عام 1985 وذلك بنسبة 43٪ تقريباً خلال تلك الفترة.

وبلغ معدل نصيب مجموعة الأقطار العربية فى إجمالى قيمة واردات الجماهيرية حوالى 7.8٪ عام 1971، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 5.7٪ و0.7٪ خلال عامى 1974 و1980 على التوالى، غير أنه وبعد عام 1980[1] شهدت نسبة قيمة واردات الجماهيرية من الأقطار العربية تحسناً واضحاً، حيث ارتفعت هذه النسبة من 1.2٪ عام 1981 إلى 2.5٪ عام 1984 و2.4٪ عام 1985.

أما بالنسبة لمعدل نصيب البلدان الأفريقية من القيمة الإجمالية لواردات الجماهيرية فقد شهد تدهوراً مطرداً، طوال فترة الدراسة، حيث انخفضت الأهمية النسبية للواردات من البلدان الأفريقية من 0.8٪ عام 1971 إلى 0.2٪ عام 1980 ثم تواصل الإنخفاض، حتى وصل إلى صفر بالمئة تقريباً عام 1984 وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (7 - 9)

وقد حظيت الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية، بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية فى إجمالى قيمة واردات الجماهيرية العظمى، فقد بلغت نسبة الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية إلى إجمالى قيمة الواردات حوالى 12.5٪ فى المتوسط خلال الفترة من 1971 إلى 1978، ثم انخفضت الأهمية النسبية للواردات من البلدان الآسيوية إلى حوالى 10.8٪ عام 1980، غير أنه وبشكل عام يمكن القول إنه بعد عام 1980[2] تطورت الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية تطوراً ملحوظاً، بالمقارنة بما كانت عليه فى السبعينات، حيث زادت الأهمية النسبية للواردات من البلدان الآسيوية، حتى وصلت إلى 18.4٪ و16٪ عامى 1984 و1985، على التوالى.

وقد بلغت الأهمية النسبية لواردات الجماهيرية من بلدان أوربا الشرقية، بالنسبة لإجمالى الواردات حوالى 8٪، فى المتوسط، خلال السنوات 1971، 1974، 1977، 1978 ثم انخفض معدل نصيب الواردات من هذه المنطقة إلى 5.7٪ من إجمالى قيمة الواردات عام 1980. أما خلال السنوات 1981، 1982 و1983 فيلاحظ

(1) باستثناء عام 1983.

(2) باستثناء عام 1985.



جدول رقم (7-9)

الواردات موزعة حسب مجموعات البلدان (المناطق الجغرافية) خلال الفترة 1971 - 1985

	مجموعة الأقطار العربية		البلدان الافريقية		بلدان اوروبا الغربية		بلدان اوروبا الشرقية		بلدان شمال ووسط وجنوب امريكا		البلدان الآسيوية		بلدان اخرى	
السنة	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪
1971	19.66	7.8	1.941	0.8	153.13	61.2	23.55	9.4	20.46	8.2	31.21	12.5	.407	0.1
1974	46.72	5.7	3.68	0.4	543.93	66.5	74.014	9.1	43.38	5.3	102.01	12.5	4.06	0.5
1977	19.47	1.7	5.41	0.5	796.31	71.3	78.34	7.0	74.05	6.6	138.54	12.4	5.02	0.5
1978	28.78	2.1	4.80	0.003	922.41	61.9	117.08	8.6	91.56	6.7	186.78	13.7	11.16	0.008
1979	21.07	1.33	2.033	0.129	1098.122	69.83	126.244	8.0	95.911	6.1	206.383	13.1	22.656	1.44
1980	13.34	0.7	3.803	0.2	1461.95	72.9	114.54	5.7	151.252	7.5	217.411	10.8	43.86	2.2
1981	28.52	1.2	3.581	0.1	1724.5	69.5	153.782	6.2	189.144	7.6	282.010	11.4	99.90	4.0
1982	43.50	2.0	5.192	0.24	1455.75	68.5	156.55	7.4	185.417	6.4	228.726	10.8	99.20	4.7
1983	28.14	1.6	2.510	0.1	1286.045	71.4	140.88	7.9	80.624	4.5	231.314	13.0	17.244	1.0
1984	45.69	2.5	0.068	0.0	1225.118	66.5	124.184	6.7	84.910	4.6	347.044	18.9	14.7	0.8
1985	28.79	2.4	1.068	0.1	826.35	68.0	65.67	5.4	88.547	7.3	194.475	16.0	9.538	0.8

المصادر: (1) أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية 1971-1980، مرجع سبق ذكره.

(2) امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، اتجاهات التجارة الخارجية 1980-1985، مرجع سبق ذكره.

(3) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، المجموعة الاحصائية، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (3-9)

التوزيع النسبي لقيمة الواردات حسب المناطق الجغرافية

	1985	1980	1977	1971
①	68.0%	72.9%	71.3%	61.2%
②	16.0%	10.8%	12.4%	12.5%
③	5.4%	5.7%	7.0%	9.4%
④	7.3%	7.5%	6.6%	8.2%
⑤	2.4%	0.7%	1.7%	7.8%
⑥	0.1%	0.2%	0.5%	0.8%
⑦	0.8%	2.2%	0.5%	0.1%

① بلدان اوروبا الغربية
② البلدان الآسيوية
③ بلدان اوروبا الشرقية
④ بلدان شمال ووسط وجنوب أميركا
⑤ مجموعة الأقطار العربية
⑥ البلدان الافريقية
⑦ بلدان أخرى

المصدر : جدول رقم 5





نموذج لأحد الأسواق



من الأسواق العامة



زيادة أهمية وقيمة الواردات من بلدان أوربا الشرقية، إذ بلغت قيمة الواردات منها 156.5 مليـون دينار عـام 1982. وهى أقصى قيمة حققتهـا الـواردات من تلك المنطقة، طوال فترة الدراسة. وفى عام 1983 بلغ معدل قيمـة الواردات من تلك المنطقة 7.9٪ من أجمالى قيمة واردات الجماهيريـة، إلاّ أنه خـلال عامى 1984 و1985 انخفضت الأهمية النسبية للورادات من بلدان أوربا الشرقية، وكذلك قيمة الواردات منها، بالمقارنة بما كانت عليه فى السنوات السابقة، حيث لم يتعد معـدل نصيب تلك المجموعة، فى إجمالى قيمة الواردات 5.4٪ عام 1985. (انظر الرسم البيانى رقم (3 - 9)

ثالثاً: ميزان المدفوعات:

يبين ميزان المدفوعات أهم التطورات التى طرأت على العمليـات الإقتصاديـة الدولية بين الجماهيرية والعالم الخارجى وذلك من خلال ما تعكسه الحسابات المختلفة المكونة للميزان، من تغير فى الإحتياطيات والأرصدة من الذهب والعملات الأجنبية المملوكة للجماهيرية. ويتكون ميزان المدفوعات، حسب التقسيم المتعارف عليـه من مجموعة من الحسابات، التى تقيد بها العمليات، التى تتم بين الدول الأخرى الاقتصاد المحلى واقتصادات الدول الأخرى وذلك حسب طبيعة كل عملية من تلك العمليات وتتمثل هذه الحسابات فيما يلى:

1 ـ حساب العمليات الجارية.
2 ـ حساب رأس المال.
3 ـ حساب الإحتياطيات والبنود المتعلقة بها.
4 ـ حساب الخطأ والسهو.

ويشتمل كل حساب من هذه الحسابات على مجموعة من البنود الرئيسية والبنود الفرعية. ويمثل الوضع العام لميزان المدفوعات فى أيـة سنة صـافى التغير فى رصيـد القطاعات النقدية والإحتيـاطيات والبنـود المتعلقة بهـا فى تلك السنة، وبـاستعراض بيـانات ميـزان المدفـوعات الليبى خـلال الفـترة من 1970 إلى 1986 يتضـح أنّ الجماهيرية قد حققت زيادة صافية فى احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية تقدر بحوالى 1321 مليون دينار خلال تلك الفترة، فقد بلغ إجمالى الفوائض التى تحققت فى ميزان المدفوعات فى السنوات المختلفة خلال الفترة محل الدراسـة ما يـربو عـلى 5031 مليون دينار بينما بلغ إجمالى العجز الذى تحقق فى بعض السنوات خلال نفس الفترة حوالى 3710 مليون دينار وذلك وفقاً لما تشير إليه البيانات المتاحة عن ميزان المدفوعات الليبى على النحو الوارد فى الجدول رقم (8 - 9)

جدول رقم (8-9)

ملخص ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة من 1970 الى 1984

(بملايين الدينارات)

البند	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	*1986
(أ) إجمالي الحساب الجاري	229.7	279.1	77.9	33.6-	572.0	95.3-	778.9	909.2	231.8	1138.0	2473.0	1185.0-	462.1-	445.1-	452.5-	593.9	79.0-
١ - الصادرات واعادة التصدير *	856.2	963.5	968.1	1199.6	2447.2	2005.6	2831.7	3376.2	2917.7	4731.1	6489.2	4361.1	4056.2	3655.7	3264.8	3065.1	1789.5
أ - قطاع النفط	853.2	961.8	964.2	1194.3	2445.0	2003.0	2828.7	3373.8	2914.8	4728.5	6486.4	4359.8	4054.1	3654.2	3262.3	2755.6	1789.5
ب - القطاعات الاخرى	3.0	1.7	3.9	5.3	2.2	2.6	3.0	3.4	2.9	2.6	2.8	1.3	2.1	1.5	2.5	2.5	1396.0
٢ - الواردات **	267.0-	365.8-	471.7-	667.1-	1231.4-	1454.8-	1245.2-	1616.0-	1849.6-	2552.2-	3070.1-	4311.4-	3249.4-	2657.7-	2505.7-	1706.0-	1396.8-
أ - قطاع النفط	31.9-	19.4-	18.3-	14.5-	15.5-	27.5-	30.0-	45.0-	37.5-	65.8-	105.3-	110.6-	114.2-	108.2-	272.0-	307.0	108.0-
(ب) القطاعات الاخرى	235.1-	346.4-	463.4-	652.6-	1215.9-	1427.3-	1215.2-	1571.0-	1812.1-	2486.4-	2964.8-	4200.8-	3135.2-	2549.5-	2233.7-	1399.0	1288.8
الميزان التجاري	589.2	497.7	496.4	532.5	1215.8	550.8	1586.5	1760.2	1068.1	2178.9	3419.1	49.7-	806.8	997.9	759.1	1359.1	393.2-
٢ - صافي الخدمات	316.8-	283.5-	378.6-	516.2-	622.0-	595.8-	755.5-	784.3-	737.3-	763.9-	652.5-	747.3-	773.2-	821.2-	818.8-	513.6-	331.2-
أ - المدفوعات	365.1-	341.4-	440.9-	575.8-	743.6-	698.9-	875.8-	895.7-	810.3-	931.2-	1080.7-	1277.2-	1078.5-	1069.2-	1012.1-	664.9	1396.8
ب - المقبوضات	48.3	57.9	62.3	59.6	121.6	103.1	100.3	111.4	133.0	167.3	428.2	529.9	305.3	247.9	193.3	151.3	1799.5
٤ - صافي التحويلات بدون مقابل	42.7-	35.1-	39.9-	49.9-	21.8-	60.3-	52.1-	66.7-	99.0-	273 -	335.8-	487.4-	495.7-	621.9-	392.8	251.7-	141.0-
ب - صافي حساب راس المال	46.9	49.5	70.3	8.9	39.6-	307.5-	376.4-	438.8-	325.1-	408.9-	463.8-	81.6-	167.4-	35.4-	86.2	44.5-	89.9
(ج) الخطأ والسهو	36.3-	19.1-	7.8-	305 -	26.8-	77. -	46.5-	18.6-	54 -	42.2-	63.8-	45.4+	33.3+	48.3-	47.6-	142.3	11.8
الاجمالي من (أ) الى (جـ)	240.3	309.5	140.4	329.7-	505.6	479.8-	356.0	451.8	147.3-	409.9	1903.2	1221.2-	596.2	528.80	413.9	691.7	22.7
(د) الاحتياطات والبنود المتعلقة بها	240.3-	309.5-	140.4-	329.7	505.6-	479.8	356 -	451.8-	147.3	409.9-	1903.2	1220.2+	596.2	522.9+	413.9	691.7-	11.7-

* ارقام اولية

** اخذت قيمة السلع على اساس التسليم على ظهر السفينة (فوب)

المصادر: 1 – مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد 1-3، المجلد 28، اي النار / المريخ 1988م، بيانات السنوات 1982 الى 1986.

2 – مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد 4-6، المجلد 27 الطير / الصيف 1987م، بيانات السنوات 1980 الى 1981.

3 – مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد 1-2-3، المجلد 19، يناير/ مارس 1979م، بيانات السنوات 1970 الى 1978.

4 – مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، ميزان المدفوعات لسنة 1980 ، بالنسبة للبيانات المتعلقة بعام 1969م.





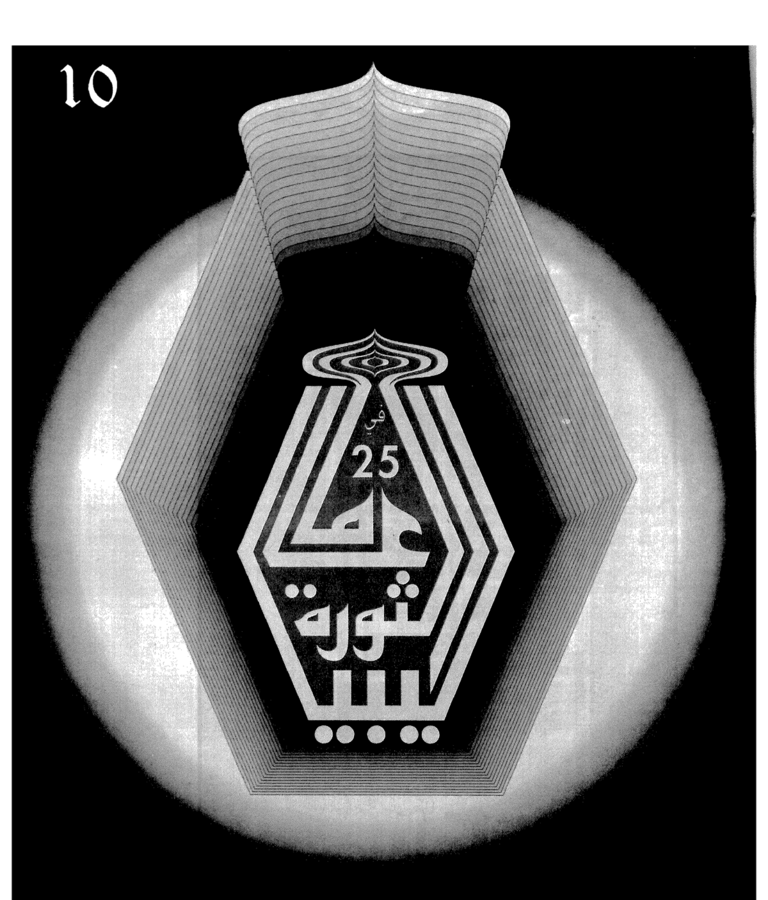
ويعزى الفائض الذى تحقق فى موازين مدفوعات السنوات المختلفة إلى الفائض المحقق فى الميزان التجارى خلال تلك السنوات وهو ما انعكس بدوره بصورة ايجابية على وضع حساب العمليات الجارية بميزان المدفوعات. ففى سنة 1970 بلغ فائض حساب العمليات الجارية 229.7 مليون دينار وفائض حساب رأس المال حوالى 70 مليون دينار وقد انعكس ذلك على الوضع العام لميزان المدفوعات فى سنة 1970، فسجل فائضاً وصل إلى 240 مليون دينار تقريباً.

أما فى سنة 1975، ونتيجة لانخفاض الصادرات النفطية خلال تلك السنة ولتدنى فائض الميزان التجارى بالمقارنة بعام 1974، فقد أظهر ميزان المدفوعات عجزاً قدر بحوالى 479.8 مليون دينار.

وبالنظر إلى بيانات عام 1980 نلاحظ التحسن الواضح الذى طرأ على الوضع العام لميزان المدفوعات فى الجماهيرية، فقد أظهر حساب العمليات الجارية فائضاً يقدر بحوالى 2473 مليون دينار، وذلك نتيجة للفائض الذى حققه الميزان التجارى فى تلك السنة والذى بلغ 3419 مليون دينار. وقد كان هذا الفائض 550.8 مليون دينار عام 1975، أى أن فائض حساب العمليات الجارية عام 1980 تجعل زيادة بمعدل 520٪ بالنسبة لعام 1975.

وقد صاحب هذا التحسن فى حساب العمليات الجارية تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات بحوالى 1903.2 مليون دينار عام 1980. وتشكل هذه القيمة معدل زيادة فى قيمة الفائض بنسبة 692٪ نسبة إلى عام 1970. وزيادة بمعدل 496٪ بالنسبة لعام 1975.

وقد كان للسياسة التقشفية التى انتهجتها الجماهيرية، وكذلك لترشيد الإنفاق الأثر الإيجابى الواضح على ميزان المدفوعات، أثناء فترة الثمانينات، بشكل عام، فقد حقق ميزان المدفوعات عام 1985 فائضاً يقدر بأكثر من 690 مليون دينار. وقد تحقق هذا الفائض رغم الهبوط الحاد فى أسعار النفط وتحديد سقف إنتاج النفط الخام، من قبل منظمة الدومن نتيجة للأزمة التى مرت بها سوق النفط العالمية.



تطور النقود والمصارف والتأمين





عرض النقود :

لقد شهد عرض النقود فى ليبيا تطوراً كبيراً، خلال الفترة 1970-1987 م، وذلك لمواكبة حاجات التجارة المحلية وعمليات التبادل المتزايدة والناتجة عن الزيادة المطردة فى الناتج المحلى الإجمالى.

والجدول (1 - 10) يوضح مدى الإرتفاع الكبير، الذى حققه عرض النقود، خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من (241) مليون دينار سنة 1970 م إلى (3223) مليون دينار فى منتصف عام 1987 م؛ أى أنه قد تضاعف بما يزيد عن (13) مرة، وذلك بالإضافة إلى التطورات النقدية التالية:

1 - إن معظم الإرتفاع فى عرض النقود خلال الفترة (1970-1987 م) قد تم فى الودائع تحت الطلب، التى ارتفعت، بما يزيد عن (16) مرة بينما لم ترتفع العملة فى التداول أكثر من (10) مرات، خلال نفس الفترة، ويعد ذلك مؤشراً على ارتفاع الوعى المصرفى لدى المواطنين ونجاح الجهاز المصرفى فى استقطاب الودائع.

2 - إن المحرك الرئيسى وراء الزيادة المطردة فى عرض النقود هو ارتفاع حجم الأصول الأجنبية لدى كل من المصرف المركزى والمصارف التجارية ولم يبدأ انخفاض دور هذه الأصول، فى هذا الصدد إلاّ فى بداية الثمانينات حيث بدأت الأصول المحلية وعلى رأسها التسهيلات الإئتمانية التى تمنحها المصارف التجارية بهذا الدور.

3 - إن معظم الإرتفاع فى عرض النقود قد حدث خلال العشرة سنوات الأولى من الفترة (1970-1987 م)، وإن السنوات اللاحقة لذلك قد شهدت متوسط نمو سنوى يقل بكثير عن ذلك لسبب ما تعرضت له أسواق النفط العالمية من



انخفاض فى الأسعار، الأمر الذى أدى إلى انخفاض الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزى والمصارف التجارية، لمواجهة الطلب المتزايد على الواردات من الخارج.

4 - إن عرض النقود فى الجماهيرية خلال الفترة (1970-1987 م). قد ارتفع بمعدل نمو يفوق بكثير معدل النمو فى الناتج المحلِّى الإجمالى، حيث لم يرتفع الأخير بأكثر من خمس مرات بينما ارتفع عرض النقود بما يزيد عن (13) مرة.

جدول رقم (1-10)

تطوير عرض النقود والعوامل المرتبطة به في ليبيا 1970 - 1987

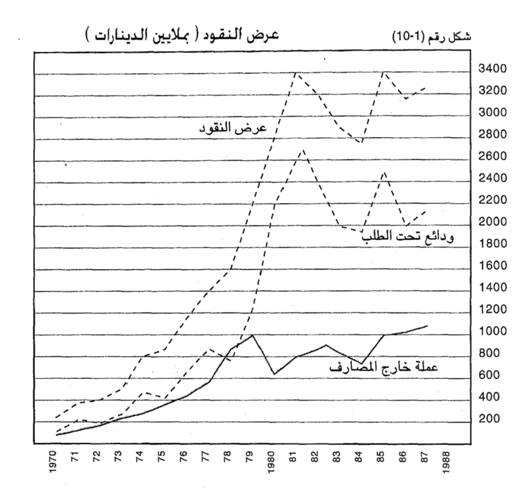
البند	نهاية 1970	نهاية 1975	نهاية 1980	شهر الصيف 1987	معدل التغير ٪
- عرض النقود	241.08	844.45	2856.90	3223.2	%1337
أ - عملية خارج المصارف	112.28	345.99	682.30	1091.5	%974
ب - ودائع تحت الطلب	128.80	498.46	2174.60	2131.7	%1665
- صافي الأصول الأجنبية	571.86	690.07	4206.60	1752.3	%307
أ - مصرف ليبيا المركزي	565.42	677.35	3878.90	1652.0	-
ب - المصارف التجارية	6.44	12.72	327.70	100.3	-
- صافي الأصول المحلية	130.78-	145.38	1439.70	1470.9	%1123
أ - تسهيلات ائتمانية	95.85	641.56	1095.30	2147.7	-
ب- شبه النقود	79.67	490.66	1179.20	1639.7	-
ج - ودائع الخزانة العامة	67.17	338.09	1042.40	1114.0	
د - أصول أخرى		339.57	223.40-	2077.2	-

تطور المصارف التجارية:

فى 13 نوفمبر 1969 م. أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتلييب جميع المصارف الأجنبية العاملة بالبلاد. وذلك بامتلاك مصرف ليبيا المركزى 51٪ من رأس مال تلك المصارف، ثم تلا ذلك قرار آخر بتاريخ 22 ديسمبر 1970، تمّ بموجبه تأميم باقى الحصص الأجنبية فى تلك المصارف، وبذلك أضحت المصارف التجارية الخمسة العاملة بالجماهيرية (المصرف التجارى الوطنى، مصرف الجماهيرية، مصرف الأمة، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى). بفروعها التى بلغت أكثر من (125) فرعاً مملوكة بالكامل للدولة من خلال مصرف ليبيا المركزى.

والجدير بالذكر أن تلك التطورات التى شهدها القطاع المصرفى لم تقتصر على ملكيتها فقط بل تخطتها إلى مجال الخدمات التى يقوم بها وأهمها مجال الأقراض، الذى





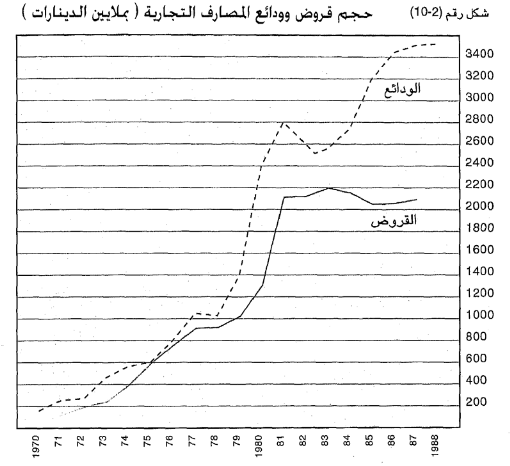
شمل القطاعات الإقتصادية المختلفة وتوفير مصادر التمويل لها، عن طريق الودائع، مما يؤكد الدور المتعاظم للمصارف التجارية فى تمويل التنمية الإقتصادية فى الجماهيرية والإنتقال من اقتصاد تقليدى يعتمد على التمويل الذاتى إلى اقتصاد ناضج يعتمد فى جزء كبير من استثماراته على التمويل الخارجى عن طريق هذه المصارف.

ومن الجدولين (2 - 10)-(3 - 10) اللذين يمثلان تطور حجم القروض التى تمنحها المصارف التجارية وحجم الودائع التى استطاعت تلك المصارف استقطابها تتضح الحقائق التالية:

1 ـ إن حجم القروض التى منحتها المصارف التجارية لمختلف القطاعات الإقتصادية (تجارة وصناعة وزراعة وخدمات نقل وفنادق وغيرها) قد شهد اتساعاً كبيراً، خلال الفترة (1970-1987 م). فى حين بلغ إجمالى القروض التى منحتها المصارف التجارية سنة 1970 م (96) مليون دينار فقط، ارتفع هذا الرقم بأكثر من (22) مرة، ليصل إلى أكثر من (2,100) مليون دينار سنة (1987 م).



شكل رقم (2-10) حجم قروض وودائع المصارف التجارية (بملايين الدينارات)

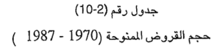


2 ـ لقد سجل إجمالى القروض نمواً متزايداً، خلال السنوات (1970-1987 م) باستثناء السنوات (1982، 1984، 1985 م)، وإن معدل النمو السنوى خلال نفس الفترة قد بلغ (22،5٪) ويعتبر هذا المعدل مرتفع نسبياً إذا ما قورن بمعظم البلدان النامية، ويعكس ذلك الدور الفعال الذى قامت به المصارف فى تمويل المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة خلال تلك الفترة.

3 ـ لقد واكبت الزيادة فى حجم القروض التى منحتها تلك المصارف الإرتفاع المطرد فى حجم الناتج القومى الذى حقق خلال نفس الفترة وخاصة خلال السنوات (1970-1981 م) ثم أخذت هذه القروض إما فى الزيادة بشكل متواضع أو الإنخفاض فى بعض السنوات، خلال الفترة (1982-1987 م).

4 ـ إن حجم الودائع (بأنواعها المختلفة) التى استطاعت المصارف التجارية استقطابها قد شهدت هى الأخرى تطوراً كبيراً، خلال الفترة (1970-1987 م). فى





جدول رقم (2-10)

حجم القروض الممنوحة (1970 - 1987)

بملايين الدينارات

نهاية سنة	حجم القروض الممنوحة	نسبة التغير	معدل النمو
1970	96.2	-	-
1971	107.6	113	%13 +
1972	148.0	154	%37 +
1973	240.9	251	%63 +
1974	448.6	468	%86 +
1975	641.9	669	%43 +
1976	739.4	770	%15 +
1977	891.3	928	%21 +
1978	926.0	965	% 4
1979	1040.6	1084	%12 +
1980	1321.2	1376	%27 +
1981	2167.7	2258	%64 +
1982	2162.0	2252	صفر
1983	2208.1	2300	% 2 +
1984	2153.7	2244	% 3 -
1985	2033.0	2118	% 6 -
1986	2031.6	2118	صفر
1987	2112.9	2201	% 4 +
متوسط النمو السنوي			%22.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أبريل 1982 سبتمبر 1987 .

حين لم يزد حجم تلك الودائع عن (130) مليون دينار سنة (1970 م). فقد ارتفع حجمها، ليصبح (3507) مليون فى نهاية سنة (1987 م)، وبذلك تضاعف حجم الودائع خلال تلك الفترة بأكثر من (27) مرة.

5 ـ لقد سجل حجم الودائع لدى المصارف التجارية نمواً متزايداً، خلال تلك الفترة باستثناء سنتى (1978-1982 م)، وذلك بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ حوالى (24٪) وهذا المعدل يعد مرتفعاً إلى درجة كبيرة إذا ما قورن بكثير من الدول النامية بل يؤكد مدى فاعلية المصارف التجارية فى قيامها بدورها أداة لتعبئة المدخرات القومية وتمويل التنمية الإقتصادية.

6 ـ تؤكد معدلات النمو المرتفعة فى حجم ودائع المصارف التجارية، خاصة







خلال الفترة (1970-1981 م)، مدى الثقة التى تمتعت بها تلك المصارف، لدى المودعين وقدرتها على استقطاب مستويات مرتفعة من الودائع.

والجدير بالذكر أن حجم عمليات المصارف التجارية فى ليبيا، المتمثل فى إجمالى أصولها (= خصومها) قد ارتفع من (261) مليون دينار سنة 1970 م) إلى حوالى (6859) مليون دينار فى منتصف سنة (1987 م)، وبذلك تضاعف حجم تلك الأصول بأكثر من (26) مرة، خلال الفترة (1970-1987 م)، وإن هذه المصارف ما زالت تتمتع بدرجة سيولة عالية بلغت فى بعض السنوات (50٪) من حجم الودائع لديها.

جدول رقم (3-10)

تطور ودائع المصارف التجارية

خلال الفترة (1970 - 1987)

بملايين الدينارات

نهاية سنة	ودائع تحت الطلب	ودائع زمنية	ودائع ادخار	اجمالي الودائع	نسبة التغير	معدل النمو
1970	91.1	23.1	15.4	129.	-	-
1971	175.5	24.0	11.9	211.4	163	%63 +
1972	196.2	53.6	13.9	263.7	203	%25 +
1973	373.8	77.0	16.4	467.2	362	%77 +
1974	445.9	136.7	19.8	602.4	467	%30 +
1975	483.2	109.1	23.6	615.9	478	% 2 +
1976	652.7	144.7	29.1	826.5	641	%34 +
1977	831.6	176.7	36.2	1044.5	810	%26 +
1978	832.1	183.7	27.7	1043.5	810	صفر
1979	1047.5	342.5	33.2	1423.2	1103	%36 +
1980	1987.3	378.2	50.7	2416.2	1873	%70 +
1981	2503.9	297.0	40.5	2841.4	2202	%18 +
1982	2162.5	309.1	45.3	2516.9	1950	%12 +
1983	2105.0	426.7	48.9	2580.6	2001	% 3 +
1984	2252.0	550.5	56.3	2858.8	2216	%11 +
1985	2457.1	726.0	64.6	3247.7	2518	%14 +
1986	2571.1	786.4	80.4	3437.9	2665	% 6 +
1987	2666.2	758.5 81	82.8	3507.5	2719	% 2 +
متوسط النمو						%23.8 +

* نفس المصادر السابقة.





مصرف ليبيا المركزي:

يعمل مصرف ليبيا المركزى كغيره من المصارف المركزية كمصرف للإصدار ومصرف للمصارف ومصرف للدولة، وبقدر اتساع أداء المصرف المركزى لهذه الوظائف تتسع معها حجم عملياته وصلاحياته فى إدارة دفة السياسة النقدية فى الإقتصاد الوطنى.

ولقد دأب مصرف ليبيا المركزى منذ انشائه، فى شهر ابريل 1956 م. وفى ظل قانون المصارف رقم (4) لسنة (1963 م) والتعديلات اللاحقة على هذا القانون فى أوائل السبعينات على مواصلة تأدية وظائفه الثلاث، والجدول (4-10) يوضح تطور أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزى، خلال الفترة (1970-1987 م)، التى يمكن بشأنها سرد الحقائق التالية:

1 ـ لقد حققت عمليات مصرف ليبيا المركزى ارتفاعاً كبيراً، خلال الفترة (1970-1987 م) حيث ارتفعت بحوالى (عشر) مرات ممثلة فى زيادة أصوله من حوالى (576) مليون دينار سنة 1970 م. إلى ما يزيد عن (5600) مليون دينار فى شهر الفاتح العظيم من سنة 1987 م.

2 ـ لقد تلاشى دور الأصول المحلية ممثلة فى سندات الخزانة المحلية (اقتراض من الداخل) كجزء من غطاء الدينار الليبى وأصبحت العملة المحلية مغطاة بالكامل، إما بسبائك ذهبية أو أصول أجنبية أخرى وذلك بداية من سنة 1980 م. وذلك تدعيماً للدينار الليبى ومحافظة على قيمته المحلية والدولية.

3 ـ بدأ المصرف المركزى فى الإضطلاع بدوره فى تمويل عملية التنمية الإقتصادية فى الجماهيرية، وذلك بإقراض الخزانة العامة وقبول السندات المصدرة من قبلها، ومن ثم محاولة سد الفجوة بين ايرادات ومصروفات الخزانة العامة وخاصة فى السنوات الأخيرة؛ وهو الوضع الذى نتج عن انخفاض أسعار النفط عالمياً وانخفاض صادراته.

4 ـ لقد ارتفع رأس مال واحتياطيات مصرف ليبيا المركزى بدرجة كبيرة خلال الفترة (1970-1987 م)، وذلك لدعم الموقف المالى للمصرف المركزى والرفع من كفاءته فى تأدية وظائفه المختلفة.

5 ـ لقد دأب مصرف ليبيا المركزى على تأكيد دوره كمصرف للدولة من خلال مسك حسابات الخزانة العامة وإقراضها والإشتراك فى وضع السياسة الإقتصادية العامة للدولة. ويتضح ذلك من خلال النمو المتعاظم لتلك البنود فى ميزانية المصرف.



6 ـ إستمر مصرف ليبيا المركزى فى أداء دوره فى الإشراف والرقابة على المصارف التجارية وذلك من خلال مسك حساباتها ومراقبة عملياتها وإصدار اللوائح والقرارات التى تؤكد مشاركة المصارف التجارية فى عملية التنمية الإقتصادية، وما ارتفاع ودائع المصارف من حوالى (45) مليون دينار سنة 1970 م. إلى (1222) مليون دينار سنة 1987 م. إلا دليل على ذلك.

جدول رقم (4-10)

تطور عمليات مصرف ليبيا المركزي (1970 - 1987)

بملايين الدينارات قسم الإصدار

النقد	1970	1975	1980	الناتج 1987	نسبة التغير
الأصول:					
أ- أصول أجنبية	112	316	686	1135	%1013
ب - أصول محلية	-	30	-	-	صفر
الخصوم:					
نقود في التداول (مصدرة)	112	346	686	1135	
المجموع (أصول = خصوم)	112	346	686	1135	%1013

قسم العمليات المصرفية

القيد	1970	1975	1980	1987	نسبة التغير
الأصول:					
أ - أصول أجنبية	451.2	323.2	3171.1	495.4	% 10
ب - أصول محلية	1.6	712.6	504.0	993.0	% 621
جـ - أصول أخرى	11.0	125.3	349.9	2980.0	-
الخصوم:					
أ - رأس المال	6.7	8.0	8.0	290.0	%4328
والاحتياطات	357.6	572.1	1857.0	1167.0	
ب - ودائع المصارف	44.9	157.0	1030.5	1222.0	
د - خصوم أخرى	54.6	424.0	1129.5	1789.4	
المجموع (أصول = خصوم ورأس مال)	463.8	1161.1	2045.0	4468.4	% 963
المجموع الكلي (أصول + خصوم ورأس مال)	575.8	1507.1	4711.0	5603.4	%973

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، ابريل 1982 وسبتمبر 1987 م.



المصارف المتخصصة:

ضمن محاولات الدولة المستمرة، لتوفير التمويل اللازم للقطاعات الإقتصادية الأساسية، وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان وعدم الإعتماد كلية فى تمويل هذه القطاعات على المصارف التجارية والتى عادة ما تحجم عن إقراض تلك القطاعات بطبيعة عملها الذى يقتصر على القروض القصيرة الأجل، وحاجة تلك القطاعات إلى قروض طويلة الأجل. ثم إنشاء ثلاثة مصارف متخصصة للقيام بتلك المهام. وفيما يلى موجز لتطور تلك المصارف وما حققته فى مضمار الإقراض.

أولاً: المصرف الزراعي:

لقد حدّد القانون رقم (133) لسنة 1970 م. أهداف المصرف الزراعى فى المساهمة فى النهوض بالإنتاج الزراعى والحيوانى وتشجيع التعاون الزراعى ودعمه وذلك عن طريق:

1 ـ تقديم مختلف القروض النقدية والعينية إلى المشتغلين بالنشاط الزراعى والحيوانى.
2 ـ مد الجمعيات التعاونية الزراعية بما تحتاجه من تسهيلات ائتمائية والقيام بما يلزمها من عمليات مصرفية.
3 ـ تنفيذ برامج منح الإعانات الحكومية للمشتغلين بالنشاط الزراعى والحيوانى.
4 ـ إنشاء الشركات والمنشآت المتصلة بالأغراض التى يقوم عليها المصرف والمشاركة فيها.
5 ـ بيع وشراء ورهن وتملك الأراضى الزراعية والعقارات وغيرها من المنشآت اللازمة لتحقيق أغراض المصرف.
6 ـ القيام بالخدمات الأخرى المتعلقة بالشئون الزراعية والإنتاج الحيوانى، بالتعاون مع الأمانات المختصة.

ولتمكين المصرف الزراعى من تحقيق تلك الأهداف ودعم العاملين بالقطاع الزراعى قامت الدولة برفع رأس مال هذا المصرف من (1) مليون دينار عند إنشائه سنة 1955 م. إلى (48) مليون دينار بنهاية سنة 1988 م. وارتفع عدد فروع ومكاتب المصرف إلى (42) فرعاً موزعة على مختلف البلديات بالجماهيرية، وألغيت الفائدة المصرفية على القروض الزراعية.

ويقوم المصرف الزراعى بمنح العاملين بالقطاع الزراعى والحيوانى ثلاثة أنواع رئيسية من القروض الزراعية وهى القروض الموسمية (قصيرة الأجل) والقروض



جدول رقم (5-10)

قروض المصرف الزراعي حسب فترة الاستحقاق القروض القائمة

(بآلاف الدنانير)

نهاية	قصيرة الأجل	متوسط الأجل	طويلة الأجل	المجموع
1965	1715	1179	1449	4343
1966	2802	2463	2112	7377
1967	0929	2579	2951	6459
1968	1171	2366	4023	7560
1969	1020	2282	5587	8889
1970	1629	2747	6999	11375
1971	2307	4606	9292	16175
1972	3510	6791	11813	22114
1973	3150	8726	1376	25258
1974	3836	10871	14796	29503
1975	3395	11355	15891	30641
1976	4406	10166	17671	32243
1977	9722	9470	19469	38661
1978	7561	13447	20480	41488
1979	10060	14632	20372	45064
1980	8330	11152	18764	38246
1981	19365	9293	17337	46095
1982	15000	9713	18578	43291
1983	12450	12400	18365	43215
1984	15850	12480	17300	45630
1985	20750	11850	16800	49400
1986	2590	4430	1880	8900
1987	4650	4000	2660	11310
1988	3400	6000	5500	14900

* تشكل قروض هذه السنوات حجم القروض الممنوحة وليست القروض القائمة (الرصيد) كما هو الحال في السنوات السابقة لها.

المتوسطة الأجل، التى لا تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات، ثم القروض طويلة الأجل التى تمتد فترة إستحقاقها إلى خمس عشرة سنة.

هذا ولقد بلغ حجم القروض التى منحها المصرف الزراعى منذ إنشائه، وحتى نهاية سنة 1988 م ما يزيد عن (225) مليون دينار، موزعة على الأنواع الثلاثة على النحو التالى:



قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	المجموع
101.5 مليون دينار	77.7 مليون دينار	45.9 مليون دينار	225.1 مليون دينار
1988/1957 م	1988/1961 م	1988/1966 م	1988/1957 م

وتعكس هذه الأرقام التطور السريع الذى شهده الإقراض الزراعى فى ليبيا، وخاصة فى السنوات اللاحقة لسنة 1970 م. وكما يتضح من الجدول (5).

ثانياً: مصرف التنمية:

تم إنشاء مصرف التنمية بالقرار رقم (8) لسنة 1981 م وشمل ضمن عملياته العمليات التى كان يقوم بها القسم الصناعى فى المصرف العقارى الصناعى السابق، ويهدف هذا المصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 ـ تقديم القروض لتمويل الإستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية، فى المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشروعات الإنتاجية، ذات الجدوى الإقتصادية سواءً كانت فى شكل مشروعات جديدة أو توسيعات أو تحديثات لطاقة إنتاجية قائمة أو أعمال مساعدة لها. وذلك ضمن استراتيجية وأهداف خطة التحول.

2 ـ توفير المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية، بما يضمن لهذه المشروعات العمل بطريقة إقتصادية مجدية.

3 ـ استظهار الفرص الاستثمارية التى تساهم فى توسيع القاعدة الإقتصادية وتنويع مصادر الدخل للمواطنين بما يخدم خطة التحول وعرضها على الجهات المختصة بالتنفيذ.

4 ـ استقطاب المشاركات الأجنبية، بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية محلياً.

ولقد حدد قرار إنشاء المصرف موارده فى رأس المال المدفوع من قبل الدولة وقد بلغ (100) مليون دينار بالإضافة إلى المخصصات التى تعتمدها خطة التحول للقروض الصناعية، وما يقوم مصرف التنمية باقتراضه من الخارج أو الداخل عن طريق إصدار السندات وشهادات الاستثمار وطرحها للتداول.

ويقوم مصرف التنمية بمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لتمويل المشروعات الصناعية؛ التى يقوم بها كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمتمثل فى التشاركيات الصناعية التى يقوم بإنشائها وإدارتها أفراد طبيعيون. والجدول (6 - 10) يوضح تطور قروض هذا المصرف، كمّاً ونوعاً، خلال الفترة (1970–1986 م.) التى



جدول رقم (6-10)

بيان بالقروض الممنوحة من مصرف التنمية اعتباراً من 1970 م وحتى نهاية سنة 86

نوع النشاط	(أ) 1970 - 1980	81	82	83	84	85	86	المجموع
1 – صناعة غذائية	-	70800	51857	135893	2032925	407590	7834744	10533809
2 – صناعة مواد بناء	-	45937	1200000	-	75425	152400	384000	1857762
3 – صناعة كيماوية وبلاستيكية	-	8000	-	20000	49460	76349	7039626	7880576
4 – صناعة معدنية	-	-	3000	741775	8500	733520	5176000	6689795
5 – صناعة نسيجية	-	-	-	730850	9000	152952	564740	1457542
6 – صناعة منزلية	-	-	8000	-	24000	51000	290200	373200
7 – صناعة الأثاث	-	12000	10500	18000	6080	6700	-	53280
8 – صناعات كهربائية	-	-	-	1541000	-	40000	3100000	4681000
9 – خدمات صناعية (ورسن)	.	17500	14960	-	7625	9500	-	49585
10 – صناعة أخرى	-	-	-	9050	-	15200	65360	89610
	9000000	154237	1315317	3196568	2213015	2332352	24454670	42666159

أ – لم ترد القروض طبقاً للصناعاتض نتيجة لاختلاف التقسيمات بعد سنة 1980.

* تشمل قروض المصرف العقاري الصناعي (الفرع الصناعي) السابق.



ارتفعت من حوالى (1) مليون دينار سنة 1970 م. إلى ما يزيد عن (24) مليون دينار سنة 1986 م، ولقد بلغ إجمالى القروض التى منحها المصرف للصناعات المختلفة خلال هذه الفترة ما يزيد عن (42) مليون دينار.

والجدير بالذكر أن مصرف التنمية يمنح مختلف القروض الصناعية بأسعار فائدة متدنية تتراوح بين 1٪ - 3٪ مع إعطاء فترة سماح مناسبة، قبل البدء فى سداد تلك القروض.

ثالثاً: مصرف الإدخار والاستثمار العقاري:

نظراً لما يحتله قطاع الإسكان من أهمية خاصة فى الإقتصاد القومى وضرورة توفير المسكن المناسب لجميع أفراد المجتمع والتكلفة العالية لإنشاء المساكن وعدم قدرة ذوى الدخل المحدود والمتوسط على تمويل هذا المشروع ذاتياً فقد قامت الدولة بإنشاء مصرف عقارى تناط به مهمة تمويل إنشاء المساكن الخاصة فى شكل قروض طويلة الأجل، وبدون فوائد.

لقد بدأ هذا المصرف فى ممارسة أعماله فى ليبيا لقسم خاص بالمصرف الصناعى العقارى سنة 1965 م. برأس مال قدره (10) عشرة ملايين دينار ثم زيد رأس المال المصرف بنهاية سنة 1969 م. ليصل إلى (45) مليون دينار، وبحلول سنة 1981 م. تمّ فصل القسم العقارى بالمصرف الصناعى العقارى ليصبح مصرفاً عقارياً مستقلاً تحت إسم مصرف الإدخار والإستثمار العقارى.

أسس مصرف الإدخار والإستثمار العقارى كشركة مساهمة ليبية بموجب القانون رقم (2) لسنة 1981 م، برأس مال قدره (100) مليون دينار، دفع منها ما قيمته (71،8) مليون دينار وذلك على النحو التالى حسب المساهمين:

المساهمون	رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع
أمانة الإسكان	40 مليون دينار	12 مليون دينار
صندوق الضمان الاجتماعي	20 مليون دينار	18.8 مليون دينار
صندوق الجهاد	20 مليون دينار	20 مليون دينار
صندوق خدمات المنتجين	10 مليون دينار	10 مليون دينار
شركة ليبيا للتأمين	5 مليون دينار	5 مليون دينار
المصارف التجارية	5 مليون دينار	5 مليون دينار
الإجمالي	100 مليون دينار	71.8 مليون دينار



ويختص مصرف الإدخار والإستثمار العقارى بدعم حركة البناء والتعمير، وذلك بتشجيع الإدخار العقارى من قبل الأفراد وتقديم القروض، لغرض توفير السكن الملائم للمواطنين فى إطار خطة التنمية الإقتصادية. وله فى سبيل تحقيق ذلك اتخاذ الوسائل التالية:

1 ـ العمل على إبراز أهمية دور المواطنين وذلك بتشجيعهم على الإدخار من أجل توفير السكن وذلك لحسابهم وحساب أولادهم أو من يعولونهم وتشجيع الإسكان التعاونى.

2 ـ منح القروض العقارية لإنشاء المساكن الخاصة والتعاونية.

3 ـ إصدار السندات والشهادات الإستثمارية كوسيلة للإقتراض من عامة الشعب واستثمار هذه الأموال فى الإقراض العقارى.

4 ـ قبول الودائع من المتعاملين مع المصرف فى النشاط العقارى.

5 ـ تنفيذ وإدارة المشروعات العقارية لحسابه كبناء العمارات السكنية والخدمية وتأجيرها والإشتراك فى أية استثمارات عقارية مع الجهات الأخرى.

هذا وقد ساهم مصرف الإدخار والإستثمار العقارى مساهمة فعالة فى تمويل المشروعات الإسكانية فى الجماهيرية منذ بدايته كقسم عقارى فى المصرف الصناعى العقارى السابق وحتى سنة 1986 م، حيث بلغ حجم القروض التى قام بمنحها ما يزيد عن (543) مليون دينار مقسمة إلى حوالى (67) ألف قرض بالإضافة إلى ما قيمته (42) مليون دينار فى شكل استثمارات عقارية تشمل إنشاء المبانى السكنية والإدارية، التى يقوم المصرف بتأجيرها إلى جهات خاصة وعامة.

رابعاً: المصرف العربي الليبي الخارجي:

أُنشىء المصرف العربى الليبى الخارجى بموجب القانون رقم (18)، لسنة 1972 م، وذلك للقيام بجميع الأعمال المصرفية وعمليات التمويل لمشاريع التنمية، بما فى ذلك الأعمال المكملة أو المرتبطة التى يستلزمها النشاط المصرفى أو الإنمائى أو المالى، على أن يقوم بكافة أعماله هذه خارج الجماهيرية.

وقد بدأ المصرف العربى الليبى الخارجى نشاطه فى منتصف يونيه 1972 م، واستطاع التوسع بشكل ملحوظ فى مجال المشاركة فى إنشاء العديد من المصارف المشتركة بالتعاون مع بعض البلدان العربية والأفريقية وبعض المصارف الكبرى فى أوروبا، بهدف تقديم الخدمات المصرفية، فى مختلف البلدان، بما فى ذلك تمويل المشروعات الإنمائية والإستثمارية فى بعض البلدان.



ويدار المصرف العربى الليبى الخارجى على أساس تجارى صرف، ضمن المناخ المالى الدولى.

ولقد استطاع المصرف العربى الليبى الخارجى منذ إنشائه بالقيام بالعديد من النشاطات المصرفية والمالية فى الخارج، وتمثلت معظم هذه النشاطات فى مساهمات المصرف فى مصارف ومؤسسات وشركات أجنبية بنسب مختلفة فى جميع قارات العالم. وقد بلغ عدد هذه المساهمات فى نهاية 1985 م حوالى 24 مساهمة وذلك كما هو مبين فى جدول (7-10) الذى يبين مساهمات المصرف العربى الليبى الخارجى فى 1985/12/31 م.

جدول رقم (7-10)

مساهمة المصرف العربي الليبي الخارجي كما هي في 13 .12 .1985

المؤسسة المصرفية	نوع النشاط	المقر	نسبة المساهمة ٪
1 المصرف العربي الليبي التونسي	مصرفي	بيروت	60
2 المصرف العربي الليبي التشادي	تنمية	انجامينا	60
3 المصرف العربي الليبي الموريتاني	تنمية	نواقشوط	51
4 المصرف العربي الليبي الأوغندي	تنمية	كمبالا	51
5 المصرف العربي الليبي المالي	تنمية	باماكو	51
6 المصرف العربي الليبي التوجولي	تنمية	لومى	50
7 المصرف العربي الليبي النيجري	تنمية	نيامي	50
8 المصرف العربي التونسي الليبي	تنمية	تونس	50
9 المصرف العربي عبر القارات	مصرفي	باريز	50
10 المصرف العربي التركي	مصرفي	اسطنبول	40
11 المصرف العربي للاستثمارات والتجارة الخارجية	مصرفي	أبو ظبي	42.22
12 المصرف العربي الإسباني	مصرفي	مدريد	30
13 المصرف العربي اليوناني	مصرفي	أثينا	30
14 المصرف العربي الدولي	تنمية	القاهرة	28.76
15 مصرف اليوباف المحدود	مصرفي	لندن	25
16 مصرف التمويل للاستثمار المالطي	تنمية	مالطا	15
17 المصرف العدبي اللاتيني	مصرفي	البحرين	12.5
18 شركة اليوباك	مصرفي	كيراساو	10.97
19 مصرف الاستثمار العربي الأردني	تنمية	عمان	10
20 شركة الخدمات المالية العربية	مصرفي	أبو ظبي	8.26
21 المصرف العربي الأمريكي	مصرفي	نيويورك	7.73
22 المصرف العربي الإيطالي	مصرفي	روما	7
23 شركة يوبان الدولية	مصرفي	هونج كونج	7
25 مصرف اليوباف العربي الدولي	مصرفي	البحرين	4.15

المصدر: المصرف العربي الليبي الخارجي، التقرير السنوي الثالث عشر 31 .12 .1985 ص 65.



كذلك ساهم المصرف فى إصدارات القروض فى دول العالم المختلفة. وقد توزعت هذه الإصدارات فى سنة 1985 على مختلف قارات العالم.

وقد حظيت دول أمريكا اللاتينية بحوالى 27٪ من هذه الإصدارات، بينما بلغت 22٪ من إجمالى الإصدارات لدول أوروبا الشرقية وحوالى 18٪ للدول العربية والإسلامية وحوالى 16٪ من إجمالى الإصدارات ذهبت إلى أوروبا الغربية، بينما وصلت النسبة 16٪ من إجمالى الإصدارات لتركيا فى آسيا.

وبالرغم من أن مدة إنشاء المصرف قصيرة نسبياً إلا أن المصرف استطاع أن يثبت جدارته، ويصبح من المؤسسات المصرفية الدولية الهامة التى تحظى باحترام كبير، فى مجال العمليات المصرفية والتمويل الدولى. ولقد كان خلال هذه المدة دعماً كبيراً للدول النامية، فى مجال تمويل المشاريع الإنمائية.

التأمين:

ظلت الفروع والتوكيلات الأجنبية هى هيئات التأمين الوحيدة بالسوق الليبى حتى أُنشئت أول شركة تأمين ليبية، وهى شركة ليبيا للتأمين سنة 1964 م. ثم توالى بعدها إنشاء شركات الصحارى للتأمين عام 1967 م. والمختار للتأمين عام 1968 م ثم شركة شمال أفريقيا للتأمين عام 1969 م.

ولقد حظى قطاع التأمين باهتمام بالغ، بعد قيام الثورة وتبلور هذا الإهتمام فى صدور سلسلة من القرارات التى كان من شأنها تلييب ودعم قطاع التأمين فى ليبيا. ومن بين تلك القرارات:

1 ـ صدور قانون جديد للإشراف والرقابة على شركات التأمين، وذلك فى سنة 1970 م. ويهدف إلى بسط رقابة شاملة على شركات التأمين وضمان حقوق جملة وثائق التأمين إلى جانب القضاء على الوكالات والفروع الأجنبية التى كانت تشكل مظهراً من مظاهر السيطرة والنفوذ الأجنبى.

2 ـ ضماناً لحسن توجيه أموال شركات التأمين نحو قنوات استثمار تهدف إلى تحقيق التنسيق بين السياسات الإستثمارية لمختلف الأوعية الإدخارية فى البلاد، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (56) لسنة 1970 م. بتقرير بعض الأحكام الخاصة بمشاركة الدولة فى شركات التأمين، بما لا يقل عن 60٪ من رأسمالها.

3 ـ صدور مجموعة من القرارات سنة 1971 م. لضرورة التأمين الكلى على الواردات



بالإعتمادات المستندية وعلى الواردات الحكومية والتأمين الإلزامى على المركبات الآلية.

4 ـ صدور القانون رقم (80) لسنة 1971 م، القاضى بتأميم شركات التأمين ودمجها فى شركتين هما شركتا «ليبيا للتأمين» والمختار للتأمين، وذلك استجابة لمقتضيات مرحلة التحول، حتى توضع كل مصادر التمويل والإدخار فى نطاق تتوفر لها فيه استغلالها بالشكل الأمثل.

5 ـ صدور قرار اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 28، 12، 1980 م. بدمج شركة المختار للتأمين فى شركة ليبيا للتأمين وبذلك أصبحت هناك شركة واحدة للتأمين وهى شركة ليبيا للتأمين. تقدم خدماتها من خلال (8) ثمانية فروع و(35) مكتباً نوعياً تغطى معظم مناطق الجماهيرية.

وتمارس شركة ليبيا للتأمين أعمالها من خلال خمسة أنواع رئيسية وهى التأمين البحرى وتأمين الحوادث المتنوعة وتأمين الحريق وتأمين السيارات وتأمين الحياة. والجدولان (8 - 10/ 9 - 10) يوضحان مدى تطور الأنواع الأربعة الأولى من التأمين خلال الفترة (1970–1987) وذلك من حيث الأقساط المباشرة التى استلمتها الشركة والتعويضات التى دفعت عن تلك التأمينات وتعكس تطوراً ملحوظاً فى إجمالى الأقساط التى ارتفعت من حوالى (1،2) مليون دينار سنة 1970 م. إلى ما يزيد عن (51) مليون دينار نهاية سنة 1987 م، بينما ارتفع حجم التعويضات خلال نفس الفترة من (120) ألف دينار، إلى ما يزيد عن (14) مليون دينار.

جدول رقم (8-10)

تطور حجم الأقساط المباشرة للسنوات 1970, 1977, 1987

بآلاف الدينارات

نوع التأمين	الأقساط المباشرة 1970	الأقساط المباشرة 1977	الأقساط المباشرة 1987	معدل النمو 1987/1977م
التأمين البحري	294	14.631	18.504	%26.4
تأمين الحوادث المتنوعة	227	7.240	10.192	%40.7
تأمين الحريق	163	2.825	14.915	%42.8
تأمين السيارات	553	5.273	8.056	%52.7
الإجمالي	1.237	29.969	51.667	%72.4

المصدر: التقارير السنوية 1970, 1977, 1987 م لشركة ليبيا للتأمين.



جدول رقم (9-10)

تطور التعويضات المسددة للسنوات 1970, 1977, 1987 م

نوع التأمين	التعويضات المسددة 1970	التعويضات المسددة 1977	التعويضات المسددة 1987	معدل النمو 1987/1977 م
تأمين بحري	-	4.243	6.548	% 54,3
تأمين حوادث منوعة	-	2.100	2.504	% 19.2
تأمين حريق	86	876	3.256	% 271.6
تأمين سيارات	04	3.849	2.086	% 46.-
شركة المختار	27	-	-	
شركة شمال أفريقيا	03	-	-	
الإجمالي	120	11.068	14.394	% 30

جدول رقم (10-10)

تطور التأمين على الحياة في ليبيا (1970 - 1987 م)

بالآف الدينارات

البيان	نهاية 1970	نهاية 1977	نهاية 1987	نسبة التغير 1987 - 1977
عدد الوثائق السارية	99 وثيقة	1111 وثيقة	225 وثيقة	%301
إجمالي مبالغ التأمين	226	15.349	61.480	%301
إجمالي الأقساط السنوية	17	747	1.020	% 37
إجمالي التعويضات المدفوعة	ع.م.	212	372	% 75
إجمالي الودائع المستثمرة	ع.م.	1.866	8.275	%343

التأمين على الحياة:

من ضمن النشاطات التى تمارسها شركة ليبيا للتأمين فى مجال صناعة التأمين هو نشاط التأمين على الحياة. ويختلف هذا النوع من التأمين عن غيره من فروع عديدة على الصعيدين الفردى والعام، ونذكر من هذه المزايا على سبيل المثال ميزة الإدخار طويل المدى وتكوين أرصدة مالية جيدة بالمصارف بالإضافة إلى تخفيف حدة التضخم فى البلاد بشكل عام.



ولعل الأرقام الموضحة بالجدول (10) أدناه تعطى صورة واقعية وملموسة عن هذا النوع من التأمين الذى قد شهد بعض التراجع فى عدد وثائق التأمين بين سنتى 1977 و1987 م. فى حين حقق ارتفاعاً فى إجمالى مبالغ التأمين والأقساط المدفوعة والتعويضات التى قامت الشركة بدفعها عن التأمين عن الحياة، وبذلك يحتاج قطاع التأمين على الحياة مزيداً من التشجيع والإنتشار للنهوض به إلى مستوى أفضل نظراً لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية جمة فى تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للإستثمار.

الاستثمارات:

يعتمد قطاع التأمين فى ليبيا من خلال شركة ليبيا للتأمين اعتماداً كبيراً على دخل الإستثمارات التى يقوم بها، لفائض أموال التأمينات المختلفة وعلى استغلال الفترة الفاصلة بين استلام أقساط التأمين ودفع التعويضات فى تلك الإستثمارات، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من عمولات من اتفاقيات إعادة التأمين.

وتتوزع حافظة الإستثمار فى قطاع التأمين الليبى على رقعة واسعة من الاستثمارات فى القطاعات المختلفة ذات درجات السيولة والمخاطرة المختلفة لتحقيق عائد مجزٍ مع المحافظة على درجة سلامة مالية معقولة، حفاظاً على أموال حملة وثائق التأمين، ويمكن تلخيص حركة استثمار أموال قطاع التأمين حتى نهاية سنة 1987 م. على النحو التالى:

1 - مساهمات في القطاع الخدمي:

الشركة الوطنية للإستيراد وتصدير المواد الغذائية	750,000	د.ليبى
الشركة العامة للألكترونات	400,000	د.ليبى
الشركة الأهلية للمرائب	150,000	د.ليبى
الشركة الوطنية لتجهيزات الطرق	075,000	د.ليبى
شركة ليبيا للفنادق والسياحة	090,000	د.ليبى
الشركة العامة للنشر والتوزيع	050,000	د.ليبى
مصرف الوحدة	004,720	د.ليبى
الشركة الليبية للسفر والسياحة	105,000	د.ليبى
الإجمالى	**3,035,000**	**د.ليبى**



2 - مساهمة في القطاع الصناعي:

الشركة الأهلية لتجارة وتصنيع الملابس	1,400,000 د.ليبى
الشركة الوطنية للسميد	175,000 د.ليبى
الشركة الوطنية للمواسير	300,000 د.ليبى
الشركة العربية للأثاث	200,000 د.ليبى
شركة القطن الطبى	200,000 د.ليبى
مصنع الآجر	530,000 د.ليبى
شركة المشغولات المعدنية	90,000 د.ليبى
الشركة الوطنية للصابون	140,000 د.ليبى
الإجمالى	**3,035,000 د.ليبى**

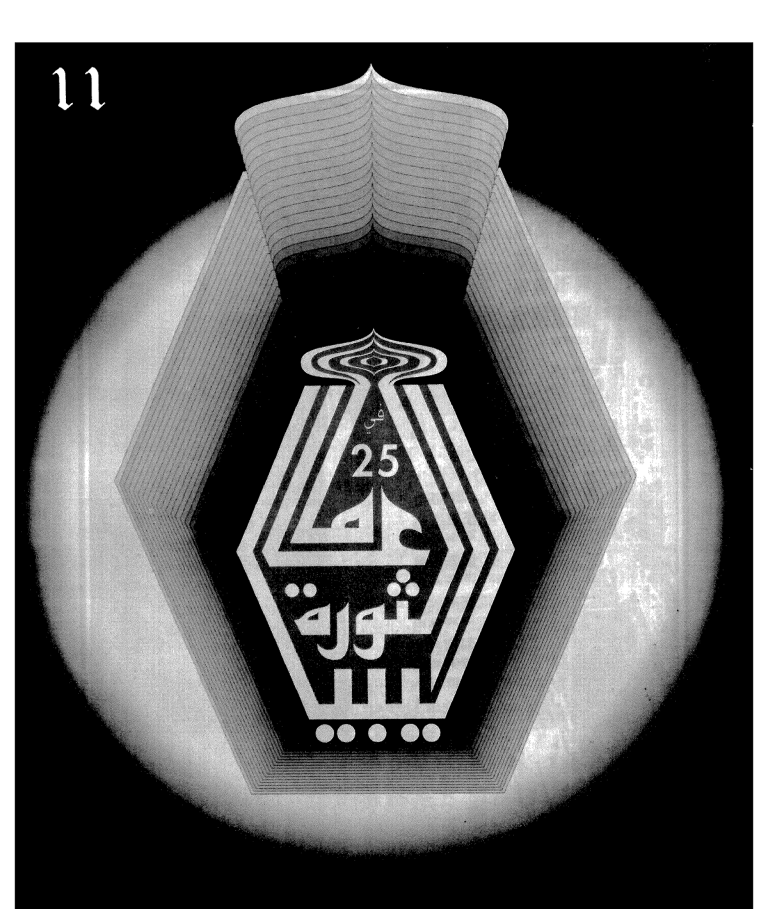
3 - استثمارات في قطاع الإسكان:

تنفيذ مباشر من شركة التأمين	23,968,171 د.ليبى
إقراض المجلس الوطنى للاستثمارات العقارية	15,000,000 د.ليبى
تمويل مصرف الإدخار والإستثمار العقارى	2,750,000 د.ليبى
المساهمة فى مصرف الإدخار والإستثمار العقارى	5,240,000 د.ليبى
الإجمالى	**46,958,000 د.ليبى**

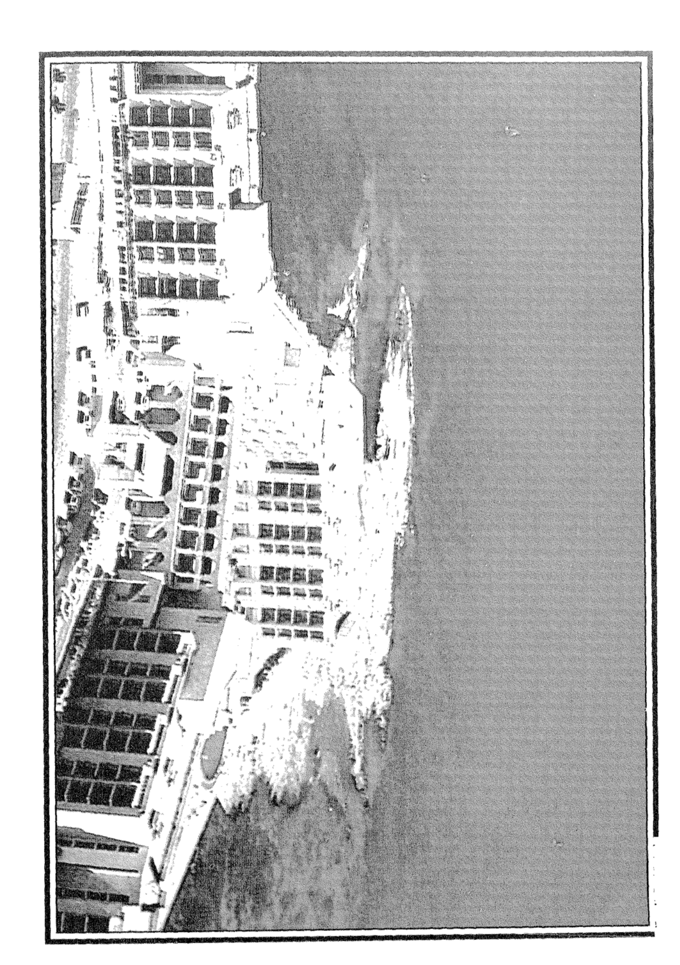
4 - دعم التشاركيات والإنتاج:

إقراض التشاركيات الإنتاجية عن طريق مصرف التنمية الصناعية	750,000 د.ليبى
شراء معدات للصيد البحرى عن طريق نفس المصرف	3,500,000 د.ليبى
الإجمالى	**4,250,000 د.ليبى**

وبذلك بلغ إجمالى استثمارات قطاع التأمين فى مختلف قطاعات الإقتصاد القومى بنهاية سنة 1987م. حوالى (56) مليون دينار ليبى.



الاستثمارات الخارجية





حيث إنَّ الإيرادات، من بيع النفط، ليست ملكاً للأجيال الحالية فقط، ولكنَّ النفط وجد تحت هذه الأرض، لتستفيد منه كل الأجيال، التى قـدّر لها أنْ تعيش عليها، وحيث لا يمكن لجيل أن يستخرج حصة وأنْ يترك حصة باقى الأجيال منه، ذلك لأنَّ حصة أى جيل، فى هذه الحالة تساوى رياضياً صفراً. هذا، بالإضافة إلى أنَّه لا يوجد ضمان من أنَّ النفط سوف تتضاءل قيمته أو من أنّ يصبح لا قيمة له، فى الأمد الطويل جداً؛ وذلك نتيجة الاكتشافات النفطية المتزايدة، يوماً بعد يوم، زيادة على احتمال اكتشاف طاقة بديلة للنفط، استغلالها أفضل اقتصادياً من النفط. وخير مثال على ذلك ما حدث للفحم الحجرى، بعد اكتشاف واستغلال النفط. وبالتالى فإنَّ الطريقة التى انتهجتها الجماهيرية هى ألاَّ يستخرج النفط بكميات كبيرة، بالشكل الذى يؤدى إلى استنزافه، خلال عدد قليل من السنوات، وألاَّ يستخرج بكميـات صغيرة، بالصورة التى تترك منه كميات كبيرة فى الأرض، للمستقبل البعيد جداً، مما يعرض قيمته للتضاؤل أو الانعدام؛ ولكن تراعى حصة الأجيال القادمة، في ما يتم استخراجه من نفط، فى كل سنة من السنوات؛ أى يستقطع مبلغ مالىّ، من قيمة المبيع من النفط، حصةً لتلك الأجيال. إلاَّ أنَّه من الناحية الإقتصادية يجب ألاَّ يحتفظ بما هو مخصص للأجيال القادمة من أموال، فى شكل نقدىّ أو فى أرصدة مجمدة، دون استثمارها؛ ذلك لأنَّ هذا يؤدى إلى تناقص قيمتها الحقيقية، نتيجة للارتفاع المستمر فى الأسعار العالمية، إضافـة إلى تضييع فـرصة تنميـة تلك الأموال بعـائد، نـاتج عن استثمارها. وبالتالى فإن ما حدث فى الجماهيرية هو مراعاة نصيب الأجيال القادمة في ما يتم استخراجه من نفط أو استغلال للثروات؛ مراعاته إمَّا فى البناء الداخلى والرفع من المستوى المعيشى للمجتمع الليبى - إذ كان معظمـه يعيش فى مساكن من الصفيـح



والخيام، أو فى بيوت لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من الشروط الصحية، إضافة إلى تخلف وسائل الاتصال والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها من متطلبات العصر - وإمّا فى أن يتم استثمار الأموال فى استثمارات خارجية تضمن المحافظة عليها، فى شكل عملات صعبة، تنمى. وحيث إنَّ الثورة قد انشغلت فى السنوات الأولى، بالبناء الداخلى، رغم أن هناك أموالاً يتم توجيهها إلى استثمارات خارجية، لذلك فقد تأخر إنشاء شركة متخصصة فى الاستثمارات الخارجية، حتى سنة 1985. أمّا قبل ذلك فلم يكن إلاّ شركة الاستثمارات الوطنية تقوم باستثمار الأموال، داخلياً وخارجياً؛ وبما أنَّ جل استثماراتها الداخلية كانت تستخدم فى البناء، لذلك حُلّت فى سنة 1981، لتؤول كل استثماراتها الداخلية لمصرف الادخار والاستثمار. أمّا استثماراتها الخارجية فقد آلت إلى الشركةِ التى أُنشئت، لهذا الغرض: «الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية».

نشأة الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية:

أُنشئت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، بموجب القانون، رقم 6، لسنة 1981، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية؛ فى دور انعقادها العادى الثالث، لسنة 1389-1390 من وفاة الرسول، الموافق 1980 ميلادية، التى صاغها مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده العادى السادس فى الفترة من 27 صفر - غرة ربيع الأول 1390، من وفاة الرسول، الموافق 3 - 7 يناير 1981، وهى شركة مساهمة تتمتع بجنسبة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

ولقد حدد القانون المذكور رأسمال الشركة، بمبلغ 500,000,000 خمسمائة مليون دينار ليبى، مقسماً على خمسة ملايين سهم، قيمة كل سهم مائة دينار، مملوكة كلها للدولة. هذا، ويجوز زيادة رأسمال الشركة، باقتراح من الجمعية العمومية للشركة، وموافقة اللجنة الشعبية العامة. وحيث إنَّ القانون نص على أن تؤول إلى الشركة مجموعة من المساهمات والاستثمارات الخارجية، التى كانت قائمة، أو كانت تحت التأسيس، وقت إنشائها؛ لذا فإنه تدخل من ضمن رأسمالها القيمة الدفترية لتلك المساهمات والاستثمارات، التى تظهرها سجلات الجهات التى وجدت بها المساهمات والاستثمارات. أمّا باقى رأس المال فقد نصَّ القانون على أن تقوم الدولة بدفعه نقداً.



إدارة الشركة:

لقد نصَّ القانون، رقم 6، لسنة 1981، على أن تدار الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، بمجلس إدارة مكوّن من خمسة أعضاء، بما فيهم الرئيس. وقد اشترط فى مَن يعيّن لمجلس الإدارة أن يكون من هؤلاء الذين تتوفر فيهم المؤهلات والخبرات المتصلة بأغراض الشركة، حيث يصدر قرار بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، من اللجنة الشعبية العامة. ويكون تعيين كل من الرئيس والأعضاء لمدة خمس سنوات، ويكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات فى إدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة، لتحقيق أغراضها، باستثناء ما احتفظ به القانون أو نظام الشركة الأساسى من سلطات للجمعية العمومية.

أغراض إنشاء الشركة:

لقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم (6)، لسنة 1981، الخاصة بانشاء الشركة، والمادة (2) من نظامها الأساس على أن تكون أغراض إنشاء الشركة هى استثمار الأموال العربية الليبية، خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحرى وبالتعدين والمواصلات وغيرها من القطاعات، على أسس اقتصادية سليمة، بما يساهم فى تنمية موارد الاقتصاد الوطنى وتنويعها.

وللشركة - فى سبيل تحقيق أغراضها - الحق فى القيام بجميع أوجه النشاط، التى ترى أنَّها تحقق كلَّ أو بعض أهدافها، أو تنمية حقوقها، ومصالحها. ولها على وجه الخصوص:

أ - التأسيس أو المساهمة فيه، أو التملك الكلى أو الجزئى للمشروعات، فى القطاعات المتعلقة بأغراض الشركة.

ب - إقراض واقتراض الأموال.

جـ - إجراء كافة التصرفات القانونية، في ما تمتلكه من أموال، وخلاف ذلك من أوجه التصرف القانونى.

د - القيام بأعمال أخرى تكفل تحقيق أغراضها، أو تكلف بها فى إطار التعاون، بين الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الإشتراكيّة العظمى، وغيرها. ويجوز أن يكون للشركة - فى سبيل تحقيق أغراضها - مصالح أو اتفاقيات مع الآخرين ممن يديرون أو يزاولون أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأغراضها، مما قد يعاونها على تحقيق أهدافها.



جدول رقم (1-11)

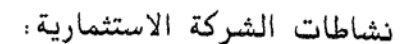
مساهمات الشركة العربية الليبية للإستثمارات الخارجية

في شركات مشتركة.

القطاعات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الشركات القابضة والاستثمار	145683148	109840722	111091356	152443918	199109456	80923001	81341774
شركات النقل البحرى	31842878	33698053	33698053	33736101	33764144	33764144	33764144
الشركات الصناعية	8842497	10375363	12640618	13515337	13515337	16319670	23383953
شركات الصيد البحرى	3782888	4455183	4924337	5865514	7622120	7955252	8036898
الشركات السياحية	10312491	16739125	17915793	20074374	20202916	21602889	21763643
الشركات الزراعية	12680904	40625751	46393115	45765629	1722709	17924947	18370538
شركات التعدين	9687356	10945420	11472289	16654172	15506784	15506784	15945988
الشركات العقارية	286448	11232631	14293145	15506784	293010	826203	1209800
الشركات التجارية		221997	221997	293010	328856	367789	2123039
قطاع الشركات الأخرى	1890687	2292657	4387617	1956334	1928407	2056668	6577339
المجموع	225009895	240426902	257038319	305811173	309495744	197247352	212517116

المصدر: التقارير السنوية للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية للسنوات من 1981 الى 1987 م.





نشاطات الشركة الاستثمارية:

إنَّ من أغراض الشركة الموضحة أعلاه استثمار الأموال، خارج الجماهيرية، فى مجالات الزارعة والصناعة والسياحة والصيد والنقل البحرى والتعدين والمواصلات وغيرها؛ وبالتالى فإنا نقوم فيما يلى بتصنيف مساهمات الشركة فى شركات، خارج الجماهيرية، حسب القطاعات وتطورها، خلال سنوات إنشاء الشركة، إلى نهاية سنة 1987؛ فمن الجدول رقم (1 - 10) يبدو واضحاً أنّ هناك زيادة ملحوظة فى استثمارات الشركة، فى قطاعاتها المختلفة. وهذه الزيادة قد يكون سببها زيادة فى رأسمال الشركة المدفوع، حيث كان فى نهاية سنة الإنشاء، (1981) 238,780,500 ديناراً، ثم ارتفع إلى أن أصبح 268,911,300 ديناراً، فى نهاية السنة المالية 1986، أو أنَّ زيادة الاستثمارات قد موّلت بأرباح الشركة، التى يتم احتجازها، أو تُعَلّى للاحتياطات والمخصصات. ولقد كان للعامل الأخير دور كبير فى تمويل استثمارات الشركة، حيث إنَّ الأرباح المحققة، سنوياً لا يتم توزيعها على المساهمين؛ (الخزانة العامة للدولة) بل يعاد استثمارها بالكامل، بالشركة. وهذا تأكيد على أنَّ الغرض من إنشاء الشركة هو الاستثمار، من أجل تنمية الموارد الاقتصادية، ومراعاة حصة الأجيال القادمة من ثروات البلاد الطبيعية والمحافظة عليها، فى شكل عملات صعبة وتنميتها.

وقد تظهر الصورة أوضح، لو تمَّ إبراز الزيادات فى استثمارات الشركة، فى القطاعات المختلفة، فى شكل نسب مئوية، موضحة بالجدول رقم (2 - 11)

يتضح من الجدول رقم (1 - 11) ورقم (2 - 11) أن استثمار الأموال فى مساهمات، خارج الجماهيرية يتزايد، من سنة لأخرى، بصفة عامة. إلاَّ أنَّ هناك انخفاضاً فى ما هو مستثمر من أموال فى الشركات القابضة وفى الاستثمار، ما بين السنتين 1985-1986. وقد يبدو للوهلة الأولى أنَّ هناك تقليصاً فى استثمارات الشركة، خاصة أنَّ الانخفاض كان كبيراً، بالقدر الذى أدَّى إلى تخفيض قيمة المساهمات، بنسبة 36,27٪، ولكن سبب الانخفاض ليس لتقليص فى استثمارات الشركة، فى الحقيقة، بل لبيع مساهمات الشركة فى شركة «الفيات»؛ (شركة إيطالية لتصنيع السيارات)، ولاستثمار الأموال الناتجة عن البيع (القيمة الدفترية للأسهم والأرباح الرأسمالية) فى محفظة خاصة[1]، وبالتالى فإنَّ الانخفاض فى المساهمات قد

---

(1) لم تتأثر المحافظ الاستثمارية فى سنة 1986، لأنَّ البيع تمَّ قرب انتهاء السنة المالية 1986، وبالتالى فإن المحفظة الخاصة ظهرت فى سنة 1987. أما الأموال المتحصل عليها من عملية البيع فقد تأثرت بها الودائع فى سنة 1986، كما يظهر فى الجدول رقم (3)، التالى.



جدول رقم (2-11)
زيادة الأموال المستثمرة في المساهمات (نسباً مئوية)

القطاع	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الشركات القابضة والاستثمارات	(24.6)	1.1	37.2	30.6	(59.4)	.5
النقل البحري	5.8	00	.1	.1	00	00
الشركات الصناعية	17.3	28.8	6.9	00	20.7	43.3
شركات الصيد البحري	17.3	10.5	19.1	30.0	4.4	1.0
الشركات السياحية	17.8	7.0	12.1	.1	6.9	.7
الشركات الزراعية	62.3	14.2	(1.4)	(62.4)	4.1	2.5
شركات التعدين	220.4	4.8	45.2	(6.9)	00	2.8
الشركات العقارية	13.0	27.3	8.5	(99.1)	182.0	46.4
الشركات التجارية	3821.4	00	32.0	12.2	11.8	477.2
الشركات الأخرى	21.3	91.4	(55.4)	(1.4)	6.7	219.8
المجموع	6.9	6.9	19.0	1.0	(36.3)	7.7

ترتبت عليه زيادة أكبر فى المحافظة الاستثمارية، وذلك بسبب الأرباح الرأسمالية الكبيرة، التى تحصلت عليها الشركة من عملية البيع.

تنويع الاستثمارات:

لقد سبق أن ذكرنا أنَّ الغرض من إنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية هو استثمار الأموال، خارج الجماهيرية على أسس اقتصادية سليمة، وسلامة الأسس الاقتصادية تعنى فى الاستثمار تحقيق أكبر ما يمكن من عائدات وأقل ما يمكن من مخاطرة. وتقاس عائدات الاستثمار، بما يتحقق عنها من عائدات دورية، تأتى فى شكل توزيعات دخل أو فوائد على قروض أو ايجارات عقارات أو غيرها، وكذلك الزيادة فى القيمة السوقية للأصول الاستثمارية. أمَّا المخاطرة فهى التقلبات المتوقعة فى عائدات الأصول الاستثمارية؛ أى أنَّه كلما كانت تقلبات العائدات المتوقعة أكثر كلما كانت المخاطرة أكبر. وقد ثبت علمياً أنَّ مخاطرة عائدات مجموعة من الأصول الإستثمارية تنخفض كلما كانت تلك الأصول أكثر تنويعاً. والتنويع قد يكون فى منشآت مختلفة تعمل فى الصناعة نفسها، أو فى صناعات مختلفة، أو فى دول مختلفة؛ حيث إنَّ التنويع فى منشآت مختلفة يؤدى إلى تخفيض المخاطرة المترتبة على عوامل خاصة بكل منشأة. أمَّا التنويع فى الاستثمار، فى صناعات مختلفة، يعمل على تخفيض



المخاطرة المترتبة على ظروف خاصة بكل صناعة، فى حين أنَّ التنويع، فى دول مختلفة يقود إلى تخفيض المخاطرة، التى يكون سببها عوامل خاصة بكل دولة، على حدة. ولكى تستفيد الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية فقد قامت بتنويع استثماراتها، سواءً بالاستثمار فى منشآت مختلفة داخل الصناعة الواحدة، أو بالاستثمار فى العديد من الصناعات (القطاعات) المختلفة، أو بالاستثمار فى عدد كبير من الدول.

وسيتم فى الآتى استعراض استثمارات الشركة وتصنيفها، بطرق مختلفة.

التنويع من حيث الأصول الاستثمارية:

لقد قامت الشركة بتخصيص الأموال المتاحة لها على مجموعة من الأصول الاستثمارية، آخذة فى الاعتبار العائدات والمخاطرة، عند اختيارها تلك الأصول. هذا، بالإضافة إلى اعتبارات السيولة[1]. ولقد قامت الشركة بالاستثمار فى أصول مختلفة، أهمها الودائع والقروض ومساهمات فى شركات ومحافظ أوراق مالية[2].

والشكل رقم (1 - 11) يبين التطور الذى حدث على الأموال المستخدمة فى الاستثمارات، خلال السنوات، من 1981 إلى سنة 1986، حيث إنَّ هذه الأموال تزداد سنة بعد أخرى، باستثناء الانخفاض البسيط الذى حدث عليها، خلال سنة 1985. وهذه الزيادة فى الأموال المستثمرة أتت، نتيجة لإعادة استثمار الأرباح، التى تحققها الشركة، وكذلك من زيادات رأسمال الشركة المدفوع. وزيادة فى الإيضاح والتفاصيل فإنَّ الجدول رقم(3 - 11) يبيّن الأموال المستثمرة فى الودائع ومحافظ الأوراق المالية والقروض والمساهمات، كلاً على حدة، والتطورات التى حدثت على كل منها، خلال السنوات، من نشأة الشركة حتى نهاية السنة المالية 1986.

ويبدو واضحاً من الجدول (3 - 11) التغير الذى حدث فى المساهمات، إذ انخفضت بمقدار كبير، بين السنتين 1985-1986؛ وذلك بسبب بيع أسهم الشركة فى شركة «الفيات». ولقد انعكست الأموال المتحصل عليها من بيع أسهم شركة

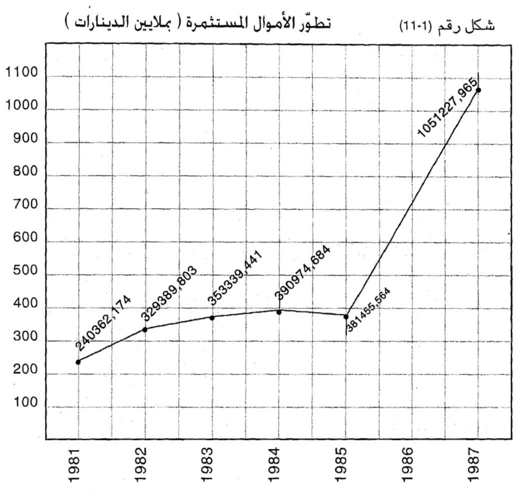
---

(1) قد يتم الاستثمار فى بعض الأصول لا لغرض تحقيق العائدات فقط، بل لما تتمتع به الأصول من درجة سيولة أفضل من بعض الأصول الأخرى، التى تحقق عادة معدلات أكبر من العائدات. والاحتفاظ بأصول على درجة عالية من السيولة، رغم أنَّ انخفاض عائداتها مهم وضرورىٌ فى كثير من الأحيان، ليتجنب المشاكل المترتبة على نقص السيولة، مثل عدم القدرة على سداد الديون والفوائد عليها، فى مواعيدها أو صعوبة الحصول على الائتمان من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

(2) الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، تقارير مجلس الإدارة السنوية، للسنوات 1981 إلى 1986.



شكل رقم (1-11) تطوّر الأموال المستثمرة (بملايين الدينارات)



الفيات فى زيادة الودائع، كما يظهره رصيدها فى نهاية السنة المالية 1986، ثم زيادة الأموال المستثمرة فى محافظ الأوراق المالية، فى سنة 1987. والجدول رقم (4) يبين نسب الزيادة التى حدثت على الأموال المستثمرة فى الأصول الموضحة فى الجدول رقم (3 ـ 11) السابق. ومن الجدول رقم (4 ـ 11) يبدو واضحاً أنَّ هناك زيادة، غير عادية فى الودائع وفى إجمالى الأموال المستثمرة، سنة 1986، حيث كانت الزيادات 18030.7٪، 175.6٪، على التوالى. وحيث إنَّ الأرباح المحققة تستخدم فى تنمية الاستثمارات، ومن ثمَّ الموارد الاقتصادية للجماهيرية، لذا فإنَّ الأرباح المحققة لا يتم توزيعها، مهما يكن حجمها؛ فمثلاً، كان حجم الأربـاح المحققة، سنة 1986، (أرباح عادية وأرباح رأسمالية) كبيراً، بشكل غـير عادى. ولكن أعيـد استثمارهـا، بالكامل، فى الأصول الاستثمارية للشركة.



جدول رقم (3-11)

استثمارات الشركة مقسمة حسب الاصول الاستثمارية

السنة / الأصل	1981	1982	1983	1984	1985	1986
ودائع	13989471	20496277	12337423	5678009	4225574	766126572
محفظة الأوراق المالية	-	-	3021276	4016101	6115968	28443579
قروض	1363405	68466624	80942423	75469398	61618278	54410461
مساهمات	225009298	240426902	257038319	305811176	309495744	197247353
المجموع	240362174	329389803	353339441	390974684	38145564	1051227965

المصدر: تقارير مجلس إدارة الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية السنوية.

التنويع، من حيث القطاعات المستثمر فيها:

فى الوقت الذى قد تكون فيه الظروف مؤاتية، فى سنة من السنوات لبعض القطاعات، الزراعة مثلاً، فإنَّ قطاعات أخرى قد تكون ظروفها سيئة، فلا يمكنها تحقيق معدلات مرتفعة من العائدات، فى تلك السنوات. وفى حالة تنويع الاستثمار، فى عدد من القطاعات، فإنَّ هذا قد يؤدى إلى تخفيض المخاطرة ـ إذا حدث ـ. وإنْ كانت معدلات العائدات مرتفعة فى بعض القطاعات، فى سنة من السنوات، فإنَّ معدلات العائدات، فى قطاعات أخرى تكون منخفضة؛ وبالتالى فإن التنويع يعمل فى مثل هذه الحالات على تخفيض التقلب فى العائدات الإجمالية؛ (تخفيض مخاطرة العائدات الإجمالية). ولكى تستفيد الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية من التنويع فى تخفيض المخاطرة، فقد قامت بتنويع استثماراتها فى عدد من القطاعات؛ كما هو مبين بالجدول رقم (1 - 1 1) والجدول رقم (2 - 1 1) السابقين.

جدول رقم (4-11)

نسب الزيادة في الأموال المستثمرة

أوجه الاستثمار	1982	1983	1984	1985	1986
الودائع	46.5	(38.8)	(54.0)	(25.6)	18030.7
محفظة الأوراق المالية	-	-	32.9	52.3	18030.7
القروض	4921.7	18.2	(6.8)	(18.4)	(3.4)
المساهمات	6.9	6.9	19.0	1.2	(36.3)
المجموع	37.1	7.3	10.7	(2.4)	177.6



التنويع الجغرافي:

لقد اهتمت الشركة بتنويع استثماراتها، فى عدد كبير من دول العالم؛ وذلك لأنَّ للدول ظروفها الخاصة، التى قد تجعل من اقتصاد بعضها يعانى من مشاكل، فى بعض السنوات، فى حين أنَّ اقتصاديات دول أخرى لا تعانى من المشاكل نفسها، وبالتالى فإنَّ التنويع فى عدد كبير نسبياً من الدول يؤدى إلى الاستقرار النسبى فى عائدات الشركة؛ هذا، إذا ما قورنت بعائدات، يتم الحصول عليها من استثمارات، فى عدد صغير من الدول. والجدول رقم (5) يحتوى على قائمة بالدول المستثمر فيها، مصنفة، بحسب القارات التى تقع فيها تلك الدول.

من الجدول رقم (5 - 11) يتضح أنَّ للشركة استثمارات فى أكثر من خمسين دولة، موزعة على أربع قارات، هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك كثيراً من الدول التى توجد بها أكثر من شركة تكون للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية مساهمة فيها، زيادة على أن هذه الشركات تعمل فى قطاعات مختلفة.

تجربة الجماهيرية في حل مشكل مديونية الدول الفقيرة:

من المشاكل المستعصية الحلول بالنسبة لاقتصاديات الدول الفقيرة هى مشكلة المديونية، حيث إنَّ مثل هذه الدول تقترض الأموال، لغرض التنمية وبناء اقتصادها. ولكنَّ مردود المشاريع التنموية يكون بسيطاً وبطيئاً، إضافة إلى أنَّ الدول التى فى طور النمو تنقصها فى كثير من الحالات مقومات القيام بمشاريع اقتصادية، ذات مردودات عالية. فمثل هذه الدول تنقصها عادة الكفاءات والتكنولوجيا، إضافة إلى تخلف وسائل الاتصال والمواصلات، وبالتالى تجد مثل هذه الدول نفسها عاجزة، فى حالة الاقتراض عن سداد الديون والفوائد المستحقة عليها، بل إنَّ الأمر قد يكون أصعب من ذلك، حيث إنَّ الفوائد على الديون تجعل من حجم الديون يزداد، سنة بعد أخرى، ومن ثمَّ تغرق الدول المديونة، أكثر فأكثر فى مشكلة المديونية، وبالتالى فإن المخرج من مأزق المديونية يزداد، فى كل مرة صعوبة. ولا تكتشف الدول المدينة أنَّ الداء كامن فى الدواء إلاَّ بعد فوات الآوان؛ أى أنها لا تكتشف أنَّ المديونية تزيدها فقراً، إلاَّ بعد تضاعف حجم الديون المطالبة بها.

إنَّ للمديونية ـ إضافة إلى الأعباء المالية على اقتصاديات الدول المدينة ـ آثاراً استعمارية، قد تكون أكثر صعوبة من المديونية نفسها؛ فعن طريق المديونية يمكن للدول الامبريالية إملاء شروط استعمارية وممارسة ضغوط على الدول المدينة، تفقدها



جدول رقم (5-11)

قائمة بالدول التي للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية استثمارات بها

(مساهمات في شركات تقع بهذه الدول)

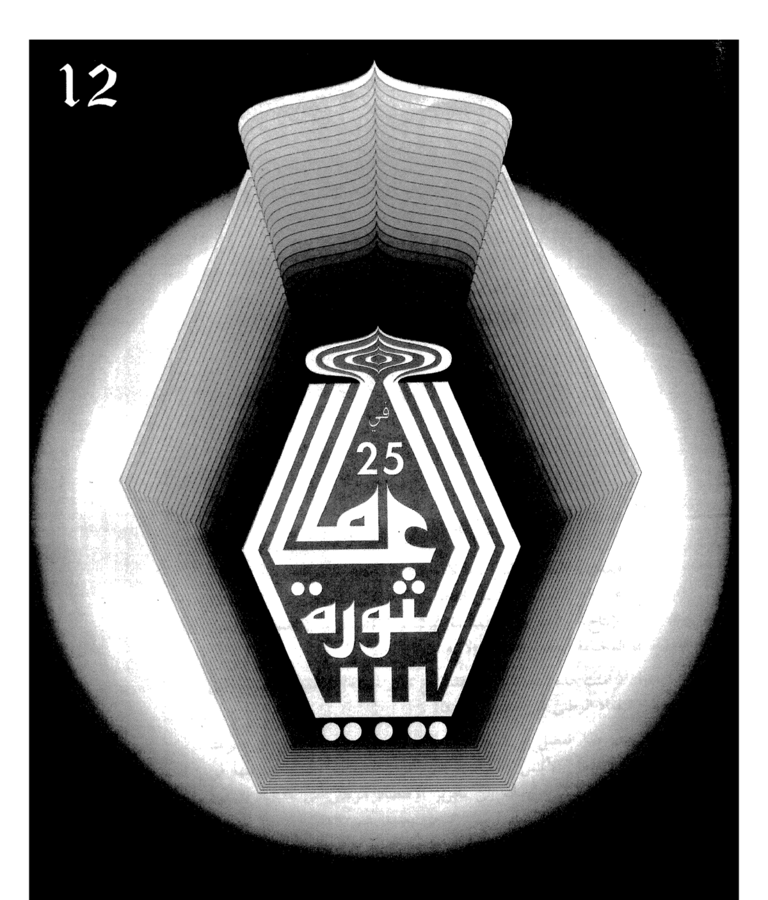
افريقيا	آسيا	اوروبا	اميركا الشمالية
الجزائر	البحرين	فرنسا	جرينادا
انجولا	الأردن	اليونان	غويانا
بنين	العراق	ايطاليا	نيكاراغوا
بوروندي	الكويت	لوكسمبرغ	
الكميرون	لبنان	مالطا	
افريقيا الوسطى	ماليزيا	رومانيا	
تشاد	الباكستان	اسبانيا	
اثيوبيا	السعودية	تركيا	
جامبيا	سريلانكا	سويسرا	
غانا	سوريا	المانيا الغربية	
غينيا	اليمن الديمقراطية	بريطانيا	
ليبيريا			
مدغشقر			
مالى			
موريتانيا			
المغرب			
موزمبيق			
النيجر			
رواندا			
الصومال			
السيشل			
السودان			
التوجو			
تونس			
اوغندا			

حريتها، وتفرض عليها تبعية اقتصادية وسياسية. ولقد شعرت الجماهيرية بمسؤوليتها العالمية فى إنقاذ البشرية من براثن الاستعمار وتحرير الشعوب المستعمرة وتحطيم العلاقات الظالمة، منذ انبلاج ثورة الفاتح من سبتمبر، حيث تقدمت للعالم الثالث بنموذج جديد للتعاون الاقتصادى، عبَّر عنه قائد الثورة بقوله: إنَّ بلادى تقدم فلسفة جديدة للتعاون الاقتصادى لدول العالم الثالث، وهذه الفلسفة هى المشاركة؛ نظام المشاركة الاقتصادية.



إنَّ نظام المشاركة بين دول العالم الثالث، خاصة بين الدول الأفريقية لهو البديل عن الاحتكارات الاستعمارية. وقد أثمرت سياسة المشاركة وأدت إلى قيام عدد من الشركات المشتركة، لذا يكون البديل عن المديونية العالمية هو إنشاء شركات مشتركة، بين الدول الغنية والدول التى تحتاج لرؤوس الأموال، لبناء اقتصادياتها. وفى المشاركة حل عملى ونهائى لمشكلة المديونية وتخليص الشعوب من آثارها السيئة. ورغم أنَّ المردود الاقتصادى لبعض الشركات المشتركة قد لا يكون بالحجم الذى يشجع على الاستثمار، لغرض تحقيق العائد الاقتصادى فقط، ولكن الجماهيرية تبنَّت نظام المشاركة فى كثير من الحالات، لإيمانها بفعالية هذا النظام فى خلاص الشعوب الفقيرة، وبأنه مخرج أمثل لها من مأزق المديونية.

وحيث إنَّ القارة الأفريقية تعتبر من القارات الفقيرة التى تعانى من مشاكل المديونية، لذا فإنَّ الشركات المشتركة بأفريقيا شكلت نسبة كبيرة من مساهمات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بشركات مشتركة، حيث بلغت الشركات المشتركة، فى نهاية سنة 1984 أربعاً وتسعين شركة؛ كان منها أربعون شركة بأفريقيا، هذا بالإضافة إلى أنَّ الشركات الزراعية المشتركة اثنان وعشرون شركة (22)؛ كان منها ست عشرة شركة (16) بأفريقيا.



هيكلة الاقتصاد الليبي



الفصل الثانى عشر
هيكلة الاقتصاد اللّيبى

مقـدمــة :

يمر المجتمع العربى الليبى بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية منذ قيام الثورة فى عام 1969 م. وقد شمل التحول الاقتصادى، المؤسسات الاقتصادية، وعلاقات الإنتاج، والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، بالإضافة إلى دور القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادى.

وقد تزامنت هذه التحولات وتوافقت مع تطور حركة المجتمع والظروف التى مر بها الاقتصاد الوطنى على مدى ربع قرن.

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع مسيرة الاقتصاد الوطنى والتغيرات التى طرأت على هيكله فى إطار الأسس والمبادىء التى أقرها المجتمع وتمت صياغتها فى شكل تشريعات وقوانين تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطنى من التبعية والنفوذ الأجنبيّين وتحويله إلى اقتصاد وطنى إنتاجى يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبى والملكيات الخاصة لأفراده لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التعرف على التطورات التى طرأت على هيكل الاقتصاد الوطنى يتطلب مسحاً شاملاً لواقع القطاعات والمؤسسات الاقتصادية، وعرضاً تحليلياً لمختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية المطبقة، ومعرفة الدور الذى تلعبه هذه



القطاعات والمؤسسات فى النشاط الاقتصادى. ولا يمكن، بطبيعة الحال، الإلمام بكل هذه الجوانب فى فصل واحد، فى إطار هذا الكتاب. إذ يتطلب القيام بذلك دراسات مطولة قد تستوعب أكثر من فصل واحد. وعلى هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على هذا الموضوع (هيكلة الاقتصاد الليبىّ) من خلال عرض المحاور التالية:

أولاً: هيكل النشاط الاقتصادى.
ثانياً: دور القطاع العام والقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.
ثالثاً: التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى وتطورها.
رابعاً: التوجه نحو إعادة هيكلة النشاط الاقتصادى والقطاعات المكونة له.

أولاً: هيكل النشاط الاقتصادى:

يتصف الاقتصاد الليبى بكونه اقتصاداً صغير الحجم نسبياً يعتمد على مورد طبيعى ناضب، هو النفط، كمصدر للدخل ومورد للصرف الأجنبى. كما يتصف بارتفاع معدل نمو السكان ومحدودية القوى العاملة الوطنية خصوصاً العمالة الماهرة. ويعتبر اتساع الرقعة الجغرافية من الملامح المميزة لليبيا فى ظل قلة عدد السكان، الأمر الذى أضفى إلى تناثر السكان وتدنى الكثافة السكانية فى المناطق الداخلية والريفية من البلاد، وفى الوقت نفسه تزداد الكثافة السكانية فى المدن الرئيسية المطلة على الساحل. ونظراً لاتساع المنطقة الصحراوية من البلاد فقد رتبت هذه الوضعية صعوبات وأعباء إضافية واجهت مجهودات التنمية وحدت من الاستغلال الأفضل للإمكانيات المتاحة.

وقد رتبت هذه الخصائص التى يتميز بها الاقتصاد الليبى جملة من النتائج انعكست على جملة من المتغيرات الهامة من أهمها:

1 ـ الاستراتيجيات المتبعة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2 ـ هيكل النشاط الاقتصادى ودور القطاعات المختلفة فيه.
3 ـ هيكل الاستثمار والإنتاج والاستخدام.

يوضح هيكل الناتج المحلى الإجمالى ، أنماط الاستثمار والاستخدام، ومستوى الأداء فى الاقتصاد الوطنى، كما يعكس طبيعة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد.

فقد وجهت جهود التنمية ورسمت استراتيجياتها بحيث تتحقق أهداف



لتوسيع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال توجيه جل الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، والعمل على إشراك المواطنين فى تحقيق التحول الاقتصادى والاجتماعى، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة.

جدول رقم (1-12)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الدخل الخارجية)

في عامي 1970 و 1990

(مليون دينار)

			الهيكل (٪)	
القطاعات الاقتصادية	1970	1990	1970	1990
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	33.1	423.5	2.6	5.4
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	2250.1	63.1	28.8
الصناعات التحويلية	22.5	573.1	1.7	7.3
التجارة والمطاعم والفنادق	47.0	517.5	3.7	6.6
المال والتأمين والعقارات	13.0	336.5	1.0	4.3
التشييد	87.8	1020.5	6.8	13.1
النقل والتخزين والمواصلات	43.2	442.5	3.4	5.7
ملكية المساكن	59.6	314.2	4.6	4.0
الخدمات العامة (1)	161.6	1699.5	12.5	22.0

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى، خلال السنوات 1970-1990، النوار (فبراير) 1991م. ص.12.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) والمتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية، يتضح ما يلي:

---

(1) تشتمل الخدمات العامة على التعليم والصحة، والخدمات الاخرى.



1 ـ يساهم قطاع النفط والغاز بنحو 29 ٪ من إجمالى الناتج المحلى، وعلى الرغم من تدنى الأهمية النسبية لقطاع النفط فى هيكل الإنتاج فيما بين عامى 1970 و 1990، إلاّ أنه ظل فى الترتيب الأول بالمقارنة ببقية القطاعات الأخرى، علاوة على كون قطاع النفط المصدر الرئيسى للصرف الأجنبى، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 98 ٪ من إجمالى الصادرات.

2 ـ تدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعات التحويلية فى تكوين الناتج المحلى، بالمقارنة بقطاع النفط من جهة، ومقارنة بالقطاعات الخدمية من جهة أخرى، وذلك بالرغم مما حظيت به القطاعات الإنتاجية من استثمارات طيلة الفترة الماضية منذ عام 1970.

3 ـ يأتى قطاع الخدمات العامة وقطاع التشييد فى الترتيب الثانى والثالث على الترتيب بعد قطاع النفط فى هيكل الناتج المحلى الإجمالى وذلك نظراً لما سيضطلع به قطاع الخدمات العامة من دور فى النشاط الاقتصادى وباعتبار المستخدم الرئيسى للقوى العاملة.

وباستعراض البيانات الواردة فى الجدول رقم (2-12) يمكن الوقوف على هيكل الاستثمار فى الاقتصاد الوطنى.

جدول رقم (2-12)

توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية

إجمالي الفترة 1970 - 1988

القطاع	الأهمية النسبية
النقل والتخزين والمواصلات والكهرباء والغاز والحياة	% 32
الخدمات العامة (التعليم والصحة)	%16
الصناعة	%15
الاسكان والتشييد	%12
الزراعة	%12
الخدمات الاخرى والنفط	%10

المصدر: مشتق من البيانات الواردة بالفصل الخامس، حول التكوين الرأسمالي الثابت جدول رقم (1-3).



ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى:

1 ـ حظيت قطاعات النقل والمواصلات والكهرباء والتخزين بجل الاستثمارات التى نفذت فيما بين عامى 1970 و 1988. وهو ما يشير إلى الاهتمام الذى أعطى لبناء مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد الوطنى.

2 ـ جاءت قطاعات الخدمات العامة (التعليم والصحة)، فى الترتيب الثانى بعد قطاعات البنية التحتية للاقتصاد حيث استحوذت على حوالى 16 ٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة.

3 ـ إذا نظرنا إلى قطاعى الزراعة والصناعة كقطاع إنتاجى واحد، نجد أنهما قد استحوذا على 27 ٪ من إجمالى الاستثمارات التى نفذت منذ عام 1970 وبذلك يحتلا الترتيب الثانى بعد قطاع البنية التحتية فى تكوين رأس المال الثابت المحلى.

وبالنظر إلى هيكل الاستخدام، يمكن الوقوف على تطور توزيع القوى العاملة فى الاقتصاد الوطنى وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم (3 - 12)

جدول رقم (3-12)

تطور هيكل الاستخدام في الاقتصاد الوطني 1970-1990

(نسب مئوية)

النشاط الاقتصادي	1970	1980	1990
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	29.0	18.9	18.5
استخراج النفط والغاز	2.3	1.4	1.6
الصناعات التحويلية	4.7	7.1	9.8
التشييد	11.3	21.3	15.4
الادارة العامة (عدا التعليم والصحة)	12.8	8.0	10.0
الخدمات التعليمية	8.2	11.2	15.5
الخدمات الصحية	4.5	5.6	5.5
الخدمات والقطاعات الاخرى	27.2	26.5	23.7

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، «النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى» المصدر السابق، ص.81.



ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

1 ـ تميز قطاع الخدمات العامة بكونه المستخدم الرئيسى للقوى العاملة فى الاقتصاد الوطنى، حيث تصل نسبة العاملين فى هذا القطاع نحو 31 ٪ من إجمالى القوى العاملة.

2 ـ انخفضت الأهمية النسبية للعاملين فى قطاع الزراعة من 29 ٪ في عام 1970 إلى 18.5 ٪ فى عام 1990. ويشير هذا التحول إما إلى قلة اعتماد الزراعة على الأيدى العاملة وتميزها بالطابع الكثيف برأس المال (الميكنة الزراعية) أو نمو القطاع الصناعى وتوفيره فرص العمل للقوى العاملة الوطنية بحكم النمو الاقتصادى الذى يشهده المجتمع.

3 ـ لم تتجاوز نسبة الاستخدام فى قطاع الصناعات التحويلية 9.8 ٪ بالرغم من التحسن الملحوظ فى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى استخدام القوى العاملة فى عام 1990 بالمكانة لعام 1970.

ثانياً: دور القطاع العام الخاص فى النشاط الاقتصادى:

لقد اقتضت أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني، قيام القطاع العام بدور أساس فى النشاط الاقتصادى فى إطار التحول الاشتراكى الذي شهده المجتمع.

حيث يلاحظ من خلال التطورات التشريعية ومنذ السنوات الأولى لخطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1976 ـ 1980 تنامى دور القطاع العام وانحسار دور القطاع الخاص. ويمكننا تتبع ذلك باستعراض النقاط التالية[1] :

1 ـ استهدفت جميع خطط التنمية منذ عام 1973 تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتى، وتقليل التباين بين دخول الأفراد وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة. وتمت صياغة هذه الأهداف فى شكل برامج وسياسات ومشروعات نفذت جلها من قبل مؤسسات وشركات القطاع العام بالمقارنة بما اضطلع به القطاع الخاص.

(1) الهيئة القومية للبحث العلمى «الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبى، 1992، دراسة غير منشورة».



2 ـ حددت خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1976 ـ 1980، دائرة عمل القطاع العام والقطاع الخاص من خلال هيكل التكوين الرأسمالى الثابت المخطط بين القطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي، وتوزيع الاستثمارات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد دعم ذلك نمط وسياسات الاستخدام التى اتبعت فى الفترة الماضية والتشريعات التى واكبت ذلك والتى حرمت الاستخدام بأجر لدى الغير.

وقد وزعت الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص على النحو التالى:

1 ـ استأثر القطاع العام بنحو 86 ٪ من حجم الاستثمار الكلى الذى نفذ خلال الفترة 1973 ـ 1990 بينما لم يستأثر القطاع الخاص إلاّ بنسبة لم تصل إلى 10 ٪.

2 ـ بلغ نصيب استثمارات القطاع العام فى الزراعة نحو 93.7 ٪ من إجمالى الاستثمارات الموزعة بقطاع الزراعة فى مقابل 6.9 ٪ للقطاع الخاص.

3 ـ استأثر القطاع العام بنحو 98 ٪ من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة، وخصص للقطاع الخاص نحو 2 ٪ من إجمالى الاستثمارات الصناعية.

4 ـ تقدر حصة قطاع المواصلات والنقل بنحو 18.9 ٪ من إجمالى الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطنى خصص منها 15.3 ٪ للقطاع العام و 3.6 ٪ للقطاع الخاص.

ولقد تم توزيع الاستثمارات فى القطاعات الأخرى على نحو مشابه، تأكد فى ظله دور القطاع العام فى النشاط الاقتصادى على حساب مساهمات القطاع الخاص والأفراد. ففى بعض القطاعات مثل خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال استحوذ القطاع العام على كل الاستثمارات التى نفذت فى هذه القطاعات.

وقد ترتب على هذه التوجهات تحقق جملة من النتائج من أهمها:

1 ـ تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطنى المتمثلة فى بناء الطرق ومحطات توليد الكهرباء ومد الشبكات وربط مختلف المناطق بوسائل الاتصال وبناء الموانىء والمطارات.

2ـ بناء العديد من المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية فى مختلف المجالات.

3 ـ صارت الخزانة العامة الممول الرئيسى لكافة النشاطات الاقتصادية،



بالاعتماد على إيرادات النفط وعوائد تصدير المنتجات النفطية.

4 ـ صارالقطاع العام المستخدم الرئيسى لمعظم العاملين من المجتمع الأمر الذى رتب جملة من الأعباء المالية التى تنامت مع الزيادة فى عدد السكان ومن ثم الزيادة فى عدد المستخدمين.

ومنذ منتصف الثمانينات، بعد الأزمة النفطية، بدأت عوائد النفط تنحسر، وصارت الدول النفطية تواجه مشاكل تمويلية حدّت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تدنت ايرادات الخزانة العامة من المصادر المحلية. وقد انعكس كل ذلك على مستويات الأداء ومعدلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة، كما تدنى العائد على بعض المشروعات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك واجه الاقتصاد الوطنى حصاراً تقنياً فرض عليه من الخارج حال دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة.

ولقد استوجبت هذه المشاكل، وحرصاً على التحول نحو الإنتاج وإيجاد مصادر بديلة للنفط، إعادة النظر فى الكثير من المشروعات العامة والبدء فى تقييم أوضاعها، والتوجه نحو تشجيع بيع وتمليك بعض المشروعات العامة للعاملين بها فى إطار الملكية الجماعية، ثم النظر فى الأسس العامة للنشاط الاقتصادى والتوجه نحو دعم المبادرات الفردية والتشاركية فى إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى.

ثالثاً: التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى:

يمكننا تقسيم المراحل التى تمت خلالها تنظيم وهيكلة النشاط الاقتصادى إلى ثلاث مراحل رئيسية[1] :

المرحلة الأولى:

اتسمت هذه المرحلة بالتوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطنى من هيمنة الشركات الأجنبية، وممارسة النشاط الاقتصادى من خلال القطاعين العام

(1) عبد القادر شهاب «الإطار القانونى لإصدار وتداول الأوراق المالية» بحث مقدم لندوة دور المؤسسات والأسواق المالية فى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبى، بنغازى 29 ـ 30/ 12/ 1993 ص 15 ـ 19.



والخاص. وقد تميزت هذه المرحلة بصدور القوانين التالية:

1 ـ القانون رقم (65) لسنة 1970 بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجارة والشركات التجارية والإشراف عليها. وقد تضمن هذا القانون حظر ممارسة النشاط التجارى على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين، واشترط ألّا يقل ما يملكه الليبيون أو الشركات الليبية فى رأس مال الشركات المساهمة عن 51٪.

2 ـ القانون رقم (80) لسنة 1970 بتأميم شركات التأمين.

3 ـ القانون رقم (153) لسنة 1970 بتأميم الحصص الأجنبية فى المصارف العاملة فى ليبيا وإعادة تنظيمها وتحديد مساهمات الليبيين فيها. وقد حظر هذا القانون على الشركات غير المملوكة لليبيين مزاولة الأعمال المصرفية وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم التى يمتلكها غير الليبيين فى وقت صدور هذا القانون.

4 ـ القانون رقم (86) لسنة 1975 بشأن تنظيم تجارة السيارات وتوزيعها، حيث قصر نشاط تجارة السيارات على ست شركات تم دمجها فى شركتين عامتين مملوكة للمجتمع.

المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد فى ممارسة النشاط الاقتصادى بصفة عامة والنشاط التجارى بصفة خاصة، ونظمت خلالها الملكية. ومن أهم التشريعات فى هذه المرحلة صدور قانون بتأميم التجارة الخارجية. وتم قصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة. كما صدر القانون رقم (8) لسنة 1984 بشأن بعض الضوابط الخاصة بالتعامل التجارى منع بموجبه الأشخاص الإعتباريين والأشخاص الطبيعيين في الجماهيرية، من القيام بالأعمال التجارية او بأعمال السمسرة. ثم صدور القانون رقم (7) لسنة 1986 بإلغاء ملكية الأرض.

المرحلة الثالثة:

يمكننا اعتبار صدور القانون رقم (9) لسنة 1985 بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات بداية مرحلة التحول نحو الإنتاج من خلال هيكلية جديدة للنشاط الاقتصادى يقوم فى ظلها الأفراد، فى شكل تشاركى وجماعى، بمزاولة الأعمال الإنتاجية الصناعية والزراعية، والمهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجى لحساب نفسه مباشرة، أو بالاشتراك مع آخرين عن طريق تأسيس تشاركيات وفقاً



للضوابط والأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم (9) لسنة 1985 المشار إليه.

كما صدر القانون رقم (8) لسنة 1988 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادى. فقد أجاز هذا القانون للأفراد بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم ممارسة الأنشطة الاقتصادية فى مجالات الزراعة والرعى والصناعة والحرف وتوزيع السلع وأداء الخدمات أو أى نشاط اقتصادى آخر يحتاجه المجتمع، ويهدف كل ذلك إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع دون استغلال الغير.

وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى صاغها مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده العادى الرابع عشر عام 1988 صدر القرار رقم (427) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية. وقد نصت المادة الثانية من القرار المشار إليه على تولى اللجان الشعبية العامة النوعية، واللجان الشعبية للبلديات نقل ملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى الملكية الجماعية على أساس تشاركيات وشركات جماعية وفقاً لأحكام هذا القرار. كما نصت المادة الخامسة على أنه يحق لكل منتج أو مواطن أن يساهم فى أى وحدة اقتصادية تسرى عليها أحكام هذا القرار بشرط ألاّ تزيد مساهمته على مبلغ (10,000). عشرة آلاف دينار ليبى فى جميع الوحدات الاقتصادية. ونصت المادة الخامسة، أيضاً على أن تكون أولوية المساهمة فى الوحدة الاقتصادية للمنتجين بها ثم للمواطنين الذين لم يسبق لهم المساهمة فى أى وحدة اقتصادية ثم لبقية المواطنين.

ثم صدر القانون رقم (9) لسنة 1992 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، الذى توسع أكثر فى فتح المجال أمام المبادرات الخاصة فى مباشرة النشاط الاقتصادى. فقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على ما يلى:

«للأفراد والأشخاص الاعتبارية ممارسة الأنشطة الاقتصادية فى مجالات الإنتاج وتوزيع السلع وتقديم الخدمات كالتعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والنقل، والعقارات، والتمويل وكذلك الأعمال المهنية والحرفية، كالمحاماة، والطب، والهندسة، والمحاسبة، وتوثيق العقود والمحررات والاستشارات المالية والاقتصادية والقانونية، والتجارة، والحدادة، وغيرها من الأنشطة الأخرى».

كما نصت المادة الثالثة على أن الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم (9) المشار إليه، تمارس بإحدى الصور التالية:

1 ـ شركات مساهمة.

2 ـ مؤسسات وشركات عامة.



3 ـ تشاركيات.
4 ـ نشاط أسرى.
5 ـ نشاط فردى.

وقد حدد القانون الأسس والضوابط المتعلقة بإنشاء المؤسسات والشركات العامة والشركات المساهمة بما فى ذلك عدد الأسهم وقيمة السهم فى الشركة المساهمة.

وقد تلى صدور القانون رقم (9) لسنة 1992 صدور مجموعة من القرارات عن اللجنة الشعبية العامة من أهمها:

1 ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لسنة 1993 بشأن لائحة تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة.

وقد نصت المادة رقم (1) من الفصل الأول من اللائحة «أحكام تمهيدية» على أنه، «فى تطبيق أحكام التمليك المنصوص عليها بهذه اللائحة، يقصد بالمنشآت، الجهات التى تباشر نشاطاً اقتصادياً والواردة فيما يلى:

أ ـ المؤسسات والمنشآت والشركات العامة.
ب ـ الشركات المساهمة المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة.
جـ ـ المرافق والأجهزة وغيرها مما يدخل فى الأموال العامة بمقتضى المادة (87) من القانون المدني».

وبشكل عام تسرى أحكام هذه اللائحة على كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية التى يتم تسييرها من قبل الدولة.

وقد أوضحت اللائحة آلية وأسلوب تمليك المنشآت وأدواته، الذى تضمن:

1 ـ تمليك جزء من أسهم المنشأة للأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين.
2 ـ تمليك المنشأة بالكامل وطرح أسهمها للتمليك.
3 ـ حل وتصفية المنشأة وإنهاء وجودها القانونى.
4 ـ أية مقترحات أو توصيات أخرى من قبل لجان التقييم.

كما حددت أدوات التمليك على النحو التالى:
أ ـ اللجنة المركزية لتمليك المنشآت.
ب ـ أمانة اللجنة المركزية.
جـ ـ اللجان القطاعية.
د ـ لجان التقييم التى تنشأ لمختلف المنشآت المملكة، ومن يعاونها من خبراء.



2 ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1207) لسنة 1990 بشأن الأحكام الخاصة بمباشرة نشاط الاستيراد والتصدير.

3 ـ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (43) لسنة 1993 بشأن نشاط تجارة الجملة.

وعلى صعيد القطاع المصرفى فقد تم إصدار القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان بدلاً عن قانون المصارف لسنة 1963. وقد نص القانون على تمليك المصارف التجارية للمواطنين والسماح للأفراد بتأسيس شركات مساهمة (شركات مصرفية) بحيث لا يقل رأس مال الشركة عن عشرة ملايين دينار موزع فى شكل أسهم اسمية لا تزيد قيمة السهم عن 10 دنانير. كما أجاز قانون المصارف الجديد للمصارف غير الوطنية فتح وكالات أو مكاتب تمثل المصارف الأجنبية فى ليبيا، ويسمح للأفراد من المواطنين، فتح حسابات بالعملة الأجنبية والاحتفاظ بها.

وتعتبر هذه التوجهات الجديدة للمجتمع والخاصة بالانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الجماعية لأفراد المجتمع، والملكية التشاركية والفردية، الإطار العام لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى نحو الإنتاج وتعزيز الحرية الاقتصادية.

رابعاً: التوجه نحو إعادة هيكلة النشاط الاقتصادى والقطاعات المكونة له:

تعزيزاً للحرية الاقتصادية التى تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادى عن طريق الدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية فقد صدرت التشريعات والقوانين التى تقضى إعادة هيكلية القطاعات والنشاطات الاقتصادية والتحول نحو الملكية الجماعية والفردية. والهدف الأساسى من وراء هذه الاتجاهات هو تحقيق جملة من الأهداف والتى من أهمها:

أ ـ تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، والتخفيف من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، والسماح لأكبر عدد من أفراد المجتمع فى المساهمة فى النشاطات الإنتاجية والخدمية، مثل خدمات السياحة والصناعات التصديرية والخدمات المصرفية.

ب ـ إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع والمؤسسات الفردية والأسرية فى النشاط الاقتصادى بما يكفل توسيع قاعدة النشاط الاقتصادى وتوسيع قاعدة الملكية وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية للأفراد.

جـ ـ تخفيف العبء على الخزانة العامة وذلك بتجنب تحمل الخزانة العامة



لعبء تمويل المنشآت الخاسرة أو المتعثرة والاستمرار فى دعمها.

د ـ تحقيق التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية فى الاقتصاد الوطني، للرفع من كفاءة الأداء الاقتصادى وتحقيق أقصى عائد ممكن من استخدامات الموارد المتاحة.

هـ ـ تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو مشاريع منتجة. تساهم فى دعم الاقتصاد الوطنى.

1 ـ إقامة التشاركيات:

إن من أهم التطورات التى حدثت فى الاقتصاد الليبى، كما أسلفنا، الاتجاه نحو إقامة التشاركيات. والتشاركيات هى إطار عملى لمساهمة الأفراد فى النشاط الاقتصادى، عن طريق السماح للأفراد بمزاولة الأعمال الصناعية والزراعية وكذلك المهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجي، بمفردهم أو مع بعض أفراد أسرهم أو مع الغير عن طريق المشاركة.

ولتشجيع ودعم العمل التشاركى تم إنشاء الجهاز التنفيذى للتشاركيات والصناعات الصغرى، مهمته تنفيذ خطط وبرامج النشاط التشاركى، والقيام بالبحوث والدراسات الخاصة بتطوير وتحسين النشاط التشاركى.

ومنذ عام 1986 تم إنشاء وإقامة الكثير من التشاركيات بلغ عددها نحو 10223 تشاركية فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (4-12)

التشاركيات الانتاجية حسب اوجه النشاط

النشاط	العدد	النشاط	العدد
الصناعات الغذائية	1330 تشاركية	الصناعات الكيماوي	1027 تشاركية
الغزل والنسيج والجلود	2958 تشاركية	صناعات مواد البناء	663 تشاركية
الاثاث والورق	766 تشاركية	الصناعات المعدنية والهندسية	3479 تشاركية

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، «اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني، خلال الفترة 1970-1991، شهر الماء، 1992، ص. 34.



وقد تحصلت هذه التشاركيات على التمويل اللازم لنشاطها، وذلك وفقاً لجدواها الاقتصادية. حيث منحت التشاركيات فى مختلف النشاطات، قروضاً بلغ إجمالى قيمتها خلال الفترة منذ عام 1981 وحتى 1992 ـ 46.87 مليون دينار، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (5-12)

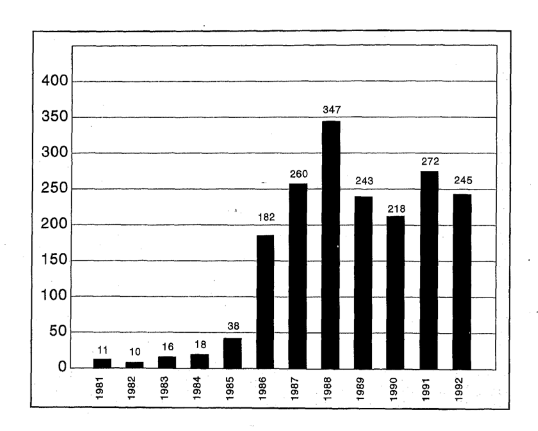
الطلبات الموافق عليها من قبل مصرف التنمية لتمويل التشاركيات 1981 - 1992

السنة	عدد الموافقات	النسبة ٪	المبلغ (دينار)
1981	11	0.59	154237
1982	10	0.54	115317
1983	16	0.86	245569
1984	18	0.97	189990
1985	38	2.04	966500
1986	182	9.78	3495778
1987	260	13.98	5717626
1988	347	18.66	8103400
1989	243	13.07	7061156
1990	218	11.72	4575100
1991	272	14.62	9794800
1992	245	13.17	6440900
اجمالي الفترة	1860	100.0	46869873

المصدر: مصرف التنمية – التقارير السنوية



والشكل البيانى التالى يوضح تطور عدد التشاركيات الممولة من قبل مصرف التنمية، خلال الفترة 1981 ـ 1992 .



شكل رقم (1-12).

تطور عدد التشاركيات الموافق على تمويلها بقروض: 1981 ـ 1992

يلاحظ من الشكل السابق أن التطور فى بناء وإنشاء التشاركيات شهد نشاطاً واضحاً بعد صدور القانون رقم (9) لسنة 1985 بشأن التشاركيات. وقد استمر نمو عدد التشاركيات الممنوحة قروضاً تمويلية حتى وصل أعلى رقم له فى سنة 1988. إلاّ أن عدد التشاركيات الممولة بقروض انخفض قليلاً فى السنوات التالية، وقد يكون ذلك نتيجة لبدء الأفراد فى التوجه نحو إقامة نشاطات اقتصادية أخرى فى ظل القوانين التى صدرت بعد عام 1988 والمتعلقة بتنظيم النشاط الاقتصادى.



ويمكن الوقوف على توزيع التشاركيات حسب الأنشطة الاقتصادية عن طريق النظر إلى التوزيع الفعلى للقروض الممنوحة على النحو المبين بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6-12)

عدد التشاركيات التي حصلت على تمويل، والمبالغ المتحصل عليها، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 1981-1991.

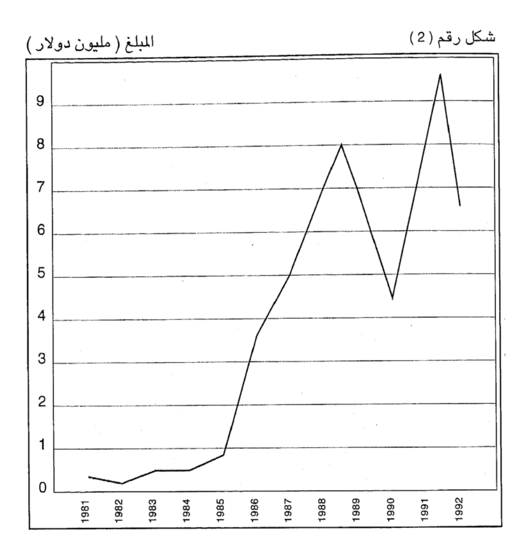
نوع النشاط	عدد التشاركيات	النسبة (٪)	القيمة (دينار)
صناعات غذائية	469	41.65	7 497 209
صناعات بلاستيكية	171	15.19	5 487 228
صناعات نسيجية	136	12.08	2 166 543
انشطة خدمية	70	6.22	1 773 464
مواد بناء	65	5.77	4 845 807
صناعات خشبية	25	2.22	1 041 300
صناعات معدنية	78	6.93	2 622 433
صناعات كيماوية	14	1.24	370 550
صناعات منزلية	49	4.35	1 336 056
صناعات اخرى	47	4.17	173 503
المجموع	1126	100	29 036 083

المصدر: مصرف التنمية – تقارير سنوية

كما يوضح الشكل البيانى رقم (2-21) المبالغ التى تمت الموافقة عليها لتمويل النشاط التشاركى خلال الفترة 1981 ـ 1992 .



شكل رقم (2)



تطوّر المبالغ الموافق عليها لتمويل التشاركيات

1992 - 1981

أمّا فيما يتعلق بتوزيع التشاركيات حسب نوع النشاط فيتضح من خلال الجدول رقم (6) والشكل البيانى (3-12) أن نشاط الصناعات الغذائية يأتى فى الترتيب الأول من حيث الأهمية، يليها نشاط الصناعات البلاستيكية فالصناعات النسيجية ثم المعدنية وتشاركيات الأنشطة الخدمية، فى الترتيب الثاني، والثالث، والرابع، والخامس على التوالي، وتأتى بقية النشاطات التشاركية الأخرى فى التراتيب السادس وحتى العاشر. ويوضح هذا النمط، أولاً، الاهتمام بتوفير السلع الغذائية ثم إقامة الصناعات التى تعتمد على بعض الخامات المحلية مثل ب. فى. سى



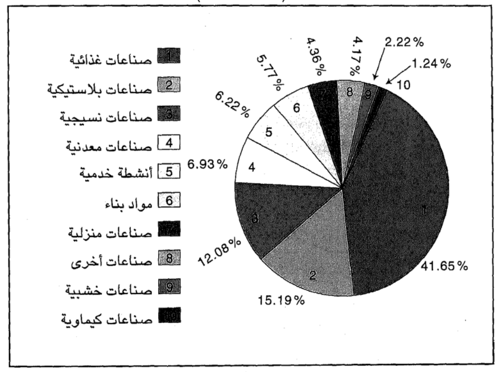
المحبب الذى ينتج محلياً وتقوم عليه الصناعات البلاستيكية، كما أن احتياجات السوق تلعب هي الأخرى دوراً أساسياً فى توجيه النشاط التشاركى مثل الحاجة إلى المصنوعات النسيجية والصناعات المعدنية.

هيكل النشاط التشاركي

نسبة وأهمية الأنشطة المختلفة في نشاط التشاركيات

شكل رقم (3-12)

(1991 - 1981)



وبصفة عامة يمكن القول إن قطاع التشاركيات تطور تطوراً كبيراً، وحظى بتشجيع كبير من خلال التسهيلات التمويلية التى قدمت من المصارف وخصوصاً منها مصرف التنمية، وقد انعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطنى، من خلال توفير السلعة وخلق فرص عمل للمواطنين والمساهمة فى تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد.

2 ـ المصانع والمنشآت المملكة:

لقد تبلور، فى ظل التوجهات الجديدة للمجتمع على طريق التحول نحو الإنتاج، اتجاه آخر بجانب إنشاء التشاركيات، وهو الاتجاه نحو تمليك المصانع



والمنشآت التابعة للدولة للعاملين فى هذه المصانع والمنشآت، وبهدف توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى والرفع من كفاءته.

ويعنى هذا الاتجاه نقل ملكية هذه الوحدات الاقتصادية العاملة والتى كانت مملوكة للدولة إلى العاملين فيها فى شكل ملكية جماعية.

ورغم أنه لا تتوفر بيانات كافية عن عدد الوحدات والمصانع التى ملكت للعاملين بها، إلاّ أنه منذ عام 1989 م يلاحظ بأن عدد الوحدات المملكة أخذ فى التزايد.

وللتدليل على التوجه نحو تمليك المنشآت نورد بعض الأمثلة لبعض المصانع والمنشآت التى آلت للعاملين بها. وقد منحت هذه المنشآت تسهيلات من مصرف التنمية. ويوضح الجدول رقم (7-12) بيان بالمصانع المملكة حسب نوع النشاط.

جدول رقم (7-12)

بعض المصانع المملكة للعاملين بها حسب النشاط

المصنع	نوع النشاط
عين زارة	صناعة الصاج
النصر	صناعة الأثاث
الهدف	صناعات معدنية
الانعتاق	صناعة الألمنيوم
ثورة الحجارة	صناعة الألمنيوم
تحرير الشغيلة	صناعة الألمنيوم
الانتصار	صناعة الخبيز
ابو سليم	صناعة الملابس
طريق المطار	صناعة الملابس
امل المنتجين	الصاج المضلع
الشروق	صناعة الألمنيوم
الفاتح	صناعة الألمنيوم
السلاوى	صناعة الملابس
الزي الوطني	صناعة الملابس
الوثيقة الخضراء	صناعة الألمنيوم



أسلوب تمليك المصانع والمنشآت:

في إطار القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية بموجب القرار رقم (300) لسنة 1993 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، يتم نقل ملكية المنشآت المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة إلى الأفراد وفقاً للضوابط والإجراءات المنصوص عليها عن طريق لجنة مركزية أنشئت لهذا الغرض.

تتولى اللجنة المركزية تكوين لجان تقييم لمختلف المنشآت المملكة، تكون مهمتها تقييم هذه المنشآت وتقديم بيان بمركزها المالي والإداري وتوصي بشأنها ما تراه مناسباً. ثم تقوم اللجنة المركزية بدراسة تقارير لجان التقييم واتخاذ حيالها إحدى التوصيات التالية:

1 ـ تمليك جزء من أسهم المنشأة للأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين.
2 ـ تمليك المنشآت بالكامل وطرح أسهمها للتمليك.
3 ـ حل وتصفية المنشأة وإنهاء وجودها القانوني.

وتضمن اللجنة المركزية للتمليك تقريرها المقدم إلى أمين اللجنة الشعبية العامة النوعية في القطاع المختص، النقاط التالية:

1 ـ نتائج تقييم المنشأة.
2 ـ توقعات ربحية المنشأة.
3 ـ اقتراح بعدد الأسهم عند تقرير تمليكها.
4 ـ تحديد سعر بيع السهم بما لا يزيد عن 100 دينار.
5 ـ الحد الأقصى المقترح تمليكه للشخص الطبيعي وأصوله وفروعه.

ويلاحظ من خلال هذا الأسلوب ما يلي:

1 ـ إن الأسس المتبعة تنبع من ضرورة تقييم المنشآت ومعرفة مركزها المالي وتمليك المنشآت المجدية اقتصادياً.

2 ـ إن الهدف هو توسيع قاعدة الملكية لهذه المنشآت بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد.

3 ـ تعطى الأولوية للعاملين بهذه المنشآت.

4 ـ يتم اختيار إدارة المنشآت المملكة من قبل حاملي الأسهم (الملاك الجدد) على أسس علمية وبما يكفل تحقيق المنشآت لأهدافها.



النتائج المتوقعة:

من المتوقع أن يؤدى تحقيق أهداف الهيكلة الاقتصادية الجديدة جملة من النتائج الإيجابية للاقتصاد الوطنى من أهمها:

1 ـ زيادة معدلات التشغيل فى الوحدات الإنتاجية التى يتم تمليكها، والرفع من كفاءتها الإدارية والمالية.

2 ـ إيجاد قاعدة إنتاجية تسهم بتوفير مصدر بديل للدخل ومشاركة الأفراد فى بناء الاقتصاد الوطنى بشكل أفضل.

3 ـ التخلص من المنشآت التى كانت ترهق كاهل الخزانة العامة مما يؤدى إلى توفير موارد تمويلية يمكن استخدامها فى أوجه إنفاق أكثر جدوى وكفاءة.

4 ـ زيادة موارد الخزانة العامة عن طريق، أولاً: الضرائب التى تجبى من الدخول المتولدة عن النشاطات الجديدة. وثانياً: الوفر الذى يطرأ نتيجة لرفع الدعم الذى تتحمله الخزانة العامة لهذه المنشآت.

5 ـ خلق فرص عمل جديدة وتولد دخول عن النشاطات الإنتاجية والخدمية التى يتولاها الأفراد.

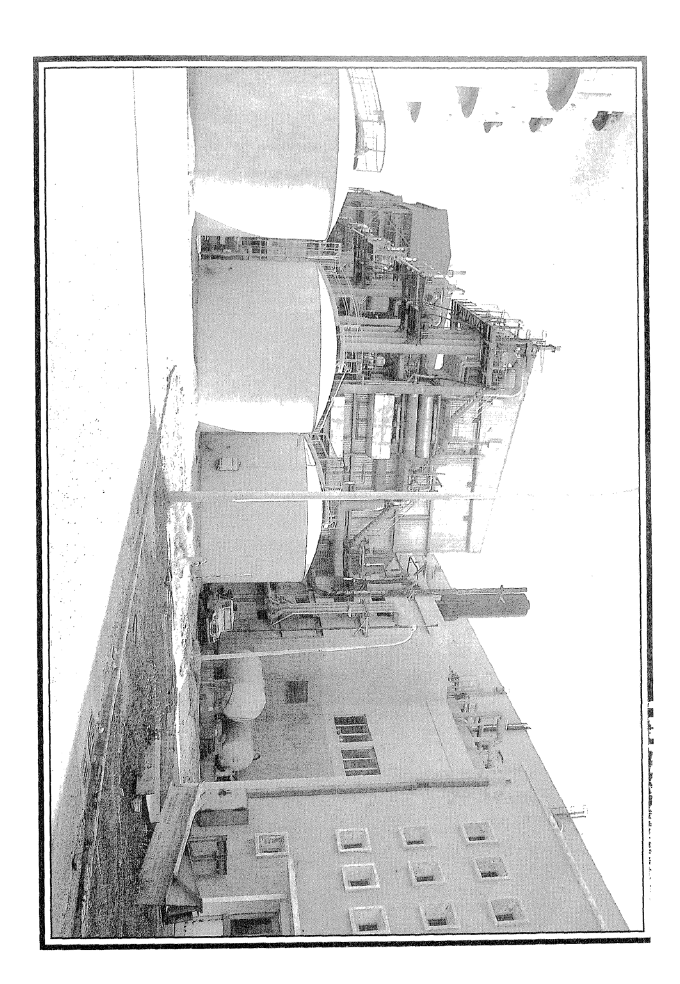
6 ـ التخلص من العوائق والبيروقراطية التى تعانى منها منشآت القطاع العام، بتملك الأفراد لها ملكية مباشرة وتحمل مسؤولية إدارتها.



13



الكهرباء





يعتبر توفير الطاقة الكهربائية من العوامل المهمة لدفع نمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التى تنعكس آثارها على كفاءة الإنتاج واقتصادياته، كما أن معدل استهلاك الطاقة الكهربائية يعتبر مؤشراً مهماً لمدى التقدم والرفاه الاقتصادى فى البلدان المختلفة. وترتيباً على ذلك فإن خطط التحوّل فى الجماهيرية منذ 1970 وحتى الآن أولت هذا القطاع اهتماماً كبيراً، إذ انصبّت استراتيجيات خطط التحول المختلفة فى مجال الطاقة الكهربائية على العمل لتوفير الطاقة الكهربائية بما يكفل تلبية احتياجات القطاعات والأنشطة المختلفة المكوّنة للاقتصاد الوطنى.

وعليه فإن خطط التحوّل فى الجماهيرية فى مجال الكهرباء من 1970 حتى 1988 استهدفت خلق نمو سريع فى توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية لضمان الإيفاء باحتياجات الاقتصاد الوطنى المتزايدة مع حركة النمو فى مجال الطاقة. وبالتالى فإن استراتيجية خطط التحوّل تمثلت فى تحقيق تأمين احتياجات الطاقة الكهربائية المتزايدة للتنمية فى قطاعى الصناعة والزراعة، وكذلك العمل على تحسين شبكات النقل والتوزيع وتخفيض نسبة الفاقد فى الشبكات إلى الحد المقبول فنيّاً واقتصادياً، وبالإضافة إلى ذلك هدفت استراتيجية التحوّل إلى تكوين شبكة متكاملة للطاقة الكهربائية من طريق ربط الشبكات فى المناطق المختلفة بعضها ببعض.

ويتضح مدى اهتمام ثورة الفاتح بقطاع الكهرباء من خلال المخصصات الاستثمارية الكبيرة الموجهة للإنفاق على هذا القطاع، فلقد بلغ إجمالى المخصصات فى الفترة من 1970 حتى 1988 حوالى 2961،9 مليون دينار. ويتبين من البيانات أن المخصصات الإنمائية فى قطاع الكهرباء ازدادت من 77 مليون دينار فى سنة



جدول (1-13)
مخصصات ميزانية التحول على قطاع الكهرباء
(1970 - 1988)

الفترة الزمنية	المخصصات (مليون دينار)
1970 - 1972	77.0
1973 - 1975	255.3
1976 - 1980	871.6
1981 - 1985	1186.1
1986	270.8
1987	162.2
1988	139.0
1970 - 1988	2961.9

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط:
- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 18عاماً.
- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19عاماً.

1970 ـ 1972 إلى 2961،9 مليون دينار فى الفترة 1970 ـ 1988 وذلك كما هو موضح بجدول (1-13)

ويتضح من الجدول السابق مدى كثافة الاستثمارات فى هذا القطاع. وربما تكون الفائدة أعم وأكثر لو نظرنا إلى الإنفاق الفعلى لهذه المخصصات الاستثمارية الكبيرة. ويبين جدول (13-2) الإنفاق الفعلى على قطاع الكهرباء فى الفترة 1970 ـ 1988.

ويتضح من هذا الجدول أن حجم الإنفاق الفعلى على قطاع الكهرباء قد بلغ 2634،6 مليون دينار خلال الفترة 1970 ـ 1988 أى بنسبة 89٪ من المخصصات المرصودة لهذا القطاع خلال الفترة نفسها.

ويمكن ملاحظة أن الإنفاق الإنمائى الفعلى على قطاع الكهرباء قد ازداد من 56،8 مليون دينار فى الفترة 1963 ـ 1969 إلى 2634،6 مليون دينار فى الفترة 1970 ـ 1988. وهذا يعنى أن الإنفاق الفعلى على قطاع الكهرباء قد زاد 45 مرة عما كان عليه فى سنة 1969.

فهل حققت هذه الاستثمارات الكبيرة فى هذا المجال الهدف المنشود منها وهو توفير طاقة كهربائية لمختلف الأنشطة ومناطق الاقتصاد الوطنى.. أى توفير احتياجات



جدول رقم (2-13)
الإنفاق الفعلي على قطاع الكهرباء في
الفترة 1970 - 1988

الفترة الزمنية	المصروفات الفعلية (مليون دينار)	المصروفات x 100 المخصصات
1970 - 1972	80.3	103.9
1973 - 1975	212.2	83.1
1976 - 1980	1053.2	120.8
1981 - 1985	982.1	82.8
1986	110.1	40.7
1987	117.5	72.4
1988	79.2	
1970 - 1988	2634.6	89.0

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط:
- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 18 عاماً.
- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً.

الزراعة والصناعة بالإضافة إلى احتياجات المواطنين للاستهلاك المنزلى من الطاقة الكهربائية؟

يبدو من خلال البيانات والإحصاءات المتوفرة أن هذه الاستثمارات الكبيرة فى قطاع الكهرباء قد أدت إلى تطور نمو القطاع بصورة سريعة وملموسة مقارناً بما كان عليه قبل سنة 1970، فالاستثمارات الكبيرة والجهود التنموية الهائلة ولّدت تطوراً كبيراً فى مجال الطاقة الكهربائية حيث تعتبر مشروعات الطاقة الكهربائية من مشروعات البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والطاقة الكهربائية تتولد من محطات الكهرباء التى تتكون من ثلاثة أنواع:

أ ـ محطات غازيّة
ب ـ محطات بخاريّة
ج ـ محطات ديزل







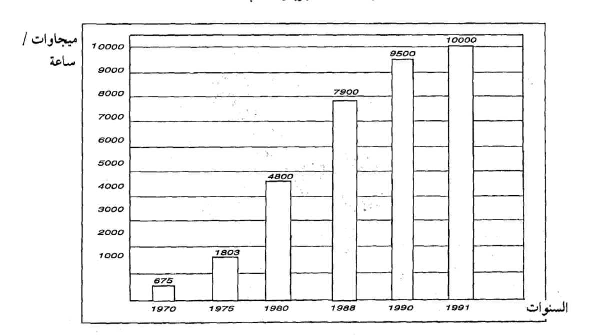
ويلاحظ أن الطاقة الكهربائية المركّبة قد ازدادت حوالى 12 مرة خلال الفترة 1970 ـ 1988. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الطاقة الكهربائية المنتجة حوالى 12 مرة عما كانت عليه فى سنة 1970.

وكما أسلفنا فإن الطاقة الكهربائية تعتبر من المؤشرات المهمة لمدى تطور المجتمع، ولعل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية خير مؤشر فى هذا المجال، إذ يؤخذ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية فى العادة كمؤشر لتقدم المجتمعات بجانب المؤشرات الأخرى فى الاقتصاد.

ويتضح من البيانات المتوفرة حول تطور قطاع الكهرباء فى الجماهيرية أن متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة قد زاد من 337 كيلووات / ساعة للفرد فى سنة 1970 إلى 2078 كيلووات / ساعة للفرد فى سنة 1988، أى بزيادة مطلقة قدرها 1741 كيلووات / ساعة للفرد خلال هذه الفترة. وهذا يعنى أن استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية قد زاد بأكثر من 6 مرات عما كان عليه فى سنة 1970 وبمعدل نمو سنوى يقدّر بحوالى 11٪ تقريباً.

شكل رقم (1-13)

تطور الطاقة الكهربائية المنتجة



الرسم مبنى على بيانات جدول (3-13)



وهذا برهان واضح على أن الاستثمارات الكبيرة فى قطاع الكهرباء قد ساهمت فعلاً فى إحداث تطور فى قطاع الكهرباء بصورة مطَّردة وملحوظة.

ويمكن إيضاح هذا التطور عن طريق بعض المؤشرات الواردة بالجدول (3-13)

جدول رقم (3-13)

تطور قطاع الكهرباء (1970 - 1991)

البيان	وحدة القياس	1970	1975	1980	1988	1990	1991	عدد مرات الزيادة 1970 - 1988	معدل النمو السنوي المركب 1970 - 1988	عدد مرات الزيادة 1970 - 1991
القدرة المركبة	ميجاوات	248	879	1950	3111	2400	2400	12.5	% 15.1	9.7
الطاقة الكهربائية المنتجة	ميجاوات / ساعة	675	1803	4800	7900	9500	10000	11.7	% 14.6	14.8
متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية	كيلووات / ساعة للفرد	377	734	1497	2078	1959	1940	6.2	% 10.6	5.8

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط:

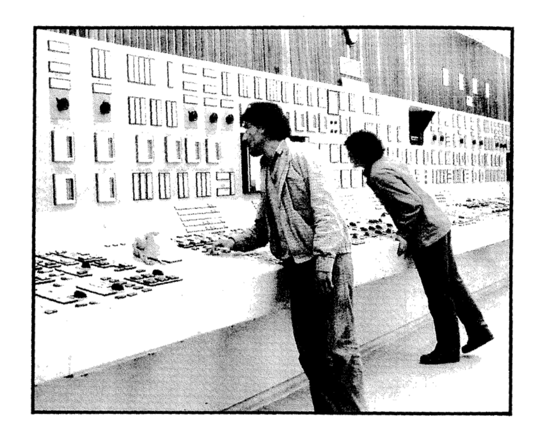
- منجزات التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية 1970 - 1980، ديسمبر 1980 ص 36 - 38 (بيانات 70، 75، 80).
- المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً. أى النار 1989 (بيانات 70، 88).
- بيانات استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية لسنتى 75، 80 مستقاة من خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1981 - 1985 - الجزء الثانى.
- أرقام 1990 و 1991 مستقاة من أضواء على منجزات الاقتصاد الوطنى خلال الفترة 1970 - 1991 - الماء 1992 ص 37.

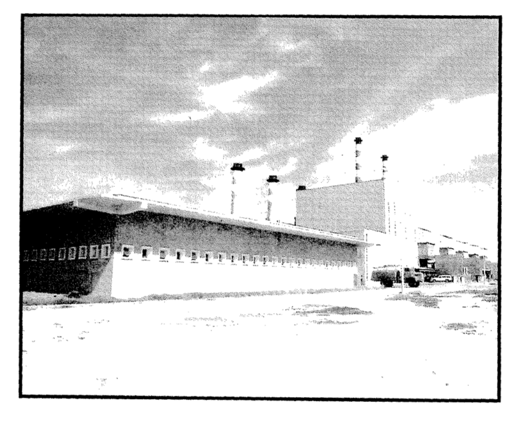
وهذه الزيادة الكبيرة فى الطاقة الكهربائية تطلبت مد آلاف الكيلومترات من خطوط نقل الكهرباء وأبراجه، حيث يبلغ إجمالى خطوط نقل الكهرباء حوالى 4000 كيلومتر بالنسبة للجهد الفائق 220 كيلوفولت فى سنة 1988 مقابل 1594 كيلومتراً فى سنة 1970، أى بزيادة مطلقة قدرها 2406 كيلومترات.

كما بلغ إجمالى خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالى 66 كيلوفولت حوالى 5000 كيلومتر فى سنة 1988 مقارناً بحوالى 150 كيلومتراً فقط فى سنة 1970، أو بزيادة مطلقة قدرها 4850 كيلومتراً.

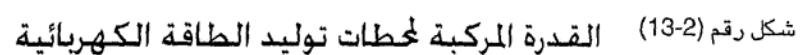




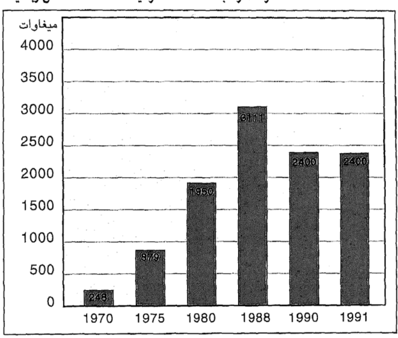






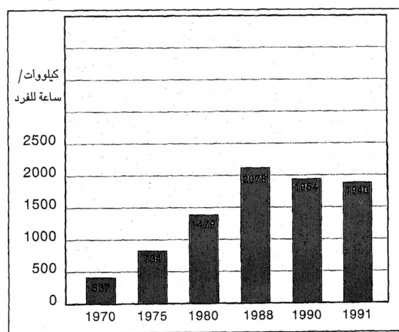


شكل رقم (13-2) القدرة المركبة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية



المصدر : الرسم مبني على بيانات جداول (1 - 3)

شكل رقم (13-3) تطور استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية



المصدر : البيانات مستقاة من جداول (1 - 3)



وهذا يعنى أن خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالى 66 كيلوڤولت زادت حوالى 33 مرة فى الفترة من 1970 ـ 1988 وذلك على النحو المبيّن بالجدول (4 - 13)

جدول رقم (4-13)
تطور خطوط نقل الكهرباء (1970 - 1991)

الخط	وحدة القياس	1970	1988	1991	عدد مرات الزيادة 1970- 1988	معدل النمو السنوي 1970 - 1988	عدد مرات الزيادة 1970- 1991
220 كيلوفولت	كيلو متر	1594	4000	7926	3	-	-
220 كيلوفولت	كيلو متر	150	5000	8600	33	% 21.5	57

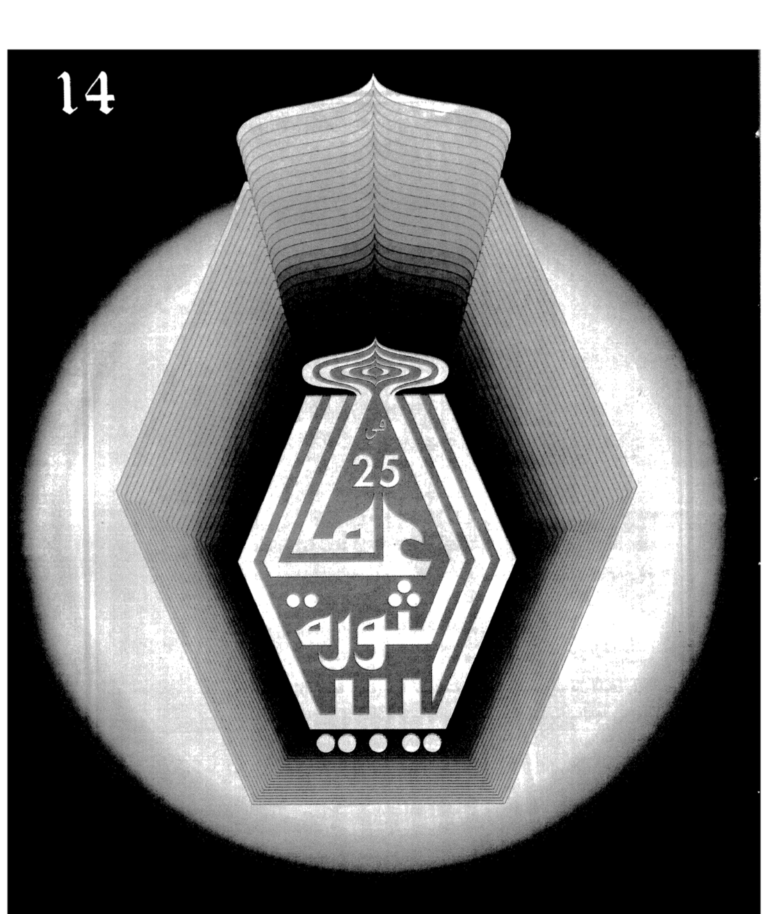
المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.
ـ المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً. أى النار 1989 ص 28.

ويتضح من خلال جدول (4 - 13) أن خطوط نقل الكهرباء قد زادت زيادة كبيرة وملحوظة فى الفترة من 1970 حتى 1988. فبالنسبة لخطوط نقل الكهرباء ذات الجهد 220 كيلوڤولت قد ازدادت بواقع 3 مرات خلال هذه الفترة، بينما ازدادت خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد 66 كيلوڤولت بحوالى 33 مرة.

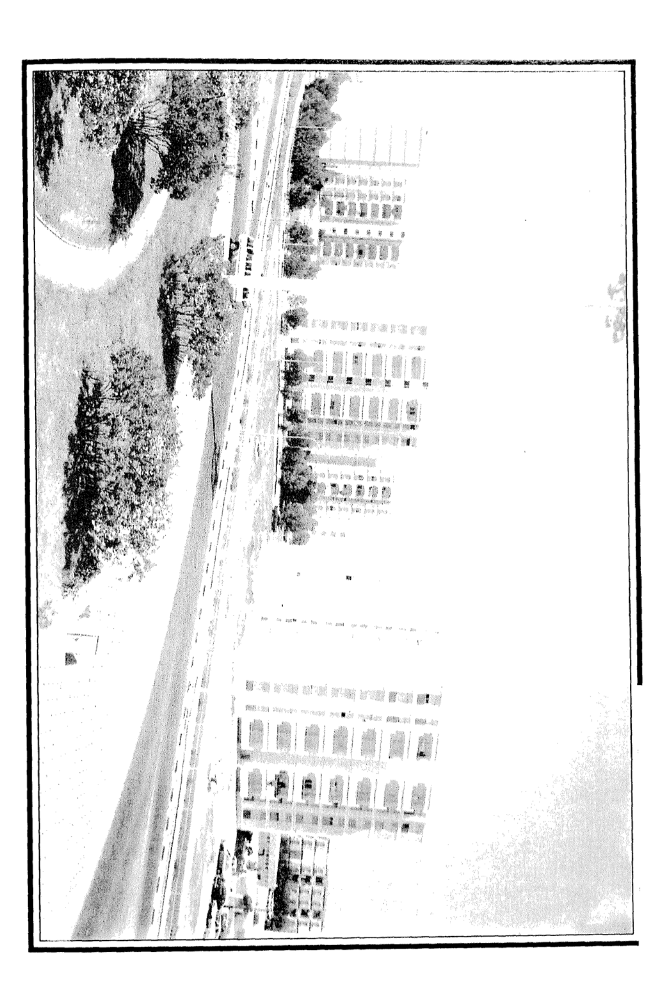
وتدل هذه الأرقام على مدى تطور الاقتصاد الوطنى الذى شهد العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1970 ـ 1988، ومن ضمن هذه التحولات إنجاز العديد من المحطات الكهربائية التى تستهدف توصيل التيار الكهربائى إلى مختلف المشروعات الإنمائية ولتلبية الاحتياجات المنزلية.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال ملاحظتنا للتطوّر الكبير والنمو السريع الذى حصل فى قطاع الكهرباء منذ قيام الثورة وحتى الآن.

ولقد ساهم هذا النمو السريع فى قطاع الكهرباء فى تحقيق جزء مهم من البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لأن الإنتاج فى كل الأنشطة سواء أكانت صناعية أم زراعية أم منزلية يعتمد على الطاقة الكهربائية المولّدة، وبالتالى فإن تطور قطاع الكهرباء قد ساهم بصورة غير مباشرة فى توليد الدخل القومى ونموه.



الاسكان والمرافق





أولاً: الإسكان

مقدمة:

أولت ثورة الفاتح العظيم قطاع الإسكان أهمية كبيرة، حتى يمكن توفير احتياجات المواطنين المتزايدة من الوحدات السكنية. وانطلاقاً من هذه الغاية، فقد تمَّ تخصيص ملايين الدينارات الليبية وإنفاقها، سنوياً، على بناء العمارات والأنواع الأخرى من الوحدات السكنية. والمتتبع لتطور حركة التنمية فى الاقتصاد الليبى يلاحظ تلك التحولات الثورية، التى تحققت فى قطاع الإسكان، فى كل مدينة وقرية، وفى أنحاء الجماهيرية العظمى كافة.

وفى هذا الفصل سيتم تناول منجزات الثورة فى قطاع الإسكان، متضمناً الحديث عن أهداف سياسة الإسكان فى الجماهيرية والحديث عن المبالغ المالّية التى تم تخصيصها وإنفاقها على تنمية الإسكان والوحدات السكنية المنفّذة وتلك التى يجرى تنفيذها.

سياسة الإسكان في الجماهيرية العظمى:

يمكن تلخيص الإطار العام لسياسة الإسكان فى الجماهيرية فى النقاط التالية:

1 ـ لعلَّ أهم حدث تحقق فى قطاع الإسكان فى الجماهيرية، خلال السنوات العشرين من عمر الثورة هو أنْ أصبح البيت لساكنه، تطبيقاً لما ورد فى الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، فدفع أجرة بيت يسكنه مواطن يرتبط باستغلال مالك البيت لمن



يسكنه. وحيث إنَّ المسكن من الحاجات الضرورية للفرد والأسرة، فقد تم تحرير هذه الحاجة فى المجتمع الجماهيرى؛ لأنَّه لا حرية لإنسان يعيش فى مسكن غيره، بأجرة أو بدونها. والحل الجذرى هو ضرورة أن يملك الانسان مسكنه. وقد صدر فى هذا الشأن القانون رقم (4) لعام 1978 وتعديلاته، لتنظيم ملكية المساكن، وفقاً لمقوله: البيت لساكنه.

2 ـ توفير مسكن لائق، صحيٍّ، حديث، لكل أسرة ليبية. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف، فقد تمَّ إنشاء العديد من المؤسسات المالية، للمشاركة فى بناء قطاع الإسكان، كشركة الإستثمارات الوطنية. وهذه من أغراضها بناء العمارات السكنية. وكمصرف الاستثمار والإدخار العقارى، وهذا يتولى تقديم القروض للمواطنين، لغرض بناء المساكن. كذلك شجعت ثورة الفاتح المواطنين على إنشاء الجمعيات التعاونية للإسكان، حيث تتولى هذه الجمعيات تقديم القروض السكنية لأعضائها. وكذلك المصارف التجارية، مصرف الجماهيرية ومصرف الصحارى ومصرف الأمة ومصرف الوحدة والمصرف التجارى الوطنى. ومساهمة هذه المصارف فى النهضة الإسكانية تتمثل فى منح القروض السكنية للمواطنين. أضف إلى ذلك أنَّ الأجهزة الشعبية الأخرى، المختصة بشؤون الإسكان والزراعة، وأمانات اللجان الشعبية للبلديات قد قامت بالتعاقد على تنفيذ الآلاف من الوحدات السكنية.

وحتى يسهل على المواطنين بناء مساكنهم بأنفسهم فقد عُمِل على توفير المواد اللازمة للبناء، كما تمت مساعدتهم إذا ما رغبوا فى الحصول على تصميمات هندسية جاهزة لوحدات سكنية مختلفة.

إنَّ المجتمع الليبى ـ وفقاً لسياسة الإسكان فى الجماهيرية ـ ملزم بتوفير المساكن مجاناً لتلك الأُسَر العاجزة عن الكسب، ولمن ينحصر دخلها، في ما تتقاضاه من معونات مالية من الضمان الاجتماعى.

3 ـ تحقيق التكامل العمرانى فى التجمعات السكنية، وذلك بأن توفر احتياجاتها من المرافق العامة والخدمات، مثل توفير المدارس والمستشفيات والعيادات الصحية ومراكز الأمن الشعبى ومد الطرق وشبكات الإنارة والمياه.

المخصصات المالية والإنفاق الفعلي لميزانية التنمية في قطاع الإسكان:

يُلاحظ من الجدول رقم (1-10) أنَّ قطاع الإسكان حَظِى بتخصيصات مالية كبيرة، وذلك ليتمكن من بناء أكبر عدد من الوحدات السكنية، تلبية لاحتياجات



جدول رقم (1-14)

مخصصات ميزانية التنمية لقطاع الإسكان

خلال الفترة 1970 - 1988

الأرقام بملايين الدينارات الليبية

السنة	مخصصات قطاع الإسكان	مجموع مخصصات كافة القطاعات	نسبة الانفاق على قطاع الإسكان الى الانفاق على جمع القطاعات (٪)
1970	32.8	244.5	14.6
1971	39.9	301.6	13.2
1972	72.9	442.9	16.5
1973	76.9	545.0	14.1
1974	148.2	916.2	16.2
1975	142.7	1124.7	12.7
1976	150.5	1407.7	10.7
1977	185.0	1520.0	12.2
1978	231.0	1785.0	13.0
1979	166.0	1573.0	10.6
1980	231.7	2527.5	9.2
1981	288.2	3000.0	9.6
1982	245.6	2600.0	9.5
1983	217.6	2370.0	9.2
1984	208.2	2110.0	9.9
1985	168.6	1700.0	9.9
1986	167.5	1700.0	9.9
1987	142.0	1450.0	9.8
1988	136.0	1355.0	10.0
المجموع	3103.5	28653.1	10.8

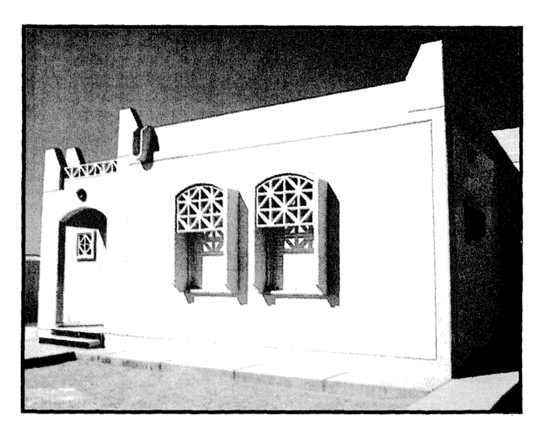
المصدر : (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1987.

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانية عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1988.

(3) أمانة اللجنة الشعبيةالعامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1989.

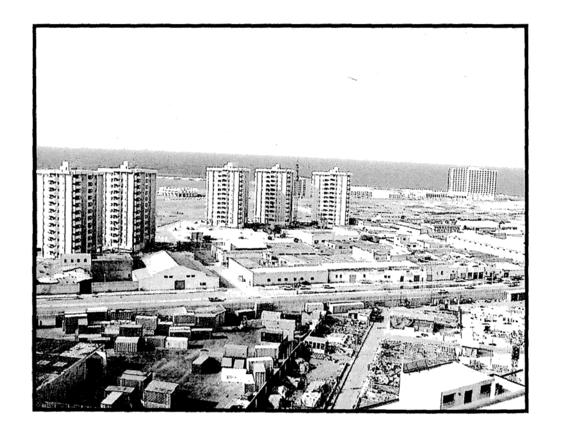














المواطنين المتزايدة سنوياً، وليتمكن من مواجهة الزيادة فى عدد الأُسَر، ومن إحلال المساكن الجديدة محل تلك القديمة. ففى خلال الفترة 1970-1989 تم تخصيص ما مقداره 3188.5 مليون دينار ليبى من ميزانية التحوّل الاقتصادى والاجتماعى لقطاع الإسكان منها 85 مليون دينار ليبى تخص سنة 1989. وخلال الفترة 1970-1989 كان المتوسط السنوى لمخصصات ميزانية التنمية فى قطاع الإسكان 159.4 مليون دينار ليبى. وقد كانت نسبة مخصصات قطاع الإسكان إلى مجموع مخصصات القطاعات الأخرى، خلال الفترة 1970-1988 حوالى 10.8٪.

أمّا ما تمَّ إنفاقه، فعلاً، من مخصصات ميزانية التحول الاقتصادى والاجتماعى فالجدول رقم (1-14) يبين أنَّه، خلال الفترة 1970-1988، قد تمَّ إنفاق ما مقداره 146 مليون دينار ليبى. وخلال الفترة نفسها كانت نسبة الإنفاق الفعلى على قطاع الإسكان إلى مجموع الإنفاق على القطاعات الأخرى تبلغ حوالى 11.1٪.

ويوضح جدول رقم (2-14) أنَّ نسبة ما تمَّ إنفاقه من مخصصات ميزانية التنمية فى قطاع الإسكان كانت حوالى 89.4٪، خلال الفترة 1970-1988. ومما تجدر ملاحظته فى هذا الخصوص أنه قد تمَّ فى بعض السنوات إنفاق مبالغ مالية أكثر مما هو مخصص لقطاع الإسكان فى ميزانية التحول الاقتصادى والاجتماعى.

جدول رقم (14-2)
نسبة الإنفاق الى المخصصات المالية في قطاع الإسكان،
خلال الفترة 1970 - 1988

السنة	٪	السنة	٪
1970	114.3	1980	96.7
1971	98.7	1981	102.8
1972	99.0	1982	93.7
1973	79.0	1983	91.0
1974	99.1	1984	89.6
1975	89.9	1985	85.3
1976	92.0	1986	78.3
1977	94.7	1987	97.2
1978	66.1	1988	55.8
1979	101.1	المجموع	89.4



جدول رقم (3 - 10)

الإنفاق الفعلي من مخصصات ميزانية التنمية لقطاع الإسكان

خلال الفترة 1970 - 1988

الأرقام بملايين الدينارات الليبية

السنة	الانفاق على قطاع الإسكان	الانفاق على جميع القطاعات	نسبة الانفاق على قطاع الإسكان الى الانفاق على جمع القطاعات (٪)
1970	37.5	146.0	25.7
1971	394	247.6	15.9
1972	72.2	357.4	18.2
1973	60.9	413.8	14.7
1974	146.9	886.0	17.0
1975	128.3	923.2	13.9
1976	138.3	1187.2	11.7
1977	175.1	1280.3	13.7
1978	152.7	1371.3	11.1
1979	167.8	1868.8	9.0
1980	224.0	2551.6	8.8
1981	296.3	2872.8	10.3
1982	230.1	2365.9	9.7
1983	198.0	2096.3	9.5
1984	186.6	1834.7	10.2
1985	143.9	1523.3	9.5
1986	131.2	1081.1	12.1
1987	138.0	1135.0	12.2
1988	106.4	731.4	14.6
المجموع	2773.6	24893.7	11.1

المصدر : (1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1987.

(2) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانية عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1988.

(3) أمانة اللجنة الشعبيةالعامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1989.















ويشير جدول رقم (4-14) إلى أنَّ تراكم الإنفاق الفعلى فى قطاع الإسكان، خلال الفترة 1970-1988، قد ارتفع من 37.5 مليون دينار ليبى إلى 2773.6 مليون دينار، (على اعتبار أن سنة 1970 هى سنة الأساس). وقد كان معدل النمو السنوى المركّب، خلال الفترة نفسها 24٪. وهذه الأرقام التالية تدل على ضخامة العمل الذى تقوم به الثورة فى قطاع الإسكان.

جدول رقم (4-14)
تراكم الإنفاق الفعلي في قطاع الإسكان
خلال الفترة 1970 - 1988

الأرقام بملايين الدينارات الليبية

السنة	تراكم الانفاق الفعلي	السنة	تراكم الانفاق الفعلي
1970	37.5	1980	1343.1
1971	76.9	1981	1639.4
1972	149.1	1982	1869.5
1973	210.0	1983	2067.5
1974	356.9	1984	2254.1
1975	485.2	1985	2398.0
1976	623.5	1986	2529.2
1977	798.6	1987	2667.2
1978	951.3	1988	2773.6
1979	1119.1		

المصدر: جدول رقم (3).

الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها:

أمكن ـ خلال السنوات العشرين من عمر الثورة بفضل الأموال التى تم تخصيصها وإنفاقها على قطاع الإسكان — تشييد عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، بواسطة الإسكان العام، المتمثل فى اللجان الشعبية العامة للبلديات والأجهزة الشعبية الأخرى، المختصة بشؤون الإسكان، وفى تلك المختصة بشؤون الزراعة. وكما تمَّ إنشاء العديد من المدن والقرى السكنية الجديدة، فى مناطق عديدة، من الجماهيرية، تم أيضاً إنشاء الآلاف من الوحدات السكنية، بواسطة الإسكان الاستثمارى، وأداته المنفّذة شركة الاستثمارات الوطنية. وهناك جزء آخر من الوحدات

شكل رقم (1-14)

تراكم الانفاق الفعلي في قطاع الاسكان

خلال الفترة 1970 - 1988

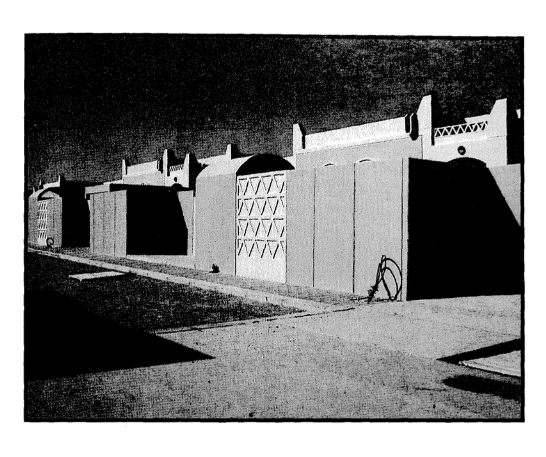
3000
2800
2600
2400
2200
2000
1800
1600
1400
1200
1000
800
600
400
200

1970 71 72 73 74 75 76 77 78 79 1980 81 82 83 84 85 86 87 1988

السنوات

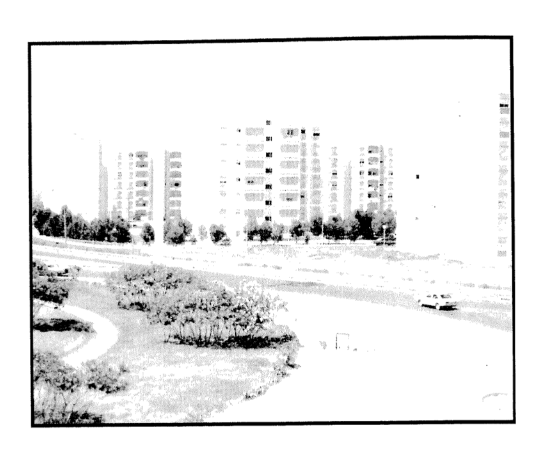


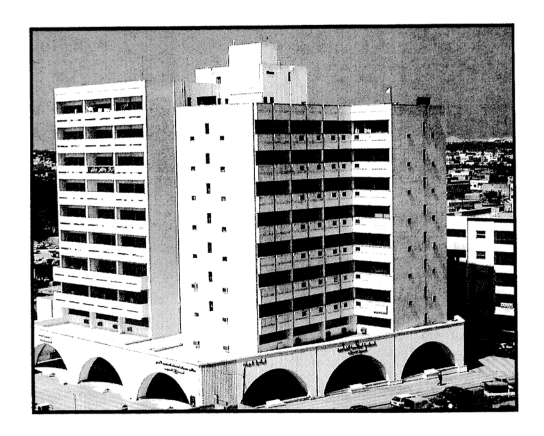














السكنية تم إنجازه بواسطة الأفراد أنفسهم؛ إمَّا قروضاً من المصارف التجارية أو الجمعيات التعاونية، وإمّا جهداً ذاتياً.

وحسب البيانات المتوفرة ـ كما يوضحها جدول رقم (5-14) ـ يتبين أنه خلال الفترة 1970-1988 قد تم تنفيذ 293,396 وحدة سكنية، منها 184,492 وحدة سكنية نُفِّذت بواسطة الأفراد أنفسهم. أمَّا الباقى وعدده 108904 وحدة سكنية فقد نُفِّذ عن طريق الأجهزة الشعبية المختلفة. وخلال الفترة نفسها المشار إليها أعلاه كان المتوسط السنوى لما يتم تنفيذه من وحدات سكنية هو 15442 وحدة سكنية، كما أنَّ هناك 118659 وحدة سكنية جارٍ تنفيذها. ومن المتوقع أن يُنتهى من جزءٍ منها، خلال سنة 1989. أما الباقى فسوف يُنتهى منه، خلال السنوات القريبة المقبلة.

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أنَّ هناك، فى سنة 1988، 540432 وحدة سكنية وإلى أنَّ فى المقابل هناك، فى السنة ذاتها، 641087 أسرة فى الجماهيرية. وعليه يتبين أنَّ حجم العجز يبلغ نحو 100655. وبمقارنة هذا الرقم بعدد المساكن الجارى تنفيذها يمكن القول بأنَّ هذا العجز سوف يغطَّى، خلال السنوات القريبة المقبلة.

ثانياً: برامج مياه الشرب وبرامج المجاري وتصريف مياه الأمطار:

إشتملت الخطط المختلفة، التى نُفِّذت، فى الجماهيرية على عدة برامج رئيسية، تهدف إلى تحسين الخدمات وتطويرها فى قطاع المرافق، مثل برامج مياه الشرب وبرامج المجارى وتصريف مياه الأمطار.

وتركز الخطط المختلفة على تنمية المناطق، التى تحتاج إلى مثل هذه المرافق والخدمات؛ ففى برامج مياه الشرب عملت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم على تنمية الموارد المائية، لاستعمالها فى الشرب وتعويض النقص، وذلك بالعمل على حفر كثير من الآبار وإنشاء محطات التحلية ومحطات ضخ المياه وخزّاناتها. ولقد عملت الثورة على مد شبكات المياه إلى كل منزل، حيث تمَّ مد شبكات بطول 10 ألف كيلومتر خلال هذه الفترة.

أمَّا فى مجال برنامج المجارى وتصريف مياه الأمطار فقد تمَّ إنشاء العديد من الشبكات، حيث بلغ إجمالى شبكات المجارى وشبكات تصريف مياه الأمطار، التى تمَّ مدُّها، خلال عام 1985 حوالى 3414 كم، موزعة على أغلب مدن الجماهيرية وقراها.



جدول رقم (5-14)

عدد الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها

خلال الفترة 1970 - 1988

	عدد الوحدات السكنية المنفذة	عدد الوحدات السكنية الجاري تنفيذها	المجموع
أ- اسكان نفذ او جارٍ تنفيذه عن طريق الاجهزة الشعبية:			
1 – الإسكان العام	82232	26335	108567
2 – الإسكان الزراعي	13857	1108	14965
3 – المدن والقرى المتكاملة	4029	7910	11939
4 – الإسكان الاستثماري	7776	11400	19176
5 – اسكان المشروعات العامة	1010	3511	4521
المجموع	108904	50264	159168
	(% 37.1)	(% 42.4)	(% 33.6)
ب – اسكان نفذ او جارٍ تنفيذه عن طريق الافراد			
1 – الإسكان عن طريق مصرف	184492	68395	252887
2 – الاستثمار والادخار العقاري والمصارف التجارية والجمعيات التعاونية والجهود الذاتية	(% 62.9)	(% 57.6)	(% 61.4)
المجموع الكلي	293396	118659	412055
	(% 100)	(% 100)	(% 100)

المصدر: امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم، 1989.

وللحصول على مؤشر لمدى الإنجازات الكبيرة التى تحققت، يمكن النظر فقط إلى فترة بسيطة (الفترة من 1975 ثم الفترة 1980)؛ حيث بلغ عدد المنتفعين من برامج مياه الشرب فى سنة 1980 حوالى 2200 مليون نسمة، مقابل 1500 نسمة فى سنة 1975.







جدول رقم (1-14)

تطور الخدمات في مجال مياه الشرب وبرامج المجاري وتصريف مياه الأمطار

خلال الفترة 1970 - 1988

البيان	الوحدة	1975 - 1970	1980 - 1975	1985 - 1981	1988 - 1986	المجموع
مياه الشرب:						
حفر الآبار	بئر	426	723	253	77	1479
انشاء خزانات	خزان	320	427	127	60	934
سعة الخزانات	الف متر مكعب	58	217	151	43	469
شبكات المياه	كم	3000	3768	2079	750	9597
محطات ضخ المياه	محطة	131	146	44	15	336
معامل تحليل المياه	معمل	8	36	-	-	44
المجاري وتصريف مياه الامطار						
محطات الضخ	محطة	72	47	31	12	162
طاقة الضخ	الف م٣/يوم	117	148	163	35	463
محطات التنقية	محطة	8	21	6	2	28
شبكات مجاري الامطار	كم	1057	1427	1038	-	3522

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط :

المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال 19 عاماً أي النار 1989 ص 43.



أمّا فى برامج المجارى وتصريف مياه الأمطار فقد بلغ عدد المنتفعين، فى سنة 1980 حوالى 942 ألف نسمة، فى مقابل 423 ألف نسمة فى سنة 1975.

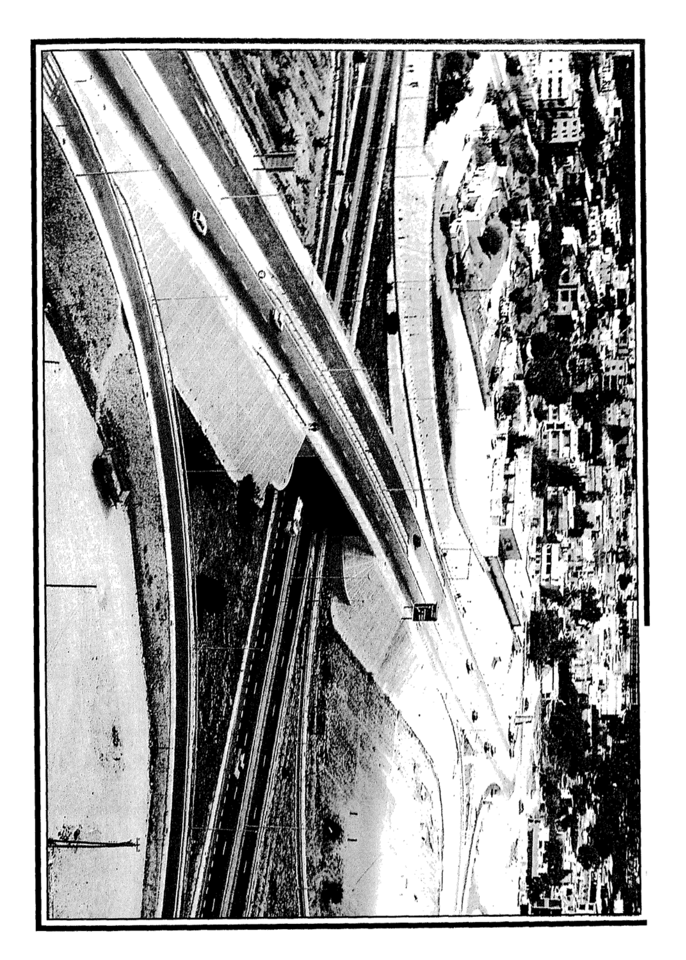
ويبيّن الجدول رقم (1-14) بعض الوحدات القياسية، التى تحققت فى الفترة من 1970-1988.



15

ليبيا الثورة في 25 عاما

النّقل والمواصلات





مقدمة :

تعتبر شبكة النقل فى أى إقليم او أية دولة مرآة لدرجة تقدمها. ولهذا يشار إلى أن شبكة النقل الأرضى ـ خاصة ـ تعكس بصدق مدى تطور المجتمع والمرحلة التقنية التى بلغها. وقد أظهر الكثير من الدراسات أن الركود الاقتصادى فى الكثير من المناطق يرجع إلى عدم وجود شبكات الطرق والموانئ الجيدة. فالنقل يعتبر عصب الاقتصاد وأحد القطاعات الاقتصادية المهمة، ذات التأثير المباشر فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات على حد سواء. فقطاع النقل بصفة عامة يقوم بدور أساسى وفعّال فى دفع عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى، وتطوير القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات.

فتنمية الاراضى الزراعية وتسويق حاصلاتها وسهولة نقل المستلزمات السلعية والخدمية والقوى العاملة، وتنمية الصناعات القائمة وخلق صناعات جديدة، وإمكانية استغلال المعادن والثروات الموجودة بأراضى البلاد، وتنمية التجمعات السكانية والمناطق النائية إقتصاديا واجتماعياً؛ كل ذلك يتوقف تحقيقه إلى حد بعيد على مدى توفر خدمات النقل والمواصلات وكفاءة تشغيلها. هذا بالإضافة إلى دورها الفعّال فى إنجاح المخططات والبرامج الصحية والتعليمية وأهميتها فى نشر الثقافة والوعى بين المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

ويزداد الاهتمام بدرجة أكبر بهذا القطاع فى بلد كليبيا حيث المساحات الشاسعة من الأراضى والطبيعة الصحراوية والعدد القليل والمتناثر من السكان، بالإضافة إلى تأخر ومحدودية وسائل النقل فى الماضى من جهة والرغبة الأكيدة فى تطوير وتنمية هذه الدولة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. لهذا حرصت الثورة منذ



قيامها على هذا القطاع وأولته أهمية خاصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد لرفع مستوى معيشة المواطنين ولإزالة الفوارق بينهم. ويتمثل هذا الاهتمام فى تخطيط كل ما يتعلق بأنواع النقل وتنفيذه ومتابعته فى جميع أنحاء ليبيا وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لها ووضعها موضع التنفيذ، وذلك بما يتفق والأهداف القومية للدولة وفى حدود السياسة العامة.

لهذا تلقى استراتيجية التحول، سواء على المدى القريب والمتوسط أو على المدى البعيد - والتى تتلخص فى بناء قاعدة اقتصاديّة متينة ومستقلة عن النفط - مسؤولية وعبئاً كبيرين على قطاعات البنية الأساسيّة ومن أهمها قطاع المواصلات والنقل البحرى الذى يحظى بالمزيد من التطوير والتحديث ليتمكن من تأدية المستهدف من الخطط المتتالية والمتمثل فى تكوين شبكة من الطرق الرئيسة والفرعيّة والزراعيّة والممهدة، وتطوير المطارات القائمة وإنشاء مطارات ومهابط جديدة، لربط أنحاء البلاد وتدعيم الأسطول الجوى لنقل الركاب والبضائع، وتطوير الورش والمستودعات، وإنشاء وتجهيز ورش جديدة، وتطوير خدمات النقل العام للركاب، وتعميم خدمات البريد والبرق والهاتف، وتغطية مختلف المناطق بمحطات الأرصاد الجوية لخدمة حركة الطيران والسفن والبحوث الزراعية والصناعية وتطوير وتوسيع الموانئ البحرية القائمة، وإنشاء موانئ جديدة لمواجهة متطلبات النشاط الصناعى الجديد، وتطوير الأسطولين التجارى والنفطى لزيادة مساهمتها فى نقل الصادرات والواردات المحلية والعالمية، وتدعيم معاهد التدريب، وإنشاء الأكاديميّة البحرية لتحقيق تلبيب الأجهزة الإدارية والفنية لهذا القطاع.

الاستثمارات في هذا القطاع:

يتضمن قطاع النقل والمواصلات نشاطات الطرق والمطارات والموانئ والنقل البرى والجوى والبحرى والنقل العام للركاب والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية ولأهمية هذه الأنشطة فقد خصصت لها الدولة الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشروعات المتعلقة بكل نشاط من هذه الانشطة. فإذا نظرنا إلى مخصصات هذا القطاع فى الفترة من 1970 وحتى 1975 على سبيل المثال، وجدنا أنها ارتفعت من 532، 104، 30 د.ل عام 70 - 1971 الى 000، 407، 72 د.ل عام 1975م أى بزيادة مقدارها 468، 302، 42 د.ل وبنسبة زيادة بلغت 140٪. وقد بلغت جملة مخصصات التنمية على سبيل المثال لقطاع النقل والمواصلات منذ قيام الثورة وحتى نهاية عام 1975م مبلغاً قدره 032، 345، 270 د.ل كان للطرق نصيب كبير



منه بلغ 25,623640 د.ل بنسبة تقدر بـ46,5٪ من إجمالى مخصصات هذا القطاع.[1]

أما مخصصات هذا القطاع فى الخطة الخمسية 76 ـ 1980م فقد بلغت 1851,300,000 د.ل. فى حين تم رصد حوالى 2100 مليون د.ل لهذا القطاع فى الخطة الخمسية 1985,81م. وقد بلغت جملة مخصصات هذا القطاع فى الفترة من 1970م الى 1987م حوالى 3750,6 مليون د.ل.

هذا ويبين الجدول رقم (8-15) الإنفاق الفعلى على هذا القطاع فى الفترة 1970 ـ 1987م:

جدول رقم (1-15)
الانفاق الفعلي على قطاع النقل والمواصلات
خلال الفترة 1970 - 1987

الفترة 72-70	الخطة الثلاثية 75-73	الخطة الخمسية 80-76	الخطة الخمسية 85 - 81	1986	1987	الإجمالي
77.8	226.2	1125.6	1828.6	144.9	152.0	3555.1

المصدر: أمانة التخطيط، انجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر علماً 70 - 1987، طرابلس ص 8.

من هذه الأرقام يتّضح أن الإنفاق الفعلى على هذا القطاع قد تطور أو ازداد من 77,8 مليون د.ل فى الفترة من 70 ـ 1972م إلى 152 مليون د.ل سنة 1987م. فى حين بلغ إجمالى الإنفاق الفعلى فى الفترة 70 ـ 1987م حوالى 3,555,1 مليون د.ل. بمتوسط إنفاق يقدّر بحوالى 197,5 مليون د.ل.

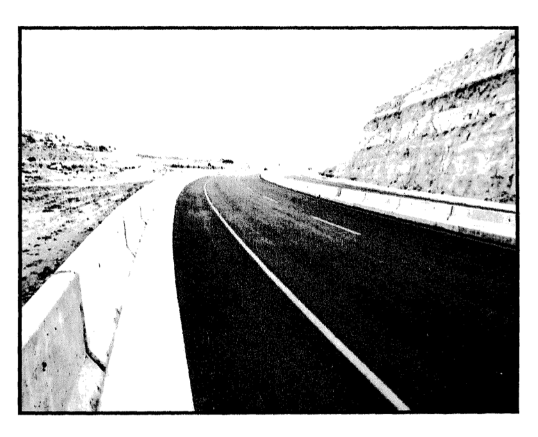
النقل البري:

يعتبر هذا الفرع من الفروع المهمة فى قطاع النقل والمواصلات، وقد تم الاهتمام به، ويظهر هذا الاهتمام جلياً فى الصورة المشرفة التى ظهر بها. فالتطور والتحسن بدياً واضحين فى الطرق والنقل العام للركاب والورش والمركبات بصفة عامة. فى هذا الجانب ستتم مناقشة موضوعات الطرق والنقل العام للركاب والورش والمستودعات مع الإشارة إلى السكك الحديدية.

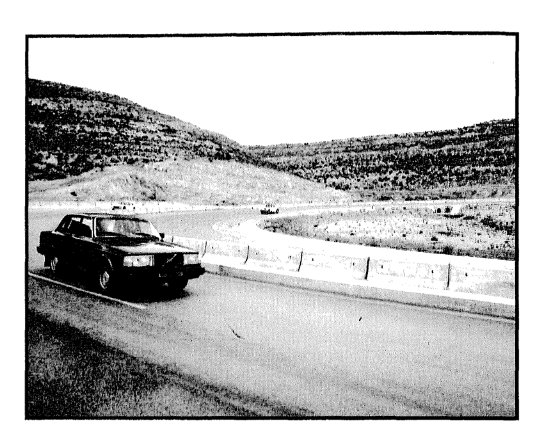
(1) وزارة المواصلات، الكتاب السنوى لمنجزات الثورة فى قطاع النقل والمواصلات، 1975م طرابلس، ص 32.















شكل رقم (1-15)

تطوّر الطرق الرئيسية في ليبيا

اطوال الطرقات بالكيلومتر

16000
15000
14000
13000
12000
11000
10000
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0

السنوات 1987 1980 1977 1970

الطرق:

تعتبر الطرق الوسيلة الوحيدة لربط المناطق بعضها ببعض خصوصاً وأن البلاد مترامية الأطراف ومساحتها تقترب من 2 مليون كلم². إن توفير شبكة جيدة للطرق يعدّ عاملاً رئيساً لتنمية المناطق البعيدة والقرى المبعثرة داخل هذا النطاق الصحراوى الكبير والتى حرمت مدة طويلة من الخدمات. كما تعمل هذه الطرق على ربط البلاد بالأقطار المجاورة.

لقد كانت الطرق المعبّدة محدودة وضيقة فى بعض المناطق، وتنعدم كلياً فى



مناطق أخرى، أللّهم إلاّ بعض المسالك والطرق الترابية، ولهذا نجد أن الاتصال صعب بين الكثير من المناطق داخل البلاد. أمّا فى السنوات العشرين الأخيرة فإن الطرق تحسنت بدرجة كبيرة وأصبحت البلاد تضاهى الدول المتقدمة فى هذا المجال. فمنذ قيام الثورة ازداد طول شبكات الطرق الرئيسية من 5800 كم عام 1970م الى 8,800كم عام 1977م إلى 10,700كم عام 1980م إلى 15,700كم عام 1985م إلى 15,930كم عام 1987م. وبذلك إزدادت الطرق من 5800كم عام 1970م إلى 15,930كم عام 1987م بزيادة بلغت حوالى 10130كم وبمتوسط رصف بلغ حوالى 563كم فى السنة وبنسبة زيادة بلغت 274,7٪. كما ازداد طول مسافات الطرق الزراعية من 250كم عام 1970م إلى 7500كم عام 1987م.[1].

والشكل التالى رقم (1) يوضح تطور شبكة الطرق الرئيسة فى ليبيا. ولأهمية هذا القطاع فقد خصص له فى خطط التحول الثلاث مبلغ وقدره 368,984,000 د.ل، فى حين كان نصيب هذه القطاع وحده فى الفترة 70 ـ 1975م 25,623,640د.ل. بنسبة تقدّر بـ 46,5٪ من إجمالى مخصصات قطاع النقل والمواصلات.[1]

وتسهيلاً لحركة السير خصوصاً داخل المدن الكبيرة وحولها، فقد تم بناء العديد من الجسور خاصة فى المناطق الجبلية مثل جسر وادى الكوف وغيرها من الجسور. وفى السنوات الأخيرة تم الانتهاء من إنشاء العديد من الجسور داخل المدن الرئيسة لا سيما طرابلس وبنغازى وذلك لتسهيل تدفق حركة المرور داخل هذه المدن. وأهم مثال على ذلك مجموعة الجسور التى أقيمت على طول الطريق الساحلى فى القطاع الذى يمر بمدينتى طرابلس وبنغازى وكذلك مجموعة الجسور على الطرق الدائرية داخل هاتين المدينتين، وكذلك تظهر هذه الجسور فى مدن مصراته واجدابيا والمرج ودرنه وغيرها من المدن.

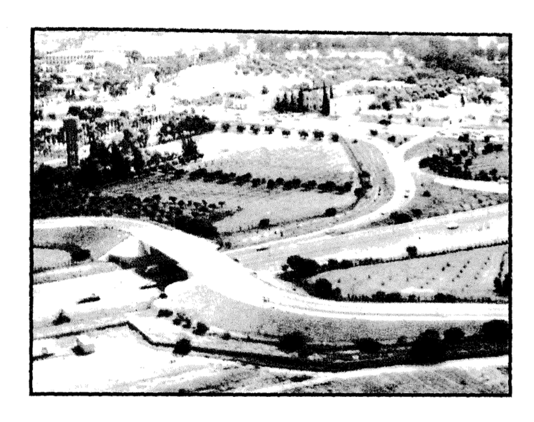
ولأهمية هذا القطاع فقد تم إنشاء ثلاث شركات متخصصة فى إنشاء الطرق[1] وصيانتها وهى:

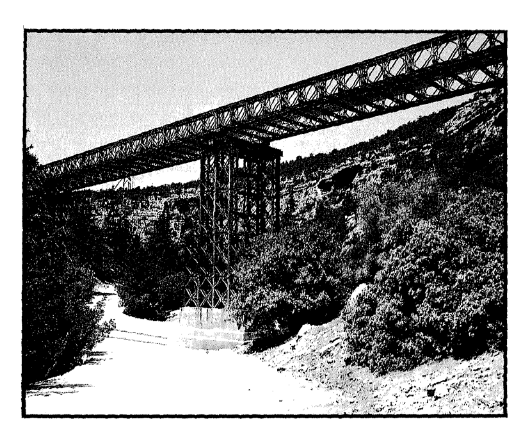
1 ـ الشركة الوطنية للطرق والمهابط التى أُنشئت بموجب القانون رقم 144 لسنة 1972م بتاريخ 14 سبتمبر 1972م برأس مال قدره 2 مليون دينار ليبى تملكه الدولة بالكامل، وقد تم رفع رأس المال إلى 2,250 مليون د.ل.

(1) أمانه التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70 ـ 1987م، طرابلس، ص 34.

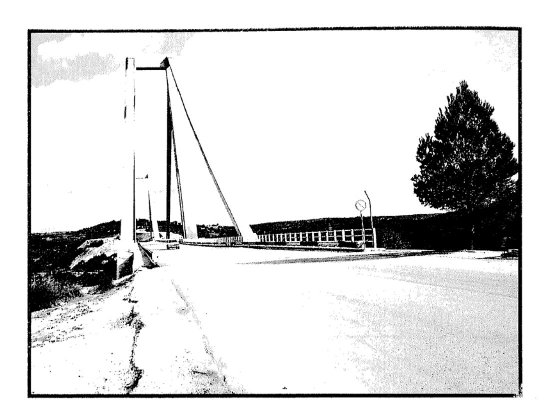
(2) المرجع السابق، ص 197.













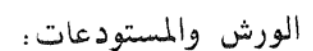


2 ـ الشركة الليبية العامة لانشاء الطرق وصيانتها التى انشئت بموجب القانون رقم 77 لسنة 1971 بتاريخ 11 أكتوبر 1971م برأس مال قدره 3 مليون د.ل تملكه الدولة بالكامل، وقد تم رفع رأس مال الشركة إلى 3,250 مليون د.ل.

3 ـ شركة مصراته العامة للطرق التى أُنشئت بموجب القانون رقم 68 لسنة 1973 بتاريخ 27 سبتمبر 1973م برأس مال قدره مليون دينار ليبى تملكه الدولة بالكامل تم زيادته 1,25 مليون دينار ليبى.

وقد قامت هذه الشركات الثلاث منذ بدء إنشائها بتنفيذ العديد من مشروعات الطرق بالبلاد، بالإضافة إلى قيامها بالإصلاح والصيانة للعديد من الطرق ومطارى طرابلس وبنينه الدوليين. شكل رقم (2-15)

شكل رقم (2-15)
شبكة الطرق المعبدة





الورش والمستودعات:

تختص إدارة النقل البرى بالاشراف على هذا القطاع الذى يقدّم خدمات الإصلاح والصيانة للمركبات العامة بمختلف المناطق داخل البلاد. فقد قامت هذه الإدارة بتجهيز وتحسين الورش القائمة بالآلات والمعدات والمهندسين والفنيين، بالإضافة إلى إنشاء الكثير من الورش وتجهيزها فى مختلف البلديات وذلك لتقديم أعمال الاصلاح والصيانة والغسيل وغيرها للمركبات العامة. كما قامت وتقوم الآن هذه الإدارة بإنشاء العديد من المستودعات الخاصة بالمركبات العامة. وتتوزع هذه الورش والمستودعات فى كل من اجدابيا وبنغازى وطرابلس وسبها ومصراتة والمرج وهون وبراك ونالوت والزاوية وصبراتة وترهونة وسرت ويفرن وطبرق ودرنة وأوبارى ومرزق والكفرة.

النقل العام للركّاب:

لقد قامت شركات خاصة بعد قيام الثورة بأعمال النقل العام للركاب حتى نهاية 1970م حين صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى 1971/1/28م بتأميم هذه الشركات وإنشاء المؤسسة العامة للنقل العام للركّاب، وبذلك آلت إلى المؤسسة ملكية الحافلات العاملة التى تم تأميمها والبالغ عددها فى ذلك الوقت بجميع أنحاء البلاد حوالى 408 حافلة تم إضافة 200 حافلة لهذا الأسطول بنهاية الخطة الثلاثية 1975/73م[4] أما بنهاية الخطة الخمسية 1980/1976 فقد أُضيف إلى هذا الأسطول عدد 1000 حافلة بواقع 200 حافلة كل عام[5]. هذا كما عملت المؤسسة على إعادة تنظيم هذا القطاع وزيادة كفاءته بزيادة عدد الحافلات وذلك بواقع 270 حافلة كل عام فى الخطة الخمسية 1985/81م[6] وإنشاء المرافق اللازمة مثل الورش ومحطات الانتظار. ونتيجة لهذا الاهتمام فقد بلغ عدد حافلات النقل العام للركاب 1730 حافلة عام 1987م مقابل 408 حافلة عام 1970م أى بمعدل زيادة بلغ 1322 حافلة وبمتوسط سنوى بلغ 73 حافلة وبنسبة زيادة بلغت 424٪[7]. الشكل رقم (3-15)

كذلك يجدر بنا الإشارة إلى ما قامت به المؤسسة من إنشاء خطوط جديدة لربط مدن ليبيا بعضها ببعض، ولربط ليبيا بالدول المجاورة، وذلك بإنشاء الخط الساحلى.

(4) وزارة المواصلات، الكتاب السنوى لمنجزات الوزارة 1975، طرابلس، ص 143.
(5) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1985/81، طرابلس ص 271.
(6) المرجع نفسه ص 277.
(7) أمانة التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70 ـ 1987، طرابلس، ص 35.



شكل رقم (3-15)

تطوّر عدد الحافلات

بين عام 1970 وعام 1987 م

1800
1700
1600
1500
1400
1300
1200
1100
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0

1970 1987



مشروع السكك الحديدية:

بناء على الدراسات التى أقيمت وأظهرت أهمية هذا القطاع فى عملية النقل، فقد آتخذ قرار بإدخال هذه الوسيلة للبلاد، وتمت دراسة إمكانية إنشاء خط للسكك الحديدية يربط طرابلس بتونس بطول (500) كيلومتر، وخط طرابلس/ مصراتة بطول (200) كيلومتر. كذلك تمت الدراسة الأولّية لربط وادى الشاطئ بالطريق الساحلى بخط سكك حديدية بطول (800) كيلومتر، وذلك لاستغلال خام الحديد فى تلك المنطقة[8]. هذه الخطوط على الرغم من استكمال الدراسات المختلفة الخاصة بها، إلاّ أن العمل لم يبدأ فيها حتى الآن. الشكل رقم (4-15)

النقل البحري:

أهمية هذا القطاع المتزايدة جعلت الثورة تولى اهتماماً خاصاً به، فقدمت له ما يستحق من دعم وعناية، ورصدت له الأموال اللازمة لتطوير الموانئ البحرية القائمة، وإنشاء موانئ جديدة حتى تستجيب للنشاط التجارى الآخذ فى الازدياد. وبسبب المشاريع الطموحة الجارى تنفيذها، وكذلك لتكوين أسطول نفطى وتجارى يستجيب للمطامح الوطنية، ويكون إحدى الدعائم التى تعزز اقتصادنا للتخلص من التحكم الأجنبى، ويسهم فى ازدهار التجارة العالمية.

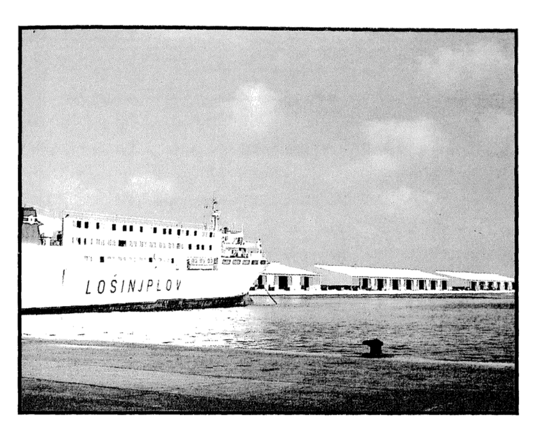
الموانئ:

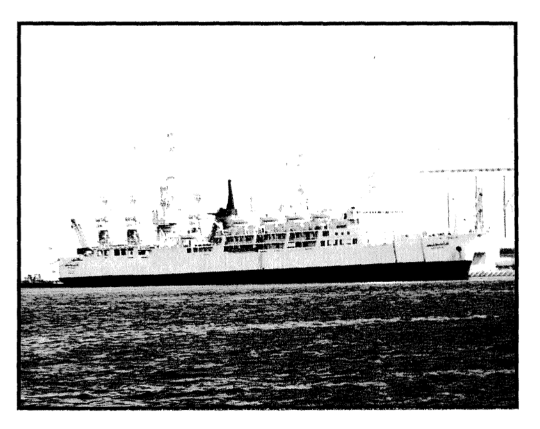
إنّ مكانة ليبيا العالمية، وموقعها الاستراتيجى المهم على الساحل الجنوبى من البحر المتوسط فرضا ضرورة تطوير الموانئ البحرية، والرفع من مستوى الخدمات بما يتمشى وحجم النشاط التجارى والمترتب على ما يجرى تنفيذه من برامج ثورية طموحة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية. لذا كان من المحتم العمل على تطوير الموانئ البحرية القائمة، وإنشاء موانئ جديدة حتى تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الآخذة فى الازدياد، والناتجة من ضخامة المشاريع التى تضمنتها خطط التحول.

إن صغر مساحة التخزين، وضيق الأرصفة وقلة عمق الغاطس من أهم أسباب ازدحام الموانئ بالسفن والبضائع، خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك الزيادة الكبيرة فى

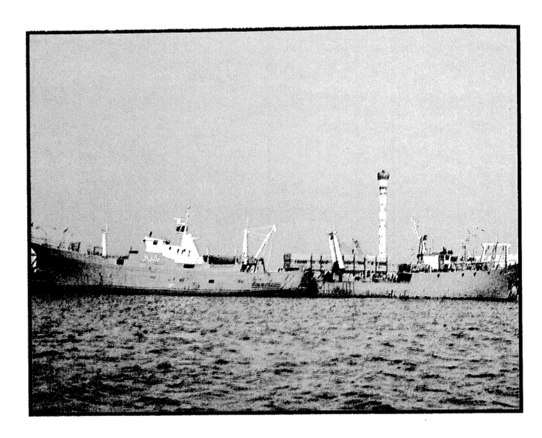
(8) أمانة التخطيط، منجزات ثورة الفاتح خلال عشر سنوات 70/1979م، طرابلس، ص 36.

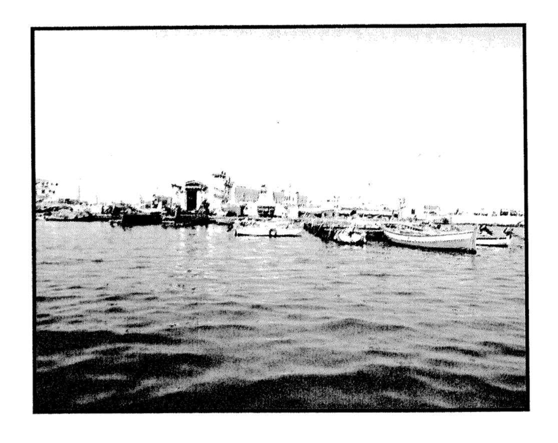



LOŠINJPLOV

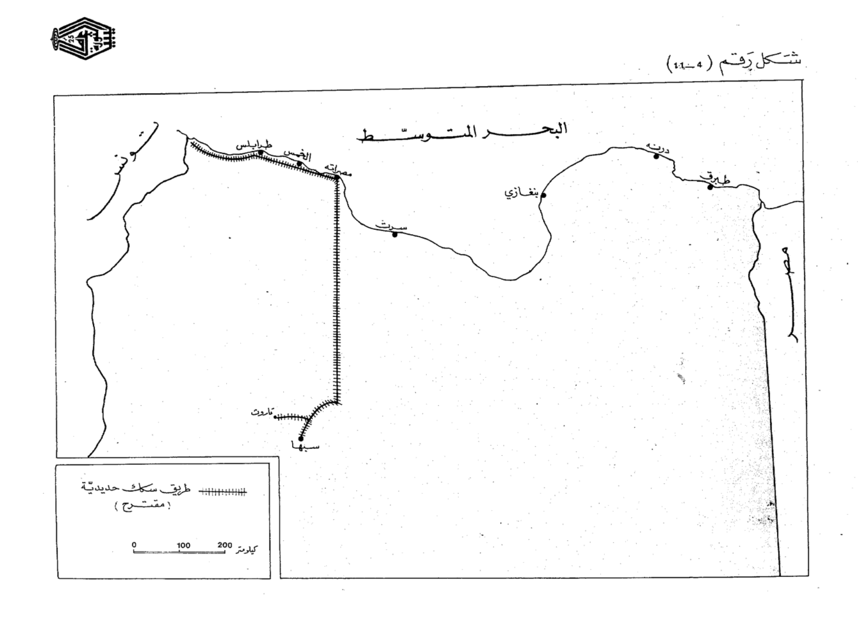








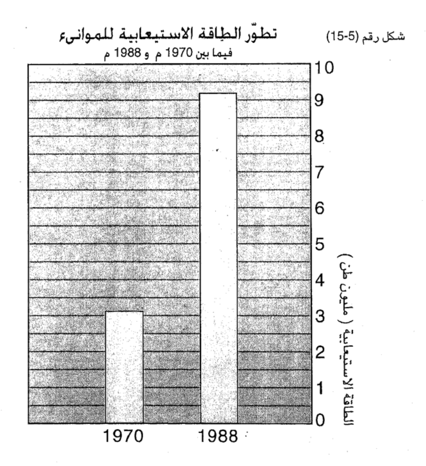
شكل رقم (4-1.1)


البحر المتوسط
تونس
مصر
طرابلس
الخمس
مصراته
سرت
بنغازي
درنه
طبرق
تاروت
سبها
طريق سكك حديدية
(مقترح)
0
100
200
كيلومتر



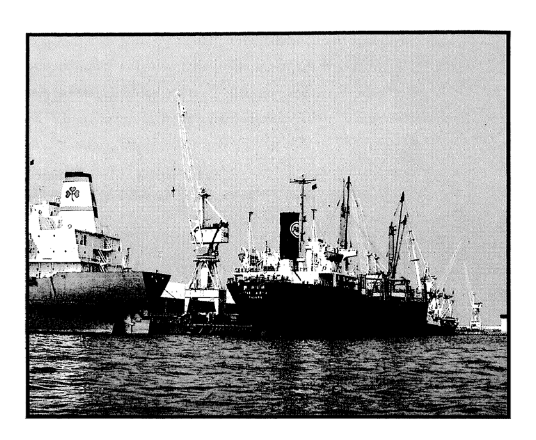
أعداد السفن وأحجامها، ولهذا بدأت عملية توسيع الموانئ القائمة، وبناء حواجز أمواج لها، ومن هذه الموانىء: طرابلس وبنغازى ودرنه وازوارة وسرت ورأس لانوف، اعتباراً من السنة الأولى للخطة الثلاثية 73/1975م، حتى الوقت الحالى. كما تم إضافة أرصفة جديدة ثابتة، وأخرى عائمة، وإنشاء مسطح المخازن فى كل منها لرفع القدرة الاستيعابية لها. هذا كما تم إنشاء موانئ جديدة، ومن أهمها ميناء مصراته، وميناء المجمع الصناعى بالبريقة.

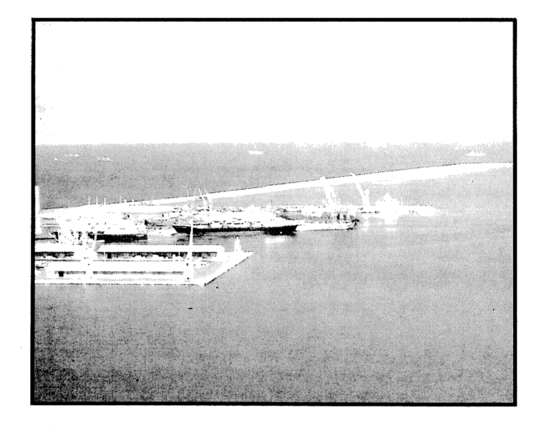
ونظراً لحاجة الموانئ للتجهيزات والمعدات البحرية والبرية المختلفة فقد تم تزويدها بالقاطرات البحرية والرافعات العائمة، ورافعات أرصفة شوكية لرفع الحاويات، بالاضافة إلى معدات وتجهيزات أخرى مختلفة مثل المقطورات والجرارات وشفاطات الحبوب، ومعدات لاسلكية، وورش، وقطع غيار، وأحواض عائمة، كما هو الحال فى ميناء طرابلس، ومجموعة من الزوارق الصحية التى تم تزويدها بوسائل الاسعافات السريعة لاستعمالها فى الموانئ التجارية عند الحاجة. وقد ترتب على كل













هذه الإضافات والزيادات زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من (3،6) مليون طن فى عام 1970م إلى (5،9) مليون طن فى عام 1988 بمعدل زيادة بلغ (5،9) مليون طن[9]. والشكل رقم (2-15) يوضح هذه الزيادة. وقد ترتب على تنفيذ الخطة السريعة لتطوير الموانئ خلال الخطة الثلاثية 73/1975م زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من (3،9) مليون طن عام 1972م إلى (10،2) مليون طن بضائع عام 1975م بنسبة زيادة بلغت نحو (164٪) (تشغيل ثلاث ورديات). جدول رقم (15-5)[10]:

جدول رقم (2-15)
الطاقة الاستيعابية للموانيء (1972 - 1975 م)

المواني‏ء	طاقة الموانيء في عام 1972 م	طاقة الموانيء في عام 1975 م	نسبة الزيادة ٪
ميناء طرابلس	2323	5950	156
ميناء بنغازي	1249	3070	146
ميناء ازوارة	20	470	2250
ميناء درنه	132	325	146
ميناء طبرق	150	420	180
الإجمالي	3874	10235	164

وفى مجال الموانئ النفطية قامت المؤسسة بإنشاء ميناء نفطى سادس، وهو ميناء الزاوية، كما عملت على تطوير وتوسيع ميناء مرسى البريقة من مرسى لتصدير النفط فقط إلى ميناء تجارى لتصدير البضائع ومنتجات المصانع القريبة منه.

ولأهمية هذا القطاع فقد تم إنشاء مؤسسة تهتم به، وهى المؤسسة العامة للموانئ والمنائر بموجب القانون رقم (82) لعام 1970م، وتختص بحكم إنشائها بتنفيذ سياسة الدولة فى مجال الموانئ والمنائر، وتتولى إدارة الموانئ القائمة حالياً، وما ينشأ عنها مستقبلاً بطريقة تكفل حسن سير العمل وانتظامه، والارتفاع بمستواه[11].

(9) مجلة الصيّاد، السنة الخامسة والأربعون، العدد 2309 فبراير 1989م، ص 45.
(10) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 76/1980م، طرابلس، ص 410.
(11) أمانة النقل البحرى، إنجازات قطاع النقل البحرى، 76/1977م، طرابلس، ص 16.



الأسطول البحري الليبي:

يضم هذا الأسطول الذى بُدئ فى تطويره وتحسين خدماته ثلاثة أنواع من السفن، وهى ناقلات النفط وبواخر البضائع، وسفن الركّاب.

أ - ناقلات النفط:

نظراً لأهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الوطنى من جهة، ورغبة البلاد فى التحرر وعدم الاعتماد على الغير من جهة أخرى، فقد رأت أمانة المواصلات والنقل البحرى ضرورة إنشاء وتنمية الأسطول النفطى لنقل النفط ومنتجاته. فمن سفينة واحدة (أم الفرود) التى تبلغ حمولتها (5500) طن، والتى تكوّن منها الأسطول النفطى قبل خطة التحول 1975/73م، قفز الأسطول قفزة رائعة فى عام 1974م حيث تم دعمه بأربع ناقلات للنفط، وهى: البريقة، رأس لانوف، وحمولة كل منهما (86،000) طن، وكذلك الناقلتان السرير، ومرسى البريقة، وحمولة كل منهما (47،000) طن، وبذلك ارتفعت حمولة هذا الاسطول إلى (271،500) طن[12]. وقد استمر أسطول ناقلات النفط فى النمو حيث تم دعمه فى عام 1975م بناقلة النفط انتصار وحمولتها (141،000) طن. وفى سنة 1976 انضمت إلى هذا الأسطول الناقلتان: الزوتيه، والسدرة، وحمولة كل منهما (121،000) طن. وبذلك ارتفعت حمولة الأسطول إلى (654500) طن. أما فى سنة 1977م فقد انضمت إليه الناقلتان: الركوة، وعين تاورغاء، وحمولة كل منهما (30،000) طن. وبهذا أصبحت حمولة الأسطول (714،500) طن، وفى العام نفسه تم دعم الأسطول بنوع آخر من الناقلات، وهى ناقلة إسفلت حمولتها (9،754) طن، وذلك لاستعمالها فى نقل حوالى (200،000) طن من الاسفلت المستورد من الخارج سنوياً. كما استغلت الطاقة الفائضة فى هذه الناقلة لنقل زيت الوقود الثقيل[13].

كما تم دعم هذا الأسطول بثلاث ناقلات للنفط هى: الفويهات، والهانى، والقرضابية، وحمولة كل منها (54،000) طن، بالاضافة إلى ناقلة النفط العملاقة: اجدابيا، التى تبلغ حمولتها (318،000) طن، لتعطى الأسطول النفطى دفعة قوية بحيث ترتفع حمولته إلى (14،945،000) طن.

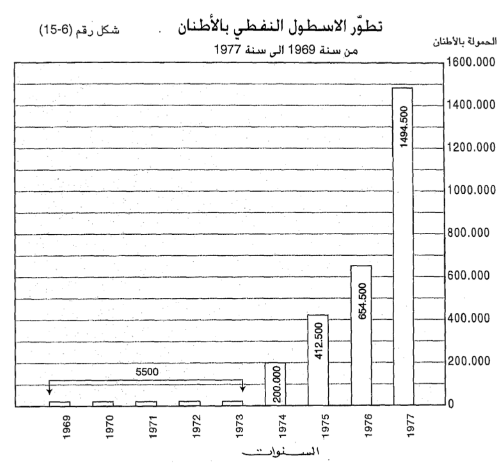
وفى الخطط الخمسية 1980/76م، و1985/81م، تم دعم الأسطول بالعديد من الناقلات المختلفة الأحجام لنقل المنتجات النفطية والبتروكيماوية ليصبح عدد

(12) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، 1975/73م، طرابلس، ص 249.

(13) أمانة النقل البحرى، انجازات قطاع النقل والمواصلات، 1977/76م، طرابلس، ص 53.



الناقلات فى هذا الأسطول (19)[14] ناقلة ولتضيف إلى الحمولة السابقة حمولة جديدة تبلغ (1،277،000) طن. وعلى سبيل المثال، الشكل رقم (6-15) يوضح تطور حمولة هذا الأسطول من سنة 1969م إلى سنة 1977م.



ب - الأسطول التجاري:

فى مجال نقل البضائع بدئ فى إنشاء أسطول سفن البضائع الجافة سنة 1971م، حيث تم شراء أول سفينة، وهى سفينة الشحن الأفقى: التمساح، والتى تبلغ حمولتها (2،900) طن. وفى سنة 1972م انضمت إلى هذا الأسطول السفينتان: صبراته، وجرمة، وهما من النوع التقليدى، وحمولة كل منهما (2،100) طن، وبذلك أصبحت حمولة الأسطول (7،100) طن. وفى العام 1974 انضمت إليه السفينة: درنة، وهى من النوع الأفقى، وحمولتها (2،900)طن[15]. وفى عام

(14) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، 81/1985م، طرابلس، ص 275.
(15) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 73/1975م، طرابلس، ص 249.



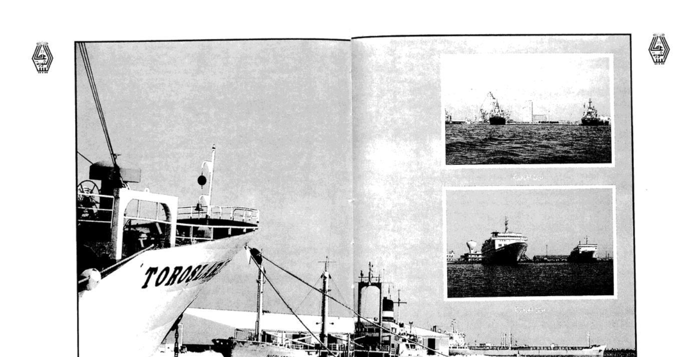
1975م دعم الأسطول بسفينتين إحداهما من النوع التقليدى وهى السفينة: ابن ماجد، وحمولتها (7،500) طن، والثانية من النوع الأفقى وهى السفينة: غات، وحمولتها (2،900) طن. أما فى عام 1977م فقد انضمت إلى هذا الأسطول السفينتان: ابن بطوطة وابن جبير، وهما من النوع التقليدى، وحمولة كل منهما (7،500) طن، وبذلك تصل حمولة هذا الأسطول إلى (35،400) طن، وخلال عامى 1982/81م تم دعم هذا الأسطول بثلاث سفن أخرى حمولة كل منها 9000 طن.

ونظراً لأهمية النقل البحرى فى حركة النقل الداخلى والخارجى رأت أمانة المواصلات والنقل البحرى ضرورة تدعيمه بأعداد أخرى من السفن لتصبح نسبة مساهمته فى حركة النقل الداخلى والخارجى 60٪ من حركة نقل البضائع العامة، ولتحقيق هذا الغرض عملت على تدعيم هذا الأسطول فى الخطة الخمسية 1985/81 بعدد 12 سفينة شحن تقليدى بحمولة إجمالية 7800 طن وبعدد 4 سفن شحن أفقى بحمولة قدرها 14000 طن وبعدد 4 سفن لنقل الحبوب بحمولة قدرها 72000طن، وبعدد 4 سفن أخرى لنقل المواشى بحمولة قدرها 48000 طن، وبعدد 2 سفن حاويات بحمولة قدرها 2400 طن ليصبح بذلك عدد سفن الاسطول البحرى التجارى الليبى 36 سفينة بحمولة إجمالية قدرها 280000طن[16].

أمّا فى مجال نقل الركاب فقد بُدئ فى إنشاء هذا الأسطول فى سنة 1977م، إذ انضمت إلى الأسطول البحرى أول باخرة ركّاب وهى غرناطة التى تبلغ حمولتها الكلية 10840 طناً بينما تبلغ حمولتها الساكنة 3650 طناً. وتستوعب السفينة حوالى 1000 راكب وتبلغ حمولة عنابرها 2200طن ، ويمكنها نقل 300 سيارة، وهى مزودة بقوارب للنجاة سعة 848 شخصاً علاوة على 48 عوّامة سعة كل منها 25 شخصاً. كما تم خلال الخطة 1980/76 شراء السفينة طليطلة وهى بمواصفات السفينة غرناطة نفسها. هذا كما تم إضافة السفينة قاريونس، والتى تتسع لـ 600 راكب وتحتوى على مخازن للبضائع والسيارات[17]. كذلك تم تدعيم هذا الأسطول بسفينتين ساحليتين لتصبح حمولته 18000 طن.

هذا وتشرف على أسطول الناقلات والأسطول التجارى الشركة الوطنية العامة للنقل البحرى، والتى أنشئت عام 1975م، وحدّد رأسمالها وفق قانون إنشائها بمائة

(16) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، 1985/81م، طرابلس، ص 279.
(17) أمانة النقل، انجازات قطاع النقل البحرى، 1977/76م طرابلس، ص 62.


TOROSLAR
NICOLAOS



مليون دينار ليبى مقسّمة إلى مليون سهم مملوكـة بكاملهـا للدولة، قيمـة كل منهـا 100د. ل. وقد حددت أغراض الشركة بالقيام بجميع أعمال النقـل البحرى عـلى اختلاف أنواعه سواء لحسابها أو لحساب غيرها، ولها حق القيام بأعمال الوكالة من الشركات الملاحية والوكالة بالعمولة والتخليص على البضائع والتخزين والإنقاذ وتجهيز جميع أنواع السفن والناقلات والعائمات ومهمات النقل الأخرى.

الشركات البحرية ومشاركة ليبيا فيها:

شاركت ليبيا فى تأسيس عدة شركات بحرية مشتركة منها ما هو بالنقل البحرى بواسطة ناقلات النفط وسفن البضائع الجافة، ومنهـا ما هـو خاص ببنـاء وإصلاح السفن وذلك بهدف التعاون مع الـدول الشقيقة والصـديقة. ويُـظهر الجـدول رقم (15-3) هذه الشركات والدول المشتركة فى تأسيسها ورأسمالها ونسبة مشاركة ليبيا فى رأس مال هذه الشركات[18]:

التدريب في مجال النقل البحري:

مما لا شك فيه أن المنشآت المختلفة الخاصة بالنقل البحرى التى أقيمت على أرض ليبيا، والأساطيل التى أنشئت تحتاج فى تشغيلها إلى عناصر كفوءة ومؤهلة تأهيلاً جيداً حتى تحقق الأغراض التى أنشئت من أجلها. لهذا نجـد أن برامـج التدريب المختلفة سواء فى الخطط السابقة أو فى الخطط الحالية تهدف إلى تكوين العناصر الوطنية القادرة على إدارة مشروعات التنمية بالموانىء وتشغيلها وصيانتها، وكذلك وسائل النقل البحرى، وذلك بتطوير برامج التدريب فى الخارج كما حدث فى الخطط الأولى، إذ تم إيفاد 444 طالباً من حملة الشهادة الثانوية ما بين سنة 1971 وسنة 1977م للدراسة فى الكليات البحرية فى كل من بريطانيا وإسبانيا واليونان ومصر[19]. وبالداخل عن طريق تزويد مركز التدريب بـطرابلس باحتيـاجاتـه من المدرّبـين ووسائـل التدريب المختلفة، ولتحقيق الغرض أى التدريب بالداخل فقد تم إنشاء مركز تدريب بسعة 500 متدرب لإعداد الفنيين فى أعمال الميكانيكا والكهرباء واللاسلكى وأعمال الصيانة والتخزين والمناولة واستعمال المعدات البرية والبحريـة وغيرهـا. كما تم إنشـاء مرفـأ للتدريب على استخدام المعدات البحرية مثل زوارق الارشاد والقاطرات والرافعات البحرية يستوعب 150 متدرباً، ونتيجة لهذا ارتفع عدد القوى العاملة فى هذا المجال

(18) أمانة النقل البحرى، إنجازات قطاع النقل البحرى 76/1977م، طرابلس، ص 66.
(19) أمانة النقل البحرى، إنجازات قطاع النقل البحرى 76/1977م، طرابلس، ص 70.



جدول رقم (3-15)

الشركات البحرية والمشاركة الليبية

اسم المشتركة	الدولة المشتركة	رأسمال الشركة	مساهمة ليبيا	النسبة
العربية البحرية لنقل النفط	ليبيا – السعودية – الكويت الجزائر – العراق – أبو ظبي – قطر – البحرين	500000000 دولار	67857100 دولار	% 13.5
الشركة العربية للملاحة البحرية	ليبيا – الأردن – مصر – السودان – العراق – اليمن – السعودية – سوريا – الكويت – لبنان	16200000 دولار	2700000 دولار	% 16.4
شركة الاتحاد العربي للنقل البحري	ليبيا – مصر – سوريا	135455000 دولار	–	-
الشركة الجزائرية الليبية	ليبيا – الجزائر	50000000 دولار	25000000 دولار	% 50
للنقل البحري الشركة المالطية البحرية المحدودة	ليبيا – مالطا	5500000 دولار	1375000 دولار	% 25
الشركة الليبية الباكستانية للملاحة البحرية المحدودة	ليبيا – باكستان	20000000 دولار	10000000 دولار	% 50
شركة الاستقلال التونسية الليبية للنقل البحري	ليبيا – تونس	170000 دولار	35000 دولار	%50
الشركة الرومانية الليبية المشتركة المساهمة للنقل البحري	ليبيا – رومانيا	21000000 دولار	10290000 دولار	% 49
الشركة الليبية التركية المشتركة للنقل البحري	ليبيا – تركيا	40000000 دولار	20000000 دولار	% 50

من 6600 مشتغل عام 1975م إلى 120000 مشتغل فى نهاية 1980م .

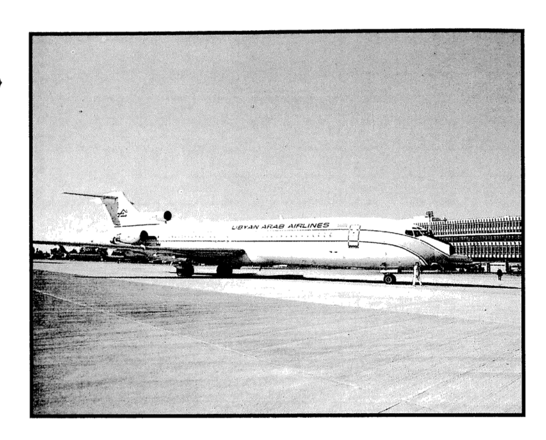
كما تم افتتاح كلية بحرية مهمتها تخريج عناصر متخصصة من ضباط ومهندسين بحريين وضباط لاسلكى فى المستوى الجامعى لتزويد الأسطول البحرى بالعناصر الكفوءة والقادرة على الإدارة والتسيير والتشغيل بحيث يقل الاعتماد على العناصر الأجنبية فى هذا المجال.










LIBYAN ARAB AIRLINES





النقل الجوي:

لقد حَظِى هذا القطاع باهتمام المسؤولين على قطاع النقل والمواصلات نظراً لأهميته فى النقل السريع، خصوصاً وأن ليبيا دولة مترامية الأطراف تزيد مساحتها عن 1,750 مليون كم^2، وينتشر سكانها قليلو العدد على شكل تجمعات قليلة متناثرة خاصة فى المناطق الداخلية. هذا الوضع جعل لزاماً على الدولة الاهتمام بالنقل الجوى لربط هذه التجمعات وتقريب المسافة بينها، ونتيجة لذلك تم الاهتمام بالطيران المدنى وبناء المطارات وتطوير الأسطول الجوى، وبناء المكاتب الخاصة بالطيران.

الطيران المدني:

تختص مصلحة الطيران المدنى بإنشاء المطارات وتشغيلها وإدارتها، وتنفيذ قواعد المرور الجوى لتأمين سلامة الطيران والجمهور ومراقبة تحركات الطائرات لمنع التصادم بينها، أو لمنع تصادمها بالعوائق وذلك عن طريق إنشاء شبكة من الطرق الجوية تخدمها أجهزة مساعدة للملاحة ولهداية الطائرات من مكان لأخر، وكذلك إرشاد الطائرات إلى مسالك الانتظار والإقتراب من المطارات. كما تختص بمراقبة النقل الجوى التجارى، بما يكفل حقوق مؤسسات النقل الجوى الوطنية دون الإخلال بالمعدلات العالمية للأسعار. قبل قيام الثورة كانت تختص بالاشراف على ميزانية التنمية بالمصلحة لتشغيل الخدمات المتناهية فى القدم، ولم تكن هناك مشروعات ملموسة للتنمية، وقد عملت المصلحة بعد ذلك على تطوير المطارات القائمة ورفع مستوى الخدمات التى تقدم فى هذا المجال بالإضافة إلى إنشاء مطارات حديثة مجهزة بأحدث المعدات والأجهزة العلمية..

لقد نمت حركة الملاحة الجوية نمواً كبيراً فى الفترة ما بين عامى 1975/69م بالنسبة لخدمات الركّاب والبضائع سواء منها الخارجى أو الداخلى، وأصبحت بذلك جميع المطارات داخل البلاد تعانى ضغطاً متزايداً، ولحل هذه المشكلة تقرر خلال الخطط التنموية المختلفة فى مجال المطارات إنشاء مشاريع متكاملة لبعض المطارات، كمطار الكفرة، ومطار غدامس وإنشاء مطارات داخلية جديدة، مثل مطارات غات ـ مصراته ـ هون ـ براك ـ الأبرق وغيرها، كما تم إنشاء مجموعة من المهابط مثل مهبط العوينات الشرقية. هذا فى مجال المشاريع الجديدة، أمّا في مجال تطوير المطارات القائمة فقد عملت المصلحة على إنشاء مطار طرابلس العالمى، الذى يشتمل على محطة للركاب ومبنى الخدمات، ومبنى برج المراقبة ومبنى كبار الزوار ومبنى صيانة الأعمال ومحطة إطفاء الحرائق ومبنى ملء البالونات بالإيدروجين ومساحة توقف



الطائرات وشبكة الطرق ومكان انتظار السيارات ومستودعات خزانات الوقود والمهابط وحظيرة ايداع سيارات المطافىء والإسعاف.

كما تم تطوير ميناء بنينة الجوى فى بنغازى بإنشاء مهبط بطول 3600م وعرض 45م بدرجة تحمّل تسمح باستقبال الطائرات العملاقة[20]. كما تجرى الآن عمليات توسيع هذا المطار وتطويره خصوصاً بعد إعادة فتحه للرحلات الخارجية.

أمّا مطار سبها فقد تمت فيه إطالة المهبط القديم وزيادة درجة تحمّله حتى يستوعب الطائرات العملاقة، كما تم توسيع العديد من مرافقه وتحسينها مثل صالات الركّاب. ولخدمة الطيران والمطارات تمّ إنشاء مركزى معلومات الطيران فى كل من طرابلس وبنغازى، كما تم إنشاء مبنى البحث والانقاذ ومهمته مساعدة الطائرات المنكوبة ووسائل النقل الأخرى أو الأشخاص الذين يفقدون فى الطرق الصحراوية أو البحار الواقعة فى نطاق تأمين الطيران المدنى. ولقد تم تزويد المطارات بالمعدات والأجهزة المختلفة للتشغيل كأجهزة الهبوط الآلى وإنارة المهابط والاتصالات اللاسلكية والأجهزة الملاحية المساعدة والأجهزة الالكترونية.

الأسطول الجوي:

نتيجة لزيادة حركة النقل الجوى بالمطارات الليبية، تقرر إنشاء اسطول متكامل للنقل الجوى الداخلى والدولى واعتمدت المبالغ اللازمة لشراء عددٍ من الطائرات المتوسطة والقصيرة المدى لتوحيد طراز الطائرات العاملة بمؤسسة الخطوط الجوية العربية الليبية لسهولة أعمال الصيانة وحسن الاداء. فقد تمّ إضافة طائرتين إلى الأسطول قبل خطة التحول الثلاثية 1975/73 م[21]. ثم تم تعزيزه بثلاث طائرات بوينج 727 وست طائرات فوكر فى نهاية الخطة[22]. مما مكن شركة الخطوط الجوية العربية الليبية من افتتاح خطوط جديدة أضيفت إلى شبكة رحلاتها على المستويين الداخلى والخارجى. هذا وقد ارتفع عدد طائرات الأسطول الجوى من طائرتين عام 1970 م إلى 14 طائرة حديثة عام 1977 م منها 6 طائرات بوينج 727، و8 طائرات فوكر لخدمة 12 نقطة خارجية و8 نقاط داخلية. كما تم تحقيق المستهدف خلال خطة التحول الخمسية 1980/76 م عن طريق دعم أسطول الركّاب النفاث بعدد 4

(20) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والإجتماعى 1980/76م. طرابلس، ص 398.
(21) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 73/ 1975م. طرابلس، ص 299.
(22) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1980/76م، طرابلس ص 359.





طائرات سعة 148 مقعداً، وخدمات النقل الداخلى بشراء عدد 4 طائرات أخرى سعة 44 مقعداً وبذلك أصبح الأسطول الجوى لنقل الركّاب يتكوّن من 17 طائرة نفاثة بلغت قدرتها نقل حوالى 1244425 راكباً خلال عام 1979 م عن طريق الرحلات الدولية والمحلية[23].

أما فى خطة التحول الخمسية 81/1985م فقد تم تعزيز هذا الأسطول بعدد 12 طائرة حديثة من النوع النفاث قادرة على نقل 2,8 مليون راكب سنوياً[24]. وإلى جانب أسطول نقل الركّاب بُدىء فى الخطة الخمسية 76/1980 م بإنشاء أسطول نقل البضائع وذلك بشراء طائرتى بضائع أضيفت إليها فى الخطة 81/1985 م حوالى 4 طائرات لزيادة نقل البضائع بمقدار 100000 طن سنوياً[25]. هذا وقد بلغ مجموع الطائرات التى زوّد بها الأسطول الجوى 33 طائرة بنهاية 1987 م ليرتفع معدل خدمة الركّاب للرحلات المحلية والدولية من 109 آلاف راكب عام 1970 م إلى 555000 راكب عام 1987 م[26]. والشكل التالى رقم (7-15) يوضح تطوّر الأسطول الجوى من سنة 1970 م وحتى سنة 1987 م.

مكاتب الخطوط الجويّة:

حرصت شركة الخطوط الجوية العربية الليبية التى تم تأسيسها سنة 1975 م على تقديم خدمات أفضل للركاب وذلك بتحسين عدة مكاتب قائمة بالداخل والخارج وتأثيثها. كما عملت على افتتاح عدة مكاتب جديدة فى الداخل والخارج، وتطوير خدمات هذه المكاتب بالطرق الآلية.

التدريب في مجال النقل الجوي:

لتحقيق خدمات أفضل فى مجال النقل الجوى يجب توفير العنصر الكفوء المدرّب، ولهذا اتجهت مصلحة الطيران المدنى إلى تدريب العنصر الوطنى فى مجال الخدمات الملاحية، اذ تم إنشاء معهد للطيران المدنى عام 1971 م مهمته تدريس علوم الطيران المختلفة المتمثلة فى المراقبة الجوية وصيانة اللاسلكى وعمليات اللاسلكى

---

(23) أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 81/1985م، طرابلس، ص 270.

(24) المصدر نفسه، ص 274.

(25) المصدر نفسه، ص 274.

(26) أمانة التخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 70 ـ 1987 م، طرابلس، ص 34.



شكل رقم (15-7)

تطوّر الاسطول الجوي

عدد الطائرات

34
32
30
28
26
24
22
20
18
16
14
12
10
8
6
4
0

1970 1980 1987

والأرصاد الجوية وهذا المعهد يضم الأقسام التالية:

1 ـ قسم هندسة صيانة اللاسلكى.

2 ـ قسم عمليات اللاسلكى.



3 ـ قسم الكهروماكينات.
4 ـ قسم الأرصاد الجوية.
5 ـ قسم البحث والإنقاذ.

هذا، كما تم إنشاء نادٍ للطيران سنة 1972 م بفروعه الثلاثة، فى البداية فى كل من طرابلس وسبها وبنغازى، وأضيف بعد ذلك فرع آخر فى طبرق. وتقوم هذه الفروع الأربعة فى الأساس بتدريب الشباب على قيادة الطائرات الخفيفة، كما تقوم بتقديم خدماتها إلى بعض القطاعات الأخرى التى تستخدم الطائرات الخفيفة مثل مجلس التنمية الزراعية ومؤسسة الطاقة الذرية. هذا كما تقوم بدورات التدريب على الضيافة الجوية وغيرها فى الداخل. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية فى الداخل تقوم بإرسال العديد من الشباب فى دورات دراسية فى الخارج للدراسة والتدريب فى مجال الخدمات الملاحية المختلفة لا سيما فى مجال قيادة وهندسة الطائرات.

الأرصاد الجوية:

تعتبر الأرصاد الجوية من العلوم العصرية الحديثة التى توليها دول العالم أهمية خاصة لارتباطها الوثيق بمجالات أخرى مثل الملاحة الجوية وخدمة الطيران المدنى والزراعة والصناعة والإنشاء العمرانى والصيد، ولم تقتصر أهمية الأرصاد الجوية على هذه المجالات بل تعدتّها إلى مجالات أخرى، وأصبح لها دور كبير فى الوقت الحاضر فى أبحاث الفضاء والتجارب العلمية المتعددة.

وتقوم مصلحة الأرصاد الجوية بالإشراف على عمليات الأرصاد المختلفة، ولتحقيق خدمات الأرصاد قامت المصلحة بإنشاء وتجديد حوالى 20 محطة من محطات الأرصاد السطحية فى المطارات لتسجيل المعلومات الجوية وإرسالها فى فترات زمنية محددة. وعادة يتم تسجيل هذه المعلومات كل ثلاث ساعات بالنسبة للمحطات الخارجية[27]. أما المحطات التابعة لمراكز التنبؤات بالمطارات فيتم تسجيل المعلومات كل نصف ساعة لما لهذه المعلومات من أهمية بالنسبة لنشاط الطيران. كما توجد شبكة من محطات الأرصاد المناخية يبلغ عددها 45 محطة موزعة على مختلف أنحاء البلاد[28] لتجميع المعلومات المناخية، كما يوجد أكثر من 200 محطة لرصد الأمطار بأماكن متفرقة لقياس كمياتها. ويحسن بنا أن نشير إلى محطات أرصاد طبقات الجو العليا التى

(27) أمانة المواصلات، أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات ـ «الأرصاد الجويّة» 1978م، طرابلس ص 5
(28) المرجع نفسه، ص 7.



لها أهمية خاصة فى خدمة الملاحة الجوية، ويوجد عدد 4 محطات منها بكل من مطارات طرابلس وسبها والكفرة ومنطقة بوعطنى[29]. بالإضافة إلى محطات أرصاد زراعية بلغ عددها 6 محطات فى كل من طرابلس والجبل الأخضر وسهل الجفارة والشاطى والكفرة والجفرة، وذلك للحصول على معلومات وتنبؤات العوامل الجوية. ولأهمية هذا النشاط فقد تم على سبيل المثال رصد مبلغ مقدره 354000/د.ل فى خطة التحول الخمسية 76/1980 م لتحسين خدمات الأرصاد الجوية[30]. وكذلك تم إنشاء المركز الوطنى للأرصاد الجوية.

المواصلات السلكية واللاسلكية:

يعد نشاط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من الأنشطة المهمة. فهذا المرفق الحيوى له صلة مباشرة بمصالح المواطنين فهو يسهّل اتصالاتهم المختلفة سواء فى داخل الدولة أو خارجها.

ونتيجة لأهمية هذا المرفق فقد تمّ تدعيم شبكاته السلكية واللاسلكية داخل البلاد وخارجها لمسايرة الاحتياجات المتزايدة عليه. ولتحقيق المتطلبات المرجوة منه فقد صدر القانون رقم 83 لسنة 1970 م بانشاء المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بدلاً من الإدارة العامة للبريد، ثمّ استبدلت بشركة اشتراكية هى الشركة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التى منحت صلاحيات اتخاذ القرارات المختلفة وسرعة تنفيذها لتقديم خدمات أفضل للمواطنين سواء أكانت بريدية أو برقية أو هاتفية، أو نقل البرامج الإذاعية المسموعة منها والمرئية إلى مختلف أنحاء البلاد. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم الاهتمام بالآتي:

مباني البريد:

إن التطور الكبير الذى شهده مرفق البريد فى السنوات التى تلت قيام الثورة استلزم توسيع مبانى البريد القائمة وإنشاء مبانٍ أخرى جديدة، فقد تم إنشاء العديد من مكاتب البريد فى كثير من المناطق، على سبيل المثال فى طرابلس وبنغازى وسبها ومصراته وإجدابيا وفى غيرها من المدن والقرى. وقد بلغ عدد هذه المكاتب حتى عام 1975 م حوالى 177 مكتب بريد بالإضافة إلى 107 وكالات أهلية موزعة على

(29) أمانة المواصلات اضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات «الأرصاد الجوية» 1978 م، طرابلس، ص 7.

(30) المرجع نفسه، ص 5



شبكات الاتصالات الدوليّة:

لقد تم الاهتمام بشبكة الاتصالات الدولية لتسهيل الاتصال بين البلاد والدول الأخرى، وفى هذا الإطار تم تنفيذ عدة شبكات للاتصالات الخارجية، منها شبكة الموجات المنثورة بين الجماهرية واليونان (درنة - كريت)[35]. وقد تم عن طريقها الاتصال مع دول شرق أوروبا ووسطها، وشرق البحر المتوسط عن طريق اليونان. كذلك تم ربط البلاد بكل من مالطا وإيطاليا بكوابل بحرية ليتحقق الاتصال السهل بين الجماهيرية وهذه الدول.

كذلك يجب أن نشير إلى إنشاء كابل بحرى بين طرابلس ومرسيليا وذلك وفقاً للاتفاقية المبرمة فى شهر المريخ (مارس) 1974 م بين المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وفرنسا، بشأن إنشاء منظومة كابل هاتفى بحرى ذات سعة 480 دائرة هاتفية[36]، حتى لا تقتصر الخدمة الهاتفية الدولية مع أوروبا على الكابل البحرى بين طرابلس وإيطاليا.

أما على المستوى القارى، فقد تم إنشاء شبكة اتصالات هاتفية وبرقية تربط بين الجماهيرية وبعض الدول الإفريقية، والتى من أهمها تنزانيا وأوغندا والنيجر ومالى.

التدريب في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

من أجل التنمية الإدارية، وتوفير الأيدى العاملة المدرّبة اللازمة لتسيير إدارة المشاريع الخاصة بالخدمات البريدية بالكفاءة المطلوبة، فقد تم توسيع معهد التدريب بمدينة البيضاء، وتطوير العمل به، كذلك تم إنشاء فرع له بمدينة طرابلس، وقد عملت المؤسسة على تزويدهما بأحدث الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب، وكذلك بالخبرات والمدرّسين المتخصصين مع إنشاء ورش مركزية بكل من طرابلس وبنغازى لصيانة وإصلاح الأجهزة والمعدات والآلات وغيرها، كما زُوّدت الورشة المركزية بمدينة طرابلس بوحدة تصنيعية لتصنيع قطع الغيار محلياً.

وفى السابق، اتخذت المؤسسة عدة قرارات بإيفاد بعض الشباب إلى الدول الشقيقة والصديقة للتدرّب فى هذا المجال.

---

(35) وزارة المواصلات، الكتاب السنوى لمنجزات الثورة فى قطاع النقل والمواصلات 1975 م، طرابلس، ص 198.

(36) وزارة المواصلات، الكتاب السنوى لمنجزات الوزارة 1974 م، طرابلس، ص 135.



الخلاصة:

يتضمن هذا القطاع نشاطات الطرق والمطارات والنقل البرى والبحرى والجوى، والمواصلات السلكية واللاسلكية بجانب النشاطات الأخرى التى تساهم كل منها مساهمة فعالة فى دفع عجلة التنمية، وزيادة طاقتها. وقد شهد هذا القطاع نشاطاً ملحوظاً منذ قيام الثورة وحتى الآن للمشاركة فى تنمية وازدهار الاقتصاد الوطنى، والرفع من مستوى البلاد الاقتصادى والاجتماعى.

ونستعرض في ما يلى أهم الإنجازات التى حققتها برامج هذا القطاع ومشروعاته فى مختلف الانشطة الرئيسة الخاصة به، وذلك بمقارنة سنة 1970م، بسنة 1987م.

1 - النقل البري:

فى مجال الطرق، زاد مجموع طول الطرق الرئيسية المرصوفة من (5800) كم عام 1970م، إلى (15,930) كم، بزيادة بلغت حوالى (10130)كم، وبمتوسط رصف بلغ حوالى (563) كم فى السنة، وبنسبة زيادة بلغت 274.7٪. أما طول الطرق الزراعية، فقد زاد من (250) كم عام 1970م إلى (7500) كم عام 1987م بمتوسط بلغ (4,3)كم فى السنة.

أمّا فى مجال النقل العام للركاب، فقد بلغ عدد حافلات النقل العام (1730) حافلات عام 1987م، مقابل (408) حافلة عام 1970م أى بمعدل زيادة بلغ (1322) حافلة، وبمتوسط سنوي يقدر بـ(73) حافلة، وبنسبة زيادة بلغت 424٪.

2 - النقل البحري:

فى هذا المجال ازدادت ناقلات النفط من لا شيء عام 1970م إلى (11) ناقلة عام 1987م، كذلك الحال بالنسبة لسفن البضائع إذ ازدادت من لا شيء فى عام 1970م إلى (11) سفينه عام 1987م، أمّا سفن نقل الركاب فقد ازدادت هى الأخرى من لا شيء فى سنة 1970م إلى (3) سفن عام 1987م.

وقد ترتب على الاهتمام بالموانئ زيادة طاقتها الاستيعابية من (3,6) مليون طن عام 1970م، إلى (9,5) مليون طن عام 1988م بزيادة قدرها (5,9) مليون طن.

3 - النقل الجوي:

فى هذا المجال تم الاهتمام بالأسطول الجوى حيث بلغ عدد طائراته حوالى (33) طائرة عام 1987م بزيادة بلغت (31) طائرة عن عددها عام 1970م ليرتفع معدل خدمة الركاب للرحلات المحلية والدولية من (109) آلاف راكب عام 1970م إلى (1,555,000) راكب عام 1987م.



14 ـ أمانة المواصلات/ أضواء على التنمية بقطاع النقل والمواصلات/ (النقل البرى) /طرابلس 1978م.

15 ـ أمانة النقل البحرى/ إنجازات قطاع النقل البحرى، 1977/76م/ طرابلس 1978م.

16 ـ مجلة الصيّاد/ السنة الخامسة والأربعون/ العدد 2309/ فبراير 1989م.

17 ـ د. محمد المبروك المهدوى/ جغرافية ليبيا البشرية/ منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان /طرابلس 1980م.

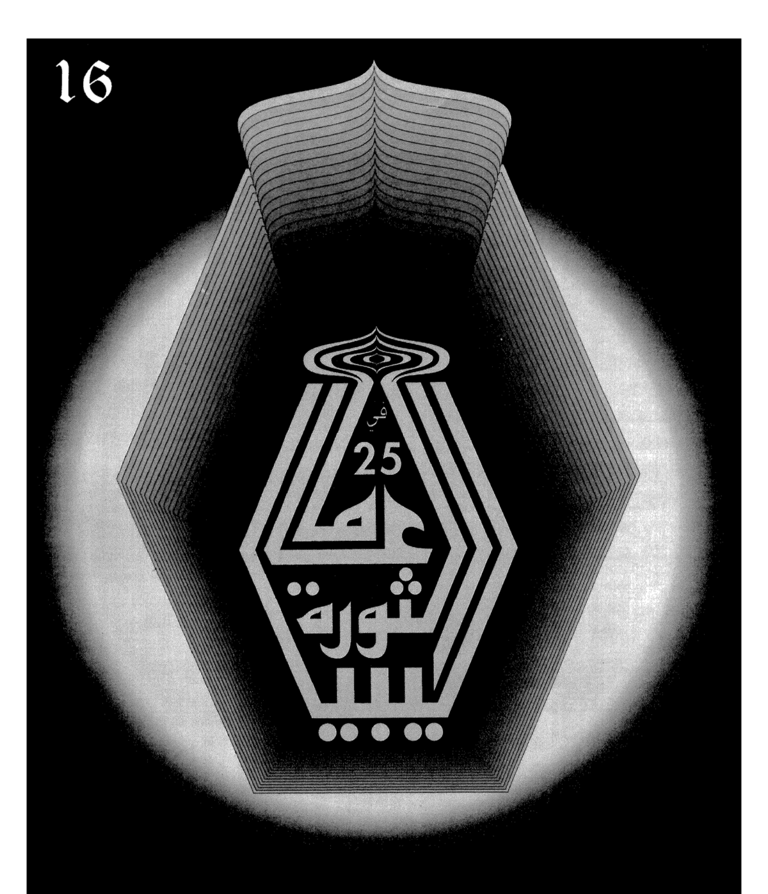
18 ـ وزارة التخطيط/ خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1975/73م / طرابلس.

19 ـ وزارة التخطيط/ خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1980/76م طرابلس.

20 ـ وزارة التخطيط/ منجزات ميزانية التحول لعام 1976م، ومستهدفات عام 1977م فى إطار خطة التحول 1980/76م/ طرابلس 1976م.

21 ـ وزراة المواصلات/ الكتاب السنوى لمنجزات الثورة فى قطاع النقل والمواصلات 1975م.

22 ـ وزارة المواصلات/ الكتاب السنوى لمنجزات الوزارة/ طرابلس 1974م.



التعليم والبحث العلمي



وإرشادية وترفيهية للطلاب بما يتناسب والنمو المتزايد فى أعدادهم. كذلك العمل على العناية الكاملة بالموهوبين والمتفوقين، وكذلك العناية والرعاية للفئات الخاصة من متخلفين ومعوقين، وإعداد البرامج الملائمة لقدراتهم واحتياجاتهم.

ز ـ العناية بالطفل ما قبل المدرسة، وذلك بالتوسع فى إنشاء رياض الأطفال على مستوى الجماهيرية العظمى، وتشجيع الجهود الأهلية لإنشاء المدارس ذات المستوى الجيّد(1) .

لقد أولت ثورة الفاتح العظيم الاهتمام بتحقيق الإلزام فى التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية وذلك من خلال صدور قانون الإلزام عام 1975 الذى أكد على الآتى:

1 ـ استكمال تطبيق الإلزام فى التعليم الابتدائى على كل الذكور والإناث.

2 ـ تطبيق قانون الإلزام فى التعليم الإعدادى.

3 ـ توصيل خدمات التعليم الإلزامى (ابتدائى، إعدادى) إلى التجمعات السكانية كافة والأخذ بنظام المدارس المتنقلة لأبناء وبنات البدو الرحّل(2) .

إضافة إلى ما تقدّم، لقد أولت الثورة عناية كبيرة بتصحيح الهرم التعليمى بالجماهيرية العظمى، وذلك من خلال دراسة وتقييم أوضاع التعليم بمختلف مجالاته تمشياً مع التطور الهائل فى مجال التقنية والتطبيق التى أصبحت دول العالم اليوم تركز عليها بشكل كبير من أجل الخروج من دائرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى وصولاً إلى دائرة التقدّم. كذللك أولت الثورة اهتماماً واضحاً بالتعليم الفنى وتنويعه وتطويره والارتفاع بمستواه وتزويده بالمدرسين والمدربين والمؤهلين الأكفّاء. كذلك ربط هذا النوع من التعليم بالمصانع والمزارع والشركات، والمصارف، ومراكز الإنتاج، وتحديد فترة تدريب عمل للطلبة فى هذه المواقع. كما أولت الثورة عناية خاصة بالتعليم الجامعى والعالى ليواكب التقدم العلمى والتقنى والمساهمة الفعالة فى تزويد المجتمع بالأيدى العاملة المدرّبة تدريباً عالياً كى تساهم مساهمة فعّالة فى خطط التحول الاجتماعى والاقتصادى. فى هذا الفصل سوف نستعرض التطور الهائل فى قطاع التعليم على مختلف مستوياته من رياض الأطفال إلى التعليم الجامعى والعالى. كما سنتعرض إلى البنية التعليمية الجديدة التى أقرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية والتى بدأت تأخذ طريقها فى التنفيذ العملى فى كثير من البلديات وفقاً للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.

---

(1) ج.ع.ل.س.م، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقييم التنفيذ فى قطاع التعليم، خطة التحول 1976ـ1980، يونيو 1983، ص ص3ـ4.

(2) المصدر نفسه ص 4.



أولاً: رياض الأطفال:

إذا ما نظرنا إلى التطور الهائل فى مجال رياض الأطفال، وجدنا أن الثورة قد أولت اهتماماً متزايداً بهذا المجال، حرصاً منها على تحقيق نمو ملكة الإبداع والقدرة الاستقلالية للطفل والاستجابة الاجتماعية والنفسية فى بيئته المحيطة، وإعداده، أى الطفل، إعداداً أولياً للالتحاق بالمراحل التعليمية اللاحقة. فقد وفرت الثورة كل الإمكانات المادية والبشرية لتطوير التعليم فى رياض الأطفال نظراً لما له من أهمية بالغة فى المراحل التعليمية اللاحقة. وطبقاً للمعلومات المتوفرة لدينا خلال الفترة 69 ـ 70 وحتى 86 ـ 87 (انظر الجدول رقم (1-16) بلغت الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال فى العام الدراسى 69 ـ 70، 1261 طفلاً وطفلة، بينما وصل هذا العدد في العام الدراسى 86ـ87 الى 16000 طفل وطفلة، أى بمعدل زيادة قدرها 1169٪ خلال هذه الفترة. أمّا فيما يتعلق بعدد المدرّسين والمدرّسات المشرفين على هذا القطاع فقد كان عددهم فى العام الدراسى 69 ـ 70، (39) مدرّساً ومدرّسة، فى حين وصل هذا العدد من المدرّسين والمدرّسات إلى (1053) فى العام الدراسى 86 ـ 87، أى بمعدل زيادة تصل إلى 2600٪. هذا كما وصل نصيب المدرّسة من الأطفال إلى 32,3 عام 69 ـ 70، و 15,3 عام 86 ـ 1987.

جدول رقم (1-16)

تطور التعليم الخاص برياض الأطفال

السنوات المختارة	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70 - 69	1261	39	32.3
84 - 83	13399	763	18.3
85 - 84	14264	868	16.4
86 - 85	15128	1051	14.3
87 - 86	16000	1053	15.3



وتجدر الإشارة هنا، أنه لم تتوفر لدينا بيانات رقمية خلال التسعينيات عن التطور الذى يشهده قطاع رياض الأطفال، إلا أنه يمكننا القول، أن هناك جهوداً أهلية واسعة فى إنشاء العديد من رياض الأطفال بالجماهيرية العظمى.

ثانياً: التعليم الأساسى:

وفى مجال التعليم الأساسى حرصت الثورة على جعل هذا القطاع تعليمياً إلزامياً وذلك من خلال صدور قانون التعليم الإلزامى عام 1975 م، باعتبار أن التعليم الإلزامى يشكّل قاعدة أساسية وعريضة لتعليم النشء من سن السادسة حتى الخامسة عشرة لكلا الجنسين.

لقد تطور التعليم الأساسى فى الفترة من 69 ـ 70 و 92/1993 م تطوراً ملحوظاً من حيث عدد الطلاب، والفصول الدراسية وعدد المدرّسين والمدرّسات. ومن خلال الجدول رقم(2-16)نلاحظ التطور الهائل فى أعداد الطلبة والطالبات خلال مسيرة الثورة. ففى العام الدراسى 69/70 بلغ عدد الطلبة والطالبات فى التعليم الأساسى 347,162 طالباً وطالبة. بينما وصل عدد المدرّسين والمدرّسات فى تلك الفترة إلى 13661 مدرساً ومدرّسة، وكان نصيب المدرّس من الطلاب 25,4، بينما وصل عدد الفصول الدراسية فى العام نفسه إلى 11,110 فصلاً دراسياً. فى حين وصل عدد الطلاب إلى 1,254,242 طالب وطالبة، ووصل عدد المدرّسين والمدرسات إلى 103791 مدرساً ومدرسة، وكان نصيب المدرّس من الطلاب 12.1 فى العام الدراسى 92/1993 م. فى حين وصل عدد الفصول الدراسية فى العام الدراسى 92/93 إلى 46,784 بكثافة وصلت إلى 26.8، فى مقابل 11,110 فصلاً دراسياً فى عام 69/70 بكثافة 31.2.

ومن خلال هذه البيانات تتضح الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب خلال هذه الفترة، أى بمعدل زيادة قدره 261.3٪.



جدول رقم (2-16)

تطور التعليم في الجماهيرية العظمى خلال (69 / 70 - 92 / 1993)

السنة	المستوى التعليمي			
	التعليم الاساسي	التعليم الثانوي العام	التعليم الفني	معاهد المعلمين والمعلمات
70 - 69	347162	8304	1457	4725
71 - 70	385418	8260	3088	5377
72 - 71	448881	9429	3202	5984
73 - 72	514967	10902	2348	10826
74 - 73	558914	13471	3481	16666
75 - 74	605844	14680	2883	19546
76 - 75	650569	16839	3700	21246
77 - 76	712783	20561	4919	22521
78 - 77	746994	22642	-	24153
79 - 78	839000	28700	7600	28700
80 - 79	875600	38300	11600	31200
81 - 80	897700	49400	13800	27800
82 - 81	947400	57100	16900	27800
83 - 82	950600	58900	21400	30700
84 - 83	982212	65649	22217	29480
85 - 84	1.015673	80625	23657	32746
86 - 85	1.045146	87523	26183	34733
87 - 86	1.088578	93864	22136	34225
88 - 87	1.063200	105800	27100	33200
90 - 89	1.174586	111282		42045
92 - 91	1.234503	138860	51469	33490
93 - 92	1.254242	150625	67403	26393

المصدر: 1 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشرة سنة (1 ـ 19).

2 ـ التقرير السنوى لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمى والتكوين المهنى لعام 1992 م.

3 ـ ج.ع.ل. ش، أ.ع. أمانة اللجنة الشعبية الليبية الاشتراكية العامة للتخطيط والاقتصاد والنمو الاقتصادى والاجتماعى فى الجماهيرية العظمى خلال السنوات 1970- 1990م. شهر النوار 1991 م .



جدول رقم (3-16)

تطور عدد الفصول وكثافتها في مختلف

مراحل التعليم العام 69 / 70 - 1992 / 1993

المراحل التعليمية	العام الدراسي 69/ 1970م			العام الدراسي 89/ 1990م			العام الدراسي 92/ 1993م		
	عدد الطلبة	الفصول الدراسية	كثافة الفصل	عدد الطلبة	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد الطلبة	عدد الفصول	كثافة الفصل
التعليم الاساسي	347.162	11.110	31.2	1.174.586	42.471	27.7	1.254.242	46.784	26.8
التعليم الثانوي العام	8.304	281	29.6	81.669	2.570	31.8	151.305	4.801	31.5
التعليم الفني	1.475	61	24.2	28.613	1.028	27.8	31.844	1.041	30.5
معاهد المعلمين والمعلمات	4.725	176	26.8	42.045	1.512	27.8	26.393	1.043	25.3
الإجمالي	(361.766)	(11.628)	-	(1.326.933)	(47.581)	-	(1.463.784)	(52.126)	-

المصدر:

1- ج.ع.ل.س.م.ع، آمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى خلال السنوات 1970-1990، النوار 1991م.

2- ج.ع.ل.س.م.ع، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني، التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992م.

3- ج.ع.ل.س.م.ع، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم أى النار، 1989م.

جدول رقم (4-16)

تطور عدد المدرسين والمدرسات في مختلف

مراحل التعليم العام 1992 / 1993 و 69 / 70 , 89 / 90

المراحل التعليمية	العام الدراسي 69 / 1970م			العام الدراسي 89 / 1990م			العام الدراسي 92 / 1993م		
	عدد الطلبة	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب	عدد الطلبة	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب	عدد الطلبة	عدد المدرسين	نصاب المدرس من الطلاب
التعليم الاساسي	347.162	13.661	25.4	1.174.586	85.058	13.8	1.254.242	103.791	12.1
التعليم الثانوي العام	8.304	803	10.3	81.669	7.667	10.6	151.305	12.138	12.5
التعليم الفني	1.475	220	6.6	28.613	1.880	15.2	31.844	2.760	11.5
معاهد المعلمين والمعلمات	4.725	556	8.5	42.045	3.333	12.6	26.393	2.760	9.6
الإجمالي	(361.766)	(15.240)	-	(1.326.933)	(97.938)	-	(1.463.784)	(121.449)	-

المصدر:

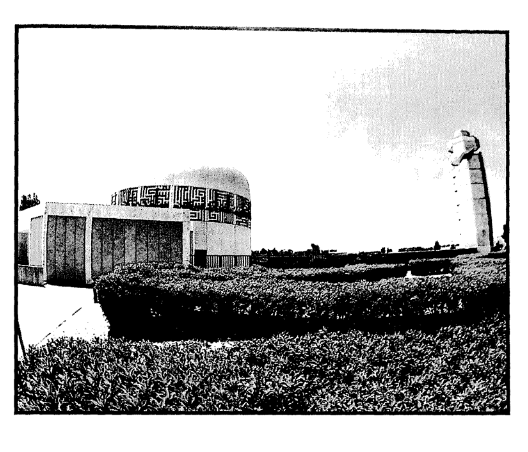
1- ج.ع.ل.س.م.ع، آمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى خلال السنوات 1970-1990، النوار 1991م.

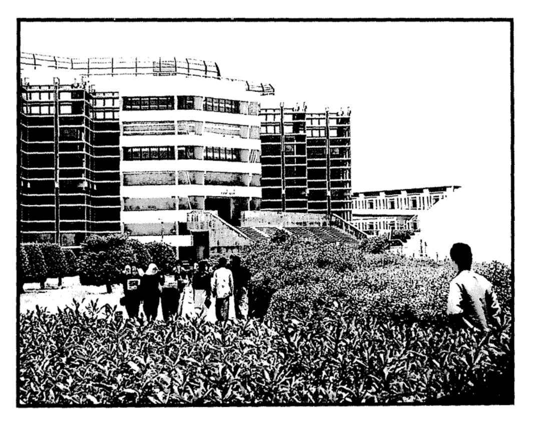
2- ج.ع.ل.س.م.ع، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني، التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992م.

3- ج.ع.ل.س.م.ع، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال التسعة عشر عاماً من ثورة الفاتح العظيم أى النار، 1989م.











جدول رقم (5-16)

تطور عدد المدّرسين والمدرسات في مرحلة التعليم

الأساسي 70/69 - 1993/92

نصاب المدرس من الطلاب	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الطلبة والطالبات	السنوات
25.6	13569	347.162	70 / 69
24.2	21.268	514.967	73 / 72
21.9	29.678	650.569	76 / 75
19.8	35.958	712.783	77 / 76
19.8	44.192	875.600	80 / 79
17.3	51.926	897.700	81 / 80
16.2	58.573	947.400	82 / 81
14.9	63.782	950.600	83 / 82
15.2	64.644	982.212	84 / 83
15.7	64.644	1.015.673	85 / 84
15.6	67.024	1.045.146	86 / 85
15.8	68.782	1.088.578	87 / 86
14.7	72.325	1.063.200	88 / 87
13.8	85.058	1.174.586	90 / 89
12.1	103.791	1.254.242	93 / 92

ثالثاً: التعليم الثانوى:

إن الصورة الأخرى لتطور التعليم فى ظل ثورة الفاتح العظيمة ذلك التقدم الهائل فى مجال التعليم الثانوى العام ، إذ كان عدد الطلبة والطالبات فى بداية العام الدراسى 69 ـ 70، 8304 (طالب وطالبة)، فارتفع إلى 150,625 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 92/ 1993 م بزيادة نسبتها 1713.9٪. ولا شك أن هذا العدد الهائل من الطلاب فى ازدياد مستمر. هذا من ناحية، أما من ناحية عدد الفصول الدراسية فقد زادت من 281 فصلاً دراسياً فى العام الدراسى 69 ـ



70 إلى 4801 فصلاً دراسياً فى العام الدراسى 92/93 أى بزيادة كبيرة بلغت 4520 فصلاً دراسياً خلال هذه الفترة. وقد ترتب على هذه الزيادة الكبيرة فى عدد الفصول الدراسية زيادة كثافة الفصل من 29.6 فى العام الدراسى 69/70 إلى 31.5 فى العام الدراسى 92/1993، وذلك نتيجة لهذه الزيادة الملحوظة فى أعداد الطلبة. أما فيما يتعلق بعدد المدرّسين والمدرّسات فقد بلغ عددهم فى العام الدراسى 69 ـ 70، 803 مدرّساً ومدرسة، بينما وصل هذا العدد إلى 12138 مدرّساً ومدرّسة فى العام 92/1993 م.

رابعاً: التعليم الفنى:

من سمات التحول فى المجتمع العربى الليبى هو التقدم الهائل فى مجال التعليم الفنى، فثورة الفاتح العظيمة تشكل ثورة حقيقية فى مجال الثورة التقنية. فإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (8-16) لوجدنا التطور الهائل فى هذا النوع من التعليم. فقد بلغ عدد الطلبة والطالبات فى العام الدراسى 69/70، 1475 ألف طالب وطالبة، وارتفع هذا العدد إلى 31844 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 92/93 بزيادة قدرها 2059٪. فى حين زاد عدد المدرسين والمدرسات من 220 مدرساً ومدرسة، (نصاب المدرس من الطلاب 6,6) فى العام الدراسى 69/70 إلى 2760 مدرساً.

جدول رقم (7-16)

تطور عدد المدرّسين والمدرسات في المرحلة الثانوية

1993 / 92 - 70 / 69

السنوات	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70 / 69	8304	803	10.3
73 / 72	10902	3.771	
76 / 75	16839	1709	9.8
81 / 80	49400	3378	14.6
86 / 85	87523	6180	14.2
88 / 87	105800	7044	15.0
90 / 89	111282	7667	14.5
93 / 92	150625	12138	12.4









ومدرسة (نصاب المدرس 11.5) فى العام الدراسى 92/93. بينما ازداد عدد الفصول الدراسية بالتعليم الفنى من 61 فصلاً دراسياً عام 69/70 بكثافة تصل إلى 24.2 إلى 1041 فصلاً دراسياً بكثافة قدرها 30.5 فى العام الدراسى 92/93. ويلاحظ الزيادة فى كثافة الفصل فى هذا النوع من التعليم وذلك بسبب الزيادة الملحوظة فى أعداد الطلاب.

جدول رقم (8-16)

تطور عدد المدرّسين والمدرسات في التعليم الفني 69 / 70 - 92 / 1993

السنوات	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70-69	1.457	220	6.6
73-72	2.348	379	6.2
76-75	3.700	425	8.7
77-76	4.919	436	11.3
80-79	11.600	3.166	3.6
81-80	13.800	3.117	4.4
82-81	16.900	3.926	4.3
83-82	21.400	5.158	4.1
84-83	22.217	2.235	9.9
85-84	23.657	2.332	10.1
86-85	26.183	2.149	12.3
87-86	22.136	1.655	13.4
88-87	27.100	1.942	14.0
90-89	28.613	1.880	15.2
93-92	31.844	2.760	11.5



خامساً: معاهد المعلمين والمعلمات:

وإذا ما نظرنا إلى أعداد الطلبة والطالبات فى معاهد المعلمين والمعلمات لوجدنا أن هذا العدد من الطلبة والطالبات بلغ فى بداية العام الدراسى 70/69 (4725) ألف طالب وطالبة فأصبح (26393) ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 93/92 أى بزيادة نسبتها 458.6٪. وارتفع عدد الفصول الدراسية من 176 فصلاً دراسياً بكثافة 26,8 عام 70/69 إلى 1043 بكثافة تصل إلى 25.3 فى العام الدراسى 93/92. وبالنظر إلى عذد المدرسين والمدرسات فقد تطور هذا العدد من 556 مدرساً ومدرسة عام 70/69 إلى 2760 مدرساً ومدرسة فى العام الدراسى 1993/92 م.

جدول رقم (16-9)
تطور عدد المدرّسين والمدرسات في
معاهد المعلمين والمعلمات 69 / 70 - 92 / 1993

السنوات	عدد الطلبة والطالبات	عدد المدرسين والمدرسات	نصاب المدرس من الطلاب
70-69	4.725	556	8.5
73-72	10.826	731	14.8
76-75	21.246	1.629	13.0
77-76	22.521	1.945	11.6
84-83	29.480	2.805	10.5
85-84	32.746	2.919	11.2
86-85	34.733	2.794	12.4
87-86	34.225	2.360	14.5
88-87	33.200	2.885	16.5
90-89	42.045	3.333	12.6
93-92	26.393	2.760	9.6



وخلاصة القول إن التطور الهائل فى عدد الطلاب بهذه المراحل التعليميّة قد زاد زيادة ملحوظة خلال الفترتين المشار إليهما، فقد وصل عدد الطلبة والطالبات لجميع المراحل التعليمية إلى 361,766 ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسى 70/69 لمختلف المراحل التعليمية إلى 1,463,784 طالب وطالبة، وبلغ عدد المدرّسين والمدرسات 15240 مدرساً ومدرسة فى العام الدراسى 70/69 إلى 121,449 مدرساً ومدرسة عام 93/92، وعدد الفصول الدراسية 11628 فصلاً دراسياً عام 70/69 إلى 52126 فصلاً دراسياً لمختلف المراحل فى العام الدراسى 93/92.

ويتبين بوضوح من خلال هذه الإحصائيات التطور الهائل فى قطاع التعليم العام بمختلف مستوياته (انظر شكل رقم 1 - 16).

سادساً: التدريب[1]

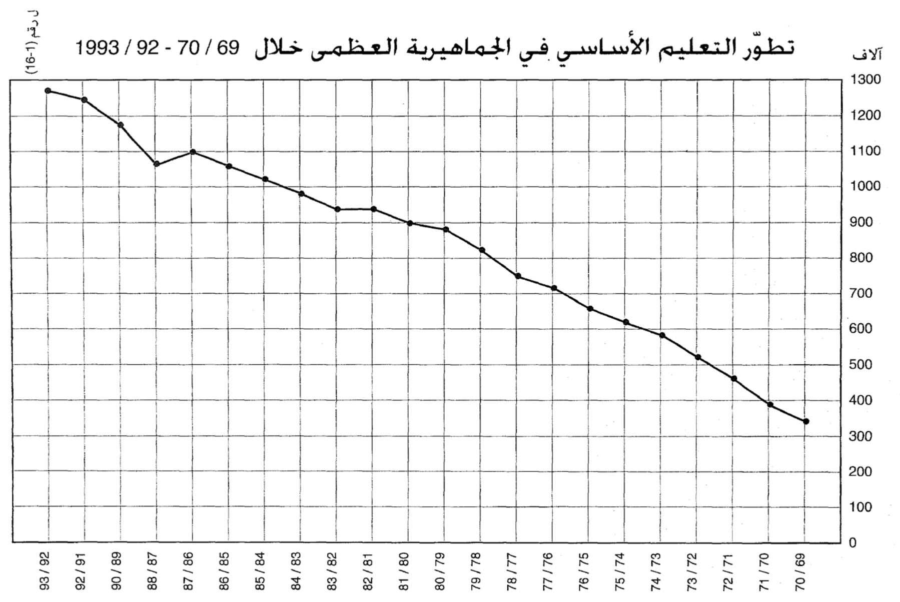
1 ـ مرحلة التدريب الأساسى:

لقد أولت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة أهمية بالغة بالتدريب والتكوين، فقد بلغ عدد مراكز التدريب الأساسى فى العام 1993/1992 126 مركزاً تدريبياً أساسياً، وبلغ عدد المتدربين 18,598 متدرباً تخرج منهم 6,335 متدرباً بنسبة 34.1٪. فى حين بلغ عدد المدربين بهذه المرحلة 2,679 مدرباً منهم 1,578 مدرباً وطنياً بنسبة 58.9٪ و 1,110 مدرباً عربياً بنسبة 41.1٪. فى حين كان عدد المراكز 69 مركزاً عام 1988 م.

2 ـ مرحلة التدريب المتوسط:

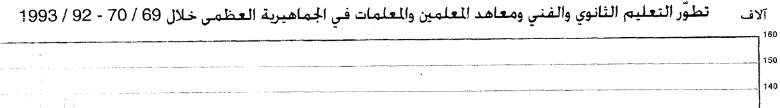
شهدت المراكز التدريبية المتوسطة تطوراً مطرداً فى السنوات الأخيرة حيث بلغ عدد هذه المراكز خلال العام التدريبى 93/92، 140 مركزاً تضم 60,670 ألف متدرب. وبلغ عدد المدربين بهذه المرحلة 5931 مدرباً منهم 1,836 مدرباً وطنياً بنسبة 31,0٪ و 4,195 مدرباً عربياً بنسبة 69.0٪ فى حين كان عدد المراكز المتوسطة 79 مركزاً فى العام الدراسى 1988/87 م.

(1) ج.ع.ل.س.أ.ع، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمى والتكوين المهني، التقرير السنوى للقطاع، لعام 1992 ص. ص 11 ـ 12.


ل رقم (1-16)
تطوّر التعليم الأساسي في الجماهيرية العظمى خلال 69 / 70 - 92 / 1993
آلاف
1300
1200
1100
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
93 / 92
92 / 91
90 / 89
88 / 87
87 / 86
86 / 85
85 / 84
84 / 83
83 / 82
82 / 81
81 / 80
80 / 79
79 / 78
78 / 77
77 / 76
76 / 75
75 / 74
74 / 73
73 / 72
72 / 71
71 / 70
70 / 69



تطوّر التعليم الثانوي والفني ومعاهد المعلمين والمعلمات في الجماهيرية العظمى خلال 69 / 70 - 92 / 1993



جدول رقم (10-16)

تطور عدد المراكز والطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب 1987 - 1993

السنوات	التكوين الأساسي				المراكز المتوسطة				المراكز المتقدمة			
	عدد المراكز	الطاقة الاستيعابية	الملتحقين بالتدريب	عدد الخريجين	عدد المراكز	الطاقة الاستيعابية	الملتحقين بالتدريب	عدد الخريجين	عدد المراكز	الطاقة الاستيعابية	الملتحقين بالتدريب	عدد الخريجين
1988 / 1987	69	9171	13632	5773	79	18000	22294	3521	4	500	560	-
1989 / 1988	90	11371	16974	5.300	100	23000	34503	4631	9	2000	2035	-
1990 / 1989	106	14878	18551	7.100	99	3.000	36489	9463	10	2200	2688	-
1991 / 1990	106	14878	20634	8.200	-	-	-	-	11	2500	3009	
1992 / 1991												
1993 / 1992	126	-	18.598	6.335	140	60670	-	-	-	-		

المصدر:

1- أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970-1993. الماء 1992 .

2 - اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992





3 ـ مراكز تدريب المرأة:

شهدت مراكز تدريب المرأة توسعاً هائلاً فى ظل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، فقد كان عدد مراكز تدريب المرأة فى العام 91/90 156 مركزاً وصل إلى 191 مركزاً عام 1992/1991 م بزيادة قدرها 22.4٪. وبلغ عدد المتدربات بهذه المراكز 7,640 متدربة.

سابعاً: التعليم العالى والبحث العلمى:

إنّ الصورة الأخرى للتقدّم فى مجال التعليم هى تركيز الثورة على التعليم الجامعى والبحث العلمى إيماناً منها بأهميتهما فى مواكبة التطوّر والتقدم التقنى الحديث حتى يتمكن المجتمع من تلبية احتياجاته من القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً فى مختلف المجالات العلمية والتقنية. وتمشياً مع الإعداد لتطبيق البنية التعليمية الجديدة فقد تم التوسع فى إنشاء الجامعات المتخصصة من ناحية وتوزيع هذه الجامعات على مختلف المناطق بالجماهيرية العظمى بحيث لا يقتصر وجود الجامعات والتعليم العالى على المدن، حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع الاستفادة من هذا النوع من التعليم. وفى هذا الإطار، تم إنشاء الجامعات الجديدة بالإضافة إلى الجامعات القائمة وفق الهيكلية الجديدة التى جاءت وفق قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 745 لسنة 91 على النحو التالى:

أولاً: جامعة الفاتح ومقرها طرابلس وتتكون من الكليات الآتية:

1 ـ كلية العلوم ومقرها طرابلس.
2 ـ كلية الهندسة ومقرها طرابلس.
3 ـ كلية الزراعة ومقرها طرابلس.
4 ـ كلية العلوم الاجتماعية ومقرها طرابلس.
5 ـ كلية اللغات ومقرها طرابلس.
6 ـ كلية التربية ومقرها طرابلس.
7 ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومقرها طرابلس.
8 ـ كلية الفنون والإعلام ومقرها طرابلس.
9 ـ كلية التربية البدنية ومقرها طرابلس.
10 ـ كلية البيطرة ومقرها طرابلس.



ثانياً: جامعة قاريونس ومقرها بنغازى وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية الآداب ومقرها بنغازى.
2 ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومقرها بنغازى.
3 ـ كلية القانون ومقرها بنغازى.
4 ـ كلية العلوم ومقرها بنغازى.
5 ـ كلية الهندسة ومقرها بنغازى.
6 ـ كلية التربية ومقرها المرج.

ثالثاً: جامعة ناصر الأممية ومقرها الخمس وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية القانون ومقرها ترهونة.
2 ـ كلية العلوم ومقرها الخمس.
3 ـ كلية الهندسة ومقرها الخمس.
4 ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومقرها زليطن.
5 ـ كلية الآداب ومقرها زليطن.

رابعاً: جامعة السابع من أبريل ومقرها مدينة الزاوية وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية العلوم ومقرها الزاوية.
2 ـ كلية التربية البدنية ومقرها الزاوية.
3 ـ كلية الهندسة ومقرها صبراته.
4 ـ كلية الآداب ومقرها زوارة.

خامساً: جامعة عمر المختار ومقرها مدينة البيضاء وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية الزراعة ومقرها البيضاء.
2 ـ كلية العلوم ومقرها البيضاء.
3 ـ كلية الهندسة ومقرها البيضاء.
4 ـ كلية البيطرة ومقرها البيضاء.



6 ـ كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها درنة.
7 ـ كلية الفنون والعمارة ومقرها درنة.
8 ـ كلية العلوم الاجتماعية ومقرها طبرق.
9 ـ كلية الهندسة الميكانيكية ومقرها طبرق.

سادساً: جامعة سبها ومقرها مدينة سبها وتتكون من الكليات التالية:
1 ـ كلية التربية ومقرها سبها.
2 ـ كلية العلوم ومقرها سبها.
3 ـ كلية العلوم الهندسية والتقنية ومقرها براك.
4 ـ كلية اللغات ومقرها سبها.
5 ـ كلية التربية البدنية ومقرها غات.
6 ـ كلية الزراعة ومقرها أوبارى.
7 ـ كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها مرزق.

سابعاً: جامعة التحدى ومقرها مدينة سرت وتتكون من الكليات التالية:
1 ـ كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها سرت.
2 ـ كلية القانون ومقرها سرت.
3 ـ كلية التربية ومقرها سرت.
4 ـ كلية العلوم ومقرها مصراتة.
5 ـ كلية الآداب ومقرها مصراتة.
6 ـ كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية ومقرها هون.
7 ـ كلية الهندسة الالكترونية ومقرها بن وليد.

ثامناً: جامعة الجبل الغربى: ومقرها الزنتان وتتكون من الكليات التالية:
1 ـ كلية الاقتصاد والمحاسبة ومقرها غريان.
2 ـ كلية العلوم ومقرها الزنتان.
3 ـ كلية التربية ومقرها يفرن.
4 ـ كلية القانون ومقرها نالوت.
5 ـ كلية الهندسة ومقرها جادو.



تاسعاً: جامعة النجم الساطع جامعة نفطية متخصصة ومقرها البريقة.

عاشراً: جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية ومقرها طرابلس وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية الطب البشرى ومقرها طرابلس.
2 ـ كلية الصيدلة ومقرها طرابلس.
3 ـ كلية طب الأسنان ومقرها طرابلس.
4 ـ كلية التقنية الطبية ومقرها مصراته.
5 ـ كلية الطب البشرى ومقرها سبها.
6 ـ كلية طب الأسنان ومقرها سبها.

الحادى عشر: جامعة العرب الطبية ومقرها مدينة بنغازى وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية الطب البشرى ومقرها بنغازى.
2 ـ كلية طب الأسنان ومقرها بنغازى.
3 ـ كلية الصيدلة ومقرها بنغازى.
4 ـ كلية الطب البشرى فرع سرت.
5 ـ كلية التقنية الطبية ومقرها درنة.

الثانى عشر: الجامعة المفتوحة ومقرها مدينة طرابلس وتتكون من الكليات التالية:

1 ـ كلية الآداب ومقرها طرابلس.
2 ـ كلية القانون ومقرها طرابلس.
3 ـ كلية الاقتصاد ومقرها طرابلس.

كما تم إنشاء العديد من المعاهد العليا المتخصصة فى مختلف مناطق الجماهيرية العظمى. وتتمثل هذه المعاهد:

1 ـ المعهد العالى للمهن الإدارية والمالية غدامس.
2 ـ المعهد العالى للمهن الإدارية والمالية بنغازى.



3 ـ المعهد العالى للمهن الإدارية والمالية طرابلس.
4 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة سبها.
5 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة صرمان.
6 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة البيضاء.
7 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة درنة.
8 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة غريان.
9 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة نالوت.
10 ـ المعهد العالى للمهن الشاملة مصراتة.
11 ـ المعهد العالى للحاسب الآلى طرابلس.
12 ـ المعهد العالى لإعداد المدربين زليتن.
13 ـ المعهد العالى لإعداد المدربين مالطا.
14 ـ المعهد العالى للمهن الميكانيكية طرابلس.
15 ـ المعهد العالى للمهن الميكانيكية بنغازى.
16 ـ المعهد العالى للمهن الكهربائية بنغازى.
17 ـ التقنية الصناعية طرابلس.
18 ـ السلامة المهنية السبيعة.

إضافة إلى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بنغازى.

وقد بلغ عدد طلاب هذه المراكز المتقدمة حتى العام الدراسى 92/1993 م 7622 ألف طالب بينما كان هذا العدد 5432 فى العام الدراسى 91/1992 م أى بزيادة بلغ معدلها 40.3٪.

بالإضافة إلى الجامعات والمعاهد العليا، ثم إنشاء عدد من المراكز البحثية المتخصصة وهى:

أولاً: الهيئة القومية للبحث العلمى ويتبعها:

1 ـ معهد الإنماء العربى.
2 ـ مركز البحوث والدراسات الإفريقية.
3 ـ مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
4 ـ المركز العربى لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية.

ثانياً: مركز البحوث النووية.
ثالثاً: المركز الليبى للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.



رابعاً: المركز الوطنى للبحوث التعليمية والتدريبية.

خامساً: مركز بحوث الليزر.

سادساً: مركز دراسات الطاقة الشمسية.

بالإضافة إلى الأكاديمية المغاربية للعلوم، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

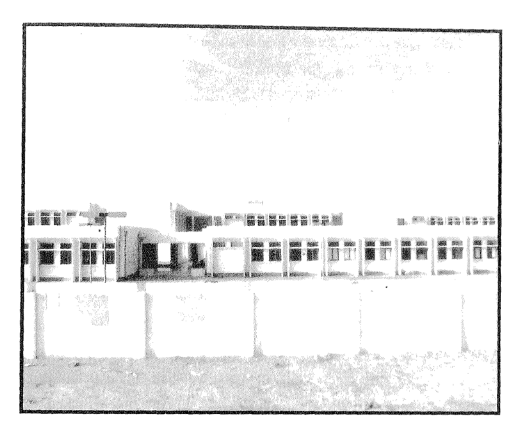
عدد الطلاب بالجامعات:

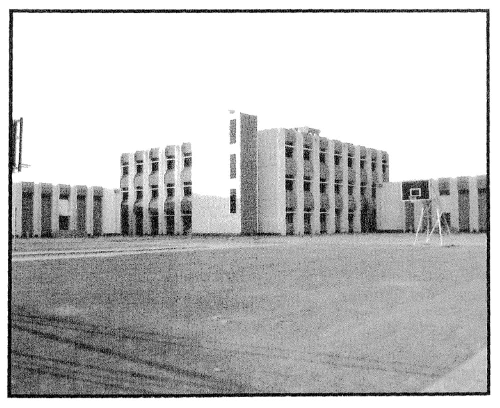
لقد تضاعف عدد الطلبة والطالبات فى الجامعات نتيجة للدور الذى توليه الثورة من مجانية التعليم ليس فقط لأفراد المجتمع العربى الليبي، بل لكثير من الطلاب الوافدين بمنح دراسية فى مختلف التخصصات العلمية.

ولا ريب فى أن التعليم الجامعى والعالى يضع أمام طلابنا آفاقاً وفرصاً جديدة للعمل فى مختلف مناشط الاقتصاد. وخلال مسيرة الثورة ازداد عدد الطلبة والطالبات زيادة ملحوظة فى التعليم الجامعى من 3663 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 70/69 إلى 101,093 ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى 1993/92 م أى بزيادة كبيرة بلغت 97430 طالب وطالبة كما هو موضح فى الجدول رقم (16-11) وشكل رقم (16-2) وشكل رقم (16-3) الذى يبين تطور الطلاب منذ عام 70/69 وحتى عام 1993/1992 م، وعدد الطلاب بالجامعات العربية الليبية خلال العامين الدراسيين 92/91 و 1993/92 م. جدول رقم (16-12)

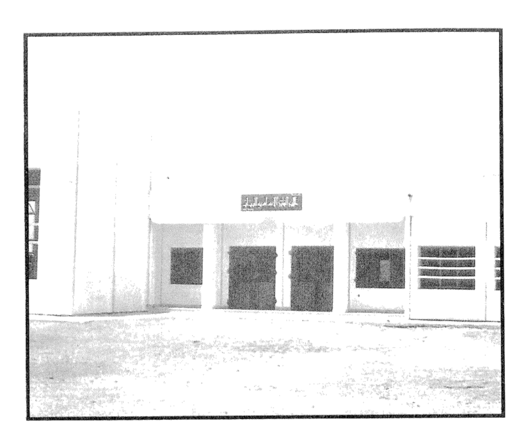
كما شهد التعليم الجامعى تطوراً هائلاً فى مجال هيئة التدريس، فقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية الليبية حوالى 4,031 عضواً منهم 2,288 عضواً بنسبة 56.8٪ من الليبين فى العام الدراسى 93/92. بينما لم يتجاوز هذا العدد فى العام الدراسى 91/90 عن 2540 منهم 1727 عضواً بنسبة 68.0٪ ليبيين أى بزيادة نسبتها 58.7٪. (انظر جدول رقم (16-13) وشكل رقم (16-4)















جدول رقم (11-16)

تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية الليبية

خلال فترة (العام الجامعي 69 / 70 وحتى العام الجامعي 92 / 93)

العام الجامعي	عدد الطلاب	معدل الزيادة(*)
70-69	3663	-
71-70	5300	44.7
72-71	6300	18.9
73-72	8235	30.7
74-73	9612	16.7
75-74	12013	25.0
76-75	11234	6.4
77-76	11744	4.4
78-77	13352	13.6
79-78	13634	2.1
80-79	13488	1.0
81-80	17668	31.0
82-81	22985	30.1
83-82	27255	18.6
84-83	35387	29.8
85-84	34469	7.6 -
86-85	36595	6.2
87-86	38840	6.1
90-89	53127	36.8
92-91	72899	37.2
93-92	101.093	38.7

المصدر: جمعت بيانات هذا الجدول من مصادر مختلفة: (أ) النشرات السنوية التي تصدرها الجامعات. (ب) منشورات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (جـ) اللجنة الشعبية لتخطيط الاقتصاد.

(*) تم حساب معدل الزيادة من قبل الباحث.

جدول رقم (12-16)

تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية الليبية حسب النوع خلال العامين الدراسيين 91 / 92 - 1992/ 1993

الجامعات	العام الدراسي 91/ 92			العام الدراسي 92 / 93		
	عدد الطلاب			عدد الطلاب		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
جامعة الفاتح	10.033	14.100	24.133	12.596	18.000	30.596
جامعة قاريونس	7.972	6.406	14.378	9.716	9.162	18.878
جامعة السابع من أبريل	904	4.133	5.037	1.744	6.926	8.670
جامعة التحدي	2.408	298	2.706	3.392	831	4.223
جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية	3.037	2.183	5.220	3.168	2.566	5.734
جامعة ناصر الأممية	1.553	374	1.927	3.705	845	4.550
جامعة العرب الطبية	1.134	890	2.024	1.061	955	2.016
جامعة النجم الساطع	1.070	8	1.078	841	10	851
جامعة عمر المختار	1.242	1935	3.177	2.672	3.783	6.455
جامعة الجبل الغربي	1.341	588	1.929	2.277	1.704	3.981
جامعة سبها	2.313	850	3.163	3.133	1.609	4.742
الجامعة المفتوحة	6.556	1.571	8.127	——	——	——
المجموع	39.563	33.336	72.899	52.123	48.970	101.093

المصدر: التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني 1992 ص. 71- 72





تطور عدد الطلاب في الجامعات العربية الليبية

خلال فترة العام الجامعي 69 / 70 وحتى العام الجامعي 92 / 1993 م

آلاف

120
110
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

سنوات

70/69
71/70
72/71
73/72
74/73
75/74
76/75
77/76
78/77
79/78
80/79
81/80
82/81
83/82
84/83
85/84
86/85
87/86
90/89
92/91
93/92

تطوّر عدد الطلاب في الجامعات العربية الليبية حسب النوع خلال العامين الدراسيين 91 / 92 - 92 / 93

آلاف
32
28
24
20
16
12
8
0

إناث
ذكور
93/92
92/91

الفاتح
قاريونس
السابع من ابريل
التحدي
الفاتح للعلوم الطبية
النجم الساطع
عمر المختار
الجبل العربي
سبها
الجامعة المفتوحة





جدول رقم (13-16) عدد اعضاء هيئة

التدريب بالجامعات العربية الليبية للعام الجامعي 92 / 93

الجامعات	أعضاء هيئة التدريس		
	ليبيون	غير ليبيين	المجموع
جامعة الفاتح	909	226	1.135
جامعة قاريونس	407	222	629
جامعة السابع من أبريل	87	154	241
جامعة التحدي	80	153	233
جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية	202	130	332
جامعة ناصر الأممية	138	97	235
جامعة العرب الطبية	107	245	352
جامعة عمر المختار	56	131	187
جامعة الجبل الغربي	175	94	269
جامعة سبها	97	213	310
الجامعة المفتوحة	20	3	23
المجموع	2.288	1.743	4.031

المصدر: ج.ع.ل.ش.أ.ع، التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992م

البعثات الدراسية:

أولت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عناية كبيرة بالبعثات الدراسية الجامعية والعالية والدقيقة لإعداد الكوادر العلمية المؤهلة فى مجال التعليم العالى وتحقيقاً



لهذه الأهداف بلغ عدد الموفودين منذ بداية عام 1989 وحتى نهاية 1992 م، 2650 موفداً.

ويتبين من الجدول رقم (14-16) أن عدد الموفودين فى مجال الدراسات الجامعية فى كندا وأمريكيا يصل إلى 64 طالباً (14.3 ٪)، والوطن العربى 46 طالباً (19.7٪) وأوروبا 187 طالباً (57.7٪) وآسيا 25 طالباً بنسبة (7.7٪).

أما فى مجال الدراسات العليا (العالية والدقيقة) فقد استحوذت أوروبا بالمركز الأول من بين الموفودين للدراسة بالخارج 64.2٪ و 57.9٪) والوطن العربى بالمركز الثانى (21.7٪ و 30.1٪) فى حين تأتى آسيا وأمريكيا وكندا فى المركزين الثالث والرابع على التوالى (8.3٪، 7.6٪) و (4.8٪ و 3.6٪).

إن الاهتمام بالدراسات العليا بالخارج يعتبر مؤشراً حقيقياً للحاجة الماسة للكوادر العلمية والفنية التى تزداد الحاجة لها يوم بعد يوم، إضافة إلى الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى فى مثل هذه المجالات العلمية المختلفة.

جدول رقم (14-16)

التوزيع العددي للموفودين حسب البلدان والدرجات العلمية (1989 - 1992)

البلدان	الدراسات الجامعية ٪		الدراسات العليا					
			عالية ٪		دقيقة٪		المجموع ٪	
الوطن العربي	046	14.3	0246	21.7	0358	30.1	0650	24.5
كندا وامريكا	064	19.7	055	4.8	043	3.6	0162	6.1
اميركا اللاتينية	02	0.6	006	0.5	005	0.8	0017	0.6
اوروبا	187	57.7	729	64.2	689	57.9	1605	60.0
آسيا	025	7.7	094	8.3	091	7.6	0210	8.0
افريقيا	-	-	005	0.4	-	-	0005	0.2
استراليا	-	-	-	-	-	-	0001	0.0
المجموع	324	100.0	1135	100.0	1191	100.0	02650	100.

المصدر: أعيدت جدولة هذه البيانات من التقرير السنوي لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمي والتكوين المهني للعام 1992 ص. 40-41.



عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية الليبية خلال العام الجامعي 92 / 1993



التوزيع العددي للموفدين حسب البلدان والدرجات العلمية

(1992 - 1989)

1700
1600
1500
1400
1300
1200
1100
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0

دقيقة
عالية
جامعية

أفريقيا
آسيا
أوروبا
أميركا اللاتينية
كندا وأمريكا
الوطن العربي



التعاون الثقافى والعلمى بين الجماهيرية العظمى والدول الشقيقة والصديقة

تنفيذاً للاتفاقيات المبرمة مع الدول الشقيقة والصديقة فى مجال التعاون الثقافى والعلمى تقوم الجماهيرية العظمى بمنح عدد من المقاعد الدراسية سنوياً بجامعات ومعاهد الجماهيرية العظمى. وقد خصصت عدداً من المنح الدراسية كما هو مبين فى الجدول رقم (15-16) خلال عامى 87 ـ 88، 88 ـ 89 م، إذ وصلت هذه المنح الدراسية فى العام الجامعى 87 ـ 88 إلى 71 منحة دراسية (عام)، و 1805 منح دراسية (جامعي)، وعدد (1) منحة دراسية (عالي) بإجمالى يصل 1678 منحة دراسية فى مقابل 1125 منحة دراسية فى العام الجامعى 1989/88 م، منها 369 منحة دراسية (عام) و 294 منحة دراسية (جامعي)[1] .

بالإضافة إلى مَنْح الجماهيرية العظمى عدداً من المنح الدراسية للكثير من الطلاب الوافدين للدراسة بجامعات الجماهيرية العظمى، فقد آمنت الجماهيرية العظمى بأهمية التعاون الدولى وتبادل الخبرات. ومن هذا المنطلق ارتبطت الجماهيرية العظمى بالعديد من الاتفاقيات فى مجال التعليم خلال عام 1988 مع عدد من المنظمات والهيئات الدولية ومن أهم هذه الاتفاقيات:

1 ـ اتفاقية بين الجماهيرية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تتعلق بمجال نشر اللغة والثقافة العربية فى الدول الإفريقية.

2 ـ اتفاقية المقرّ بين الجماهيرية وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بشأن استضافة مركز تدريب قيادات محو الأمّية وتعليم الكبار لدول شمال إفريقيا.

---

(1) ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى، تقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى، مطابع أمانة التعليم، 1988، ص ص 10 ـ 11.



جدول رقم (15-16)

عدد المنح الدراسية خلال عام 87 / 88 , 88 / 1989

	العام الجامعي 87 / 1988 م				العام الجامعي 88 / 1989 م			
الدولة	عام	جامعي	عالي	المجموع	عام	جامعي	عالي	المجموع
فلسطين	-	176	-	176	-	150	-	150
لبنان	-	2	-	2	-	-	-	-
الأردن	-	1	-	1	-	-	-	-
سوريا	-	6	-	6	-	-	-	-
العراق	-	1	-	1	-	-	-	-
السودان	-	1334	-	1334	80	50	-	130
تونس	-	6	-	6				
الجزائر	-	2	-	2				
المغرب	-	1	-	1	-	10	-	10
موريتانيا	-2	3	1	6	جميع المراحل التعليمية			500
الساقية الحمراء	-	8	-	8				
الصومال	1	1	-	2				
اليمن	-	6	-	8			-	
البحرين	-	1	-	1			-	
تشاد	8	2	-	10	-	6	-	6
نيجيريا	4	-	-	4	-	1	-	1
بنين	2	-	-	2	-	1		1
غانا	4	-	-	4	-	1	-	1
غينيا	1	-	-	1				
ساحل العاج	3	-	-	3	-	2	-	2
سيراليون	1	-	-	1				
مالي	3	-	-	3	-	6	-	6
النيجر	14	-	-	14				
بوركينا فاسو	11	-	--	11	-	1		1



(تابع)

الدولة	العام الجامعي 87 / 1988 م				العام الجامعي 88 / 1989 م			
	عام	جامعي	عالي	المجموع	عام	جامعي	عالي	المجموع
أوغنده	11	-	-	1				
غامبيا	4	-	-	4				
السنغال	3	-	-	3	-	2	-	2
الكونغو	-	1	-	1				
رواندا	-	15	-	15	6	9	-	15
بتسوانا	2	-	-	2	-	2	-	2
المالديف	2	-	-	2	-	1	-	1
جنوب افريقيا	1	-	-	1				
ايران	-	1	-	1				
الصين	2	-	-	2	-	3	-	3
ماليزيا	-	5	-	5	-	2	-	2
كوريا الشمالية	-	15	-	15				
تونجا	2	-	-	2				
تايلاند	1	13	-	14				
الفلبين	-	-	-	-	-	2	-	2
مالطا	-	-	-	-	-	10	-	10
المجر	-	1	-	1				
بولندا	-	1	-	1	-	2	-	2
تيشكوسلوفاكيا	-	-	-	-	-	10	-	10
تركيا	-	-	-	-	-	8	-	8
الاتحاد السوفياتي	-	-	-	-	-	10	-	10
ارتيريا	2	-	-	2	279	11	-	290
المجموع	71	1605	1	1678	369	294		1175

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي، تقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، مطابع الثورة، ص.10-11.



3 ـ اتفاقية الجماهيرية (جامعة الفاتح) والمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ مشروع محطة الأحياء البحرية.

4 ـ اتفاقية الرصد المتجدد بين الجماهيرية (الهيئة القومية للبحث العلمي) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم بشأن دعم وتنمية البحث العلمى.

5 ـ اتفاقية الرصد المتجدد بين الجماهيرية (جامعة النجم الساطع التقنية) ومنظمة اليونيسكو.

6 ـ اتفاقية بين الجماهيرية (جامعة قاريونس) ومنظمة اليونيسكو لتجهيز وتأثيث المعامل العلمية لكلية الهندسة، وتقديم خدمات استشارية فى مجال إعداد المناهج وإجراء البحوث العلمية.

7 ـ اتفاقية بين الجماهيرية (أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمى) ومنظمة اليونيسكو فى مجال إعداد وتجهيز وتأثيث المتحف الجماهيرى.

8 ـ المشاركة فى إعداد دراسة عن استراتيجية التربية فى العالم الإسلامى مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

بالإضافة إلى ذلك تم التعاون على المستوى المغربى والعربى وذلك من خلال:

1 ـ المشاركة فى اجتماعات المجلس الوزارى للتربية والتعليم والبحث العلمى فى دورته الخامسة الجزائر 12 ـ 14 الكانون (ديسمبر) 1992 م.

2 ـ المشاركة فى كافة اللجان الفنية المكلفة بوضع القانون الأساسى للمسابقات المغاربية.

3 ـ المشاركة فى كافة اللجان الفنية المكلفة بوضع نواة منهاج مغاربى موحد.

4 ـ عقد المجلس الأعلى للجامعة المغربية اجتماعه الأول واعتبار طرابلس مقراً للجامعة.

بالإضافة إلى التعاون مع جمهورية سوريا لسنوات 93 ـ 94 ـ 95 فى إطار برمجة عملية التنشيط وتوسيع آفاق التعاون التربوى والتعليمى والتدريبى. وفى إطار التعاون مع المملكة الأردنية، تم إيفاد 19 طالباً للدراسة فى كلية الفندقة الأردنية العام الدراسى 92/93. كما تم إيفاد 15 متدرباً فى مجال السلامة المهنية



93/1/1 ـ 22/3/ 1993 م وايفاد 15 متدرباً فى مجال إعداد المدربين فى الفترة 1/1/ 93 ـ 27/1/ 1993 م وفى مجال التعاون مع جمهورية موريتانيا الإسلامية تم إيفاد عدد من المدرسين العرب الليبيين فى تخصصات علمية مختلفة.

أما فى مجال المنح الدراسية فقد منحت الجماهيرية 20 منحة دراسية فى العام الدراسى 92/93 فى مقابل 40 منحة دراسية فى العام الدراسى 93/94 فى حين وصلت المنح الدراسية إلى 363 منحة دراسية للعام الدراسى 92/93 وجاءت معظم هذه المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين (100 منحة) والموريتانيين (100 منحة) وتشاد (42 منحة)، اليمن (30 منحة)، مصر (20 منحة) والسودان (20 منحة)، أرتيريا (17 منحة) أما باقى المنح فهى موزعة على الدول التالية أفغانستان (5)، الساقية الحمراء (6)، المغرب (3) السنغال (2)، بنين (2) وبركنيافاسو وسيراليون منحة واحدة لكل منهما[1] .

مخصصات ومصروفات ميزانية التحول فى قطاع التعليم والبحث العلمى:

لعلّ فى استعراض ما خصّص للتعليم والبحث العلمى فى هذه السنوات من مسيرة الثورة من ميزانية التنمية لإنشاء المعاهد والمدارس والكليات الجامعية يوضح لنا بجلاء التوسع الهائل الذى حدث فى قطاع التعليم فى عهد الثورة، كما أن التوسّع فى مخصصات الإنفاق الجارى على التعليم والبحث العلمى يوضح مدى العناية والاهتمام بهذا القطاع، ويبين الجدول رقم (16-16) ما خصّص من مبالغ من ميزانية التنمية لقطاع التعليم والبحث العلمى بأنواعه وفروعه المختلفة لإنشاء المدارس والمعاهد والكليات الجامعية والمرافق التعليمية الأخرى. ومن هذا الجدول يتّضح التزايد الكبير فى مخصصات ومصروفات هذا القطاع من سنة إلى سنة أخرى. وقد أتاح هذا التوسع فى إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد العليا فرصاً كبيرة أمام المواطنين العرب الليبيين فى كل منطقة من مناطق الجماهيرية العظمى فى التعليم، وترتب على ذلك ارتفاع كبير فى أعداد التلاميذ والطلاّب فى جميع المراحل التعليمية كما بيّنت الإحصاءات السابقة. فلقد بلغت مخصصات التعليم والبحث العلمى عام 1970 / 1972 (84,6) مليون دينار. وتمّ صرف 54.3 مليون دينار، بينما وصلت مخصصات هذا القطاع

---

(1) ج.ع.س.أ.ع، التقرير السنوى لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمى والتكوين المهنى للعام 1992 م ص ص 53 ـ 55.



جدول رقم (16-16)

المخصصات والمصروفات لقطاع التعليم (بالمليون الدينار)

حسب خطط التنمية المختلفة خلال مسيرة الثورة في خمسة وعشرين عاماً

السنوات	المخصصات	المصروفات
1972-1970	84.6	54.3
1975-1973	220.7	174.8
1980-1976	598.6	481.9
1985-1981	829.3	695.9
-1986	140.5	57.3
-1987	143.3	60.0
1987-1970	2.016.5	(1.524.2)
1988-1970	2.136.500	(1.512.4)
1993-1992	644.596.113	-

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إنجازات الفاتح العظيم خلال ثمانية عشر عاماً 1970 - 1987، شهر النوار، 1987، ص.5-8.

ما بين 1970 ـ 1988 ما قيمته 2,136,500 مليار دينار ليبى. وتمّ صرف 1,512,400 مليار دينار فى الفترة نفسها. وبلغت الميزانية التسييرية لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمى والتكوين المهنى لعام 1992/1993، 644,596,113 فى حين بلغت ميزانية التحول إلى 148,000,000 مليون دينار ليبى.

(1) تشير هذه المخصصات لقطاع التعليم والشباب والبحث العلمى والتكوين المهنى حيث بلغ إجمالى النفقات التسييرية الباب الأول 554,555,237 والباب الثانى 90,040,876 وميزانية التحول 148 مليون دينار.





وخلاصة القول يتبين من هذه الأرقام الهائلة مدى اهتمام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بالتعليم والبحث العلمى لما لهما من أهمّيّة بالغة فى تقدّم ورقىّ الشعوب.

البنية التعليمية الجديدة:

نظراً للمشكلات التى تفرضها تحديات العصر، وانسجاماً مع الاعتقاد بأن النظام التعليمى فى أى مجتمع يجب أن يقود عمليات التحديث والتطوير، واستجابة لتحريض وتوجيهات قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بشأن تثوير نظام التعليم بما يتمشى ومتطلبات العصر، فقد أقرّت المؤتمرات الشعبية الأساسية بنية تعليمية جديدة تعمل على دفع حركة بناء المجتمع فى مختلف المجالات المادية والمعنوية بما يكفل بناء الإنسان بناءً علميّاً صحيحاً منطلقة من أصالة مقومات العلم والثقافة العربية وإبراز التراث الحضارى العربى الإسلامى. وقد ركّزت البنية التعليمية الجديدة على أن يكون اختيار الفرد للتعليم اختياراً حراً، وأن يكون التعليم مفتوحاً أمام الجميع بكل أنواع التخصّص، كما ركّزت البنية التعليمية الجديدة بعد مرحلة التعليم الأساسى على ضمان مستقبل الفرد وظيفياً فى سن مبكرة، أو بمواصلة الدراسة فى المجال التخصصى الذى يرغبه.

وتهدف البنية التعليمية الجديدة إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

1 ـ المساهمة فى دفع حركة بناء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

2 ـ العمل على تنشئة جيل واع مدرك لواجباته متحمّل لمسؤولياته.

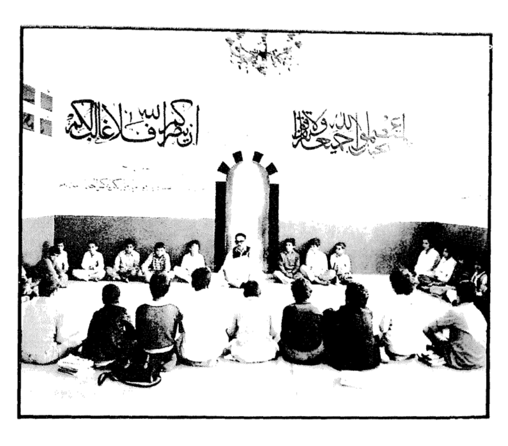
3 ـ العمل على تعميق الإحساس بالأصالة العربية وقدرته على التفاعل والعطاء وتنمية الشعور بالانتماء إلى الأمّة العربية والعمل على تحقيق وحدتها.

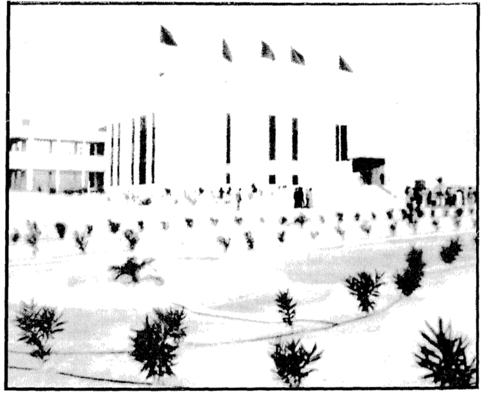
4 ـ أن يكون مفتوحاً أمام الجميع كل أنماط التخصص فى إطار نظم التعليم المدرسى وخارجه ومع برامج التدريب، أو بالإضافة إليها، بحيث تتيح مرونة الانتقال بين فروع التعليم المختلفة.

5 ـ أن يكون اختيار الفرد لمجال دراسته حرّاً ومقصوداً كوسيلة لتنمية مواهبه واهتماماته.

6 ـ أن يقود النظام التعليمى الجديد بعد مرحلة التعليم الأساسى إلى مسارات وظيفية متخصصة تعد خريجيها للمشاركة فى ميادين العمل والإنتاج فى سن مبكرة




إن ينصركم الله فلا غالب لكم





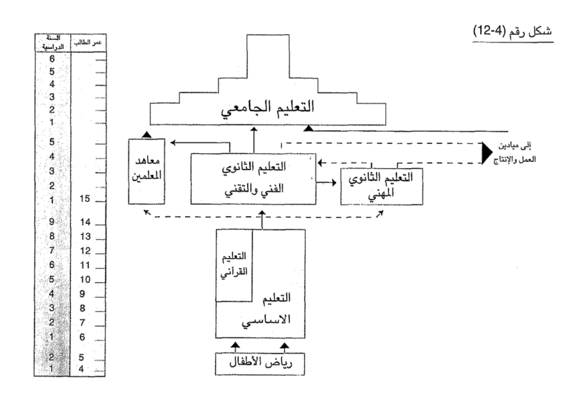
أو لمواصلة الدراسة بذات المجال المتخصص.

7 ـ أن يؤدى إلى تكوين الإطارات الفنية والتقنية والمهنية المؤهلة التى يكون بإمكانها الاستفادة من أساليب التخطيط العلمى واستيعاب الوسائل والأدوات العلمية للمساهمة الفعالة فى تطوير العلم وفى اكتشاف وسائل وطرائق إنتاجية جديدة.

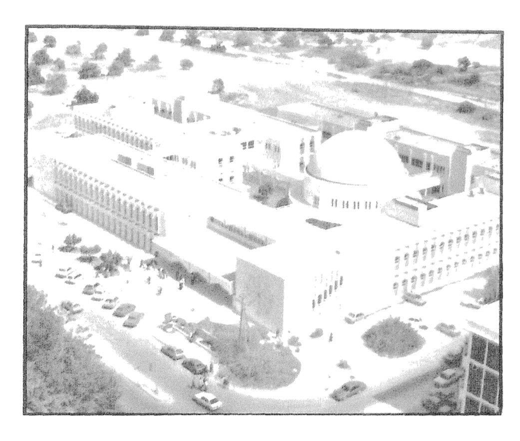
8 ـ أن يعتبر التعليم المهنى والفنى والتقنى جزءاً رئيسيّاً من مكوّنات التعليم بمراحله الأولى والوسطى والنهائية.

9 ـ اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم بجميع المراحل التعليمية وأن يهتم بحفظ القرآن الكريم والبحث فى علومه المختلفة.

ويتكون النظام التعليمى الجديد بالجماهيرية العظمى (انظر شكل رقم (4 - 16) من المراحل التعليمية التالية:

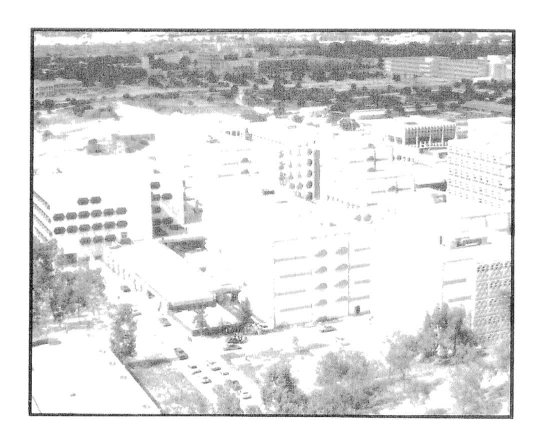


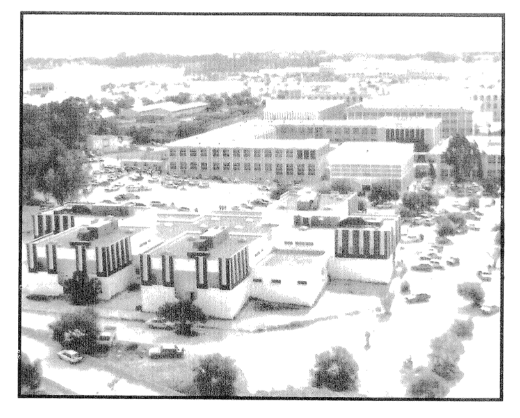














اولا: مرحلة رياض الأطفال:

تبدأ هذه المرحلة بالنسبة للطفل وهو فى سن مبكرة أيّ من سن الرابعة وحتى السادسة. وتعنى برعاية الطفل جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا قبل سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى.

أهداف المرحلة:

1 ـ توفير المناخ الملائم لتطوّر شخصية الطفل تطوّرًا متكاملاً وتهيئة الظروف بمختلف جوانبها لنمو ملكة الإبداع والقدرة الإستقلالية لديه.

2 ـ توجيه وضبط نشاط الطفل التلقائي بما يكفل اكتساب عادات واتجاهات سليمة لديه والعمل على تنميتها.

3 ـ إثارة استعداده النظرى، والعمل على مساعدته على اكتشاف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وتنمية روح التعاون فيه والنظام.

4 ـ تنمية وتطوير لغة الطفل وتسهيل عملية الإتصال عامة، وتشجيع التعبير السليم، وتنمية الجوانب الوجدانية والخلقية والدينية لديه.

5 ـ إعداده تربويًا وتعليميًا للإلتحاق بمرحلة التعليم الأساسى.

ثانيا: مرحلة التعليم الأساسي:

يعتبر التعليم الأساسى القاعدة الأساسية والعريضة لتعليم جميع النشء من سن السادسة حتى الخامسة عشرة، ويهدف إلى تزويد التلاميذ بالحد الضرورى من التعليم والتوجيه التربوى وهو مفتوح على بقية مراحل التعليم اللاحقة، ويجمع بين النواحى النظرية والعملية، ويوثق العلاقة بين ما يكتسبه التلميذ فى المدرسة وما يتوفر له فى بيئته من خلال المواد الدراسية المقرّرة.

أهداف التعليم الأساسي:

1 ـ توفير الحد الأدنى الضرورى من المعارف والمفاهيم، وتهيئة المجال أمام التلميذ لاكتساب المهارات والاتجاهات اللازمة لتحمّل مسئولياته فى مرحلة الرشد.

2 ـ تنشيط القدرات الإبتكارية لدى التلاميذ عن طريق استثمار ميولهم فى مختلف الإتجاهات وفقاً لنمو قدراتهم الجسمية والعقلية.

3 ـ تسهيل اندماج التلاميذ فى الحياة العامة والتعامل مع موجودات التقنية المعاصرة.



4 - ترسيخ إيمان التلاميذ بقوميتهم العربية، وتعميق فهم وممارسة الفكر الجماهيرى الجديد.

5 - الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية فى إطار متكامل.

ومدّة الدراسة بهذه المرحلة تسع سنوات استنادًا إلى مجال تحديد النمو الذهنى والجسمى والنفسى للأطفال باعتبارها أساسية يتحدد على ضوئها استيعاب التلاميذ للمعلومات والمهارات. وتهتم هذه المرحلة بتدريس اللغة العربية، والقرآن الكريم، والحساب، ومبادئ العلوم الاجتماعية، والزراعية، والتقنية، والإقتصاد المنزلى بالنسبة للتلميذات.

مرحلة التعليم الثانوي:

وتتكوّن هذه المرحلة من:

أ - التعليم الثانوى التقنى والفنى.

ب - التعليم الثانوى المهنى.

ج - معاهد المعلمين

أ - التعليم الثانوي التقني والفني:

ويهدف التعليم الثانوى التقنى والفنى إلى:

1 - إكتساب المعرفة التخصصية للجميع، والاهتمام بالجانبين النظرى والعملى بطريقة متوازنة.

2 - الإعداد التخصصى لمزاولة مهنة منتجة مع توفير أساسى من المهارات والمعارف والاتجاهات التى تتيح للطالب أن يواصل تعليمه فى أية مرحلة من مراحل حياته العاملة.

3 - تنويع المجالات العلمية والفنية بما يتفق وتنوع البيئات المحلية.

4 - إستثمار الطاقات والقدرات الفردية، والعمل على تطويرها بشكل جيد فى مختلف المجالات العلمية والعملية.

5 - المساهمة فى تلبية احتياجات المجتمع من القوى الفنية المدرسية فى مختلف مجالات التقنية المختلفة المعاصرة.

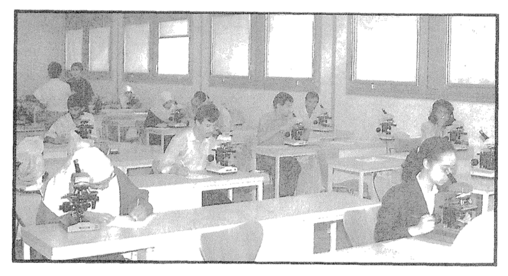
مجالات الدراسة بالتعليم الثانوي التقني والفني:

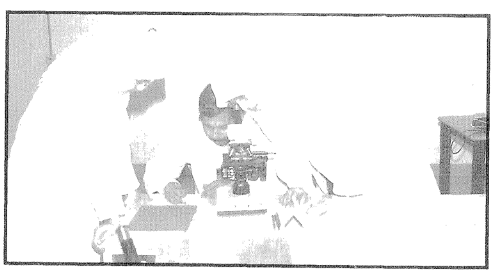
تنحصر مجالات التعليم الثانوى التقنى والفنى إلى ستة مجالات دراسية رئيسة هى:













أ - مجال العلوم الأساسية.
ب - مجال العلوم الهندسية والصناعية.
ج - مجال العلوم الطبية.
د - مجال العلوم الزراعية.
هـ - مجال العلوم الإجتماعية.
و - مجال الفنون.

وتشتمل هذه المجالات على عدد (24) أربع وعشرين ثانوية تخصصية منها على سبيل المثال لا الحصر: ثانوية العلوم الأساسية، ثانوية الميكانيكا، ثانوية الكهرباء، ثانوية الالكترونات، ثانوية الصناعات، ثانوية علوم الأرض، ثانوية العلوم الطبية، ثانوية العلوم الزراعية، ثانوية الخدمة الاجتماعية، ثانوية الموسيقى.

ومدّة الدراسة بالمدارس الثانوية التقنية والفنية أربع سنوات، يمكن للطالب من خلالها أن يمارس حياته العملية والوظيفية والإنتاجية، أو مواصلة دراسته بمرحلة التعليم الجامعى.

ب - التعليم الثانوي المهني:

يعكس الاهتمام المتزايد بالتعليم المهنى ضخامة العمل المتواصل فى مختلف مجالات التقنية التى تشهدها معظم دول العالم فى العصر الحاضر، مما دعا إلى تفضيل الاتجاه الحديث الذى يعتبر التدريب المهنى مهمة مدارس نوعية تنضوى تحت إطار النظام التعليمى للدولة وتهتم بالتعليم المهنى لإعداد المنتجين المهرة فى مختلف المهن والحرف الصناعية والزراعية. ويهدف التعليم الثانوى المهنى إلى ما يلى:

1 ـ الإعداد المهنى للطلاب وبشكل يوفّر المنتجين المهرة فى مختلف المهن والحرف.

2 ـ توفير برامج تأهيلية مهنية مناسبة للطلاب الذين لا تمكنهم ظروفهم الخاصة من مواصلة دراساتهم الجامعية.

3 ـ تنمية الإتجاهات والعادات السليمة لدى الطلاب مثل: احترام العمل اليدوى، وتحمل المسؤولية، وروح التعاون، لإعدادهم للإندماج فى محيط العمل.

4 ـ تزويد الطلاب بحد أدنى من الثقافة والمعارف العلمية المرتبطة بالمهنة أو الحرفة بما يساعدهم على تنمية قدراتهم المهنية.

5 ـ تحديد التخصصات المهنية المناسبة وبخاصة تلك التي تتناسب وتحوّلات المجتمع الاقتصادية والصناعية.



مجالات التعليم المهني:

تهتم المدارس الثانوية المهنية بإعداد الأُطر الحرفية المتخصصة ومنها:

1 ـ الحرفية

2 ـ الحرفية المهرة

3 ـ المدربون

ويتم إعداد هذه الفئات المهنية فى تخصصات مهنية منها: المهن الميكانيكية، المهن الكهربائية، مهن النجارة، مهن العمارة والإنشاء مهن النسيج، المهن الإنتاجية والخدمية.

وتختلف مدد الدراسة بالمدارس الثانوية المهنية باختلاف طبيعة المهن ومستوى الإعداد المهنى والمؤهل المراد الحصول عليه، وفى الغالب فهى تتراوح بين السنتين كحد أدنى، وثلاث سنوات دراسية كحد أعلى.

جـ - معاهد المعلمين:

1 ـ تهتم معاهد المعلمين بإعداد الطلاب اعداداً علمياً ومهنياً وثقافياً والعمل على إكسابهم المهارات التى تؤهلهم للقيام بمسؤلياتهم التعليمية والتربوية فى مرحلة التعليم الأساسى ورياض الأطفال بما يتفق والتطورات العلمية والتقنية السريعة التى يمر بها العصر.

2 ـ الاهتمام بتكوين وتنمية شخصية الطالب تكويناً متوازناً عقلياً وخلقياً واجتماعياً ومهنياً.

3 ـ تنمية قدرات الطلاب العقلية والفكرية وتوسيع مداركهم وثقافاتهم العامة ووعيهم بقضايا مجتمعهم وأمتهم، وإبراز ميولهم واستعدادهم وإذكاء رغباتهم فى التحصيل العلمى المستمر.

وتشتمل مجالات الدراسة بمعاهد المعلمين على ما يلى:

أ - برنامج إعداد مربيات رياض الأطفال

ب - برنامج إعداد معلمى فصول التعليم الأساسى

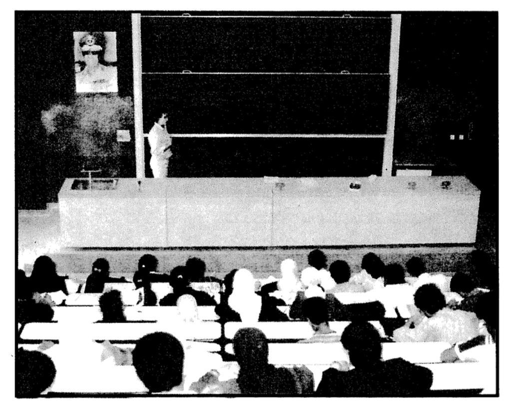
جـ - برنامج إعداد معلمى المواد الدراسية المرتبطة بمرحلة التعليم الأساسى فى مختلف مجالات الدراسة ومنها:

العلوم الرياضية، العلوم الطبيعية، اللغة العربية، المواد الاجتماعية، والتربية الفنية، التعليم القرآنى، والاقتصاد المنزلى.











مرحلة التعليم الجامعي:

يرتبط التعليم الجامعى ارتباطاً وثيقاً بمراحل التعليم الأساسى والتعليم الثانوى التقنى والفنى. ويعتبر مكملاً له من خلال التعمق فى الدراسة المتخصصة والبحث العلمى المتقدم بما يضمن خدمة المجتمع وتطويره فى مختلف مجالات العلوم والمعرفة. ومن هذا المنطلق سعت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة إلى إنشاء العديد من الجامعات التخصصية فى مختلف انحاء البلاد. ومن أهداف التعليم الجامعى مايلى:

1 ـ تنشيط الحضارة العربية والإسلامية.

2 ـ توفير برامج تعليمية متقدمة ومتنوعة التخصص لسد احتياجات المجتمع فى مختلف المجالات.

3 ـ الاهتمام بالتعريب والتأليف والنشر فى مختلف مجالات العلوم.

4 ـ إجراء البحوث والدراسات العلمية، وتقديم اعمال الخبرة والاستشارات.

5 ـ تنظيم الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية، وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية فى الداخل والخارج.

المجالات الدراسية بالجامعة:

وتتكون المجالات الدراسية الجامعية من:

1 ـ مجال العلوم الأساسية (العلوم البحثية).

2 ـ مجال العلوم الهندسية والصناعية

3 ـ مجال العلوم الطبية والدوائية

4 ـ مجال العلوم الزراعية

5 ـ مجال العلوم الإجتماعية

6 ـ مجال العلوم الإنسانية

وتحتوى هذه المجالات على عدد من الأقسام العلمية بالجامعات التى لها ما يناظرها بمرحلة التعليم الثانوى. ويعتبر القسم العلمى النواة الأساسية التى تتكون منها الجامعة، وهو يضم مجموعة من الشُعب العلمية المتخصصة.

هذا بالإضافة إلى بعض المراكز والتى هى فى مستوى الجامعة وتقع فى نوعين:

أ - مراكز ينسب إليها الطلاب مباشرة ومن ثم تشمل برامج دراسية تؤهل الطالب الحصول على مركز جامعى كمراكز اللغات، ومركز الفنون والتربية، ويقومان بتغطية حاجة المجتمع من المعلمين فى هذه المجالات.



ب - مراكز لا يتم تنسيب طلاب الدراسات الجامعية الأولى إليها، إلا أنها تقدم برامج دراسية متعددة بما يسمح للطلاب من اختيار المقررات الدراسية التى تتفق مع قدراتهم ورغباتهم[4].

الخلاصة:

وخلاصة القول، أولت الثورة اهتمامات متميزة فى مجال التعليم والبحث العلمى فقد انتشر التعليم انتشاراً سريعاً خلال مسيرة الثورة وبدأ عدد الطلاب فى جميع مراحل التعليم يتزايد بشكل ملحوظ ففتحت المدارس الإبتدائية، والإعدادية والثانوية والمهنية، والصناعية ومعاهد المعلمين والمعلمات والجامعات وازداد عدد المدرسين والمدرسات. وفى الوقت نفسه زادت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم زيادة واضحة.

وازداد عدد الجامعات والمعاهد العليا إلى جانب جامعتى الفاتح وقاريونس. وإذا كان التوسع التعليمى فى الجماهيرية العظمى قد بدأ يأخذ شكلاً كمياً، بازدياد نسبة المتعلمين والدارسين فإنه فى الوقت نفسه بدأ يأخذ اتجاهاً كيفياً، ولا شك أن الفلسفة التعليمية الحديثة الواردة فى البنية التعليمية، والقائمة على التوسع فى التعليم المهنى والفنى، إنما تعكس الإتجاهات الجديدة فى المجال التعليمى.

وهكذا فإن الإحصاءات الواردة فى هذا الفصل تعكس التطور التعليمى الهائل وأهميته فى عملية التنمية والتقدم، وإدراك ثورة الفاتح العظيم لأهمية التعليم فى خلق الإنسان وتكوينه وتنمية مواهبه وقدراته العقلية والعلمية باعتباره محور التغير.

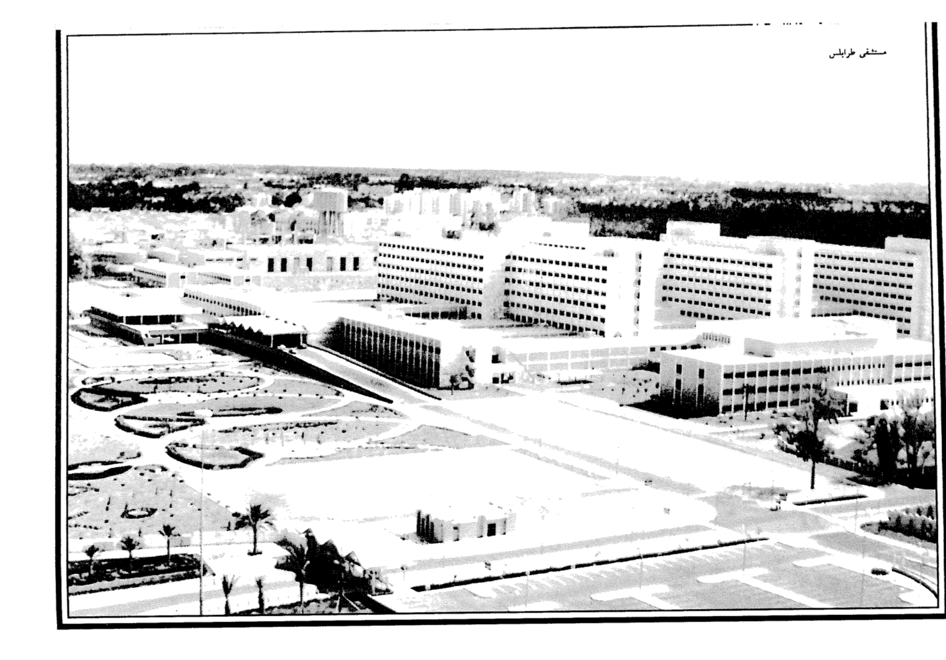
(4) أنظر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، مشروع البنية التعليمية الجديدة - المخطط العام، جمادى الأولى، 1391و.ر (مارس 1982م).



17



الصحة



مستشفى طرابلس



المقدمة :

لقد أولت ثورة الفاتح العظيم من خلال مسيرتها الرائدة لعشرين عاماً (1969م - 1989م) اهتماماً كبيراً وبالغاً بتوفير الخدمات الصحية وتطويرها واعتبارها هدفاً أساسياً من أهم أهداف التغير الإجتماعى والإقتصادى، وضرورة من ضرورات التنميه وإنجاحها.

وقد تبلور هذا الاهتمام فى استراتيجية ثابتة لهذا القطاع مفادها أن الرعاية الصحية حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين وأن التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل مواطن، وقد تحققت هذه الإستراتيجية من خلال توفير وتطوير الخدمات الصحية بإنشاء المرافق الصحية المتطورة وتوفير الأدوية والعلاج المجانى تمشياً مع أحدث التطورات العلمية فى العالم فى هذا المجال، بقصد توفير أفضل المعدلات لتلك الخدمات كماً وكيفاً، علاجياً ووقائياً، لجميع السكان فى مختلف بلديات الجماهيرية العظمى بما يتناسب مع احتياجاتهم.

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن الإهتمام بصحة المواطن يُعتبر عاملاً أساسياً فى دفع عجلة التقدم والتغيير على المستويين الإجتماعى والإقتصادى، فكلما تكاملت صحة المواطن الجسمية والنفسية أصبح أكثر قدرة على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية والتقدم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة حرصت منذ البداية على إعطاء الأولية فى تلك الخدمات للمناطق النائية والدواخل التى حرمت من أقل وأبسط الخدمات الصحية قبل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، مما كان سبباً فى انتشار أغلب الأمراض وأكثرها خطراً



فى تلك المناطق: كالملاريا، والبلهارسيا، والتراكوما. . . . الخ، وهذا بدوره انعكس على معدلات المواليد وارتفاع معدل الوفيات فى تلك المناطق بشكل خاص، حتى استطاعت الثورة بفضل جهودها المتواصلة أن تسيطر على تلك الظواهر المرضية وتقضى عليها نهائياً(1).

ومن ثم توالت خطط التحول العملاقة والمتعددة طويلة وقصيرة الأمد (والجدول رقم(1-17)يوضح الخطط التنمويه خلال الفترة (1970م - 1985م)(*) فى قطاع الصحة لرفع المستوى والخدمات الصحية للمواطن على أرض الفاتح العظيم. ولتحقيق هذه الغاية فقد رصدت خلال هذه الفترة (1969 - 1988م) مبالغ طائلة تجاوزت 946.8 مليون دينار، مما كان مردوده واضحاً على ما نفذ من مشروعات عملاقة وفريدة فى نوعها فى هذا المجال على المستويين العربى والعالمى، وذلك من خلال الإنجازات المادية، ناهيك عن المعدلات الخدمية التى أصبحت تقارن كماً وكيفاً بأكثر المعدلات الدولية والعالمية بل تفوقها.

فقد وصل ما نفذ من ميزانية هذا القطاع حتى عام 1987 من إجمالى مخصصاته البالغة 946.8 مليون دينار ما يعادل 799.3 مليون دينار وبنسبة 84.4٪ من المجموع الكلى، وقد بلغ ما أنفق على مشروعات هذا القطاع (فقط) فى المتوسط العام حوالى 44.4 مليون دينار سنوياً و 3.7 مليون دينار شهرياً و 123 ألف دينار يومياً وهذه المعدلات تفوق بكثير ما قد ينفق فى كثير من الدول سواء أكانت عربية أو افريقية أو غيرها مقارنة بعدد سكان الجماهيرية العظمى.

ولم يقتصر اهتمام الثورة بهذا القطاع على حدود رصد تلك المبالغ بل تعداه إلى متابعة تنفيذ الإستراتيجية التى وضعت لتحقيق مستوى صحى أفضل للمواطن عن طريق إنشاء أحدث المستشفيات التى بلغ عددها فى عام 1988م 103 مستشفى مركزياً (عامة وتخصصية وقروية) (مجهزة بأحدث الأجهزة وأكثرها تطوراً وفاعلية والتى تتراوح سعتها السريرية بين 200 إلى 1800 سرير للمستشفى الواحد) والعيادات المجمعة التى بلغ عددها 40 عيادة مجمعة والمراكز والوحدات الصحية العامة والتخصصية على كامل تراب الجماهيرية العظمى بل حرصت كذلك على إعطاء أولية إقامة تلك الإنشاءات والمشاريع فى المناطق النائية والواقعه فى أطراف الصحراء وتبعد آلاف الكيلو مترات عن مراكز الخدمات الأساسية من قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.

(1) ج.ع.ل.ش.ا. اللجنة الشعبية للتخطيط والاقتصاد، مسيرة البناء والتحول خلال ستة عشر عاماً من ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم فبراير 1986.

(*) الفترة ما بعد عام 1985 أصبحت السياسة الاقتصادية وفق الميزانيات السنوية .



جدول رقم (1-17)

الخطط التنموية في قطاع الصحة (1970 – 1985)

الخطة	الفترة الزمنية	المبلغ المرصود (بملايين الدينارات)
خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي (الثلاثية الأولي)	1970 - 1972 م	50.9 مليون دينار
الخطة الثلاثية للتنمية (الثلاثية الثانية)	1973 - 1975 م	66.2 مليون دينار
خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخمسية الأولى)	1976 - 1980 م	313.1 مليون دينار
خطة التحول الاقتصادي الاجتماعي (الخمسية الثانية)	1981 - 1985 م	402.1 مليون دينار

المصدر: ج.ع.ل – وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية 1393 - 1395 هـ – 1973 - 1975 م

ج.ع.ل – وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1396 - 1900 هـ – 1976 - 1980 م.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعطت ثورة الفاتح العظيم اهتماماً خاصاً لأعداد القوى البشرية المتخصصة والفنية والفنية المساعدة العاملة فى هذا القطاع، فقد أقيم خلال الفترة (1969 ـ 1988م) أكثر من 43 معهداً ومدرسةً طبية وجامعتان إحداهما فى طرابلس والأخرى فى بنغازى ومدرسة للعلوم الطبية بسبها، ويهدف إنشاء هذه المؤسسات التعليمية فى هذا المجال إلى إعداد كوادر متخصصة بمختلف مستوياتها الفنية بقصد الإكتفاء الذاتى والإستغناء عن العمالة الأجنبية التى اعتمد عليها هذا المرفق الحيوى زمناً طويلاً، والجدول رقم (2-17) يبين عدد الخريجين فى هذه الجامعات والمعاهد الطبية بمختلف تخصصاتهم حتى عام 1988م.

ومن خلال هذا الجدول يتضح جلياً الإنجاز العظيم فى إعداد كوادر بمختلف التخصصات الطبية كمرحلة لتلييب هذا القطاع الحيوى المهم والأساسى فى عملية البناء والتشييد.



جدول رقم (2-17)

عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد الطبية داخل وخارج الجماهيرية العظمى حتى عام 1988

فئة الخريجين	عدد الخريجين		المجموع الكلي حتى عام 1988 م
	من داخل الجماهيرية	من خارج الجماهيرية	
الأطباء البشريون	1574	400	1974
أطباء الأسنان	224	90	314
الصيادلة	462	64	526
مساعدو الصيادلة	1250	-	1250
التمريض العام	4512	23	4535
فنيو مختبرات	929	-	929
فنيو الأشعة	382	43	425
فنيو العلاج الطبيعي	96	131	227
فنيات صحة المجتمع	497	-	497
فنيات صحة الفم	43	247	290
التفتيش الصحي	836	-	836
المجموع الكلي للخريجين	10715	998	11713

المصدر: ج.ع.ل.ش.أ. – أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط الصحي وتنمية القوى العاملة، استخلاص من تقارير المتابعة حتى عام 1988

الاستراتيجية العامة لقطاع الصحة: خلال عشرين عاماً (1969 - 1988)م

لقد تبلورت استراتيجية أو فلسفة التنمية فى هذا القطاع الهام فى تحقيق أهداف أساسية نستعرضها فيما يلى:

1 ـ اتخاذ الوسائل التنظيمية والادارية والتشريعية التى تكفل الترابط بين الخدمات الصحية والخدمات الأخرى ذات العلاقة المباشرة والمكملة لها مثل خدمات التغذية والإسكان وحماية البيئة ومراقبة المحلات العامة وتوفير الأمن الصناعى وغيرها.



2 ـ توفير الخدمات الصحية والرفع من مستواها كماً وكيفاً للوصول إلى معدلات مُثْلَى تنافس بها الدول الأخرى فى عدد الأسرة والمنشآت والمرافق الطبية والفئات الطبية المختلفة وغيرها.

3 ـ مراعاة عدالة توزيع الخدمات الصحية العلاجية منها والوقائية بين مناطق الجماهيرية العظمى مع إعطاء أولوية تلك الخدمات للمناطق النائية.

4 ـ التركيز على مشروعات الصحة الوقائية بتحصين مختلف الأفراد فى المجتمع ضد الأمراض، ونشر الوعى الصحى والغذائى السليم بينهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلوث بجميع أنواعه، ووضع النظم الدقيقة لحماية البلاد من الأمراض الوبائية ومنع تسربها إلى الداخل وقد أقيم من أجل ذلك خلال مسيرة الثورة العظيمه 1969 ـ 1988 أكثر من 15 محجراً طبياً و 143 مختبراً طبياً معدة بأحدث التقنيات العلمية الحديثة فى جميع أنحاء الجماهيرية العظمى.

5 ـ القضاء على الأمراض السارية والمستوطنه كأمراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما وغيرها.

6 ـ تجهيز وتطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة بأكثر الأجهزة حداثة وفاعلية وتطوراً.

7 ـ التوسع فى إيفاد البعثات العلمية والتدريبية لتوفير احتياجات المرافق الصحية من المهارات الوطنية اللازمة لتحل محل الأجانب وقد بلغ عدد الموفدين الذين أنهوا دراستهم حتى عام 1988م 1280 موفداً فى مختلف التخصصات الطبية.

8 ـ الاهتمام بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض رأسياً وأفقياً وقد بلغ عدد الخريجين والخريجات فى هذه المعاهد والمدارس داخل الجماهيرية حتى عام 1988م 8545 خريجاً فى مختلف التخصصات الفنية والفنية المساعدة.

9 ـ الاهتمام ببرامج التثقيف والإرشاد الصحى على جميع المستويات، وبالوسائل الإعلامية المختلفة مقروءة ومسموعة ومرئية لتعم الفائدة على جميع المواطنين، وقد تطور هذا الإهتمام عن طريق وحدات صحة الأسرة والمجتمع والملف الطبى والطبيب الثائر.

10 ـ الإهتمام بالبحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالخدمات الصحية والعوامل الإقتصادية والنفسية والإجتماعية التى تؤثر على المستوى الصحى وذلك للإستفادة منها فى تطوير نوع الخدمات وتحسينها.






المؤشرات الاحصائية ومدلولاتها في قطاع الصحة خلال عشرين عاما (1969 - 1988).

أولاً: الاستثمارات في قطاع الصحة وتطوّرها خلال عشرين عاماً:

يعكس لنا الجدول رقم (17-3) تطور الناتج المحلى الإجمالى لقطاع الصحة خلال عشرين عاماً 1969 ـ 1988م، وبالمقارنة بين تلك المؤشرات الإحصائية التى يترجمها هذا الجدول والرسوم الإيضاحية له فى شكل رقم (17-1) نلاحظ من خلال هذه المقارنة أن الناتج المحلى المحدّد للقطاع قد تضاعف أكثر من 11 مرة عمّا هو عليه قبل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة فقد كان الناتج المحلى لقطاع الصحة عام 1969م (أى قبل قيام ثورة الفاتح العظيمة)، حوالى 15.9 مليون دينار، نجد أن هذا الرقم قد تزايد وبشكل واضح وسريع حتى وصل فى عام 1988م حوالى 208.5 مليون دينار أى بزيادة قدرها 195.6 مليون دينار وبنسبة زيادة كلية تفوق 1420٪ خلال العشرين عاماً وهذه المؤشرات فى مجملها تؤكد اهتماماً بالغاً من قبل ثورة الفاتح العظيمة وقيادتها التاريخية منذ تفجرها عام 1969م فى وضع هذا القطاع ومشروعاته فى الدرجة الأولى من حيث توفير احتياجاته المادية والمعنوية لتنفيذ الإستراتيجية التى وضعت له على أكمل وجه، وهذا يتضح وبشكل لا يدع مجالاً للشك فى الجدول رقم (17-4) والرسوم التوضيحية له فى شكل (17-2) اللذين يترجمان المخصصات المالية التى رصدت لهذا القطاع وتطورها خلال العشرين عاماً (1969 ـ 1988م) فمن خلال مقارنة المخصصات المالية لقطاع الصحة بين عامى 1969م (قبل الثورة) وعام 1988م (بعد الثورة بعشرين عام) نلاحظ أن الفارق شاسع ولا يقارن بأى مقياس إلاّ أننا نستعرض هذه المقارنة لكى تعكس الارقام مقدار هذه الفوارق، ففى عام 1969م لم تتجاوز ميزانية هذا القطاع 6.9 مليون دينار بينما وصلت ميزانية (مخصصات) القطاع عام 1988م 50.250 مليون دينار أى بزيادة قدرها 43.350 مليون دينار وبمعدل يزيد عن 7 أضعاف وبنسبة زيادة كلية تفوق 700٪ عمّا كانت عليه عام 1969م (قبل قيام ثورة الفاتح العظيم) وهذا المعدّل يعتبر منخفضاً إذا ما قارناه بالفترة الأولى التى سعت فيها ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم إلى تحقيق كل ما حرم منه هذا الشعب فى هذا القطاع المهم قبل الثورة كبعد المرافق الصحية الأساسية لتقديم كافة الخدمات وبجميع مستوياتها ولجميع السكان فى كافة مناطق الجماهيرية العظمى، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت مخصصات قطاع الصحة وحدها عام 1981م الـ 106 مليون دينار، وبالمقارنة بين هذا العام وعام 1969م نجد أن

شكل رقم (1-17) تطوّر الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصحّة (بملايين الدينارات) خلال عشرين عاماً 69 إلى 88





شكل رقم (2-17)

تطوّر الانفاق المالي على قطاع الصحة (بملايين الدينارات)
خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

مليون دينار

110 100 90 80 70 60 50 40 30 20 10

1969 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 1980 81 82 83 84 85 86 87 1988



جدول رقم (3-17)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة خلال العشرين عاماً

السنة	الناتج المحلي لقطاع الصحة بالمليون دينار
1969	13.9
1970	15.8
1971	22.0
1972	26.9
1973	31.7
1974	38.5
1975	51.6
1976	65.1
1977	79.6
1978	94.8
1979	104.2
1980	126.0
1981	138.6
1982	140.2
1983	178.0
1984	190.0
1985	194.1
1986	165.0
1987	208.5
1988	208.5

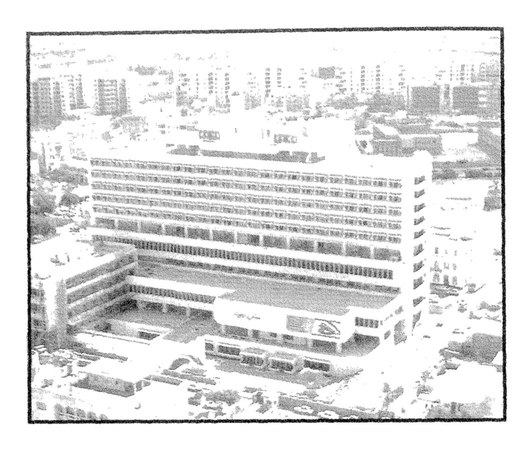


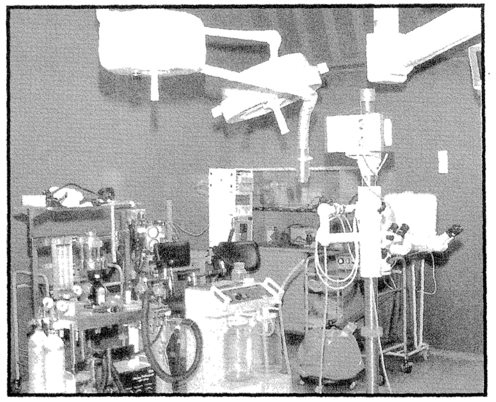
جدول رقم (17-4)

يوضح الانفاق المالي على قطاع الصحة خلال العشرين عاماً (بالمليون دينار)

السنة	المخصصات في ميزانية التحول	متوسط الإنفاق على الفرد (بالدينار)	
1969	6.900.000	8.3 دينار	
1970	9.800.000	9.7 دينار	
1971	17.000.000	10.9 دينار	
1972	24.100.000	12.5 دينار	
1973	17.000.000	11 دينار *	السنة المالية لهذا العام تبدأ من أول شهر الطير إلى الكانون ولثلاث الأرباع من السنة فقط.
1974	22.900.000	15.1 دينار	
1975	26.600.000	18.6 دينار	
1976	35.800.000	24 دينار	
1977	47.100.000	27 دينار	
1978	68.100.000	30 دينار	
1979	69.100.000	32.2 دينار	
1980	93.000.000	39.4 دينار	
1981	106.000.000	36.4 دينار	(36.4)
1982	93.700.000	37.6 دينار	(37.6)
1983	75.800.000	45.5 دينار	(38.6)
1984	71.300.000	52.2 دينار	
1985	55.200.000	52.9 دينار	
1986	59.200.000	43.9 دينار	
1988	55.250.000	50.9 دينار	

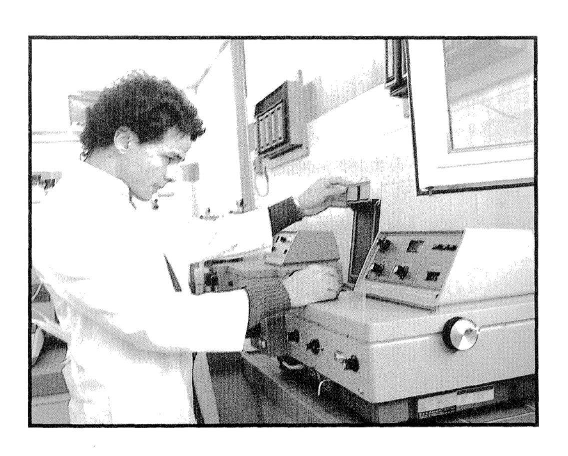














مخصصات عام 1988م وحدها تزيد بحوالى 91.1 مليون دينار أى بما يزيد عن 12 ضعفاً وبنسبة كلية تفوق 1200٪ عمّا هو مخصص لهذا القطاع عام 1969م.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ أن الاختلاف كبير بين نسب الصرف الفعلى من ميزانيات هذا القطاع قبل قيام ثورة الفاتح وبعدهـا، (والجدول رقم(5-17) والرسوم التوضيحية له فى شكل رقم(3-17) (4-17) يبين المخصّص فى أعوام قبل قيام الثورة وأخرى بعدها نلاحظ هذا الفارق الكبير، ففى عام 1969م وحدها بلغت مخصصات قطاع الصحة 6.9 مليون دينار لم يصرف منها إلاّ 2.9 مليون دينار أى أن نسبة التنفيذ لم تصل إلى 43٪ بينما نجد أن الفارق كبير إذا ما قارنا هذا العام بآخر بعد الثورة، ففى عام 1988م بلغت مخصصات قطاع الصحة 55.250 مليون دينار أى بنسبة تفوق 91.8٪ وهذا بذاته يعتبر معدلاً منخفضاً مقارنة بأعوام أخرى بعد ثورة الفاتح العظيم، إذ في عام 1981م فاقت نسبة الصرف 109٪ وعام 1979م فاقت النسبة 101٪.

وهذه المؤشرات الإحصائية من حيث الإنفاق المالى تشير مجتمعة إلى الإهتمام الكبير الذى أعطته واستمرت فى بذل العطاء فيه ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم وقيادتها التاريخية لهذا القطاع من بداية المسيرة عام 1969م إلى يومنا هذا، ولعل هذا نابع لما هذا القطاع من أهمية فى المحافظة على المواطن السليم أساس قيام المجتمع واستمراريته وتقدمه.





شكل رقم (3-17)

تطوّر معدل الإنفاق الفردي في قطاع الصحة

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

شكل رقم (4-17)

تطوّر المخصّصات المالية لقطاع الصحة ونسب الصرف منها (بملايين الدينارات)

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988













جدول رقم (5-17)

يوضح المخصصات المالية لقطاع الصحة ونسبة الصرف فيها خلال العشرين عاماً (للمليون دينار)

السنة	المخصصات (بالدينار)	المصروفات (بالدينار)	نسبة الصرف (٪)	
1969	6.900.000	2.900.000		
1970	9.800.000	4.900.000	% 50.0	
1971	17.000.000	3.700.000	% 21.8	
1972	24.100.000	15.400.000	% 63.9	
1973	17.000.000	9.800.000	% 58.7	السنة المالية تبدأ من أول شهر الطير (أبريل) إلى نهاية شهر الكانون (ديسمبر)
1974	22.900.000	15.900.000	% 69.4	
1975	36.600.000	20.900.000	% 78.6	
1976	35.800.000	28.300.000	% 79.1	
1977	47.100.000	36.300.000	% 77.1	
1978	68.100.000	53.500.000	% 78.6	
1979	69.100.000	69.800.000	% 101.0	
1980	93.000.000	69.100.000	% 74.3	
1981	106.100.000	115.600.000	% 109.0	
1982	93.700.000	84.000.000	% 89.6	
1983	75.800.000	68.700.000	% 90.6	
1984	71.300.000	63.200.000	% 88.6	
1985	55.200.000	48.400.000	% 87.7	
1986	59.200.000	44.800.000	% 75.7	
1987	55.250.000	50.700.000	% 91.8	
1988	55.250.000	50.700.000	% 91.8	



ثانيا: تطور القوى البشرية العاملة(*) في قطاع الصحة خلال عشرين عاماً (1969 - 1988) م:

تتعرض البيانات الإحصائية الموضحة فى الجداول رقم (6-17) (7-17) (8-17) والأشكال التوضيحية لها رقم (5-17) (6-17) (7-17) (8-17) القادمة لتطوّر القوى البشرية العاملة فى قطاع الصحة على النحو التالى:

أ - تطور اعداد الاطباء واطباء الاسنان (1969 - 1988) م:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6-17) (ورسومه التوضيحية فى شكل رقم (5-17) (6-17) والذى يعكس لنا التطوّر العددى لأعداد الأطباء وأطباء الأسنان ومعدلاتها بالنسبة لعدد السكان، أنه خلال عشرين عاماً من مسيرة الثورة خطت سياسة الإكتفاء الذاتى والاستغناء عن العمالة الأجنبية والاعتماد عليها خطوات جبّارة تعكسها البيانات الإحصائية المتاحة لنا. ففى عام 1969م لم يكن هناك إلاّ 795 طبيباً وطبيب أسنان فى حين أننا نجد أن هذا العدد قد زاد إلى 5770 طبيباً وطبيب أسنان عام 1988م بزيادة قدرها 4975 طبيباً أى بما يزيد عن 7 اضعاف وبنسبة زيادة كمية تفوق 700٪ عمّا كان عليه عام 1969م، كما تحسّن معدّل الأطباء بالنسبة لعدد السكان من طبيب لكل 2588 مواطناً عام 1969م إلى طبيب لكل 706 مواطن عام 1988م أى بفارق يصل إلى 1882 مواطناً لكل طبيب خلال العشرين عاماً، وهذا المعدّل يعتبر من المعدلات الدولية بالنسبة لمعدلات عدد الأطباء لعدد السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجمالى عدد العناصر الطبية والبالغ 5770 طبيباً أى بنسبة تقارب 60٪ من المجموع الكلى فى حين أننا نجد أن هذا العدد لم يصل إلى أكثر من 80 طبيباً وطبيب أسنان ليبى وبنسبة لم تتجاوز 10٪ عام 1969م، ولعل هذا التطوّر راجعٌ إلى النجاح الذى حظيت به السياسة الفاعلة لثورة الفاتح فى هذا القطاع بانشاء أكثر من جامعتين متخصصتين فى العلوم الطبية، بالإضافة إلى سياسة الإيفاد إلى الخارج لإعداد هذه الكوادر لتحمل مسئوليتها فى مسيرة البناء وإحلالها محل الخبرات الأجنبية التى اعتمد عليها القطاع فى مسيرته زمناً طويلاً.

ب - تطورات اعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة (1969 - 1988) :

نلاحظ من خلال الجدولرقم (7-17) الرسوم التوضيحية فى شكل رقم

(*) القوى البشرية العاملة تشمل الأطباء وأطباء الأسنان والهيئات الطبية والطبية المساعدة والفنيين والمساعدين.



تطوّر عدد الأطباء (بما فيهم أطباء الأسنان)

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

شكل رقم (17-5)

عدد الأطباء بالألف

6000
5000
4000
3000
2000
1000

1969
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
1980
81
82
83
84
85
86
87
1988



جدول رقم (17-6)

تطور أعداد الأطباء وأطباء الأسنان خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	عدد الأطباء *	المعدل بالنسبة للسكان (طبيب لكل)
1969	795	2588
1970	783	2562
1971	1423	1547
1972	1655	1416
1973	1863	1300
1974	2199	1139
1975	2779	965
1976	3116	911
1977	3116	923
1978	3627	831
1979	4110	760
1980	4388	755
1981	4455	750 752
1982	5182	719 750
1983	5477	752 719
1984	5546	686
1985	5604	673
1986	5604	671
1987	5684	710
1988	5770	706

* عدد الأطباء يشمل الأطباء البشريون والأسنان معاً.

(17-7) والذين يوضحون لنا عددياً وبيانياً على التوالى، تطور أعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال عشرين عاماً. بأن عدد هذه الهيئات قد زاد بمعدلات فائقة بفضل الجهود التى بذلت لإعداد هذه الكوادر كماً وكيفاً خلال مسيرة الثورة (1969 -



شكل رقم (6-17)

تطوّر عدد الأطباء و معدّلاتهم بالنسبة لعدد السكان

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988 م

المعدل لعدد السكان - - - - -

عدد الأطباء ———

الأطباء البشريون والأسنان معاً

عدد الأطباء

6000
5500
5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0

1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988



جدول رقم (7-17)

تطور إعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان
1969	2612	726
1970	3073	644
1971	4473	465
1972	5315	406
1973	6292	358
1974	7026	335
1975	9388	265
1976	9931	260
1977	10467	258
1978	12558	216
1979	12999	221
1980	13524	240
1981	14058	240
1982	15309	224
1983	16295	220
1984	16570	220
1985	17476	217
1986	17486	215
1987	17786	230
1988	18188	226

1988) بإنشاء أكثر من 43 معهداً صحياً ومدرسة للمرضات ومساعدات الممرضات فى مختلف التخصصات والمستويات وبمختلف مناطق الجماهيرية العظمى.

ففى عام 1969م بلغ عدد الهيئات الطبية والمساعدة 2612 أى بما يعادل ممرضة أو مساعدة ممرضة لكل 726 مواطناً. فى حين أن هذه العدد زاد إلى 18188



شكل رقم (17-7)

تطوّر اعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

عدد الهيئات الطبية

19000
18000
17000
16000
15000
14000
13000
12000
11000
10000
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0

1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988



عنصراً عام 1988م أى بما يعادل ممرضة أو مساعدة ممرضة لكل 226 مواطناً أى بزيادة قدرها 15576 عنصراً وبنسبة تفوق 700٪ وزيادة سنوية تقدر 35٪ عما كانت عليه عام 1969م كما أن العناصر الليبية قد زادت وبشكل سريع منذ 1969م حتى 1988م، فى عام 1969 لم يكن يتجاوز عدد الليبين من الهيئات الطبية 261 عنصراً. بينما تجاوز هذا العدد 9246 وبنسبة زيادة التفوق 1000٪ وزيادة سنوية تصل إلى حوالى 50٪ وبمعدل زيادة عددى يصل إلى 449 عنصراً سنوياً. خلال العشرين عاماً وهذه المعدلات فى الزيادة تعتبر فريدة من نوعها إذا ماقورنت مع كثير من الدول الأخرى العربية وغير العربية.

وتكون الأرقام أكثر فاعلية إذا أخذنا فى الإعتبار أن عدد العناصر الليبية من الهيئات الطبية والمساعدة بشكل عام قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة (1969 ـ 1988م) ففى عام 1969 لم يتجاوز عدد هذه العناصر الليبية عن 261 عنصراً وبنسبة لا تتجاوز 10٪ من المجموع الكلى بينما زاد هذا الرقم إلى حوالى 9246 عام 1988م وبنسبة تتجاوز 35٪ من المجموع الكلى للهيئات الطبية والطبية المساعدة التى ذكرناها سلفاً.

وهذا التطور الملحوظ يرجع بالدرجة الأولى إلى الإهتمام المتزايد من قبل ثورة الفاتح العظيم بهذا القطاع من 1969م إلى يومنا هذا.

جـ - تطوّر إعداد الفنيين والفنيين المساعدين خلال عشرين عاماً (1969 - 1988) م:

يترجم لنا الجدول رقم (8-17) والرسوم التوضيحية فى شكل رقم (5-17) التطور الهائل فى إعداد العناصر الطبية الفنية والفنية المساعدة خلال عشرين عاماً من مسيرة الثورة فنجد أن خلال تلك الفترة، قد تطورت تطوراً هائلاً وسريعاً. وبالمقارنة بين الفترتين السابقتين لقيام الثورة «ثورة الفاتح العظيم» وما بعدها نلاحظ أنه فى عام 1969م (قبل قيام الثورة) لم يتجاوز عدد العناصر الفنية والمساعدة 418 عنصراً بينما زاد هذا العدد وبشكل ملحوظ خلال عشرين عاماً (1969 ـ 1988) من عمر الثورة حتى وصل 4877 عنصراً عام 1988م بزيادة تفوق 4459 عنصراً وبنسبة زيادة كلية تربو على 1000٪، كما تحسن الحصول العام لإعداد تلك العناصر من فنيين ومساعدين بالنسبة لعدد السكان من فنى ومساعد لكل 5000 مواطن عام 1969 إلى فنى ومساعد لكل 994 مواطناً عام 1988م بالإضافة إلى ذلك (وما يجب أن يؤخذ فى الإعتبار) فإن عدد العناصر الفنية والمساعدة من الليبيين بالنسبة للمجموع الكلى لتلك العناصر العاملة فى هذا القطاع قد تطورت بشكل سريع خلال هذه الفترة أيضاً.

ففى عام 1969 لم يتجاوز عدد عناصر الليبيين من الفنيين والمساعدين 56 فنياً



جدول رقم (8-17)

تطور عدد الفنيين والمساعدين خلال عشرين عاماً

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان (فني لكل)
1969	418	5000
1970	485	5210
1971	717	2929
1972	857	2645
1973	884	2640
1974	1013	2481
1975	1335	2010
1976	1485	1712
1977	1658	1773
1978	1799	1675
1979	1909	1638
1980	2239	1460
1981	2671	1310
1982	2771	1300
1983	3000	1300
1984	3300	1102
1985	3600	797
1986	3632	1036
1987	3632	1128
1988	4877	994

ومساعداً. وبنسبة لاتتجاوز 14٪ من المجموع الكلى لتلك العناصر بينما زاد هذا العدد حتى وصل 4324 عنصراً عام 1988 وبنسبة تقارب 89٪ من المجموع الكلى لعدد العناصر.

وهذه المؤشرات الإحصائية إحدى الدلائل التى توكد بأن الجهود العظيمة والتى بذلت خلال هذه الفترة من مسيرة الثورة (1969 ـ 1988م)، من أجل تلييب أكبر عدد ممكن من الوظائف الصحية المتخصصة والإدارية وغيرها، بهدف تقليل الاعتماد

شكل رقم (8-17)

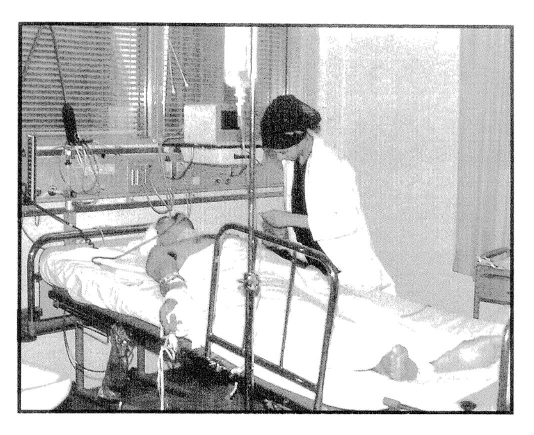
تطوّر عدد الفنيين والمساعدين
خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

عدد الفنيين
5000
4000
3000
2000
1000

1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988

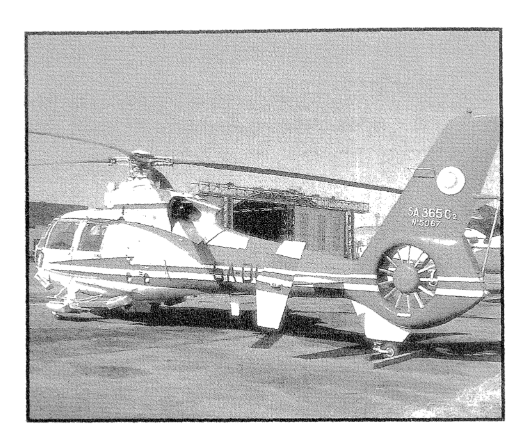











SA 365 C2
N°5067





على الأيدى العاملة غير العربية الليبية فى هذا المرفق الحيوى قد أتت ثمارها مع بداية العقد الثالث من مسيرة الثورة العظيمة.

ثالثاً: التطوّر العددي للتجهيزات في القطاع:

(تطوّر عدد الأسرة ومعدلاتها لعدد السكان (1969 - 1988)م:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9-17) والرسومات التوضيحية له فى شكل

جدول رقم (9-17)

التطور العردي لعدد الأسرة ومعدلها لعدد السكان خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	المعدل لعدد السكان (سرير لكل 1000 نسمة)
1969	6421	3.6
1970	7589	3.8
1971	7614	3.6
1972	8027	3.6
1973	9634	4.1
1974	10241	4.1
1975	10080	4.3
1976	12241	4.3
1977	12959	4.4
1978	13418	4.5
1979	13972	4.5
1980	14372	4.6
1981	15054	4.6
1982	16249	4.7
1983	16704	4.7
1984	17839	4.9
1985	19862	5.3
1986	19813	5.3
1987	19661	4.8
1988	23742	5.8

شكل رقم (9-17)

تطوّر عدد الأسرة خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

سرير

26,000
24,000
22,000
20,000
18,000
16,000
14,000
12,000
10,000
8,000
6,000
4,000
2,000

1969 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 1980 81 82 83 84 85 86 87 1988





رقم (9-17) التى تعكس التطور العددى للأسرة خلال عشرين عاماً (1969 - 1988م) من عمر ثورة الفاتح العظيم أن عدد الأسرة قد زاد من 6421 سريراً عام 1969 إلى 23742 سريراً عام 1988م، أى بمعدل زيادة 17121 سريراً خلال عشرين عاماً، وبنسبة زيادة كلية تفوق 300٪ كما أن معدلات عدد الأسرة لعدد السكان قد زاد من 3.6 سريراً لكل ألف نسمة عام 1969 إلى أكثر من 5.8 سريراً عام 1988م وهذا يعتبر من المعدلات العالية مقارنة بالدول الأخرى.

ولعل هذه المقارنة تعطى مدلولاتها أكثر إذا أخذنا فى الاعتبار أن قبل ثورة الفاتح العظيم 1969م هناك كثيراً من المناطق الداخلية والنائية حرمت من الخدمات السريرية كافة، ولم تكن لديها إلاّ بعض المراكز الصحية التى تتوقف خدماتها عند الإسعافات الأولية فقط، فى حين أننا وجدنا تلك المستشفيات المركزية قد انتشرت بعد ثورة الفاتح العظيم فى أنحاء الجماهيرية العظمى كافة، فقد بلغ عددها 103 مستشفى متخصصاً (منها 8 مستشفيات جارٍ تنفيذها والأخرى منفذة) عام 1988م فى حين أن هذا العدد لم يتجاوز 10 مستشفيات متخصصة عام 1969م.

وهذه الإنجازات بدورها قد انعكست على المستوى الصحى العام للمواطنين بالجماهيرية بشكل واضح، إذ وصلت الخدمات الطبية لكل قرية ومنطقة نتيجة لسهولة الإتصال بالمراكز المنتشرة فى جميع أرجاء الجماهيرية العظمى.

رابعاً: تطور المرافق الصحية:

خلال عشرين عاماً 1969 - 1988

تبلور لنا الجداول رقم (10-17)_(11-17)_(12-17)_(13-17) والرسوم البيانية لها فى الأشكال رقم (9-17)_(10-17)_(11-17)_(12-17) التطور العددى للمرافق الطبية فى الجماهيرية العظمى خلال المسيرة التنموية (1969_1988م).

ففى الجدول رقم (10-17) والشكل البيانى التوضيحى له رقم (9-17) نلاحظ التطور السريع فى وحدات الرعاية الصحية الأساسية التى كانت تفتقر إليها كثير من المناطق خاصة النائية منها فى الجماهيرية، إلاّ أنه بفضل الجهود الجبارة لثورة الفاتح العظيم خلال هذه المسيرة فقد تطور عدد وحدات الرعاية الصحية من 414 وحدة عام 1969م إلى 1038 وحدة نموذجية (مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة) عام 1988م وبزيادة قدرها 624 وحدة وبنسبة زيادة كلية تفوق 200٪ عما كانت عليه

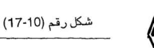


جدول رقم (10-17)

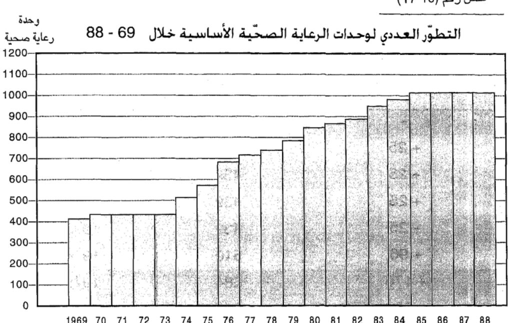
التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الأساسية خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	414	-
1970	439	+ 25
1971	439	+ 25
1972	439	+ 25
1973	439	+ 25
1974	510	+ 96
1975	584	+ 170
1976	678	+ 264
1977	725	+ 311
1978	742	+ 328
1979	788	+ 374
1980	838	+ 424
1981	878	+ 464
1982	886	+ 472
1983	958	+ 544
1984	998	+ 584
1985	1038	+ 495
1986	1038	+ 430
1987	1038	+ 495
1988	1038	+ 495

قبل قيام ثورة الفاتح العظيم. كما أن هذه الوحدات وزعت بشكل عادل بين جميع المناطق، فلا نجد أى منطقة مهما كانت بعيدة إلاّ كانت وحدة الرعاية الصحية الأساسية إحدى مرافقها الأساسية لتقديم الخدمات الطبية الأساسية للسكان والمواطنين فى تلك المناطق، التى حرمت منها ردحاً من الزمن وخاصة قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.



شكل رقم (17-10)



يترجم لنا الجدول رقم (17-11) والشكل البيانى التوضيحى له رقم (17-10) التطوّر العددى لمراكز الرعاية الصحية الأساسية، فبالمقارنة بين عامى 1969م (قبل قيام الثورة) و1988م (بعد عشرين عامًا من المسيرة الرائدة) نجد أنّ الفارق كبير بين ما كانت عليه المرافق الصحية الأساسية قبل الثورة وبعدها كمّاً وكيفًا، فقد كان عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية قبل الثورة (1969م) لا يتجاوز 3 مراكز للرعاية الصحية الأساسية تفتقر إلى أبسط التقنيات، وهذا الرقم بحد ذاته يعكس مأساة كان يعانى منها هذا القطاع مما انعكس بدوره سلبًا على المستوى الصحى للمواطنين وحرمانهم من أبسط الخدمات الصحية القادرة على حمايتهم من الأمراض التى تفشّت بينهم وبشكل كبير، بينما نجد أنّ هذا الرقم ارتفع وبشكل ملحوظ من بداية السنوات الأولى للثورة وهذا يعبّر عن المبادئ الأساسية التي قامت من أجلها الثورة ومن ضمنها حماية المواطنين صحيًا واجتماعيًا وإنقاذ هذا الشعب من براثن الأمراض التى عانى منها بسبب نقص الخدمات الصحية بل فقدانها فى كثير من الأحيان وبخاصة فى المناطق النائية. فارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية بعد عشرين عامًا من 3 مراكز للرعاية إلى 248 مركزًا للرعاية الصحية عام 1988م، أي بزيادة قدرها 245 مركزًا وبنسبة كلية تزيد عن 2100٪ وهذا المعدل فى حد ذاته يعتبر إنجازًا قد يعجز عن تحقيقه كثير من الدول خلال هذه الفترة القصيرة.



جدول رقم (11-17)

التطور العددي لوحدات الرعاية الصحية الأساسية خلال عشرين عاماً 69 - 88

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	3	-
1970	12	+ 9
1971	34	+ 31
1972	34	+ 31
1973	34	+ 31
1974	58	+ 55
1975	58	+ 55
1976	78	+ 75
1977	81	+ 78
1978	88	+ 85
1979	103	+ 100
1980	148	+ 145
1981	168	+ 165
1982	176	+ 173
1983	208	+ 205
1984	228	+ 225
1985	248	+ 245
1986	248	+ 245
1987	248	+ 245
1988	248	+ 245

لقد اهتمّت ثورة الفاتح العظيم منذ قيامها 1969م بإنشاء المرافق الطبية ذات الطابع النموذجى المتميّز ولعلّ من أبرز هـذه العلامـات فى إنجازات هـذا القطاع العيادات المجمعة المجهزة بأحدث الوسائل العلمية والعملية القادرة على تقديم أفضل الخدمات وأسرعها فى جميع التخصصات للمواطن، فقد قامت ثورة الفاتح بإنشاء عدة عيادات مجمعة فى مناطق مختلفة فى الجماهيرية وبخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية،



التطوّر العددي لمراكز الرعاية الصحية الأساسية

خلال عشرين سنة 69 - 1988

شكل رقم (11-17)

280
240
200
160
120
80
40
0

1969
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
1980
81
82
83
84
85
86
87
1988



وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (12-17) والرسوم التوضيحية له شكل رقم (11-17)، إذ نلاحظ أن هناك تطوّرًا واضحًا فى عدد تلك العيادات بالمقارنة بين عامى 1969م - 1988م ففى عام 1969 لم تكن هناك إلاّ عيادة مجمعه واحدة فى حين أن هذا العدد وصل إلى (40) عيادة مجمعه من عام 1988م أى بزيادة (39) عيادة وبنسبة زيادة كلية حوالى 3900٪ وهذا المعدل يعتبر فريدًا إذا نظرنا إلى

جدول رقم (12-17)

تطور عدد العيادات المجمعة خلال عشرين عاماً 69 - 88 م

السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	1	-
1970	1	-
1971	3	+ 2
1972	6	+ 5
1973	6	+ 5
1974	7	+ 6
1975	12	+ 11
1976	12	+ 11
1977	28	+ 27
1978	28	+ 27
1979	28	+ 27
1980	28	+ 27
1981	28	+ 27
1982	28	+ 27
1983	32	+ 31
1984	36	+ 35
1985	40	+ 39
1986	40	+ 39
1987	40	+ 39
1988	40	+ 39



شكل رقم (12-17)

تطوّر عدد العيادات المجمّعة خلال عشرين عاماً 69 - 88

40
35
30
25
20
15
10
5

1969 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 1980 81 82 83 84 85 86 87 1988

السنوات



الإمكانيات المادية المهولة التى تنفق لإنشاء عيادة مجمعه واحدة فهى تقدر بملايين الدينارات لإنشائها وتجهيزها ولكن ثورة الفاتح العظيم فى مسيرتها الرائدة لم تعرف المستحيل ولا الصعب، ولعلّ هذه الإنجازات فى القطاعات الحرفية إذا ما قورنت بالمشاريع الاستراتيجية الأخرى التي تحققت بفعل ثورة الفاتح العظيم قد لا تجد مكاناً فى تصنيفها معها ولكن يظل الإنسان محور تقدّم المجتمع ورقيّه، وهذا المحور هو الذي

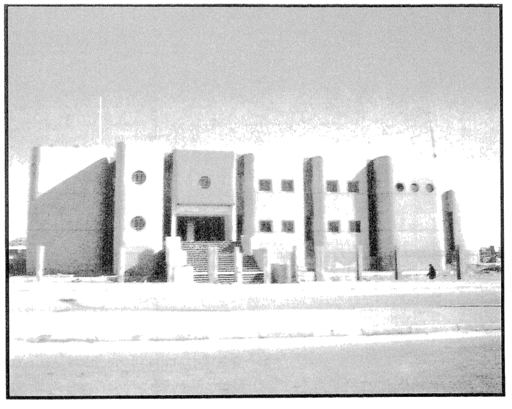
جدول رقم (13-17)

التطور العددي لمراكز الدرن خلال عشرين عاماً 69 - 88

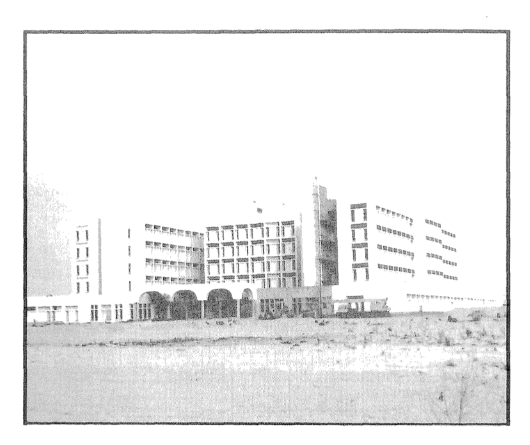
السنة	العدد	معدل الزيادة
1969	5	-
1970	9	+ 4
1971	16	+ 11
1972	16	+ 11
1973	17	+ 12
1974	18	+ 13
1975	18	+ 13
1976	19	+ 14
1977	19	+ 14
1978	22	+ 17
1979	22	+ 17
1980	22	+ 17
1981	22	+ 17
1982	22	+ 17
1983	28	+ 23
1984	28	+ 23
1985	28	+ 23
1986	28	+ 23
1987	28	+ 23
1988	28	+ 23

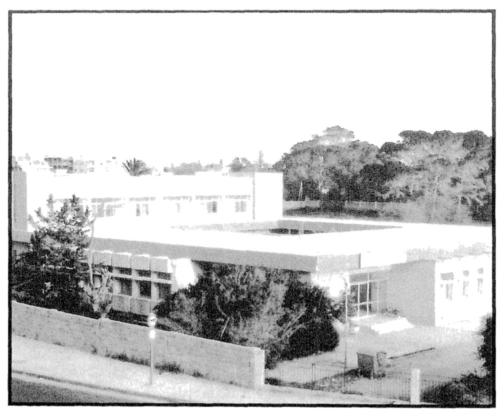






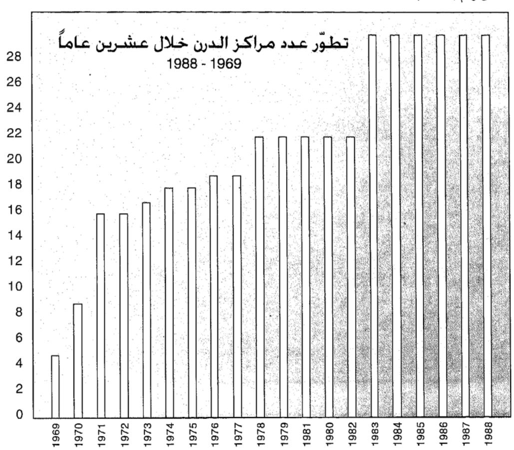








شكل رقم (13-17)



اتخذته ثورة الفاتح العظيم أساسًا لها فى تلك الانطلاقة الرائدة والمسيرة التنموية المتميزة التي أنفقت عليها بلايين الدينارات.

يعكس لنا الجدول رقم (13-17) والرسوم البيانية المرفقة معه شكل رقم (13-17) التطور العددى لإحدى المنجزات فى قطاع الصحة وهى مراكز الدرن، وقد حظيت مثل هذه المراكز التى تهتم بمكافحة الأمراض المستوطنة مثل مراكز مكافحة الملاريا والبلهارسيا وغيرها من الأمراض باهتمام ثورة الفاتح العظيم سعيًا وراء خلق الإنسان السوى الخالى من الأمراض والعاهات حتى إنّنا صرنا نسمع الآن عن مثل هذه الأمراض ولا نراها متفشية بين أبناء هذا المجتمع.

ومن بين الأمراض المستوطنة التى أولت ثورة الفاتح العظيم عنايتها لمكافحته وانقراضه مرض الدرن، فقد أنشئت له أكثر من 28 مركزًا موزعة فى أنحاء الجماهيرية فى حين أن هذه المراكز لم يتجاوز عددها 5 مراكز عام 1969م، أى بزيادة قدرها 23



مركزاً خلال عشرين عامًا وبنسبة زيادة كلية تقدر بأكثر من 500٪ عمّا كانت عليه عام 1969م، وهذا فى حد ذاته يعكس الإهتمام البالغ الذى أولته ثورة الفاتح ليس فى هذا الجانب فحسب بل فى جميع الجوانب المتعلقة بهذا القطاع من إعداد الكوادر الفنية إلى توفير الدواء والعلاج المجانى إلى رصد المبالغ الضخمة لإنجاز المرافق الطبية النموذجية إلى تجهيز تلك المرافق بأحدث وأفضل وأكثر التقنيات فاعلية فى هذا المجال.

الخاتمة

تعكس المؤشرات الإحصائية التى استعرضناها فى هذا القطاع أن الخدمات الصحية قد شهدت تطورًا سريعًا وملحوظًا على الصعيدين الوقائى والعلاجى خلال عشرين عامًا من مسيرة الثورة (1969 ـ 1988م)، وذلك بهدف بناء المواطن السليم القادر على دفع عجلة التحول فى مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وقد كان للإمكانات المادية والدفع المعنوى اللذين سخرتهما ثورة الفاتح العظيم منذ تفجرها عام 1969م دور بارز وأساسي في إنجاح وتحقيق الأهداف الأساسية التي بلورتها استراتيجية هذا القطاع. مما أدى إلى تحسن ملحوظ وسريع فى المستوى الصحى للمواطنين وهذا ما يعكسه الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات بين الأطفال وكذلك المعدلات العامة للوفيات، بالإضافة إلى التحسن فى مستويات الحياة عامة.

كما أنّ المؤشرات الإحصائية تشير إلى زيادة سريعة من الناحية الكمية فى كثير من الدعائم الأساسية كعدد العناصر الفنية والمساعدة والمرافق والتجهيزات التى يقوم عليها إنجاح هذا القطاع لتأدية عمله على الوجه الأكمل.

فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد الأسرة فى عام 1988م 23742 سريرًا بينما لم يتجاوز هذا العدد 6421 سريرًا عام 1969م، كما بلغ عدد المستشفيات عام 1988م 103 مستشفى مركزيًا مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة بينما نجد أن هذا العدد لم يتجاوز (5) مستشفيات عام 1969م، وتطور عدد المراكز الصحية الأساسية من (3) مراكز عام 1969م إلى 248 مركزاً عام 1988م، وعدد الوحدات المتخصصة للرعاية الصحية الأساسية من (414) وحدة صحية عام 1969م إلى (1038) وحدة صحية عام 1988م، وعدد مراكز الدرن من (5) مراكز عام 1969م إلى (28) مركزاً عام 1988م، وعدد العيادات المجمعة من عيادة واحدة عام 1969م إلى (40) عيادة مجمعة عام 1988م.

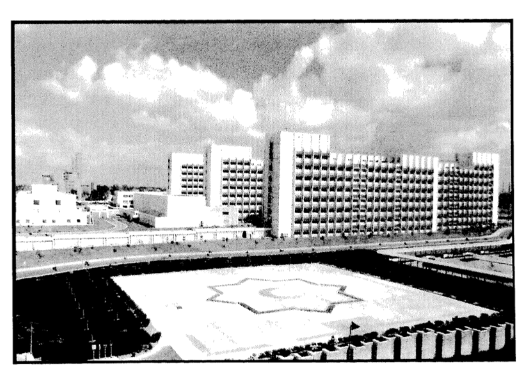


كما حدث تطوّر سريع فى القوى البشرية المتمثلة فى أعداد الأطباء والهيئات الطبية والفنيين والمساعدين، فقد بلغ عدد الأطباء عام 1988م 5770 طبيبًا تمثّل نسبة الليبيين منهم حوالى 60٪ من المجموع الكلى، بينما لم يتجاوز هذا العدد عام 1969م (795) طبيبًا ولا تمثّل نسبة العناصر الليبية منهم أكثر من 10٪، كما تحققت زيادة فى عدد الهيئات الطبيبة من 2612 عنصرًا عام 1969م إلى (18188) عنصرًا عام 1988م.

كما بلغ عدد الفنيين والمساعدين (4877) فنياً ومساعدًا عام 1988م تمثل نسبة الليبيين منهم 89٪ بينما لم يتجاوز هذا العدد عام 1969م (418) فنيا ومساعدًا ولم تتجاوز نسبة العناصر الليبية من هذا العدد أكثر من 14٪.

وفى مجال التعليم والتدريب الصحى بلغ عدد الخريجين من الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة (1814) خريج وخريجة عام 1988م، أما عدد الخريجين من المعاهد الصحية ومدارس الممرضات ومساعدات الممرضات فقد تجاوز حتّى عام 1988م (9246) عنصراً وتجاوزت نسبة العناصر الليبية منه 60٪ من المجموع الكلى.

وهذا عبارة عن قليل من كثير سعت في إنجازه ثورة الفاتح العظيم خلال مسيرتها الرائدة خلال العشرين عامًا الماضية (1969م ـ 1988م).







المصادر

1 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة التخطيط، منجزات التنمية الإقتصادية والإجتماعية (فى عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة)، دار الحرية للطباعة، طرابلس، 1970م - 1977م، ص 45 - 47.

2 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة التخطيط، أضواء على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، مطابع أبو عامر، طرابلس 1970م - 1978م، ص 35 - 36.

3 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة التخطيط، منجزات ثورة الفاتح العظيمة خلال عشر سنوات من التحول الإقتصادى والإجتماعى، 1970م - 1979م، ص 33 - 35.

4 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادى والإجتماعى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية منذ عام 1970م حتى عام 1980م ص 46 - 48.

5 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التحولات الإقتصادية والإجتماعية خلال اثني عشر سنة من ثورة الفاتح العظيمة 1970م - 1981م ص 45 - 47.

6 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المعالم الرئيسية للتطور الإقتصادى والإجتماعى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1970م - 1982م ص 44 - 45.

7 - ج.ع.ل.ش.أ. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادى والإجتماعى فى العيد الرابع عشر لثورة الفاتح العظيم 1970م - 1983م ص 27 - 28.

8 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الإقتصادية والإجتماعية فى العام الخامس عشر لثورة الفاتح العظيمة 1970م - 1984م ص 47 - 49.

9 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مسيرة البناء والتحول خلال ستة عشر عامًا من ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1970م - 1985م ص 50 - 52.

10 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادى والإجتماعى فى العام السابع عشر لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة. 1970م - 1986م ص 34 - 37.

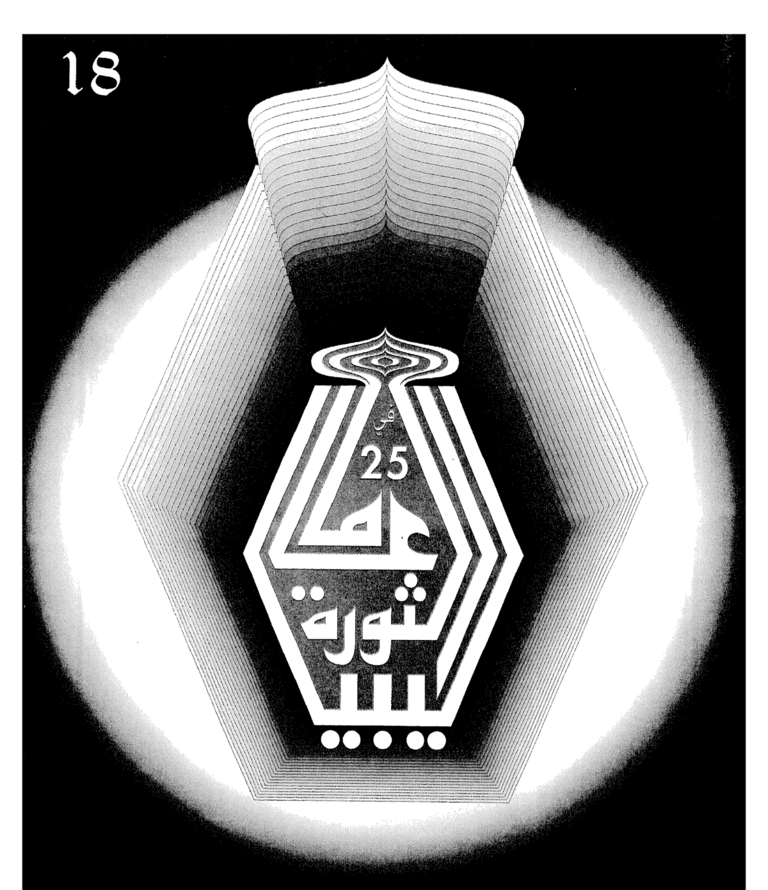
11 - ج.ع.ل.ش.أ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إنجازات الفاتح



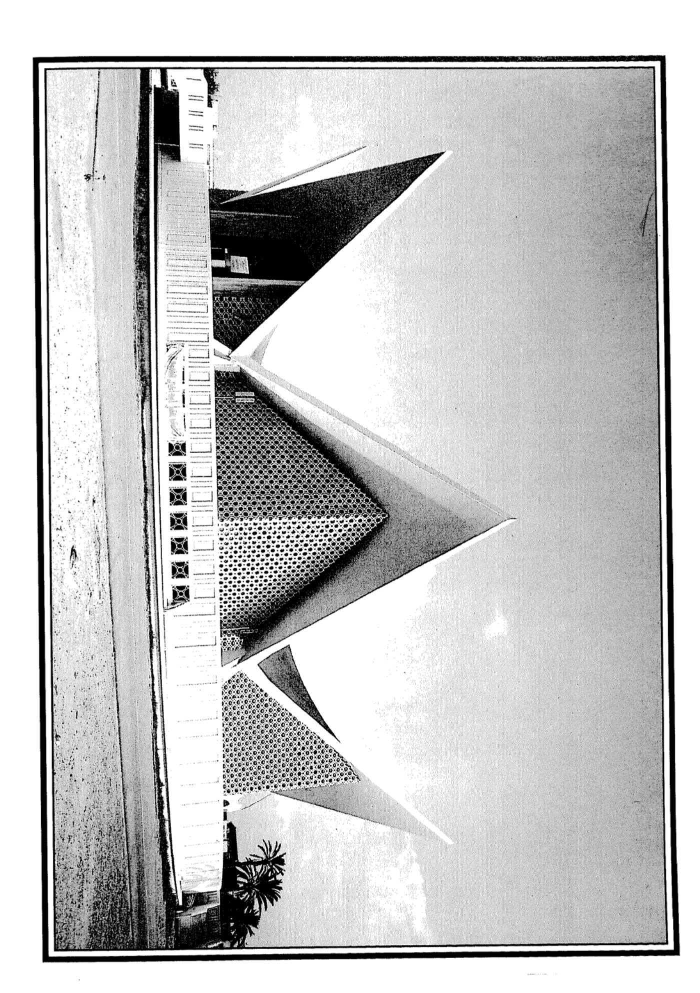
العظيم خلال ثمانية عشر عامًا 1970م ـ 1987م ص 45 ـ 47.

12 - ج.ع.ل.ش.أ، اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، الصحة بالجماهير، عام 1979م.

13 - ج.ع.ل.ش.أ اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، الكتاب الإحصائى السنوى 1970م ـ 1976، عام 1976م.



الإعلام والثقافة





مقدمة:

أولت ثورة الفاتح العظيم إهتماماً بالغاً بقطاع الإعلام والثقافة منذ تفجرها فى الفاتح من سبتمبر 1969 م ولعل هذا الإهتمام منبثق من أن للإعلام دوراً مهماً وإيجابياً فى تنمية الوعى الوطنى والقومى والثورى للجماهير ومساعدتها على الإرتقاء لمستواها الفكرى والثقافى، بالإضافة إلى أنه يعمق الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع بغية تعبئة كافة الطاقات والخبرات، لتحقيق الرفاهية للمجتمع وإزالة المعوقات، التى قد تقف عائقاً فى سبيل التحولات الإقتصادية والإجتماعية الجبارة، كما أن للإعلام دوراً بارزاً فى التعريف بمنجزات الثورة العظيمة، وفى إبراز خطط التحول الإجتماعى والإقتصادى التى حدثت فى المجتمع إضافة إلى ايصال الخبر العربى الليبى بالكلمة والصورة فى أقصر وقت إلى وسائل الإعلام فى العالم كافة والتصدى للإعلام المعادى وتسليح الجماهير بالفكر الرائد فكر النظرية العالمية الثالثة والتبشير به فى العالم من أجل إنقاذ الشعوب الضائعة فى ظلام الظلم والعبودية والجور والإستغلال لتتوحد خطاهم وتتحد إرادتهم نحو تحقيق الخير لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم ولينطلقوا بايمان ووعى وأصالة وحرية نحو تحقيق الأمل الوطيد فى مستقبل مشرق سعيد، هو عصر الجماهير.

إستراتيجية وأهداف قطاع الإعلام والثقافة

لقد تبلورت أهداف مسيرة التنمية الرائدة فى قطاع الإعلام والثقافة خلال العشرين عاماً من الثورة العظيمة فيما يلى:



1 - العمل على جعل أجهزة الإعلام الشعبى أداة معبرة عن المجتمع ككل وأداة لتحقيق وترسيخ أهداف الثورة الشعبية، وفق المنطلقات الأساسية لثورة الفاتح العظيم.

2 - تحقيق أهداف الثورة الثقافية فى خلق وعى ثقافى وفكرى عربى معبر عن طموحات الأمة العربية ودورها التاريخى فى الإبداع الحضارى مدعماً بالقيم الروحية الأصيلة وثمرات المعرفة الإنسانية.

3 - الإستمرار فى العمل على حشد الجهود الشعبية، لتحقيق أهداف التحول الإقتصادى والإجتماعى وتنسيق الجهود التى تبذلها مختلف الجهات لكى تؤدى رسالتها الإعلامية والثقافية فى تعاون وانسجام وبما يؤدى إلى تحقيق الغايات المرجوة للوصول إلى الهدف المنشود.

4 - تدعيم الأجهزة الإعلامية والثقافية بكافة الإمكانيات التى تحتاجها والعمل على تطويرها والإرتفاع بمستواها وتحقيق الإشراف السليم عليها لكى تصبح أدوات خلاقة ووسائل حية فى تحقيق الثورة الثقافية، ولتؤدى دورها الإيجابى فى إعداد الأجيال الصاعدة إعداداً قومياً وثورياً سليماً.

5 - تطوير وتهذيب العادات والأعراف الأصيلة فى المجتمع بشكل يتفق مع ديننا الإسلامى ومقتضيات العصر وتخليص المجتمع مما شابه من ظواهر إجتماعية دخيلة أثرت على سلوك وعادات واتجاهات بعض أفراده.

6 - تبصير الجماهير وتوعيتهم بقضاياهم وقضايا وطنهم وعروبتهم ليكونوا واعين لدورهم فيها مستعدين للمساهمة الإيجابية فى بناء المجتمع الجديد.

7 - إبراز أهمية دور المرأة فى بناء المجتمع والمحافظة على كيان الأسرة وتحقيق الأهداف القيمة الإجتماعية والإقتصادية.

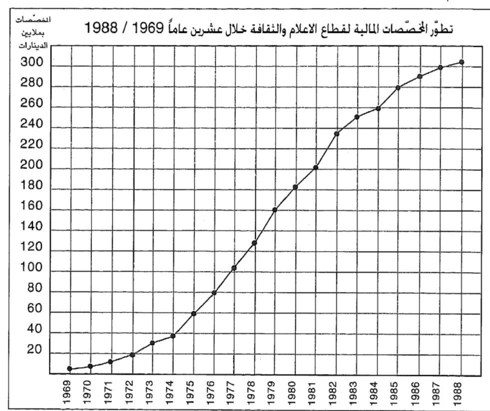
8 - تعميم وسائل النهضة الثقافية والفكرية والعلمية فى جميع أنحاء الجماهيرية العظمى.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1، 2) ورسومه التوضيحية فى شكل رقم (1 - 18) التى توضح تطور الإنفاق المالى على قطاع الإعلام والثقافة خلال المسيرة الرائدة للثورة (1969-1988)، مقدار الإهتمام الذى أولته ثورة الفاتح العظيم منذ تفجرها بهذا القطاع بتوفير كافة الإمكانات المادية والمعنوية له، إيماناً منها بأهميته ودوره الإيجابى فى دفع عجلة التقدم والإزدهار.

وبالمقارنة بين ما أنجزته الثورة خلال العشرين عاماً فى هذا القطاع وبما هو موجود قبل قيامها تعكس لنا البيانات الإحصائية المتاحة فى هذا الصدد بأن الإمكانات



شكل رقم (1-18)



المادية التى سخرت لهذا القطاع دليل جلى على الإهتمام من قبل ثورة الفاتح العظيم بهذا القطاع، حيث نجد أن مخصصات التنمية فى قطاع الإعلام، قبل الثورة 1969 م لم تتجاوز 1.5 مليون دينار بينما بلغت مخصصات هذا القطاع عام 1987 م وحده أكثر من 10.8 مليون دينار؛ أى بزيادة قدرها 9.3 مليون دينار، وبنسبة زيادة كلية تفوق 600٪ عما هو عليه عام 1969 م ولعل هذه المقارنة تبدو بسيطة إذا ما نظرنا بشكل عام وكلى إلى التطور الهائل فى مخصصات هذا القطاع خلال العشرين عاماً من عمر ثورة الفاتح العظيم، الذى تبلور فى الإنفاق المالى على خطط التنمية المتعددة (1970-1972)، (1973-1975)، (1976-1980)، (1981-1985) مقارنة بالأعوام السبعة السابقة لقيام الثورة (1963-1969)، حيث إننا نجد حجم الإنفاق على مخصصات قطاع الإعلام والثقافة لم يتجاوز 6.6 مليون دينار، خلال الأعوام (1963-1969)، بينما ارتفع هذا الرقم لأكثر من 14.1 مليون دينار خلال الخطة الثلاثية الأولى (1970-1972) أى بزيادة قدرها 7.5 مليون دينار، وبنسبة زيادة كلية تزيد على 218٪، وفى الخطة الثلاثية الثانية (1973-1975) بلغت الزيادة فى الإنفاق على هذا القطاع أكثر من 23 مليون دينار وبنسبة زيادة كلية تفوق 300٪،



وتضاعف هذا الرقم وبشكل هائل، خلال الخطة الخمسية الأولى (1976-1980)، حيث بلغت مخصصات هذا القطاع أكثر من 94 مليون دينار، أى بزيادة قدرها 87 مليون دينار، وبنسبة زيادة كلية تفوق 1200٪.

وتزيد البيانات الإحصائية المتاحة لنا تأكيداً لهذا الإهتمام من قبل ثورة الفاتح العظيم من خلال مقارنة المخصصات المالية لقطاع الإعلام والثقافة خلال الخطة الخمسية الأخيرة (1981-1985)، والتى بلغت أكثر من 132 مليون دينار خلال الأعوام السبعة التى سبقت الثورة (1963-1969) حيث بلغت الزيادة فى مخصصات هذا القطاع أكثر من 120 مليون دينار وبنسبة كلية تفوق 2000٪ عما هو عليه قبل قيام ثورة الفاتح العظيم.

جدول رقم (1-18)

يوضح تطور المخصصات والمصروفات المالية في قطاع الإعلام والثقافة (1969م – 1988)**

العام	المخصصات (بملايين الدينارات)	المصروفات (بملايين الدينارات)	نسبة الصرف*
1989	1.5	1.9	
1970	3	1.5	%50
1971	5.7	2.5	%44
1972	11.9	4.5	%88
1973	19.8	8.7	%44
1974	28.8	14.1	%49
1975	37	18.6	%50
1976	60	31.6	%53
1977	81.2	47.6	%69
1978	106.7	71.8	%67
1979	131.1	100.3	%78
1980	161.7	125.3	%78
1981	185.7	58.3	%85
1982	205.5	166.1	%81
1983	235	194.2	%83
1987	250	211.3	%83
1985	260	223.8	%86
1986	280.8	237.4	%85
1987	290.8	243.5	%84
	**290.8	*243	(%84)

* النسب مقربة

** الاحصائيات حتي عام 1987.



جدول رقم (2-18)

يوضح مقارنة بين مخصصات قطاع الاعلام قبل الثورة وبعدها (1963 - 1969م) - (1969 - 1988)

العام	المخصصات (بملايين الدينارات)	الانفاق الفعلي (بملايين الدينارات)
1963م - 1969 م	6.6	*6.6
1970 م - 1972م	11.9	4.5
1973 م - 1975م	25.1	14.1
1976 م - 1980م	132.3	113.3
1981 م - 1985م	99.3	94.0
1986 م	12.0	8.6
1987 م	10.0	9.0
	290.8	243.5

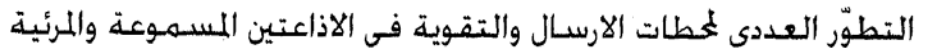
* تمثل المصروفات الفعلية للمؤسسة فقط.

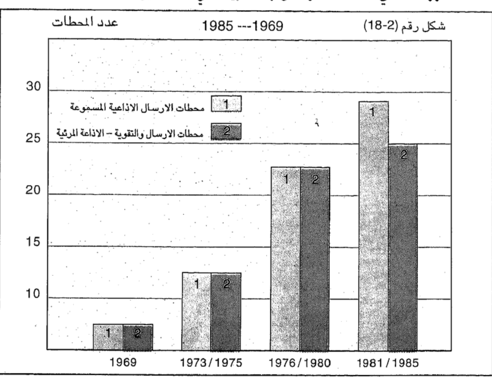
تعكس لنا الجداول رقم (3 - 18) (4 - 18) والشكل البيانى التوضيحى لها رقم (2 - 18) الإهتمام الذى أبدته ثورة الفاتح العظيم لقطاع الإعلام، كمياً من خلال التطور العددى لمحطات الإرسال والتقوية للإذاعتين المسموعة والمرئية، خلال المسيرة الرائدة من عمر ثورة الفاتح العظيم.

فالإذاعة المرئية على سبيل المثال قبل قيام ثورة الفاتح العظيم كانت عبارة عن محطات صغيرة متناثرة حول بعض المدن الرئيسة وكان إرسالها محدود الوقت والمساحة وكثيرة التشويش والإنقطاع كما أن إرسالها لا يغطى كل المناطق، بالإضافة إلى اعتمادها على العناصر الأجنبية فى إدارتها وتشغيلها، نظراً لعدم توفر الكفاءات والخبرات المحلية فى هذا المجال. ومن هنا جاء اهتمام ثورة الفاتح العظيم منذ تفجرها عام 1969 بهذا القطاع، فبوشر وبشكل جدى وسريع فى تقوية محطات الإذاعة المسموعة فى طول البلاد وعرضها، بغية تغطية جميع مناطق الجماهيرية بالبث الإذاعى المسموع، ومن هذا المنطلق فقد تطور عدد محطات الإرسال والتقوية من (3) محطات (إثنان منها عاملة واحدة بطرابلس وأخرى ببنغازى) عام 1969 إلى أكثر من (26) محطة إرسال وتقوية عام 1985 أى بزيادة قدرها (24) محطة وبنسبة زيادة كلية تفوق 1300٪ عما كانت عليه عام 1969 وهذا انعكس بدوره ايجابياً على الدور البارز الذى تلعبه الإذاعة المسموعة كوسيلة اتصال فاعلة فى بناء الإنسان الثورى الملتزم بمواكبة حركة الثورة وأهدافها.









بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت الثورة، خلال هذه المسيرة بتلبيب هذا القطاع عن طريق ايفاد البعثات المتواصلة من العناصر الوطنية الليبية إلى الأقطار الصديقة والشقيقة، ذات الخبرة الواسعة فى هذا المجال كما انشىء مركز خاص لتدريب العناصر الفنية المتخصصة داخل الجماهيرية حيث وصل عدد الخريجين فيه حتى عام 1985 أكثر من 1000 خريج.

أما بالنسبة للإذاعة المرئية فلم تكن أحسن حالاً من الإذاعة المسموعة، قبل قيام ثورة الفاتح العظيم، حيث تأخر الإهتمام بها ولم يبدأ التفكير فيها إلا مع بداية عام 1967 ولم يتم افتتاحها إلاّ فى عام 1968 بإمكانيات شبه معدومة وبدون خبرة ودراية فى هذا المجال، ولم يتعد الإرسال المرئى مع بداية ثورة الفاتح العظيم منطقتى طرابلس وبنغازى. ولما كانت طموحات الثورة وتطلعاتها أكبر وأوسع مما تستوعبه هذه الأجهزة، بدأ التفكير جدياً فى تطويرها بما يتلاءم وهذه الطموحات فتم اعتماد خطط تنموية متعددة فى هذا القطاع قصيرة الأمد وطويلة الأمد لسد النقص فى هذه الوسائل من ناحية وتطويرها بما يواكب حركة الثورة وأهدافها من ناحية أخرى، حيث توجت هذه المسيرة بإحدى دعائم الإنجازات الفريدة من نوعها ألا وهو المجمع الإعلامى



بطرابلس*. بالإضافة إلى ذلك فقد توجت هذه المسيرة بالتطور الهائل فى عدد محطات الإرسال والتقوية، التى انتشرت فى جميع مناطق الجماهيرية العظمى، فقد تطور عدد هذه المحطات الخاصة بالإرسال والتقوية لبرامج الإذاعة المرئية من محطتين عام 1969 م إلى أكثر من (20) محطة إرسال وتقوية عام 1985، أى بزيادة قدرها (18) محطة وبنسبة زيادة كلية تفوق 900٪ عما كانت عليه قبل الثورة (1969 م).

وبهذا فقد استطاعت الثورة وبفضل ذلك الدفع المادى والمعنوى فى أقل من سنة من قيامها أن يغطى الإرسال المرئى كل البلاد ناهيك عن التطوير الذى طرأ على البث من الأبيض والأسود إلى الملون.

إن الإهتمام بالثقافة كدعامة أخرى للإعلام لم يكن وليد فترة متأخرة فى مسيرة الثورة العظيمة، حيث نجد أنَّ الثورة العظيمة قد أولت إهتماماً بالغاً فى نشر الثقافة الحرة الجماهيرية فى جميع مناطق الجماهيرية العظمى، وخاصة النائية منها، والتى ظلت

جدول رقم (18-3)

يوضح التطور العددي لمحطات الارسال والتقوية في الجماهيرية (الاذاعة المرئية)

العام	عدد محطات الارسال والتقوية	نسبة الزيادة
1969	2	-
1975-1973	9	%350
1980-1976	17	%750
1685-1981	20	%900

جدول رقم (18-4)

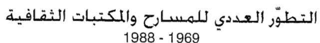
يوضح التطور العددي لمحطات الارسال في الجماهيرية (الاذاعة المسموعة)

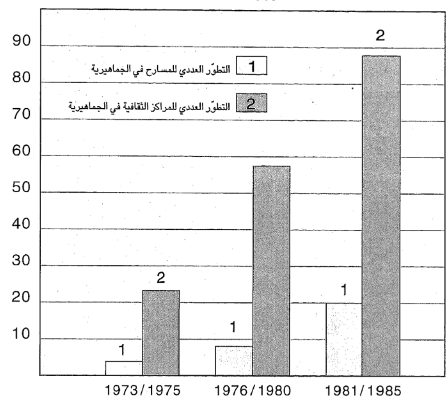
العام	عدد محطات الارسال والتقوية	نسبة الزيادة
1969	2	-
1975-1973	9	%350
1980-1976	17	%750
1685-1981	26	%900

(*) بدأ العمل بهذا المجمع عام 1986، ويعتبر هذا المجمع من الإنجازات العظيمة فى هذا المجال ليس على المستوى الوطنى فحسب بل على المستوى العربى والعالمى، حيث يستطيع المجمع استيعاب كل الأعمال الإذاعية المرئية منها والمسموعة على إختلاف أنواعها.





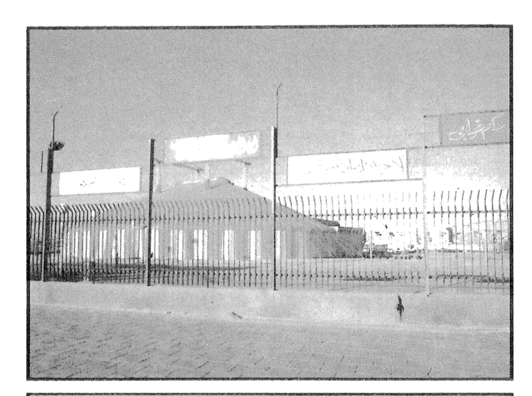


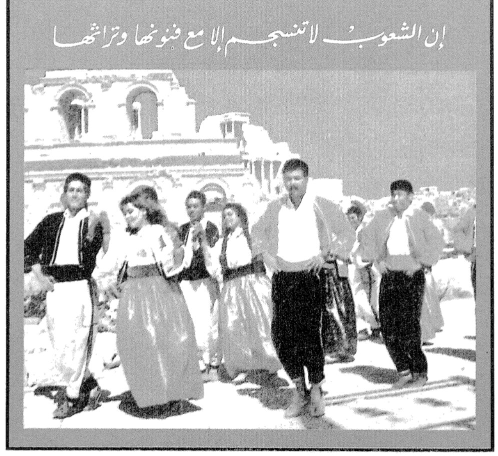


محرومة حتى من أبسط وسائل الإتصال والتعبير عن أحزانها وأفراحها من خلال تراثها العظيم الذى كافحت من أجله ردحاً من الزمن، ضد الإستعمار بمختلف أنواعه، ولكن من المستغرب جداً أن نجد منطقة بغض النظر على صغر مساحتها أو قلة سكانها بعد قيام ثورة الفاتح العظيم تفتقر إلى مركز ثقافى أو مركز لتوزيع الصحف والمجلات والكتب أو مسرح أو دار عرض، لتمارس خلالها تراثها الذى لا تنسجم الآن معه، غير أن هذه القاعدة كانت منتشرة، حتى فى المدن الكبيرة التى كانت تفتقر أيضاً إلى تلك المرافق الأساسية، قبل قيام ثورة الفاتح العظيم. ولعل البيانات الإحصائية، التى تبلورها لنا الجداول رقم (5-18) (6-18) والأشكال البيانية لها فى شكل رقم (3-18) أبلغ دليل على هذا الإهتمام وأفضل حجة لهذا التطور العددى الهائل للمسارح والمراكز الثقافية دعامات الثقافة الجماهيرية ووسائل انتشارها فى المجتمع الجماهيرى قبل قيام ثورة الفاتح العظيم وبعدها.

حيث نجد أنَّ عدد المسارح فى الجماهيرية كافة لم يتجاوز (4) مسارح لعام 1969 م تركزت كلها فى المدن الكبيرة بينما زاد هذا العدد حتى بلغ أكثر من (20)






إن الشعوب لاتنسجم إلا مع فنونها وتراثها



مسرحاً عام 1985 بزيادة قدرها (16) مسرحاً، وبنسبة زيادة كلية 400٪ كان للمناطق النائية حصة منها بالإضافة إلى أكثر من (36) دور عرض سينمائى مجهزة بأحدث التقنيات العلمية قد تستغل أيضاً كمسارح إذا اقتضى الأمر. كما تطور عدد المراكز الثقافية والمكتبات العامة من (23) مركزاً ثقافياً ومكتبة عام 1975 إلى أكثر من (89) مركزاً ومكتبة عام 1985، أى بزيادة قدرها (66) مركزاً ثقافياً وبنسبة كلية تزيد على 287٪ عما كان عليه عام 1969 م كما بلغت عدد الفرق الفنية والمسرحية عام 1988 م أكثر من (100) فرقة منتشرة فى جميع مناطق الجماهيرية العظمى تقوم بنشر التراث والمحافظة عليه فى الداخل والخارج. وقد شاركت هذه الفرق فى أكثر من مناسبة عربية ودولية كان للجماهيرية حضور مميز من خلال هذه الفرق، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأرقام التى استعرضناها، (والتى تمثل القليل من الكثير من إنجازات ثورة الفاتح العظيم فى هذا القطاع) لهى دليل ومؤشر واضح على الإهتمام الذى منبعه فكر النظرية العالمية الثالثة من أن الشعوب لا تنسجم إلاّ مع تراثها وفنونها. ومن هذا المنطلق فقد قامت ثورة الفاتح بدعم هذا القطاع مادياً ومعنوياً، للقيام بدوره فى خلق الإنسان الثورى الملتزم القادر على خلق عصر الجماهير.

جدول رقم (5-18)

يوضح التطور العددي لمحطات للمسارح في الجماهيرية

العام	عدد المسارح	نسبة الزيادة
1975-1973	4	-
1980-1976	7	%75
1685-1981	20	%400

جدول رقم (6-18)

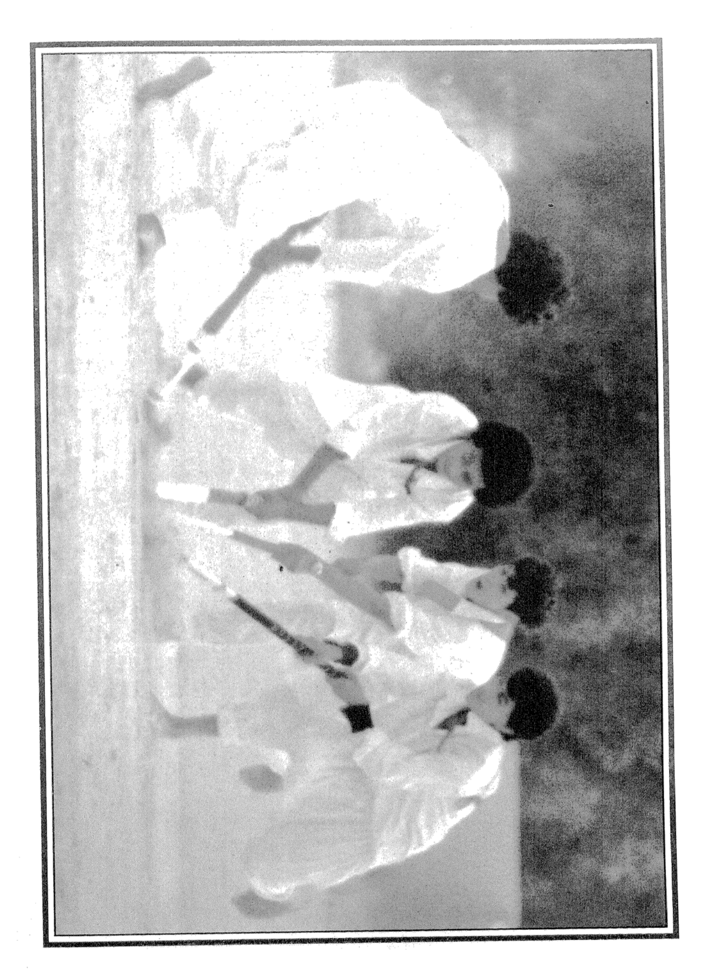
يوضح التطور العددي المراكز الثقافية والمكتبات المستقلة في الجماهيرية

العام	العدد	نسبة الزيادة
1975-1973	23	-
1980-1976	57	%148
1685-1981	89	%287

19



الرياضة الجماهيرية





لا شك فى أن الرياضة الجماهيرية جزء لا يتجزأ من البناء الفكرى الشامل للنظرية العالمية الثالثة. وهى أحد الأركان الأساسية للمجتمع الجماهيرى الذى تهدف النظرية العالمية الثالثة بناءه وبالتالى فهى علامة بارزة للحياة الاجتماعية فى المجتمع الجماهيرى الجديد.

وتعتبر الرياضة دائماً نشاطاً اجتماعياً تمارسه الشعوب على اختلاف أنواعها ويضرب جذوره فى أعماق حياتها صغاراً كانوا أو كباراً من الجنسين ممارسة وهواية وترويحاً وصحة وثقافة.

وتؤكد الرياضة باستمرار مكانتها باعتبارها عنصراً أساسياً فى الحياة الاجتماعية، فالرياضة بذلك تبقى دائماً حاجة ضرورية للإنسان يستحيل عليه أن يستغنى عنها أو عن مردودها على صحته البدنية والنفسية أو يتجاهل عما تقدمه له من فوائد وإمكانيات غير محدودة ومنظورة فى تطوير وبناء موقفه إيجابياً من الحياة.

لقد ظلت الرياضة بصفة عامة تأخذ طابعاً بل فهماً تقليدياً يقتصر نشاطها وخاصة الرسمى على فئة قليلة من أفراد فرق ومنتسبى الأندية الرياضية ومحصورة فى عدد قليل من الألعاب والأنشطة.

وقد كان لثورة الفاتح العظيم فى مجال التنمية الاجتماعية منجزات شملت كل شيء واستهدفت فى الأساس إعادة بناء الإنسان العربى الليبى بناء صحيحاً، سليماً كى يصبح قادراً على الإسهام فى صنع التقدم والتطور.

ففى قطاع الرياضة الجماهيرية يبدو اهتمام الثورة بهذا القطاع واضحاً وجلياً، فقد أحدثت له قطاعاً مستقلاً متكاملاً فتمثل فى إحداث أمانة للشباب والرياضة عام



1976 م[1] وإعلان جماهيرية الرياضة عام 1979 م. ولذلك فإذا ما اعتبرنا أن عام 1979 م كان فاصلاً تاريخياً بين مفهومين متمايزين لدور النشاط الرياضى وشكله فإن عام 1980 م اعتبر فاصلاً تاريخياً بين نظامين لممارسة الرياضة وبداية السعى لتأسيس أركان أول مجتمع رياضى بمفهوم ونشاط رياضى جديد[2] تحولت فيه الرياضة من المفهوم التقليدى إلى المفهوم الجماهيرى. والذى يؤكد أن على الشعوب لكى تحقق ثمار الرياضة وتجنى فوائدها أن تطبق جماهيرية الرياضة، وذلك بإعادة النظر فى أساليب ممارسة النشاط الرياضى التقليدى وطرقه ووسائله وأنماطه المختلفة، بشكل شامل سعياً إلى تحقيق انتشار الرياضة، طالما أن الإقبال على نشاطها البدنى طريق الصحة والعافية لكى يظل الفرد محتفظاً بحيويّته قوياً مهاباً خاصة فى ضوء ما يحققه التقدم التكنولوجى والتقنى وانتشار الآلة اليوم من تقدم سريع قد أغنت الإنسان فى بعض الظروف من الحركة والتى هى مصدر النشاط والقوة. وهذا يدل على أن تكون الرياضة لجميع أفراد الشعب دون استثناء وعلى اختلاف أعمارهم وجنسهم طبقاً لظروف كل فرد، وطبقاً لقدرته وإمكانياته بهدف حفظ الصحة وتحسينها واستغلال أوقات الفراغ بطريقة مفيدة ودعم مقاومة الإنسان لمتاعب الحياة الحديثة وإثراء العلاقات الاجتماعية ليس فى مجال الرياضة فحسب بل للحياة فى المجتمع[3]. وذلك للقضاء على الخمول والترهل الذى صاحب تزايد الجهد الذهنى على حساب الجهد العضلى واستغلال أوقات الفراغ بطريقة مفيدة، أى أن تحقيق الرياضة الجماهيرية يعنى دخول الجماهير كل الجماهير إلى ميدان الرياضة ممارسين لا متفرجين، فلا يجيز المجتمع لفرد أو فريق أن يحتكر الرياضة دون المجتمع وأن يتحمل المجتمع تكاليف ذلك الاحتكار لصالح فرد أو فريق[4]. ومن هذا المنطلق فاستراتيجة أمانة الرياضة الجماهيرية تمثلت فى[5]:

1 - نشر الرياضة على أوسع نطاق ممكن بما تسمح به الإمكانيات المتاحة وتوسيع قاعدة الممارسين لها.

2 - تنويع أساليب الممارسة الرياضية للجماهير وتوفير البدائل أمام المواطن.

---

(1) أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيريّة.
برنامج عام 1981. (الرياضة الجماهيرية) طرابلس 1981 ص 66.

(2) اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية.
منجزات عام 1980. مطابع الثورة العربية. طرابلس 1980 ص 8.

(3) انظر توصيات ندوة الرياضة للجميع المنعقدة فى دولة الإمارات العربيّة 1980

(4) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.
خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981 - 1985.
الجزء الثانى - طرابلس 1981 ص 235.

(5) أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، برنامج 1981 ص 12.



3 ـ نشر الأشكال الجماعية لممارسة الرياضة وتطويرها، خصوصاً ما ينبع منها من تاريخ هذا الشعب وتراثه.
4 ـ تحويل كل الأجهزة المتصلة بقطاع الرياضة إلى خدمة المفهوم الثورى للرياضة وإعادة تنظيمها على هذا الأساس.
5 ـ البدء فى إعداد الإطارات الرياضية عقائدياً وفنياً بما يكفى لتحقيق أهداف البرامج والخطة اللاحقة.
6 ـ تنظيم الاحتكاك الخارجى ووضع ضوابط الإفادة منه تبشيرياً ورياضياً.
7 ـ تقوية الأدوات الإعلامية لقطاع الرياضة لتمكينها من أداء مسئوليتها التبشيرية.
8 ـ التحضير لإعداد خطة تطبيقية طويلة المدى للتطوير الرياضى داخل الجماهيرية واستخدام البحث العلمى فى تخطيط الأنشطة الرياضية للجماهير.
9 ـ التركيز على نشر الساحات الشعبية وميادين الفروسية فى مختلف مناطق التجمعات السكانية.

وفى إطار هذه الأهداف فقد حددت المستهدفات سنوياً وبُدِىء التنفيذ الفعلى والعملى، وليس ثمة مجال للمقارنة بين الوضع الرياضى وخاصة النشاط الجماهيرى من حيث الكم والنوع بما كانت عليه الرياضة قبل الثورة وما أصبحت عليه بعدها وذلك لأن النشاط الرياضى كان مقتصراً على عدد قليل من المناطق فأغلب مناطق البلاد ومدنها مفتقرة لوجود ملاعب ومجمعات رياضية، فضلاً عن عدم توفر المعاهد الرياضية وتنوع الألعاب والمناشط.

ومن خلال المؤشرات الأساسية يمكن توضيح مقدار التطور الهائل الذى برز فى الفترة 1969−1989 م فقد تطور الإنفاق على النشاط الرياضى من 1.6 مليون دينار عام 1976 م إلى 25 مليون دينار عام 1982 م وإلى 8.2 مليون دينار عام 1986 م. فلقد بلغت مخصصات القطاع خلال الخطة 1976−1980 نحو 75.6 مليون دينار[6]، أى بنسبة 0,6٪ من إجمالى المخصصات من خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى، هذا وقد تم إنفاق نحو 51.4٪ مليون دينار أو نحو 67٪ من إجمالى مخصصات القطاع. أما مخصصات القطاع من خطة التحول 1981 م−1985 م فقد بلغت نحو 93.5 مليون دينار وبنسبة 0,8٪ من مجموع المخصصات. وقد صرف ما مقداره نحو 79 مليون دينار بنسبة 84.5٪ من مجموع مخصصات القطاع جدول رقم

(6) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الإقتصادى والإجتماعى فى الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الإشتراكيّة 1970 ـ 1980م. ص 19









(1-19) وبالنظر إلى تطور حجم المخصصات والمصروفات خلال هذه الفترة، نلاحظ الخط التصاعدى فى الزيادة السنوية لمخصصات قطاع الرياضة الجماهيرية والتى ارتفعت بشكل واضح خلافاً لما يجرى باستمرار من إنفاق على مناشط رياضية متعددة أخرى بعضها يدخل ضمن نطاق المرافق والملاعب الرياضية. كما يلاحظ العناية والاهتمام والرعاية التى أولتها الثورة للرياضة الجماهيرية منذ عام 1976.

جدول رقم (19-1)

مخصصات قطاع الرياضة الجماهيرية 1976 – 1986

السنوات	المبلغ المخصص	٪ من الخطة العامة	المبلغ المصروف	٪ من المصروفات العامة	نسبة الصرف ٪
1976	5.1	.4	1.6	.1	31.4
1977	9.5	.6	8.5	.7	89.5
1978	18.5	1.0	6.0	.4	32.4
1979	19.5	1.2	18.3	1.0	95.9
1980	23.0	.9	16.7	.6	72.6
1981	21.5	.7	16.0	.6	74.4
1982	26.1	1.0	24.8	1.1	95.0
1983	20.9	.9	20.1	1.0	96.2
1984	14.0	.7	11.5	.6	82.1
1985	11.0	.6	6.7	.4	60.9
1986	10.3	.6	8.2	.8	79.6
المجموع	179.4	.7	138.8	.6	77.4

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1971 - 1986. الفاتح 1987 ص 12 - 16.

إن هذه الاهتمامات المركزة على النشاط الرياضى الجماهيرى لمختلف وجوهه والمتمثل فى هذا الإنفاق المتطور سنوياً ما هو إلاّ إنجاز عملى للمبادىء التى أقرتها خطة أمانة الرياضة الجماهيرية فى تأكيد الرياضة الجماهيرية وتحسين مستوى مرافقها وتوزيعها على كافة مناطق الجماهيرية دون استثناء. كما أن عدم صرف كل المخصصات يرجع لضخامة البرامج والمشاريع من جهة، وصعوبة تنفيذها بسرعة من جهة أخرى. ولقد تركّز تنفيذ الخطة على ثلاثة برامج هى:



1 ـ برنامج المنشآت الرياضية.
2 ـ برنامج منشآت رعاية الشباب.
3 ـ دعم الحركة الكشفية وتطويرها.

إن ذلك قد حقق الكثير من الأهداف من بناء عدد كبير من المشروعات تتمثل فى المدن الرياضية والمجمعات الشاملة والملاعب والساحات الشعبية وبيوت الشباب وإقامة المصائف وميادين الفروسية والمعاهد الرياضية وإقامة معسكرات الشباب والدورات الرياضية المختلفة، كما كانت رياضة المرأة والأسرة والرياضة الإنتاجية والإدارية ورياضة الموهوبين والرياضة المدرسية ورياضة المعوقين والرياضات الشعبية ورياضة الماء. كما نهتم بتنظيم دورات تدريبية فى الألعاب المختلفة وتطوير الألعاب الشعبية وتكوين اتحاد خاص بها وظهرت ألعاب شعبية جديدة لأول مرة بقواعد منظمة، منها لعبة الردد والشاش والملاحقة وتخطى الجرد ويا عشرة دونك عشرين (التتابع) والمشى الشعبى والدرجات الشعبية والفروسية الشعبية. ولقد أصبح لهذه الألعاب مهرجانات سنوية ثابتة ومعروفة.

هذا بالإضافة إلى المهرجانات والمؤتمرات والبطولات العربية والأفريقية والدولية التى اقيمت داخل الجماهيرية العظمى.

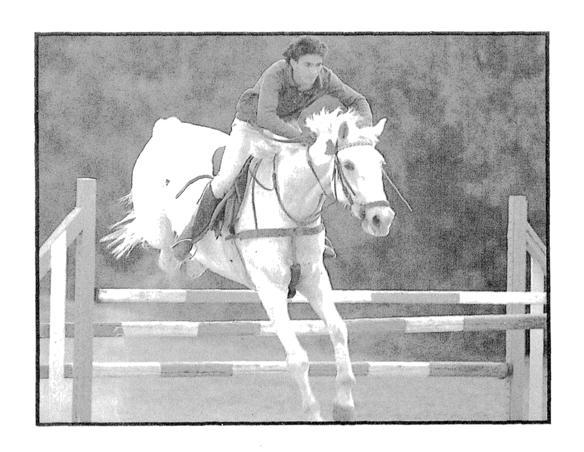
جدول رقم (2-19)

يوضح المشاريع التي تم انجازها خلال الفترة (1976 – 1986)

المشروعات	عددها	عدد البلديات
مدن رياضية	3	3
مجمعات رياضية	9	6
ملاعب رياضية	21	8
ساحات شعبية	190	13
ميادين فروسية	7	4
بيوت شباب	13	9
مصائف شباب	8	6
المجموع	251	-




SHARP







ويظهر الجدول رقم (2-19) بوضوح مدى ما تم إنجازه خلال هذه الفترة وما تم تحقيقة من خطوات جبارة فى ميدان المنشآت الرياضية الشبابية وذلك بإنجاز نحو 250 مشروعاً ومرفقاً رياضياً وشبابياً. هذه بالإضافة إلى المنشآت القديمة التى تم تطويرها وتوسيعها والأخرى التى تم إنشاؤها بالمجهود الذاتى وهو معدل مرتفع خلال فترة قصيرة إذا ما قورنت بالإنجازات فى مجتمعات أخرى وخاصة إذا ما عرفنا أن هذه المرافق تغطى أغلب مناطق الجماهيرية العظمى.

هذا كما بلغ عدد المتريضين خلال عام 87/1988م أكثر من 800 ألف متريّض بعد أن كان عام 1977 نحو 350 ألف متريّض. ولقد كان للاتحاد العام للألعاب الشعبية دور كبير فى ذلك.

لقد صاحب التغير فى مفهوم الرياضة تحويل وتحوير فى عدد كبير من المرافق الرياضية المدرجة بخطة التحول، الأمر الذى أدى إلى تحويل عدد من الملاعب الرياضية إلى ساحات شعبية مبسطة وإنشاء ساحات شعبية أخرى فى جميع مناطق الجماهيرية لما لهذا النوع من المنشآت من أهمية فى نشر الرياضة الجماهيرية وتحقيقها.

فقد بلغ عدد الساحات الآن أكثر من (220) ساحة شعبية بأشكال مختلفة بنى عدد كبير منها عن طريق المجهود الذاتى. وتستهدف الخطة إلى إعداد (380) ساحة شعبية بمعدل ساحة لكل (10) آلاف مواطن. ولا تكاد تخلو الآن قرية أو مدينة من وجود ساحة أو ساحات شعبية التى تعتبر أساس النشاط الرياضى الجماهيرى.

ولتوضيح دور هذه المنشآت والمرافق نورد فيما يلى تفصيلات عنها.

1 - الساحة الشعبية:

صمّمت الساحات الشعبية لتكون مكاناً مناسباً لمزاولة مختلف الأنشطة الرياضية للجماهير على اختلاف أعمارهم وتحتوى الساحة النموذجية على المرافق التالية:

أ - مجموعة ملاعب مختلفة.

ب - صالة مقفلة متنوعة لمختلف الألعاب الخفيفة.

جـ - وحدة تغيير ملابس.

د - حديقة للأطفال.

هـ - مرافق وحدة خدمات.

2 - الملعب الرياضي:

يتكوّن من مجموعة من الملاعب الخاصة بالألعاب الرياضية المختلفة ومضمار



جدول رقم (3-19)

يوضح التوزيع الجغرافي للمنشآت والمرافق الرياضية والشبابية بالجماهيرية (1986)

البلدية	مدن رياضية	مجمعات رياضية	ملاعب رياضية	ساحات شعبية	بيوت شباب	مصائف شباب	ميادين فروسية	المجموع
البطنان	-	1	1	7	-	-	-	9
الجبل الأخضر	-	3	3	32	2	2	2	44
بنغازي	1	-	-	18	1	2	1	23
خليج سرت	-	2	4	24	3	1	-	34
الكفرة	-	-	-	3	-	-	-	3
المرقب	-	-	4	19	1	1	-	25
طرابلس	1	-	1	18	1	1	2	24
الزاوية	-	1	1	10	-	-	2	14
النقاط الخمس	-	1	4	18	2	1	-	26
الجبل الغربي	-	1	3	18	1	-	-	23
سبها	1	-	-	7	1	-	-	9
وادي الحياة	-	-	-	8	-	-	-	8
مرزق	-	-	-	8	1	-	-	9
المجموع	3	9	21	190	13	8	7	251

لألعاب القوى والوثب والقفز ورمى القرص والرمح والجلة وملاعب لكرة المضرب والسلة والطائرة.

3 - **المجمع الرياضي:**

وهو عبارة عن صالة كبيرة مغطاة تفى بأغراض مختلفة رياضية واجتماعية كإقامة المباريات الرياضية لكرة اليد والسلة والطائرة والطاولة وكذلك الألعاب الفردية كالجمباز ورفع الأثقال والدفاع عن النفس والتدريب بداخلها، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات وخاصة اجتماعات المؤتمرات الشعبية والمهرجانات والحفلات الترفيهية الفنية.

4 - **ميادين الفروسية:**

وهى عبارة عن أماكن تشتمل على حلبة لخيول السباق ومبنى الإدارة وقسم صحى واسطبلات للخيول ومخارن للأعلاف ومرافق عامة.

5 - **بيوت عامة:**

وهى عبارة عن أماكن لإقامة الشباب من أجل الترحال والتعارف والانفتاح على



شباب العالم الوافد عن طريق الرحلات والسياحة(7) ولقد بُدِىء تأسيس جمعية بيوت الشباب لأول مرة فى الجماهيرية عام 1973 وكان أول بيت فى طرابلس حتى وصلت إلى أكثر من 30 بيتاً للشباب. وتهدف جمعية بيوت الشباب إلى:

أ - نشر مبادىء ثورة الفاتح العظيم.

ب - تحويل طاقات الشباب المعطلة إلى طاقات منتجة.

جـ - تعويد الشباب على الانضباطية والطاعة والعمل.

د - الاعتماد على الذات ونشر روح المبادرة والابتكار.

هـ - التعرف على البيئة المحيطة وتنمية الوعى السياحى بين الشباب.

و - توسيع آفاق الشباب وتزويدهم بالمعلومات المختلفة.

ز - توثيق الروابط والتعاون بين الشباب وتذويب الفوارق بينهم.

ح - التربية والتثقيف وتعميق الثقافة الثورية.

ط - تنمية التفاهم الدولى من أجل الصداقة والتسامح والتعايش السلمى.

وإضافة إلى بيوت الشباب القديمة فقد تم خلال هذه الفترة 76-1986 م إعداد نحو (13) بيت شباب حديثة موزعة كالآتى:

1 ـ بيت شباب غدامس — 100 سرير.

2 ـ بيت شباب مصراته — 100 سرير.

3 ـ بيت شباب سرت — 100 سرير.

4 ـ بيت شباب غريان — 100 سرير.

5 ـ بيت شباب سبها — 100 سرير.

6 ـ بيت شباب صبراته — 100 سرير.

7 ـ بيت شباب الخمس — 100 سرير.

8 ـ بيت شباب بنغازى — 160 سريراً.

9 ـ بيت شباب شحات — 80 سريراً.

10 ـ بيت شباب بنى وليد — 40 سريراً.

11 ـ بيت شباب جالو — 40 سريراً.

12 ـ بيت شباب أوجلة — 30 سريراً.

13 ـ بيت شباب الفجيج — 30 سريراً.

لقد تطور عدد مؤسسى جمعية بيوت الشباب من (210) أعضاء عام 1974 إلى نحو 3000 عضو عام 1981، كما تطور عدد الأسِرّة من (200) سرير عام 1974

(7) جمعية بيوت الشباب، جمعية بيوت الشباب 1985م ص 19.



إلى نحو (650) سريراً عام 1981. أما النزلاء فقد ارتفع عددهم من (340) إلى (10,000) وليالى المبيت من 2380 إلى 43200 خلال الفترة نفسها[8].

6 - **مصائف الشباب:**

تتكون المصائف من مبانٍ للإدارة والمطاعم ووحدات لخلع الملابس والإسعاف والإقامة المؤقتة (شاليهات) وملاعب مكشوفة، وصالات للأنشطة الثقافية والاجتماعية، ومرافق عامة.

اللقاءات الرياضية:

لقد تعددت هذه اللقاءات على المستوى العربى والأفريقى والدولى تحت إشراف الأمانة والأجهزة المساعدة لها كاللجنة الأولمبية الوطنية والاتحادات العامة سواء كان ذلك داخل الجماهيرية أو خارجها. وقد اتخذ ذلك أشكالاً متعددة من حضور الاجتماعات إلى المشاركة فى الدورات والبطولات وتنظيمها والإشراف عليها. ومن أهم هذه اللقاءات على سبيل المثال لا الحصر بطولات الفاتح العظيم وبطولة كأس فلسطين وبطولة الأمم الأفريقية لكرة القدم وكرة الطائرة والمضرب، والبطولة العسكرية لكرة السلة، والدورة العربية المدرسية، والمشاركة فى جميع بطولات الاتحاد الرياضى العربى والاتحادات الافريقية والاتحادات الدولية والدورات الأولمبية عام 72، 76، 80، 84 و1988، بالإضافة إلى اللقاءات الثنائية والإقليمية مع بعض الأقطار والدول الشقيقة والصديقة. كما اتيحت الفرصة لفرق المراكز فى أغلب الألعاب المتحصلة على ترتيب متقدم من المشاركة فى التصفيات العربية والأفريقية. وقد حقق بعضها نتائج إيجابية جيدة. ولا ننسى الدور الكبير للفروسية العربية الليبية وما حققته من نتائج باهرة على المستويين العربى والعالمى، وذلك من خلال مهرجان الفروسية الدولى السنوى فى الجماهيرية العظمى، والمشاركات الخارجية.

المؤتمر الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز:

من الأحداث الرياضية المهمة فى الجماهيرية العظمى انعقاد المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز فى الفترة ما بين 22-26 هانيبال (أغسطس) 1981.

لقد جاء هذا اللقاء نتيجة لمؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد

---

(8) جمعية بيوت الشباب، نفس المرجع، ص 93.



فى كولومبو عام 1976 والذى أكد على إعداد خطة عمل تتعلق بتطوير الأنشطة الرياضية لدول عدم الانحياز وإلى دعم التربية البدنية والألعاب الرياضية باعتبارها ظاهرة اجتماعية متكاملة قادرة على المساهمة قومياً فى تشكيل وإعداد الأجيال الحاضرة والمستقبلية بطريقة أكثر تكاملاً. كما تساهم فى تحسين صحة الشعوب ودعم الابتكار فى كل المجالات، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التمييز العنصرى وتأثيرها على الألعاب الرياضية والتربية البدنية. وقد توصل المؤتمر بعد أن قام بدراسة أوراق العمل والبحوث المقدمة[9].

1 ـ خطوات عامة للعمل تتلخص فى:

أ - تنسيق المواقف داخل المنظمات الرياضية الدولية والتواجد الفعّال بداخلها.

ب - تنمية التعارف بين البلدان الأعضاء وتعميق علوم التربية البدنية والرياضية وتطويرها.

جـ - كشف الممارسات الخاطئة داخل المنظمات الدوْلية.

د - التأكيد على إرساء الطابع الديموقراطى على المنظمات الرياضية الدولية ومكافحة التمييز العنصرى ومحاربة الصهيونية.

هـ - إحداث مؤسسات علمية وتقنية وطنية وتكوين الإطارات واستعمال الطرق العليا والتقنية الأكثر تقدماً والاستفادة القصوى من التعاون العلمى والتقنى.

2 ـ ضرورة تغيير القوانين الأساسية للجنة الأولمبية الدولية لتتحول إلى مؤسسة ديموقراطية ومنع الاحتراف والاتجار فى مجال الرياضة وحماية رياضة الهواة.

3 ـ المساهمة فى تحسين أنظمة الاتحادات الرياضية الدولية وفى إزالة القواعد غير الديموقراطية وإضافة مواد أخرى، والعمل من أجل التوصل إلى تمثيل أوسع لبلدان عدم الانحياز ضمن الهيئات التابعة للاتحادات الرياضية الدولية. كذلك محاربة الشروط المبالغ فيها والمطلوبة لبناء المنشآت الرياضية، وارتفاع تكاليف الاشتراكات والتى تشكل أعباء كبيرة على بعض الدول النامية.

4 ـ التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة.

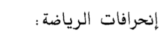
5 ـ إنشاء منظمات رياضية دولية جديدة أكثر ديموقراطية.

6 ـ مقاطعة اتحاد جمهورية أفريقيا الجنوبية نظراً لسياسة التمييز العنصرى التى يمارسها وفصله عن الاتحادات الدولية.

7 ـ التنديد بأى عملية تهدف إلى سلب العقول أو نقل التقنية.

(9) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للرياضة الجماهيريّة، برنامج العمل في مجال التربية البدنيّة والرياضيّة لدول عدم الإنحياز، 81/1985. المؤتمر العام الأول للتربية البدنيّة والرياضيّة لدول عدم الإنحياز، وثيقة رقم (2). غير منشورة، ص 1 ـ 8





إنحرافات الرياضة:

في الوقت الذى تزداد فيه حاجة التطور الإنسانى إلى الرياضة وفوائدها وإلى توطيد العلاقات الرياضية العالمية وربط الشعوب ببعضها وتعاونها، نجد أن واقع الرياضة ووضع العلاقات الرياضية الدولية بسيران فى اتجاه معاكس بل مغاير للواقع وطبيعة الحياة المخالفة للديموقراطية والعدل والمساواة. فالنشاط الرياضى العالمى الآن يمر بأزمة عامة ومزمنة وهى أزمة تعبر عن نفسها كل يوم نشاهد أو نسمع عن هذا النشاط. إن ذلك يتمثل بوضوح فى: [10]

1 ـ هيئات ومنظمات دولية أخذت على عاتقها تنظيم النشاط الرياضى وتطويره ولكنها تفرض بطريقة غير ديموقراطية قراراتها الظالمة وغير الإنسانية، وتحويل المناسبات الرياضية إلى مناسبات سياسية، بالإضافة إلى التمييز بين القارات بل والدول المختلفة، وتجاهل يقظة الشعوب ونمو حركة التحرر العالمى. وما الانسحاب الأفريقى الجماعى من الدورة الأولمبية بكندا عام 1976، إلاّ أحد هذه الاحتجاجات الجماعية المتكررة ضد التمييز والتفرقة والاضطهاد.

2 ـ التركيز على رياضة القلة واستخدام وسائل غير إنسانية وغير مشروعة لتحقيق الفوز كالمنشطات الكيماوية والعقاقير الطبية والإفراط فى التدريب واستغلال الصغار.

3 ـ إنتشار العنف بين المتفرجين بسبب الإعلام المتميز مما أدى إلى الاحتكاك والصراع وظهور التحديات الرياضية وشيوع مظاهر العنف.

4 ـ التحول من محاربة الرياضة إلى مشاهدتها، فقد خرجت الجماهير وانسحبت من الملاعب ومن خانة الممارسين الفعليين إلى مقاعد المتفرجين فحرمت من مردود الرياضة وميزاتها.

5 ـ إنتشار رياضة العنف وإظهارها بمظهر مزيف رغم أنها منافية لأبسط التقاليد الحضارية الإنسانية.

6 ـ سيطرة الاحتكارات الرياضية كالشركات المتمثلة فى احتكار الأدوات الرياضية وشركات المقامرة، وشركاث الاحتراف التى ترعى مصالح القلة المتريضة واستخدامها فى جمع الأرباح من الإيرادات التى تأتى عن طريق المهرجانات الكبرى والشرائط المرئية.

لا شك أن ذلك ساعد على خلق أزمة رياضية عالية ويعكسها بوضوح التناقض

---

(10) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للرياضة الجماهيريّة، انحرافات الرياضة الدولية وطريق الحل، المؤتمر العام الأول للتربية البدنيّة والرياضية لدول عدم الإنحياز، وثيقة غير منشورة، ص 5 ـ 14.



الصارخ بين حقيقة الرياضة والواقع الرياضى العالمى. إن هذا النظام لم يعد قادراً على تقديم الرياضة العالمية بصورة واقعية، فلا بد إذن من هدم هذه الأنظمة الظالمة وإرساء نظام عالمى للرياضة بمفهوم جديد يقدم النشاط الرياضى بمحتواه الأصيل كحاجة عامة للجماهير.

والنظرية العالمية الثالثة فى الفصل الثالث من الكتاب الأخضر تطرح مفهوم جماهيرية الرياضة كحل نهائى للقضاء على أزمة الرياضة الدولية، والكفاح من أجل جماهيرية الرياضة كجزء لا يتجزأ من الكفاح الإنسانى فى العصر الحديث من أجل السعادة والحرية.



المراجع

1 - أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، برنامج عام 1981 (الرياضة الجماهيرية)، طرابلس، 1981، ص 66.

2 - اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، منجزات عام 1980، مطابع الثورة العربية، طرابلس 1980، ص 8.

3 - أنظر توصيات ندوة الرياضة للجميع، المنعقدة فى دبى بدولة الإمارات العربية 1980.



4 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 1981-1985، الجزء الثانى، طرابلس، 1981، ص 235.
5 - أمانة اللجنة الشعبية للرياضة الجماهيرية، برنامج 1981، ص 13.
6 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1970-1980 م، ص 14.
7 - جمعية بيوت الشباب، جمعية بيوت الشباب 1985 م ص 19.
8 - جميعة بيوت الشباب، المرجع نفسه، ص 93.
9 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، برنامج العمل فى مجال التربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، 81/1985، المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، وثيقة رقم (2)، غير منشورة، ص 1-8.
10 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للرياضة الجماهيرية، انحرافات الرياضة الدولية وطريق الحل، المؤتمر العام الأول للتربية البدنية والرياضية لدول عدم الانحياز، وثيقة غير منشورة، ص 5-14.

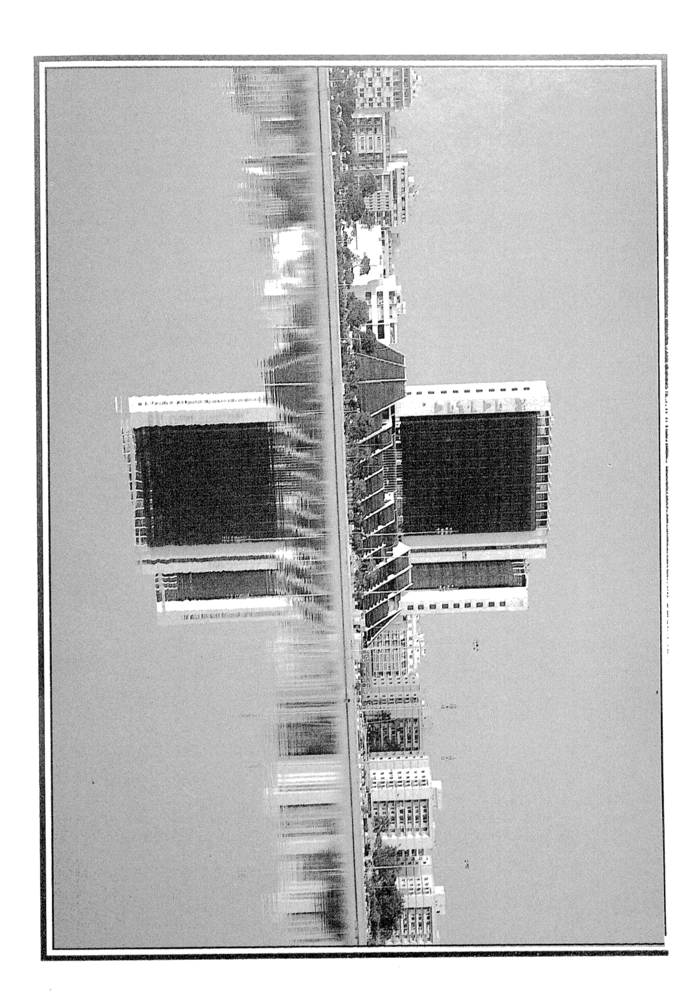


20



الضمان الاجتماعي

والرعاية الاجتماعية





نتناول في هذا الفصل أحد القطاعات الأساسية للتحولات الاجتماعية في الجماهيرية وهو قطاع الضمان الاجتماعى وأنظمة الرعاية الاجتماعية. والواقع أننا إذا بحثنا فى تعريف مفهوم الضمان الاجتماعى وتحديده لوجدنا أن هذا المفهوم يختلف باختلاف الايديولوجيات والسياسات فى كل مجتمع، إذ نجد أن بعض المجتمعات تأخذ بفكرة التأمين الاجتماعى لحماية بعض الفئات من الأخطار الصناعية والاجتماعية التى صاحبت حركة التصنيع. غير أن مجتمعات أخرى أخذت بفكرة الأمن الاجتماعى الذى يرمى إلى تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى نتيجة للأزمات التى تمر بها تلك المجتمعات[1].

أمّا نظام الضمان الاجتماعى الذى نحن بصدد الحديث عنه والمطبّق حالياً فى الجماهيرية منذ صدور القانون رقم 73 لسنة 1973 م وكذلك القانون رقم 13 لسنة 1980 م فهو نظام شامل لكل أفراد المجتمع لا تقتصر منافعه أو خدماته على فئة معينة كما هو الحال فى نظامى التأمين الاجتماعى والأمن الاجتماعى. لقد استهدفت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة الإنسان الفرد والمجموع إذ أكدت على أن الرعاية الاجتماعية حق يجب ضمانه لكل المواطنين.

ولّما كانت الرعاية الاجتماعية هى تلك النشاطات والجهود الإنسانية لتوفير الخدمات لإشباع احتياجات الإنسان المتنوعة بما فى ذلك نظم هذا الإشباع وتنظيماته فقد حرصت الثورة منذ انبلاجها عام 1969 م على إجراء تعديلات عديدة فى النظم

(1) دكتور الكونى اعبودة. ـ «مدخل إلى فكرة الضمان الإجتماعى الليبى» مجلة العلوم القانونية مطابع الثورة للطباعة والنشر، العدد الثالث والرابع، السنة الثانية سنة 1988م. ص 53.



الاجتماعية القائمة من قبل كأنظمة التقاعد وأنظمة التأمين الاجتماعى ونظام الزكاة حيث منحت هذه التعديلات مزايا عديدة تهدف جميعها إلى تحسين حقوق المضمونين والمنافع المستحقة لهم.

وفى عام 1973 م صدر قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973 متمشياً مع الأهداف الإنسانية لثورة الفاتح العظيم فقد اختلف هذا القانون اختلافاً جوهرياً عن نظام التأمين الاجتماعى ونظام المساعدات الاجتماعية التى كانت قائمة قبل قيام الثورة، وقد كان نظام البر والمساعدات الاجتماعية الذى تشرف عليه الجمعية الوطنية للبر والمساعدات الاجتماعية عبارة عن نظام أريد به إسكان العجزة ومنعدمى الدخل إذ إن المساعدات المالية التى تقدم للفرد لا تزيد عن خمسة دنانير شهرياً وكثيراً ما يتعطل منح هذه المساعدات بسبب قلة موارد وإمكانيات الجمعية الوطنية للبر والمساعدات[2].

يهدف قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973 م إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وحماية الفرد والأسرة والمجتمع فى حالات المرض وإصابة العمل والولادة والشيخوخة والعجز وعند البطالة وفى حالات الكوارث والطوارئ فهو بحق يمثل نقطة البداية الحقيقية لنظام الضمان الاجتماعى الشامل إذ تمثلت شموليته بالإضافة إلى المنافع العينية والنقدية، التنظيم والإدارة كذلك فاقتضى القانون ضم جميع الأنظمة الأخرى كالتأمين الاجتماعى ونظام التقاعد وجمعية البر والمساعدات الاجتماعية وأى نظام آخر قديم أو حديث يتفق وأهداف هذا القانون[3].

أمّا فيما يتعلق بالمنافع الضمانية فإن الضمان الاجتماعى يشمل المنافع النقدية المتمثلة فى معاش الشيخوخة، معاش العجز، معاش المرض المستديم وكذلك المعاش الأساسى لمنعدمى الدخل وفاقدى العائل ومن يقل معاشه بموجب الأنواع الأخرى من المعاشات عن الحد الأدنى المقرر. هذا وقد نصت المادة 11 من القانون على منافع نقدية قصيرة الأمد وهى المساعدات المالية اليومية فى حالة العجز المؤقت للمرض أو إصابة العمل أو الولادة وفى حالة البطالة وعلاوة العائلة وكذلك المنح والإعانات الأخرى كإعانة الحمل وإعانة الدفن ومنحة الولادة أو أية منح أخرى فى حالات الكوارث والطوارئ. وقد كفل القانون منافع عينية لكل المستفيدين من أنظمة الضمان الاجتماعى إذ اشتملت هذه المنافع العينية على إعادة التأهيل للمصابين والمرضى بهدف

(2) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيريّة من أجل المعاقين، ص 9.

(3) الهيئة العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، انتربرنت، مالطا 1978 م. ص 11



منحهم فرصاً جديدة للعمل والإنتاج أما فى مجال الطفولة فقد نصّ القانون على رعاية الطفولة بدور الحضانة ودور الرعاية ورياض الأطفال، وأيضاً رعاية الجانحات والأحداث المنحرفين فى دور متخصصة ورعاية الشيخوخة فى دور الشيخوخة أو الرعاية في البيت[4].

وفى تحديد المستفيدين من أنظمة قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973 م نصت المادة 28 بأن تسرى أنظمة الضمان الاجتماعى بحسب نوعيتها على مستخدمى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وأفراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين بموجب عقود شفهية أو مكتوبة بالحكومة والقطاعين العام والخاص، وكذلك أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف والعاملين بمنازلهم والعاملين فى الزراعة لحسابهم أو لدى غيرهم، وأصحاب العمل والشيوخ والأرامل والأيتام ممن لا عائل لهم، وكذلك من انقطعت أو ضاقت بهم سبل العيش ولم يكن لهم مَن تجب عليه نفقتهم.

إن التشريعات الضمانية فى الجماهيرية ليست جامدة جموداً مطلقاً بل إنها متطورة ومواكبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع. ولتساير أنظمة الضمان الاجتماعى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى أحدثته التحولات الثورية بإعلان قيام سلطة الشعب وإعلان النظام الجماهيرى الذى يكفل الرعاية لكل مواطن محتاج، رُئِى إعادة النظر فى قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1973 ليحل محله تشريع جديد وهو القانون رقم 13 لسنة 1980 م الذى تم عرضه فى مذكرة على المؤتمرات الشعبية لمناقشته فى دور انعقادها الثالث لعام 1388 من وفاة الرسول الموافق 1979 من الميلاد، وصاغه مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده العادى الخامس بتاريخ 12 ـ 17 صفر 1389 من وفاة الرسول الموافق 1 ـ 6 يناير 1980 من الميلاد[5].

وإذا نظرنا إلى أهم السمات التى تضمنها القانون الجديد بشأن الضمان الاجتماعى كما وردت بالمذكرة الإيضاحية لوجدنا هذا القانون قد وصف بأنه «إسلامى استهدف مبادئ التضامن والتراحم والبر والتكامل» وسد حاجة العاجز وتقرير حق للمحروم فى مال المجتمع.

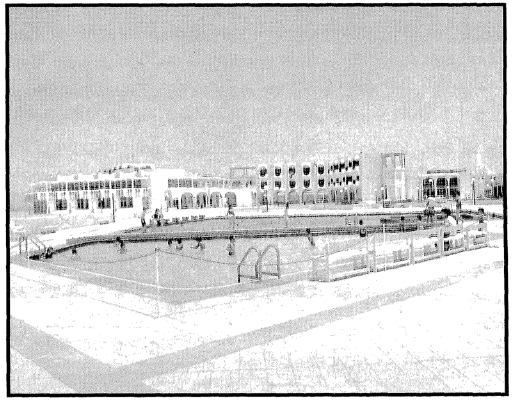
أما السمة الثانية للقانون الجديد فهى الثورية أى إنه يقوم على تطبيق ما ورد فى النظرية العالمية الثالثة من مقولات اقتصادية واجتماعية، كما يؤكد على مسئولية المجتمع

(4) نفس المرجع السابق، ص. 11 و22.

(5) أمانة اللجنة الشعبيّة للضمان الإجتماعى، قانون الضمان الإجتماعى رقم 13 لسنة 1980م. مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازى، بدون تاريخ الصفحات 47 ـ 49.




القرية السياحية







اتجاه أفراده فى توفير المعاش والحاجات الأساسية للفرد غير القادر على الكسب سواء بسبب المرض أو الإصابة أو الذى بلغ سن الشيخوخة أو مَن انقطعت موارده أو فقد عائلته[6].

وتمشياً مع ما جاءت به النظرية العالمية الثالثة وتحرير العمال من قيود الأجرة وتطبيقاً لمقولة «شركاء لا أجراء» اتسم القانون الجديد بإضافة فئة رابعة إلى فئات المضمونين وهى فئة الشركاء. وفيما يتعلق بالمرأة العاملة راعى القانون الفوارق الطبيعية بين كل من المرأة والرجل سواء من حيث طبيعة العمل أو سن انتهاء الخدمة. ولّما كانت الأسرة هي البيئة الطبيعية التى ينشأ فيها الطفل فقد نص القانون على قصر إيواء الأطفال فى دور الرعاية والمؤسسات الاجتماعية على الأطفال الذين ليس لهم مأوى خاص أو الذين لا تسمح لهم ظروفهم العائلية بأن ينشأوا فى أسرة طبيعية.

يضاف إلى ما سبق أن الهدف الحقيقي من قانون الضمان الاجتماعى ليس تقديم منح وإعانات مالية بل إنه يشجع الفرد فى المجتمع على مواصلة البذل والإنتاج حتى يكفل له المجتمع حقوقه ويشبع احتياجاته عند انتهاء خدماته أو عند بلوغه السن المحددة للعمل أو عند العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض. كما أن منافع الضمان الاجتماعى كما سبق وأن أشرنا ليست مجرد مكافآت أو إعانات وقتية لكنها معاشات دائمة للمضمون ولأفراد أسرته وللمستحقين عنه عند وفاته.

وفى مجال الرعاية الاجتماعية يهدف قانون الضمان الاجتماعى إلى تقديم العون والمساعدة وإيواء وتوجيه وتعليم وإرشاد الذين تتطلب ظروفهم ذلك بقصد تكييفهم وإيجاد الحلول التى تتفق مع قدارتهم واستعداداتهم.

وفى ختام عرضنا لبعض نصوص قانون الضمان الاجتماعى لا بد لنا أن نشير إلى أن الضمان الاجتماعى فى الجماهيرية لا يفرق بين المواطنين وبين غير الوطنيين المقيمين بالجماهيرية وذلك تطبيقاً للاتفاقية الدولية رقم 118 بشأن المساواة فى المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين فى الضمان الاجتماعى[7].

المعاشات والمساعدات والإعانات الضمانية:

قبل أن نتطرق إلى المعاشات والمساعدات التى يقدمها الضمان الاجتماعى لأفراد

---

(6) نفس المرجع السابق، الصفحات 50 ـ 51.

(7) أمانة اللجنة الشعبيّة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الرابع، الدار العربية للكتاب 1983م. صفحة 81.



المجتمع نشير إلى أن قانون الضمان الاجتماعي قد حدد في المادة 31 فئات المضمونين المشتركين وفئات المنتفعين بأنظمة الضمان على الوجه الآتي:

1 ـ المشتركون الذين لهم الحق في الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي سواء كانت هذه المنافع نقدية أو عينية هم فئات الشركاء من المنتجين العاملين في المنشآت الإنتاجية التي تطبق مقولة شركاء لا أجراء والموظفون بالأمانات والهيئات والمؤسسات العامة واللجان الشعبية والجهات العامة الأخرى، وكذلك العاملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة والحرف أو في الزراعة والصناعة، يضاف إلى ذلك المستحقون من أفراد أسر الفئات المشار إليها.

2 ـ المضمونون الذين يستحقون المعاشات الأساسية منهم الأفراد الذين لا عائل لهم كالأرامل والأيتام والشيوخ والعاجزين ومن انقطعت بهم سبل العيش أو ضاقت عليهم نظراً لعدم وجود من يرعاهم أو يلتزم بنفقتهم[8].

ومن يلقِ نظرة على المعاشات والإعانات والمساعدات التي قدمها الضمان الاجتماعي خلال عشرين سنة مضت يلاحظ أن المعاشات بمختلف أنواعها قد تطورت بشكل ملحوظ، إذ ارتفع الحد الأدنى للمعاشات من ثلاثين ديناراً شهرياً إلى خمسين ديناراً شهرياً[9]. وبعد صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م تم تحديد الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى 96 ديناراً شهرياً، كما رفعت بعض المعاشات الأخرى بنسب ما بين 8٪ إلى 30٪ أمّا المعاشات الأساسية فقد رفعت قيمتها من خمسين ديناراً إلى ستين ديناراً للفرد الواحد. أمّا في حالة الفرد الذي يعول شخصاً آخر فقد زيد المعاش الأساسي إلى سبعين ديناراً شهرياً وإلى ثمانين ديناراً بالنسبة للفرد الذي يعول ثلاثة أفراد أو أكثر، يضاف إلى ذلك علاوة العائلة المقررة[10].

وبإلقاء نظرة على الجدول (1-20) الذي يبيّن قيمة المساعدات والإعانات والمعاشات المختلفة وكذلك عدد الحالات المستفيدة بالمنافع الضمانية خلال الفترة من 1969 م إلى 1978 م، نلاحظ الزيادات الملحوظة التي طرأت سواء من الناحية

(8) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعي، قانون الضمان الإجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ص. 27.

(9) أمانة الضمان الإجتماعي، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعي، الجزء الثاني، المؤسسة العربيّة الاوروبيّة للنشر والإعلام، 1979 الصفحة 19.

(10) اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الإجتماعي 1979 - 1985، اكتوبر 1985 م صفحة 4.





جدول رقم (20-1)

يوضح فيه المساعدات والاعانات والمعاشات وعدد الحالات خلال السنوات من 1970 - 1989

البيـــــان	1989 القيمة	1989 حالة	1970 القيمة	1970 حالة	1971 القيمة	1971 حالة	1972 القيمة	1972 حالة
مساعدات العجز المؤقت								
المرض العادي	272728	18401	427001	29989	520881	39589	676471	47511
اصابة العمل	226299	9761	258889	9060	276968	10288	425275	15358
الامومة	3164	105	3388	70	7073	179	12644	260
الدفن	8530	400	13435	436	12027	362	16910	564
الولادة	110494	16155	117677	16472	138537	18571	157992	22571
الحمل	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المساعدات	621215	43822	820390	656017	95548	68989	1289292	86264
الاعانات								
اعتلال الصحة لسبب اصابة العمل	21865	249	30792	305	24188	182	31752	248
الشيخوخة	601	24	1114	31	846	34	697	19
اعتلال الصحة بمرض عادي	242	16	664	39	463	27	1034	38
الترمل والتيتم	1132	55	1800	74	1380	53	2511	56
زواج الارامل	1851	19	2623	31	2496	23	2278	22
مجموع الاعانات	25682	363	36993	460	29395	319	38272	383
المعاشات	54519	739	60998	896	49517	1017	49560	611
الشيخوخة	19717	299	25249	378	35165	517	56530	622
اعتلال الصحة بمرض عادي	45972	163	57694	799	69376	224	84033	270
اعتلال الصحة الجزئي	62866	548	74504	609	87173	676	99841	808
الترمل والتيتم	85829	1580	112492	1789	134293	1926	176165	1636
مجموع المعاشات	268903	3329	330937	3871	375524	4360	476129	3947

البيـــــان	1973 القيمة	1973 حالة	1974 القيمة	1974 حالة	1975 القيمة	1975 حالة	1976 القيمة	1976 حالة	1977 القيمة	1977 حالة	1978 القيمة	1978 حالة
مساعدات العجز المؤقت												
المرض العادي	921894	57799	1099371	60257	1332013	62458	1431961	64716	1475789	56580	1862144	51381
اصابة العمل	563400	18463	747240	20633	942553	21657	967011	22309	898180	16868	1028237	13750
الامومة	17757	206	27235	378	37899	501	50029	798	53792	849	58338	944
الدفن	23100	789	23460	782	22905	764	25143	847	21000	700	25920	864
الولادة	190057	28005	208201	29743	209391	29913	219645	31377	191744	27392	169910	27130
الحمل	-	-	-	-	3432	393	7251	602	6867	582	7953	690
مجموع المساعدات	171608	105262	2105507	111792	2548193	115686	2701040	120649	2847372	102971	3172501	94759
الاعانات												
اعتلال الصحة لسبب اصابة العمل	68356	356	74376	389	107794	498	132508	504	106967	420	88027	333
الشيخوخة	1630	31	267	5	425	4	102	1	122	1	46	1
اعتلال الصحة بمرض عادي	2334	44	1116	10	338	5	377	4	66	1	-	-
الترمل والتيتم	5282	100	1142	35	566	10	588	9	736	6	1091	7
زواج الارامل	4326	30	5245	25	5086	30	4779	27	3879	21	6299	45
مجموع الاعانات	81928	558	82946	473	114231	547	138354	545	111770	449	95463	386
المعاشات	224619	846	317694	1076	463052	1438	596830	1677	556098	1757	739666	1788
الشيخوخة	219858	732	279889	993	442984	1418	625267	1712	689451	1924	835376	2112
اعتلال الصحة بمرض عادي	144327	285	151090	326	191912	360	227790	395	243324	411	327304	546
اعتلال الصحة الجزئي	176069	863	199270	1031	223590	1157	263765	1301	301511	1413	348843	1474
الترمل والتيتم	634377	2140	792350	2673	1078850	3140	1330765	3746	1481161	4361	1981679	4896
مجموع المعاشات	1399250	4866	1740293	6099	2400389	7513	3044417	8831	3271545	9871	4232868	10816







القيمية أو من حيث عدد الحالات التى استفادت بالمعاشات أو المساعدات الضمانية. ففى مجال مساعدات العجز المؤقت ارتفعت قيمة المساعدات خلال السنوات العشر الأولى من 621215 ستمائة وواحد وعشرين ألفاً ومائتين وخمسة عشر ديناراً عام 1969 م إلى 3172501 ديناراً عام 1978 م. أمّا فيما يتعلق بالإعانات الخاصة باعتلال الصحة بسبب إصابة العمل أو بسبب المرض العادى، وأيضاً فى حالات الترمل واليتم فقد زادت قيمة الإعانات خلال السنوات المذكورة بنسب متفاوتة إذ زادت الإعانات من 25,682 ديناراً عام 1969 م لتصل إلى 183,354 ديناراً فى عام 1976 م. وأما المعاشات فى حالات الشيخوخة واعتلال الصحة بسبب المرض أو الاعتلال الجزئى ومعاشات الترمل واليتم فقد زادت قيمتها هى الأخرى من 268,903 ديناراً عام 1969 م إلى 4,232,868 ديناراً عام 1978 م. كما ارتفع عدد الحالات المستفيدة من المعاشات خلال المدة نفسها إلى 10816 حالة.

أما الجداول الإحصائية (2-20)-(3-20)-(4-20) فهى تبين عدد المعاشات الأساسية والتأمينية والتقاعدية التى قام صندوق الضمان الاجتماعى ـ الذى سوف نتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد ـ بصرفها لمختلف بلديات الجماهيرية خلال الفترة من 1979 إلى 1988 م وبالتالى تؤكد هذه الجداول مدى شمولية نظام الضمان الاجتماعى، إذ أصبحت منافعه وخدماته المتعددة تغطى كل المواطنين والأجانب بمختلف بلديات الجماهيرية.

أما فيما يتعلق بالمصروفات المالية عن الفترة المذكورة فإننا سنتناول ذلك عند حديثنا عن نشاطات صندوق الضمان الاجتماعى ومصروفاته على المنافع الضمانية النقدية.

صندوق الضمان الاجتماعي:

لمّا كانت الإدارة عاملاً أساسياً وفعالاً فى تنفيذ وتطبيق أحكام القوانين والتشريعات الضمانية وإيصال الخدمات لكل الفئات، لذلك نص قانون الضمان الاجتماعى رقم 72 لسنة 1978 م على إنشاء الهيئة العامة للضمان الاجتماعى لتقوم بتنفيذ أحكام شئون الضمان الاجتماعى وإدارته بالجماهيرية وفى عام 1979 م نص قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر في 20 ربيع الآخر من وفاة الرسول الموافق 29 مارس 1979 من الميلاد على إنشاء صندوق للضمان الاجتماعى بأمانة الضمان الاجتماعى ليكون له شخصيته الاعتبارية. ولكن ينبغى لنا أن نقول إن صدور قانون الضمان الاجتماعى رقم 13 لسنة 1980 م أكد على أهمية إنشاء صندوق للضمان الاجتماعى



جدول رقم (2-20)

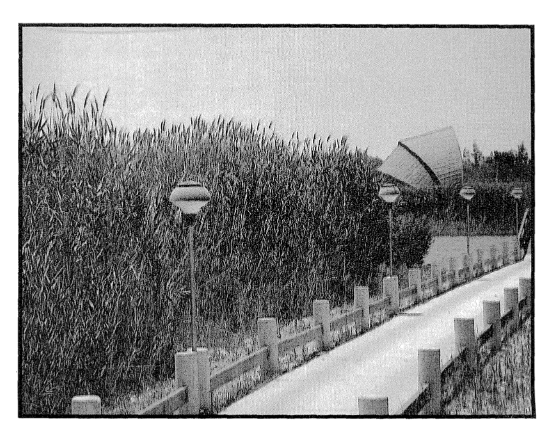
يبين عدد المعاشات المصروفة لمختلف بلديات الجماهيرية عند الفترة من 1979 إلى 1988

البلدية	معاش أساسي	معاش تأمين	معاش تقاعدي	معاش ضماني
بنغازي	3691	2522	2094	4070
اجدابيا	2245	296	180	963
الكفرة	618	45	20	110
زليطن	2793	164	167	355
الخمس	3738	286	264	998
سرت	-	230	191	699
مصراته	2639	430	248	909
سوف الجين	896	88	66	500
ترهونة	2713	243	112	369
الزاوية	3259	390	462	1233
النقاط الخمس	2699	452	243	1223
غريان	2780	238	353	1005
يفرن	2115	195	198	743
غدامس	1246	109	115	501
العزيزية	679	-	-	-
سبها	900	307	317	671
اوباري	1060	61	45	389
الشاطي	1108	32	75	562
مرزق	-	-	-	-
الفاتح	-	385	201	1043
الجبل الأخضر	2046	671	-	1843
طبرق	2458	349	202	671
درنة	1400	161	330	1652
طرابلس	4630	4191	3598	6490

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي – صندوق الضمان الاجتماعي، تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1979 - 1985 اكتوبر 1985 صفحة 4.















جدول رقم (20.3)

يبين عدد المعاشات الأساسية والتأمينية والتعاقدية والمعاشات الضمانية التي قام صندوق الضمان الاجتماعي بصرفها عن طريق أمانات الضمان الاجتماعي بالبلديات حتى 30 / 9 / 1986

البلدية الفرع البلدي	عدد المعاشات الأساسية	عدد المعاشات التقاعدية والتأمينية	عدد المعاشات الضمانية	الإجمالي
طبرق	2361	656	1253	4270
درنة	1391	741	1905	4037
الجبل الأخضر	2234	998	2282	5514
الفاتح	1453	583	67	2103
بنغازي	3760	4535	4861	13156
اجدابيا	2335	410	1273	4018
سرت	1833	452	949	3234
سوف الجين	913	169	770	1852
الكفره	624	68	459	1151
مصراته	2662	751	1358	4771
زليطن	2755	326	482	3563
الخمس	3375	522	1335	5232
ترهونة	2805	364	629	3798
طرابلس	4458	7622	7823	19903
العزيزية	720	122	916	1758
الزاوية	3398	956	1870	6224
النقاط الخمس	2648	802	1615	5065
غريان	2921	580	1674	5175
يفرن	2338	408	988	3734
غدامس	1418	243	675	2336
سبها	2233	951	1873	5057
اوباري	1133	132	429	1694
مرزق	1186	36	313	1535
المجموع	50954	22427	35799	109180

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1986 صفحة 10.

جدول رقم (4-20)

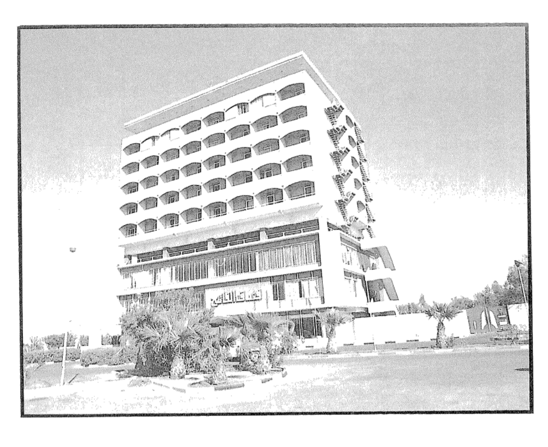
يبين أنواع وعدد المعاشات التي تم صرفها من قبل صندوق الضمان الاجتماعي بمختلف بلديات الجماهيرية خلال عام 1988

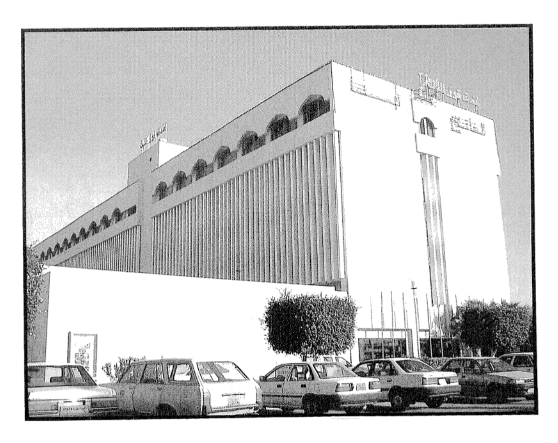
اسم البلدية	معاشات تأمينية	معاشات تقاعدية	معاشات تقاعدية للعسكريين	معاشات ضمانية	معاشات أساسية	المجموع
البطنان	319	252	115	2310	2692	5688
طرابلس	5538	4679	2415	17363	5082	35077
الكفرة	52	24	10	344	711	1141
سبها	496	501	191	2715	2546	6449
وادي الحياة	63	86	38	611	1292	2290
مرزق	30	37	18	403	1352	1840
الزاوية	506	792	462	5117	4695	11572
الجبل الأخضر	1421	1186	242	8633	6929	18411
بنغازي	2574	2497	1140	9977	4286	36474
خليج سرت	844	811	456	5732	7786	15629
المرقب	806	822	263	6228	11238	193357
الجبل الغربي	450	703	278	4350	5995	11776
النقاط الخمس	573	460	268	3821	4635	9759
المجموع	13672	12850	5895	67804	39239	159460

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1398 هـ/ و.ر 1988 م ص 6 - 7.

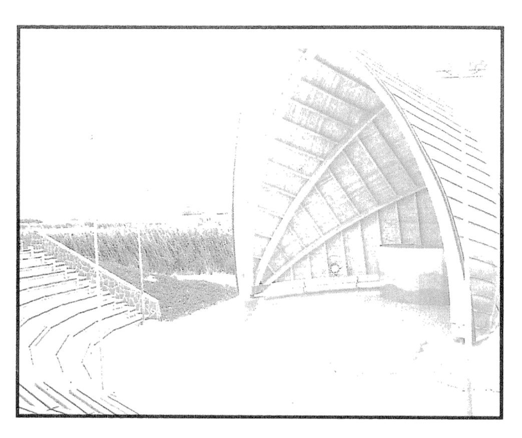


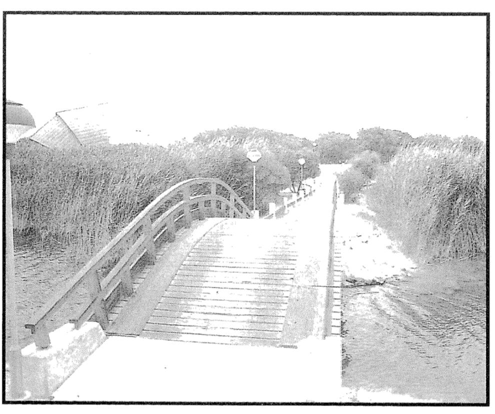














باعتباره جهازاً مستقلاً، فقد نصت المادة (6) من القانون المذكور بأن يكون بأمانة الضمان الاجتماعى صندوق للضمان الاجتماعى له شخصيته الاعتبارية وميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وحسابات مستقلة. أما فيما يتعلق بإدارة الصندوق وتدبير شئونه فقد نصّ القانون على أن تتولى ذلك لجنة برئاسة أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وعضوية كل من مدير صندوق الضمان ومندوبين عن جهات العمل والمضمونين.

وتطبيقاً لما ورد بالمادة السادسة من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م، أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (1940) لسنة 1981 م فى شأن إعادة تنظيم صندوق الضمان الاجتماعى، إذ نصت المادة الأولى من القرار بتشكيل لجنة تتولى شئون صندوق الضمان الاجتماعى برئاسة أمين اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى وعضوية كل من مدير صندوق الضمان الاجتماعى ومندوبين عن المضمونين ليكون أحدهما من الموظفين والآخر من المنتجين وأيضاً مندوبين عن جهات العمل أحدهما من الوحدات الإدارية والثانى من المنشآت المملوكة للمجتمع[11].

أشرنا فيما سبق إلى أن ميزانية صندوق الضمان الاجتماعى وحساباته مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وهنا ينبغى التأكيد على أن الهدف الأساسى من إنشاء الصندوق هو ضمان حق المضمونين فى المنافع النقدية والعينية التى نص عليها قانون الضمان وعلى هذا الأساس حددت إيرادات صندوق الضمان الاجتماعى على الوجه الآتى:

1 ـ الاشتراكات الضمانية التى يساهم فيها المضمونون وجهات العمل والمنشآت الإنتاجية والخزانة العامة.
2 ـ حصيلة ما يفرض لصالح الضمان الاجتماعى من ضرائب ورسوم إضافية ويكون الاختصاص بفرضها للجنة الشعبية العامة.
3 ـ ما يخصص بالميزانية العامة للدولة سنوياً لتغطية مصروفات المنافع وسد العجز بالصندوق.
4 ـ اعتماد ميزانية التحول للمشروعات التى يختص بها الصندوق.
5 ـ العائد من استثمار أموال الصندوق.
6 ـ حصيلة أموال الزكاة.
7 ـ ما يرصد للصندوق من الهبات والوصايا وريع الأوقاف.
8 ـ ما يؤول إليه من موارد التحويل الأخرى[12].

(11) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب، الصفحة 69.

(12) نفس المرجع السابق ص. 70.

جدول رقم (5-20)

يبين ما تم صرفه على المنافع الضمانية من عام 1979 م حتى نهاية عام 1984 م

السنة / المنافع الضمانية	1979 م	1980 م	1981 م	1982 م	1983 م	1984 م	الإجمالي
أولاً: المنافع النقدية الضمانية							
أ – المعاشات والعلاوات والإعلانات للمضمونين							
1 – المعاشات الضمانية	-	-	-	12205495	17528000	21898000	
2 – المعاشات التأمينية	6959468	9264076	10408743	10146840	10011000	15916000	
3 – المعاشات التقاعدية	6452697	74194460	07599202	10146849	08696000	12390000	
4 – معاشات العسكريين	1457621	2061540	02340380	02672927	03045000	04000000	
5 – الإعانات	0270035	009978	01703779	00756593	01155000	02020000	
المجموع	151139823	18844858	22052104	33062704	40435000	56224000	185758489
ب – المعاشات الأساسية	34200764	31018063	30796509	30793519	35471000	41000000	203179855
المجموع الكلي للمنافع النقدية المنصرفة	49340586	49862921	52848613	63856223	75906000	97224000	389038344






جدول رقم (5-20)

السنة/المنافع الضمانية	1979 م	1980 م	1981 م	1982 م	1983 م	1984 م	الإجمالي
ثانياً: المنافع العينية الضمانية							
1 – مدفوعات أطباء وفنيين صحيين	14367312	8869591	10328820	9411666	75000000	12057000	
2 – مصاريف العلاج والمراكز الضمانية	02990328	2173997	00888335	1262884	1225000	03396000	
3 – مستحضرات ومعدات طبية	03551664	3102178	02681592	1387466	2244000	04000000	
4 – مصاريف العجز المؤقت	02884441	2581912	-	-	-	01145000	
5 – مصاريف الرعاية الاجتماعية	-	-	-	0003301	1190000	-	
مجموع قيمة المنافع العينية	23793745	16727678	13904766	12065317	12159000	20598000	99248506

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي: تقرير حول صندوق الضمان الاجتماعي 1979 - 1985، اكتوبر 1985 الصفحات 7.5.



وقد خصصت أموال صندوق الضمان الاجتماعى أساساً للصرف منها على المنافع الضمانية واستثمار بعض من هذه الأموال بغرض تحقيق عائد يدعم من إيراداته وليساهم مع بقية القطاعات الأخرى فى تحقيق الأهداف التنموية فى المجتمع الجماهيرى.

إن إلقاء نظرة على نشاطات صندوق الضمان الاجتماعى منذ تأسيسه عام 1979 م وحتى وقتنا الحاضر تبين لنا بدون شك مدى استجابة هذه النشاطات مع التحولات الثورية التى تهدف إلى تنظيم المجتمع والنهوض بمؤسساته الاجتماعية. ففى مجال المعاشات الضمانية المختلفة يقوم صندوق الضمان الاجتماعى بالصرف على المنافع النقدية المتمثلة فى المعاشات الضمانية والتأمينية والتقاعدية ومعاشات العسكريين والإعانات النقدية، إذ تشير الإحصائيات الواردة بالتقرير الصادر فى أكتوبر عام 1985 م حول نشاطات صندوق الضمان الاجتماعى عن الفترة من عام 1979 م حتى نهاية عام 1984 م أن مجموع ما تم صرفه على المنافع النقدية وحدها بلغ 389,038,344 ديناراً. أمّا فيما يتعلق بالصرف على المنافع العينية وهى تلك الخدمات الاجتماعية، المتنوعة التى يقدمها صندوق الضمان الاجتماعى فى مجال الرعاية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص رعاية فئات المعاقين. فيبدو من الإحصائيات الواردة بالجدول (5-20) مدى مساهمة الصندوق فى توفير الأدوات والمعدات الطبية المساعدة لفئات المعاقين إلى جانب توفير الرعاية الصحية وإعادة التأهيل فى المراكز المخصصة لهذا الغرض.

كما يقوم صندوق الضمان الاجتماعى بتغطية مصروفات المؤسسات الاجتماعية المتخصصة فى رعاية الأفراد الذين حرموا من العيش فى ظل نظام أسرى طبيعى، ويقوم صندوق الضمان الاجتماعى من وقت لآخر بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية التى تهدف إلى التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وبالتالى اقتراح الوسائل التى تؤدى إلى توفير الرعاية الاجتماعية اللازمة للأفراد أو المحتاجين للرعاية أو المساعدة، لتقوم هذه المؤسسات بتوفير الخدمات الاجتماعية وتوصيلها إلى هؤلاء الأفراد بما يتفق وكرامة الفرد. وبناء على ذلك تشير الإحصائيات فيما يتعلق بالمنافع العينية بحسب ما ورد فى الجدول السابق أن مجموع ما تم صرفه على تلك المنافع خلال سبع سنوات قد بلغ حوالى 99,248,506 دنانير. بينما بلغ إجمالى مصروفات صندوق الضمان الاجتماعى إلى مختلف بلديات الجماهيرية لتغطية مصروفات المعاشات والمنح والمساعدات الاجتماعية خلال الفترة من 1986 م إلى 1988 م 377,555,655 ديناراً. أنظر جدول (6-20)







جدول رقم (6-20)

بين المبالغ المحولة من قبل صندوق الضمان الاجتماعي لتغطية مصروفات المعاشات والمنافع والمنح والمساعدات الاجتماعية لمختلف بلديات الجماهيرية خلال الفترة من 1986 - 1988

السنة البلدية	1985 م د.ل	1987 م د.ل	1988 م د.ل	الاجمالي
طرابلس	25200000	24900000	41000619	
بنغازي	14550000	19880000	24490000	
الزاوية	5690443	9530000	11661798	
النقاط الخمس	5650000	7200000	8566362	
المرقب	10570000	13017156	14349220	
خليج سرت	9290000	13657000	14904549	
الجبل الغربي	5760000	8400000	10601476	
سبها	4100000	4510000	5517000	
وادي الحياة	1120000	1530000	1610000	
مرزوق	1350000	1800000	1960000	
الكفرة	960000	200000	1089000	
الجبل الأخضر	10760000	14025000	15959322	
البطنان	3500000	3436000	5260706	
الإجمالي	98500443	122085156	156970056	77555655

المصدر:

1 – صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1986 م صفحة 12.

2 – صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1987 م صفحة 12.

3 – صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1988 م صفحة 15.

وفى مجال رعاية المعاقين يقوم صندوق الضمان الاجتماعى بالمساهمة فى تجهيز وتشغيل المراكز المتخصصة فى تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين بمختلف فئاتهم، كما يقوم بتوفير الأجهزة والمعدات المساعدة كالدراجات النارية والدراجات العادية والكراسى المتحرّكة للكبار والصغار والعكاكيز وغيرها من الأجهزة التى تيسّر وتمكّن هذه الفئات من ممارسة حياتها ونشاطها فى المجتمع.

والجدول رقم (20/7) يوضح نوع وعدد المعدات والأجهزة المساعدة المختلفة التى قام صندوق الضمان الاجتماعى بتوزيعها على أمانات الضمان الاجتماعى فى جميع أنحاء بلديات الجماهيرية خلال عامى 1981 م و1988 م. إذ يتم توزيع هذه المعدات والأجهزة للمعاقين بدون أى مقابل. أمّا بالنسبة للمراكز التى ساهم صندوق الضمان



جدول رقم (7-20)

جدول يبين ما تم صرفه من معدات وأجهزة خاصة بالمعاقين بجميع بلديات الجماهيرية خلال عامي 1981 و 1988

اسم الصنف	المصروف خلال عام 81	المصروف خلال عام 88	المجموع
كرسي متحرك للمعاقين كبار السن	1807	1969	3776
كرسي متحرك للمعاقين صغار السن	892	936	1828
كرسي متحرك رياضي	207	450	657
كرسي متحرك للاستخدام بالموانيء والمطارات	50	24	74
كرسي متحرك لاستعمالات دورة المياه	-	241	241
كرسي متحرك يستعمل باليد اليسرى	-	46	46
كرسي متحرك يستعمل باليد اليمنى	-	123	123
كراسي للمعاقين بمراكز ودور المعاقين	166	-	166
مشايات للكبار	357	387	744
مشايات للصغار	127	144	271
عكاكيز المرفق لاستعمالات الكبار	2142	4316	6458
عكاكيز المرفق لاستعمالات الأطفال	2211	3847	6058
عكاكيز تحت الإبط لاستعمالات الكبار	3869	4210	8079
عكاكيز تحت الإبط لاستعمالات الأطفال	3514	3062	6576
عصى لاستعمالات الكفيف	380	482	862
دراجات نارية	398	-	398
دراجات عادية	45	-	45
أجهزة أخرى مختلفة	934	1205	2139

المصدر: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1987 ص 5. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، صندوق الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 1988 ص 11 جدول (و).

الاجتماعى فى تجهيزها وتشغيلها والخاصة بتأهيل المعاقين فهى:

مركز إعادة التأهيل ببنغازى

مركز إعادة التأهيل بطرابلس

معهد الصم والبكم فى كل من طرابلس وبنغازى.

إستثمارات صندوق الضمان الاجتماعي:

أشرنا فيما سبق إلى أن الهدف من استثمار أموال الصندوق هو تدعيم إيراداته.



إذ نص قانون الضمان الاجتماعى رقم 13 لسنة 1980 م على أن لصندوق الضمان الاجتماعى الحق فى استثمار أمواله كما أن العائد الاستثمارى لهذه الأموال يعد من إيرادات الصندوق. ومن هذا المنطلق قام الصندوق باستثمار بعض من أمواله فى مجالات متعددة كالعقارات السكنية والشركات والوحدات الفندقية والقرى السياحية وغيرها. وفى هذا الصدد سنعرض بعض استثمارات الصندوق المختلفة ومساهماته فى الشركات والمنشآت العامة وذلك حسب ما توفر لدينا من بيانات فى هذا الخصوص.

ففى مجال المرافق الصحية والبناء قام صندوق الضمان الاجتماعى باستثمار بعض الأموال فى بناء بعض المستشفيات كبناء مستشفى الخضراء بطرابلس ومستشفى السابع من أبريل بمنطقة الهوارى ببلدية بنغازى وقد تم تسليم هذين المستشفيين إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة.

وفى استثمارات القرى السياحية والفنادق بلغ إجمالى استثمارات صندوق الضمان الاجتماعى فى هذا المجال 129,000,000 مليون دينار وقد حققت هذه الاستثمارات عائداً فى نهاية عام 1984 م قيمته 2,986 مليون دينار[13].

أمّا بالنسبة للاستثمارات العقارية السكنية والإدارية فقد استثمر صندوق الضمان الاجتماعى حتى نهاية عام 1984 م ما قيمته 95,500 مليون دينار فى هذا المجال وقد حققت هذه الاستثمارات كذلك عائداً قيمته 3,940 مليون دينار كما تشير تقارير صندوق الضمان الاجتماعى إلى مساهمة الصندوق فى المجلس الوطنى للاستثمارات العقارية ابتدأ من عام 1984 م وحتى عام 1986 م إذ بلغ إجمالى هذه المساهمات ما قيمته 30 مليون دينار.

وفيما يختص بمساهمة صندوق الضمان الاجتماعى فى تأسيس الشركات والمؤسسات العامة نجد أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لصندوق الضمان وهى:

شركة الضمان للصيانة وإدارة الأملاك، شركة الضمان لإدارة الفنادق، والشركة العامة للألعاب والمشروعات الترفيهية، وشركات ومؤسسات عامة ساهم صندوق الضمان الاجتماعى فى تأسيسها بمبالغ مالية مختلفة وهى:

الشركة الوطنية لتجارة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).
الشركة العربية لتوريد وصناعة الملابس (165 ألف دينار).

---

(13) اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعى، صندوق الضمان الإجتماعى: تقرير حول صندوق الضمان الإجتماعى 1679م. - 1985م. اكتوبر 1985 صفحة 10.



شركة الأزياء الحديثة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).
الشركة الأهلية لتجارة وتصنيع الملابس (165 ألف دينار).
شركة الأمل لتجارة وتصنيع الملابس (40 ألف دينار).
منشأة المعدات الكهربائية (50 ألف دينار).
منشأة المشغولات المعدنية (200 ألف دينار).
شركة المعدات الطبية (200 ألف دينار).[14]

كما ساهم الصندوق فى تمويل خطط بعض الوحدات الاقتصادية وذلك بمنح العديد من القروض التى بلغت قيمتها عام 1985 م ثلاثين مليوناً وخمسمائة وأربعة وتسعين ألف وثلثمائة وواحداً وستين ديناراً، وهى موزعة كالآتى:

1 ـ قرض توسيع الشركة العامة (25500611 ديناراً).
2 ـ قرض للشركة الليبية للفنادق (00093750 ديناراً).
3 ـ قرض لمصرف التنمية لصالح قروض الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغرى (05000000 دينار)[15].

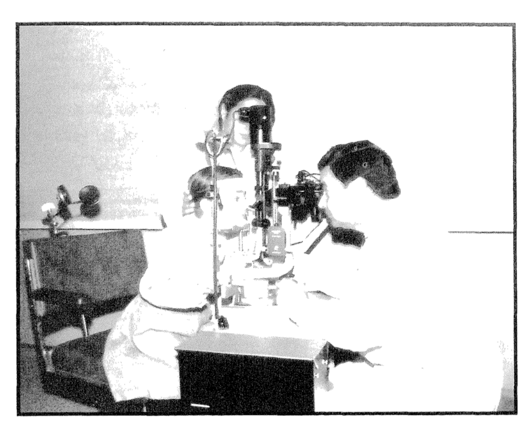
هـذه بإيجاز بعض استثمارات صندوق الضمان الاجتماعى والتى تمثلت فى مشروعات الفنادق والقرى السياحية والمشروعات الإسكانية والمساهمة فى المشاريع الصناعية.

رعاية المعاقين:

إن فئة المعاقين التى نحن بصدد الحديث عنها فى هذا الفصل لم تحظَ بأية رعاية أو خدمات تذكر قبل انبلاج ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عام 1969 م، إذ اقتصرت خدمات وزارة العمل والشئون الاجتماعية وكذلك جمعية البر والمساعدات على تقديم بعض المساعدات المادية البسيطة لبعض فئات المجتمع من الفقراء والأيتام. أمّا بخصوص المعاقين فلم يكن من نصيب هذه الفئة إلا إجراء بعض الدراسات والأبحاث وإصدار بعض التشريعات التى لم تجد طريقها إلى التنفيذ. كما أن المركز الوحيد الذى تم إنشاؤه عام 1967 م لإعادة تأهيل ذوى العاهات لم يتمكن من تحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها وبالتالى تم إقفاله عام 1968 م[16].

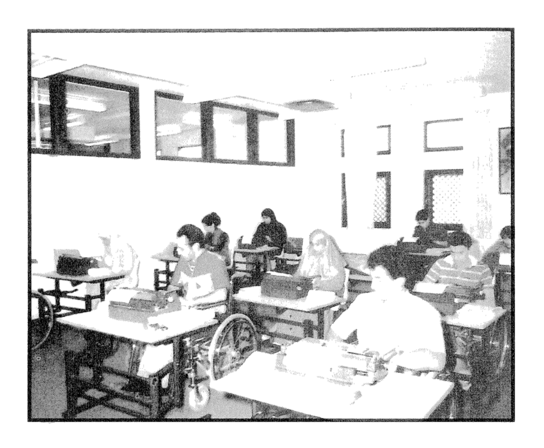
(14) نفس المرجع السابق صفحة 20 ـ 21.
(15) نفس المرجع السابق صفحة 22.
(16) اللجنة الوطنيّة لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيريّة من أجل المعاقين، صفحة 9.






إكام
قسم النسيج
مركز إعادة
تأهيل المعاقين
بنغازي









بعد الاهتمام الفعلى بفئات المعاقين فى المجتمع العربى الليبى ابتـداء من عام 1970 م إذ شكلت فى تلك السنة من قبل مجلس الوزراء لجنة مهمتها دراسة شئون المعاقين ووسائل العناية بهم، وانطلاقاً من الاهتمام بالمعاقين والعناية بهم، لم يعد مجرد عطف وإحسان لهذه الفئة لكنها أصبحت قضية تشغل أغلب المجتمعات وتجنـد لها المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية وبذل الجهود المكثفة لمساعدة المعـاقين وتنمية قدراتهم ليساهموا فى العمل والإنتاج.

لقد اهتمت بعض الوزارات منذ السنوات الأولى لقيام الثورة بـالتأكيـد على ضرورة الاهتمام والعناية بالمعاقين، إذ قامت وزارة التعليم سابقاً بتنظيم طرق تعليمية وتربوية لفئات المتخلفين عقلياً والمشلولين، وفى عام 1972 م قـامت وزارة الصحة سابقاً بإنشاء معهد لتأهيل الصم والبكم، كما اهتمت بعض الوزارات الأخرى كوزارة العمل والشئون الاجتماعية والهيئة العامة للضمان الاجتماعى بالرعاية والتأهيل لبعض الفئات الأخرى من المعـاقين، إذ نصت بعض مـواد قانـون العمل رقم 58 لسنـة 1970 م وقانون الضمان الاجتماعى على قضايا إصابات العمل والعجز وتقديم المنافع والمساعدات الضمانية[17].

وفى الخطة الثلاثية للتنمية 1973 م/1975 م تمثلت أهداف خطة التنمية فى قطاع الشباب والشئون الاجتماعية فى توفير الحماية والرعاية لفئات المعاقين وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً ومساعدتهم فى التغلب على المشكلات التى تصادفهم ليتحولوا إلى طاقات إنتاجية ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الخطة الثلاثية للتنمية 75/73 م عدداً من المشاريع وهى:

1 ـ إنشاء جمعية النور لرعاية الكفيف بطرابلس واعتمدت لها مبلغ 000 500 دينار.
2 ـ إستكمال إنشاء جمعية الكفيف الليبى ببنغازى.
3 ـ إنشـاء مركـز تـأهيـل ذوى العـاهـات بـطرابلس واعتمـد لهـذا المشروع مبلغ 000 170 دينار[18].

لقد كانت الجماهيرية السبّاقة وصاحبة المبادرة فى التركيز على قضية المعاقين على الصعيد الدولى، وذلك انطلاقـاً من التوجهـات الإنسانيـة للثورة، ولـذا كان ممثـل الجماهيرية بالأمم المتحدة أول من اقترح تخصيص سنة دولية للتركيز على المعـاقين،

---

(17) نفس المرجع السابق صفحة 9.

(18) اللجنة الشعبيّة العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981/1980م. الجزء الثانى، بدون تاريخ، الصفحة 299.



وعليه أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 16 كانون الأول ديسمبر 1976 م القرار رقم (123/31) سنة 1981 م سنة دولية للمعاقين[19].

وفى السنة الدولية للمعاقين أصدرت الجماهيرية القانون رقم 3 لسنة 1981 م فى شأن المعاقين متضمناً فى مواده تعريف المعاقين وتحديد فئاتهم والمزايا النقدية والعينية والتسهيلات الأخرى المتعلقة برعاية المعاقين وتأهيلهم، إذ نصت المادة الأولى من القانون فى شأن التعريف بالمعاق بأن المعاق هو كل من يعانى من نقص دائم يعيقه عن العمل كلياً أو جزئياً وعن ممارسة السلوك العادى فى المجتمع أو عن أحدهما فقط، سواء كان النقص فى القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية، وسواء كان خلقياً أو مكتسباً[20]. أما فيما يتعلق بتصنيف فئات المعاقين فقد حددها القانون بالآتى:

أ - المتخلفون عقلياً بمختلف صور هذا التخلف، وهم فاقدو القدرة على ممارسة السلوك العادى فى المجتمع.

ب - المصابون بإعاقة حسية تعيقهم عن ممارسة السلوك العادى فى المجتمع ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم:
1 - المكفوفون.
2 - الصم.
3 - البكم.
4 - ضعاف البصر الذين لا يجدى فيهم تصحيح النظر.
5 - ضعاف السمع الذين لا يجدى فيهم تصحيح السمع.

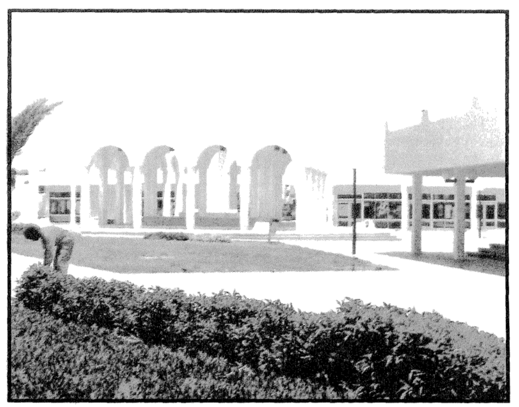
جـ - المصابون بإعاقة جسدية تعيقهم عن ممارسة السلوك العادى فى المجتمع. ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم:
1 - مبتورو أحد الأطراف أو أكثر.
2 - المشلولون.
3 - المقعدون.

د - المصابون بأمراض مزمنة تعيقهم عن أداء العمل، ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن ممارسة السلوك العادى فى المجتمع، وتحدد هذه الأمراض بقرار من

(19) الإتحاد العام للاخصائيين الاجتماعيين ببنغازى، من أجل المعاق، الجزء الأول صفحة 29.
(20) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الرابع، الصفحة 15.















اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي.

هـ - المصابون ببتر أو عجز دائم في جزء من أجسامهم إذا كانت سلامة هذا الجزء شرطاً أساسياً في مزاولتهم لأعمالهم المعتادة.

وعند تعدد الإعاقة، تكون الإعاقة التي يعاني منها المصاب بشكل أشد هي المعتبرة في إلحاقه بإحدى الفئات المذكورة [21].

وبالإضافة إلى ذلك فقد اشتمل القانون على العديد من المنافع والمزايا لفئات المعاقين كل بحسب احتياجاته، إذ تضمن الإيواء والخدمات التعليمية والتأهيل وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل، وكذلك الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية والتمتع بتسهيلات وسائل النقل العام والتيسير عليهم في ارتياد الأماكن العامة.

وضماناً لرعاية شئون المعاقين والحد من الإعاقة، نص القانون على إنشاء لجنة تسمى «اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين» تتكوّن من مندوبين عن الأمانات التالية:

أمانة الضمان الاجتماعي.
أمانة الصحة.
أمانة التعليم.
أمانة الخدمة العامة.
اللجنة الشعبية للمكتب الشع
أمانة الرياضة الجماهيرية.
القوات المسلحة العربية الليبية.

إلى جانب خمسة أعضاء من ذوي الاهتمام بشئون المعاقين. على أن تكون مهمة هذه اللجنة التوعية بالإعاقة والوقاية منها وتفادي حدوثها، وكذلك العمل على دمج المعاقين في المجتمع مهنياً واجتماعياً وتهيئة أنسب الظروف المعيشية لهذه الفئة.

وبالرغم من المزايا الظاهرة
الدولية تعتبره قانوناً يجب أن يحتذى به، إلا ان الماخذ الوحيد على هدا القانون هو عدم نصه على الوقاية من الإعاقة ونظراً للاهتمام المتزايد بفئات المعاقين وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة 1396 من وفاة الرسول الموافق 1986 م التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان

(21) نفس المرجع السابق، الصفحة 16.



الشعبية «مؤتمر الشعب العام» فى دور انعقاده العادى الثانى عشر فى الفترة من 26 جمادى الآخرة إلى 1 رجب 1396 من وفاة الرسول الموافق من 2/25 إلى 1987/3/2 م صدر القانون رقم 5 لسنة 1987 م بشأن المعاقين ليحل محل القانون رقم 3 لسنة 1981 م. ينص فى أولى مواده على الوقاية من الإعاقة «فالوقاية من الإعاقة واجب تقع مسئوليته على الفرد والأسرة والجماعة والتنظيمات والأجهزة الشعبية فى المجتمع» (22).

ولا يفوتنا أن نذكر أن القانون الجديد حدد فئات الإعاقة تحديداً واضحاً وأيضاً الاستحقاق لكل فئة من هذه الفئات، كما ركز على أهمية التأهيل وتحديد دور الجهات التى يجب أن تساهم فى ذلك، كما نص صراحة على إبقاء المعاقين طرف أسرهم وقد هدف المشرع من وراء ذلك بأن تتحمل الأسرة مسئوليتها ودورها فى العلاج والتأهيل وإدماج المعاق فى المجتمع. كما نصّ القانون على اعتبار المعاق جزءاً أصيلاً فى المجتمع يتحمل فيه مسئوليته.

ومن خلال هذا السرد الموجز للتشريعات فى شأن المعاقين نلاحظ التغير الكبير الذى أحدثته هذه التشريعات فى مجال رعاية المعاقين فى الجماهيرية، إذ أُنشئ العديد من المؤسسات والمراكز المتخصصة فى رعاية المعاقين وتعليمهم وتأهيلهم فى مختلف بلديات الجماهيرية ومن بين هذه المؤسسات نذكر الآتى:

1 ـ مركز إعادة تأهيل المعاقين ببنغازى:

تم إنشاؤه عام 1983 م وهو يقدم خدمات لحوالى 300 معاق ويهدف هذا المركز إلى تأهيل وتوجيه المعاقين اجتماعياً ونفسياً، وذلك لمساعدة المعاق على التكيّف الاجتماعى والنفسى إلى جانب تقديم الخدمات الطبية والتعليمية والترفيهية للمقيمين، ويضم المركز قسماً للإيواء وعيادات طبية للكشف وورشاً للأطراف الصناعية وملاعب ومرافق للنشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى والترفيهى.

2 ـ مركز إعادة تأهيل المعاقين بطرابلس:

وهو أحد مراكز إعادة التأهيل التى تضمنتها خطة التحول 85/81 م وقد تم الانتهاء من إنجاز مشروع هذا المركز فى 1983/8/28 م ويقدم المركز خدماته لعدد

---

(22) صندوق الضمان الإجتماعى، القانون رقم (5) لسنة 1987 بشأن المعاقين وقرار اللجنة الشعبيّة العامة رقم 460 لسنة 1987 بتشكيل اللجنة الوطنيّة لرعاية المعاقين وتنظيم ممارسة عملها، مطابع الثورة العربية / طرابلس، الصفحات 8، 11.



300 معاق، كما يهدف المركز إلى تقديم خدمات نفسية واجتماعية إلى جانب تأهيل المعاقين مهنياً فى مهن تتناسب وقدراتهم.

3 - **مصحّات للمتخلفين عقلياً في كل من العزيزية ومسة:**

تم إنشاء مصحتين للأطفال المتخلفين عقلياً فى كل من مسة ببلدية الجبل الأخضر والسوانى ببلدية العزيزية وذلك بغرض العناية بالمتخلفين عقلياً من صغار السن ورعايتهم صحياً واجتماعياً ونفسياً، إلى جانب توفير الخدمات التعليمية المناسبة التى تتلاءم ودرجة ذكاء هؤلاء الأطفال وأيضاً تقديم خدمات العلاج الطبيعى والخدمات الترويحية والترفيهية للنزلاء من الأطفال.

4 - **معهد البيان للصم ببنغازي:**

إحدى المؤسسات الاجتماعية التى تمّ إنشاؤها عام 1973 م والتى تقدم خدمات تعليمية وعلاجية للأطفال المصابين بالصمم ومن بين نشاطات هذا المعهد إجراء الفحوص وقياس السمع وتقديم الأجهزة التعويضية إلى جانب إعداد الأطفال إعداداً يمكنهم من المشاركة فى المجتمع.

5 - **معهد التربية الذهنية بجنزور:**

ويعنى بالأطفال المتخلفين عقلياً الذين لا يقل مستوى ذكائهم عن 50 درجة ولا تزيد أعمارهم الزمنية عن خمسة عشر عاماً، ويؤدى هذا المعهد العديد من الخدمات التعليمية والرعاية الصحية وتدريب الأطفال على بعض الأعمال اليدوية المناسبة لدرجة ذكائهم كما يقوم المعهد بإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية عن المتخلفين عقلياً وظروفهم الأسرية.

6 - **جمعية الكفيف ببنغازي:**

وهى مؤسسة أهلية يشرف عليها الضمان الاجتماعى وقد تم إنشاؤها عام 1961 م تهدف إلى رعاية المكفوفين مهنياً واجتماعياً وتقوم بتقديم خدمات تعليمية وتدريب وتأهيل المكفوفين على بعض الصناعات كالسلال والفرش والخيزران ومشتقاته، وأيضاً تأهيل عاملى مقاسم الهواتف، كما تقوم بتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من المكفوفين.

7 - **جمعية النور للمكفوفين بطرابلس:**

وهى أيضاً جمعية أهلية أسست عام 1962 م. تهدف إلى تقديم الرعاية



الاجتماعية والخدمات التعليمية وتأهيل المكفوفين وتدريبهم على صناعة الخيزران والفرش، وتقوم بتوفير الأعمال المناسبة للمؤهلين من المكفوفين إلى جانب الاهتمام بأسر المكفوفين وتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين منهم.

هذه فقط بعض المؤسسات الاجتماعية وهناك مؤسسات أخرى تمّ إنجازها، وبعض آخر ما يزال تحت الإنجاز وهى جميعها تهدف إلى العناية بالمعاقين وتوفير ما يحتاجونه من رعاية وإعداد.

ثانيا: رعاية الأسرة في الجماهيرية:

عندما زارت بعثة الأمم المتحدة ليبيا فى بداية الخمسينات كان من بين ملاحظات رئيس البعثة بنجامين هيجنز B. HIGGINS أن ليبيا لها مصدر رئيسى وحيد وهو المواهب الكامنة للشعب الليبى(23)، وكان يشير بذلك إلى ضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية الليبية لعدم توفر موارد طبيعية فى ذلك الوقت. فلا شك أن الموارد البشرية تلعب الدور الأساسى فى تنمية المجتمع وتقدمه، لذلك لا بد لأى مجتمع من الاهتمام بموارده البشرية اهتماماً جيداً إذا ما أراد تحقيق مستويات متقدمة فى مجالات التنمية المختلفة. فبدون الموارد البشرية «لا يمكن كشف الموارد المادية ولا تنميتها وتطويرها ولا الاستفادة منها وتسخيرها فى خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»(24) والأسرة فى المجتمع العربى الليبى ـ كما فى أغلب المجتمعات ـ هى المصدر الذى يزود المجتمع بالموارد البشرية. ويتمثل أحد جوانب الاهتمام بالموارد البشرية فى الاهتمام بمصدر هذه الموارد. فقد نص الإعلان الدستورى الذى صدر بعد قيام الثورة ببضعة أشهر على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية». والرعاية الاجتماعية للأسرة تعنى بمفهومها الواسع «كل الأنشطة والخدمات المباشرة وغير المباشرة التى تهدف إلى رفاهية الأسرة»(25)ولما كانت هذه الأنشطة المتمثلة فى خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، . . . إلخ، قد تمّ تناولها فى أماكن أخرى

---

(23) D.Higgins, The Economic and Social Developpment - of Libya, United Nations, New York, 1953, P. 6.

(24) عمر محمد التومى الشيبانى، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1973ص. 14.

(25) اقبال محمد بشير، اقبال ابراهيم مخلوف وسلمى جمعة، ديناميكية العلاقات الأسرية: دراسة عن الخدمة الإجتماعية، ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، بدون تاريخ، صفحة 65.





من هذا الكتاب. فالحديث هنا سيتركز أساساً على التشريعات التى تهدف إلى رعاية الأسرة وخاصة الطفل والمرأة مع الإشارة إلى دور الرعاية الاجتماعية التى تتولى رعاية مَن لا راعى لهم.

أ ـ الأسرة والطفولة:

تعتبر الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع، والمحيط الأول الذى يتفاعل معه الطفل ويتشرب منه الكثير من القيم والمعايير، وفيه يتحول من مجرد كائن عضوى إلى كائن اجتماعى، وقد أوضح الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة أهمية الأسرة فاعتبرها مهد الفرد ومنشأه ومظلته الاجتماعية ودعا إلى الاهتمام بها ورعايتها لأن «أى وضع أو ظرف أو إجراء يؤدى إلى بعثرة الأسرة أو اضمحلالها وضياعها هو وضع غير إنسانى وغير طبيعى بل هو ظرف تعسفى. . . فالمجتمع المزدهر هو الذى ينمو فيه الفرد فى الأسرة نمواً طبيعياً وتزدهر فيه الأسرة ويستقر الفرد فى الأسرة البشرية. . . أى الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له»[26]

وجاءت هذه المقولات لتؤكد أهمية الأسرة فى المجتمع وحق الفرد فى أن ينشأ فى أسرة طبيعية فيها أمومة وأبوة وأخوة.

ويتجلى أحد مظاهر الاهتمام بالطفولة فى الجماهيرية فى إصدار التشريعات التى تهدف إلى حماية ورعاية هذه الفئة ويوجد فى الجماهيرية العديد من التشريعات التى لها علاقة بصورة أو بأخرى بموضوع رعاية وحماية الطفولة غير أن المجال لا يتسع لمراجعة جميع هذه التشريعات ولذلك سنعرض هنا بعض النماذج فقط لإلقاء الضوء عليها.

من بين التشريعات التى صدرت بعد قيام ثورة الفاتح 1969 م والتى لها علاقة فى بعض موادها بالطفولة والأحداث قانون العمل رقم 88 لسنة 1970. فقد نصت المادة 92 من هذا القانون على أنه «لا يجوز استخدام الأحداث أو السماح لهم بدخول أمكنة العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة»[27]وهكذا تمّ رفع السن الأدنى للعمل إلى خمس عشرة سنة بدلاً من اثنتى عشرة سنة فى القانون السابق. وقد منع القانون

---

(26) معمر القذافى، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، الركن الإجتماعى للنظرية العالمية الثالثة، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبيّة للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيريّة 1979م. صفحة 16 ـ 17.

(27) محمد عبد المطلب أحمد، شرح قانون العمل الليبى، الطبعة الأولى بدون الناشر أو مكان النشر، 1970، صفحة 347.



منعاً مطلقاً تشغيل الأحداث أو حتى مجرد دخولهم أماكن العمل قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة. أما الأحداث الذين تقع أعمارهم فيها بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة فقد سمح لهم المشرع بالعمل ولكن بقيود وشروط خاصة وفى بعض الصناعات والأعمال التى تحدد من قبل جهات الاختصاص ومنعهم من العمل فى بعض الأعمال الأخرى التى قد تؤثر على نموهم الجسمى أو العقلى. فمن الشروط التى تهدف إلى حماية الأحداث الذين تقع أعمارهم فيها بين 15 ـ 18 سنة فى حالة اشتغالهم ما يلى: (28)

1 ـ أن يكون تشغيلهم فى الأعمال والصناعات التى تحددها جهات الاختصاص.

2 ـ أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم هو ست ساعات فى اليوم مع عدم جواز تشغيل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة.

3 ـ عدم جواز تشغيل الأحداث فيها بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً.

4 ـ عدم جواز تشغيل الأحداث أى ساعات إضافية.

5 ـ عدم جواز تجميع أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية المستحقة للحدث بل لا بد أن يتمتع بها الحدث فى حينها.

وكذلك فرق القانون بين مدة الإجازة السنوية المستحقة للأحداث والراشدين، إذ جعل هذه المدة أطول بالنسبة للأحداث، وبهذا نرى أن القانون الذى صدر سنة 1970 قد اهتم بالأطفال والأحداث وراعى ظروفهم الخاصة والمرحلة التى يمرون بها، فحرص على منع استغلالهم بحيث يمنع استخدامهم مطلقاً قبل بلوغهم الخامسة عشرة من العمر وقيد مثل هذا الاستخدام لبقية الأحداث بقيود وشروط معينة تهدف فى مجملها إلى حمايتهم ورعايتهم من الاستغلال السيئ للأحداث الذى يوجد فى كثير من الدول النامية.

ونجد أن ما يتعلق بالطفولة فى قانون الضمان الاجتماعى رقم 13 لسنة 1980 م قد تركز فى الرعاية الاجتماعية والمنافع العينية التى يوفرها للأطفال الذين لا راعى ولا مأوى لهم إيماناً بأن الأسرة هى المكان الطبيعى لإيواء ورعاية الأطفال وعملاً بمقولة «أما الذين لا أسرة لهم ولا مأوى فالمجتمع هو وليهم. ولمثل هؤلاء فقط يضع المجتمع دور الحضانة وما إليها»(29) فقد جاء فى المادة 29 من هذا القانون أن من بين خدمات الرعاية الاجتماعية التى يقدمها الضمان الاجتماعى ما يلى(30):

(28) نفس المرجع السابق، صفحة 347 ـ 348.

(29) معمّر القذافى، المرجع السابق، صفحة 43.

(30) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعى، قانون الضمان الإجتماعى رقم 13 لسنة 1980م. بنغازى، 1980، صفحة 24.



1 ـ رعاية من لا راعى لهم من الأطفال فى دور الحضانة الإيوائية ورياض الأطفال الإيوائية.
2 ـ رعاية من لا راعى لهم من البنين والبنات فى دور الرعاية الخاصة بهم.
3 ـ رعاية العجزة والمعوقين فى الدور الخاصة بذلك.
4 ـ رعاية الأحداث من الجنسين فى دور تربية الأحداث وفى دور توجيه المرأة.

ومن بين الخدمات الاجتماعية التى يقدمها قانون الضمان الاجتماعى «الرعاية الاجتماعية للفرد والأسرة بما تقتضيه من جميع البيانات والإحصاءات وبحث المشكلات الاجتماعية. . . الاهتمام بشئون الطفولة ورعاية حقوق الأطفال فى المجتمع الليبى تنفيذاً لمقولات الكتاب الأخضر والإعلان العالمى لحقوق الطفل»[31] وسنلقى لمحة مبسطة عن هذا الدور والخدمات التى توفرها بعد قليل.

ومن مظاهر الاهتمام بالطفولة أيضاً صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 532 لسنة 1981 م بتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة برئاسة أمين صندوق الضمان الاجتماعى وعضوية مندوبين عن مجموعة من الأمانات ذات العلاقة بالطفولة وعدد من المهتمين برعاية الطفولة. وبحسب ما جاء فى قرار تشكيلها تتمثل مهام اللجنة فى العمل على تحقيق ما يلى:[32]

أ - التخطيط على مستوى الجماهيرية بالتعاون مع البلديات حتى تحقق الخدمات المتعلقة بالطفولة الهدف الذى وضعت من أجله.
ب - التنسيق بين الأجهزة المختلفة فى مجال رعاية الطفولة تلافياً للازدواجية والتكرار.
جـ - متابعة البرامج الموضوعة فى هذا المضمار والتحقق من تنفيذها بالشكل المطلوب.
د - إجراء دراسات شاملة لتقييم الوضع الراهن للطفولة من مختلف الجوانب الاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية وربط الخطط بنتائج هذه الدراسات والعمل على ربط خطة الطفولة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
هـ - التعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة برعاية الطفولة وتبادل المعلومات والخبرات معها.

---

(31) نفس المرجع السابق صفحة 85.
(32) أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الرابع، طرابلس، 1983م. صفحة 346 ـ 347.



و - جمع الاحصائيات والبيانات.

ز - إقتراح الأسس اللازمة لإصدار التشريعات المتعلقة بالطفولة ووضع الأنظمة المناسبة لها فى ضوء نتائج البحوث والدراسات المختلفة والتى تجرى فى هذا الخصوص.

حـ - إقتراح البرامج الوقائية اللازمة لضمان إيجاد وتنشئة طفولة سليمة خالية من الأمراض والإعاقات الجسدية والانحرافات النفسية والاجتماعية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فى هذا المجال ومتابعة تنفيذها.

ومن بين الأعمال المهمة التى أعدتها اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة فى سبيل تحقيق بعض الأهداف المذكورة أعلاه «مشروع ميثاق حقوق الطفل العربى الليبى» الذى سيعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشته، وبناء على مقدمته فإن مشروع ميثاق حقوق الطفل العربى الليبى قد جاء مستنداً على:

1 ـ تعاليم الدين الإسلامى الحنيف.

2 ـ الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة.

3 ـ ميثاق حقوق الطفل العربى الصادر عن مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب بتاريخ 8 ـ 1982/12/10 م.

4 ـ الإعلان العالمى لحقوق الطفل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1959/11/20 م.

وقد جاء هذا المشروع فى مجمله مؤكداً على ما تضمنه الإعلان العالمى لحقوق الطفل وميثاق حقوق الطفل العربى ومقولات النظرية العالمية الثالثة المتعلقة بالأمومة والطفولة. وتناول مشروع الميثاق فى بدايته تعريف الطفولة التى حددها كما يلى:[33]

> **«الطفولة مرحلة من عمر الإنسان تبدأ من ولادته حتى إتمامه سن الخامسة عشرة وهى المرحلة الأساسية فى بناء الفرد الذى يتأثر حتماً بعوامل الوراثة والبيئة. وتتطلب هذه المرحلة عناية خاصة كى يتحقق النمو المتكامل للطفل ويكتسب الشخصية السوية».**

ومن هذا يتضح أن مشروع الميثاق قد أخذ موقفاً وسطاً فى تحديده لمفهوم الطفولة «تضم جميع الأعمار ما بين المرحلة الجنينية (مرحلة ما قبل الولادة) ومرحلة الاعتماد على

---

(33) اللجنة الوطنيّة الدائمة لرعاية الطفولة، مشروع ميثاق حقوق الطفل العربى الليبى، أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعى، طرابلس 1984، صفحة 18 ـ 19.



النفس[34]. ولا بالمعنى الضيق الذى يحدد الطفولة بالمرحلة التى تبدأ من السنة الثانية للميلاد وتستمر حتى السنة الثانية عشرة[35]. وقد جاء هذا المشروع متضمناً لأربع فئات من الحقوق التى أكد على ضرورة تحقيقها للأطفال وهى:

أ - حقوق الطفل فى التنشئة الأسرية والرعاية الاجتماعية وهنا تضمن الميثاق مجموعة من المبادئ والأسس التى تهدف إلى رعاية ورفاهية الطفولة فاعتبر أن الأسرة هى البيئة الأولى للطفل وعلى المجتمع دعم الأسرة والمحافظة عليها، وأن الطفل تربيه أمه والمجتمع هو ولى الأطفال الذين لا أسرة لهم ولا مأوى. كما أكد على توفير دور الحضانة لأطفال الأمهات العاملات وأن تكون التنشئة الاجتماعية قائمة على مبادئ الدين الإسلامى وتراث المجتمع وقيمه.

ب - حقوق الطفل فى الرعاية الصحية. وتضمن الميثاق تحت هذا العنوان ثلاث عشرة نقطة تؤكد على أهمية الرعاية الصحية للطفل والأم ومنها أن:[36]

> **«الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية حق مقرر فى المجتمع لكل طفل ولكل حامل ومرضع، ولكل أم تربى أطفالاً. ويجب أن تؤدى هذه الخدمات الصحية بصورة تكفل سلامة الطفولة والأمومة، وحماية الأطفال والأمهات من مختلف المراحل من العلل والأمراض وعلاجهم منها حتى تنشأ الأجيال المقبلة قوية البنية صحيحة الجسم سليمة العقل».**

كما تناول هذا القسم أهمية التوعية الصحية والتطعيم والكشوفات الدورية والصحة والتغذية المدرسية والصحة النفسية للأطفال ورعاية المعوقين منهم.

جـ - حقوق الطفل فى التعليم والتربية. وفى هذا القسم يؤكد الميثاق على حق الطفل فى تلقى التعليم الأساسى المجانى الذى يتناسب وقدراته العقلية واستعداده الطبيعى وعلى الاهتمام برياض الأطفال والبرامج التعليمية وعلى الرعاية الخاصة فى هذا المجال للأطفال الموهوبين والمعوقين والمتخلفين دراسياً.

د - حقوق الطفل فى الحماية التشريعية والقضائية وهذه مجموعة من القواعد العامة

---

(34) جهاد الخطيب وعبدالله الخطيب، حقوق الطفل فى التشريع الأردنى: تحليل للبعدين النفسى والإجتماعى، مركز البحوث والدراسات الإجتماعيّة، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان 1980م. صفحة 10.

(35) روبيرت شال واليزابيت هال كما ذكر فى: عبد السلام بشير الدويبى، المدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1985، صفحة 18.

(36) اللجنة الوطنيّة الدائمة لرعاية الطفولة، المرجع السابق، صفحة 22.



التى تهدف إلى حماية الأطفال من الإهمال والاستغلال ولو كان ذلك من جانب أسرهم كما تهدف إلى حماية ورعاية الفئات الخاصة من الأطفال كمجهولى الأبوين والأيتام والجانحين ومساعدتهم على الاندماج والتكيف مع المجتمع. كما نوّه الميثاق بأهمية الدراسات والبحوث الاجتماعية سواء بالنسبة لإصدار التشريعات الخاصة بالطفولة أو معالجة قضايا الأحداث الجانحين والأطفال عموماً

2 - مركز رعاية الأمومة والطفولة:

لا شك أن إصدار التشريعات الخاصة بالطفولة خطوة مهمة فى سبيل رعاية الطفل ولكن رعاية الطفولة لا تتحقق بمجرد إصدار هذه التشريعات بل لا بدّ أن يتبع ذلك بالتطبيق الفعلى. والطفولة فى الجماهيرية تتلقى فى الوقت الحالى فعلاً الرعاية الصحية والتعليمية بالمجان بالإضافة إلى العديد من الخدمات الرياضية والترفيهية. أما خدمات الأمومة والطفولة فتهدف بصفة عامة إلى رفع مستوى السلامة والكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل. وقد اعتبرت الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة فى الجماهيرية رعاية الأمومة على أنها عملية مستمرة أى أنها تبدأ الرعاية للأم فى طفولتها وقبل الزواج والحمل وتستمر أثناء الحمل والولادة وذلك على اعتبار أن صحة الطفل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة أمه. فمثلاً يشمل برنامج رعاية الحامل تسجيلها ورصد التاريخ الصحى العام لها. وتاريخ الحمل والولادة والتاريخ الغذائى والكشف الطبى والاختبارات العملية والإشراف الغذائى والزيارات المنزلية للحامل والتثقيف والتوعية الصحية لها[37]. ويشمل برنامج رعاية الطفولة ما يلى:[38]

أ - التاريخ الصحى للطفل... ويجب أن يكون مفصلاً ومستمراً وشاملاً للمعلومات العامة عن أسرة الطفل وعن نموه وتطوره والأمراض التى أصابته.

ب - الكشف الطبى على الطفل.. ويهتم هذا الكشف بتقويم نمو الطفل وصحته العامة.

جـ - تقييم الحالة الغذائية للطفل بمتابعة وزنه وتسجيله بصفة دورية فى عيادة الأطفال الأصحاء واكتشاف أى سوء تغذية مبكراً وعلاجه وتزويده بالعناصر الغذائية اللازمة والفيتامينات حسب الحاجة.

د - الارشاد التوقعى ويعنى التوعية للأم بما سيحدث فيما يتعلق بنموه وتطوره

(37) قسم رعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لصحة المجتمع، أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة، الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة بالجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ، صفحة 2 ـ 4.

(38) نفس المرجع السابق، صفحة 5.



وحاجاته الصحيّة والغذائيّة واعطاءها الإرشاد اللازم لمواجهة الظروف المستقبليّة المرتبطة بالتغيرات التى ستطرأ على الطفل. . .

هـ الفحوص المعملية وتشمل البول وقياس هيموجلوبين الدم.

و- الزيارات المنزلية لاستكمال الرعاية الصحية للطفل ودراسة أسباب المشاكل الصحية وعلاجها في بيئة الطفل.

ز- الرعاية الطبّية وتعمل على توفير وسائل العلاج للطفل لاستعادة صحته وسرعة شفائه مما يلم به من أمراض ويهدف برنامج الرعاية إلى الإكتشاف المبكر للحالات المرضية وعلاجها الفورى فى أدوارها الأولى.

ح- التحصين ضد الأمراض المعدية. .

وتنفيذاً لهذه السياسة نحو تحقيق الرعاية الجيِّدة للأمومة والطفولة أخذت إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة فى الإزدياد المستمر والإنتشار فى أنحاء الجماهيريّة كافّة بفضل الجهود التى تبذلها أمانة الصحة فى هذا الخصوص ويبيِّن الجدول (8-20) تطور عدد مراكز الأمومة والطفولة والعاملين بها خلال السنوات الأولى للثورة.

جدول رقم (8 / 20)

تطور عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعاملين بها 68 - 1976 م بيان المراكز والقوى العاملة بها (39).

سنة 68	سنة 72	سنة 74	سنة 75	سنة 76	
عدد مراكز الأمومة والطفولة	31	63	93	93	108
عدد الزائرات الصحيات	-	29	273	273	280
عدد القابلات	-	18	105	125	141
عدد مساعدات المرضات	73	162	129	139	177

ويلاحظ من الجدول أن عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة قد تضاعف فى فترة قصيرة إذ وصل هذا العدد إلى 63 مركزاً فى سنة 1972 ثم ازداد هذا العدد بنسبة 71٪ ليصبح 108 فى سنة 1976 م وبالمثل قفز عدد مساعدات المرضات من 73 فى سنة 1968 م إلى 162 فى سنة 1972 م. أما عدد الزائرات الصحيات فقد ازداد

(39) اللجنة العليا للإعداد للعام الدولى للطفولة، أمانة الضمان الإجتماعى، الطفولة فى الجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ، صفحة 16.



بحوالى عشرة أضعاف فيما بين 1972 م و1976 م وكـذلك ازداد عـدد القابـلات بحوالى ثمانية أضعاف فى المدة نفسها وهذه من المؤشرات التى تدل على مدى الاهتمام بخدمات الأمومة والطفولة اللازمة لرعاية هذه الفئة.

جدول رقم (9 - 20)

تطور بعض خدمات مراكز رعاية الأمومة والطفولة فيما بين 1969 - 1976

السنة	الزيارات للمراكز	الزيارات المنزلية	الوجبات الغذائية	إجمالي جرعات التحصين
1969	889337	28176	1443306	245891
1970	842910	33560	598500	804170
1971	1046519	25232	740830	340980
1972	1318185	56175	167150	705883
1973	1361522	65540	191197	663973
1974	956081	100566	216975	641869
1975	1082345	119075	302802	738971
1976	1205023	1211511	383719	784142

وإذا ما أردنا إلقاء نظرة على تطور الخدمات التى قدمتها مراكز رعاية الأمومة والطفولة خلال السنوات الأولى للثورة أمكننا أن نشير إلى الجدول رقم (9/ 20).[40]

فالزيارات التى تمت لمراكز رعاية الأمومة والطفولة وزيادة الوعى الصحى بين المواطنين قد ازدادت بنسبة 36٪ فيما بين سنتى 1969م و1976م بينما ازدادت الزيارات المنزلية التى تهدف إلى خدمة الأمهات والأطفال فى بيوتهن بنسبة كبيرة جداً وصلت حوالى 4200٪ إذ وصل عدد هذه الزيارات فى سنة 1976 م إلى 1211511 أو ما يعادل عدد هذه الزيارات فى سنة 1969 م حوالى 43 مرة. كما ازدادت جرعات تحصين الأطفال بأنواعها المختلفة بنسبة 219٪ فى ذات الفترة. أما الوجبات الغذائية من الحليب المجانى فقد انخفضت بنسبة 73٪ مما يدل على تحسن الأوضاع الاقتصادية العامة وقلّة المحتاجين من الأطفال لمثل هذه الوجبات المجانية. ونتيجة لزيادة الاهتمام بالطفولة والأمومة وزيادة الوعى بين المواطنين فقد زادت نسبة الولادات التى تتم تحت الإشراف الطبى بالمؤسسات الصحية بالجماهيرية من 21,2٪

(40) نفس المرجع السابق، صفحة 17.



فى سنة 1969 م إلى 65,6٪ فى سنة 1976م وإذا كانت هذه المعلومات تمثل نبذة مبسطة عن مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعاملين بها وبعض الخدمات التى قدمتها هذه المراكز خلال السنوات الأولى للثورة فإن عدد هذه المراكز قد تطور بصفة مستمرة خلال جميع السنوات التى تمكنا من الحصول على البيانات المتعلقة بها كما يتضح من الجدول (20/10). ففى ما بين 1976 م و1981 م ازداد عدد المراكز من 108 إلى 168 أى بنسبة زيادة قدرها 55,5٪ من سنة الأساس أما إذا نظرنا إلى كامل الفترة التى يغطيها الجدول رأينا عدد المراكز قد ارتفع من 31 فى سنة 1969 م ليصل إلى 248 مركزاً فى سنة 1985 م، أى بزيادة قدرها 700٪ من سنة الأساس. وهنا تجدر الإشارة إلى أن خدمات رعاية الأمومة والطفولة لا تقتصر على هذه المراكز وإنما تقدم أيضاً من خلال مؤسسات صحية أخرى كوحدات الرعاية الصحية الأساسية التى تمّ تناولها ضمن قطاع الصحة. (أنظر شكل رقم (1 ـ 20).

جدول رقم (10 - 20)[40]

تطور إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة في الجماهيرية 1969 - 1985 م

السنة	العدد	السنة	العدد
1969	31	1978	112
1970	48	1979	127
1971	59	1980	148
1972	71	1981	168
1973	85	1982	188
1974	94	1983	208
1975	96	1984	228
1976	108	1985	248
1977	110	-	-

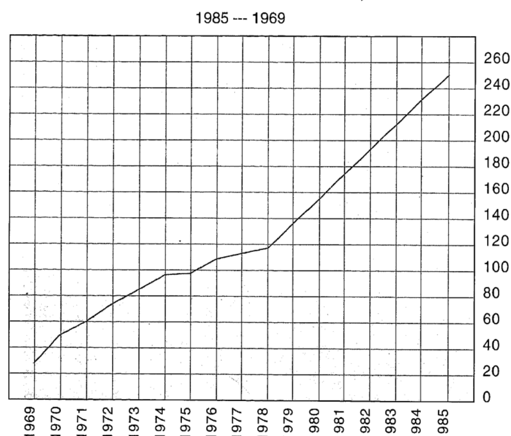
(41) اللجنة الشعبيّة العامة للصحة، الصحة بالجماهيريّة للجماهير، واللجنة الشعبيّة العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981 ـ 1985م، الجزء الثانى.



شكل رقم (1 - 20)

تطوّر إعداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة

1969 --- 1985



3 - مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية:

وهى مؤسسات اجتماعية تابعة للضمان الاجتماعى وتقدم خدماتها بالمجان للأمهات والفتيات والأطفال من سن 3 إلى 6 سنوات. وتهدف هذه المراكز إلى[42]:

1 ـ توعية الأمهات والفتيات اللائى فى سن الزواج اجتماعياً وصحياً وثقافياً على أساليب الحياة الزوجية والأسرية الناجحة وأسس تربية الأطفال ورعايتهم.

2 ـ تدريب الأمهات والفتيات على بعض الحرف التى تمكنهم من زيادة دخل الأسرة

(42) أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى، منجزات أمانة الشئون الإجتماعية والضمان الإجتماعى طرابلس، 1978، ص 24 ـ 25.







ورفع مستواها الاقتصادى كالخياطة والتفصيل والتطريز والتريكو والتدبير المنزلى تحت إشراف مدربات متخصصات.

3 ـ تقديم خدمات الرعاية المختلفة لأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض وأطفال الأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل.

4 ـ التعاون مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والعمل على حل مشاكل الأسرة الليبية والعمل على دعمها وحمايتها كما تقوم المراكز بعمليات توعية وتثقيف للمجموعات السكنية التى تحيط بها.

وقد تطور عدد مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية من ستة مراكز فى سنة 1972 م تقدم خدماتها لحوالى 600 من الأمهات والفتيات والأطفال إلى تسعة عشر مركزاً فى سنة 1978 تخدم حوالى 4904 من الفئات المذكورة. وفى سنة 1979 م «أصبح النظام المعمول به بالنسبة لتلك المراكز هو برنامج الصناعات الصغرى والتقليدية لتصبح هذه المراكز مراكز إنتاج وتدريب فى الوقت نفسه بالإضافة إلى مساهمتها فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الاستهلاكية المختلفة بالبلديات»[43].

4 – دور الحضانة الإيوائية للأطفال:

وإذا كانت مراكز رعاية الأمومة والطفولة تقدم خدماتها لجميع فئات الأطفال والأمهات فإن هناك فئات من الأطفال الذين يحتاجون إلى إيواء كامل ورعاية خاصة نظراً لظروفهم الاجتماعية. ولما كان المجتمع فى الجماهيرية هو العائل لمن ليس له مأوى أو عائل وهو الراعى لكل من تقعد به ظروفه الشخصية أو الإجتماعية عن رعاية نفسه وجدنا بعض المؤسسات كدور الحضانة الإيوائية للأطفال ودور رعاية البنين والبنات موجهة خصيصاً لخدمة أكثر فئات الأطفال حاجة للرعاية.

وتعتبر دور الحضانة الإيوائية للأطفال من المؤسسات الاجتماعية المجانية لإيواء الأطفال من الجنسين من الميلاد وحتى السن السادسة. وبما أن الأسرة هى المكان الطبيعى لتنشئة وتربية ورعاية الأطفال فإن الإيواء فى هذه الدور يقتصر على الأطفال الذين لا أسر طبيعية لهم والذين تحول ظروفهم الأسرية دون تقديم الخدمات اللازمة

---

(43) اللجنة الشعبيّة العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981 ـ 1985، الجزء الثانى، طرابلس، بدون تاريخ، ص 230.



لرعايتهم وتتمثل أهداف دور الحضانة فى الآتى[44]:

1 ـ إيواء الأطفال من الجنسين من سن الولادة وحتى نهاية السادسة ممن تثبت حاجتهم إلى الرعاية الاجتماعية وتنطبق عليهم شروط القبول.

2 ـ قبول الأطفال اللقطاء لتوفير الرعاية العاجلة لهم وذلك حماية لهم من التعرض لأى نوع من الحرمان.

3 ـ تربية الأطفال فى جو تتوفر فيه شروط الصحة والرعاية الخلقية والدينية والاجتماعية.

4 ـ تشجيع المواطنين وتمكين الأسر ممن تتوفر فيهم شروط كفالة وحضانة الأطفال حتى تضمن لهم حياة أسرية أقرب إلى حياة الأسرة الطبيعية.

5 ـ متابعة سلامة تنشئة الأطفال داخل الأسر الكفيلة.

جدول رقم (11 - 20)*

يبين بعض دور الرعاية الاجتماعية للأطفال وعدد نزلائها في سنتي 1976 م و 1988 م

السنة	دور الحضانة الإيوائية للأطفال		دور رعاية البنين والبنات؛		دور تربية وتوجيه الأحداث	
	عدد الدور	عدد النزلاء	عدد الدور	عدد النزلاء	عدد الدور	عدد النزلاء
1976م	3	313	7	833	2	117
1988م	6	274	9	370	5	259

* تم تجميع البيانات الواردة فى هذا الجدول من:

1 ـ الادارة العامة للتخطيط والمتابعة، امانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعى، دليل الاحصاءات الاجتماعية 3، طرابلس، 1976 م، جدول رقم 28 صفحة 67 وجدول رقم 42 صفحة 83 وجدول رقم 68 صفحة 103.

2 ـ ادارة الرعاية الاجتماعية، صندوق الضمان الاجتماعى، احصائية تبين توزيع المؤسسات الاجتماعية ومراكز المعاقين وعدد النزلاء فى الجماهيرية فى سنة 1988 م.

(44) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى، مجموعة التشريعات الإجتماعية، طرابلس، بدون تاريخ، ص 22.



6 ـ تقديم الخدمات المختلفة لبعض أسر الأطفال بقدر ما تسمح به إمكانيات المؤسسة.

وفى سنة 1976 م كان عدد دور الحضانة ثلاثاً فى كل من طرابلس وبنغازى ومصراتة ثم تضاعف هذا العدد فى سنة 1988 م إذ أصبحت هذه الدور موجودة أيضاً فى بلديات الجبل الأخضر والزاوية وسبها وبذلك اتسعت دائرة الخدمات لمثل هؤلاء الأطفال المهملين والمحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية.

5 – دور الرعاية الاجتماعية للبنين والبنات:

أشرنا إلى أن دور الحضانة الإيوائية للأطفال تقوم برعاية من لا راعى لهم من الجنسين من الولادة وحتى سن السادسة، أما بعد هذه السن فيتم توجيه الذكور إلى دور رعاية البنين بينما توجه الإناث إلى دور رعاية البنات. إذن فهذه الدور تقوم بإيواء ورعاية البنين والبنات من 6 سنوات إلى 18 سنة ممّن لا تتوفر لهم الرعاية الأسرية إما لعدم وجود الأسرة الطبيعية أصلاً أو لعدم قدرة هذه الأسرة على توفير الرعاية اللازمة. وتتمثل أغراض هذه الدور فى[45]:

1 ـ توفير الرعاية الاجتماعية للنزلاء من الجنسين ممن تنطبق عليهم شروط القبول.
2 ـ إعداد النزلاء فى جو تتوافر فيه شروط الصحة والرعاية الخلقية والدينية والتربوية والاجتماعية بما يكفل لهم الاسهام فى بناء الوطن وتحمل مسئولياتهم بكفاءة.
3 ـ تقديم خدمات اجتماعية لأسر النزلاء بقدر ما تسمح به إمكانيات المؤسسة وذلك رغبة فى تحسين الجو الأسرى وتوعيته لتهيئة الجو الملائم لنشأة النزيل.

ويتضح من الجدول رقم (11/ 20) أنه رغم زيادة عدد دور الحضانة الإيوائية للأطفال ودور رعاية البنين والبنات واتساع الرقعة الجغرافية التى تتوفر فيها هذه الرعاية إلا أن مجموع نزلاء هذه الدور فى سنة 1988 م (644) قد نقص بما يقرب من النصف عن مجموع النزلاء فى سنة 1976 م (1196) وذلك دلالة على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة واتجاه المواطنين إلى كفالة الأطفال من هذه الدور وبالتالى قلة من هم فى حاجة إلى رعاية خارج الأسرة الطبيعية.

6 – دور تربية وتوجيه الأحداث:

وكانت هذه الدور تسمى باسم اصلاحيات الأحداث إلى أن تم إصدار قانون

---

(45) نفس المرجع، ص. 216.



رقم 159 لسنة 1972 م ونص على أن يستبدل باسم إصلاحيات الأحداث اسم دور تربية وتوجيه الأحداث. وتعنى هذه الدور بتربية وتوجيه الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و18 سنة ورعايتهم الرعاية السليمة طبقاً للأساليب التربوية الحديثة. ولهذا تغيرت دور الأحداث تغيراً جوهرياً بعد ثورة الفاتح من سبتمبر وتحولت من دور عقاب تعامل الأحداث كمجرمين فى السجون إلى دور للتربية والتوجيه التربوى المبنى على نظريات علمية فى المجالين النفسى والاجتماعى[46].
وكانت دور تربية وتوجيه الأحداث مقتصرة على بلديتى طرابلس وبنغازى أما الآن فقد اتسعت الرقعة التى تغطيها خدمات هذه الدور إذ أصبحت متوفرة أيضاً فى بلديات الزاوية والجبل الغربى والنقاط الخمس.

7 - دور رعاية المسنين:

وإذا كانت الدور السابقة تهتم برعاية الأطفال والأحداث فإن دور رعاية المسنين تتولى رعاية من بلغ سن الشيخوخة من الجنسين ممن لا عائل لهم والذين لا تتوفر لهم الرعاية اللازمة فى محيطهم الأسرى. وتهدف هذه المؤسسات الاجتماعية إلى[47]:

1 - إيواء المسنين من الجنسين ممن لا عائل لهم.
2 - رعاية النزلاء فى جو تتوفر فيه الشروط الصحية والرعاية الاجتماعية والترفيهية بما يكفل لهم رفع روحهم المعنوية وإحساسهم بالرضى والاطمئنان.
3 - شغل أوقات فراغ النزلاء واشباع حاجاتهم المختلفة فى هواياتهم وأشياء مفيدة.
4 - العمل على استمرار الصلة بين النزلاء وأسرهم ومساعدتهم على التكيف الاجتماعى.

وفى سنة 1970 م كان عدد هذه الدور اثنتين إحداهما فى طرابلس والأخرى فى البيضاء. تخدم 170 من النزلاء، أما فى سنة 1988 م وحسب ما ورد فى أحد تقارير صندوق الضمان الاجتماعى فتوجد هذه الدور فى بلديات طرابلس وبنغازى والجبل الأخضر وتقدم فى مجموعها خدمات لعدد 160 من النزلاء من الجنسين.

8 - دور حماية وهداية المرأة:

وتقوم هذه الدور بإيواء الجانحات والمعرضات للانحراف من الفتيات والنساء

(46) أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى: المرجع السابق ص 67.
(47) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشئون الإجتماعية والضمان الإجتماعى، المرجع السابق، ص. 240.



وحمايتهن وتوجيههن اجتماعياً ودينياً ونفسياً بقصد إصلاح سلوكهن وتقويمه حتى يتمكن من التكيف مع المجتمع والعودة إلى الحياة فى أسرهن الطبيعية ومن هذه الدور البيت الاجتماعى لحماية المرأة الذى يسعى إلى[48]:

1 ـ توفير الرعاية الاجتماعية للنزيلات وإعدادهن فى جو تتوفر فيه الشروط الصحية والرعاية الخلقية والدينية والنفسية ليكفل لهن تقويم وتهذيب سلوكهن وإمكان تكيفهن مع بيئة المجتمع والأسرة.
2 ـ تعويد النزيلات على ممارسة ألوان من النشاط الإيجابى النافع وغرس روح الحياة الاجتماعية السليمة والتدريب على الأعمال المنزلية والهوايات الفنية المختلفة.
3 ـ تقوية العلاقة الأسرية بين النزيلات وأسرهن والعمل على حل المشكلات وتذليل الصعوبات لتهيئة جو الأسرة لاستقبال النزيلة.

وقد بدئ فى إنشاء هذه الدور لحماية المرأة منذ أواخر السبعينات فى مدينتى طرابلس وبنغازى. أما فى سنة 1988 م فتوجد مثل هذه الدور فى بلديات طرابلس وبنغازى والزاوية والجبل الغربى وتقدم فى مجموعها خدمات لحوالى 99 نزيلة. على أن إيواء النزيلات فى هذه الدور إيواء مؤقت وذلك لأن الهدف النهائى هو تقويم السلوك ثم إعادة النزيلة لتعيش مع أسرتها. وتستعين هذه الدور بالاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين للعمل على تذليل الصعوبات والمساعدة على حل المشاكل التى قد تعترض إعادة تكيّف النزيلة مع المجتمع والأسرة.

9 - الأسرة والمرأة:

لا شك أن ما تقدم عن رعاية الأمومة والطفولة سواء من خلال التشريعات أو مراكز الرعاية المختلفة يعتبر أيضاً رعاية للأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة لأن الطفولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الأمومة التى تختص بها المرأة. ولكن بالإضافة إلى وظيفة الأمومة يقع على كاهل المرأة فى المجتمع العربي الليبى، سواء أكانت هذه المرأة تعمل خارج البيت أم لا، الكثير من الواجبات الأسرية الأخرى. وقد استهدفت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة خلق الظروف الملائمة لحماية المرأة ورعايتها لما يمكن أن تسهم به المرأة من دور إيجابى داخل الأسرة وفى المجتمع بشكل عام. فجاء الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة ليؤكد أن:

«المرأة إنسان والرجل إنسان ليس فى ذلك خلاف ولا شك. إذن الرجل والمرأة

(48) نفس المرجع ص 247.



متساويان إنسانياً بداهة. وأن التفريق بين الرجل والمرأة إنسانياً هو ظلم صارخ ليس له مبرر»[49].

ولكن اختلاف الطبيعة البيولوجية للرجل والمرأة اقتضى أن يكون دور المرأة فى المجتمع غير دور الرجل. فالصيحات التى ترتفع من بعض الأفراد والمؤسسات فى المجتمعات الغربية والتى تدعو إلى المساواة المطلقة بين الرجال والنساء فى كل شىء ما هى إلا تعبير كاذب غير قابل للتحقيق على أرض الواقع الاجتماعى. فمثلاً «أن تجد المرأة نفسها فى ظرف عمل الرجال ذلك جور ودكتاتورية»[50].

أى أن ظروف عمل المرأة يجب أن تختلف عن ظروف عمل الرجل تبعاً لاختلاف الطبيعة البيولوجية.

وجاء فى الإعلان الدستورى أن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر فلا تفرقة بين الرجال والنساء بالنسبة لهذا الحق، ولكن أن يعمل كل منهما فى ظروف تتناسب وتكوينه الطبيعى. وقد استهدف قانون العمل رقم 58 لسنة 1970 م توفير الرعاية والحماية للمرأة العاملة وخلق الظروف المناسبة لها. فقد جاء فى المادة 31 من هذا القانون أنه لا يجوز «التفرقة بين أجر الرجال والنساء»[51] وبذلك حقق مبدأ المساواة فى الأجر بين الجنسين ولما كانت المرأة العاملة تتحمل مسئوليات الأمومة والكثير من الواجبات الأسرية فقد أفرد القانون بعض مواده لتوفير بعض المزايا الخاصة التى تهدف إلى حماية المرأة العاملة وذلك بالتأكيد على ما يلى:[52]

أ - من حيث طبيعة العمل حرّم القانون تشغيل النساء فى الأعمال الشاقة أو الخطرة.

ب - بالنسبة لعدد ساعات العمل حرّم القانون تشغيل النساء أكثر من ثمان وأربعين ساعة فى الأسبوع بما فى ذلك ساعات العمل الإضافى.

جـ - بالنسبة لأوقات العمل حرّم القانون تشغيل النساء ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساءً والساعة السابعة صباحاً إلاّ فى الأحوال والأعمال والمناسبات التى تحدد من قبل جهات الاختصاص.

د - أعطى القانون المرأة العاملة التى ترضع طفلاً الحق فى فترتين إضافيتين فى اليوم

---

(49) معمر القذافى، مرجع سبق ذكره ص 35.

(50) نفس المرجع السابق ص 56.

(51) محمد عبد المطلب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 322.

(52) نفس المرجع السابق، ص 348 ـ 349.



ولمدة ثمانية عشر شهراً لا تقل كل منها عن نصف ساعة لإرضاع وليدها وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل.

هـ - ألزم القانون الجهة التى تستخدم خمسين عاملة فأكثر بتوفير دار للحضانة لأطفالهن.

و - أعطى القانون المرأة العاملة التى أمضت فى عملها سنة أشهر متصلة الحق فى الحصول على إجازة وضع بنصف أجر ولمدة خمسين يوماً وإجازة فى حالة المرض وأن تمدد هذه الإجازة بشرط ألا تتجاوز فى مجموعها ثلاثة أشهر ومنع مطلقاً تشغيل النساء خلال الثلاثين يوماً التالية للوضع.

ز - نص القانون على أن تمتع المرأة العاملة بهذه الحقوق لا يترتب عليه المساس بالحقوق المقررة لها فى قانون التأمين الاجتماعى.

ح - حرّم القانون فسخ عقد العمل أثناء الإجازات، وهذا يتضمن فصل المرأة العاملة أثناء إجازة الوضع.

وفى مجال الزواج والطلاق أكد الركن الاجتماعى للنظرية العالمية الثالثة على «أن الرجل والمرأة لا فرق بينهما فى كل ما هو إنسانى فلا يجوز لأى واحد منهما أن يتزوج الآخر رغم إرادته أو أن يطلقه دون محاكمة عادلة تؤيده أو دون اتفاق إرادتى الرجل والمرأة بدون محاكمة»[53].

وكان القانون رقم 176 لسنة 1972 م بشأن كفالة بعض حقوق المرأة فى الزواج والطلاق قد تضمن بعضاً من هذه المبادئ. فقد نصّت المادة الثانية منه على أنه «لا يجوز للولى أن يجبر المولى عليه على الزواج. ويشترط لعقد الزواج اجتماع رأى الولى والمولى عليه، فإذا بوشر العقد برضا الولى صحّ العقد وإذا انفرد أحدهما بالعقد قبل رضا الآخر كان موقوفاً على إجازته» وقيل فى تفسير ذلك «أن هذا القانون قد أعطى المرأة حق تولى عقد الزواج مخالفاً بذلك ما كان يجرى عليه العمل... وهو عدم جواز تولى المرأة عقد الزواج»[54] وهكذا أصبح من غير الجائز قانوناً أن تجبر الفتاة على الزواج من شخص لا ترغبه بل أوجب القانون استشارة الفتاة فى أمر اختيار شريك حياتها وبذلك ألغى ولاية الاجبار على الفتاة التى كثيراً ما أدت إلى زواج الإكراه. وقد استبدل بالقانون المذكور أعلاه القانون رقم 10 لسنة 1984 م بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما الذى يعتبر أكثر شمولاً من القانون الملغى.

(53) معمر القذافى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(54) سعيد محمد الجليدى، أحكام الأسرة: فى الزواج والطلاق وآثارهما، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م، ص 67.



وقد نصّ هذا القانون الجديد على أن أهلية الزواج تكمل ببلوغ سن العشرين وبذلك رفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتاة من ست عشرة إلى عشرين سنة وفى موضوع الاختيار للزواج نصّ القانون الجديد على ما تضمنه القانون السابق من عدم جواز إجبار الفتاة على الزواج رغم إرادتها كما نصّ صراحة على أنه: «لا يجوز للولى أن يفضل المولى عليها من الزواج بمن ترضاه زوجاً لها» مؤكداً بذلك على عدم جواز الإجبار والإكراه فى الزواج. وفيما يتعلق بالطلاق أعطى القانون حقاً واضحاً للزوجة إذ نصّ على أن الطلاق يقع باتفاق الزوجين على أن يوثق لدى المحكمة المختصة. وإذا لم يتفق الطرفان على الطلاق حق للزوجة ـ كما يحق للزوج ـ أن تتقدم إلى المحكمة المختصة طالبة التطليق.

وفى حالة الطلاق أعطى القانون للأم الحق فى حضانة وتربية أطفالها[55].

ثم جاءت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير التى صدرت عن مؤتمر الشعب العام بتاريخ 88/6/12 م لتؤكد على أهمية الأسرة وعلى المساواة بين الرجل والمرأة فى كل ما هو إنسانى إذ نصّ المبدأ العشرون «أن أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة للإنسان أن ينشأ فى أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة، فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقّة والرضاعة الطبيعية فالطفل تربيه أمه» ونصّ المبدأ الحادى والعشرون على «أن أبناء المجتمع الجماهيرى متساوون رجالاً ونساء فى كل ما هو إنسانى، ولأن التفريق فى الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره، فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأى منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق إرادتيهما، أو وفق حكم محاكمة عادلة، وأنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم أو أن تحرم الأم من بيتها»[56].

وما زالت التشريعات التى تؤكد على أهمية الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية وعلى الحقوق المتساوية للرجل والمرأة تتوالى.

فقد ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية فى بداية هذه السنة 1989 م مشروع قانون تعزيز الحرية الذى أفرد عدة مواد للتأكيد على الحرية فى نطاق الأسرة. فجاء فى

(55) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة الثانية والعشرون 1984، ص 640 ـ 664.

(56) مؤتمر الشعب العام، الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير، البيضاء، 12 ـ 6 ـ 1988م.



هذا المشروع أن لكل إنسان الحق فى تكوين أسرة، وللرجل والمرأة حقوق متساوية فى تكوينها وأنه يترتب على الزواج حقوق متساوية بين طرفين أساسها المحبة والرغبة فى الحياة المشتركة. وفيما يتعلق بالطلاق جاء فى المشروع أن عقد الزواج لا ينحل إلاّ برضا طرفيه أو بتطليق أو خلع يوقعه القاضى وإذا ما انتهى الزواج بالطلاق فإن حضانة الأطفال تؤول للأم، فلا يجوز حرمان الأم من أطفالها أو حرمان الأطفال من أمهم. وأعطى المشروع الأبناء عند بلوغهم السادسة عشرة حرية اختيار من يستكمل رعايتهم من الوالدين. واقترح المشروع فى المادة 30 أن يؤول للمرأة عند الطلاق البيت بكامل محتوياته إلاّ ما كان حاجة شخصية للرجل. وفيما يتعلق بتنظيم استخدام الأحداث والنساء نصّ المشروع فى المادتين 31 و32 على حظر استخدام الأولاد دون الثامنة عشرة استخداماً يعوق نموهم أو يلحق الأضرار بأخلاقهم وصحتهم وعلى أنه لا يجوز تكليف المرأة بعمل لا يتناسب مع تكوينها الطبيعى أو يطمس معالم جمالها أو يهدم أنوثتها[57].

وأخيراً أصدر مؤتمر الشعب العام فى النصف الأول من هذه السنة 1989 م قانوناً يقضى بتولى المرأة للمناصب القضائية فى الجماهيرية. وفى نطاق الاهتمام برعاية الأسرة عموماً يقيم صندوق الضمان الاجتماعى مؤتمرات دورية عن الأسرة عقد منها حتى الآن ثلاثة مؤتمرات كان أولها فى مدينة البيضاء فى سنة 1975 م وتناول بالنقاش ثلاث مشاكل اجتماعية مرتبطة بالأسرة وهى مشكلة غلاء المهور ومشكلة الطلاق ومشكلة انحراف الأحداث وقد صدرت أعمال هذا المؤتمر الأول فى كتاب «مؤتمر شئون الأسرة». أما مؤتمر الأسرة الأخير فقد أقيم بمدينة طبرق فى بلدية البطنان فى سنة 1987 م وتناولت البحوث التى قدمت فيه موضوعات التنشئة الاجتماعية للطفل ودور الأسرة وتنشئة الطفل المعاق ورعايته ودمجه فى المجتمع. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر الرابع عن الأسرة خلال هذه السنة 1989 م.

---

(57) مؤتمر الشعب العام، مناقشة مشروع قانون تعزيز الحرية، طرابلس، 1988م. المواد 27 ـ 32 ـ ص 6 ـ 7.



قائمة المراجع

(1) دكتور الكونى اعبودة، مجلة العلوم القانونية، مطابع الثورة للطباعة والنشر 1988م.

(2) اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، المبادرة وجهود الجماهيرية من أجل المعاقين.

(3) الهيئة العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، انتربرنت، مالطا 1978م.

(4) أمانة اللجنة الشعبيّة للضمان الإجتماعى، قانون الضمان الإجتماعى رقم 13 لسنة 1980م، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازى، بدون تاريخ.

(5) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الرابع، الدار العربية للكتاب 1983م.

(6) أمانة الضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الثانى، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر والإعلام 1979م.

(7) اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعى، تقرير حول صندوق الضمان الإجتماعى، 1979م ـ 1985م. اكتوبر 1985م.

(8) صندوق الضمان الإجتماعى: التقرير السنوى 1986م.

(9) صندوق الضمان الإجتماعى: التقرير السنوى 1987م.

(10) صندوق الضمان الإجتماعى: التقرير السنوى 1398و.ر ـ 1985م.

(11) أمانة اللجنة الشعبيّة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب. بدون تاريخ.

(12) صندوق الضمان الإجتماعى، القانون رقم (5) لسنة (1987م) بشأن المعاقين وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 465 لسنة 1987م. بتشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين وتنظيم ممارسة عملها، مطابع الثورة العربية /طرابلس بدون تاريخ.

(13) الأمانة العامة للاتحاد العربى للاخصائيين الإجتماعيين، بنغازى، من أجل المعاقين، الجزء الثانى، بدون تاريخ.

(14) عمر محمد القومى الشيباني، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1973م.

(15) اقبال محمد بشير واقبال ابراهيم مخلوف وسلمى جمعة، ديناميكية العلاقات الأسرية: دراسة عن الخدمة الإجتماعيّة ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندريّة، بدون تاريخ.



(16) معمر القذافى، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث: الركن الإجتماعى للنظرية العالمية الثالثة، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية، 1979م.

(17) محمد عبد المطلب أحمد، شرح قانون العمل الليبى، الطبعة الأولى، (بدون ناشر أو مكان نشر)، 1970م.

(18) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعى، قانون الضمان الإجتماعى رقم 13 لسنة 1980م، بنغازى، 1980م.

(19) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الإجتماعى، مجموعة تشريعات الضمان الإجتماعى، الجزء الرابع، طرابلس، 1983م.

(20) أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى، منجزات أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى، طرابلس، 1978م

(21) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى، مجموعة التشريعات الإجتماعيّة، طرابلس، بدون تاريخ.

(22) الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، أمانة الشئون الإجتماعيّة والضمان الإجتماعى، دليل الإحصاءات الإجتماعيّة 3، طرابلس، 1976م.

(23) اللجنة الوطنيّة الدائمة لرعاية الطفولة، أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للضمان الإجتماعى، مشروع ميثاق حقوق الطفل العربى الليبى، طرابلس، 1984م.

(24) اللجنة العليا للإعداد للعام الدولى للطفولة، أمانة الضمان الاجتماعى، الطفولة فى الجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ.

(25) جهاد الخطيب وعبدالله الخطيب، حقوق الطفل فى التشريع الأردنى: تحليل للبعدين النفسى والإجتماعى، مركز البحوث والدراسات الإجتماعيّة، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمّان، 1980م.

(26) عبد السلام بشير الدويبى، المدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1985م.

(27) قسم رعاية الأمومة والطفولة، الإدارة العامة لصحة المجتمع، أمانة اللجنة الشعبيّة العامة للصحّة، الخطة المركزيّة لرعاية الأمومة والطفولة فى الجماهيريّة، طرابلس، بدون تاريخ.

(28) اللجنة الشعبيّة العامة للصحة، الصحة بالجماهير للجماهير، طرابلس، بدون تاريخ.

(29) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى 1981 - 1985م، الجزء الثانى، طرابلس، بدون تاريخ.



(30) سعيد محمد الجليدى، أحكام الأسرة فى الزواج والطلاق وآثارهما، الطبعة الأولى، الدار الجماهيريّة للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1986م.

(31) الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعبيّة الإشتراكيّة، الجريدة الرسميّة، العدد 16، السنة الثانية والعشرون، 1984م.

(32) مؤتمر الشعب العام، الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى المجتمع الجماهيرى، البيضاء، 1988.

(33) مؤتمر الشعب العام، مناقشة مشروع قانون تعزيز الحرية، طرابلس، 1988م.

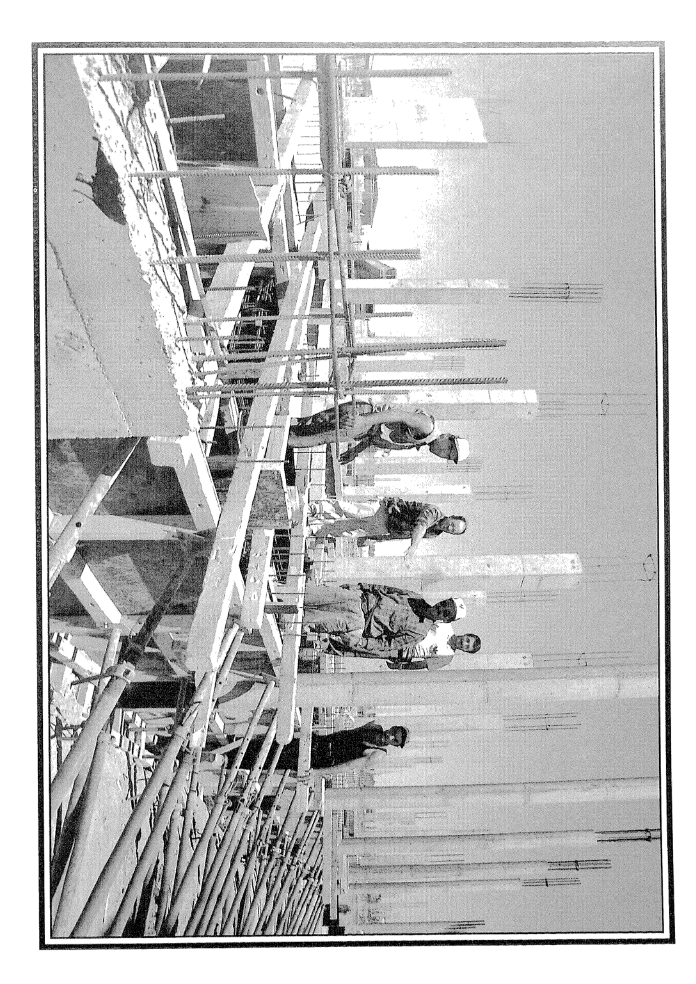
مراجع (19)



21



القوى العاملة





أولاً: نظرة عامة:

لقد كان هدف السياسة الإنمائية فى الفترة ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم هو خلق قاعدة إنتاجية، تستهدف تنمية وتنويع مصادر الدخل القومى والتقليل من مساهمة قطاع النفط الخام فى الناتج المحلى. وتنفيذاً لهذه السياسة الإنمائية فقد تمَّ إنفاق مبالغ مالية كبيرة على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وبالطبع فقد أصاب هذا الإنفاق الاستثمارى الكبير زيادة فى الطلب على استخدام العنصر البشرى، سواء من المواطنين أو من غيرهم.

وبعد، فالجدول التالى يعطى فكرة عامة عن تطور استخدام القوى العاملة فى الجماهيرية العظمى، خلال الفترة من «1970 ـ 1989»:

جدول رقم (1-21)
تطور استخدام القوى العاملة، حسب الجنس

الأرقام بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
القوى العاملة الوطنية	383.5	454.1	532.8	617.4	820.8	861.8
القوى العاملة غير الوطنية	50.0	223.0	280.0	562.1	142.3	140.5
مجموع القوى العاملة	433.5	677.1	812.8	1179.5	963.1	002.3



وقبل التعرض بالشرح لتطور الاستخدام فى الاقتصاد الليبى على المستوى المهنى والقطاعى يجدر بنا أن ننوّه بالتغيرات التالية، التى حدثت على وضعية القوى العاملة فى المجتمع الليبى:

أ - إنَّ العمال «المنتجين» فى الجماهيرية شركاء فى الإنتاج، يأخذون حصة فيه، مقابل قيامهم بالعملية الإنتاجية، فى المؤسسات الاشتراكية الإنتاجية، وفقاً لما جاء به الفصل الثانى من الكتاب الأخضر؛ فالإنسان فى المجتمع الجماهيرى إمّا أن يعمل لنفسه، لضمان حاجاته المادية، وإمّا أن يعمل فى مؤسسة اشتراكية، يكون شريكاً فيها؛ وإمّا أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، فيضمن له بالتالى حاجاته المادية.

ب - إنَّ العمال المنتجين، فى الجماهيرية يشكلون فى كل مؤسسة اشتراكية إنتاجية مؤتمراً شعبياً إنتاجياً، يتخذون فيه قراراتهم الإدارية والإنتاجية، كما أنَّ للعمال؛ «المنتجين»، فى كل مؤسسة اشتراكية إنتاجية لجنة شعبية إنتاجية، مصعدة، من قبلهم، تقوم بالأعمال التنفيذية لقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمر الشعبى الإنتاجى.

ثانياً: استخدام الوطنيين:

وفى معرض الكلام عن القُوى العاملة الوطنية فالإشارة إلى أنّ نسبة التوظيف إلى عدد السكان - وهى حوالى 20٪ - لازمة.

ويُعزى انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض معدل مشاركة المرأة الليبية العاملة فى النشاط الاقتصادى، وإلى ارتفاع نسبة صغار السن، من مجموع السكان؛ إذ تبلغ نسبة من هم أقل من خمس عشرة سنة (15) حوالى 51٪. وبالأخذ فى الاعتبار بهذه العوامل فإن القُوى العاملة الوطنية - كما هو موضح بالجدول رقم (1-21) - قد ازداد، خلال الفترة، من (1970 - 1989) من 383,5 إلى 861,8 ألف عامل، أى بمعدل نمو سنوى مركب، قدره 4,1٪. ولعله من المفيد شرح تطور استخدام القوى العاملة الوطنية، حسب التصنيف المهنى والنشاط الاقتصادى، ومدى مساهمة المرأة الليبية فى النشاط الاقتصادى.

1 - توزيع القوى العاملة الوطنية، حسب التصنيف المهني

يلاحظ من الجدول رقم (2-21)، الذى يبين عدد المشتغلين الليبيين، حسب



التصنيف المهنى، خلال الفترة؛ (1970 ـ 1989) أنّ هناك تحسناً ملحوظاً فى نوعية القوى العاملة الوطنية؛ نتيجة لتزايد عدد الخريجين فى الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب المختلفة. وذلك نتاج انتشار التعليم فى أنحاء الجماهيرية كافة. كما أنّ لخريجى البعثات الخارجية ـ سواء على المستوى الجامعى أو غيره فى كثير من التخصصات التى يحتاج إليها فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ دوراً كبيراً فى تحسين نوعية القوى العاملة الوطنية.

ومما لا شكَّ فيه أنّ هذا التحسن النوعى فى القوى العاملة الوطنية سيؤدى من جهة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبى، وسيؤدى من جهة أخرى إلى زيادة إحلال العمالة الوطنية محل تلك غير الوطنية، فى كثير من المهن والتخصصات المختلفة.

جدول رقم (2-21)

عدد المشتغلين الليبيين، حسب التصنيف المهني خلال الفترة 1970 - 1989

الأرقام بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
المهنيون والإداريون	6.9	11.4	17.5	25.9	40.4	44.3
الفنيون والمشرفون	24.9	40.4	75.9	91.4	145.2	159.3
المشتغلون بالأعمال الكتابية	23.8	30.9	42.7	48.8	63.2	66.6
العمال المهرة وأشباه المهرة	207.1	242.0	261.6	313.0	363.0	374.0
العمال غير المهرة	120.8	124.4	135.1	138.3	209.0	217.6
المجموع	383.5	454.1	532.8	617.4	820.8	861.8

الجدول رقم (2-21) يبين أنّه، خلال الفترة من 1970 ـ 1989، قد ازداد عدد المهنيين والإداريين من 6,9 ألف إلى 44,3 ألف، بمعدل نمو سنوى، مركب، قدره 9,7٪، وأنّه ازداد عدد الفنيين والمشرفين من 24,9 ألف إلى 159,3 ألف، بمعدل نمو سنوى مركب، قدره 97٪، وأنه ازداد عدد المشتغلين فى الأعمال الكتابية من 23,8 ألف إلى 66,6 ألف، بمعدل نمو سنوى مركب، قدره 5,3٪، وأنّه ازداد عدد المشتغلين المهرة وأشباههم من 207,1 ألف إلى 374,0 ألف، بمعدل نمو سنوى مركب، قدره 3٪، وأنّه ازداد عدد المشتغلين غير المهرة من 120,8 ألف إلى 217,6 ألف، بمعدل نمو سنوى، مركب، قدره 3٪.



جدول رقم (3-21)

هيكل استخدام الليبيين، حسب التصنيف المهني خلال الفترة 1970 - 1989

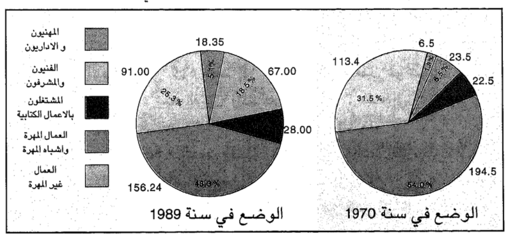
نسبة مئوية

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
المهنيون والإداريون	1.8	2.5	3.3	4.2	4.9	5.1
الفنيون والمشرفون	6.5	8.9	14.2	14.8	17.7	18.5
المشتغلون بالأعمال الكتابية	6.2	6.8	8.0	7.9	7.7	7.7
العمال المهرة وأشباه المهرة	54.0	53.3	49.1	50.7	44.2	43.4
العمال غير المهرة	31.5	28.5	25.4	22.4	25.5	25.3
المجموع	100	100	100	100	100	100

ويلاحظ من الجدول رقم (3-21) أنَّ هيكل استخدام الليبيين، حسب التصنيف المهنى، خلال الفترة: 1970 ـ 1989 قد تغيّر بصورة خاصة لصالح فئة المهنيين والإداريين وفئة الفنيين والمشرفين؛ فقد تغيَّرت نسبة المهنيين والإداريين من 1,8٪ من سنة 1970 إلى 5,1٪ سنة 1989. وتغيَّرت نسبة الفنيين والمشرفين من 6,5٪ سنة 1970 إلى 13,5٪، كما تغيَّرت نسبة المشتغلين فى الأعمال الكتابية من 6,2٪، سنة 1970 إلى 7,7٪، سنة 1989. أمَّا بالنسبة لفئة العمال المهرة وأشباههم؛ فقد انخفضت نسبتهم من 54,0٪ سنة 1970 إلى 43,4٪ 1989، وكذا فئة العمال غير المهرة، فقد انخفضت نسبتهم من 31,5٪، سنة 1970 إلى 25,3٪، سنة 1989.

شكل رقم (1-21)

هيكل استخدام القوى العاملة الليبية حسب التصنيف المهني خلال الفترة (70 - 89)





جدول رقم (4-21)

عدد المشتغلين (ليبيين وغير ليبيين) حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

العدد بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1990	1991
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	126.0	133.4	153.4	173.0	186.4	191.0	188.4	187.6
استخراج النفط والغاز الطبيعي	10.0	10.7	13.7	13.8	15.4	16.0	16.7	16.7
التعدين والمحاجر الأخرى	4.0	6.9	9.5	10.9	7.8	8.1	8.5	8.5
الصناعات التحويلية	20.4	32.9	58.0	80.5	85.8	95.2	99.4	101.1
الكهرباء والغاز والمياه	8.4	13.0	19.7	25.5	27.0	28.0	28.5	28.3
التشييد والبناء	49.0	152.6	173.0	371.3	148.1	165.1	157.1	155.7
التجارة والمطاعم والفنادق	30.3	48.5	42.9	55.5	52.5	53.1	53.7	54.7
النقل والتخزين والمواصلات	34.9	53.4	71.7	92.0	77.1	78.6	82.3	83.2
المال والتأمين وخدمات الأعمال	5.9	7.7	9.6	11.9	14.9	15.0	15.8	16.0
خدمات الإدارة العامة	55.4	71.1	65.0	61.0	100.0	101.2	101.4	99.4
الخدمات التعليمية	35.4	58.0	91.0	109.0	139.2	141.1	157.9	153.5
الخدمات التعليمية	19.3	30.5	45.8	60.0	56.8	57.4	56.0	56.4
الخدمات الأخرى	34.5	58.7	59.5	115.1	51.6	52.5	51.9	51.9
المجموع	433.5	677.1	812.8	1179.5	963.0	1002.3	1018.6	1012.5

2 - توزيع القوى العاملة الوطنية، حسب الأنشطة الاقتصادية

صاحب ـ كما بيّنا سابقاً ـ الإنفاق الاستثماري الكبير، في الفترة ما بعد قيام ثورة الفاتح العظيم زيادة في الطلب على عدد المشتغلين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6-21) إلى أنَّ عدد المشتغلين الوطنيين قد ازداد في كل الأنشطة الاقتصادية؛ إلا أنّ معدل نمو الاستخدام يختلف من نشاط اقتصادي إلى آخر، تبعاً للاستثمارات المخصصة لكل نشاط اقتصادي. وقد كان معدل النمو السنوي المركب لعدد المشتغلين الوطنيين، خلال الفترة، 1970 ـ 1989، في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري 1,8٪، وفي قطاع استخراج النفط 6,3٪، وفي قطاع التعدين والمحاجر 3,6٪، وفي قطاع الصناعات التحويلية 1,9٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والمياه 3,6٪، وفي قطاع التشييد والبناء 45٪، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 1,3٪، وفي قطاع النقل والتخزين والمواصلات 1,4٪، وفي قطاع المال والتأمين وخدمات الأعمال 9,5٪، وفي قطاع خدمات الإدارة العامة 1,3٪، وفي قطاع الخدمات التعليمية 6,7٪، وفي قطاع الخدمات الصحية 55٪.



جدول رقم (5-21)

هيكل الاستخدام (ليبيون وغير ليبيون)، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

نسبة مئوية

	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1991
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	29.1	19.6	18.9	14.7	19.4	19.1	18.5
استخراج النفط والغاز الطبيعي	2.3	1.6	1.7	1.2	1.6	1.6	1.6
التعدين والمحاجر الأخرى	0.9	1.0	1.2	0.9	0.8	0.8	0.8
الصناعات التحويلية	4.7	4.9	7.1	6.8	8.8	9.5	10.1
الكهرباء والغاز والمياه	1.9	1.9	2.4	2.2	2.8	2.8	2.8
التشييد والبناء	11.3	22.5	21.3	31.5	15.4	16.5	15.4
التجارة والتخزين والمواصلات	7.0	7.2	5.3	4.7	5.5	5.3	5.2
المال والتأمين وخدمات الأعمال	8.1	7.9	8.8	7.8	8.0	7.8	8.2
خدمات الإدارة العامة	1.4	1.1	1.2	1.0	1.6	1.5	1.6
الخدمات التعليمية	12.8	10.5	8.0	5.2	10.4	10.1	9.8
الخدمات الصحية	8.2	8.6	11.2	9.2	14.4	14.1	15.2
الخدمات الأخرى	4.4	4.5	5.6	5.1	5.9	5.7	5.4
	7.9	8.7	7.3	9.7	5.4	5.2	5.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ويبيّن جدول رقم (7-21) أنّه، خلال الفترة 1970 ـ 1989 قد تغيّر هيكل استخدام القوى العاملة الوطنية، حسب الأنشطة الاقتصادية بالزيادة، لصالح بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والغاز والمياه والتشييد والبناء والمال والتأمين وخدمات الأعمال وخدمات التعليم والصحة. وحسب البيانات التقديرية المتوقعة، لسنة 1989 يتركز استخدام الوطنيين، على



جدول رقم (6-21)

عدد المشتغلين الليبيين، حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970-1989

العدد بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	118.0	115.3	123.8	131.0	174.4	178.7
استخراج النفط والغاز الطبيعي	6.8	8.0	8.7	11.0	13.2	13.8
التعدين والمحاجر الأخرى	2.2	4.1	5.0	5.9	7.2	7.5
الصناعات التحويلية	15.0	19.1	35.3	46.0	74.6	84.2
الكهرباء والغاز والمياه	7.8	9.6	15.2	18.5	25.3	26.3
التشييد والبناء	29.8	32.8	47.4	54.0	53.6	71.9
التجارة والمطاعم والفنادق	28.8	40.8	31.9	45.0	51.9	52.5
النقل والتخزين والمواصلات	34.5	47.2	60.3	71.0	75.3	76.8
المال والتأمين وخدمات الأعمال	4.7	6.1	8.1	10.4	14.7	14.8
خدمات الإدارة العامة	54.4	65.9	60.0	58.0	99.7	100.9
الخدمات التعليمية	32.1	43.9	68.5	84.0	136.1	138.0
الخدمات الصحية	16.4	20.7	30.8	37.5	47.2	47.8
الخدمات الأخرى	33.0	40.4	37.8	45.1	47.6	48.6
المجموع	383.5	454.1	532.8	617.4	820.8	861.0

التوالى، فى الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة والغابات والصيد البحرى وخدمات التعليم والإدارة العامة والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والمواصلات والتشييد والبناء. وعلى الرغم من أنّ قطاع النفط يساهم بالنصيب الأكبر فى إجمالى الناتج القومى الإجمالى، إلاَّ أنَّ عدد المشتغلين به لا يزيد عن 1,6٪، وذلك، نظراً لاعتماد هذا القطاع على الميكنة الإنتاجية العالية.



جدول رقم (7-21)
هيكل استخدام الليبيين، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

نسبة مئوية

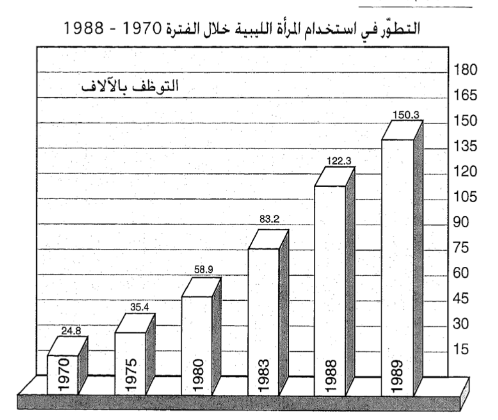
	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	30.8	25.4	23.2	21.2	21.3	20.7
استخراج النفط والغاز الطبيعي	1.8	1.8	1.6	1.8	1.6	1.6
التعدين والمحاجر الأخرى	0.5	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9
الصناعات التحويلية	3.9	4.2	6.6	7.5	9.1	9.8
الكهرباء والغاز والمياه	2.0	2.1	2.9	3.0	3.1	3.0
التشييد والبناء	7.8	7.2	8.9	8.7	6.5	8.3
التجارة والمطاعم والفنادق	7.5	9.0	6.0	7.3	6.3	6.1
النقل والتخزين والمواصلات	9.0	10.4	11.3	11.5	9.1	8.9
المال والتأمين وخدمات الأعمال	1.2	1.3	1.5	1.7	1.8	1.7
خدمات الإدارة العامة	14.2	14.5	11.3	9.4	12.1	11.7
الخدمات التعليمية	8.4	9.7	12.9	13.6	16.6	16.0
الخدمات الصحية	4.3	4.6	5.8	6.1	5.8	5.6
الخدمات الأخرى	8.6	8.9	7.1	7.3	5.8	5.7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

3 - مساهمة العنصر النسائي الليبي في القوى العاملة

بدأت مع قيام ثورة الفاتح العظيم مرحلة جديدة، هامة، فى تاريخ المرأة الليبية، إذْ ازداد الاهتمام بتعليمها؛ فازداد وعيها السياسى والاجتماعى والاقتصادى، إذ أصبحت تساهم فى المؤتمرات واللجان الشعبية، بصورة جادة، كما ساهمت فى النشاط الاقتصادى، فى مجالات عديدة، مثل التعليم والصحة والأعمال المكتبية وغيرها من المجلات الاقتصادية.



شكل رقم (2-21)



وكما هو موضح فى الجدول رقم (8-21) يلاحظ أنَّ أحوال المرأة الليبية، فى مجال التوظف أخذ فى التزايد، سنة بعد أخرى؛ فازداد عدد الإناث المشاركات فى القوى العاملة الوطنية من 24,3 ألف، سنة 1970 إلى 150,3 ألف، سنة 1989، أى بمعدل نمو سنوى مركب، قدره 9,4٪.

وعلى الرغم من أنَّ نسبة مشاركة المرأة الليبية، فى القوى العاملة ما زالت منخفضة إلاَّ أنّه يمكن القول: إنَّه خلال الفترة، 1970 ـ 1989 قد حدث تحسن ملحوظ على مشاركة المرأة الليبية فى النشاط الاقتصادى؛ إذْ ازدادت نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة الوطنية من 6,2٪ إلى 17,4٪. وتشير المعلومات المتاحة إلى أنَّ نصف القوى العاملة يتركز فى قطاع الخدمات التعليمية، ثم يلى ذلك قطاعات الخدمات الطبية وخدمات الإدارة العامة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويمكن إرجاع هذا التحسن فى استخدام المرأة الليبية إلى التوسع الكبير فى برامج تعليم المرأة والجهود المبذولة من أجل توعية المرأة الليبية، كى تفهم دورها الحقيقى فى المجتمع وتشجيعها لزيادة مساهمتها فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية،



أضف إلى ذلك أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التى تنفذ فى الجماهيرية قد فتحت المجال أمام استيعاب أعداد كبيرة من العنصر النسائى الليبى، لشغل كثير من المهن. ونتيجة لهذه الأسباب فمن المتوقع، خلال السنوات القادمة، أن تستمر زيادة مشاركة المرأة الليبية، بصورة ملحوظة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

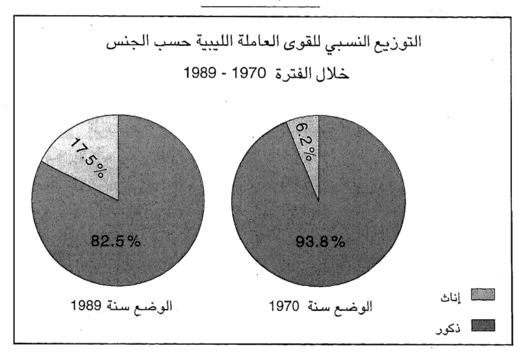
جدول رقم (8-21)

توزيع استخدام القوى العاملة الوطنية حسب الجنس خلال الفترة 1970 - 1989

الأرقام بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
ذكور	375.7	430.8	473.9	534.2	698.5	711.5
إناث	24.8	35.4	58.9	83.2	122.3	150.3
المجموع	400.5	466.2	532.8	617.4	820.8	861.8
نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة الوطنية (٪)	6.2	7.6	11.1	13.5	14.9	17.4

شكل رقم (3-21)



ثالثا: استخدام غير الليبيين



نتج عن تزايد الطلب على القوى العاملة، وطبق قاعدة عرض القوى العاملة الوطنية نشوء عجز فى القوى العاملة الإضافية المطلوبة، لتنفيذ المشاريع الإنمائية المختلفة، مما استوجب الاستعانة بالعمال العرب والأجانب.

وتشير التقديرات الإحصائية ـ كما هى موضحة بالجدول رقم (9-21) أنَّه، خلال الفترة 1970 ـ 1989 قد تزايد عدد المشتغلين غير الليبيين فى كافة الأنشطة الاقتصادية، إلاَّ أنَّه، بعد سنة 1983 قد انخفض عدد المشتغلين غير الليبيين، وذلك نظراً: ـ

أ - لانخفاض أسعار النفط الخام، وبالتالى انخفاض دخله، الذى تقوم الجماهيرية بتقديره:

ب - للإجراءات التى اتخذتها الجماهيرية، لمجابهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ومنها القيود على تحويلات العملة الصعبة وتقليص ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبصفة عامة فإنَّ عدد القوى العاملة ـ غير الليبية ـ ازداد، من 50,0 ألف سنة 1970 إلى 562,1 ألف سنة 1983، ثم انخفض عددهم إلى 140,5 ألف سنة 1989. وقد كانت نسبة القوى العاملة غير الليبية إلى مجموع القوى العاملة 11,5٪ سنة 1970، ثم ارتفعت إلى 47,7٪، سنة 1983، ثم انخفضت إلى 14٪، سنة 1989.

ويشير هيكل استخدام غير الليبيين، فى سنة 1989، كما هو موضح بالجدول رقم (10-21) إلى أنّ 66,4٪ من القوى العاملة غير الليبية تتركز فى قطاع التشييد والبناء، و8,8٪ فى قطاع الزراعة، و8,7٪ فى قطاع الصناعات التحويلية، و8,6٪ فى قطاع الصحة. أمّا النسبة المتبقية البالغة 102٪ فتعمل فى مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. بينما فى سنة 1970 نجد 38,4٪ من القوى العاملة، غير الليبية تتركز فى قطاع التشييد والبناء، و16,0٪ فى قطاع الزراعة، و10,8٪ فى قطاع الصناعات التحويلية، و6,6٪ فى قطاع الخدمات التعليمية، و6,4٪ فى قطاع استخراج النفط والغاز، و5,8٪ فى قطاع الصحة. أمّا النسبة المتبقية البالغة 16٪ فتعمل فى مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.



جدول رقم (9-21)

عدد المشتغلين غير الليبيين، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

العدد بالآلاف

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	8	17.9	29.6	42.0	12.5	12.3
استخراج النفط والغاز الطبيعي	3.2	2.7	5.0	2.0	2.2	2.2
التعدين والمحاجر الأخرى	1.8	2.8	4.5	5.0	0.6	0.6
الصناعات التحويلية	5.4	13.8	22.7	34.0	11.2	11.0
الكهرباء والغاز والمياه	0.6	3.4	4.5	7.0	1.7	1.7
التشييد والبناء	19.2	119.8	125.6	317.3	94.5	93.2
التجارة والمطاعم والفنادق	1.5	7.7	11	10.5	0.6	0.6
النقل والتخزين والمواصلات	0.4	6.2	11.4	21	1.8	1.8
المال والتأمين وخدمات الأعمال	1.3	1.6	1.5	1.5	0.2	0.2
خدمات الإدارة العامة	1.0	5.2	5	3	0.3	0.3
الخدمات التعليمية	3.3	14.1	22.5	25	3.1	3.1
الخدمات الصحية	2.9	9.8	15.0	22.5	9.6	9.6
الخدمات الأخرى	1.5	18.3	21.7	70	4.0	3.9
المجموع	50.0	223.0	280.0	562.1	142.3	140.5
نسبة استخدام القوى العاملة غير الليبية الى مجموع القوى العاملة (٪)	11.5	32.9	34.5	47.7	14.8	14.0



جدول رقم (10-21)

هيكل استخدام غير الليبيين، حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 1989

نسبة مئوية

	1970	1975	1980	1983	1988	1989
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	16.0	8.0	10.5	7.4	8.8	8.8
استخراج النفط والغاز الطبيعي	6.4	1.2	1.8	0.4	1.6	1.6
التعدين والمحاجر الأخرى	3.6	1.3	1.6	0.9	0.4	0.4
الصناعات التحويلية	10.8	6.2	8.1	6.1	7.8	7.8
الكهرباء والغاز والمياه	1.2	1.5	1.6	1.2	1.2	1.2
التشييد والبناء	38.4	53.7	44.9	56.5	66.4	66.4
التجارة والمطاعم والفنادق	3.0	3.5	3.9	1.9	0.4	0.4
النقل والتخزين والمواصلات	0.8	2.8	4.1	3.8	1.3	1.3
المال والتأمين وخدمات الأعمال	2.4	0.7	0.5	0.3	0.1	0.1
خدمات الإدارة العامة	2.0	2.3	1.8	0.5	0.2	0.2
الخدمات التعليمية	6.6	6.3	8.0	4.5	2.2	2.2
الخدمات الصحية	5.8	4.3	5.4	4.0	6.8	6.8
الخدمات الأخرى	3.0	8.2	7.8	12.5	2.8	2.8
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0



الخاتمة





ونحن إذ نطوى الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب لا بد لنا من الاعتراف بأن حجم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فاقت بدرجة مطلقة كل محاولاتنا لتوثيقها لأننا لم نستطع بعد أن نتجاوز العصر الذى استطاعت ثورة الفاتح العظيمة تجاوزه بكل قوة وثورية، هذه الثورة التى استطاعت فى عقدين متتاليين من الزمن أن تقضى على كل الترسبات والتراكمات التى كانت راسخة فى مجتمع عانى أشد ويلات السيطرة السياسية والتحكم الاقتصادى والتخلف الاجتماعى والثقافى؛ لا نستطيع أن نفيها حقها مهما حاولنا تحديد معايير تاريخها الإنسانى الذى يتجاوز كل مقاييس التقييم والاعتبار. فمعايير التاريخ (تاريخ ثورة الفاتح العظيمة) لا تتكون من كلمات وعبارات منفصلة عن الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى، بقدر ما تتكون من أعمال وأقوال تتناسب وكثافة الواقع الجديد الذى جسدته الثورة. وما حققته ثورة الفاتح العظيم خلال العشرين عاماً على المستوى الوطنى والقومى والعالمى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً أرسى أرضية صلبة للتلاحم بين الجماهير والثورة فى توافق متناغم بين الرؤية والفعل، وبين التخطيط والتنفيذ. وبذلك اكتسبت الثورة تاريخية العطاء الفكرى والعقائدى وتاريخية التأثير الحضارى المستمد من حضارة الأمة العربية، وبدأت تشكل فى مسار التاريخ محور تصحيحه وتحوله، لأنها - أى الثورة - تحمل مضمون التحول من خلال تأثيرها فى حركة التاريخ.

لم تكن الإنجازات المادية التى تحققت بفعل الثورة هدفاً فى حد ذاتها، تكتسب به الشهرة، ولكنها كانت ضرورة ملحّة لنقل المجتمع من واقع التخلف إلى واقع التقدم، وأنجزت وفق أسس تحمل كل المضامين التحررية لمجتمع متخلف، فتوجهت إلى السهول وبطون الهضاب، والصحراء، لتنتزع الأرض الصالحة للزراعة فى أكبر عملية استصلاح شهدتها دول العالم الثالث، من أجل تأكيد الاكتفاء الذاتى من الزراعة ليتحقق التحرر السياسى. ووفرت الصناعات التى تلبى حاجات الجماهير



ولتكون، هذه الصناعات مداخل وأُطراً، بهدف تحقيق الصناعات الاستراتيجية، متجاوزة بذلك عقدة العالم الثالث فى مجال الصناعة التى تندرج ضمن بوتقة التبعية والاحتكارات الرأسمالية.

وفى مواجهة التخلف الاقتصادى والاجتماعى أرست ثورة الفاتح العظيمة مرتكزاً أساسياً، يجسد الطموح فى إيجاد وتيرات عالية، للنمو بهدف تحقيق وتعميق التحرر الاقتصادى والاجتماعى، فى ظل منظور المساواة والعدل، وفى ظل تمكين الجماهير الشعبية من تأكيد سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية تأكيداً للوعى بمردودات حركة الإنسان فى عمق التاريخ الذى حدد الاختيار القومى لبناء الشخصية القومية المتحررة من كل عوامل السيطرة والاستغلال.

وفى مواجهة التخلف الثقافى أرست الثورة المرتكز الأساسى لتكامل التحرر السياسى والاقتصادى بتحرر ثقافى يعطى لحركة الإنسان العربى مقاييسها الفكرية المنبثقة من واقعها، المستهدفة لتغيير ذلك الواقع وفق قيم مستمدة من حركة الإنسان العربى ذاته وتراثه الفكرى والثقافى، تمييزاً للشخصية القومية ولمكوناتها الفكرية والثقافية، وبذلك كان رفض ثورة الفاتح العظيمة للمناهج الفكرية الموروثة رفضاً إيجابياً، يستجيب للمتغيرات الفكرية فى عالمنا المعاصر، التى تحددت بسيطرة الإنسان على اللامتناهيات، تلك السيطرة التى أحدثت تقسيماً قسرياً فى المجتمعات الإنسانية أو ضمن الإطار المادى إلى عالمين، عالم متخلف وعالم متقدم. هنا تتصدى الثورة لهذا التقسيم القسرى ـ الذى أوجده الاستعمار والفكر الغربى ـ لتسقط بعمق كل أشكال الوصاية المنبثقة عن منهجية التفكير والتعصب، ليحل الفكر الجماهيرى ببعده الإنسانى محل المناهج الفكرية التقليدية السائدة فى العالم.

ولقد ولّد هذا الرفض إرهاصاً فكرياً يتبلور فى تنمية معطيات الثورة العقائدية، منهجياً، وصولاً إلى تعميق الاختيار، بحلول تستجيب لمتطلبات حركة الإنسان ومتغيراتها، وبهذا أدركت الثورة أن التخلف بكل مستوياته وأشكاله ليس وليد قصور مادى، ولكنه قصور فى إيجاد الحلول الموضوعية لمعضلات الإنسان، وهذا ما يميّز ثورة الفاتح العظيمة عن بقية الثورات الأخرى، لأنها أرست مبادئها بفكر جماهيرى جديد؛ فكر يتعامل مع الإنسان كإنسان، ذكراً كان أم أنثى، وفق مسارات القانون الطبيعى للحياة الاجتماعية بمضامينها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

وفى إطار مواجهة التخلف السياسى كانت الديموقراطية الشعبية المباشرة التى أعطت للجماهير الشعبية حرية الاختيار والممارسة والمسؤولية، ضمن إطار من الحرية



المسؤولة المستمدة من الطموح المستقبلي للجماهير، الذى جسد مضمون التحرر الوطنى ليجعل له أبعاداً قومية سياسية واقتصادية واجتماعية، فالسلطة الشعبية لا تمثل الشكل التقليدى للديموقراطية، لأنها - وعبر شمولية الثورة فكرياً وعقائدياً - تشكل المظهر النهائى لمحتوى الثورة، وبالتالى فالديموقراطية الشعبية لا تتحدد مجالات تنفيذها فى أداة الحكم فحسب، ولكنها تتجسد أيضاً فى تكريس المضمون الشعبى الديموقراطى فى العلاقات المستمدة من العطاء الفكرى للثورة، وبذلك تكون الديموقراطية الشعبية، بمعطياتها الجماهيرية، قد شكلت المدخل الحقيقى لفهم المنعطف التاريخى لعالمنا المعاصر، لأنها تكرس المضمون الحقيقى للحرية، ومن خلالها تجسدت سلطة الشعب التى تترجم اختيارات الجماهير وعلاقاتها.

فالعالم المعاصر، بمتغيراته المتوالية والسريعة أحدثت فجوات عميقة وهوة كبيرة فى مسارات الفكر والحضارة.. نتج عنها وجود حد فاصل بين الفكر والمعطيات الحضارية؛ تمثل بالمقاييس المادية، مسارات الإنسان ومعطياته الثقافية، مما أدى - أيضاً - إلى حدوث خلخلة فى قيم الإنسان مما أفقده التوازن الطبيعى بمختلف جوانبه النفسية والاجتماعية والثقافية، وصار الإنسان أسير المعايير الحدية لذاته، حتى أفقدته تلك الحدية شمولية الهوية الإنسانية، ولقد استطاعت ثورة الفاتح العظيم سد تلك الهوة الفكرية وتحديد هوية الإنسان من خلال تأكيد حريته.

وما ظواهر الرفض الفكرى التى حددت خصائص التوجه العقائدى لحركة الإنسان نحو تحديد أنماط جديدة للعلاقات إلا مظهر من مظاهر الرفض المستمر للعلاقات الظالمة بين الإنسان والإنسان، التى أسهمت بصورة مباشرة فى نضوج التجربة الإنسانية المستهدفة انعتاق الإنسان من كل مظاهر الاسترقاق الفكرى والاجتماعى والثقافى وتحقيق أنماط العلاقات الطبيعية بين الإنسان والإنسان المبنية على إعطاء المجال الحقيقى للإنسان، لتأكيد حريته من خلال سيطرته على مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا بعد أن تمكنت الثورة من القضاء على أوجه التخلف المادى، من خلال تحقيق هذه الانجازات العملاقة التى كانت مدخلاً لبداية تحرير الإنسان وأحد مضامين الثورة التى كان لا بد من تأكيدها على أرض الواقع لتستطيع من خلال قوة التواصل والاستمرار أن تكرّس أبعادها ومضامينها السياسية والفكرية والثقافية التى تنطلق من أبعاد شمولية ترتكز على فهم موضوعى للحرية وحقوق الإنسان، فكانت الوثيقة الخضراء الكبرى فى عصر الجماهير، التى عُزّزت بقانون تعزيز الحرية التى تؤكد



أن أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون الحرية ويحرّمون تقييدها. ولعل إقرار المؤتمرات الشعبية الأساسية لجائزة «القذافى» لحقوق الإنسان ومنحها المتزامن مع الذكرى التاسعة عشرة لإجلاء القواعد للمناضل الافريقى «نيلسون مانديلا» الذى رفض حريته على حساب حرية شعبه ـ خير دليل على تأكيد مضامين الثورة للحرية وسعادة الإنسان بكل شموليتها وتقدميتها، بحيث تعطى للجماهير أينما كانت آفاقاً واسعة، لتبدع، وتبتكر، حتى يرتبط «عصر الجماهير» ارتباطاً عضوياً بعملية التغيير الثورى وشموليته، من حيث المنطلق والغاية والمسار، ليتأكد معنى الانتماء للوطن وللأمة العربية، بل للإنسانية جمعاء، وهذا ما أكدته وتؤكده ثورة الفاتح العظيمة قبل وبعد عيدها الذهبى.



الفهـــرس

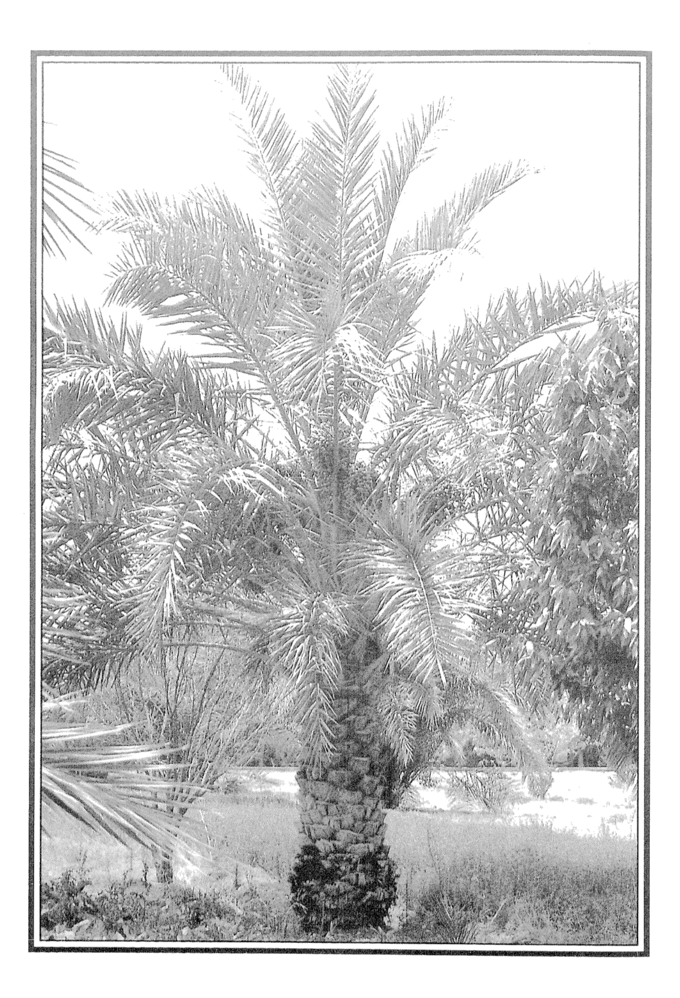
الموضوع	الصفحة



رقم الايـــداع

94 - 1138
دار الكتب الوطنية بنغازي





25

ثورة

25

25

ثورة

25

